

الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص

تأليف
جيمس جواريتي ريجارد استروب

ترجمة وتغريب

د. عبد العظيم محمد
كلية الاقتصاد والادارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

د. عبد الفاع عبد الرحمن
كلية الاقتصاد والادارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

تقديم

د. سلطان محمد السلطان
عميد كلية الاقتصاد والادارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

مراجعة

د. كامل سلمان العاوي
كلية الاقتصاد والادارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم



الإقتصاد الكلي
الاختيار العام والخاص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخامس

تأليف
جيمس جوارتيني ريجارد استروب

ترجمة وتغريب

د. عبد العظيم محمد
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

د. عبد الفلاح عبد الرحمن
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

تقديم
د. سلطان محمد السلطان
عميد كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم

مراجعة
د. كامل سلمان العالفي
كلية الاقتصاد والإدارة
جامعة الملك سعود - فرع القصيم



هذا الكتاب تم ترجمته وتعريبه بتصريف من كتاب :
Macroeconomics, Private and Public Choice
By: James Gwartney; Richard Stroup, New York, 1982.

الطبعة العربية

© دار المريخ للنشر ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م ، الرياض ، المملكة العربية السعودية
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار المريخ للنشر - الرياض
المملكة العربية السعودية - ص.ب 10720 — تليكس 403129
لا يجوز استنساخ أو طباعة أو تصوير أي جزء من هذا الكتاب
أو اختراعه بأية وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر .

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين .

وبعد

فإن كلية الاقتصاد والادارة اذ تقدم هذه الترجمة لهذا الكتاب في «الاقتصاد الكلي» ، إنما تبرهن على أنها قد عقدت العزم على السير بمنهجها الفريد في ترجمة الكتب العلمية الحديثة وتوفيرها للقارئ السعودي بشكل خاص والعربي بشكل عام .

وكتاب «الاقتصاد الكلي» لجوارتي واستروب يعتبر أحد كتب مبادئ الاقتصاد الكلي الحديثة والهامة . وقد قام بترجمته الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن والدكتور عبد العظيم محمد مصطفى ، ونظراً لأهمية الكتاب فقد قررت الكلية تدريسه في مقرر ١٠٦ قصد : مبادئ الاقتصاد(٢) لتمكين طلابها من الوقوف في مصاف خريجي جامعات بلاد العالم المتقدم .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أحيي هذا الجهد الصادق الذي بذله الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن والدكتور عبد العظيم محمد مصطفى متمنياً لهما دوام التوفيق .

د. سلطان محمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والادارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِينَ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد بن عبد الله
ومن والاه الى يوم الدين ، ويعد :

فنود أن نشير بادىء ذي بدء إلى أهمية المنهج التعليمي الذي تبنته كلية
الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود - فرع القصيم والذي يركز على ترجمة
أهميات الكتب الدراسية الأجنبية الحديثة وتدريسها لطلابها . ذلك أن هذا المنهج
يقدم للطالب السعودي أحدث المعارف العلمية في الدول المتقدمة ومن ثم يختصر
الطريق إلى تكوين الملكة الفكرية لدى الطالب ليكون أداة فعالة للتنمية في بلده
الساعي للتقدم في قوة واصرار .

والكتاب الذي بين أيدينا يعرض أدوات التحليل الاقتصادي الكلي بأسلوب
سهل دون التضحية بعمق المفاهيم الاقتصادية . وهو أسلوب يمكن القارئ من
فهم وتحليل الأحداث والسياسات الاقتصادية . إذ يقدم المؤلفان للقارئ اطاراً
نظرياً يمكنه من فهم وتحليل التفاعل بين القوى الاقتصادية العاملة في الاقتصاد .
وقد قدما ذلك من خلال التركيز على أسلوب التفكير الاقتصادي الذي يعمق قدرة
القارئ على فهم واستخدام أدوات التحليل الاقتصادي ، ويتم ذلك في اطار
اقتصادي يتسم بالمنطق والاتساق ويرتكز على مبادئ علم الاقتصاد .

وقد نجح المؤلفان في عرض المادة العلمية لهذا الكتاب بأسلوب سهل
تضاءل معه المشاكل التي تواجه الطالب المبتدئ الى أدنى الحدود دون التضحية
بعمق وأصالة المادة العلمية . كما نجحنا في تأكيد أهمية منهج التفكير الاقتصادي
وتطبيقاته وادخال التحليل الجزئي كمكون أساسي للتحليل الاقتصادي الكلي ،
وتطبيق أدوات التحليل الاقتصادي على كل من السوق والعملية السياسية ،
والتركيز على دور الإنسان كصانع للقرارات .

وقد قام الدكتور عبد العظيم محمد مصطفى الاستاذ المشارك بالكلية بترجمة تسعة فصول من الكتاب وهي : الفصول الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والعاشر والسابع عشر والثامن عشر . كما قام الدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد الاستاذ المشارك بنفس الكلية بترجمة الفصول الرابع والخامس والتاسع والفصول الحادي عشر حتى السادس عشر ومن التاسع عشر حتى الثاني والعشرين والملاحق (أ ، ب ، ج) . كما قام بتنقيح الفصول التي قام بترجمتها الدكتور عبد العظيم محمد مصطفى .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن ما قدمته كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك سعود من تسهيلات كان الدافع الرئيسي لهذا العمل ، فضلاً عن الدعم المتواصل الذي لقيناه من الدكتور سلطان محمد السلطان عميد الكلية ، كما كان لمشاركة الدكتور كامل سلمان العاني - رئيس قسم الاقتصاد - أكبر الأثر في انجاز هذا العمل . ونود أن نقدم خالص شكرنا لكل من ساعد على إتمام هذا الكتاب وبخاصة الأخوة العاملون في سكرتارية القسم الأساتذة/بجى عبد الحميد السروجي ، أحمد زكي ، محسن خليل ومحمود عبد الحميد فرج على ما بذلوه من جهد في نسخ الكتاب .

ونأمل أن يكون جهدنا المتواضع هذا إضافة الى المكتبة العربية ومشاركة في توفير أساس علمي قوي للقارىء .

والله من وراء القصد .

المترجمان

د. عبد الفتاح عبد الرحمن د. عبد العظيم محمد

الفهرس

- مقدمة -

الجزء الأول

طريقة التفكير الاقتصادي

٢٣	الفصل الأول : المنهج الاقتصادي
٢٣	المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد
٢٦	صراعنا الحاسر مع الندرة
٢٧	طريقة التفكير الاقتصادي
٢٨	ركائز التفكير الاقتصادي
٣٤	الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري
٣٨	ماذا يفعل الاقتصاديون
٤٠	الأهداف التعليمية للفصل
٤١	أسئلة للمناقشة

الفصل الثاني : بعض الأدوات التحليلية للاقتصادي

٤٥	تكلفة الفرصة البديلة هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة
٤٨	منحني إمكانيات الإنتاج
٥٦	مكاسب التجارب والمزايا النسبية
٥٩	تقسيم العمل والتخصص في إطار قانون الميزة النسبية
٦٤	ثلاث قرارات اقتصادية .. ماذا وكيف ولماذا ؟
٦٦	أسلوبان لاتخاذ القرارات - السوق والتخطيط الحكومي
٦٨	الأهداف التعليمية للفصل
٦٩	أسئلة للمناقشة

٧٣ الفصل الثالث : العرض والطلب وتفاعلات السوق

- ٧٤ الندرة تتطلب الترشيح
- ٧٥ اختيار المستهلك وقانون الطلب
- ٧٩ اختيار المنتج وقانون العرض
- ٨٢ الأسواق والتنسيق بين العرض والطلب
- ٨٦ انتقال منحني الطلب والتغير في الكمية المطلوبة
- ٨٨ انتقال منحني العرض
- ٩٢ الزمن وعملية التكيف
- ٩٤ وقف العمل بقوانين العرض والطلب
- ٩٧ كيف ينجح السوق على الأسئلة الثلاثة الأساسية
- ٩٩ وظائف السوق - التوصيل - والتنسيق - وتوفير الحوافز
- ١٠٤ الأهداف التعليمية للفصل
- ١٠٧ أسئلة للمناقشة

١١١ الفصل الرابع : العرض والطلب في القطاع العام

- ١١٢ الكفاءة الاقتصادية المثلى
- ١١٤ لماذا تفشل اليد الخفية
- ١٢١ اقتصاديات العمل الجماعي
- ١٢٨ التناقضات بين الاقتصاد الجيد والسياسة الجيدة
- ١٣٢ الأهداف التعليمية للفصل
- ١٣٣ أسئلة للمناقشة

١٣٧ الفصل الخامس : الانفاق الحكومي والضرائب

- ١٣٧ مشتريات الحكومة ومدفوعاتها التحويلية
- ١٤١ أهمية الضرائب لتمويل الدور النامي للحكومة
- ١٤٣ قضايا الكفاءة والعدالة

١٤٤	عبء الضريبة
١٥٢	الأهداف التعليمية للفصل
١٥٤	أسئلة للمناقشة

الجزء الثاني الاقتصاد الكلي

١٥٩	الفصل السادس : قياس النبض الاقتصادي للأمم
١٥٩	مفهوم الناتج القومي الاجمالي
١٦٣	طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي
١٦٨	طريقة الانفاق
١٧٠	طريقة تكلفة المورد - الدخل
١٧٢	الناتج القومي الاجمالي أو التكاليف القومية الاجمالية
١٧٣	المشاكل التي تواجه الناتج القومي الاجمالي كوسيلة للقياس .
١٨٢	الناتج القومي الإجمالي وقياس الرفاهية الاقتصادية
١٨٤	المساهمة الكبيرة للناتج القومي الإجمالي
١٨٤	مقاييس أخرى ترتبط بالدخل
١٨٧	الدخل الحقيقي والناتج الحقيقي
١٨٨	الأهداف التعليمية للفصل
١٩٠	أسئلة للمناقشة
١٩٥	الفصل السابع: البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم
١٩٥	تقلبات في المسار الاقتصادي
١٩٩	تقلبات العمالة في اقتصاد حركي
٢١٣	قياس معدل التضخم

٢١٦	آثار التضخم
٢٢٢	الأهداف التعليمية للفصل
٢٢٤	أسئلة للمناقشة

٢٢٩	الفصل الثامن : مكونات الطلب الكلي
٢٣٠	الأصول التاريخية للاقتصاد الكلي
٢٣٠	الاقتصاديون التقليديون
٢٣٢	التحدي الكينزي
٢٣٦	مفهوم الطلب الكلي
٢٣٦	محددات الاستهلاك
٢٥١	الاستثمار والطلب الكلي
٢٥٤	الاتفاق الحكومي والطلب الكلي
٢٥٥	صافي الصادرات كأحد مكونات الطلب
٢٥٦	الأهداف التعليمية للفصل
٢٥٧	أسئلة للمناقشة

	الفصل التاسع : الأسعار والانتاج والتوازن في ظل البطالة المقنعة
٢٦١	النموذج الكينزي
٢٦١	النموذج الكينزي
٢٦١	المفهوم الكينزي للتوازن العام
٢٧٤	التسرب والاضافة - أسلوب آخر للنظر إلى الدخل
٢٧٦	مبدأ المضاعف
٢٨٣	مبدأ المعجل
٢٨٤	التناقض في الادخار
٢٨٧	أهمية توقعات رجال الأعمال
٢٨٩	الرأي الكينزي في الدورة الاقتصادية
٢٩٢	جوهر نظرية كينز

الأهداف التعليمية للفصل	٢٩٢
أسئلة للمناقشة	٢٩٤

الفصل العاشر : السياسة المالية وإدارة الطلب	٢٩٩
السياسة المالية - نظرة تاريخية	٢٩٩
تحفيز الطلب لعلاج الكساد	٣٠١
السياسة المالية ومعالجة التضخم	٣٠٦
السياسة المالية وعجز الموازنة	٣٠٧
المحددات العملية لاستراتيجية إدارة الطلب	٣١٢
عوامل الاستقرار الذاتية	٣١٥
الأهداف التعليمية للفصل	٣١٨
أسئلة للمناقشة	٣١٩

الفصل الحادي عشر: العرض الكلي والسياسة المالية والاستقرار	٣٢٣
محددات العرض الكلي	٣٢٤
منحني العرض الكلي في اقتصاد مقيد	٣٢٦
السياسة المالية والطلب الكلي والعرض الكلي	٣٣٣
ماذا نعرف عن السياسة المالية	٣٤٦
المشكلة الثنائية للاقتصاد الكلي	٣٤٧
ملحق : التوازن الكلي في إطار السعر - الكمية	٣٤٨
الأهداف التعليمية للفصل	٣٤٨
أسئلة للمراجعة	٣٥٤

الفصل الثاني عشر : النقود والجهاز المصرفي	٣٥٩
ما هي النقود	٣٥٩
عمل الجهاز المصرفي	٣٦٣
مؤسسة النقد العربي السعودي	٣٦٩

الأهداف التعليمية للفصل ٣٧٧

أسئلة للمناقشة ٣٧٩

الفصل الثالث عشر : النقود والتوظيف والتضخم في اطار

نموذج كينز ٣٨٣

طلب وعرض النقود ٣٨٣

أسعار الفائدة والاستثمار ٣٨٧

السياسة النقدية ٣٨٨

وجهة النظر الكينزية الحديثة في السياستين النقدية والمالية ... ٣٩٧

التضخم خلال السبعينات - وجهة النظر الكينزية ٤٠١

هل يمكن أن يحدث التضخم بسبب سلوك المنشآت الانتاجية وقوة

العمل ؟ ٤٠٤

الأهداف التعليمية للفصل ٤٠٨

أسئلة للمناقشة ٤١٠

الفصل الرابع عشر : التضخم وعدم الاستقرار واعتراض

المدرسة النقدية ٤١٥

وجهات نظر سابقة على المدرسة النقدية - مامدى

أهمية النقود ؟ ٤١٦

وجهة النظر الحديثة للمدرسة النقدية - ممارسة النقود

آثاراً قوية ٤١٨

السياسة المرنة ووجهة النظر الكينزية ٤٢٧

الاختلاف بين وجهات نظر الكينزيين والنقديين ٤٣٩

الأهداف التعليمية للفصل ٤٤٠

أسئلة للمناقشة ٤٤٢

الفصل الخامس عشر : التوقعات وحدود السياسة الكلية .. ٤٤٧

منحنى فيليبس - الحلم والحقيقة ٤٤٨

٤٥٣	التوقعات المرتبطة بالماضي وانتقال منحني فيليبس
٤٦١	السياسة والتوقعات والارتفاع اللولبي لمعدل التضخم
٤٦٤	التوقعات الرشيدة
٤٦٨	اسعار الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم
٤٧٣	صورة تجميعية للتوقعات
٤٧٤	الأهداف التعليمية للفصل
٤٧٦	أسئلة للمناقشة

الفصل السادس عشر : اتجاهات جديدة في السياسة

٤٨١	الاقتصادية الكلية
٤٨١	الاقتصاد الأمريكي المضطرب
٤٨٧	اسلوب اقتصادي جزئي لمواجهة قضايا اقتصادية كلية
٤٩٦	برنامج ريغان
٤٩٩	اثر برنامج ريغان على الاقتصاد الأمريكي
٥٠٤	الاقتصاد الكلي خلال الثمانينات
٥٠٥	الأهداف التعليمية للفصل
٥٠٧	أسئلة للمناقشة

الجزء الثالث

الاقتصاد الدولي والنظم المقارنة

٥١٣	الفصل السابع عشر : الكسب من التجارة الدولية
٥١٣	هيكل قطاع التجارة الدولية
٥١٨	الميزة النسبية والتجارة بين الدول
٥٢١	الارتباط بين الصادرات والواردات

٥٢١	العرض والطلب والتجارة الدولية
٥٢٤	قيود التجارة الدولية
٥٣٠	ضرائب الصادرات والتجارة الدولية ومنظمة الأوبك
٥٣٣	الأهداف التعليمية للفصل
٥٣٥	أسئلة للمناقشة

الفصل الثامن عشر: التمويل الدولي وسوق الصرف الأجنبي ٥٣٩

٥٤٠	أسعار الصرف وسعر السلع الأجنبية
٥٤٢	ميزان المدفوعات والمبادلات الدولية
٥٤٨	تحديد سعر الصرف
٥٥٨	تطور النظم النقدية الدولية
٥٥٨	نظام الذهب
٥٦٥	أهداف الفصل التعليمية
٥٦٧	أسئلة للمناقشة

الفصل التاسع عشر : التنمية الاقتصادية ونمو الدخل ... ٥٧٣

٥٧٤	الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً
٥٨٥	مصادر النمو الاقتصادي
٥٨٩	لماذا تظل الدول الفقيرة فقيرة - مصادر الركود الاقتصادي
٥٩٤	الأهداف التعليمية للفصل
٥٩٦	أسئلة للمناقشة

الفصل العشرون : النظم الاقتصادية المقارنة ٦٠١

٦٠١	القيود العامة - وعالية الأدوات الاقتصادية
٦٠٤	المقارنة بين الرأسالية والاشتراكية
٦٠٧	الاقتصاد السوفيتي
٦١٩	يوغوسلافيا - الاشتراكية أم السوق ؟

٦٢٣ المعجزة اليابانية
٦٢٩ اشتراكية أم رأسمالية ؟
٦٢٩ الأهداف التعليمية للفصل
٦٣١ أسئلة للمناقشة

الجزء الرابع الاختيار العام

٦٣٧ الفصل الحادي والعشرون : مجالات مشكلة السوق
٦٣٧ الآثار الخارجية والسوق
٦٤٣ أهمية حقوق الملكية الخاصة والجماعية
٦٤٧ استجابات القطاع العام للآثار الخارجية
٦٥٦ فشل السوق - السلع العامة
٦٦٠ فشل السوق - نقص المعلومات
٦٦٢ الأهداف التعليمية للفصل
٦٦٤ أسئلة للمناقشة
 الفصل الثاني والعشرون : الاختيار العام : الكسب من
٦٦٩	الحكومة وفشل التدخل الحكومي
٦٧٠ طلب الناخبين على التمثيل السياسي
٦٧٢ العرض والأرباح والمنظم السياسي
٦٧٤ الطلب على عمل القطاع العام
٦٨٣ اقتصاديات فشل التدخل الحكومي
٦٩٢ التحليل الاقتصادي للقطاع العام
٦٩٤ الأهداف التعليمية للفصل
٦٩٦ أسئلة للمناقشة

٧٠١ ملحق أ : نظرة بيانية إلى الاقتصاد
٧٠٧ ملحق ب : تحليل المستوى التوازني للدخل باستخدام المعادلات
٧١٣ ملحق ج : تحليل التوازن الكلي باستخدام نموذج IS-LM

الجزء الأول طريقة التفكير الإقصادي

الفصل الأول المنهج الإقتصادي

الفصل الأول المنهج الاقتصادي

The Economic Approach

لقد بين «جون مينارد كينز»^(١) أن للأفكار نتائجاً وآثاراً على الأحداث في دنيا الواقع ، كما أن هذه الأفكار بدورها تتأثر بالخبرات التي تتولد عن الممارسات العملية . وليست الأفكار الاقتصادية استثناء من ذلك . فأحداث السنوات الأخيرة - تضخم شديد وبطالة متنامية وانخفاض في الدخل الحقيقية - قد مارست آثاراً قوية على ممارسة البحث الاقتصادي ، وولدت اهتماماً أكبر بالموضوعات الاقتصادية . فقد تزايد اهتمام الناس بالبحث عن حلول للقضايا الاقتصادية . وهذه الدراسة محاولة لمساعدة القارئ على فهم التقلبات الاقتصادية الحديثة والأفكار المرتبطة بها ، والسياسات التي ساهمت فيها والاتجاهات المتاحة والتي يمكن الأخذ بها لعلاج ما بها من نقص وقصور . ولا يعني هذا أن الاقتصاديين لديهم الإجابة على القضايا التي يواجهها عالم يتسم بعدم الاستقرار . ذلك أن علم الاقتصاد ليس إجابة على هذه المسائل ولكنه أسلوب للتفكير . والواقع ان علم الاقتصاد اقدر على أن يبرز حدود الاقتراحات المتعلقة «بمشروع كبير» من تقديم حلول مثالية . ومع ذلك فنحن نعتقد أن «التفكير الاقتصادي» أداة قوية وقادرة على كشف النقاب عن كثير من الاحداث الواقعية . وهدفنا من هذه الدراسة هو أن نبرز أساسيات علم الاقتصاد وأن نبين فعاليتها .

ماهي المجالات التي يبحث فيها علم الاقتصاد ؟ What is Economics about

يتم علم الاقتصاد بالناس وما يقومون به من اختيارات . ولهذا فان وحدة التحليل في هذا العلم هي الفرد . وبالطبع فان الأفراد ينضمون معا ليكونوا منظمات جماعية ، مثل الشركات ، واتحادات العمال ، والحكومات . ومع ذلك تظل اختيارات الأفراد هي التي توجه هذه المنظمات . ولذلك فان دراسة المنظمات الجماعية تتطلب اهتماماً

يمدى تأثر هذه المنظمات عند اتخاذ قراراتها باختيارات الأفراد .

ان النظرية الاقتصادية قد نشأت عن افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الانسان في مواجهة مشكلة الندرة ، وفي استجابته للتغير . ولما كانت الموارد الانتاجية التي تستخدم في انتاج السلع محدودة ، فان السلع والخدمات تعتبر أيضا محدودة . وعلى العكس من ذلك فان رغبات الانسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع . وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسيين في علم الاقتصاد وهما الندرة scarcity والاختيار choice

والندرة هي اصطلاح يستخدمه الاقتصاديون لايضاح أن رغبة الانسان في شيء ما تفوق المتاح منه في الطبيعة . لذلك فان الانسان في صراع مستمر مع الطبيعة لاشباع حاجته .

والسلعة النادرة هي سلعة اقتصادية . ويتضمن العمود الأول في الشكل رقم (١) قائمة بمجموعة من السلع النادرة أو الاقتصادية . وتتضمن هذه القائمة الغذاء ، والملبس ، وكثيراً من البنود التي تعرف بالسلع المادية كما تشتمل على بعض بنود تثير الدهشة .

فهل يعتبر وقت الفراغ سلعة ؟ وهل تريد وقت فراغ أطول من المتاح لك الآن ؟ ليس ثمة ريب أن أغلبنا يرغب في ذلك . ولهذا فان وقت الفراغ يعتبر سلعة نادرة . وماذا عن الهواء النقي ؟ منذ سنوات قليلة مضت ذهبت الكثير من المراجع الاقتصادية الى تصنيف الهواء النقي على أنه سلعة حرة ومتاحة بوفرة بحيث يمكن لكل انسان أن يأخذ منها بقدر ما يريد ويرغب . ولم يعد الأمر كذلك الآن ، حيث أن استخدامنا للهواء في التخلص من العوادم والمخلفات قد جعل من الهواء النقي سلعة نادرة . لذلك فان الكثير من سكان المدن مثل لوس انجلوس ونيويورك وشيكاغو وغيرها من المدن الكبرى الأخرى يريدون مزيداً من الهواء النقي .

وقليل من الناس من يفكر في مثل هذه الظروف البيئية كسلعة اقتصادية ومع ذلك فان كل من يبحث عن الأماكن المفتوحة والمناطق الخضراء أو الغابات فانه سوف يدرك أن هذه الأشياء تتسم بالندرة ، ومن ثم فهي أيضا سلع اقتصادية .

شكل رقم (١) قائمة بالسلع الاقتصادية المرغوبة والموارد المحدودة	
السلع الاقتصادية	الموارد المحدودة
الغذاء - الخبز - اللبن - اللحم - البيض - الخضروات - القهوة - الخ الملابس (القمصان - البنطلونات - البلوزات - الأحذية - البلوفرات - البلاطي - الجلايب - الخ) سلع استخدام المنزل (المائدة - الكرسي - السجاد - السراير - التلفزيون) التعليم الدفاع القومي الزمن الهواء النقي الظروف البيئية الجيدة (الأشجار - البحيرات - الأنهار - الحلاء المفتوح - الخ) الظروف الجيدة للعمل المزيد من الموارد الانتاجية وقت الفراغ	الأرض (درجات خصوبة مختلفة) موارد طبيعية (أنهار - أشجار - معادن - محطات - الخ) الموارد الطبيعية (المصانع - الآلات) الموارد الحيوانية (الماشية - الخيول - الأبقار - الأغنام) التكنولوجيا الموارد البشرية (المعرفة - المهارة)

ويعد الزمن أيضا سلعة اقتصادية . ذلك أن معظم الناس يريدون أن يكون لديهم الوقت لمشاهدة التلفزيون واستنزه في الغابات وأداء أعمالهم أو النوم ولكن هناك محدود هام وهو أن اليوم ٢٤ ساعة فقط . وعلى ذلك فإن ندرة الزمن تضع حدا حاسما على قدرة الانسان على أداء الأشياء التي يرغب في أدائها . ولما كانت ندرة الموارد الانتاجية والزمن والدخل تحد من البدائل المتاحة للانسان فانه لا بد من الاختيار .

والاختيار هو عملية المفاضلة بين البدائل المحدودة . ولا يخفى أن جانباً كبيراً من علم الاقتصاد يدور حول كيفية قيام الناس بالاختيار عندما تكون البدائل المتاحة لهم محدودة . فاختيار الأسرة لمشترياتهما محدودة بميزانيتهما . كما أن اختيارات صانعي القرارات في منشآت الأعمال محدودة بمنافسة المنشآت الأخرى وتكلفة عناصر الانتاج ، والتقنية كما أن الاختيارات المتعلقة بالانفاق والمتاحة لصانع القرار السياسي محدودة بدخول الفرد الخاضع للضريبة ، والأصوات المعارضة للضرائب .

وليس ثمة ريب أن اختيار أحد البدائل يعني ضياع فرصة اختيار بدائل أخرى . فلو أنك اخترت أن تنفق ٥٠ ريال لمشاهدة سباق للخيل فإن هذا يعني أنك سوف تتنازل عن الانفاق على مشاهدة مباراة في تنس الطاولة (أو الاشتراك في أي نشاط آخر) . فليس من الممكن أن تأكل الكعكة ومع ذلك تظل سليمة بين يديك .

إننا نقوم كل يوم بمئات الاختيارات الاقتصادية ، ومع ذلك فإننا لا ندرك ذلك عادة ، فالاختيارات التي تتمثل في متى تستيقظ من النوم ، وماذا تتناول في وجبة الفطور ، وكيف تلعب الى العمل ، وماذا تشاهد من برامج التلفزيون . . . كل هذه اختيارات اقتصادية . وهي كذلك لأنها تتعلق باستخدام موارد نادرة (الوقت والدخل على سبيل المثال) وهكذا نقوم جميعاً وباستمرار باختيارات اقتصادية .

صراعنا الخاسر مع الندرة Our losing struggle with scarcity

إن الندرة تفرض قيوداً على قدراتنا ، فكيف نتغلب عليها ؟ فالموارد متضمنة مهارات الإنسان يمكن استخدامها في انتاج سلع اقتصادية . إذ يمكن الجمع بين جهود الإنسان وإبداعه ، والآلات والأرض والموارد الطبيعية وغيرها من العناصر الانتاجية لزيادة القدرة على انتاج السلع الاقتصادية (انظر العمود الثاني من الشكل رقم ١) . وهذه هي أدواتنا في الصراع مع مشكلة الندرة . وهكذا فإن الطاقة البشرية تعد دائماً أحد مقومات انتاج السلع الاقتصادية .

وتؤكد الدروس المستقاة من التاريخ أن رغباتنا في انتاج السلع الاقتصادية تفوق بكثير الموارد المتاحة لانتاجها . ولكن هل كتب علينا أن نحيا حياة بائسة تمتلئ بؤساً وشقاء

بسبب معركتنا الحاسرة مع الندرة ؟ قد تكون احدى الاجابات الممكنة بالاجاب استنادا الى أن نسبة كبيرة من سكان العالم تذهب الى النوم كل ليلة وبطونها خاوية وتعاني من ألم الجوع ذلك أن الدخل السنوي للعامل النموذجي في دول مثل باكستان والهند أقل من ٢٠٠ دولار ، وأن السكان في هذه البلدان وغيرها من دول العالم يتزايدون ، غالبا بمعدلات عالية تساوي معدلات انتاج السلع المادية .

على أن مشكلة الندرة قد خفت حدتها في أغلب دول شمال أمريكا ، وغرب أوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي . ذلك أن معظم الأمريكيين واليابانيين والأوروبيين يحصلون على قدر كاف من الغذاء والكساء والمأوى . وكثير منهم يحصلون على سلع الرفاهية مثل غسالة الأطباق الآلية وأجهزة الفيديو وأدوات المطبخ الكهربائية . فضلا عن ذلك فقد انخفض متوسط عدد ساعات العمل من ٦٠ ساعة في الاسبوع في القرن الماضي إلى نحو ٤٠ ساعة في الاسبوع في معظم الدول الغربية . ومن الناحية المادية فإن الحياة قد أصبحت أكثر سعادة لهؤلاء الناس عما كانت عليه حياة الآباء منذ ٢٥ عاما وبرغم كل هذا التقدم فإن الندرة لا تزال حقيقة من حقائق الحياة حتى في الدول التي تتسم بالوفرة النسبية . فأغلبها لا زال يمتلك سلعا وموارد وقتا أقل كثيرا مما يرغب فيه .

على أن الندرة والفقر ليسا شيئا واحدا . حيث أن الفقر يتضمن حدا معيناً من الاحتياجات من الناحية المطلقة أو النسبية . كما أن اختفاء هذا الفقر يعني ان الاحتياجات الأساسية متوفرة . وعلى العكس من ذلك فإن غياب الندرة لا يعني أننا قد حصلنا على حد معين من الأساسيات ولكن يعني أننا غلّك الكميات التي نرغب فيها من كل السلع . فالفقر لا يخضع جزئيا على الأقل للقياس الموضوعي ، بينما يوجد اختبار موضوعي لتحديد ما إذا كانت سلعة ما نادرة أم لا . والسلعة النادرة هي تلك السلعة التي يدفع الناس - شيئا ما - للحصول عليها . وبرغم أن الحرب ضد الفقر يمكن أن يكسبها الانسان غاما ، فإن الحرب ضد الندرة عملية شاقة بصورة واضحة ، وذلك أن قدراتنا الانتاجية ، ورغباتنا المادية قد جعلت السلع والخدمات تتسم دائما بالندرة .

طريقة التفكير الاقتصادي THE Economic Way of Thinking

ان الاقتصاد وسيلة أكثر منه نظاما ، انه جهاز يعتمد على العقل ، وأسلوب فني يستند إلى التفكير الذي يمكن صاحبه من استخلاص نتائج صحيحة
« ج . م . كينز »

في تعليق على مناقشة علنية بين الاقتصادي سامولسون P. Samuelson وغيره من أقطاب العلوم الاجتماعية (غير الاقتصاديين) ، بين ميلتون فريدمان بأنه قد أدهشه أن يجد أن الاقتصاديين برغم تباين مذاهبهم الفكرية ، يؤيدون وجهة نظر العلماء الاجتماعيين الآخرين^(١) . ولا يحتاج الأمر أن ننق وقتا طويلا لتتعرف على «أسلوب التفكير الاقتصادي» . ولنا أن نعترف بأن الاقتصاديين شأنهم شأن غيرهم يحتفلون بشدة في وجهات نظرهم المذهبية . ومع ذلك فإن هناك أرضية مشتركة يقوم عليها منهج الاقتصاديين في البحث .

وهذه الأرضية المشتركة هي النظرية الاقتصادية ، والتي نشأت عن افتراضات أساسية للسلوك الانساني . وقد شاع عن النظرية الاقتصادية أنها تتسم بالغموض والصعوبة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالضرورة .

فالنظرية الاقتصادية تشبه إلى حد ما خريطة لطريق أو كتابا مرشدا فهي تضع نقاطا أساسية يستند إليها بحث موضوع ما ، وما يجب أن يعتبر هاما في الدراسات الاقتصادية . وهي بذلك تساعدنا في فهم العلاقات بين الظواهر المعقدة ، والتي قد تبدو غالبا كأنها أحداث لا علاقة بينها في دنيا الواقع . ولا يخفى أن الفهم الأفضل لأسباب ونتائج هذه العلاقات سوف يدعم قدراتنا على التنبؤ بدقة بالنتائج المحتملة والممكنة للاختيارات البديلة بين السياسات المختلفة .

وقد يطلق أحيانا على علم الاقتصاد انه علم «الفطرة السليمة» وهذا ما يجب أن يكون . وفضلا عن ذلك فإن الفطرة السليمة لا تعدو أن تكون مجموعة من المعتقدات بنيت على أساس من النظريات التي تم اختبارها خلال فترة ممتدة من الزمن وثبتت صلاحيتها .

ركائز التفكير الاقتصادي Guideposts to Economic Thinking

وتتضمن طريقة التفكير الاقتصادي مجموعة عناصر ارشادية معينة - أو ما يمكن أن نسميه البنات الأساسية في بنية النظرية الاقتصادية - تحكم عملية التفكير . وحين يسود التناسق بين هذه العناصر تسهل السيطرة نسبيا على علم الاقتصاد .

ان الصعوبة التي تواجه الطلاب في دراسة علم الاقتصاد تنشأ عن فشلهم في تنمية

٢ - تختلف الآراء الفلسفية لكل من «فريدمان» و«سامولسون» الى حد بعيد . وهما عادة على طرفي نقيض بالنسبة لفضايا السياسة الاقتصادية .

قدراتهم على التفكير الاقتصادي . اذ يفتقدون بعض المفاهيم الاقتصادية أو العناصر الارشادية التي تحكم عملية التفكير . أما الطلاب الذين يحققون نتائج طيبة عند دراسة علم الاقتصاد يكونون قد تعلموا كيف يستخدمون هذه المفاهيم الاقتصادية الأساسية في التحكم في عملية التفكير . وسوف نتناول سبعة مبادئ رئيسية يمكن اعتبارها سمات أساسية للتفكير الاقتصادي وهي ضرورية لفهم المنهج الاقتصادي .

(١) للسلع النادرة تكلفة :

يمكن الحصول على الفوائد الناجمة عن ندرة السلع ، عندما يكون شخص ما مستعدا لأن يقدم جهدا فرديا أو أن يضحي بشيء ما . وباستخدام المصطلحات الاقتصادية فإن السلع النادرة تكلف من يريد الحصول عليها شيئا ما . وتكلفة الكثير من السلع الاقتصادية ليست خافية على أحد . فإذا كانت تكلفة الحصول على سيارة جديدة تقدر بنحو ٣٠ ألف ريال ، فإن هذا يعني أن المشتري يجب عليه أن يدفع ٣٠ ألف ريال من القوة الشرائية المخصصة لشراء السلع الأخرى ليمتلك هذه السيارة ولا يختلف الأمر عندما يرغب المشتري في الحصول على وجبة شهية أو ملابس جديدة أو قضاء اجازة في الأماكن السياحية . فالتكلفة هنا واضحة جلية ولكن ماهو الموقف من سلعة مثل خدمة التعليم الابتدائي ؟ ونجيب على ذلك بأنه حتى اذا كان هذا التعليم مجانيا ، عادة للطلاب ، إلا أنه ليس كذلك بالنسبة للمجتمع . ذلك أن تكلفة المباني وثمان الكتب ومرتبات المدرسين تدفع من الإيرادات العامة للحكومة . ولا يخفى أنه لو لم يتم انفاق هذه الموارد النادرة على التعليم الابتدائي فانه كان يمكن انفاقها في مجالات الترفيه ، والاسكان ، والسلع الأخرى . وعلى هذا فان توفير خدمة التعليم العام يعني التنازل عن سلع نادرة أخرى وبالمثل فان توفير الخدمة الطبية المجانية ، والمتزهات العامة والملاعب وساحات انتظار السيارات تعني استخدام موارد نادرة . وهكذا فانه لا مناص من التنازل عن أشياء معينة اذا أردنا انتاج هذه السلع . وهكذا تصبح الفكرة الأساسية التي نناقشها واضحة . فالفكر الاقتصادي يعترف بأن توفير سلعة نادرة ، أية سلعة نادرة ، يتطلب تكلفة ذلك أنه لا بد من التنازل عن أشياء أخرى إذا أردنا أن نحصل على سلعة نادرة ، فالسلع الاقتصادية ليست سلعاً مجانية .

(٢) اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف معينة :

وعلى ذلك فان سلوك صانعي القرارات لا بد أن يتسم بالاقتصاد والتدبير . فإمداد الموارد نادرة فلا بد أن تتخذ القرارات بشكل هادف بحيث لا يحدث فقد في

الموارد وهذا يعني عدم قيام صانعي القرارات بعمل اختيارات تحكيمية بشكل يؤدي الى ضياع أو تبديد في الموارد النادرة . ففي ضوء القيود المفروضة على الموارد المحدودة (الدخل - الوقت - الذكاء ... الخ) لابد أن يتم الاختيار بحكمة وتدبر ، بمعنى أنه لابد من أن يتقوا أفضل البدائل التي تحقق أهدافهم الشخصية . وعلى ذلك فان هذه الاختيارات تعكس أهداف أو تفضيلات الأفراد .

وينشأ عن الأسلوب المهادف لاتخاذ القرارات ما يسمى بالسلوك الاقتصادي . فالأفراد المقتصدون يسعون الى تحقيق هدف ما بأقل تكلفة ممكنة . وعلى ذلك فانه عند الاختيار بين أشياء تولد نفعا متساويا ، فان الفرد المقتصد سوف يختار أقلها تكلفة . فاذا توقع فرد ما أن المنافع التي يحققها استهلاكه لكل من السلع «أ» ، ب ، ج» مثلا متساوية ، فان السلوك الاقتصادي يفرض عليه أن يختار أقل هذه السلع البديلة تكلفة . وبالمثل فان الاختيار بين بدائل ذات تكاليف متساوية يتطلب من صانعي القرارات المقتصدين أن يختاروا البديل الذي يحقق لهم أعلى نفع (أي أعلى منفعة أو أكبر اشباع) وهذا يعني أن صانعي القرارات الذين يسعون لتحقيق أهداف معينة لن يدفعوا عن عمد من شيء ما أكثر مما يجب دفعه .

ان الاختيار المهادف يتطلب أن يكون لدى صانعي القرارات قدرا من المعلومات يستندون إليه في تقويم البدائل المحتملة . ويشير الاقتصاديون الى هذا التقويم على أنه منفعة utility - فالمنفعة إذن ، هي الفائدة الذاتية أو الاشباع الذي يتوقعه الفرد من اختياره لبديل ما .

(٣) هيكل الخوافز :

يتأثر اختيار الانسان للأشياء بالتغير في الخوافز الاقتصادية . وهذا المبدأ الأساسي للتفكير الاقتصادي يمكن أن نطلق عليه الافتراض الأساسي للدراسات الاقتصادية . فكلما زادت المنافع التي يحققها الشخص من اختياره بديل ما ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، اشتدت رغبة هذا الشخص في انتقاء هذا البديل . وعلى العكس من ذلك ، كلما ارتفعت تكاليف اختيار بديل ما ، فان هذا الشخص يكون أقل رغبة في اختياره . وإذا ما طبقنا هذا الفرض الأساسي على مجموعة من الأفراد فانه يمكن القول انه كلما كان اختيار بديل ما أشد جاذبية فان عددا اكبر من الناس يختارونه . وعلى عكس ذلك ، كلما كانت تكلفة بديل ما أعلى بالنسبة لأفراد مجموعة ما ، فان عددا أقل منهم يقومون بأختياره .

ان هذا المفهوم الاقتصادي الأساسي يمدها بأداة قوية لتحليل الأنواع المختلفة

للسلوك الانساني . دعنا نتساءل الآن ؛ ماذا يحدث في دولة رأسمالية مثل الولايات المتحدة لو أنها أ) قامت بإلغاء الإعفاء من ضريبة الدخل الممنوح تخفيفا لعبه الاعالة . ب) قامت بفرض ضريبة قدرها ١٥٠٠ دولارا على الوالدين كضريبة ميلاد «birth tax» ج) وفرت وسائل تنظيم النسل مجانا . لاشك أن معدل المواليد سوف ينخفض . وماذا يحدث لو أن الحكومة قامت بفرض ضريبة عالية على السيارات التي تولد نسبة عالية من العادم عند تشغيلها ، وأقرت تخفيضا ضريبيا قدره ١٠٪ مثلا للشركات التي تنتج سيارات لا تلوث الهواء بالعادم ، والاجابة على ذلك هي انخفاض تلوث الهواء . ففي هذين المثالين نجد أن السياسة قد استهدفت زيادة التكاليف و/أو خفض المنافع لنشاط معين ومن وجهة نظر علم الاقتصاد سوف ينخفض مستوى هذه الأنشطة في الحالتين بسبب التأثير المتوقع الذي يتولد عن التغيرات في المنافع والتكاليف على السلوك الانساني ، وعلى ذلك يمكن القول أن طريقة التفكير الاقتصادي تؤكد الحقيقة القائلة بأن تغيرات الدوافع تولد آثارا قوية متوقعة على القرارات الانسانية .

(٤) التفكير الاقتصادي تفكير حدي :

إن الآثار التي تتولد عن اصدار قرارات لتغيير الظروف القائمة تلعب دورا أساسيا في كل من الفكر والسلوك الاقتصادي . ويشير الاقتصاديون الى مثل هذه القرارات بأنها قرارات حدية marginal . ولا يخفى أن الاختيارات الحدية تشمل دائما الآثار الناتجة عن الاضافات الصافية أو النقص الصافي في مستوى الظروف القائمة . والواقع أن كلمة «اضافي» تستعمل عادة بديلا عن كلمة حدي . وقد نتساءل مثلا : ماهي التكلفة الحدية «أو الاضافية» لانتاج سيارة اضافية ؟ أو ماهي المنفعة الحدية أو الاضافية التي يولدها شرب كأس اضافي من الماء ؟

والقرارات الحدية لا تستلزم بالضرورة تغيرات طفيفة . فالقرار المتعلق بإنشاء مصنع جديد يعتبر قرارا حديا ، على سبيل المثال . وهو حدي لا نه يتضمن تغيرا ما . وقد نتساءل ، ماهي المنافع الحدية (الإيرادات الاضافية من المبيعات) المتوقعة من اقامة ذلك المصنع وماهي التكاليف الحدية لإنشاء هذا المصنع ؟

ومن الأهمية بمكان أن نميز بين «متوسط» و«حدي» ، فعلى الرغم من أن متوسط التكاليف الجارية لانتاج السيارات تبلغ ٣٥ ٠٠٠ ريال فان التكلفة الحدية لانتاج سيارة اضافية (أو ١٠٠٠ سيارة اضافية) قد تكون أقل كثيرا ، ١٨ ٠٠٠ ريال مثلا ، ذلك أن تكاليف البحث والاختيار والتصميم ، والمعدات الثقيلة ، وعناصر الانتاج المماثلة

يجب أن تؤخذ في الاعتبار سواء كان المنتج يقوم بإنتاج ١٠٠٠ وحدة أو ١٠٠٠٠ وحدة أو ١٠٠ ألف وحدة ، ومثل هذه التكاليف تدخل ضمن التكاليف المتوسطة للسيارة الواحدة . ومع ذلك ، وعلى أساس أنه لا بد من القيام بهذه الأنشطة لتحقيق المستوى الجاري للإنتاج ، فإنها قد تضيف قدرا ضئيلا إلى تكلفة إنتاج وحدات إضافية وعلى ذلك فإن التكلفة الحدية قد تكون أقل كثيرا من التكلفة المتوسطة . على أن قرار التوسع في الإنتاج أو تخفيضه يجب أن يبنى على أساس التكاليف الحدية وليس التكاليف المتوسطة الجارية . وغالبا ما تواجه قرارات تحدث تغيرا في الوضع القائم . ولا يخفى أن المنافع الحدية والتكاليف الحدية المرتبطة باختيار ما هي التي تحدد الحكمة من اتخاذ هذه القرارات . وعلى ذلك فإن ما يحدث عند الحد يشكل جزءا هاما من التحليل الاقتصادي .

(٥) المعلومات نادرة مثل الموارد الأخرى :

وهذا يعني أن صانعي القرارات الهادفة لن تكون لديهم المعرفة التامة بظروف المستقبل عندما يقومون بالاختيارات . ولا يغيب عن فكر صانعي القرارات أن الحصول على المعلومات وإجراء الحسابات المعقدة بالنسبة للمستقبل يحتاج إلى كثير من النفقات . وبرغم أن المعلومات الإضافية ، والأساليب الفنية التي تحسن إمكانيات صنع القرار تتسم بالندرة فإن فائدها المحتملة تكون غالبا أقل من تكلفتها المتوقعة . وعلى ذلك فإن المستهلكين ذوي الحس المرفه سوف يتحفظون في استخدام هذه الموارد النادرة ، كما يتحفظون في استخدام الموارد النادرة الأخرى تماما .

(٦) الآثار الثانوية للتصرفات الاقتصادية :

تولد الأفعال الاقتصادية غالبا آثارا ثانوية بالإضافة إلى آثارها المباشرة . وقد بين الاقتصادي الفرنسي «فردريك باستيات» Frederic Bastiat في القرن التاسع عشر أن الفرق بين الاقتصادي الجيد والاقتصادي غير الجيد يكمن في أن الأخير يأخذ في اعتباره الآثار المباشرة الملموسة فحسب . وأما الاقتصادي الجيد فإنه يهتم أيضا بالآثار الثانوية ، أي الآثار التي ترتبط بشكل غير مباشر بالسياسة الأولية التي تفرز آثارها عبر الزمن . وهذه الآثار الثانوية لها أهميتها في المجالات غير الاقتصادية . فالآثار المباشرة لتناول قرص من الاسبرين هو المذاق المر في فم من تناوله ، بينما يكون الأثر الثانوي الذي لا ندركه في الحال هو الشفاء من الصداع . وفي الاقتصاد أيضا قد تختلف الآثار المباشرة لأي فعل اقتصادي عن آثاره الثانوية اختلافا تاما . ووفقا للتفكير الاقتصادي فإن الأسئلة الأساسية هي : بالإضافة إلى النتيجة الأولية لهذه السياسة ،

ماهي العوامل الأخرى التي تغيرت أو سوف تتغير؟ وكيف تتأثر التصرفات في المستقبل بسبب التغيرات في الحوافز الاقتصادية المترتبة على سياسة ما؟
ان النظام الاقتصادي يشبه إلى حد كبير النظام البيئي . فكل فعل في هذه البيئة يولد أحيانا أثارا مباشرة ، وربما يخلق أثارا ثانوية غير مقصودة . فالاستخدام الكثيف لميد الـ D.D.T في أحد الحقول ، مثلا ، للتخلص من مجموعات معينة من الحشرات قد يولد أثرا غير مرغوب فيه على الكائنات الأخرى . ويتولد عن الأعمال الاقتصادية نتائج مماثلة . فعلى سبيل المثال ، نجد أن التحكم في أسعار الغاز الطبيعي له أثر مرغوب فيه يتمثل في خفض نفقات التدفئة لبعض المستهلكين ، ولكنه في ذات الوقت يؤدي الى اضعاف الحافز لدى المنتجين في عرض كميات أكثر من الغاز الطبيعي في السوق . وعلى ذلك فان مستهلكين آخرين يجبرون على الاعتماد بدرجة أكبر على مصادر أخرى للطاقة ذات تكلفة عالية ، الأمر الذي يدفع أسعار مصادر هذه الطاقة الى الارتفاع . وعلى ذلك فان الضوابط السعرية تولد أيضا نتائج ليست مقصودة تتمثل في زيادة تكاليف الطاقة لبعض المستهلكين . وهكذا يتبين أن التفكير الاقتصادي السليم يقتضي أن نتعرف على الآثار الثانوية التي تظهر بمرور الوقت .
(٧) اختبار نظرية ما من خلال قدرتها على التنبؤ :

يجب أن نؤكد بادية ذي بدء أن التفكير الاقتصادي تفكير علمي . وهذا التفكير العلمي هو تطوير نظرية ما من البديهيات (المسلّمات) الأساسية . على أن مفاهيم النظرية الجيدة يجب ان تتطابق مع الواقع وتساعد على تفسير أحداثه . أما النظريات التي لا تتفق مع الواقع فهي نظريات غير صحيحة ويجب رفضها . ونكتسب أية نظرية اقتصادية أهميتها من خلال قدرتها على التنبؤ بنتائج الفعل الاقتصادي عبر المستقبل . ولقد طور الاقتصاديون النظرية الاقتصادية من خلال تحليل ما تمارسه الحوافز من آثار على صانعي القرارات . وهكذا فان النظرية يتم اختبارها من خلال الأحداث الواقعية . وعلى أساس هذا الاختبار إما أن نؤيد هذه النظرية أو نكتشف حاجتها الى التقييم وإما أن نرفضها . وتكون النظرية ذات قدرة على التنبؤ اذا كانت الأحداث الفعلية موافقة لها . وأما النظريات التي لا تأتي الأحداث الواقعية متوافقة معها فانه لا مناص من رفضها .

وليس ثمة ريب أنه عند استحالة اختبار العلاقات النظرية لموضوع ما فإنه لا يمكن أن يعد هذا الموضوع علما . ومادام الاقتصاد يتعامل مع الانسان الذي يتميز بالقدرة على التفكير ، ويستجيب للأحداث بأساليب ووسائل متنوعة ، فهل يمكن

اختبار النظريات الاقتصادية حقا ؟ ونجيب على هذا السؤال بالإيجاب لو أن الانسان في المتوسط ، قد استجاب بأسلوب يمكن التنبؤ به لتغير ما في الظروف الاقتصادية . ويزعم الاقتصاديون أن الأمر كذلك . ولكن يجب أن ندرك أنه ليس من اللازم أن يستجيب كل الأفراد بأسلوب معين . على أن علم الاقتصاد لا يحاول التنبؤ بسلوك شخص ما بذاته ولكنه يركز على السلوك العام لمجموعة كبيرة من الناس ، ولكن كيف يمكن اختبار النظرية عندما تكون التجارب المنظمة غير متاحة في معظم الأحيان ؟ ومع أن هذا الأمر يضع قيودا على عملية التنبؤ إلا أن علم الاقتصاد لا يختلف في هذا عن علم الفلك . فعلماء الفلك لا بد أن يتعاملوا مع العالم كما هو . اذ لا يمكنهم أن يغيروا أفلاك النجوم والكواكب ليدرسوا أثر هذه التغيرات على قوة الجاذبية الأرضية . والأمر كذلك بالنسبة للاقتصاديين اذ لا يمكنهم احداث تغيرات تحكمية في اسعار السيارات أو خدمات العمالة غير الماهرة لمجرد دراسة اثر ذلك على كمية المبيعات او مستوى العمالة . ومع ذلك فان هذا لا يعني انه لا يمكن اختبار النظرية الاقتصادية . فالظروف الاقتصادية (مثل الأسعار ، والانتاج والتكاليف ، والتقنية ، ونفقات النقل ... الخ) شأنها شأن مواقع الكواكب تتغير من وقت الى آخر . وحيث تتغير الظروف الفعلية فانه يمكن اختبار النظرية الاقتصادية من خلال تحليل مدى توافقها مع الأحداث الواقعية . فالحياة الواقعية اذن ، هي معمل الاقتصادي ، كما ان الكون هو معمل العالم الفلكي .

وفي بعض الحالات فان المشاهدات الواقعية قد تكون متوافقة مع نظريتين (أو أكثر) من النظريات الاقتصادية . كما اننا قد لا نستطيع في ضوء المستوى الحالي للمعرفة أن نفرق بين النظريات المتنافسة . ومع انه مازال امام الاقتصاديين كثير من العمل فقد تمت دراسات تطبيقية هامة في كثير من المجالات . وسوف نشر بين ثنايا هذا الكتاب الى هذا الأمر في محاولة لتقديم المعلومات التي يمكن من خلالها الحكم على صحة عديد من النظريات الاقتصادية . ويجب ألا نفقد الالتزام بالاسلوب العلمي للتفكير لأنه أساس التفكير الاقتصادي .

الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعياري Positive and Normative Economics

ان الاقتصاد باعتباره أحد العلوم الاجتماعية يهتم بالتنبؤ أو بتحديد أثر تغيرات العوامل الاقتصادية على السلوك الانساني . ويحاول الاقتصاد العلمي وهو ما يشار إليه عادة على أنه الاقتصاد الوضعي ، أن يحدد ماهو قائم بين العلاقات الاقتصادية وهكذا يفترض الاقتصاد الوضعي وجود علاقة يمكن بحثها وتحليلها . وعلى سبيل المثال اذا ارتفع سعر الزبد فان المستهلكين يشترون كميات أقل . كذلك اذا زاد عرض

التقود فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع . ولا يخفى أنه يمكن احصائيا أن نبحت (ونقدر) العلاقة بين أسعار وكمية مبيعات الزبد ، أو بين عرض التقود والمستوى العام للأسعار . كما يمكن تحليل الحقائق لتحديد مدى صحة ما يبينه الاقتصاد الوضعي .

وأما الاقتصاد المعياري فيستخدم الأحكام القيمية ، والمعلومات التي كشف عنها الاقتصاد الوضعي لتأييد سياسة معينة من بين عدة سياسات بديلة . وعلى ذلك فإن الاقتصاد المعياري يبحث عما يجب أن يكون في ضوء الآراء الفلسفية المؤيدة . وليس يخفى أن الأحكام القيمية قد تكون مصدر خلاف حول قضايا الاقتصاد المعياري . فقد يختلف شخصان حول سياسة ما لأن أحدهما اشتراكي والآخر مؤيد لمذهب الحرية ، أحدهما يدعو الى الحرية والآخر ينادي بوضع قيود على العمل الاقتصادي . وقد يتفقان على النتيجة المتوقعة من تغيير أحد المتغيرات الاقتصادية (هذا هو الاقتصاد الوضعي لمسألة ما) ، ولكنهما لا يتفقا فيما لو كانت تلك النتيجة جيدة أو رديئة .

وعلى عكس الاقتصاد الوضعي ، فإن قضايا الاقتصاد المعياري لا يمكن اختبارها وإثبات زيفها (أو تأكيد صحتها) . فقضايا الاقتصاد المعياري لا يمكن اختبارها علميا مادامت صحتها تستند الى أحكام قيمية . ومثل هذه القضايا ، ضرورة قيام الحكومة بزيادة نفقات الدفاع أو امتناع المنشآت العامة عن تعظيم أرباحها ، وعدم قيام الاتحادات بزيادة الأجور بمعدل يزيد على معدل زيادة نفقة المعيشة .

إن الاقتصاد الوضعي لا يبين لنا أي السياسات أفضل . ولكن هدف الاقتصاد الوضعي هو زيادة معلوماتنا عن جميع السياسات البديلة ومن ثم إزالة أي مصدر محتمل للخلاف حول قضايا سياسة ما . وتساعد المعلومات التي نستقيها من الاقتصاد الوضعي في تقليل مصادر الاحباط المحتملة لسياسة ما . على أن هؤلاء الذين لا يفهمون كيف يعمل الاقتصاد ، قد يؤيدون سياسات لا تنفق في الواقع مع آرائهم الفلسفية . وقد يتحقق أحيانا ، ما يتوقعه الانسان من نتيجة غير مرغوبة عند تطبيق سياسة ما . إن الآراء المستندة الى الاقتصاد المعياري قد تؤثر ، أحيانا ، في موقفنا من التحليل في إطار الاقتصاد الوضعي . ذلك أنه عندما نوافق على أهداف سياسة ما فانه من السهل أن نتجاهل مثالها المحتملة . ومع ذلك فإن الأهداف المنشودة ليست هي نفسها الحلول التي يمكن الأخذ بها . ولا يخفى أن آثار بدائل سياسة ما تختلف بشدة ، غالبا ، عن الأهداف التي رسمها مؤيدوها . على أن الدراسات الاقتصادية الوضعية الدقيقة تساعد على إجراء تقييم أكثر دقة لما إذا كان بديل سياسة ما سوف يحقق الهدف المنشود . ولا يخفى أن عمل الاقتصاد المحترف هو تنمية معرفتنا بالأحداث الوضعيه .

وإذا لم ندرك تماما ما تتضمنه السياسات البديلة ، بما في ذلك الآثار القانونية فلن نستطيع القيام باختيار رشيد من بينها . على أنه ليس من الميسور دائما أن ن عزل أثر تغير ما في أحد المتغيرات الاقتصادية أو في سياسة ما . وعلينا الآن أن نلقي الضوء على العوامل التي تعوق نمو المعرفة الاقتصادية .

الاخلال بشرط بقاء الأشياء الأخرى كما هي Violation of the ceteris paribus condition

يبدأ الاقتصاديون كتاباتهم ، غالبا ، بتعبير «مع ثبات الأشياء الأخرى» . فسي ظل ثبات الأشياء الأخرى ، فإن ارتفاع أسعار المنازل يؤدي الى خفض المشتريين لمشترياتهم . ومن سوء حظ الباحث الاقتصادي أننا نعيش في عالم حركي ، ونادرا ما تبقى الأشياء الأخرى ثابتة . وعلى سبيل المثال ، فانه مع ارتفاع أسعار المنازل فإن دخول المستهلكين قد ترتفع في ذات الوقت . وكلا العاملين (ارتفاع أسعار المنازل والزيادة في دخول المستهلكين) يؤثران على حجم المشتريات من المنازل . وفي الحقيقة فأننا نتوقع بشكل عام ، أن يولد هذان العاملان أثارا متعارضة حيث أن ارتفاع أسعار المنازل يؤدي الى خفض مبيعات المنازل ، أما ارتفاع دخول المستهلكين فانه يزيد الطلب على المنازل . وعلى هذا فإن الفصل بين الآثار النوعية للمتغيرات المتداخلة يصبح أشد تعقيدا عندما تحدث عدة تغيرات في نفس الوقت .

وفي هذا المجال تعمل النظرية الاقتصادية كمرشد يقترح الارتباط المحتمل بين المتغيرات الاقتصادية . ومع ذلك فإن العلاقات التي تبينها النظرية الاقتصادية يجب اختبارها من حيث توافقها مع الأحداث الواقعية .

ويمكن استخدام المنهج الاحصائي غالبا لمساعدة الاقتصاديين في التعرف على المتغيرات الاقتصادية ، على نحو صحيح، والقياس الدقيق للعلاقات القائمة بين هذه المتغيرات .

وفي الواقع فإن الشطر الأعظم من العمل اليومي للاقتصاديين يختص بالبحث الاحصائي المصمم لتنمية معلوماتنا عن الاقتصاد الوضعي . وليس يخفى أنه في غياب المعلومات الدقيقة عن الاقتصاد الوضعي ، فإن صانعي القرارات لن يتمكنوا من اقامة علاقات مستقرة بين برامجهم والأهداف الاقتصادية .

الارتباط ليس علاقة سببية Association is Not Causation

تعد علاقة السببية في الاقتصاد ، عادة ، ذات أهمية بالغة . وليس ثمة ريب أن التعرف غير الصحيح على هذه العلاقة يعتبر مصدرا محتملا للخطأ . والارتباط الاحصائي لا يقيم علاقة سببية .

وللأسف فإن علاقات السبب والنتيجة في الاقتصاد لا تشرح نفسها دائما وعلى سبيل المثال يصعب أحيانا ان نحدد ما إذا كان الدخل هو الذي أدى الى زيادة الاستهلاك أم أن زيادة الاستهلاك هي التي أدت الى ارتفاع الدخل وبالمثل ، يشور جدل بين الاقتصاديين أحيانا حول ما اذا كان ارتفاع الأجور النقدية هو سبب للتضخم أم نتيجة له . على أن النظرية الاقتصادية اذا ما قامت على الافتراضات الأساسية فانها تساعد كثيرا على تحديد مصدر السببية ، ولكن النظريات المتنافسة تقترح أحيانا اتجاهات اخرى للسببية وعلى ذلك يجب أن نحذر من استخلاص نتائج غير مرغوبة بسبب عدم وضوح اتجاه السببية .

خداع التجميع Fallacy of Composition

ان ما يعد صحيحا بالنسبة للفرد (المكونات الجزئية) قد لا يكون صحيحا بالنسبة للمجموعة (أو الشيء ككل) .

فاذا وقف شخص ما على أثر لعبة مثيرة في مباراة كرة القدم فانه يتمكن من أن يرى بشكل أفضل . ولكن ماذا يحدث لو أن كل المشاهدين وقفوا في نفس الوقت ؟ من الواضح أن ما يفيد الفرد لا يفيد المجموعة ككل . فعندما وقف كل المشاهدين ، فشل المشاهد الفرد في أن يحسن درجة رؤيته ، وقد تصبح ، في الواقع ، أكثر سوءا . والأفراد الذين يزعمون أن ما يصح بالنسبة للجزء يصح أيضا بالنسبة للكل قد يخطئون بسبب الخداع في التجميع Fallacy of Composition . دعنا نضرب مثالا اقتصاديا ، فلو أن رصيدك في البنك قد زاد بمبلغ ٣٥ ألف ريال فانك حينئذ تكون أحسن حالا . ولكن ماذا يحدث لو أن كل فرد امتلك فجأة زيادة تبلغ ٣٥ ألف ريال ؟ هذه الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي الى ارتفاع في الأسعار ، حيث يتنافس الأفراد على السلع والخدمات المعروضة . وإذا لم تحدث زيادة في المتاح من السلع الاقتصادية النادرة (أو الانتاج) ، فإن النقود الإضافية لن تجعل كل فرد في وضع أفضل مما كان عليه من قبل . وهكذا فإن

ما يصح بالنسبة للفرد يكون مضللاً وخادعاً إذا ما عمم أو طبق على الاقتصاد ككل . وعلى ذلك فإن الخطأ المحتمل المرتبط بخداع التجميع يبرز أهمية أخذ كل من وجهتي النظر الجزئية والكلية في الدراسة الاقتصادية . ولما كان الفرد صانع القرار هو القوة المحركة لكل الأفعال الاقتصادية فإن أسس علم الاقتصاد تستند أساساً على وجهات النظر الجزئية . وعلى ذلك فالتحليل الذي يركز على مستهلك واحد أو منتج واحد أو سلعة واحدة أو مورد انتاجي واحد يدخل في نطاق الاقتصاد الجزئي . وهكذا يكون الاقتصاد جزئياً حين ينظر الى الاقتصاد القومي من خلال منظار مكبر لنشاد ملايين الخلايا - الأفراد كمستهلكين ، والأفراد أو المنشآت كمنتجين - كلٌ منها يقوم بدوره في هذا الكيان الكلي^(٣) . ومع ذلك ، وكما أشرنا سابقاً فإن ما يكون صحيحاً بالنسبة للوحدة الصغيرة قد لا يكون صحيحاً بالنسبة للكل . ويركز الاقتصاد الكلي اهتمامه على كيفية تأثير الوحدات الفردية في مجملتها على التحليل . ويتم التحليل الكلي شأنه في ذلك شأن الاقتصاد الجزئي ، بالحوافز والأسعار والانتاج . ومع ذلك فإن الأسواق في ظل الاقتصاد الكلي تتجمع الى حد كبير . ففي دراسة الاقتصاد الكلي ينظر الى المستهلكين في مجملتهم كوحدة واحدة عند بيان أهمية الانفاق الاستهلاكي والادخار والتوظيف ، وبالمثل ننظر الى المنشآت ككل في إطار ما يسمى قطاع الأعمال . وجملة القول أن الاقتصاد الكلي يدرس الغابة ككل دون أن يدرس أشجارها كمفردات . وحيث تخضع المكونات الجزئية لوجهة نظر عامة تشملها ككل ، فإنه يجب أن نأخذ في الحسبان الشراك المحتملة التي تنتج عن خداع التجميع .

ماذا يفعل الاقتصاديون ؟ What do Economists Do?

إن الوظائف الأولية للاقتصاديين هي التعليم والقيام بالبحوث وصياغة السياسات . على أن نحو نصف عدد الاقتصاديين المحترفين يعملون في مؤسسات علمية وأكثر هذه المؤسسات تعمل في مجالات التعليم والبحث العلمي . ووظيفة الباحث الاقتصادي هي تنمية معرفتنا بالقضايا الاقتصادية . وتساعد الأدوات الاحصائية والرياضية هذا الباحث في انجاز عمله . ولا يخفى ان الأجهزة الحكومية ومنشآت الأعمال الخاصة تعد مجموعة كبيرة من الاحصاءات الاقتصادية عن مسائل مثل الدخل والتوظيف والأسعار وأنماط الانفاق . وتوجد علاقة تبادلية بين البيانات

3- Abba P. Lerner, «Microeconomy Theory», in perspectives in Economics, ed. A.A. Brown, E. Neuberger, and M. Palmatier (New York: McGraw-Hill, 1968), P.29.

الاحصائية والنظرية الاقتصادية . اذ يمكن استخدام الاحصاءات لاختبار مدى اتساق وتماسك النظرية الاقتصادية وقياس درجة استجابة المتغيرات الاقتصادية لتغيرات السياسة . وفي نفس الوقت فان النظرية الاقتصادية تساعد على شرح وتفسير الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية وبيان أسباب هذا الارتباط . ولا يخفى ان الاحصاءات تعجز عن تفسير هذا الارتباط . لذلك لابد من استخدام النظرية الاقتصادية لبيان وفهم العلاقات الاحصائية بين المتغيرات الاقتصادية على وجه صحيح ودقيق .

ان علم الاقتصاد علم اجتماعي . وتتسم مجالات علم السياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد بالتداخل والترابط . وقد أدت وفرة البيانات الاقتصادية والفرصة الكبيرة للبحث العلمي لما يحدث في دنيا الواقع الى وصف علم الاقتصاد ، أحيانا ، بأنه «ملك العلوم الاجتماعية» ولا يبراز السمة العلمية للاقتصاد خصصت الاكاديمية العلمية السويدية سنة ١٩٦٩ جائزة «نوبل» في الاقتصاد . وبذلك احتل علماء الاقتصاد مكانهم جنباً الى جنب مع علماء الطبيعة والكيمياء ، ووظائف الأعضاء ، والطب ، والأدب .

ولا يغيب عن الفكر أن المعرفة الاقتصادية ضرورية لصياغة سياسة حكيمة . فاذا كان صانعو القرارات لا يدركون نتائج اعمالهم فانهم لن يحققوا أهدافهم . وقد تكون أفعالهم متعارضة مع ما حددوه من أهداف وهذا ما يؤكد العلاقة بين التحليل الاقتصادي وصياغة أية سياسة .

كلمة ختامية Final Word

ان الهدف الأساسي لهذا الكتاب هو تشجيع القارئ على تطوير أسلوب تفكيره الاقتصادي بحيث يتمكن من التفرقة بين التفكير السليم والمراء الاقتصادي . وإذا ما تطور أسلوب التفكير الاقتصادي فان علم الاقتصاد يصبح سهلاً نسبياً ، ويكون استخدام أسلوب التفكير الاقتصادي مسألة مسلية وفضلاً عن ذلك فقد يساعد الانسان على أن يكون مواطناً أفضل . فهذا الأسلوب سوف يوفر للانسان طريقة مختلفة وجذابة حول ما يدفع الناس نحو سلوك معين ، ولماذا تتعارض أفعالهم ، أحيانا ، مع ما يحقق أعلى نفع للمجتمع أو الدولة . كما أن هذا الأسلوب يكسب الانسان رؤية عميقة لكيفية إعادة توجيه اعمال الناس لتحقيق اكبر نفع للمجتمع .

ان الاقتصاد علم حديث النشأة نسبياً . وليس ثمة ريب أن علماء الاقتصاد اليوم مدينون لاسلافهم من العلماء .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter learning objectives

١ - الندرة والاختيار هما العاملان الأساسيان في الاقتصاد . والسلع تكون نادرة عندما تتعدى الرغبة في الحصول عليها الى حد بعيد امكانية الحصول عليها من الطبيعة . ومادامت الندرة تمنعنا من الحصول على كل ما نريده من شيء ما فلا مناص من الاختيار من بين البدائل المتاحة . ومن المعلوم أن أي اختيار يعني أن استخدام الموارد النادرة يتطلب قرارا اقتصاديا .

٢ - ليست الندرة والفقر شيئا واحدا . فغياب الفقر يعني أنه تمت مواجهة الحاجات الأساسية للناس . أما غياب الندرة فيعني أن كل رغباتنا قد اشبعت وقد نتكمن في يوم ما أن نقضي على الفقر ، أما الندرة فسوف تظل مادامت الحياة على الأرض .

٣ - الاقتصاد أسلوب للبحث أي طريقة للتفكير . وتؤكد طريقة التفكير هذه مايلي :
(أ) لا يوجد بين السلع الاقتصادية سلع مجانية . فكل منا لابد أن يتخلى عن شيء ما اذا أراد أن يحصل على قدر أكبر من سلع نادرة .

(ب) يتخذ الأفراد قراراتهم لتحقيق هدف محدد ، ويبحثون دائما عن اختيار يحقق اهدافهم الشخصية . ويؤدي اتخاذ قرارات هادفة الى نشأة السلوك الاقتصادي .

(ج) ان للحوافز اهميتها ودورها . اذ يستقر الناس على اختيار ما مادام يزيد هذا الاختيار مايتوقعونه من منافع .

(د) النفقات الحدية والمكاسب (المنفعة الحدية) لازمة للسلوك الاقتصادي ذلك أن التفكير الاقتصادي يركز على أثر التغيرات الحدية .

(هـ) مادامت المعرفة سلعة نادرة فسوف ينشأ علم التأكد عند اتخاذ القرارات .

(و) تغير الأحداث الاقتصادية ، غالبا ، من الحوافز والدوافع الشخصية ، فضلا عن آثارها الأولية ، بصورة تخلف أثارا ثانوية يمكن ادراكها مع مرور الزمن .

(ل) يتمثل اختبار النظرية الاقتصادية في بيان مدى قدرتها على توقع وتفسير الأحداث الواقعية .

٤ - علم الاقتصاد علم وضعي يهتم بالعلاقات الاقتصادية القائمة . وهو يحاول تفسير نتائج الأفعال الاقتصادية والسياسات البديلة . على أن الاقتصاد الوضعي وحده لا يقرر أن سياسة ما تفضل سياسة أخرى . وفي هذا المجال لابد أن يدعمه الاقتصاد

المعياري ، وهو يهتم بما يجب أن يكون من خلال الأحكام القيمية .

٥ - ليس اختبار النظرية الاقتصادية عملاً سهلاً ، فعندما تتغير عدة متغيرات اقتصادية في نفس اللحظة ، فإنه يصعب غالباً أن نحدد الأهمية النسبية لكل منها . ويصعب ، أحياناً ، تأكيد اتجاه السببية الاقتصادية . لذلك لابد أن يستشير الاقتصاديون النظرية الاقتصادية كمرشد لهم ، ويستخدمون الأساليب الإحصائية كأدوات في محاولة لتطوير المعرفة بالاقتصاد الوضعي .

٦ - يركز الاقتصاد الجزئي على الوحدات بمعناها الضيق مثل المستهلكين كأحاد أو منشآت الأعمال فرادى . أما الاقتصاد الكلي فيهتم بالوحدات الكلية مثل أسواق العمل أو أسواق السلع والخدمات . وعند الانتقال من تحليل الوحدات الجزئية الى تحليل الوحدات الكلية يجب أن نحذر خداع التجميع . ذلك أن كلا من الاقتصاد الجزئي والكلي يستخدما نفس الفروض وأدوات التحليل .

٧ - يرجع أساس الاقتصاد كأداة منظمة للتحليل الى نشر كتاب «ثروة الأمم» لأدم سميث في سنة ١٧٧٦ . ورغم انتشار قيود قانونية على النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت فقد نادى سميث بأن الانتاج والثروة يتزايدان لو ترك الناس يعملون ويتزوجون ويتبادلون السلع والخدمات بحرية . فقد اعتقد سميث أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم يقودهم من خلال «اليد الخفية» لحوافز السوق (الأسعار) لاستغلال الانتاجية بصورة «أكثر نفعاً للمجتمع» . والفكرة المحورية عند سميث أنه عندما تكون الأسواق حرة أي. عندما لا توجد قيود قانونية على حرية دخول المنتجين - البائعين - يتحقق التوافق بين الصالح الخاص والصالح العام .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

Economic Way of thinking-Discussion Questions

١ - بين كيف يؤثر كل من المتغيرات التالية على الدوافع لدى صانع القرار ليقوم بالعمل الموضح .

(أ) انخفاض درجة الحرارة من ٨٠° الى ٥٠° على قرار الفرد بأن يذهب ليسبح .

(ب) تغير موعد دراسة مدخل الاقتصاد من الساعة ١١ قبل الظهر الى الساعة

٧,٣٠ قبل الظهر ، على قرار الفرد حضور المحاضرات .

(ج) انخفاض عدد اسئلة الاختبار المرتبطة بالكتاب الذي يتم تدريسه على قرار الطالب المتعلق بقراءة الكتاب .

(د) زيادة سعر لحم البقر على قرار الفرد بأن يحصل على شريحة منه كل ليلة هذا الاسبوع .

(هـ) زيادة القيمة الایجارية للشقق على قرار الفرد بأن يینی وحدات سكنية اضافية .

٢ - مامعنى أن تقتصد ؟ وهل حاولت أن تقتصد ؟ ولماذا ؟

٣ - اكتب فقرتين تشرح فيهما بأسلوبك معنى طريقة التفكير الاقتصادي ومقوماتها الأساسية .

٤ - ماهو الخطأ في التجربة الاقتصادية التالية ؟

يفترض باحث أن المواطنين في الولايات المتحدة لا يلغون اهتماما طبيا كافيا لأن كثيرا من الناس لا يحصل على رعاية طبية . ويقوم الباحث بمقابلات مع ١٠٠ فرد تم اختيارهم عشوائيا ويسألهم «هل تلجأ الى خدمات الطبيب أم الى التسهيلات الطبية في المستشفيات وبيوت التمريض - اكثر اذا لم تكن نفقاتها عالية ؟» ويجيب ٩٦ فرد من المائة بالايجاب . وعلى ذلك يستنتج الباحث ان هناك حاجة ماسة الى تخصيص موارد اكثر لتقديم رعاية طبية مجانية للجميع المواطنين .

٥ - ويمكن أن تكون القيمة الایجارية للسكن في نطاق القدرات الاقتصادية للجميع لو قامت الحكومة بمنع الملاك من أخذ اكثر من ٢٠٠ دولار شهريا كإيجار لمسكن من ثلاث غرف للنوم» . استخدم طريقة التفكير الاقتصادي لتقويم هذا الرأي .

٦ - في مناقشة بين اثنين من الاقتصاديين ، قال الأول : افضل تحقيق زيادة في الحد الأدنى للأجر لأنها سوف تساعد العامل غير الماهر . وقال الآخر : أنا أعارض زيادة الحد الأدنى للأجر لأنها تزيد معدل البطالة بين الصغار وغير المهرة من العمال . هل الخلاف في الرأي بينهما وضعى (positive) أم معياري (normative) يعتمد على الأحكام القيمة وما يجب أن يكون ؟ اشرح ذلك .

الفصل الثاني بعض الأدوات التحليلية للإقصادي

الفصل الثاني بعض الأدوات التحليلية للاقتصادي

Same Tools of The Economist

تعرفنا في الفصل السابق على منهج التفكير الاقتصادي . وفي هذا الفصل سوف نناقش مجموعة قليلة من الأدوات الهامة التي تساعد على تطوير طريقة التفكير الاقتصادي .

ماذا يمكن أن نتنازل عنه ؟ What shall We Give up?

تحدد مشكلة الندرة اتجاه ومدى الأفعال الاقتصادية . فلسنا قادرين على أن نحصل على القدر الذي نريده من كل شيء . فأغلب الناس يتمنى أن يكون لديه وقتا أطول للراحة ، والاستمتاع ، والاجازات وممارسة الهوايات ، والتعليم وتنمية المهارات . كما تمنى جميعا ثروة أعظم ومدرخات اكبر ، وسلع استهلاكية أكثر . ومع ذلك فان كل هذه الأشياء اما نادرة ، أو تتطلب استخدام موارد انتاجية نادرة لذلك فهي تتصارع مع بعضها . اذ كيف يمكن الاستمتاع بوقت أطول للراحة ، وتكوين ثروة أوسع في نفس الوقت ؟ وكيف يمكن زيادة الاستهلاك الحالي ، وفي ذات الوقت يتم زيادة المدخرات ؟ والاجابة هي أنه لا يمكن تحقيق ذلك . حيث أن اختيار أحد هذين الأمرين يتطلب التنازل عن الشيء الآخر كلياً أو جزئياً .

تكلفة الفرصة البديلة هي أعلى قيمة للفرصة المفقودة

Opportunity Cost is the highest valued Opportunity Lost

ان هناك حقيقة مؤلة في الاقتصاد وهي أن اختيار فعل شيء ما يعني في نفس الوقت ، اختيار عدم فعل شيء آخر . ذلك أن اختيارك قضاء بعض الوقت في قراءة كتاب معين تتضمن اختياراً بعدم لعب التنس أو عدم الذهاب الى لقاء أحد الأصدقاء ، أو عدم حضور حفل - كل هذه الأشياء يتم التنازل عنها بسبب اتخاذ قرار القراءة. وعلى ذلك فان البديل الأعلى قيمة والذي لا مناصر من التضحية به بسبب اختيار بديل ما هو تكلفة الفرصة البديلة لهذا الاختيار . ويجب ملاحظة أن تكلفة إختيار ما ليست هي

المظاهر السيئة وغير المرغوب فيها ، والتي قد ترتبط بالاختيار. لذلك فإن التمييز بين (أ) النتائج غير المرغوب فيها للاختيار ، و(ب) الفرصة ذات القيمة الأعلى التي يضحي بها لتحقيق الاختيار هو تمييز جوهري . ذلك أن الأخيرة (ب) هي التي تعد تكلفة من وجهة نظر الاقتصادي^(١) . والتكلفة شيء ذاتي لا يوجد إلا في ذهن متخذ القرار على أساس توقعاته الخاصة بتقويم البدائل التي يتم التنازل عنها ، وهذه التكلفة لا يمكن قياسها مباشرة بواسطة شخص آخر غير متخذ القرار ، لأن متخذ القرار هو الشخص الوحيد الذي يمكنه تقدير قيمة البديل الذي تنازل عنه^(٢) . ومع ذلك فإن التكلفة تحتوي على عنصر نقدي ، غالبا ، ومن ثم يمكن تقدير قيمتها . فتكلفة مشاهدة فيلم ، مثلا ، تكون مساوية للفرصة ذات القيمة الأعلى التي تم التنازل عنها بسبب (أ) الوقت اللازم لمشاهدة الفيلم (ب) القوة الشرائية (أي النقود) اللازمة للحصول على تذكرة دخول السينما، وليس يخفى أن العنصر النقدي في التكلفة عنصر موضوعي ، ومن ثم يمكن قياسه ، وإذا ما كانت هناك اسباب منطقية يمكن على أساسها القول بعدم الأهمية النسبية للاعتبارات غير النقدية ، فإن العنصر النقدي سوف يساوي جملة تكلفة اختيار بديل ما على وجه التقريب .

تكلفة الفرصة البديلة وعالم الواقع Opportunity Cost and the real world

هل يتأثر اتخاذ القرار في عالم الواقع بتكلفة الفرصة البديلة ؟ لتذكر ان البديهيات الاقتصادية الأساسية تقرر أن ترجيح اختيار ما يتغير عكسيا مع تكلفته بالنسبة لصانع القرار . وعلى هذا فإن النظرية الاقتصادية تقرر ان هذه الاختلافات (أو التغيرات) في تكلفة الفرصة البديلة تؤثر على الكيفية التي تتخذ بها القرارات . دعنا نضرب بعض الأمثلة التي توضح التطبيقات العملية لمفهوم تكلفة الفرصة في عالم الواقع . فالفقراء من الناس يفضلون السفر لمسافات طويلة عن طريق السيارات العامة ، بينما يفضل الأثرياء السفر عن طريق الطائرات . فلماذا يحدث ذلك ؟ والاجابة على ذلك بسيطة وهي أن السفر بالسيارة العامة أرخص ، وعلى ذلك فإن الفقراء يفضلون شراء السلعة الرخيصة . ولكن هل السفر بالسيارة العامة أرخص بالنسبة

١ - لدراسة عميقة في هذا الموضوع ، انظر :

A.A.Alchian, «Cost», in International Encyclopedia of the Social Science (New York: Macmillan, 1969), 3: 404-415.

٢ - لتحليل العلاقة بين التكلفة والاختيار ، انظر : James M. Buchanan, Cost and Choice (Chicago: Markham, 1969)

للشخص الثري نسبيا الذي تعد تكلفة الفرصة البديلة لوقت سفره عالية ؟ لنفرض أن تذكرة رحلة ذهاب وعودة من القصيم الى جدة بالطائرة ثمنها ٤٥٠ ريالاً ، بينما تكلفة نفس الرحلة بالسيارة العامة ١٢٠ ريالاً فقط . وتستغرق الرحلة بالسيارة ١٢ ساعة ، وبالبطائرة نحو ساعة . فأيهما أرخص ؟ ونجيب على ذلك بأن الأمر يتوقف على تكلفة الفرصة البديلة للوقت بالنسبة للمسافر . فإذا قدرت تكلفة الفرصة البديلة بأقل من ٣٠ ريالاً في الساعة يكون السفر بالسيارة أرخص ، أما إذا قدر وقت الشخص المسافر بأكثر من ٣٠ ريالاً في الساعة فإن السفر بالطائرة يكون أرخص . وحيث أن تكلفة الفرصة البديلة لوقت السفر ، تكون عادة أكبر بالنسبة للأثرياء عنها بالنسبة للفقراء ، فإن السفر بالطائرة في هذه الحالة يكون غالباً ، أرخص بالنسبة لأصحاب الدخل العالية .

ويساعد مفهوم تكلفة الفرصة البديلة على فهم توزيع العمل والاختلافات في الأجور ، فالعمال الذين تجعلهم مهاراتهم ذوي مكانة عالية في أي مكان يجب أن تدفع لهم أجور عالية تعوضهم عن الوظائف البديلة ذات القيمة الأعلى التي تنازلوا عنها . ولذلك نجد أن صاحب محطة ما للبترين لايعين طبيباً مقيماً ، لأن هذا الطبيب يجب أن يحصل على أجر يساوي تكلفة الفرصة البديلة له على الأقل . وبالمثل فإن صاحب عمل ما لا بد أن يدفع للعامل الماهر أجراً أعلى مما يدفعه للعامل غير الماهر . وذلك بسبب تكلفة الفرصة البديلة للعامل الماهر . ذلك أن فرص الأجر التي تم التنازل عنها بسبب الامتناع عن العمل لدى صاحب عمل آخر أكبر بالنسبة للعامل الأعلى مهارة . وهكذا يمكن القول أنه بقدر ما يكون الفرد أكثر ندرة بالنسبة لأصحاب الأعمال بسبب مهاراته وقدراته بقدر ما تزيد قدرته على الكسب . وليس يخفى أن المتقاعدين من كبار السن يشاهدون البرامج التلفزيونية لمدة أطول كثيراً مما يفعل أصحاب الدخل المرتفعة من المحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهن ، فلماذا يحدث ذلك ؟ هل يحدث ذلك لأن كبار السن أقدر على تدبير التكلفة النقدية لجهاز التلفزيون ؟ من الواضح أن الأمر ليس كذلك . ويتضح معالم هذه الظاهرة إذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات في تكلفة الفرصة البديلة للوقت بين المتقاعدين بالمعاش وأصحاب المهن . وعلى أساس الإيرادات التي تم التنازل عنها فإن مشاهدة التلفزيون تكلف المهنيين أكثر مما تكلف المتقاعدين . ذلك أن أصحاب المهن يشاهدون التلفزيون وقتاً أقل لأنه سلعة عالية التكلفة إذا أخذنا تكلفة الفرصة البديلة للوقت في الحسبان .

ولماذا يشاهد الطلاب البرامج التلفزيونية وقتاً أقل ، ويقضون وقتاً أقل على

الشواطيء خلال فترة الامتحان النهائي ؟ والسبب في ذلك أن القيام بهذه الأشياء تكلفهم كثيراً . ذلك أن استخدام وقت الدراسة الثمين في الذهاب الى الشاطيء يعني ، غالباً التضحية بالنجاح في مادة التاريخ ، مثلاً .

والآن لا بد أن تكون الفكرة واضحة . فاختيار شيء ما يعني التنازل عن أشياء أخرى كان يمكن اختيارها . وتكلفة الفرصة البديلة هي الاختيار الأعلى قيمة الذي تمت التضحية به نتيجة اختيار بديل ما .

منحني امكانيات الانتاج The Production Possibilities Curve

ان موارد كل فرد محدودة . ويستند القرار المهادف ، والسلوك الاقتصادي ، الى أن الأفراد يسعون للحصول على أقصى نفع من مواردهم المحدودة ، فهم لا يبددون هذه الموارد عن عمد .

ويمكن ايضاح طبيعة المشكلة الاقتصادية بجملاء من خلال استخدام منحني امكانيات الانتاج .

ويبين منحني الامكانيات الانتاجية الكميات القصوى لأي متبجين يمكن انتاجهما من كمية ثابتة من الموارد أو هو المنحني الذي يبين كل المجموعات الممكنة من جملة الانتاج الذي يمكن انتاجه بافتراض مايلي :

- أ - استخدام كمية محددة من الموارد الانتاجية .
- ب - الاستخدام الكامل والكفاً لجميع هذه الموارد بكفاءة عالية .
- ج - مستوى معين من المعارف الفنية .

ويوضح الشكل رقم (١) منحني امكانيات الانتاج للطالب «محمد» الذي يدرس الاقتصاد كإداة أساسية الى جانب اللغة الانجليزية . ويوضح هذا المنحني مجموعة الدرجات التي يمكنه الحصول عليها في ضوء فترتين بديلتين للمذاكرة - ٦ ساعات و ٨ ساعات - فلو أنه استخدم ٦ ساعات من وقت الاستذكار بكفاءة فإنه يمكنه ان يختار اية مجموعة من الدرجات على منحني امكانيات الانتاج في ٦ ساعات مذاكرة ، ومع ذلك فإنه عندما يكون وقت المذاكرة ٦ ساعات في الاسبوع فإن «محمد» يكون قادراً على أن يرفع درجته في إحدى المادتين فقط ، بقبوله درجة أقل من المادة الأخرى أما إذا أراد أن يحسن

شكل رقم (١) منحنى امكانيات الانتاج للدرجات مادتي الاقتصاد واللغة الانجليزية

رسم منحنى امكانيات الانتاج في صورة درجات للطلاب «محمد» موضحاً بدليلين لاستخدام الوقت الكلي للاستذكار . فاذا كان وقت استذكاره هو ٦ ساعات اسبوعياً خصصت كلها للمذاكرة مادة الاقتصاد فانه يتوقع تقدير A ولكنه سوف يحقق في مادة اللغة الانجليزية ، لأنه خصص كل وقته لاستذكار الاقتصاد . ومن ناحية اخرى يمكن لهذا الطالب اذا ذاك ٦ ساعات في الاسبوع ان يحصل على :

(١) تقدير D في اللغة الانجليزية ، وتقدير B في الاقتصاد .

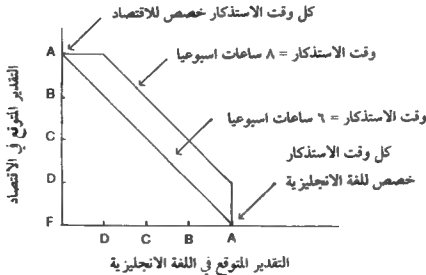
(٢) تقدير C في كل من هاتين المادتين .

(٣) تقدير B في اللغة الانجليزية ، وتقدير D في الاقتصاد .

(٤) تقدير F في الاقتصاد ، وتقدير A في اللغة الانجليزية .

ويوضح الخط AA منحنى امكانيات الانتاج لهذا الطالب عندما يذاكر ٦ ساعات في الاسبوع .

وهكذا فان التقدير المرتفع في احدى المادتين يكلف هذا الطالب انخفاض تقديره في المادة الأخرى . ولكن هل يمكن لهذا الطالب ان يرفع تقديره في كلتا المادتين ؟ ونجيب على ذلك بالإيجاب اذا استطاع تخصيص وقت اطول للمذاكرة من خلال توضيحته بجزء من وقت راحته . ويبين الخط الثاني الأعلى منحنى امكانيات الانتاج في حالة تخصيص ٨ ساعات للمذاكرة في الاسبوع .



أدائه الكلي (رفع درجته في إحدى المادتين ، دون تخفيض درجته في المادة الأخرى) فإنه يجب أن يخصص وقتاً أطول للمذاكرة . فقد يمكنه مثلاً ، أن يزيد الوقت المخصص للمذاكرة في الأسبوع من ٦ ساعات الى ٨ ساعات . وبالطبع فإن هذا يتطلب منه التضحية بجزء من وقت راحته .

ولكن هل يمكن تطبيق مفهوم امكانيات الانتاج على الاقتصاد ككل ؟ والاجابة نعم ، فكما يقول المثل القديم لا يمكنك أن تحصل على البندقية والزبد معا . فإن أي زيادة في النفقات الحربية تتطلب استخدام قدر من الموارد التي كان يمكن استخدامها في انتاج السلع غير الحربية . فإذا كانت الموارد النادرة مستخدمة بكفاءة ، فإن الحصول على قدر اكبر من شيء ما يتطلب بالضرورة التضحية بأشياء آخر .

ويوضح الشكل رقم (٢) مفهوم منحني امكانيات الانتاج لاقتصاد يقوم بانتاج سلعتين فقط : الغذاء ، والملابس . ولكن ماهي القيود التي تحد من قدرة اقتصاد ما على أن ينتج كمية اكبر من كل شيء ؟ ونجيب على ذلك ، بأن السبب في ذلك هو نفس الشيء الذي جعل الطالب «محمد» لا يحقق تقديراً عالياً في كل من اللغة الانجليزية والاقتصاد «ندرة الموارد» . على أن هناك مجموعات قصوى متعددة من السلع يمكن لاقتصاد ما أن ينتجها عندما :

(١) يستخدم كمية ثابتة من الموارد .

(٢) لا يحدث فقد في الموارد أو تستغل بأساليب لا تتسم بالكفاءة .

(٣) ثبات مستوى التقنية .

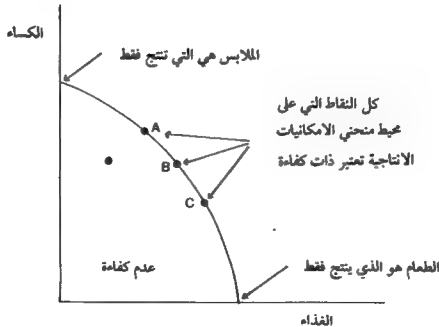
وعندما تتحقق هذه الشروط الثلاثة يكون الاقتصاد عند الحد الأقصى لامكانياته الانتاجية (فقط مثل «A» «B» «C» في الشكل رقم ٢) فانتاج كمية اكبر من سلعة ما ، الملابس على سبيل المثال ، يتطلب بالضرورة انتاج كمية اقل من سلع أخرى (الغذاء مثلاً) .

فعندما تستخدم الموارد في اقتصاد ما بأسلوب لا يتسم بالكفاءة فإن الاقتصاد يعمل عند نقطة تقع داخل حدود امكانيات الانتاج ، النقطة (D) على سبيل المثال . ولكن لماذا يحدث هذا ؟ ان هذا يحدث لأن الاقتصاد لا يحل مشكلته الاقتصادية

بأسلوب صحيح . فليس يخفى أن الهدف الأساسي للاقتصاد هو تأكيد أننا نستغل الموارد المتاحة الى أقصى حد ممكن ، ومن ثم نتجه الى الحد الخارجي لمنحني امكانيات الانتاج . وسوف نعود الى هذه المسألة مرات متعددة .

شكل رقم (٢)
منحني امكانيات الانتاج لاقتصاد ما

عندما يوظف اقتصاد ما موارده المحدودة بكفاءة فإنه يعمل عند امكانياته الانتاجية القصوى (النقط A, B, C على سبيل المثال) . وعلى هذا فإن انتاج مزيد من الملابس يتطلب من الاقتصاد بأن يضحي ببعض السلع الأخرى - وهي في هذا المثال البسيط (الغذاء) . ومع مرور الوقت فإن اكتشاف فنون انتاجية جديدة أو تنمية قاعدة موارد المجتمع يجعل من الممكن انتاج قدر أكبر من كلتا السلعتين (الملابس والغذاء) وبذلك ينتقل منحنى امكانيات الانتاج الى الخارج . وقد يضحي أبناء هذا الاقتصاد بجزء من وقت فراغهم لانتاج قدر أكبر من كلتا السلعتين . ومع ذلك وبغض النظر عن هذه العوامل ، فإن الموارد المحددة سوف تقيد امكانيات الانتاج في اقتصاد ما .



انتقال منحنى امكانيات الانتاج الى الخارج

Shifting the production possibilities curve

هل يمكن لاقتصاد ما أن ينتج كميات اكبر من جميع السلع ؟ وهل يمكن لمنحنى امكانيات الانتاج ان ينتقل الى الخارج ؟ الاجابة نعم . وذلك تحت ظروف معينة . وهناك ثلاث طرق رئيسية لتحقيق ذلك .

(١) الزيادة في قاعدة الموارد لاقتصاد ما سوف تزيد من القدرة على انتاج السلع والخدمات . ذلك أنه لو أمكن لاقتصاد ما أن يمتلك موارد أكثر وأفضل ، فإنه يمكنه أن ينتج كميات أكبر من جميع السلع . وهناك كثير من الموارد التي تعد من صنع الانسان . فإذا أمكن التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري ، فإنه يمكن استثمار كميات أكبر من الموارد المتاحة ، في انتاج الهياكل المادية المعمرة والآلات والتعليم وتنمية المهارات الانسانية . وهذا التراكم الرأسمالي Capital Formation يوفر وسائل ومهارات أفضل في المستقبل ، ومن ثم تزيد القدرة على انتاج السلع والخدمات .

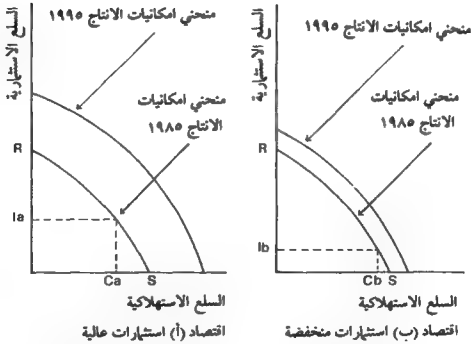
ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين التراكم الرأسمالي وامكانيات الانتاج في المستقبل في اقتصاد ما . ويستند هذا الشكل الى أن منحنى امكانيات الانتاج RS متماثل في الاقتصادين ١ ، ب ومع ذلك فإنه لما كان الاقتصاد (أ) في الشكل (رقم ٣-أ) يخصص قدرًا من موارده للاستثمار أكبر مما يخصصه الاقتصاد (ب) ، فإنه مع مرور الوقت ينتقل منحنى امكانيات الانتاج للاقتصاد (أ) الى الخارج بقدر أكبر مما يفعله المنحنى (ب) وذلك لأن معدل نمو الاقتصاد (أ) - معدل زيادة قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات - كان أعلى لأن هذا الاقتصاد قد خصص جزءا أكبر من انتاجه للاستثمار . وانه لامر طبيعي ان يكون نقل منحنى امكانيات الانتاج لاقتصاد ما الى الخارج يتطلب كثيرا من النفقات . ولا ريب أن تخصيص كمية أكبر من الموارد الحالية لانتاج «الأدوات» التي تدعم القدرة الانتاجية في المستقبل يعني تخصيص قدر أقل لانتاج سلع للاستهلاك الجاري . وعلى ذلك فإن إستثمارا أكبر في الآلات والمهارات البشرية يتطلب تخفيض الاستهلاك الحالي .

(٢) التقدم التقني ونمو المعارف الانسانية يؤدي الى نمو امكانيات الانتاج في اقتصاد ما . وتبين التقنية العلاقة بين المدخلات من الموارد والنتائج من السلع والخدمات . ويعمل

التقدم التكنولوجي على توليد انتاج اكبر من مجموعة الموارد القائمة (الحالية) (٣)

شكل رقم (٣)
الاستثمار ومنحني امكانيات الانتاج في المستقبل

يبين الشكل (٣) اقتصادين يتأثل فيهما ، في البداية منحنيات امكانيات الانتاج RS ويوضح الشكل الأيسر اقتصادا قام بتخصيص جزء كبير من انتاجه للاستثمارها بينما يخصص الاقتصاد في الشكل اليمين Ib . ويرتب على ذلك ، أن منحني امكانيات الانتاج للاقتصاد الذي استخدم استثمارات اكثر سوف ينتقل الى اعلى بقدر اكبر مما يفعله الاقتصاد الذي خصص قدرا اقل من الاستثمار .



٣ - يستحيل انتاج هذا الكم الكبير من السلع والخدمات التي تشكل مستوى حياتنا في غياب المعرفة العلمية الحديثة . وقد اوضح دتوماس سول، هذه النقطة عندما لاحظ أن من عاشوا في الكهوف كانت لديهم نفس الموارد الطبيعية التي نملكها اليوم ، والفرق بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشتنا هو في واقعه الفرق بين المعرفة التي تعاملوا بها مع هذه الموارد والمعرفة المستخدمة اليوم . انظر : Thomas Sowell, Knowledge and Decisions (New York Basic Books 1980) p.47

التكنولوجيا (التقنية) Technology

هو مستوى المهارات والمعارف الفنية المتاحة في وقت معين ، ويؤدي التطور التقني الى رفع مستوى الكفاءة الانتاجية حيث يمكن زيادة الانتاج باستخدام كمية معينة من الموارد . وعلى سبيل المثال فان اكتشاف أنواع من التقاوى المهجنة التي تقاوم الجفاف قد أدى الى زيادة كبيرة في انتاج الذرة من وحدة الأرض (وكذلك انتاجية العامل في الساعة) في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فان التطور التقني قد أدى الى انتقال منحنى امكانيات الانتاج الى الخارج . واذا ماتم تخصيص موارد اكثر للبحوث والتنمية فانه يمكن زيادة معدل التغير التكنولوجي ، وبديهي أن هذا يتطلب التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي ، والتراكم الرأسمالي او وقت الفراغ .

(٣) يمكن زيادة انتاج السلع والخدمات من خلال عمل اكثر والتضحية بالوقت الحالي للراحة ، والحقيقة ان هذا لا يعد توسعا في الحدود القصوى للانتاج ، لان وقت الراحة سلعة كذلك . وما يتم هو التضحية ببعض من هذه السلعة من أجل الحصول على قدر اكبر من أشياء أخرى .

على أن ما يبذله الفرد من جهد لا يعكس تفضيلاته الذاتية فقط ، ولكنه يعتبر ايضا دالة في السياسة العامة . ذلك أن المعدلات العالية للمضرائب ، على سبيل المثال ، قد تدفع الأفراد الى تخفيض ساعات عملهم . فمن البديهيات الاقتصادية الأساسية أن المعدلات المرتفعة للمضرائب تؤدي الى خفض عائد الفرد من العمل (والدخل الخاص للضريبة) ، ومن ثم يعمل الأفراد على تحويل شطر اكبر من وقتهم الى مجالات أخرى ، بما في ذلك استهلاك وقت الفراغ ومن ثم ينخفض منحنى امكانيات الانتاج .

ومن الواضح أن منحنى امكانيات الانتاج للسلع المادية ليس ثابتا . فهو يتأثر بكل من تفضيلات الأفراد ، والسياسة العامة . وسوف يناقش هذا الموضوع بشكل اكثر عمقا كلما تقدمت الدراسة .

تقسيم العمل وامكانيات الانتاج Division of Labour and production possibilities

ان الأفراد في الاقتصاد الحديث لا يمكنهم انتاج كل أو حتى أغلب السلع الاستهلاكية . ففي الواقع يقوم هؤلاء الأفراد ببيع خدمات العمل ثم يستخدمون الدخل المستمد من العمل لشراء السلع التي يريدونها . وهم يتبعون هذا النهج اقتناعا

بأن انتاج السلع والخدمات من خلال جهد تعاوني يستند الى تقسيم العمل والتبادل يكون أكبر بكثير عنه اذا قام كل فرد بانتاج طعامه ، وكسائه ، ومأواه ، ووسيلة نقله ، و سلع اخرى يرغب فيها .

ولقد بين آدم سميث A. smith من خلال ملاحظته لعملية صناعة الدبابيس منذ مائتي سنة مضت ، ان التخصص وتقسيم العمل يسمح للناس أن يحققوا قدرا من الانتاج اكبر كثيرا مما يتحقق لو ان كل عامل قام بكل العمليات اللازمة لانتاج الدبوس . فعندما تخصص كل عامل في عملية انتاجية واحدة تمكن عشرة عمال من انتاج ٨٠٠٠ ٤ دبوس في اليوم أي أن نصيب العامل من الانتاج ٨٠٠ ٤ دبوس في اليوم . وفي غياب التخصص وتقسيم العمل فقد شك آدم سميث في أن يتمكن العامل الواحد من انتاج ٢٠ دبوس في اليوم^(٤) .

ان التخصص وتقسيم العمل يسمح بتجزئة الأعمال الانتاجية الى سلسلة من العمليات المترابطة والمتصلة بحيث ينتج كل عامل عملا منفردا قد يكون واحدا من مئات الأعمال اللازمة لانتاج سلعة ما . وهناك أسباب كثيرة تفسر ما يؤدي اليه التخصص وتقسيم العمل ، غالبا ، من زيادات كبيرة في نصيب العامل من الانتاج الكلي . وأول هذه الأسباب أن التخصص يسمح للأفراد باستغلال قدراتهم ومهاراتهم الانتاجية . وبعبارة اخرى ، ان التخصص يسمح لاقتصاد ما أن يستفيد من حقيقة أن المهارات تختلف فيما بين الأفراد . فالمستويات الانتاجية يقوم بها أفراد أكثر قدرة على انجازها بأعلى قدر من الكفاءة . وأما السبب الثاني فهو أنه عندما يتخصص أحد العمال في عمل واحد (أو في مجال واحد ضيق) فإن هؤلاء العمال يزدادون كفاءة وخبرة ومهارة مع مرور الوقت . ومع ذلك فإن أهم مصدر للكسب من التخصص يتمثل في التسهيلات التي تتيحها الفنون الانتاجية البديلة ، وخاصة تلك التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للالات والتقنية رفيعة المستوى . ويتيح تقسيم العمل امكانية استخدام الفنون الانتاجية المعقدة ذات القدرات الانتاجية الكبيرة دون تفكير في فرد ما من الناس ومع غو المعارف الفنية والتوسع المحتمل في استخدام الآلات ، فإن الانتاج الذي يتسم بالكثافة الرأسالية ، وتقسيم العمل يؤديان الى تحقيق مستويات عالية للمعيشة كانت تعتبر خيالا في فترات ماضية .

٤ - للحصول على تفاصيل اضافية عن أهمية تقسيم العمل . انظر :

Adam Smith, An Inquiry into the Nature and CAUSES OF the Wealth of Nations (1776, Cannan's ed., Chicago University of Chicago Press, 1976) pp. 7-16

مكاسب التجارة والمزايا النسبية Trade Tips and Comparative Advantage

ان الاقتصاد يعني الحصول على أقصى ما يمكن من الموارد المتاحة . ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ وكيف يمكن تحريك او نقل منحني الامكانيات الانتاجية ؟ ان الاجابة على هذه الأسئلة تتطلب بالضرورة فهم عدة مبادئ أساسية .

فأولا ، دعنا نبحث مشكلة الاقتصاد لدى شخصين (أ) و (ب) يعملان في قطاع البناء والتشييد ، ويوضح الشكل (رقم ٤) حقائق معينة عن امكانيات كل من الشخص (أ) والشخص (ب) . على أن (أ) يتمتع بمهارة عالية وسرعة في التنفيذ ويمكن الاعتماد عليه في أن ينتج خلال شهر واحد ٤ منازل خشبية أو ٢ منزل من الطوب . وبمقارنة امكانيات (أ) بما هو قائم لدى (ب) فان (ب) يعتبر اقل مهارة . فهو يمضي شهرا كاملا في انتاج منزل خشبي أو منزل من الطوب . وعلى ذلك فان (ب) أبداً من (أ) في انتاج كلا النوعين .

دعنا نفترض أن كلا من هذين الشخصين عمل في السنة الماضية ١٢ شهرا كاملا . حيث عمل (أ) لمدة ٨ شهور في انتاج ١٦ منزل من الطوب و ٤ أشهر أخرى في انتاج ١٦ منزل من الخشب . أما (ب) فقد انتج ٦ منازل خشبية و ٦ منازل من الطوب خلال السنة كلها . وهكذا كان انتاج (أ) و (ب) معا ٢٢ منزلا خشبيا و ٢٢ منزلا من الطوب .

ولما كان الشخص (أ) لديه ميزة مطلقة (حيث يمكنه انتاج كل من المنازل الخشبية والطوبية بسرعة اكبر من الشخص (ب) في انتاج المنازل) فان قليلا من المراقبين يرى أن الشخصين معا قد يحققا مكاسب من خلال التخصص وتبادل المنتجات . ومع ذلك فسوف يحققان مكاسب حقيقية . دعنا نفترض أن الشخص «ب» قد تخصص في انتاج المنازل الطوبية . حينئذ يمكنه انتاج ١١ منزلا طوبيا في ١١ شهرا . ودعنا نفترض في نفس الوقت ان الشخص (أ) قد ألفى ٥,٥ شهرا في انتاج كل من المنازل الخشبية والطوبية . وحينئذ يمكنه ان يقوم بانتاج ٢٢ منزلا خشبيا في ٥,٥ شهر (أي بمعدل ٤ منازل في الشهر) ، و ١١ منزلا طوبيا في ٥,٥ شهر أخرى (٢ كل شهر) . وهكذا يستطيع الشخصان (أ) ، (ب) بعد تخصصهما انتاج ٢٢ منزلا طوبيا (١١ لكل منهما) و ٢٢ منزلا خشبيا (كلهما من انتاج «أ») خلال ١١ شهر من العمل . فاذا قام الشخص (ب) بتبادل ٥ منازل من انتاجه البالغ ١١ منزلا طوبيا مع زميله (أ) مقابل ٦ منازل خشبية من انتاجه فإن (ب) يستطيع أن يحقق معدل انتاجه في العام الماضي (٦ منازل خشبية و ٦ منازل طوبية) . وبالمثل فان الحصول على ٥ منازل طوبية من (ب) مقابل ٦ منازل

خشبية فإن (أ) يحقق أيضا معدل انتاجه في العام الماضي (١٦ منزلا خشبيا و ١٦ منزلا طوبيا) . وعلى هذا فانه في ظل التخصيص وقيام التبادل بين (أ) و (ب) امكنها تحقيق معدلات انتاج العام الماضي خلال ١١ شهرا فقط ، ومن ثم يمكنها أن يقضيا الشهر الأخير من السنة اجازة .

شكل رقم (٤)

الميزة النسبية والحصول على اجازة ضرورية جدا الامكانيات الانتاجية الشهرية للشخصية (أ) و (ب)

منازل خشبية في الشهر		منازل طوبية في الشهر	
(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
٤	١	٢	١

لقد عمل (أ) و (ب) ميدثيا طول السنة ، وكل منهما ينتج كلا من المنازل الخشبية والمنازل الطوبية . وقد تمكن الشخص (أ) أن ينتج سنويا ١٦ منزلا من كلا النوعين ، أما الشخص (ب) فلم ينتج سوى ٦ منازل من كل نوع . وعلى ذلك فان الانتاج الكلي المبدي لها كان ٢٢ منزلا خشبيا ، ٢٢ منزلا طوبيا .

وبعد قيام التخصيص بينهما كل فيما يتمتع فيه بميزة نسبية اكبر ، فان «ب» قد انتج المنازل الطوبية فقط . وخلال ١١ شهر من السنة تمكن الشخص (ب) من انتاج ١١ منزلا من الطوب اما (أ) فقد عمل لمدة ٥, ٥ شهر في انتاج ٢٢ منزلا خشبيا و ٥, ٥ شهر أخرى في انتاج ١١ منزل من الطوب . وكما يوضح الجدول فانه بعد قيام التخصيص تمكن «أ» و «ب» أن يحققا انتاجهما المشترك في السنة الماضية من خلال العمل لمدة ١١ شهر فقط . ذلك أن قانون الميزة النسبية مكنها من الاحتفاظ بمستوى انتاجها السابق مع الحصول على اجازة ضرورية لمدة شهر .

جدول (٢)

مزاي التخصيص والتبادل

الانتاج السنوي قبل التخصيص		انتاج ١١ شهر بعد التخصيص	
المنازل الخشبية	المنازل الطوبية	المنازل الخشبية	المنازل الطوبية
(أ) ١٦	١٦	٢٢	١١
(ب) ٦	٦	صفر	١١
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢

وهكذا فانه رغم حقيقة أن (أ) أفضل من (ب) في انتاج كل من المنازل الخشبية والمنازل الطوبية فانها قد تمكنا من تحقيق مكسب من خلال التخصيص وقيام التبادل بينهما^(٥). هل يمكن أن يكون هذا سحرا ؟ ماذا يحدث هنا ؟ ان صديقنا القديم وهو تكلفة الفرصة البديلة سوف يساعدنا في تفسير هذه النتيجة التي تبدو لغزا . فبأي معنى يكون (أ) أفضل في انتاج المنازل الطوبية ، من (ب) ؟ ليس يخفى ، حقيقة ، أنه يمكن للشخص (أ) أن ينتج ضعف انتاج (ب) من المنازل الطوبية في أي شهر . ولكن مامي تكلفة الفرصة البديلة للشخص (أ) عندما ينتج منزلا واحدا طوبيا ؟ من الواضح أنها تساوي ٢ منزل من الخشب . وفي نفس الوقت فان الوقت اللازم لانتاج منزل واحد من الطوب يسمح للشخص (أ) أن ينتج فيه منزلين من الخشب .

أما تكلفة الفرصة البديلة للشخص (ب) بالنسبة لانتاج منزل من الطوب فهي منزل واحد من الخشب . وعلى ذلك نتساءل أي الشخصين ينتج المنازل الطوبية بتكلفة أقل ؟ انه الشخص (ب) لأن تكلفة الفرصة البديلة لانتاج منزل واحد من الطوب هي منزل واحد من الخشب مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة للشخص (أ) وهي منزلين من الخشب .

والسبب في أن كلا الشخصين (أ) و (ب) يحققان كسبا هو أن التبادل مكن كلا منهما في أن يتخصص في انتاج السلعة التي يمكنه انتاجها بتكلفة أقل نسبيا ، ولقد كان (ب) المنتج الأرخص في انتاج المنازل الطوبية ، وكان (أ) المنتج الأرخص في انتاج المنازل الخشبية . وهكذا امكنهما ان يقتصدا - أي يزيدا الانتاج بما لديهما من موارد عن طريق قيام التجارة بينهما والتخصص في الشيء الذي ينتجه كل منهما بشكل أفضل نسبيا .

ويوضح المثال البسيط السابق حقيقة أساسية تعرف بقانون الميزة النسبية والذي يعد محور السلوك الاقتصادي في اقتصاد ما . ويقرر هذا القانون ، الذي نشأ في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر على يدي الاقتصادي الانجليزي الشهير ديفيد ريكاردو ان الانتاج الكلي لمجموعة معينة أو اقتصاد قومي ما أو مجموعة من الدول يكون أكبر عندما يقوم بانتاج كل سلعة فرد (أو منشأة) بأدنى تكلفة للفرصة البديلة . وعلى ذلك ، لو أن منتجا ما قام بانتاج سلعة ما ، أية سلعة ، كان يمكن أن ينتجها منتج آخر بتكلفة فرصة بديلة أقل فان هذا يعني أن الاقتصاد يتنازل عن قدر

* - سوف نفترض في هذا الجزء أن الأفراد متساوون في قناعتهم بانتاج أية سلعة . فالتخلي عن هذا الفرض يزيد من تعقيد التحليل ولكنه لن يغير من الجدا الأساسي .

أكبر مما يجب - وهو بذلك لا يمارس سلوكاً رشيداً . فالرشادة أو تحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى يتطلب أن يقوم بالانتاج المنتجون ذوي أدنى تكلفة للخدمة البديلة .

قد يساعدنا ضربنا لمثل اضافي على فهم مضمون قانون المزايا النسبية ، دعنا نتصور موقفاً لأحد المحامين يستطيع أن ينسخ ١٢٠ كلمة في الدقيقة . ويحاول هذا المحامي أن يقرر ما اذا كان في حاجة الى سكرتير ينسخ ٦٠ كلمة في الدقيقة ؛ فقط ، الى جانب استكمال بعض المستندات القانونية . فاذا قام المحامي بعملية النسخ فسوف يحتاج الى ٤ ساعات اما اذا استأجر سكرتيراً للقيام بهذا العمل فسوف يحتاج لأداء هذا العمل الى ٨ ساعات . وهكذا فان المحامي يتمتع بميزة مطلقة في عملية النسخ عند المقارنة مع الموظف المزمع تعيينه . ومع ذلك فان قيمة الساعة من وقت المحامي تساوي ٥٠ دولارا عندما يعمل كمحامي بينما قيمة الساعة من وقته عندما يعمل في النسخ هي ٥ دولار ، فرغم أن هذا المحامي ناسخ سريع على الآلة الكاتبة فانه منتج ترتفع لديه تكلفة الفرصة البديلة للخدمة النسخ . فاذا قام المحامي بطبع المستندات فان هذا العمل يتكلف ٢٠٠ دولار وهي تكلفة الفرصة البديلة لأربع ساعات من الوقت الضائع له كمحامي . واذا ما استأجر سكرتيراً بدلا من ذلك ، فان تكلفة طبع المستندات تصبح ٤٠ دولار فقط (٨ ساعات نسخ \times ٥ دولار في الساعة) . وعلى هذا فان الميزة النسبية للمحامي تتمثل في ممارسته لمهنة المحاماة . ولا يخفى ان المحامي يكسب باستئجاره كاتباً على الآلة الكاتبة وقضاء الوقت الاضافي متخصصا في المجال الذي يتمتع فيه بميزة نسبية .

تقسيم العمل والتخصص والتبادل في اطار قانون الميزة النسبية

Division of Labour, Specialization, and Exchange in Accordance with
the Law of Comparative Advantage

انه من الصعب أن نبالغ في المكاسب التي يمكن الحصول عليها من التخصص ، وتقسيم العمل والتبادل طبقاً لقانون الميزة النسبية . وهذه العوامل هي المصدر الأولي لمستوى المعيشة . وقد نتساءل : هل يمكن تخيل الصعوبات التي تواجه الفرد اذا انتج مسكنه ، وملبسه وغذائه بصرف النظر عن أجهزة الراديو والتلفزيون ، وغسالات الأطباق الآلية ، والسيارات وخدمات التلفيون ؟ لا يخفى أن معظم العائلات في أمريكا ، وغرب أوروبا واليابان واستراليا يتمتعون بالأشياء المريحة ، وقد تمكنوا من تحقيق كل هذا الى حد بعيد لأن اقتصادياتهم منظمة بطريقة تمكن الأفراد من التعاون ،

والتخصص والتبادل ، ومن ثم يجنون الفوائد التي تتحقق من الزيادة الكبيرة في الانتاج من حيث الكمية والتنوع الذي يتحقق على هذا الاساس . واي اقتصاد يفشل في أن يحقق المزايا المرتبطة من تقسيم العمل والتخصص طبقا لقانون الميزة النسبية ، فانه في الواقع اقتصاد يعمل داخل منحتي امكانيات الانتاج عند نقطة تماثل النقطة (D) في الشكل رقم (٢) ، وهذه هي حالة الدول التي تسمى غالبا الدول الأقل تقدما ولأسباب عديدة فان الانتاج في هذه الاقتصاديات يتركز في النشاط الفردي وعلى ذلك فان انتاجية العامل في هذه الاقتصاديات تقل بشدة عن المستوى الذي يمكن تحقيقه لو تم العمل بصورة أكثر كفاءة .

الميزة النسبية والتخصص الاقليمي

Comparative Advantage and Regional Specialization

اكدنا فيما سبق أن المشتركين في عملية الانتاج يمكنها تحقيق كسب من عملية التبادل حتى لو أن احدهما كان أكثر مهارة في انتاج كل من السلعتين المتبادلتين . وهذا المبدأ صحيح بالنسبة للتجارة بين الاقاليم والدول ، كما هو بين الأفراد تماما . وسوف نجد اطراف التبادل انها تحقق مكاسب خاصة من خلال مبادلة السلع التي تنتجها بكفاءة أكبر ، بغیرها من السلع التي تكون أكثر تكلفة اذا قامت هي بإنتاجها .

وقد نتساءل : لماذا لا ينمو البرتقال في اقليم كانساس في الولايات المتحدة مثلا ؟ ولماذا لا يقوم زارعو البرتقال في جنوب كاليفورنيا بزراعة القمح ؟ ان قانون الميزة النسبية يفسر لنا الى حد بعيد التخصص الاقليمي الذي نأخذه كقضية مسلم بها . فبالنسبة لاقليم كاليفورنيا يقوم اقليم كانساس بانتاج القمح بكفاءة أعلى كثيرا من كفاءته في انتاج البرتقال . وبالمثل فان الموارد الطبيعية في جنوب كاليفورنيا قد منحها ميزة نسبية في انتاج البرتقال وليس القمح . ولهذا ينشأ الميل الى مبادلة برتقال كاليفورنيا بقمح كانساس .

وحيث تختلف الموارد الطبيعية من أرض ، ومهارات في العمل ، ورأس مال فيما بين الأقاليم ، تختلف أيضا تكلفة الفرصة البديلة لانتاج السلع المختلفة . لذلك نجد أنه في السهول العظمى في الولايات المتحدة مثلا حيث تكون الأرض الخصبة رخيصة ، يتخصص هذا الاقليم في انتاج حبوب الغذاء ، وتربية الأبقار ومنتجات الألبان . هذا ، بينما يتخصص فلوريدا شتاتها المعتدل وشواطئها المشمسة في انتاج الموالح والسياحة . وفي الشرق والمناطق العليا من وسط الغرب تطورت شبكة النقل الى حد بعيد ، وبذلك

أصبح الحصول على المواد الخام سهلا وميسورا . لذلك تنسم هذه الأقاليم بالتصنيع والتجارة ويميل المقيمون في كل أقليم الى التخصص في انتاج الأشياء التي يكون لهم فيها ميزة نسبية أفضل .

الميزة النسبية والتبادل بين الدول Comparative Advantage and Trade between Nations

ان مبدأ الميزة النسبية ينطبق أيضا على التجارة بين الدول . فحيث يؤدي الاختلاف في الهبات الطبيعية ، والمهارات العمالية ، وأي عوامل أخرى تحدث اختلافات في تكلفة الفرصة البديلة لانتاج السلع ، ومن ثم يمكن لدولة ما أن تحقق كسبا من التخصص في انتاج المنتجات التي تكون لديها امكانيات أفضل في انتاجها (وهذا يعني أن المنتج يتمتع بأدنى تكلفة فرصة بديلة) ، وتصدير هذه السلع مقابل المنتجات التي تكون قدرتها على انتاجها أقل .

ولذلك نجد أن الدول التي لديها وفرة في الأرض الزراعية مثل كندا وأستراليا ، والأرجنتين ، والولايات المتحدة الأمريكية تصدر حبوب الغذاء ولحوم الأبقار وغيرها من المنتجات الزراعية . كما أن سويسرا ، وهي دولة لديها قوى عاملة ذات مهارات عالية انتقلت من جيل الى جيل ، تقوم بتصدير الساعات والأدوات العلمية ، وكما يبدو فإن القائمة لا تنتهي فاليابان ذات الموارد القليلة ، وقوة عاملة ماهرة وذات كفاءة عالية تستورد كثيرا من المواد الخام ، وتصدر أجهزة الراديو والأجهزة الصغيرة ، وآلات التصوير ، والسلع الصناعية الصغيرة . والهند وكوريا دولتان بها وفرة في القوة العاملة بالنسبة للأرض الزراعية ، وتقومان بتصدير منتجات مثل المنسوجات التي تتطلب عملا كثيفا . وكل هذه الدول تحقق كسبا من بيع المنتجات التي يمكنها انتاجها بتكلفة فرصة بديلة منخفضة وشراء المنتجات التي لا يمكنها انتاجها الا بتكلفة فرصة بديلة عالية .

والواقع أنه عندما يبدأ الانسان في التفكير في قانون الميزة النسبية نجده يستند الى الفطرة السليمة . وبعبارة أخرى اذا رغبتا في انجاز عمل ما بأقل جهد فعلى كل منا أن يتخصص في الجزء الذي يؤديه بأعلى كفاءة ممكنة .

ان مبدأ الميزة النسبية مبدأ عالمي ، فهو صحيح في الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية على السواء ، فاذا أراد المخططون الاشتراكيون الحصول على أقصى مايمكن من الموارد المتاحة لديهم ، فان عليهم أن يطبقوا مبدأ الميزة النسبية .

التبعية والتخصص والتبادل Dependence, Specialization, and Exchange

ان هناك ارتباطا مباشرا بين التخصص والاعتماد المتبادل ، فلو أن الولايات المتحدة الأمريكية تخصصت في انتاج المنتجات الزراعية ، وتخصصت دول الشرق الأوسط في انتاج النفط ، فانه ينشأ بين الطرفين اعتماد متبادل . وبالمثل لو تخصص الاقليم (أ) في دولة ما في انتاج القطن ، مثلا ، بينما تخصص اقليم آخر (ب) في نفس الدولة في انتاج القمح فانه ينشأ بينهما أيضا اعتماد متبادل . وفي بعض الحالات قد ينشأ عن هذا الاعتماد نتائج خطيرة لأحد الطرفين أو كليهما . ذلك أن التكاليف المحتملة لهذا الاعتماد المتبادل (على سبيل المثال ، امكانية الضغط الاقتصادي الذي يمارسه أحد الأطراف الذي يعرض سلعة اقتصادية هامة) ومنافعه المحتملة (على سبيل المثال التفاعل الاقتصادي الذي يعمل على تنمية التفاهم الدولي ويخفض احتمالات الحرب) ، لا بد أن ترجح بالمكاسب الاستهلاكية المتبادلة عندما يقوم الانسان مزاييا التخصص .

التخصص وصعوبة تغيير العمل Specialization and Work Alienation

لا يخفى أن التخصص يؤدي الى انتاج كميات اكبر من السلع . ولكنه قد يؤدي الى قيام كثير من العمال بأعمال تافهة ومملة ورتيبة . وفي المثال السابق ذكره بشأن أهمية التخصص والتبادل نجد أن الشخص (أ) قد يصيبه التعب من انتاج المنازل الخشبية وحدها . كما أن (ب) قد يفقد بعض المتعة في حياته بسبب انتاج المنازل الطوبية فقط . وعلى المستوى العملي يؤدي التخصص ، غالبا ، الى الأخذ بأساليب فنية للانتاج تستند الى خطوط تجمع ، كما أن العمال قد يصبحون ذوي مهارات عالية جدا لأنهم يؤدون أعمالا متماثلة باستمرار ، ولكن قد يصيبهم الملل والضجر اذا لم تكن مكافأة العمل مجزية من وجهة النظر الشخصية . وعلى ذلك ، فانه مما لا شك فيه ، ان المكاسب المرتبطة بزيادة الانتاج قد تؤدي الى عدم رضا العامل . وقد يبدو أن الاقتصاديين يهتمون بالانتاج المادي ويتجاهلون أهمية الجانب الانساني ، وقد يبدو أيضا أنهم لا يهتمون بما اذا كان العامل يكره عملا ما ، لأنه يتكرر باستمرار ، وليس فيه تجديد ويدعو الى الملل . وقد تعرض معاجلتنا السالفة لموضوع التخصص الى مثل هذا النقد . ولكننا قد ركزنا على الانتاج المادي فقط حتى يمكن عرض هذا المبدأ بشكل أسهل وأيسر . ومع ذلك فانه يمكن اعتبار التخصص له أهمية من وجهة نظر المنفعة التي تأخذ كلا من الانتاج والرضى عن العمل في الحسبان ذلك أن الرضى عن العمل هو سلعة اقتصادية .

ان تكلفة الفرصة البديلة لفرد ما يقوم بانتاج سلعة ما (أو أداء خدمة ما) تتضمن التضحية بكل من الانتاج المادي لسلع اخرى وأي سوء (أو تحسن) في الرغبة في تقبل شروط العمل . وهكذا فان هذا المنهج يأخذ في حسبانته كلا من السلع المادية اللازمة لتحقيق الاشباع للانسان والاشباع الذي يوفره العمل وهو أمر هام لأي انسان . وهكذا فانه لا يغير من المبدأ الأساسي فما زال الافراد يحققون كسبا من خلال انتاج وبيع تلك الأشياء التي يمكنهم انتاجها بأدنى تكلفة للفرصة البديلة ، بما في ذلك الاشباع الذي يحققه العمل ، بينما يشترون أشياء أخرى ترتفع تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها . وهذا يعني أنهم يميلون الى التخصص في انتاج تلك الأشياء التي يتتبعونها بكفاءة عالية وتحقق لهم أكبر اشباع . على أن الأشخاص الذين يمتنون العمل الرتيب الممل بشدة قد يكونون أقل رغبة في اختيار مثل هذا العمل حتى لو كانوا يتمتعون بمهارة في أدائه . كما أن هؤلاء الذين يتمتعون بميزة نسبية أقل ، مقاسة بالسلع المادية ، قد تكون تكلفة الفرصة البديلة لديهم أقل ، حيث يكون العمل أعلى أجرا .

ان ادخال شروط أداء العمل ، وما يرتبط به من تفضيلات لا يبطل المبدأ الأساسي . اذ يظل صحيحا أن أعلى كفاءة اقتصادية ، في ضوء مفهوم المنفعة ، تتطلب أن يقوم ، بأي نشاط انتاجي ، هؤلاء الأفراد الذين تكون تكلفة الفرصة البديلة لديهم أدنى ما يمكن ، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بتقويمهم الشخصي للأعمال .

الحافز الشخصي والكسب من التخصص والتبادل

Personal Motivation and Gaining From Specialization and Exchange

مالذي يدفع الناس الى عمل ما ؟ وكيف يقوم صانع القرار الذي يعرف هدفه بعملية الاختيار ؟ ان التفكير الاقتصادي يقرر أن الناس لن يقدموا على اختيار ما اذا كانت مزاياه (منفعة) تزيد عن تكلفة فرصته البديلة . وهذا يعني أن صانعي القرار سوف يحركهم الكسب الشخصي . فهم لن يختاروا عن قصد بديلا يتوقعون أن تكلفة فرصته البديلة تتعدى منافعه المتوقعة . لذلك فان قيامهم باختيار ما يتم في ظل الحذر التام لأن هذا يعني التضحية بمسار آخر أفضل للعمل . على أن القول بأن الناس تحركهم المكاسب الشخصية لا يعني ، بدسيا ، أنهم لا يأخذون مشاعر الآخرين في الحسبان . ذلك أن مشاعر الناس الآخرين تؤثر ، دائما ، على النفع الشخصي الذي يحققه صانع القرار .

وعندما تكون رغبات وقدرات ومهارات الفرد في وضع يمكنه من تحقيق مكاسب من خلال تبادل سلع تكلفه فرصتها البديلة منخفضة مع أشياء يتجهها بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة ، فإن السعي وراء الكسب المحتمل هو الذي يدفع الفرد ليتم التبادل بهذا الأسلوب . فإذا كان التبادل حراً فإنه ليس من الضروري أن يحدد الناس العمل الصحيح أو أن يجبروا بضرورة القيام بتبادل السلعة (أ) مع السلعة (ب) لأنهم يتتجون بنفس المستوى من الكفاءة ففي إطار السوق يتخصص الأفراد باختيارهم لأنهم يحققون كسباً من ذلك . وعلى هذا فعندما يتبع الناس رغباتهم فإن السلع (أو الموارد) التي يبيعونها تنتج مبدئياً بما يتوافر لديهم من مهارات . وبالمثل فإن صانعي القرارات الذين يبحثون عن المكسب الشخصي يميلون إلى شراء الأشياء التي تتطلب مهارات لا يملكونها ، ويتركون آخرين يقومون بالأنشطة الانتاجية التي يرون أنها غير مربحة (بالنسبة إلى ثمن هذه الخدمات) .

ثلاثة قرارات اقتصادية تواجه جميع الدول . . . ماذا وكيف ولمن؟؟

Three Economizing Decisions Facing All Nations What, How and For Whom

لقد بينا فيما سبق عدة مفاهيم أساسية وهامة ، لمن يريد أن يفهم أبعاد المشكلة الاقتصادية . وفي هذا الجزء سوف نتناول ثلاثة أسئلة اقتصادية لابد أن يجيب عليها كل اقتصاد بغض النظر عن هيكله .

(١) ماذا ينتج؟ what will be produced?

ليس ثمة ريب أنه لا يمكن انتاج جميع السلع التي نرغبها . فما هي السلع التي يجب أن تنتجها ، وبأي كميات ؟ هل ننتج غذاء أكثر وملابس أقل ، ومنتج مزيداً من السلع الاستهلاكية المعمرة وقدر أقل من الهواء النظيف ، ونحقق مزيداً من القدرة على الدفاع القومي ونقل وقت الفراغ ؟ أم نستخدم بعض الموارد الانتاجية المتاحة في انتاج سلع أكثر في الوقت الحالي حتى لو أدى هذا إلى انتاج سلع أقل في المستقبل ؟ ليس يخفى أن أي اقتصاد يدار بكفاءة (أي أنه يعمل عند منحني امكانياته الانتاجية) فإن اختيار انتاج كمية أكثر من سلعة ، سوف يضعف القدرة على انتاج سلع أخرى . وفي بعض

الأحيان قد يكون التأثير غير مباشر . ذلك أن إنتاج بعض السلع لا يتطلب موارد انتاجية فقط ولكنه قد يؤدي الى تخفيض الكميات المتاحة من سلع أخرى ، كنتيجة ثانوية . . وعلى سبيل المثال ، فإن انتاج منازل أكثر دفئا ، ورحلات أكثر بالسيارات قد يؤدي - كنتيجة ثانوية - الى زيادة تلوث الهواء ومن ثم يقلل من الهواء النقي المتاح (كسلعة أخرى مرغوبة) . كما أن استخدام الموارد الطبيعية (الماء - المعادن - الأشجار . . الخ) لانتاج بعض السلع قد يؤدي في ذات الوقت الى خفض مستوى نوعية البيئة وهكذا فإن كل اقتصاد يجب عليه أن يجيب على هذه الأسئلة ، وأسئلة أخرى متعلقة حول ما يجب انتاجه .

(٢) كيف تنتج السلع ؟ How Will Goods Be Produced?

يمكن ، عادة ، استخدام مجموعات مختلفة من الموارد الانتاجية لانتاج سلعة ما . فالتعليم مثلا ، يمكن أن يتحقق بعمل أقل من خلال محاضرات تلفزيونية أكثر وأجهزة التسجيل ، والكتب . ويمكن انتاج القمح من مساحة أرضية ومخسبات أكثر . كما يمكن انتاج الكرامى باستخدام عمل أكثر وآلات أقل . فما هي مجموعات الموارد الانتاجية البديلة التي تستخدم في انتاج السلع في اقتصاد ما ؟ ان اتخاذ قرار بأن يتم الانتاج لا يعني أن العمل قد انجز . فالموارد يجب أن تنظم ، كما يجب حث الناس على الانتاج . كيف يمكن أن تتحول الموارد الاقتصادية في اقتصاد ما الى الانتاج النهائي للسلع والخدمات ؟ قد تختلف الاقتصاديات فيما بينها من حيث مجموعة المخاوف الاقتصادية ، وتهديدات القوة وأنماط السلوك التنافسي المسموح بها ، ولكنها جميعا ، تظل تواجه مشكلة كيفية استخدام مواردها المحدودة لانتاج السلع .

(٣) لمن تنتج السلع ؟ For whom will Goods be produced ?

من يستهلك المنتجات المتاحة فعلا ؟ ان هذه المسألة الاقتصادية يشار اليها ، غالبا ، كمشكلة توزيع فقد يعترف المجتمع بحقوق الملكية الخاصة للموارد ، بما في ذلك المهارات العمالية ، ويسمح لأصحاب هذه الموارد ببيع خدماتهم الى من يعرض أعلى سعر . وحينئذ تخصص السلع لمن يتمكن من دفع أعلى الأسعار . وهكذا تكون الأسعار والملكية الخاصة هي العوامل المحددة للتوزيع . وقد توزع السلع ، بدلا من ذلك ، على

أساس قاعدة فردية صارمة ، بحيث يحصل كل فرد على نصيب متساوي من الانتاج . ومن ناحية أخرى قد توزع هذه السلع حسب القوة النسبية للنفوذ السياسي للناس ، وبذلك يحصل الأفراد ذو القدرة الأكبر على الاقتناع والأكثر مهارة على أنصبة أعظم مما يحصل عليه آخرون يعملون على تنظيم ودعم القوة السياسية وقد توزع هذه السلع حسب الحاجة سواء حدد هذه الحاجات المتعددة للمواطنين حاكم يجمع لديه كل السلطات أو حددتها سلطة تشريعية منتخبة .

القرارات الثلاثة مترابطة The Three Decisions Are Interrelated

يبين مما سبق أن هناك شيئاً واحداً واضحاً وهو أن الأسئلة الثلاثة ترتبط ببعضها ارتباطاً قوياً . ذلك أن أسلوب توزيع السلع يؤثر بقوة على القدرة الاختيارية للموارد الانتاجية ، بما فيها الموارد البشرية . أما اختيار ما ينتج فيؤثر على نوعية الموارد وكيفية استخدامها . وعين الحقيقة هي أن هذه الأسئلة الاقتصادية الثلاثة لابد أن يجاب عليها معاً وفي نفس الوقت . ومع ذلك فإن هذا لا يغير من الحقيقة التي تقرر أن كل الاقتصاديات ، مهما كانت الاختلافات فيما بينها يجب أن تحيب على هذه الأسئلة بشكل ما .

اسلوبان لاتخاذ القرار - السوق والتخطيط الحكومي Two Methods of Making Decisions- The Market and Government Planning

يمكن القول بشكل عام ان هناك اسلوبين لتنظيم النشاط الاقتصادي - آلية السوق والقرار الجماعي *a market mechanism and collective decision making* وهناك بالطبع تداخل بين هذين الاسلوبين الى حد ما ، كما أن هناك بعض التباين في داخلها . ذلك أن القواعد والخطوط الارشادية التي تحكم اقتصاد السوق تستند الى عملية اتخاذ القرار العام . وقد تختلف أنماط المنافسة المقبولة في اقتصاديات السوق . فهناك بعض التباين في تعريف حقوق ومسؤوليات أصحاب ا. كية . ومع ذلك ، فانه حين تنشأ وتستقر قواعد اللعبة فإن اقتصاد السوق يعمل في اطار تسعير حر على توجيه قرار المستهلكين ، والمتتجين ، وأصحاب الموارد الانتاجية . وهذا يعني أن الحكومة لا تمنع بائعاً ما من استخدام تخفيضات الأسعار أو تحسين نوعية الانتاج كأسلوب للتنافس مع البائعين

الآخرين . كما أنها لا تمنع مشتريا ما من استخدام السعر وسيلة للمزايدة على سلعة أو مورد انتاجي ما ، أمام مشتري محتمل آخر . فالقيود الحكومية (التراخيص الحكومية مثلا) لن تستخدم للحد من قدرة المشتري أو البائعين المتوقعين على الانتاج أو البيع أو الشراء في السوق . ويحدد الالتقاء الحر والمساومة بين المشتري والبائعين شروط التبادل ، ويجيب على الأسئلة الاقتصادية الأساسية الثلاثة السابقة . وهذا يعني أن دور الحكومة هو دور ثانوي - إذ هو دور الحكم من النظام و مقرر قواعده .

وكبديل لنظام السوق فإن القرارات الاقتصادية يمكن أن تتخذ على أساس صياغة جماعية من قبل ممثلين للمنتجين أو الاستفتاء الشعبي المباشر أو اجراءات حكومية اخرى (على سبيل المثال ، القوة العسكرية) وفي هذه الحالة يحل التخطيط المركزي ، والعوامل السياسية محل قوى السوق . ذلك أن قرار زيادة أو خفض الانتاج في مجال التعليم أو الخدمات الصحية والسيارات والكهرباء ، والطلب والسلع الاستهلاكية المعمرة والاف السلع الأخرى يتخذها الموظفون الحكوميون ، ومجالس التخطيط *planning boards* وهذا لا يعني أن تفضيلات الأفراد ليست ذات أهمية . فاذا تأثر الموظفون الحكوميون والمخططون المركزيون بالعملية الديمقراطية ، فسوف يأخذون في حسابهم أثر القرارات التي يتخذونها على احتمالات انتخابهم فيما بعد . وإن لم يفعلوا ذلك يكونوا مثل المنشأة التي تنتج سلعة لا يريدھا المستهلكون ، ومن ثم يكون بقاؤهم في الخدمة قصيرا . على أنه يتم اتخاذ كثير من القرارات في معظم الاقتصاديات ، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، من خلال كل من نظام التسعير اللامركزي *decentralized pricing system* ، والقرار العام ، وكلاهما يمارس أثارا قوية على كيفية حل القضايا الاقتصادية الاساسية . ورغم الاختلاف في نوعي الترتيبات فإن إختيارات الأفراد كصانعي قرارات ، لها أهميتها . ولاشك أن محور الاقتصاد هو أسلوب الأفراد في اتخاذ قراراتهم . وعلى ذلك فإن الأدوات الاقتصادية يمكن تطبيقها لتحليل عمل السوق والقطاع العام على أن القيود على الأفراد ، والحوافز لممارسة أنشطة متعددة تختلف عندما يتخذ القطاع العام القرارات عنها اذا نشأت هذه القرارات عن السوق . ولكن الناس هم الناس . لذلك تغفل تغيرات التكاليف والمنافع الشخصية *personal costs and benefits* تمارس آثارها على إختياراتهم . كما أن أعمال المشاركين في النشاط السياسي - الناخبون ، وجماعات الضغط ، والسياسيون - يؤثرون على السياسة العامة ونتائجها الاقتصادية .

نظرة الى الأمام Looking Ahead

يعرض الفصل القادم نظرة عامة عن قطاع السوق market sector اما الفصل الرابع فيركز على كيفية اداء القطاع العام والعملية الديمقراطية لاتخاذ القرار . فليس ثمة ريب أن مجرد دراسة كيفية عمل النظام السعري لا تكفي . واذا كنا نريد أن نفهم تماما القوى التي تؤثر بشدة على تخصيص الموارد الاقتصادية في دولة ما فلا بد أن نطبق الأدوات الاقتصادية على كل من السوق واختيارات القطاع العام .

ونظن أن هذا المنهج هام ومثمر ومثير . فكيف يعمل قطاع السوق حقيقة ؟ وماذا يقول الاقتصاد عن ماهية الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ؟ وماهي أنواع السياسات الاقتصادية ذات الجاذبية السياسية للموظفين الذين انتخبوا بأسلوب ديمقراطي ؟ وهل تتعارض أحيانا السياسة الاقتصادية المعلنة مع السياسة الحسنة ؟ سوف نكشف النقاب عن كل هذه القضايا .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter Learning Objectives

- ١ - عندما يختار شخص ما أن يفعل أو يصنع أو يشتري شيئا ما فانه ، بسبب الندرة لابد أن يضحي في نفس الوقت بشيء آخر كان يمكنه اختياره . والنشاط ذو القيمة الأعلى المضحي به هو تكلفة الفرصة البديلة للاختيار .
- ٢ - يعكس منحنى امكانيات الانتاج أفضل مجموعة من السلعتين اللتين يمكن انتاجهما باستخدام كمية ثابتة من الموارد بافتراض ثبات مستوى التقنية وفي مثل هذه الحالات فان انتاج كمية اكبر من احدى السلع يتطلب خفض انتاج سلع اخرى .
- ٣ - يمكن نقل منحنى امكانيات الانتاج من خلال (أ) الاستثمار الجاري الذي يوسع قاعدة الموارد في المستقبل للاقتصاد (ب) التقدم التقني (ج) التضحية بوقت الفراغ وزيادة جهود الانتاجية . وهذا العامل الأخير يشير الى ان قيود الانتاج ليست جامدة تماما حتى في الوقت الحالي . فهي قضية تفضيلات الى حد ما .
- ٤ - يمكن زيادة الانتاج غالبا من خلال تقسيم العمل والجهد التعاوني بين الأفراد . اذ يسمح تقسيم العمل بتجزئة انتاج سلعة ما الى سلسلة من العمليات المحددة ، ويقود التخصص وتقسيم العمل ، غالبا ، الى زيادة انتاج العامل لأنها (أ) يسمحان بتوزيع الأعمال الانتاجية على الأفراد الذين يقومون بها بأعظم مستوى من الكفاءة

- (ب) يؤيدان الى تحسين كفاءة العامل حيث يقوم بأعمال عديدة مرات متعددة (ج) يسرر الاستخدام الكفاءة للآلات والتقنية المتقدمة في العملية الانتاجية .
- ٥ - يمكن تعظيم الانتاج المشترك للأفراد ، أو الأقاليم ، أو الدول عندما يتم تبادل السلع بين الأطراف في نطاق قانون المزايا النسبية ، ووفقا لهذا القانون تخصص هذه الأطراف في انتاج السلع التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها لديهم منخفضة ، ويتبادلون هذه السلع مع تلك التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها لديهم عالية . وليس يخفى أن تحقيق الكسب الشخصي يحفز الناس على التخصص في تلك الأشياء التي يعملونها بكفاءة (أي التي تكون تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها لديهم منخفضة) ويبيعون سلعهم وخدماتهم مقابل الحصول على سلع تكون تكلفة الفرصة البديلة لقيامهم بانتاجها عالية .
- ٦ - التبادل منتج . فليس يخفى أن التبادل الحر (أ) يعمل على وضع السلع بين يدي الناس الذين يعطونها قيمة أعلى (ب) يسمح للأفراد بأن يتخصصوا في المجالات التي يكون لهم فيها أعظم ميزة نسبية (ج) يخلق فرصة لتنظيم الكفاءة الانتاجية وتنمية الانتاج من خلال التخصص ، وتقسيم العمل واستخدام الأساليب الفنية للانتاج على نطاق واسع . ولا يخفى أن للتجارة دور ايجابي في تحسين الرفاهية الاقتصادية لكل مشترك باختياريه في عملية التبادل .
- ٧ - لا بد أن يجب كل اقتصاد على ثلاثة أسئلة أساسية (أ) ماذا سيتم ؟ (ب) كيف تنتج السلع ؟ (ج) كيف توزع السلع ؟ وهذه الأسئلة متداخلة الى حد بعيد .
- ٨ - هناك وسيلتان أساسيتان لصنع القرارات الاقتصادية : آلية السوق واتخاذ القرار في القطاع العام . على أن قرارات الأفراد تؤثر على النتيجة في كلتا الحالتين . ذلك أن أدوات علم الاقتصاد أدوات عامة ، ومن ثم يمكن تطبيقها في الاختيارات التي تؤثر على كل من السوق وقرارات القطاع العام .

طريقة التفكير الاقتصادي Economic Way of mking discussion

أسئلة للمناقشة

- ١ - ان مبدأ الميزة النسبية يوفر للأفراد حافزا للتخصص في تلك الأشياء التي يؤدونها ببراعة . اشرح بأسلوبك اسباب صحة هذا القول .

٢ - يزعم عمال طلاء المنازل أن معدلات الأجور تعكس الانتاجية . أضف الى ذلك ان اجور عمال طلاء المنازل قد زادت بنفس المتوسط القومي تقريبا . ومع ذلك ، فإن هؤلاء العمال يستخدمون تقريبا نفس الوسائل التي كانت مطبقة منذ ٥٠ سنة مضت . فهل يمكنك أن تشرح لماذا ارتفعت أجور عمال الطلاء كثيرا رغم أن انتاجيتهم لم تتغير إلا قليلا ؟

٣ - ان السفر من جدة الى المدينة المنورة يستغرق نحو ٥ ساعات بالسيارة العامة وساعة واحدة بالطائرة ، فإذا كانت قيمة تذكرة الطائرة ٢٢٠ ريال وتذكرة السيارة العامة ١٤٠ ريال فأَي الوسيَلَتين أرخص بالنسبة لشخص ما تكلفه الفرصة البديلة لوقت سفره ١٢ ريال في الساعة ؟ ولشخص تكلفه الفرصة البديلة لوقت سفره ٢٠ ريال في الساعة ؟ و ٢٨ ريال في الساعة ؟

٤ - اشرح أسباب ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على شهادات جامعية اللاتي يلتحقن بأعمال خارج المنزل ، عن نسبة النساء الحاصلات على شهادة المرحلة المتوسطة اللاتي لا تمارس عملا وظيفيا .

٥ - اشرح لماذا تكون أماكن انتظار السيارات في وسط المدن الكبيرة مكونة من عدة أدوار بينما تكون هذه الأماكن في ضواحي كثيرة في مستوى سطح الأرض فقط .

٦ - هل التبادل متبج ؟ وإذا كان كذلك ، فماذا ينتج ؟ ومن يكسب عندما يتم تبادل السلع اختياريًا ؟

٧ - (أ) هل تظن أن جهدك في العمل يتأثر بوجود أو عدم وجود رابطة بين الناتج الشخصي والمكافأة الشخصية ؟ اشرح .

(ب) افترض أن الدرجات في الفصل الذي تدرس به سوف تحدد برسم عشوائي في نهاية الدراسة . كيف يؤثر ذلك على عاداتك الدراسية ؟

(ج) كيف تتأثر عاداتك الدراسية لو أن كل واحد في قاعة الدرس يحصل على تقدير (أ) ؟ لو أن كل الدرجات كانت تعتمد تماما على امتحانات تتكون من أسئلة الاختيار المتعدد في الكتاب الدراسي .

(د) هل تظن أن الانتاج الكلي للسلع في المملكة العربية السعودية يتأثر بالعلاقة القوية بين المشاركة الانتاجية والمكافأة الفردية ؟ ولماذا ؟

الفصل الثالث العرض والطلب وتفاعلات السوق

الفصل الثالث العرض والطلب وتفاعلات السوق

Supply, Demand, And The Market Process

توجد في أي اقتصاد ملايين الوحدات الاقتصادية ، من أسر ، وشركات ، وعمال مختلف المهارات ، وتنتج شتى أنواع المنتجات . فكيف تتم عملية التنسيق بين الفعاليات الاقتصادية لهذه المجتمعات ؟ وكيف يقرر المنتجون الكمية الواجب إنتاجها من كل سلعة ؟ وماذا يجعلهم على إنتاج كميات كبيرة من سلعة ما وكميات أصغر من سلعة أخرى ؟ ومن الذي يوجه كل عامل الى المهنة التي تناسب ذوقه ومهاراته ؟ وكيف يمكننا التأكد من أن منشآت الأعمال تختار طرق الانتاج السليمة ؟ وسوف نتولى في هذا الفصل تحليل الكيفية التي يقوم بها سوق يعتمد على نظام السعر بالاجابة على هذه الأسئلة .

ليس هناك شخص أو مجلس للتخطيط في اقتصاد السوق يوجه المشاركين فيه الى ما ينبغي فعله . فالأسواق حرة ويرى البعض أنها تقوم على المنافسة بمعنى انه ليس هناك عوائق قانونية تحد من دخول البائعين او المشترين . كما ان الدور الاقتصادي للحكومة يتمثل في تحديد حقوق الملكية وتنفيذ العقود ، وحماية الناس من الخداع وغيرها من الأنشطة المشابهة التي ترمي قواعد اللعبة . ورغم غياب التخطيط المركزي فان هذا لا يعني ان المشاركين في السوق لا يوجهون . وسوف نتبين ان اللامركزية في اتخاذ القرار بالنسبة للمشاركين في السوق توجه وتقود النشاط الاقتصادي .

وفي واقع الأمر فانه حتى الاقتصاديات التي تعتمد كثيرا على تفاعل قوى السوق ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية ، تستخدم مزيجا من السوق ، والقطاع العام لمواجهة القضايا الاقتصادية . وفي جميع الاقتصاديات ، هناك مزيج من اقتصاد السوق ، والتخصيص الحكومي ورغم ذلك فانه من المفيد ان نعرف وظائف جهاز التسعير (في السوق الحرة) وكيف يحث الناس وكيف يتم توزيع وتخصيص الموارد والسلع .

Scarcity Necessitates Rationing الندرة تتطلب التخصيص

عندما تكون سلعة ما (أو مورد ما) نادرة فلا بد من وجود معيار لتقرير من يحصل على هذه السلعة (أو المورد) . وذلك ان الندرة تجعل من التخصيص ضرورة لازمة . وهناك عدة معايير ممكنة يمكن استخدامها لتخصيص توزيع كمية محددة من سلعة ما بين المواطنين الذين يرغبون في الحصول على كميات أكثر منها . فمثلا اذا أخذ بمعيار «من يصل أولاً يخدم أولاً» فإن السلع يجب ان توزع على من كانوا أسبق في الانضمام الى طابور الانتظار أو لمن لديهم رغبة الانتظار في الطابور . واذا أخذ بمعيار الجمال فإن السلع يجب أن توزع على من هم أكثر جمالا . وقد يؤخذ البعد السياسي في الاعتبار ومن ثم توزع السلع على أساس معالجة العملية السياسية بما يحقق المنفعة الشخصية .

Competition Is The Result of Rationing المنافسة نتيجة للتخصيص

ان المنافسة ليست قاصرة على نظام السوق . فهي نتيجة طبيعية للندرة ورغبات الناس في تحسين ظروفهم . والمنافسة موجودة في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية . وهي موجودة عندما يتم توزيع السلع من خلال جهاز الأسعار وعندما يتم توزيعها بوسائل أخرى - اتخاذ القرار جماعيا collective decision-making على سبيل المثال .

وليس ثمة ريب ان معيار التخصيص سوف يؤثر على اساليب المنافسة المستخدمة . وعندما يكون معيار التخصيص هو السعر ، فإن الأفراد سوف يقومون بأنشطة تولد دخلا يدعم قدرتهم على دفع الثمن . ويعمل جهاز السوق على تشجيع الأفراد على تقديم الخدمات للآخرين بهدف الحصول على دخل .

على ان استخدام معيار آخر للتخصيص سوف يشجع انماطا أخرى من السلوك وعندما يكون مظهر الاخلاص والصدق واتساع المعرفة والعدل ذات أهمية ، كما هو الحال في تخصيص المناصب السياسية ، فإن الناس يخصصون الموارد لاثبات هذه الخصائص والسمات . وعلى ذلك فإن المنافسة لا يمكن التخلص منها مجرد تغيير

أسلوبها أو شكلها . كذلك فانه لا يمكن لأي مجتمع أن يتخلص من المنافسة لأنه لن يستطيع أن يستغني عن التخصيص كضرورة لازمة . وعندما يبحث الناس الراغبون في الحصول على قدر اكبر من السلع النادرة عن المعيار اللازم لتخصيص هذه السلع فلا بد أن تحدث المنافسة .

والسوق ، إذن هو أحد طرق تخصيص وتوزيع السلع والموارد النادرة . دعنا نبحث الآن كيفية عمل هذا السوق .

اختيار المستهلك وقانون الطلب Consumer Choice and the law of Demand

ان دخل المستهلك في معظم الأحيان أقل من حاجته . فقد يرغب البعض في قضاء اجازة في أوروبا وإقامة بيوت في المصايف الجبلية وغير ذلك من الاحتياجات الأخرى ، ولكنهم قد لا يحققون شيئاً منها . فلماذا يحدث ذلك ؟ ونجيب على ذلك بأنه في ضوء قيد الدخل المحدود تكون الرغبة في الحصول على سلع أخرى أشد إلحاحاً . ذلك أن الدخول سوف تمكننا من الانفاق على رحلة الى أوروبا مثلاً لو أنفقنا قدراً أقل على الطعام والسكان والكتب والملابس والأشكال الأخرى للاستمتاع .

ولكن كيف يقرر المستهلكون الأشياء التي يشترونها وتلك التي يمتنعون عن شرائها ؟ ونجيب على ذلك بأنهم سوف يسعون الى تحقيق أقصى اشباع ممكن من انفاق نقودهم . فالسلوك الاقتصادي يقرر ان المستهلكين العقلاء سوف يتفقدون دخولهم المحدودة على الأشياء التي يتوقعون منها الحصول على أقصى اشباع وفي اطار اذواق شخصية معينة فانهم سوف يختارون البدائل الأفضل التي تسمح بها دخولهم المحدودة ولا يخفى ان الاسعار تؤثر على قرارات المستهلك . ذلك ان زيادة سعر سلعة ما يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للمستهلك عند استهلاكها . وهذا يعني أن المستهلك سوف يتخلى عن أشياء أخرى أكثر اذا قرر شراء السلعة الأعلى ثمناً .

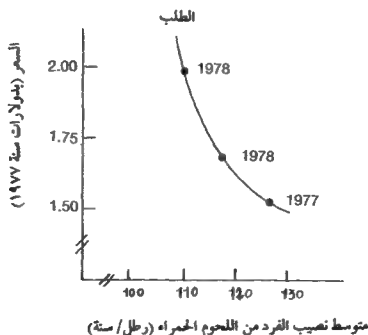
وطبقاً للمبادئ الاقتصادية الأساسية ، فان أية زيادة في تكلفة بديل ما سوف تخفض احتمال اختياره . وهذا المبدأ الأساسي يعني أن الأسعار الأعلى لا تشجع على الاستهلاك . أما الأسعار الأدنى فتخفض تكلفة اختيار سلعة ما ومن ثم تشجع على استهلاكها وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية التي يقبل المستهلكون على شرائها منها يطلق عليها «قانون الطلب law of demand» .

على أن امكانية الحصول على سلعة بديلة - وهي سلع تؤدي وظائف مشابهة - تساعد على شرح وبيان منطق قانون الطلب . فليس هناك سلعة واحدة يمكن القول بأنها ضرورية بشكل مطلق . فالسمن الصناعي يمكن ان يحل محل الزبدة . كما يمكن احلال الخشب - والالومنيوم - والطوب الأحمر - والزجاج محل الصلب . كما ان القيادة ببطء واستخدام الدرجات والسيارات الصغيرة منتجات بديلة تمكن الأفراد من تخفيض استهلاكهم من الجازولين . وعندما يزيد سعر سلعة ما (ومن ثم تكلفه الفرصة البديلة للمستهلك) يجد الناس حافزا اكبر للتحويل الى منتجات بديلة والاقتصاد في استهلاك السلع المرتفعة الثمن . وعلى هذا فان الأسعار لها أهميتها في واقع الأمر .

ويوضح الشكل رقم (١) قانون الطلب بيانيا ويوضح المحور الرأسي السعر والمحور الأفقي الكمية .

شكل رقم (١) قانون الطلب

فعندما يرتفع سعر اللحوم كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم بين عامي (١٩٧٧ - ١٩٧٩) يقوم المستهلكون باحلال (الدواجن - والأسماك وغيرها) من المنتجات محل اللحوم . وعلى ذلك فان مستوى استهلاك اللحوم (وبغيرها من المنتجات) يتغير عكسيا مع سعرها .



وينحدر منحني الطلب الى اسفل متجها الى اليمين مشيراً بذلك الى ان الكمية المطلوبة من سلعة ما ، للحوم في هذا المثال تتزايد مع انخفاض السعر . وخلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ كانت هناك زيادة حادة في اسعار اللحوم في الولايات المتحدة الأمريكية . واستجاب المستهلكون لذلك ولم يكونوا سعداء بهذه الزيادة بلاشك - بخفض الكمية المستهلكة منها . ففي عام ١٩٧٧ عندما كان متوسط سعر الرطل ١,٤٨ دولار كان متوسط استهلاك الفرد في السنة ١٢٥,٩ رطل ، ومع ارتفاع السعر الى ١,٦٩ دولار للرطل في ١٩٧٨ تناقص المتوسط السنوي لاستهلاك الفرد الى ١٢٠,١ رطل . وفي عام ١٩٧٩ ارتفع متوسط سعر اللحوم الى ١,٨٨ دولار - للرطل وتناقص متوسط استهلاك الفرد الى ١٠٧,٦ رطل . حيث قام المستهلكون باحلال اللحوم بالدواجن والسّمك وغيرها من السلع محل اللحوم المرتفعة الثمن^(١) .

وهناك سلع قد تكون اكثر استجابة لتغيرات الاسعار من غيرها . دعنا نأخذ سلعة لها عدة بدائل جيدة ، رحلة صيفية الى الطائف مثلاً فلو ان سعر هذه الرحلة (ارتفع لسبب ما) فسوف يلجأ الناس الى بدائل لهذه الرحلة ، مثلاً مشاهدة برامج التلفزيون أو ممارسة الألعاب الرياضية مثل كرة القدم أو مشاهدة المباريات في التلفزيون .. أو غيرها من الأنشطة التي تحقق للناس راحة ومتعة . وكما يوضح الشكل رقم (٢) فانه حيث يكون للسلعة بدائل متوفرة فان زيادة سعرها (سعر الرحلة الصيفية في المثال السابق) يؤدي الى نقص شديد في الكمية المطلوبة . ويطلق الاقتصاديون على الطلب على مثل هذه الرحلة الصيفية طلب مرّن^(٢) (elastic) . ويشير هذا الاصطلاح الى أن الكمية المطلوبة من سلعة ما شديدة الاستجابة للتغير في السعر .

وقد تكون هناك سلع اخرى اقل استجابة للتغير في السعر . افترض ان سعر خدمة الطيب ارتفع بنسبة ١٥٪ كما يوضح الشكل رقم (٢) فما هو تأثير هذه الزيادة في السعر على الكمية المطلوبة ؟ ان لارتفاع الاسعار سوف تجعل بعض الناس يصفون

(٢) متوسط نصيب الفرد السنوي من الدواجن والاسماك ارتفع خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ بيانات مأخوذة عن (خلاصة الاحصاءات . الولايات المتحدة الأمريكية . واشتظون د.س ١٩٨٠

(٣) والصفة الرياضية لمرونة الطلب هي :
التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما

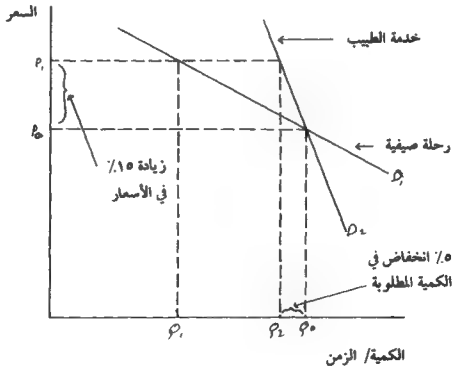
التغير النسبي في سعر هذه السلعة

فإذا كانت القيمة المطلقة لهذه المعادلة أكبر من ١ يكون الطلب مرناً ، أما إذا كانت تساوي ١ فان الطلب يكون مكافئ المرونة . وبالنسبة لمن يدرسون الاقتصاد الجزئي فان هذا قد شرح بشكل اكثر تفصيلاً في الفصل الخاص بالطلب واختيار المستهلك .

لأنفسهم أدوية نزلات البرد وغيرها من الأمراض البسيطة وقد يلجأ آخرون الى مسكنات الألم أو استخدام السحر حتى بالنسبة للمشاكل الطبية الرئيسية ومع ذلك فان اغلب المستهلكين يعدون هذه بدائل ضعيفة لخدمات الطبيب . وعلى ذلك فان الأسعار الأعلى للخدمات الطبية سوف تؤدي الى انخفاض صغير نسبيا في الكمية المطلوبة وهذا يعني ان الطلب على الخدمة الطبية غير مرنة *unelastic* وهذا الاصطلاح يعني ان الكمية المطلوبة لا تستجيب نسبيا لتغير السعر .

شكل رقم (٢) إستجابة الكمية المطلوبة لتغير في السعر

ورغم الاختلافات في درجة الاستجابة فان القانون الاساسي للطلب يسري على جميع السلع . ذلك أن ارتفاع سعر سلعة ما يدفع المستهلكين الى التحول الى السلع البديلة مؤديا بذلك الى تخفيض الكمية المشتراه من هذه السلعة . أما انخفاض سعر السلعة فيجعل السلعة ارخص نسبيا الأمر الذي يحث المستهلكين على شراء كميات اكبر منها عندما يستخدمونها كبديل لسلع أخرى .



وجداول الطلب لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر عن طريق صانعي القرار في منشأة ما أو في جهاز التخطيط . ومع ذلك فإنه عندما تستخدم الأسعار في ترشيد السلع فإن ردود فعل المستهلك تجاه الأسعار يوفر معلومات عن تفضيلات المستهلكين - أي كيفية تقويمهم للسلع البديلة .

اختيار المنتج وقانون العرض Producer Choice and The Law of Supply

كيف يجدد السوق الكمية التي تنتج من كل سلعة ؟ انه لا يمكن الاجابة على هذا السؤال اذا لم نفهم العوامل التي تؤثر على اختيارات من يقومون بانتاج السلع . ذلك ان متجي السلع والخدمات يستخدمون منشأة الأعمال غالبا لتحقيق : (١) تنظيم المدخلات الانتاجية ، مثل العمل والأرض والموارد الطبيعية والسلع الوسيطة .

(٢) تحويل عوامل الانتاج والتوليف بينها لانتاج السلع التي يرغبها المستهلكون . (٣) بيع المنتجات النهائية للمستهلكين مقابل ثمن ما .

ان الانتاج يتضمن تحويل الموارد الى سلع وخدمات . ويقوم المنتجون بدفع ثمن الى أصحاب الموارد النادرة يساوي على الأقل ماكان يمكن للمورد أن يحصل عليه في استخدامات اخرى وبعبارة أخرى ، فان كل مورد يستخدم يستبعد من كل الاستخدامات البديلة ، وهذا يعني أنه لا بد أن يدفع لصاحب المورد تكلفة الفرصة البديلة - وهذا فان مجموع ما يدفعه المنتج الى جميع الموارد الانتاجية بما فيها تكاليف تنسيق الانتاج ، والادارة ، يساوي تكلفة الفرصة البديلة للمنتج product's opportunity cost .

وليس يخفى أن جميع المشاركين في الأنشطة الاقتصادية يتوفر لديهم حافز قوى للقيام بالأنشطة التي تولد ربحا .

والربح (profit) هو متبقي RESEDUAL «مكافأة دخل» يحصل عليه صانع القرار الذي ينفذ نشاطا انتاجيا يزيد من قيمة الموارد . وعلى ذلك فإنه لكي يكون نشاط ما مربحا فان العائد المشتق من بيع المنتج لابد أن يزيد عن تكلفة استخدام الموارد في انتاج هذا المنتج . وتشير الربحية الى أن المستهلكين يقومون المنتج بأكثر من قيمة أي منتج آخر يمكن انتاجه باستخدام هذه الموارد . وقد يستخدم صانعو القرار الموارد استخداما غير رشيد في بعض الأحيان . حيث يحولون الموارد الى سلع يقومها

المستهلكون بأقل من تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة . وتنتج الخسائر عندما تكون إيرادات المبيعات التي يحققها المشروع لا تكفي لدفع تكلفة توظيف الموارد . ويطلق على الأشخاص الذين يقومون بتنظيم الإنتاج ، أي هؤلاء الذين يقررون ماذا ينتجون وكيف ينتجون ، المنظّمون^(٣) (entrepreneurs) ويتبلور عمل المنظم في بيان أي المشروعات سيكون مربحا . ولما كانت الربحية تتأثر بالسعر الذي يرغب المستهلكون في دفعه في منتج ما ، وسعر الموارد التي تستخدم في إنتاجه ، وتكلفة العمليات الانتاجية البديلة فإن المنظمين الناجحين اما أن يكونوا على علم بكل هذه المجالات أو عليهم ان يحصلوا على نصيحة الآخرين الذين تتوفر لديهم هذه المعرفة .

ولكن كيف يستجيب المنتجون - المنظّمون للتغيرات في سعر منتج ما ؟ ونجيب على ذلك بأنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن السعر الأعلى يزيد من دوافع المنتج لعرض السلعة . وسوف يدخل منتجون يسعون الى تحقيق كسب شخصي الى السوق ويبدأون في عرض السلعة . أما المنتجون القدامى فسوف يتوسعون في عملياتهم الانتاجية الأمر الذي يحقق زيادة اضافية في الإنتاج .

وعلى ذلك فإن الأسعار الأعلى سوف تحث المنتجين على عرض كميات اكبر . ويطلق على العلاقة المباشرة بين سعر سلعة ما والكمية التي تعرض منها . . قانون العرض (law of supply) .

ويوضح الشكل رقم (٣) صورة بيانية لهذا القانون . ويلخص منحنى العرض المعلومات المرتبطة بظروف الإنتاج .

وإذا لم يكن السعر الذي يتسلمه المنتج الباحث عن الربح مساويا على الأقل لتكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة في إنتاج السلعة فإن هذا المنتج لن يستمر في عرض السلعة .

ويوضح ارتفاع منحنى العرض كل من :

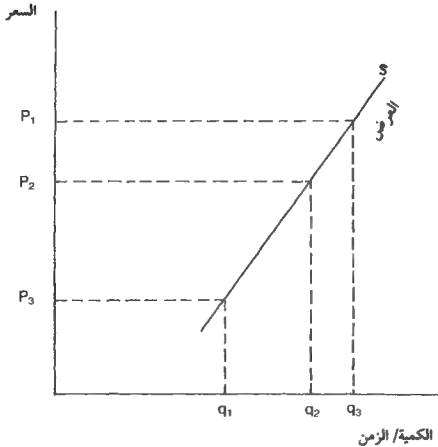
(أ) الحد الأدنى للسعر الذي يقبل عنده المنتجون عرض كمية معينة من السلعة .

٣ - هذه كلمة ذات أصل فرنسي ، وهي تعني من الناحية اللغوية والشخص الذي يأخذ على عاتقه أمر شيء ما . وعلى ذلك فإن المنظم هو الشخص الذي يتحمل كل المسؤولية . ومن الطبيعي ان هذه المسؤولية قد يشارك فيها اخرون (الشركاء أو أصحاب الأسهم ، مثل) أو يفرض فيها جزئيا خبراء قتيون . ومع ذلك فإن نجاح أو فشل المنظم انما يعتمد على نتيجة الاختيارات التي يقوم بها .

شكل رقم (٣)

منحنى العرض

عندما يزيد سعر منتج ما ، مع ثبات العوامل الأخرى ، فإن المنتجين يزيدون الكمية المعروضة من السلعة .



(ب) تقويم الموارد المستخدمة في إنتاج الوحدة الحدية من السلعة .
وهذا الحد الأدنى لسعر العرض الذي يبدأ عنده التجنن عرض منتجاتهم يكون مرتفعاً (أو منخفضاً) إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لعرض الوحدة الحدية من السلعة مرتفعة (أو منخفضة) .

الأسواق والتنسيق بين العرض والطلب Market And the Coordination of Supply And Demand

ان كلا من المستهلكين والمنتجين يتخذون قرارات مستقلة عن بعضهم البعض ولكن الأسواق تنسق بين اختياراتهم وتوجه تصرفاتهم . والسوق ، عند الاقتصادي ليس منطقة جغرافية معينة ولكنها مفهوم موجز يعبر عن القوى الناتجة عن قرارات البيع والشراء للمشاركين في العملية الاقتصادية وقد تكون السوق ضيقة تماما (مثل سوق شفرات الحلاقة) وعلى العكس من ذلك قد يكون من المفيد أحيانا ان يتم تجميع سلع متنوعة في سوق واحدة ، مثل سوق «سلع الاستهلاك» وهناك أيضا مدى واسع من التباين بين الأسواق .

وبجمله القول ، ان السوق market مفهوم يتضمن تنظيمات وترتيبات عملية التبادل بين البائعين والمشتريين التي تشكل أساس قوى العرض والطلب .

والتوازن هو حالة يتحقق عندها التعادل التام بين القوى المتعارضة . وهذا يعني انه عندما تسود حالة التوازن ينعدم الميل الى التغير . وقبل الوصول الى حالة التوازن ، لابد من تحقق التوافق بين قرارات المستهلكين والمنتجين .

توازن السوق في الأجل القصير short-Run Market Equilibrium

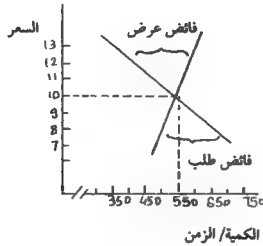
لقد كان الاقتصادي الانجليزي الشهير ألفريد مارشال Alfred Marshall رائدا في تطوير تحليل العرض والطلب . فقد اعترف مارشال منذ البداية بان الزمن يلعب دورا في عملية السوق . وقد ادخل مفهوم المدى القصير في التحليل ، وهو فترة زمنية لا يتمكن صانعو القرارات خلالها من التكيف التام مع تغير ظروف السوق . وخلال الأجل القصير يمكن للمنتجين تغيير الكمية المعروضة من سلعة ما عن طريق استخدام قدر أكبر (أو أقل) من العمل والمواد الخام في نطاق مصانعهم ، ومعداتهم الثقيلة القائمة . وهذا يعني أنه في المدى القصير ليس هناك وقت لانشاء مصنع جديد أو تركيب معدات انتاجية ثقيلة جديدة .

وكما يوضح الشكل (١) فإن الكمية المطلوبة من سلعة ما من قبل المستهلكين ترتبط بعلاقة عكسية مع سعرها . ومن ناحية أخرى فإن السعر الأعلى سوف يجتذب المنتجين على استخدام التسهيلات القائمة بصورة أكثر كثافة في المدى القصير ، وكما يوضح الشكل رقم (٣) فإن الكمية المعروضة من سلعة ما ترتبط بعلاقة مباشرة مع سعرها في السوق market price .

ويعمل سعر السوق لسلعة ما على تحقيق التوازن بين هاتين القوتين المتعارضتين قوى العرض والطلب . وهذا يعني ، انه اذا لم تتساوى الكميات المعروضة من قبل المنتجين مع الكميات المطلوبة من قبل المستهلكين فسوف يتغير سعر السوق حتى يتم الوصول الى نقطة التوازن .

ويوضح الشكل رقم (٤) منحنى العرض ومنحنى الطلب في المدى القصير لسلعة افتراضية (أ) . وعند السعر المرتفع ٤٢ ريال - على سبيل المثال - فإن المنتجين سوف يعرضون ٦٠٠ وحدة في الشهر ، بينما يقرر المشترون شراء ٤٥٠ وحدة فقط . وهكذا يكون هناك فائض عرض قدره ١٥٠ وحدة . وعلى ذلك يتزايد المخزون من هذه السلعة (أ) - ونظرا لتراكم مخزون غير مرغوب فيه من هذه السلعة فإن بعض منتجها يفضلون تخفيض سعرها . هذا الانخفاض في السعر سوف يجعل انتاج السلعة اقل جذبا للمنتجين . وسوف يخرج بعض المنتجين الحديدين من ميدان الانتاج ، كما ان بعض المنشآت سوف تخفض انتاجها الجاري . وفي ذات الوقت بحث انخفاض السعر المستهلكين على شراء كميات اكثر من السلعة . وعندما ينخفض سعر السلعة الى ٣٥ ريال يتحقق التوازن بين الكمية المعروضة من قبل المنتجين ، والكمية المطلوبة من المستهلكين عند ٥٥٠ وحدة في الشهر وعند هذا السعر (٣٥ ريال) فإن خطط الانتاج تتوافق مع خطط الاستهلاك . ولكن ماذا يحدث عندما ينخفض سعر السلعة (أ) الى ٢٨ ريال للوحدة على سبيل المثال ؟ حينئذ تزيد الكمية التي يطلبها المستهلكون (٦٥٠ وحدة) عن الكمية التي يعرضها المنتجون (٥٠٠ وحدة) . وهذا يعني أن هناك فائض طلب قدره ١٥٠ وحدة . وعلى ذلك فإن بعض المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلعة (أ) عند السعر ٢٨ ريال للوحدة لا يتمكنون من ذلك بسبب عدم كفاية العرض وسوف يفضل البعض دفع سعر أعلى على عدم شراء هذه السلعة . وفي ضوء هذه الحقيقة يرفع المنتجون السعر . وعندما يرتفع السعر الى ٣٥ ريال يزيد المنتجون المعروض من السلعة ويغفص المستهلكون من استهلاكهم . وهكذا يتحقق التوازن في المدى القصير عندما يكون السعر ٣٥ ريالاً .

شكل رقم (٤) منحنى العرض والطلب للسلعة (أ)



ظروف منحنى العرض والطلب للسلعة (أ)

سعر الوحدة من السلعة بالريال	الكمية المعروضة (شهريا)	الكمية المطلوبة (شهريا)	الظروف في السوق	اتجاهات الضغط على السعر
٤٦	٦٢٥	٤٠٠	فائض عرض	يتجه نحو الانخفاض
٤٢	٦٠٠	٤٥٠	فائض عرض	يتجه نحو الانخفاض
٣٩	٥٧٥	٥٠٠	فائض عرض	يتجه نحو الانخفاض
٣٥	٥٥٠	٥٥٠	توازن	توازن
٣٢	٥٢٥	٦٠٠	فائض الطلب	يرتفع
٢٨	٥٠٠	٦٥٠	فائض طلب	يرتفع
٢٥	٤٧٥	٧٠٠	فائض طلب	يرتفع

يوضح الجدول ظروف عرض وطلب السلعة (أ) وهذه الظروف بينها أيضا الشكل البياني رقم (٤) . فعندما يرتفع السعر عن ٣٥ ريالاً ينشأ فائض عرض يضغط لخفض السعر . وعلى العكس عندما ينخفض السعر عن ٣٥ ريالاً يوجد فائض طلب يؤدي إلى رفع السعر . وعلى ذلك فإن سعر السوق سوف يتجه نحو السعر ٣٥ ريالاً وعند هذه النقطة يكون العرض والطلب في حالة توازن

توازن السوق في المدى الطويل Long-Run Market Equilibrium

وفي المدى الطويل يكون المنتجون قادرين على التكيف التام مع تغير ظروف السوق . ذلك أنه مع مرور الوقت يتمكن المنتجون من تغيير انتاجهم ، ليس فقط من خلال تشغيل مصانعهم الحالية بكثافة أكبر ، ولكنهم سوف يتمكنون من تغيير حجم انتاجهم عندما يتاح لهم الوقت الكافي . وعلى هذا فإن الأجل الطويل هو فترة زمنية تمتد بحيث يتمكن المنتجون خلالها من زيادة حجم رأس المال (الميكمل الطبيعي والمعدات الثقيلة للمصانع) .

على أن التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة هو المطلوب السابق الوحيد للوصول إلى توازن السوق في المدى القصير ومع ذلك إذا استمر سعر السوق الحالي سارياً في المستقبل فلا بد من وجود شرط إضافي : هو أن تكلفة الفرصة البديلة لانتاج السلعة يجب أن تتساوى أيضاً مع سعر السوق .

فإذا كان سعر السوق للسلعة أكبر من تكلفة الفرصة البديلة لانتاجها ، فإن العارضين Suppliers سوف يكسبون من التوسع في الانتاج . ويؤدي ذلك إلى جذب المنظمين الباحثين عن الربح للدخول في الصناعة ، وسوف يزداد الناتج (العرض) حتى يؤدي السعر الأقل إلى اختفاء الأرباح^(٤) وعلى التقيض من ذلك لو أن سعر السوق كان

(٤) - نلاحظ أن الاقتصاديين يستخدمون مفهوم تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة لجميع عناصر الانتاج بما في ذلك العناصر التي يمتلكها المنتجون . وعلى ذلك فإن الملاك يحصلون على عائد مساوي لتكلفة الفرصة البديلة (رأس المالم المستمر) حتى عندما يصل الربح إلى صفر . وعلى ذلك فإن الأرباح البالغة صفراً تعني أن صاحب رأس المال قد حصلنا على تكلفة الفرصة البديلة . وعلى وجه الدقة ما يجب أن يحصل عليه أصحاب رأس المال عندما تستخدم مواردهم في المجالات البديلة التي يحقق أعلى عائد ممكن (أفضل بديل) والذي يتم التخلي عنها نتيجة الاستخدام الحالي . وبعبارة من الإشارة إلى الحالة التي تصل فيها المنشأة إلى الخروج أو الانسحاب من مجال الانتاج . فإن الأرباح الاقتصادية التصفوية Zero Economic Profits تتضمن أن كل عنصر من عناصر الانتاج - بما في ذلك رأس المال المملوك للمنشأة . والمهارات الإدارية للمنظم المالك ، يحصل على معدل العائد السوقي .

أقل من تكلفة الفرصة البديلة لانتاج سلعة ما . فان العارضين سوف يخسرون نقودا اذا استمروا في انتاج هذه السلعة . وصوف تؤدي الخسائر الى طرد منتج من السوق . وهكذا يقل العرض الأمر الذي يدفع الأسعار الى الارتفاع حتى تلاشى الخسائر .

انتقال منحنى الطلب والتغير في الكمية المطلوبة

Shifts In Demand and Changes in Quantity Demanded

ان منحنى الطلب يعزل تأثير السعر على الكمية المشتراة من سلعة ما . وبالطبع فان عوامل اخرى غير السعر - على سبيل المثال دخل المستهلك والأذواق وأسعار السلع البديلة ، وتوقعات أسعار السلعة في المستقبل - تؤثر على قرارات المستهلكين فاذا تغير احد هذه العوامل فان منحنى الطلب بكامله سوف يتنقل . ويطلق الاقتصاديون على ذلك الانتقال في منحنى الطلب بالتغير في الطلب Change in demand

دعنا الآن نتمعن في دراسة بعض العوامل التي تجعل الطلب على سلعة ما يتغير . وفي هذا المجال سوف نجد ان الزيادة في الدخل تمكن المستهلكين من شراء كميات اكثر من السلع . ذلك ان رد الفعل لديهم يتمثل في زيادة الانفاق على قطاع عريض من السلع . كما ان تغير سعر السلع البديلة يؤثر على اختيارات المستهلكين فاذا انخفض سعر الزيت فان كثيرا من مستهلكي السمن النباتي سوف يحلون الزيت محل السمن النباتي . وعلى ذلك ينخفض الطلب على السمن النباتي (يتنقل الى اليسار) . كما ان توقعات أسعار السلعة في المستقبل تؤثر على قرارات المستهلكين الحالية . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت هناك توقعات عن ارتفاع أسعار السيارات في الشهر التالي بنسبة ٢٠٪ فان هذا يؤدي الى زيادة الحافز لدى بعض الناس للشراء الان قبل ارتفاع الأسعار . وعلى العكس من ذلك اذا توقع الناس انخفاض سعر سلعة ما ، فان الكمية المطلوبة منها تنخفض . وذلك لأن الناس سوف يشترون كمية اقل في محاولة لتأجيل قرارات الشراء حتى تنخفض الأسعار في المستقبل .

على ان الفصل في التفرقة بين تغير الطلب Change in demand وتغير الكمية المطلوبة Quantity demanded يشكل أحد الأخطاء الشائعة بين طلاب مبادئ الاقتصاد^(٥) . فالتغير في الطلب هو انتقال منحنى الطلب بكامله . اما التغير في الكمية

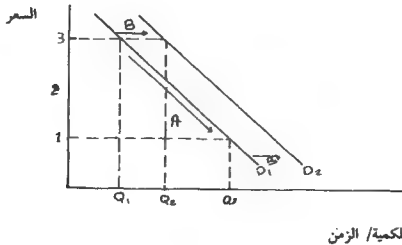
(٥) - يفضل كثير من مدرسي الاقتصاد وضع أسئلة لاختبار قدرة الطلاب على إدراك هذا الفرق . ولكن كلمة واحدة لكل عامل تكفي .

المطلوبة فهو يعني الحركة على نفس منحنى الطلب .

ويوضح الشكل البياني رقم (٥) الفرق بين المفهومين السابقين فمنحنى الطلب D_1 يشير الى الطلب المبدئي (ويقصد به المنحنى ككل) على سلعة (أ) مثلاً . وعندما يكون سعر الوحدة ٣ ريال فإن المستهلكين يشترون الكمية Q_1 وعندما ينخفض السعر الى (١ ريال) للوحدة فإن الكمية المطلوبة تزداد من Q_1 الى Q_3 . ويشير السهم (A) الى التغير في الكمية المطلوبة Quantity demanded أو الحركة على منحنى الطلب D_1 . افترض انه حدثت زيادة في دخل المستهلك قدرها ٢٠٪ فإن الطلب على السلعة (أ) سوف يزداد من D_1 الى D_2 . وكما يوضح السهم (B) فإن منحنى الطلب كله قد انتقل . وعلى ذلك فانه عند المستويات الأعلى للدخل فإن المستهلكين يرغبون في شراء قدر من السلعة (أ) عند الأسعار ٣ ، ٢ ، ١ ريال وعند أسعار أخرى أكبر مما كانوا يشترونه من قبل .

شكل رقم (٥) الفرق بين التغير في الطلب
والتغير في الكمية المطلوبة للسلعة (أ)

يشير السهم (A) الى التغير في الكمية المطلوبة أو الحركة على منحنى الطلب (D_1) نتيجة للتغير في سعر السلعة ويشير السهم (B) الى التغير في الطلب ، أي انتقال منحنى الطلب بكامله .



وهذا يعني أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب - أي انتقال منحنى الطلب بكامله .

ولكن كيف يستجيب السوق للتغير في الطلب ؟ وماذا يحدث للسعر والكمية المعروضة من السلعة لو ارتفع الطلب عليها ؟

يساعد الشكل رقم (٦) على الإجابة على هذه الأسئلة من خلال دراسة أحداث الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي منتصف السبعينات حدثت زيادة حادة في أسعار الجازولين . ولذلك حاول أصحاب السيارات الاقتصاد في استخدام الوقود الأعلى ثمنا بإحلال سيارات أصغر محل السيارات الكبيرة وعلى ذلك زاد الطلب على هذه السيارات الصغيرة وانتقل منحنى الطلب عليها إلى اليمين من (D1 إلى D2) . وعند سعر التوازن المبدئي ٥٠٠٠ ريال كان هناك فائض طلب على السيارات الصغيرة . وقد أدى هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع أسعار تلك السيارات . وهكذا عملت قوى السوق على إيجاد حالة توازن جديدة بين العرض والطلب، محققة بذلك سعر توازن جديد (٧٠٠٠ ريال على سبيل المثال) عند حجم أكبر للمبيعات وهذا يعني أن النظام السعري قد استجاب للزيادة في الطلب عن طريق توفير :

(١) حافز قوي لعرض السيارات الصغيرة .

(٢) حافز لدى المستهلكين للبحث عن بديل أرخص يحقق توفير استهلاك الجازولين بدلا من شراء السيارات الصغيرة .

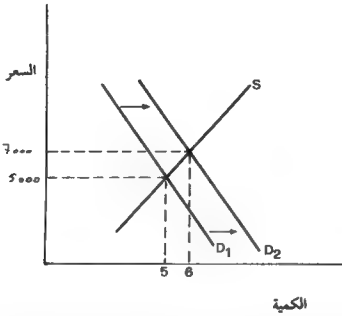
انتقال منحنى العرض Shifts In Supply

إن قرارات المنتجون تنعكس في منحنى العرض . ومع افتراض ثبات العوامل الأخرى ، فإن منحنى العرض يوضح رغبة المنتجين لعرض منتج ما عند مستويات سعرية مختلفة . ومع ذلك فإن السعر ليس هو العامل الوحيد الذي يأخذه المنتجون في الاعتبار . ذلك أن التكاليف لها أهميتها أيضا في هذا المجال . فالإنتاج يتطلب استخدام موارد نادرة - العمل ، والآلات ، والأرض ، والمباني ، والمواد الخام وليس ثمة ريب أن استخدام هذه الموارد يحمل العارضين تكلفة .

ولنتذكر أن المنظمين لن يعرضوا ، عادة ، إلا المنتجات التي يتوقعون أن تحقق لهم منافع (عائد المبيعات مبدئيا) تزيد على تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج - انخفاض أسعار الموارد المستخدمة أو تطور الأساليب الفنية للإنتاج على سبيل المثال سوف تدعم الحافز

شكل رقم (٦) انتقال منحنى الطلب

يتضح من الرسم البياني ان الطلب على السيارات الصغيرة قد ازداد مسببا بذلك زيادة في أسعارها وزيادة في حجم المبيعات منها .



على عرض كمية أكبر من الانتاج . ويؤدي انخفاض تكاليف الانتاج الى زيادة العرض (ينتقل الى اليمين) . وعلى العكس من ذلك ، تؤدي الأسعار الأعلى للمدخلات ، والتغيرات التي تزيد من تكلفة الفرصة البديلة للمنتج الى نقص العرض (ينتقل الى اليسار)

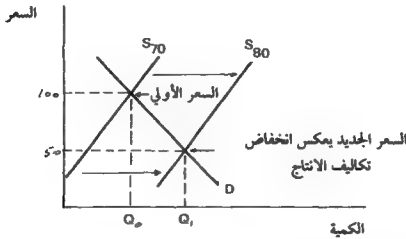
وكما هو الحال بالنسبة للطلب ، فانه من الأهمية ان نفرق بين
(أ) التغير في الكمية المعروضة (change in quantity supplied) و (ب) التغير في العرض (Change in Supply) .

ويقصد بالتغير في الكمية المعروضة التحرك على نفس منحنى العرض استجابة للتغير في السعر . أما التغير في العرض فيشير الى انتقال منحنى العرض برمته . ولكن كيف يستجيب السوق للتغير في العرض ؟ يبين الشكل رقم (٧) تأثير تطور التقنية الذي أدى الى تخفيض تكاليف انتاج الآلات الحاسبة الالكترونية خلال

السبعينات في الولايات المتحدة فقد وفر انخفاض التكاليف الحافز لدى المنظمين للقيام بانتاجها وقد بدأت عدة منشآت جديدة في انتاج تلك الحاسبات . كما ان المنشآت القديمة توسعت في انتاجها مساهمة بذلك في زيادة العرض - ويلاحظ أنه عند السعر القديم وهو ١٠٠ ريال فان المستهلكين لم يشتروا الكمية الأكبر المعروضة من الحاسبات . لذلك كان خفض السعر ضرورة لايجاد التوازن بين رغبات المنتجين والمستهلكين . لذا ففي ١٩٨٠ انخفض سعر الآلات الحاسبة الالكترونية الى ٥٠ ريال .

شكل رقم (٧) تطور التقنية وانتقال منحنى العرض

يبين هنا الشكل بأن الحاسبات الالكترونية كانت تباع بسعر ١٠٠ ريال ولكن التقدم التكنولوجي قد ادى الى خفض تكاليف انتاجها فانتقل منحنى العرض من S_{70} الى S_{80} وانخفض السعر مما حفز المستهلكين على زيادة الكميات المشتراة



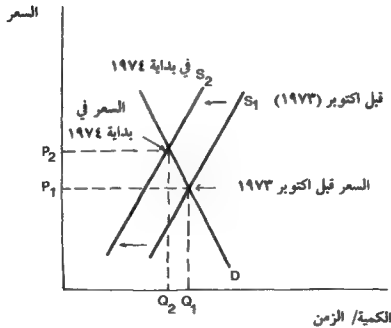
ويؤدي احيانا ، ازالة أووضع قيود على السوق الى انتقال منحنى العرض . ففي اثناء ازمة الشرق الأوسط ١٩٧٣ اتخذت الدول العربية قرارا سياسيا بوقف ضخ البترول الخام الى الدول الغربية . وقد حرمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مؤقت من هذا المصدر البترولي . وترتب على نقص العرض حدوث عجز في الجازولين عند السعر الذي كان يباع به أولا .

وتواجه اقتصاديات السوق هذا القصور في العرض من خلال رفع السعر .

وبذلك فإن العرض المحدود يكون متاحاً للمقادرين على دفع أسعار أعلى . ويوضح ذلك الشكل رقم (٨) . وقد أدى ارتفاع سعر الجازولين إلى حث المستهلكين على استخدام كمية أقل منه . فقد أصبحت رحلات نهاية الأسبوع أعلى تكلفة وتقلصت الرحلات غير الضرورية . ونتج عن ذلك سعر جديد للتوازن عند (P_2) ، وانخفضت الكمية المطلوبة (حركة على منحنى الطلب) عند السعر الحالي الأعلى وعند هذا السعر التوازني الجديد الأعلى تصبح قرارات المستهلكين مرة أخرى في حالة تناسب مع الكمية التي يعرضها المنتجون .

شكل رقم (٨) نقص العرض

أثناء حرب ١٩٧٣ في الشرق الأوسط خفضت الدول العربية امدادات الزيت الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ، وقد أدى هذا الاجراء إلى خفض عرض الجازولين . وفي اقتصاد السوق يؤدي هذا العمل إلى ارتفاع أسعار الجازولين ويكون العرض المحدود منه متاحاً للمشتريين الراغبين في دفع السعر الأعلى .



الزمن وعملية التكيف Time and the Adjustment Process

ان الاشارات التي يرسلها النظام السعري لكل من المستهلكين والمنتجين تتغير مع تغير ظروف السوق . ولكن عملية تكيف السوق لن تكتمل في الحال . ففي بعض الأحيان تتم هذه الاشارات فقط بمرور الزمن .

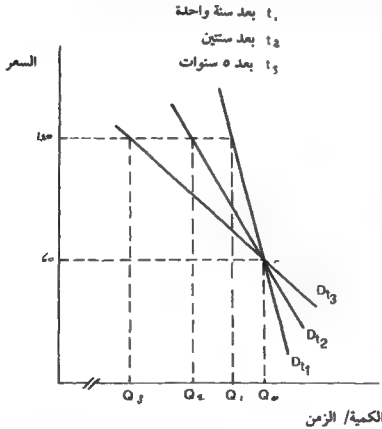
ان استجابة المستهلكين للتغير في ظروف السوق تكون اكثر وضوحا مع مرور الزمن . دعنا نأخذ في الحسبان استجابة المستهلكين لارتفاع اسعار الجازولين خلال السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمثلت استجابة المستهلكين في البداية في خفض عدد الرحلات غير الضرورية وقيادة السيارات لمجرد التمتع بها . كما قاد البعض سياراتهم ببطء لتحقيق احتراق افضل لجازولين .

وكما يوضح الشكل رقم (٩) فان هذه التعديلات قد ادت الى احداث بعض التخفيضات في استهلاك الجازولين . ومع ذلك ، فانه مع استمرار ارتفاع اسعار الجازولين تحول مشترو السيارات الجديدة الى شراء السيارات الصغيرة التي تستهلك وقودا أقل . ولما كان الناس ينتظرون عادة حتى تبلى سياراتهم قبل شراء سيارة جديدة صغيرة فقد انقضت عدة سنوات قبل الاحساس بأثر هذا التكيف كاملا . وعندما تحول الناس الى السيارات الموفرة للوقود حدث انخفاض في استهلاك الجازولين اكبر كثيرا من الانخفاض الذي لوحظ في البداية وعلى ذلك فان عملية التكيف بالنسبة للجازولين عملية مثالية . وليس يخفى ان استجابة الطلب لتغيرات الاسعار في المدى القصير ، تكون أقل منها في المدى الأطول عادة . وبالمثل فان تكيف المنتجين فيما يتعلق بتغير ظروف السوق سوف تستغرق وقتا . دعنا نفترض ان هناك زيادة في الطلب على اجهزة الراديو . فكيف ينعكس هذا التغير على السوق ؟ ونجيب على ذلك بأن تجار التجزئة سوف يلاحظون في البداية ارتفاع معدل بيع اجهزة الراديو . وعلى ذلك ينخفض حجم المخزون لديهم .

ومع ذلك فانه خلال الأسابيع الأولى القليلة لا يستطيع تجار التجزئة ان يتأكدوا اذا كان ارتفاع الطلب على اجهزة الراديو ظاهرة عارضة أم أنه تغير سوف يستمر عبر المستقبل . وعلى ذلك فانهم يزيدون من طلبات التوريد بالجملة مع الاحتفاظ بسعر التجزئة كما هو . وعندما تزداد طلبات تجار التجزئة تزداد مبيعات المنتجين وينخفض حجم المخزون لديهم . على أن قلة من المنظمين اليقظين قد يتوقعون زيادة الطلب ويطورون خططهم الانتاجية تبعا لذلك ومع مرور الزمن ، فان منتجين آخرين ، لم

شكل رقم (٩) الزمن واستجابة المشتري لزيادة الأسعار

كلما كان المدى الزمني أقل كانت استجابة الاستهلاك للتغير في الأسعار أقل ، عادة . وتؤكد زيادات سعر الجازولين في السبعينات هذا القول ففي البداية لم يتناقص استهلاك الجازولين كثيرا (تناقصت الكمية من Q_0 الى Q_1) - خلال السنة الأولى) عندما ارتفع سعر الجازولين ومع ذلك فإنه يمرور الزمن ، تكيف المستهلكون أكثر مع الظروف الجديدة وانخفض استهلاك الجازولين بقدر اكبر الى Q_3 .



يدركوا في البداية زيادة الطلب سوف يلاحظون زيادة الطلب على أجهزة الراديو . ويقوم البعض بزيادة الأسعار ، ويقوم بعض آخر بزيادة الانتاج . على ان اغلب المنتجين الذين يلاحظون زيادة الطلب يقومون برفع الأسعار وزيادة الانتاج معا . ويقوم تزار التجزئة بسرعة بنقل الزيادة في الأسعار الى المستهلكين .

وعندما تنتشر ظاهرة زيادة الطلب بين المنتجين على نطاق واسع فإن أسعار أجهزة الراديو سوف ترتفع بشدة . وهكذا تتولد الأرباح في صناعة هذه الأجهزة . ولا يخفى ان المنظمين الأذكياء الذين توقعوا زيادة الطلب قد تمكنوا من زيادة قدراتهم الانتاجية . لذلك يحققون ارباحا وفيرة . ويقوم منتجون اخرون بمحاولات سريعة لزيادة الانتاج بهدف زيادة ارباحهم . ومع ذلك فان تحقيق زيادة سريعة في الانتاج يكون مكلفا بالنسبة للمنتجين الذين فشلوا في توقع (وتخطيط) ارتفاع مستوى الطلب . ومثل هذه المنشأة سوف تدفع أجورا اضافية وتتحمل نفقات نقل المواد الخام بالطائرات/ أو تشغيل عمال ذوي خبرات عالية لتتمكن من زيادة الانتاج بسرعة . وليس ثمة ريب أنه مع مرور الزمن ، فانه يمكن زيادة الانتاج بشكل اكثر ملائمة وبنقطة أقل .

ومع أن المنتجين سوف يزيدون انتاجهم بمعدلات مختلفة فان فرص الربحية سوف تؤدي الى زيادة الانتاج الأمر الذي يؤدي الى اعتدال أسعار أجهزة الراديو . على أن كل هذه الاستجابات تأخذ وقتا حتى لو زعم بعض الاقتصاديين ، احيانا ان هذه العملية تتم آنيا .

وقف العمل بقوانين العرض والطلب

Repealing the Laws of supply and Demand

يعتقد المشترون ، غالبا ان الأسعار شديدة الارتفاع ، بينما يزعم البائعون ، بشكل عام ، انها منخفضة جدا . وبسبب عدم الرضى عن الأسعار التي تتحدد بفعل قوى السوق يحاول الأفراد ، أحيانا ، ان تحدد الأسعار بموجب عمل قانوني . ويبدو تحديد الأسعار حلا سهلا ومباشرا . ومع ذلك فان الحلول السهلة المباشرة يكون لها ، غالبا ، آثار جانبية غير متوقعة ولتذكر دائما الآثار الثانوية .

على ان الحدود القصوى للأسعار تكون شائعة خلال فترات التضخم غالبا ، وهي الحال التي يحصل فيها ارتفاع مستمر في أسعار أغلب المنتجات . ويعتقد كثير من الناس خطأ ان ارتفاع الأسعار هو سبب التضخم ، وليس احد اثاره .

ويوضح الشكل البياني رقم (١٠-أ) أثر تحديد سعر منتج ما عند نقطة أدنى من مستواه التوازني . وبدلجي ان الحد الاقصى للسعر يؤدي الى وجود سعر أدنى من ذلك السعر الذي يتولد عن تفاعل قوى السوق ، في الأجل القصير على الأقل . ومع ذلك فان هذه ليست نهاية القصة ذلك انه عند السعر الأدنى من مستوى التوازن لن يكون

المتجون راغبين في عرض كل الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها . ويترتب على ذلك حدوث عجز shortage في السلع المعروضة قدره $Q_c - Q_b$ في الشكل رقم (١٠-أ) . وهذا العجز في عرض السلعة يعني ان الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين اكبر من الكمية المعروضة من قبل المتجين عند السعر القائم . ومن أسف ان تحديد السعر لا يقضي على مشكلة التخصيص . ذلك ان العوامل غير السعرية تصبح اكثر اهمية في عملية التخصيص . اذ يصبح المتجون اكثر تمييزا في مبيعاتهم للمشتريين المتلهفين على سلعهم . وقد تتم المبيعات جزئيا للأصدقاء وللمشتريين الذين يقدمون مجاملات للمتجين وحتى للمشتريين الذين يكون لديهم استعداد للتعامل على اساس غير مشروع في السوق السوداء ودفع اسعار أعلى وبالإضافة الى ذلك فان السعر الذي يكون أقل من سعر التوازن يقلل من الحوافز لدى البائعين لزيادة عرض سلعهم في المستقبل وعلى ذلك فان موارد اقل تناسب لانتاج هذه السلعة . وسوف تكون الأرباح اعلى في مجالات اخرى . ومع مرور الزمن فان ظروف العجز في عرض السلعة تزداد سوءا بسبب قيام المتجين بتوجيه مواردهم الى مجالات اخرى غير انتاج هذه السلعة .

ولكن ماهي الآثار الثانوية التي يمكن ان تحدث ؟ في الحقيقة هناك طريقتان يتمكن البائعون من خلالها من رفع الأسعار :

أولا : يمكنهم رفع الأسعار النقدية مع الإبقاء على النوعية كما هي .
أو ثانيا : يمكنهم الإبقاء على السعر كما هو مع تخفيض نوعية السلعة المعروضة . وفي مواجهة الحد الأقصى للأسعار ، فان البائعين يعتمدون على الطريقة الثانية لرفع الأسعار . وسوف يفضل بعض المشتريين شراء السلعة الأقل جودة على عدم الحصول عليها . على انه ليس من الميسور تعطيل عمل قانون العرض والطلب .

ومن الأهمية بمكان ان نشير الى ان العجز Shortage ليس هو الندرة . فالندرة لا مفر ولا مهرب منها . ذلك انها تنشأ عندما يطلب الناس السلعة بكميات اكبر من تلك التي توفرها الطبيعة . وهذا يعني بالطبع ، ان اغلب الأشياء تنسم بالندرة . اما العجز فانه يمكن تجنبه عندما يسمح برفع الأسعار . فالسعر الأعلى غير المحدد (P_0) والأعلى من P_1 في الشكل رقم (١٠-أ) يؤدي إلى :

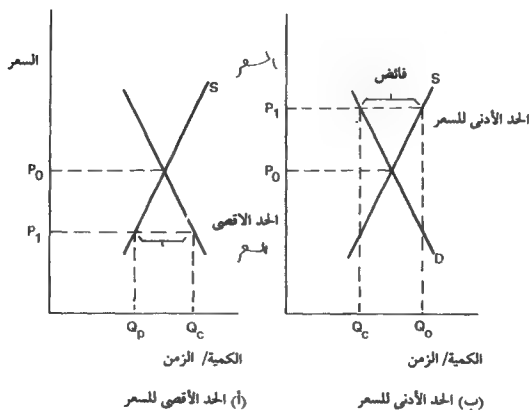
(١) العمل على زيادة الانتاج .

(٢) عدم تشجيع الاستهلاك

(٣) توجيه العرض المتاح لمن لديهم القدرة على رفع السعر الأعلى .

شكل رقم (١٠) تأثير الحدود القصوى والحدود الدنيا للسعر

توضح الحالة (أ) تأثير الحد الأقصى للسعر ، فعندما يتحدد السعر ادنى من مستوى التوازن يحدث عجز . وتوضح الحالة (ب) تأثير الحد الأدنى للسعر . فإذا تحدد السعر أعلى من مستوى التوازن ينتج عن ذلك فائض . وعندما يحول الحد الأعلى ، والحد الأدنى للأسعار دون الوصول للتوازن في السوق فإن عوامل غير سعرية تلعب دورا أكبر في عملية التخصيص .



ويوضح الشكل رقم (١٠-ب) الحد الأدنى للسعر الذي يحدد سعر سلعة أو مورد

ما أعلى من مستوى سعر التوازن . وعند السعر الأعلى يرغب المنتجون في ادخال كميات

أكبر للسوق بينما يختار المستهلكون شراء كميات أقل من هذه السلعة . ومن ثم يتحقق فائض $surplus$ قدره $(Q_p - Q_c)$.

ويعتبر تدعيم الأسعار الزراعية ، وقوانين الحد الأدنى للأجور امثلة للحدود الدنيا للأسعار $price\ floors$.

وتلعب عوامل غير سعرية دورا في عملية التخصيص أكبر من الدور الذي يتحقق في غياب الحد الأدنى للأسعار . ففي هذه الحالة يكون المشترون أكثر قدرة على الاختيار ، حيث يرغب البائعون في أن يبيعوا أكثر مما يرغب المشترون شراءه . ويمكن للمشتريين أن يبحثوا عن بائعين يقدمون لهم مزايا (تخفيضات في أسعار سلع أخرى ، نظام أفضل للتقسيم ، أو تقديم خدمات أفضل . . على سبيل المثال) وقد لا يتمكن بعض البائعين من تسويق منتجاتهم أو خدماتهم ^(٦) . وترتب على ذلك وجود سلع غير مباعة وموارد غير مستخدمة استخداما كاملا .

على أنه يجب ملاحظة أن الفائض لا يعني بأن السلعة ليست نادرة . ذلك أن الناس ما يزالون يرغبون في كميات أكبر منها عما هو متاح في الطبيعة وذلك رغم أنهم يرغبون في الحصول على كميات أقل من تلك التي يرغب البائعون في احضارها للسوق عند السعر الحالي . لذلك فإن تخفيض الأسعار يؤدي إلى التخلص من الفائض وليس من الندرة .

كيف يجيب السوق على الأسئلة الثلاثة الأساسية ؟

How the Market Answer the Three Basic Economic

كيف تعمل آلية نظام الأسعار في اقتصاد السوق على حل الأسئلة الثلاثة

الأساسية ؟

٦- تشير نظريتنا إلى أن تشريع الحد الأدنى للأجر (الحد الأدنى لسعر العمل غير الماهر) يولد فائض عرض بين العمال غير المتمرسين ، وذوي المهارات المنخفضة . ويؤيد هذا الرأي ارتفاع معدل البطالة إلى حد بعيد بين المراهقين - مجموعة قليلة الخبرة بالعمل .

ماهي السلع التي تنتج ؟ وكيف تنتج ؟ ولن يتم انتاجها ؟

ان مايتم انتاجه في اقتصاد السوق يتحدد من خلال تقويم المستهلك لسلعة ما (الطلب) بالنسبة لتكلفة فرصتها البديلة (العرض) . فاذا قوم المستهلكون سلعة ما (في صورة نقد) اكثر من تكلفة الفرصة البديلة لها ، فانهم سوف يقررون شرائها . وفي نفس الوقت فان المنتجين الباحثين عن الربح سوف يقومون بعرض سلعة ما طالما ان المستهلكين يرغبون في دفع السعر الذي يغطي تكلفة الفرصة البديلة لانتاج هذه السلعة . ونتيجة ذلك إذن ، هي وجود حافز لانتاج هذه السلع ، التي يقدر المستهلكون قيمتها بما يساوي تكاليف انتاجها على الأقل .

اما كيف يتم انتاج السلع فأمر يحده السلوك الاقتصادي للمنتجين ؟ ولا يخفى ان لدى المنتجين حافز قوي لاستخدام طرق انتاج تخفض تكاليف الانتاج ، وذلك أن التكاليف الأقل تعني ارباحا اكثر . وعلى ذلك فانه من المتوقع ان يقوم المنتجون بتنظيم الانتاج بكفاءة عالية من خلال تقسيم العمل ، واكتشاف وتطبيق تقنية احدث واختيار تآلف اكثر فعالية بين العمل ورأس المال يؤدي الى خفض نفقات الانتاج .

ولكن ماذا يضمن عدم اضاعة المنتجين للموارد او استغلال المستهلكين بطلب اسعار عالية ؟ والواقع ان المنافسة تجيب على هذا السؤال . ذلك ان المنتجين غير الأكفاء ترتفع لديهم تكاليف الانتاج وسوف يجدون انه من الصعوبة مجابهة اسعار المنافسة التي يطلبها المنتجون الذين يستخدمون الموارد بكفاءة . وعلى ذلك فانه في السوق الذي يوجد به عدد كبير من الباعين لا تدع المنافسة بين المنشآت (بشكل عام) الاسعار عند مستوى أعلى من نفقات الانتاج وقتا طويلا . فعندما تكون الاسعار اعلى من تكلفة الفرصة البديلة لسلعة ما تتولد ارباح يجنيها المنتجون وتؤدي هذه الأرباح الى جذب منتجين جدد الى السوق الأمر الذي يولد ضغطا لخفض الاسعار .

ولكن لمن يتم توزيع السلع ؟ يتم توزيع السلع على المستهلكين الراغبين والقادرين على دفع سعر السوق . وبالطبع فان هناك من هم أقدر من غيرهم على دفع سعر السوق لان لديهم دخولا أعلى من غيرهم على أن التوزيع غير العادل للدخول بين المستهلكين يرتبط بشكل مباشر بالسلع التي يتم انتاجها وكيفية انتاجها . وتنعكس دخول

الأفراد درجة عرضهم للموارد للآخرين ، فهؤلاء الذين يعرضون كميات كبيرة من الموارد عالية القيمة - وهي الموارد التي يقبل المشاركون في السوق ان يدفعوا لها أسعارا عالية - يملكون دخولا عالية وعلى التقيض من ذلك فان الأفراد الذين يعرضون قدرا محدودا من الموارد أو موارد غير مرتفعة القيمة فانهم يحصلون على دخول منخفضة .

ولما كان الأفراد يختلفون من حيث تفضيلاتهم وقدراتهم الانتاجية فان الحل الذي يوفره جهاز السوق يؤدي الى عدم المساواة في توزيع الدخل . وكثير من الناس ينتقدون نظام الأسعار بسبب اسلوبه في توزيع الدخل ولكن عدم المساواة في توزيع الدخل ليست قاصرة على اقتصاد السوق ، فهناك أنظمة أخرى تستخدم عدم المساواة في توزيع الدخل لحث الأفراد على ممارسة أنشطة ما . ولما كانت الجهود التي تبذل لتغيير نمط توزيع الدخل تؤثر ايضا على ظروف العرض فان القضية تزداد تعقيدا وسوف بحثها بقدر اكبر من التفصيل كلما تقدمنا في التحليل .

وظائف السوق .. التوصيل .. والتنسيق .. توفير الحوافز

The Communicating, Coordinating, and Motivating Functions of the Market

ان آلية العرض والطلب لما أهميتها التي تكتسبها من خلال المساعدة على فهم القوى الموجودة في العالم الواقعي . ومع ذلك ، يميل الاقتصاديون ، أحيانا الى التركيز على هذه الآلية دون شرح أهميتها على نحو تام . ولا يخفى ان الأنظمة الاقتصادية تتم ادارتها عن طريق الانسان صانع القرارات . ولا يخفى كذلك ان المعرفة والتنسيق والحوافز قضايا حرجية في كل اقتصاد . فاذا لم يعرف الناس أين تكون خدماتهم ذات قيمة عالية ، وأي السلع يرغبها المستهلكون ، وأي طرائق الانتاج تتسم بالكفاءة فانهم لن يتمكنوا من الاقتصاد في استخدام مواردهم . وبالمثل ، اذا لم تكن الأفعال متناسقة فسوف يصل الاقتصاد الى ركود . وبالإضافة الى ذلك فقد اكتشف كثير من قادة دول التخطيط المركزي انه لا بد من توفير حوافز للناس حتى تتحقق خطط الانتاج . ليس ثمة ريب ان الاقتصاد الذي يعمل بكفاءة لا بد أن يكون قادرا على توصيل وتنسيق وتخفيف الاداء لدى صانعي القرارات . وفي هذا الجزء من الدراسة لازلنا نلقي نظرة فاحصة على كيفية قيام النظام السعري بهذه المهام .

توصيل المعلومات الى صانعي القرارات

Communicating information to Decision- Makers :

يعتبر توصيل المعلومات احد الوظائف الهامة لسعر السوق . ذلك انه لا يمكن التعرف على تفضيلات المستهلك بصورة مباشرة . اذ كيف يقوم المستهلكون المراوح بالنسبة للأجهزة التكيف أو السيارات بالنسبة لبحاوض السباحة ؟ ليس ثمة ريب أن أسعار المنتجات تقوم بتوصيل آخر المعلومات عن تقويم المستهلك لوحداث اضافية من هذه السلع و سلع اخرى عديدة غيرها . وبالمثل فانه لا يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة للسلع المختلفة من خلال معادلة هندسية . ولكن أسعار الموارد تخبر صانع القرار بالأهمية النسبية لعناصر الانتاج (المهارات المختلفة للعمال ، الموارد الطبيعية ، الآلات ، على سبيل المثال) وبهذه المعلومات ، بالإضافة الى المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين توليفة المدخلات المتوقعة ، والناتج من السلعة أو الخدمة يتمكن المنتجون من تقدير تكلفة الفرصة البديلة تقديرا يعتمد عليه .

وبدون المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاسعار السوقية ، يكون من المستحيل بالنسبة لصانع القرار ان يحدد الى أي مدى كانت السلعة مرغوبة في ضوء تكلفة الفرصة البديلة - أي بالنسبة لاشياء اخرى كان يمكن انتاجها باستخدام الموارد المطلوبة لانتاج هذه السلعة .

وعلى ذلك فان الأسواق تجمع وتسجل المعلومات التي تعكس اختيارات المستهلكين ، والمنتجين ، وأصحاب الموارد . وذلك الكم الكبير من المعلومات ، الذي يعجز أي فرد عن توفيره تتم جدولته في ملخص احصائي هو سعر السوق . وذلك الملخص الاحصائي يوفر للمشاركين في السوق ، معلومات عن الندرة النسبية للمنتجات .

وعندما تعمل ظروف المناخ ، وتفضيلات المستهلكين والتقنية والثورة السياسية أو الكوارث الطبيعية على تغيير الندرة النسبية لمنتج أو مورد ما . فان الأسعار السوقية تقوم بتوصيل هذه المعلومات الى صانعي القرارات . على ان المعرفة المباشرة عن اسباب تغير هذه الظروف ليست ضرورية لاحداث التعديلات المناسبة . وعلى ذلك فإن تغير سعر

السوق يوفر معلومات كافية لتحديد ما اذا كان شيء قد أصبح أكثر او أقل ندرة^(٧).

التنسيق بين أفعال المشاركين في السوق

Coordinating The Actions of Market participants

تقوم أسعار السوق بالتنسيق بين اختيارات المشترين والبائعين ومن ثم تحقق التوافق بين قراراتهم . فإذا عرض العارضون من سلعة ما كمية أكبر من الكمية التي يطلبها المستهلكون عند سعر السوق ، فإن هذا السعر سوف ينخفض . ومع انخفاض السعر ينخفض المنتجون انتاجهم (وقد ينسحب البعض من العملية الانتاجية) ، وفي ذات الوقت فإن انخفاض السعر يحث المستهلكين على شراء كميات أكبر من هذه السلعة . وهكذا يتلاشى فائض العرض في نهاية الأمر ويعود التوازن الى السوق مرة أخرى .

وعلى العكس من ذلك اذا قام العارضون بعرض كميات أقل من تلك التي يشترها المستهلكون ، فسوف يكون هناك فائض طلب في السوق . وحتى يحصل بعض المستهلكين على السلعة فسوف يزايدون على السعر . ومع ارتفاع الاسعار فإن المستهلكين سوف يقتصدون في استخدام السلعة بينما يسعى المنتجون لانتاج كمية أكبر منها . وهكذا يعمل السعر على تحقيق التوازن بين العرض والطلب .

كما ان الاسعار توجه المنظمين الى تنفيذ المشروعات الانتاجية التي يشتد طلب المستهلك عليها (بالنسبة لتكالييفها) كما يوجه العمل التنظيمي من خلال الاشارات الضوئية التي تعكسها الأرباح والخسائر . فلو ان المستهلكين يريدون حقيقة كميات أكبر من سلعة ما - شقق فاخرة مثلا - فإن شدة طلبهم سوف تؤدي الى سعر سوق يزيد عن تكلفة الفرصة البديلة لتشيد تلك الشقق . وتنشأ فرصة لتحقيق ربح . وسرعان ما

٧ - ان تكيف السوق مع الدمار الذي اصاب محصول سمك الانشوفة anchovy في ساحل بيرو سنة ١٩٧٢ يعد مثالا طيبا عن دور السعر كإداة لنقل المعلومات. وهذه الأسماك تشكل مصدرا أساسيا للبروتين اللازم لتغذية الحيوان ويعد فول الصويا بديلا جيدا لها . ولم يكن من الضروري للفلاحين الأمريكيين ان يعرفوا شيئا عن هذه الأشياء ليستجيبوا بشكل صحيح . وباستخدام فول الصويا بشكل أكثر كثافة كحجوب للذئاء ارتفع سعره خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ واستجابة للملخص الاحصائي (بأسعار أعلى لفول الصويا) قام المنتجون بزيادة انتاجهم منه والتي جعلت آثار انهيار محصول سمك الانشوفة أكثر اعتدالا .

يكشف المنظّمون فرصة الكسب هذه ومن ثم يقومون بعملية الانشاء ، وتزداد امكانية الحصول على الشقّق بالتالي . وعلى النقيض من ذلك لو ان المستهلكين يطلبون كميات اقل من سلعة ما ، الكتب مثلا ، فان تكلفة الفرصة البديلة لعرض هذه الكتب تزيد على حصيلّة بيع المنتج منها ، وهكذا ينال العقاب المنظّمين الذين يقيمون مثل هذه المشروعات غير المربحة .

على ان فهم أهمية المنظّم يلقي الضوء أيضا على عملية تكيف السوق . فحيث ان المنظّمين لا تتوفر لديهم معلومات تامة فلن يتمكنوا من اكتشاف فرص الربح وظروف عدم التوازن التي تصاحبها بشكل فوري . ومع ذلك فانه بمرور الوقت فان المعلومات عن الفرص المربحة تكون قد انتشرت على نطاق كبير . وهكذا يتجه عدد متزايد من المنتجين الى عرض السلعة التي يشتد عليها طلب المستهلكين بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة لانتاجها . وبالطبع فانه كلما زاد المنظّمون من عرض السلعة فانهم يعملون في الواقع على تلاشي الربح .

ويصبح الاتجاه نحو التوازن عملية ممكنة على نحو مثالي ومع الزمن فان العمل التنظيمي الناجح يصبح اكثر وضوحا وجلاء . كما ان الطرائق الناجحة للانتاج سوف ينقلها متتجون آخرون . على ان اسلوب من خلال التعلم والعمل واسلوب التجربة والخطأ سوف يساعد بعض المنتجين على تحديد المشروعات المربحة الجذابة وتلك الخاسرة . ومع ذلك فان العملية لم تنته بعد تماما . فمع مرور الوقت يكتشف ان هناك طلبا شديدا على سلعة ما (أو التعرف على اسلوب انتاجي اكثر كفاءة) بسبب تغير ما قد حدث في مكان ما مؤديا الى خلق فرص اخرى لتحقيق الربح . وهكذا فان عجلة التغير الدينامي لا تتوقف ابدا .

توفير الحوافز لمن يعملون على مسرح الاقتصاد Motivating the economic players

ان احد الميزات الهامة للنظام السعري هي قدرته على تحفيز الناس . ذلك ان الأسعار تنشئ نظاما للثواب والعقاب يدفع المشاركين في السوق الى العمل . والتعاون مع الآخرين ، والاستثمار للمستقبل ، وعرض السلع التي يرغب الآخرون فيها بشدة . الاقتصاد في استخدام الموارد النادرة واستخدام طرائق انتاجية ذات كفاءة عالية . وليس ثمة ريب ان الكسب الشخصي يشكل دافعا قويا للمشاركين في السوق .

وهذا النظام للثواب والعقاب يوجه قرارات المنظمين . اذ يسعى هؤلاء الى عرض السلع التي يرغب فيها المستهلكون بشدة بالنسبة لتكلفة فرصتها البديلة ، لأن مثل تلك المشروعات تكون مربحة . وعلى العكس ، فان المنظمين يحاولون تجنب استخدام الموارد في انتاج اشياء تقوم عند سعر ادنى من تكلفة فرصتها البديلة لأن مثل هذه المشروعات تحقق خسائر . وليست هناك هيئة حكومية تخبر صانعي القرارات عن أي السلع ينتجونها وأي السلع لا ينتجونها . وليست هناك سلطة مركزية تجبر منتج اللبن على انتاجه أو تجبر مؤسسات البناء على تشييد المباني أو تجبر المزارع على انتاج القمح أو الخباز على انتاج الخبز . ولكن المنتجين يختارون ممارسة هذه الأنشطة الانتاجية ، وملايين غيرها لأن فيها كسب خاص لهم .

وبنفس الطريقة ليس هناك من يطلب من اصحاب الموارد حيازة وتطوير وعرض مدخلات انتاجية . ولكن لماذا يلجأ الشباب الراغب في القيام بعمل الى قضاء ساعات طويلة في الدراسة ويتحملون ، نفقات مالية للحصول على درجة علمية في الطب أو القانون أو درجة الدكتوراه أو درجة الماجستير في ادارة الأعمال ؟ ولماذا يدخر بعض الناس لشراء منشأة انتاجية أو معدات رأسمالية أو غيرها من الأصول الانتاجية ؟ رغم ان هناك عوامل عديدة تؤثر على قرار الفرد في تحقيق مهارة معينة أو شراء أصول رأسمالية ، فان توقع المكافأة المالية حافز قوي . وبدون هذا الحافز فان الدافع الى العمل والخلق ، وتنمية المهارات وعرض أصول رأسمالية للأنشطة الانتاجية التي يرغب فيها اخرون بشدة . سوف يضعف على أن قوى السوق تعرض هذا العامل الأساسي الى بصورة لا يتمكن معظم الناس من تحقيقها . واستجابة لنظام الثواب والعقاب الذي نظام السوق فان قرارات الناس حتى من يفضلون مصالحهم الذاتية ، سوف تنجى الى مجالات الانتاج التي تكون مرغوبة الى حد كبير بالنسبة الى تكلفة فرصتها البديلة .

ولقد بين آدم سميث منذ أكثر من ٢٠٠ عاما مضت ، ان الأسواق التنافسية تحقق التوافق بين المصلحة الذاتية والرفاهية العامة^(٨) .

وتقوم أسعار السوق بتنسيق التخطيط الفردي غير المركزي للمشاركين في هذه السوق ، وخلق التوافق بين خططهم (المصالح الخاصة) والرفاهية العامة . وهذه كانت رسالة آدم سميث في سنة ١٧٧٦ . ولقد كانت فكرة حان وقتها .

8-Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (New York: Modern Library,

بعض مؤهلات السوق Qualifications

لقد ركزنا في هذا الفصل على عمل اقتصاد السوق Market economy وليس يخفى ان كفاءة تنظيم السوق تعتمد على (أ) تنافسية الأسواق (ب) التعريف الجيد لحقوق الملكية الخاصة private-property rights فالمنافسة ، المنظم العظيم ، قادرة على حماية كل من المشتري والبائع . ذلك ان وجود عارضين مستقلين آخرين يحمي المستهلك من أي بائع يسعى للحصول على أسعار تزيد كثيرا على تكلفة الانتاج كما أن وجود اصحاب موارد انتاج بديلة يحمي المنتج من صاحب المورد الانتاجي الذي قد يجد ما يغيره على امساك مورد حيوي ليحصل على تعويض باهظ . كما ان وجود فرص توظيف بديلة تحمي العامل من قوة أي صاحب عمل ففي ظل المنافسة تتساوى القوة التنافسية بين البائعين والمشتريين .

ومع ان حقوق الملكية ترتبط غالبا بالانانية ، الا انه يمكن النظر اليها بشكل اكثر دقة بانها تنظيم (أ) يجبر مستخدمي الموارد على تحمل تكلفة عملهم بالكامل (ب) يمنع افرادا من ممارسة المنافسة المدمرة وعندما تعرف حقوق الملكية بدقة فان المنتجين يلتزمون بان يدفعوا الى اصحاب الموارد تكلفة الفرصة البديلة لكل مورد يستخدم . ذلك أنه لن يسمح لهم بالحصول على واستخدام مورد نادر دون دفع تعويض للمالك أي بدون حجب الموارد عن الاستخدامات البديلة .

كما أن التعريف الدقيق لحقوق الملكية يستبعد العنف كسلاح للمنافسة . فأي منتج لا تشتري منه (أو تعمل لديه) لا يسمح له بأن يحرق منزلك ، كما لا يسمح لصاحب مورد منافس خفضت أسعاره بأن يشق اطارات سيارتك أو يضرب رأسك بحجر .

ان نقص المنافسة والتعريف غير الدقيق لحقوق الملكية سوف يغير من عمل اقتصاد السوق . وسوف نبحث كل من هذه القضايا كلما تقدمنا في الدراسة .

Chapter Learning Objectives الأهداف التعليمية للفصل

١ - ان عملية التحصيل ضرورية مادام الناس يريدون قدرا من السلع النادرة

اكثر مما اتاحته الطبيعة مجاناً . والمنافسة هي ثمرة الحاجة الى تخصيص السلع النادرة .
ويؤدي تغيير آلية التخصيص المستخدمة الى تعدد صور المنافسة ، ولكنه لا يلغي نظام
المنافسة .

٢ - ينص قانون الطلب على ان هناك علاقة عكسية بين السعر والكمية المشتراه من سلعة
ما . فارتفاع السعر يدفع المستهلكين الى شراء كمية اقل حيث يزداد لديهم الدافع
لاستخدام البدائل ومن جهة اخرى يؤدي انخفاض السعر الى حث المستهلكين الى
شراء كمية اكبر حيث يقوم باحلال السلعة الأرخص محل سلعة أخرى .

٣ - يقرر قانون العرض أن هناك علاقة مباشرة بين سعر منتج ما والكمية المعروضة منه .
واذا فرضنا بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن زيادة سعر منتج ما يحث المنشآت
القائمة على زيادة انتاجها ، كما يؤدي الى دخول منشآت جديدة الى السوق . وهكذا
تزداد الكمية المعروضة .

٤ - تؤدي أسعار السوق الى توازن القوى المتعارضة للعرض والطلب فاذا زادت الكمية
المعروضة في السوق عن الكمية التي يطلبها المستهلكون فإن السعر سوف ينخفض
حتى يتلاشى فائض العرض . ومن ناحية أخرى اذا زادت الكمية التي يطلبها
المستهلكون عن الكمية التي يعرضها المنتجون يرتفع السعر حتى يتلاشى فائض
الطلب .

٥ - عندما تكون السوق متوازنة في الأجل الطويل يتحقق توازن العرض والطلب وتكون
تكلفة الفرصة البديلة للمنتج مساوية لسعر السوق . فاذا كانت الفرصة البديلة
لعرض سلعة ما أقل من سعر السوق تنشأ أرباح وتؤدي هذه الأرباح الى جذب
منتجين جدد ، ومن ثم تنخفض الأسعار ، ويتجه السوق نحو التوازن . ومن ناحية
اخرى ، اذا كانت تكلفة الفرصة البديلة لانتاج سلعة ما اكبر من سعر السوق
فسوف يصاب المنتجون بخسائر . وتحت هذه الخسائر بعض المنتجين على الخروج
من السوق ، ومن ثم ترتفع الأسعار حتى تستعيد السوق توازنها .

٦ - تؤدي التغيرات في دخل المستهلك ، وأسعار السلع البديلة والتفضيلات والتوقعات
المتعلقة بالأسعار في المستقبل الى نقل منحني الطلب برمته . فأي زيادة (نقص) في
الطلب سوف تؤدي الى زيادة (انخفاض) الأسعار وزيادة (نقص) الكمية
المعروضة .

٧ - تؤدي التغيرات في أسعار عناصر الانتاج ، والتقنية ، والعوامل الأخرى المؤثرة على

تكلفة الانتاج الى نقل منحني العرض يرمته . فأي زيادة (نقص) في العرض تؤدي الى خفض (زيادة) الأسعار وإلى زيادة (انخفاض) الكمية المطلوبة .

٨ - ان قيد الزمن يحدد بشكل عارض قدرة المستهلكين على التكيف مع التغيرات في الأسعار . فمع مرور الزمن يؤدي ارتفاع السعر عادة الى انخفاض اكبر في الكمية المطلوبة . كما ان منحني عرض السوق يكون اكثر استجابة للتغير في السعر في الأجل الطويل منه في الأجل القصير .

٩ - عندما يكون السعر محدداً عند مستوى ادنى من مستوى توازن السوق يكون المشترون راغبين في شراء قدر اكبر مما يرغب البائعون في عرضه وينشأ عن ذلك قصور في العرض . وتلعب العوامل غير السعرية مثل طوابير الانتظار ، وتدهور النوعية ، والعمليات غير القانونية دورا اكثر اهمية في عملية التخصيص .

١٠ - يجب جهاز الأسعار على الأسئلة الثلاثة الأساسية للتخصيص كما يلي :

(أ) ماهي السلع التي يتم انتاجها ؟ والاجابة انه لن يتم انتاج وحدات اضافية الا اذا كان المستهلكون يعطونها قيمة أكبر من تكلفة الفرصة البديلة للموارد اللازمة لانتاجها .

(ب) كيف تنتج السلع ؟ ونجيب على ذلك بأنه يتم اختيار الوسائل التي تؤدي الى أدنى تكلفة فرصة بديلة ممكنة . وحيث ان التكلفة الأدنى تعني ارباحا اعلى فان الأسواق تكافئ المنتجين الذين يكتشفون ويستخدمون وسائل انتاج ذات كفاءة عالية (تكلفة منخفضة) .

(ج) على من توزع السلع ؟ توزع السلع على الأفراد وفقا لكمية وسعر الموارد الانتاجية المعروضة في السوق . وسوف تخصص سلع اكثر للأشخاص القادرين على بيع كمية اكبر من الموارد الانتاجية ذات القيمة العالية بينما تخصص سلع اقل للأشخاص الذين يعرضون كمية صغيرة من الموارد ذات القيمة المنخفضة .

١١ - عندما يكون السعر محدداً عند مستوى أعلى من مستوى توازن السوق فإن البائعين يرغبون في عرض كمية اكبر مما يرغب المشترون في شرائه بالسعر الجاري . ويتولد فائض عرض .

١٢ - تنقل اسعار السوق المعلومات ، وتنسق بين أفعال المشترين والبائعين وتوفر هيكل الحوافز الذي يحث صانعي القرارات على التصرف . وترشد المعلومات التي توفرها اسعار السوق المنظمين الى (أ) كيفية استخدام الموارد النادرة (ب) أي السلع يطلبها المستهلكون بقوة (بالنسبة لتكلفة الفرصة البديلة) وتقيم أسعار السوق نظاما للثواب والعقاب areward- penalty system يحث الأفراد على التعاون فيما بينهم ، ويحفظهم

على العمل بكفاءة ، وان يستمروا للمستقبل وان يعرضون السلع التي يشتد الطلب عليها ، وان يقتصدوا في استخدام الموارد النادرة ، وأن يستخدموا أساليب انتاجية تنسم بالكفاءة . ومع ان التخطيط الفردي غير المركزي هو سمة لاقتصاد السوق فان هناك توافق بين الصالح الخاص والرفاهية العامة كما لاحظ آدم سميث منذ زمن بعيد . وتعتمد كفاءة النظام على (أ) ظروف السوق التنافسية (ب) التعريف الدقيق لحقوق الملكية الخاصة .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١ - ماهو هدف الأسعار ؟ وهل تفعل الأسعار شيئا غير انها توجه السلع الى من يملكون نفودا أكثر ؟ اشرح . وماهي العوامل التي تحدد سعر سلعة ما ؟
 - ٢ - كم من السلع التالية تعتقد انه يتوافق مع القانون العام للعرض : (أ) الجازولين (ب) الغش في الامتحانات (ج) المجاملات السياسية لأعضاء السلطة التشريعية (د) خدمات الأطباء المتخصصين في القلب (هـ) الأطفال (و) الطلاق القانوني (ز) خدمات وزير ما ؟ اشرح اجابتك في كل حالة ،
 - ٣ - اي العوامل التالية تعتقد انه يؤدي الى زيادة الطلب الحالي على لحم البقر : (أ) الأسعار الأعلى للحوم الضأن (ب) الدخول الأعلى (ج) الأسعار الأعلى لحبوب الغذاء (د) محصول سنوي ممتاز من الحنطة (هـ) ارتفاع ثمن لحم البقر ؟
 - ٤ - (أ) ان القوة الدافعة في اقتصاد السوق هي الصالح الفردي الخاص . (ب) ان التعاون بين الأفراد هو مفتاح نظام السوق . فبدون هذا التعاون لن يقوم تبادل وسوف تضعف الرفاهية الاقتصادية بشكل خطير . هل تعتقد ان هاتين العبارتين صحيحتين أم خاطئتين ؟ اشرح اجابتك .
 - ٥ - اتنا لن نسمح لسعر الجازولين بأن يرتفع اكثر لأنه ضروري لكل من الفقير والغني . ولا نستطيع أن نسمح للغني بأن يستقطب الجازولين دون الفقير . وأنا أفضل تخصيص ١٠ جالون من الجازولين لكل سائق - غني وفقير (قول شاع في الغرب خلال أزمة الجازولين في السبعينات) .
- (أ) هل توافق على هذا الرأي ؟ ولماذا ؟
- (ب) هل تظن ان الجازولين اكثر ضرورة من الغذاء ؟ هل يسمح للغني أن يستقطب

الغذاء دون الفقير ؟ هل يتم تخصيص الغذاء على أساس اعطاء كل من الغني والفقير كمية متساوية ؟ ولماذا ؟
(ج) هل اجابتك على كل من (أ) و (ب) متوافقة ؟ اشرح .
٦ - ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير:

« يرى الاقتصاديون أن الاسعار الأقل سوف تؤدي بالضرورة الى عرض أقل ومع ذلك فإن هناك استثناءات على هذه القاعدة . فعلى سبيل المثال بيعت حاسبات الكترونية ذات عشرة خانات رقمية ten-digit بسعر ١٠٠ ريال . وفي سنة ١٩٨٠ انخفض سعر نفس النوع من الحاسبات الى اقل من ٣٠ ريال . ومع ذلك انتجت منشآت الأعمال وباعت من الحاسبات سنة ١٩٨٠ خمسة امثال ماقامت به سنة ١٩٧٠ . وهذا يعني ان الاسعار الاقل لم تؤد الى انتاج اقل وانخفاض في عرض الحاسبات المعروضة » .

٧ - اصاب البرازيل صقيع شديد دمر محصول البن . فقد انخفض المحصول من ٢٣ مليون كيس سنة ١٩٧٥ الى ٩,٥ مليون كيس سنة ١٩٧٦ . وحيث ان البرازيل منتج رائد للبن في العالم فقد انخفض عرض البن في العالم بشكل كبير سنة ١٩٧٦ . استخلم تحليل العرض والطلب لوصف :
(أ) ماحدث لسعر البن في سنة ١٩٧٦ .

(ب) استهلاك الفرد من البن في المملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٦ مقارنا به في سنة ١٩٧٥ .

(ج) دخول منتج البن في سنة ١٩٧٦ (كن دقيقاً في الاجابة) .
يوزع البن بواسطة السوق ، فهل يخلق الانخفاض الحاد في العرض قصورا ؟
ولماذا ؟

الفصل الرابع العرض والطلب في القطاع العام

الفصل الرابع العرض والطلب في القطاع العام

Supply And Demand for the public Sector

ان الدور الاقتصادي للحكومة بالغ الأهمية ، ذلك أن الحكومة هي التي تسن القوانين التي تنظم حركة المجتمع . كما أنها تحدد حقوق الملكية وتحميها ، وهو أمر أساسي في اقتصاد السوق . وكما سيتبين فيما بعد فإن السياسة الحكومية محدد رئيسي للاستقرار الاقتصادي . فقد تقوم الحكومة أحياناً ، باستخدام سياسة الدعم لتشجيع انتاج بعض السلع بينما قد تفرض ضرائب خاصة بهدف تخفيض انتاج بعض آخر . وفي حالات قليلة نجد أن الدولة مسئولة بشكل مباشر عن العملية الانتاجية . ومثل ذلك التعليم ، وخدمات البريد والقوى الكهربائية .

ولما كانت الحكومة تقوم بدور اقتصادي كبير ، فانه يعد أمراً حيوياً أن نفهم الأسلوب الذي تنتهجه في أداء هذا الدور والظروف التي تستطيع في ظلها أن تساهم في تخصيص الموارد بكفاءة ، وأن نتعرف على الوظائف أ المهام التي تتولاها الحكومة . ولكن لماذا تفشل الحكومة في تحقيق بعضا يطلبه الناس منها وعلى النحو الذي يطلبونه ؟ وماهي الأنشطة التي يجب أن تترك للسوق ؟ ان الاجابة على هذه التساؤلات المطروحة منذ زمن بعيد تحددها الأبحاث الحديثة في مجال الاقتصاد وخاصة تلك الأبحاث المتعلقة بالاختيار العام public choice

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التركيز على نقط الضعف في جهاز السوق ، والسياسة الحكومية كوسيلة بديلة لحل المشكلة الاقتصادية . على أن مناقشة تنظيمات السوق والقطاع العام سوف تتكرر في مواضيع متعددة من هذه الدراسة . ذلك أن الاقتصاد السياسي ، وأسلوب عمل القطاع العام مقارنا بجهاز السوق من المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي .

الكفاءة الاقتصادية المثلى

Ideal Economic Efficiency

ان هناك حاجة الى معايير يمكن بها الحكم على السوق واجراءات السياسة العامة .
ويستخدم الاقتصاديون مقياس الكفاءة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف . وهي تعني
الحصول على أكبر نفع من الموارد بأقل قدر من النفقات .

ويتطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الحياة العملية توافر شرطين أساسيين هما :

(أ) أن يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قدرا من المنافع يفوق التكاليف بالنسبة
لأفراد المجتمع . وهذا يعني أن هذا النشاط يزيد من مستوى رفاهية بعض الناس
دون أن يخفض مستوى رفاهية البعض الآخر على الأقل .

(ب) لن تتم ممارسة النشاط الاقتصادي اذا كانت التكاليف المترتبة عليه تفوق المنافع
المحققة منه . ذلك أن القيام بمثل هذا النشاط الذي يضيف إلى التكاليف أكثر مما
يولد من المنافع سوف يخلق ضررا لبعض الناس يزيد على المنافع التي يجنيها البعض
الأخر وبذلك يكون الأثر الصافي لهذا النشاط سالباً .

وهكذا فإن الفكرة العامة صريحة . انها تعني ببساطة أنه عند أي مستوى من
التكاليف يجب الحصول على أكبر قدر من المنافع أو الفوائد benefits الممكنة .

وبعبارة أخرى أنه يستهدف الحصول على قدر معين من المنافع بأقل قدر ممكن
من التكاليف . فليس يغيب عن الفكر أن الأفراد عادة هم الهدف النهائي لصانع
القرار في اقتصاد ما . فالأفراد هم الذين يتحملون التكاليف ويحصلون على الفوائد
من الأنشطة الاقتصادية . وينطبق مفهوم الكفاءة الاقتصادية على توزيعات
الدخل المحتملة ، وبرغم أن أي تغيير في توزيع الدخل قد يغير أو يعدل الحزمة الأثقل
من السلع والخدمات التي تحقق الكفاءة فإن الاقتصاد الوضعي لا يقول لنا شيئا عن
الكيفية التي يوزع بها الدخل . ويديهي أن هناك معلومات لدى كل منا عن غط توزيع
الدخل . ومعظم الناس يريدون أن يتم توزيع الجزء الأكبر من الدخل على النحو الذي
يرغبونه ولا يخفى أن كل غط لتوزيع الدخل يقابله تخصيص أمثل للموارد يكون هو
الأعلى كفاءة .

ونظرة متعمقة الى العرض والطلب ، عندما تلعب المنافسة دورها سوف تساعد
على فهم ماهية الكفاءة . ذلك أن منحني العرض يعكس تكلفة الفرصة البديلة
للمنتجين . وكل نقطة من نقاط منحني العرض تشير الى الحد الأدنى لسعر كل وحدة

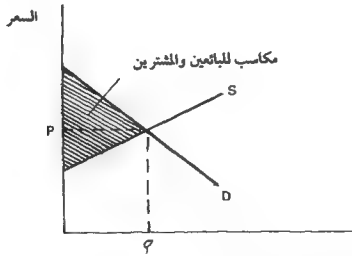
من وحدات السلعة الذي يمكن أن يتم الانتاج عندها دون خسارة للبائع . وكذلك فان كل نقطة على منحنى الطلب تعكس تقويم المستهلك للسلعة - أو السعر الأقصى الذي يقبل دفعه في كل وحدة منها . وفي أي وقت يكون تقويم المستهلك أعلى من تكلفة الفرصة البديلة للمنتج - الحد الأدنى لسعر العرض - فان انتاج وبيع السلعة يولد كسبا متبادلا

وعندما يتأثر البائع والمشتري بكل من الانتاج والتبادل فان السوق التنافسية الموجهة بكل من قوى العرض والطلب تتسم بالكفاءة .

والشكل رقم (١) يبين صحة هذا القول . ذلك أن متجني سلعة ما «الدراجات» على سبيل المثال سوف ينتجون وحدات اضافية طالما أن سعر السوق يزداد على تكاليف

شكل رقم (١) التبادل المثالي في السوق

ومن الشكل رقم (١) يتضح أنه عندما توجد قوى المنافسة ، فان السعر يتجه الى نقطة التقاطع بين منحنى العرض ومنحنى الطلب . وعند هذا السعر تكون تكلفة الفرصة البديلة للبائع لانتاج الوحدة الأخيرة مساوية تماما لتقويم المشتري لهذه الوحدة . ويتحقق كل المكاسب المحتملة من عملية الانتاج والتبادل .



دراجات في وحدة الزمن

الانتاج . وبالمثل فإن المستهلكين سوف يكسبون من شرائهم وحدات اضافية ، طالما أن ما يحصلون عليه من منافع - ويجدها ارتفاع منحني الطلب - تفوق سعر السوق . وتحدد قوى السوق كمية الانتاج والسعر عند مستوى التوازن . وعند نقطة التوازن في الشكل رقم (١) تكون الكمية هي «Q» والسعر هو «P» وعلى ذلك يتم انتاج جميع الوحدات التي تفوق عندها المنافع التي يجنيها المستهلك التكاليف التي يتحملها المنتج في انتاج هذه الوحدات .

وعلى ذلك يتحقق الشرط الأول للكفاءة الاقتصادية . ذلك أن كل المنافع المحتملة من عملية التبادل بين المستهلكين والمنتجين (المنطقة المظللة بالشكل البياني) قد استوعبت تماماً . ومع ذلك فإن الانتاج بعد النقطة ، لا يحقق الكفاءة الاقتصادية . فاذا تم انتاج اكثر من «Q» دراجات فإن الشرط الثاني لا يتحقق ، حيث أن المستهلكين يقومون الوحدات الاضافية بأقل من تكاليفها . لذلك فإنه في ظل المنافسة يجد العارضون أن انتاج مايزيد عن «Q» غير مربح لأن التكاليف تزيد على العوائد حيثئذ .

وعلى ذلك فإن المستهلكين والمنتجين سوف يسترشدون بجهاز الأسعار حتى الانتاج عند المستوى «Q» . والافراد في سعيهم لتحقيق منافع لهم يسترشدون بما يشبه اليد الخفية invisible hand لزيادة الرفاهية العامة . وهنا ملاحظه آدم سميث قبل ٢٠٠ سنة .

لماذا تفشل اليد الخفية ؟

Why Might The Invisible Hand Fail?

هل مازالت اليد الخفية تعمل حتى اليوم ؟ ولماذا تفشل ؟ ونجيب على ذلك بأن هناك أربعة عوامل رئيسية يمكن أن تحد من قدرة اليد الخفية على ممارسة دورها السحري .

نقص المنافسة Lack of Competition

ان المنافسة ذات أهمية حيوية لعمل جهاز الأسعار على نحو صحيح . فهذه المنافسة هي التي تدفع أسعار السلع الاستهلاك الى الانخفاض حتى مستوى تكاليفها . كما أن المنافسة في أسواق عناصر الانتاج تمنع كل من :

(أ) البائعين من رفع أسعارهم بصورة حادة للمنتجين .
(ب) المشترين من تحقيق ميزات على حساب أصحاب الموارد الانتاجية . وعلى ذلك فان وجود المنافسين يضعف قوى كل من المشترين والبائعين على توجيه السوق الى ما يحقق مصالحهم الخاصة .

وليس يخفى أن الطرائق الحديثة للانتاج على نطاق واسع تحقق ، غالبا ، للمنتج الكبير ميزة في تكاليف الانتاج على منافسيه من المنتجين الأصغر . ففي صناعات عديدة - مثل السيارات ، والصلب والطيران المدني ، والالومنيوم يقوم عدد قليل من المنشآت بالانتاج كله . وهكذا فان ضخامة رأس المال المطلوب استثماره في هذه الصناعات يجعل المنشآت الانتاجية الكبيرة القائمة تتمتع بوقاية جزئية من ضغط المنافسة الذي يولده دخول منتجين جدد .

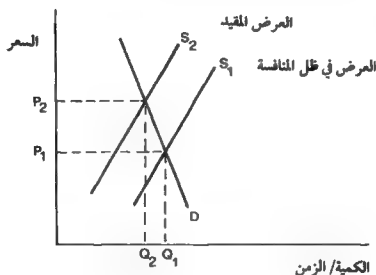
ولما كانت المنافسة هي عدو الأسعار المرتفعة ، فانه يكون لدى البائعين دافع قوي لتجنب ضغوطها بتفضيل التواطؤ على المنافسة . وعلى المستوى الفردي ، ليس ثمة ريب أن كلامنا يفضل أن يفلت من قبضة المنافسة . فالطلبة ، مثلا ، لا يحبون وجود منافسين أشداء في وقت الاختبار عند السعي للالتحاق بالدراسات العليا ، أو في حياتهم الاجتماعية أو العاطفية . وبالمثل ، فان البائعين يفضلون وجود عدد قليل من المنافسين الحقيقيين .

ويوضح الشكل رقم (٢) كيف يكسب البائعون من عملية التواطؤ collusive action . فاذا تمكنت مجموعة من البائعين من منع المنافسة التي تنشأ عن دخول منتجين جدد الى السوق فانهم يتمكنون من رفع أسعارهم . ويتمثل الايراد الكلي لهؤلاء البائعين ببساطة في حاصل ضرب سعر السوق في الكمية المباعة . وتتعظم ايرادات البائعين ، فقط ، لو تم بيع كمية الانتاج المقيدة (Q_1) وليس الكمية التنافسية للانتاج (Q_2) . والسعر المرتفع الاصطناعي (P_2) يكون أعلى من تكلفة الفرصة البديلة لعرض السلعة في اطار المنافسة . وعلى ذلك فان هذا السعر لا يعكس المستوى الفعلي للندرة .

وعلى ذلك فانه من صالح المستهلكين والمجتمع أن يزداد الانتاج الى (Q_1) وهو مستوى الانتاج الذي يتفق مع الكفاءة الاقتصادية . وحينئذ يكون من صالح البائعين أن يخلقوا ندرة زائفة في السلعة من ثم يرفعون سعرها ، وإذا تمكن البائعون من استخدام التواطؤ فيها بينهم أو اجراء حكومي ، أو غير ذلك من الوسائل التي تقيد العرض ، فانه يمكنهم تحقيق مكاسب . ومع ذلك فان المستوى المقيد للانتاج يؤدي الى حدوث عدم

شكل رقم (٢) التلاعب في الأسواق

من الشكل يتضح أنه إذا تمكنت مجموعة من البائعين من تقييد دخول منافسين ، وتخفيض حجم الانتاج ، فقد يمكنهم ، أحيانا ، الحصول على عائد أكبر من بيع كميات أقل من الانتاج . مع ملاحظة أن اجمالي إيراد المبيعات $P_2 Q_2$ من العرض المقيد يفوق عائد المبيعات $P_1 Q_1$ من العرض في ظل المنافسة .



كفاءة اقتصادية حيث لا يتحقق الشرط الثاني لهذه الكفاءة . وهذا يعني وجود تعارض بين مصالح البائعين وبين ما هو أفضل للمجتمع ككل .

وهكذا فانه عندما يكون هناك عدد قليل من المنشآت في الصناعة ويمكن تقييد منافسة الداخلين الجدد الى هذه الصناعة ، فان البائعين قد يتمكنون من توجيه السوق الى ما يحقق مصالحهم . وقد يستطيع العارضون تجنب ضغوط المنافسة من خلال الاتفاق الضمني أو العلني فيما بينهم . فماذا تعمل الحكومة للمحافظة على المنافسة ؟ ونجيب على ذلك بأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال اصدار التشريعات التي تمنع التواطؤ بين المنتجين ، ومنع الاحتكار ، ومنع الاعلانات الكاذبة .

ويؤيد الاقتصاديون قيام الحكومة باجراءات تؤكد وتدعم المنافسة . ومع ذلك فان هناك مناقشات هامة حول مدى فاعلية السياسات المتبعة في هذا المجال . إلا أن

قليلاً من الاقتصاديين من يرض عن فاعلية دور الحكومة كمشجع للمنافسة ، ويرى كثيرون أن الحكومة لابد أن تنتهج سياسة قوية لمنع الاحتكار ويعتقد هؤلاء أن هذه السياسة يجب أن تعمل على زيادة عدد المنافسين في كثير من الصناعات التي يسيطر عليها عدد قليل من المنشآت . ولكي تنجح هذه السياسة يجب أن تخلو من التناقضات التي قد تفرزها العملية السياسية .

الآثار الخارجية - ماذا أنت فاعل بجارك ؟

Externalities-What Have You Been Doing To Your Neighbor

يولد انتاج واستهلاك بعض السلع آثارا يفشل السوق في تسجيلها ، وهي ما يسمى بالآثار الخارجية . وهي تحدث عندما تؤثر أفعال فرد ما أو مجموعة ما على رفاهية أفراد آخرين دون ارادتهم .

والأمثلة على هذه الآثار الخارجية كثيرة . فإذا كنت تعيش في منزل وتمنعك الضوضاء الصادرة عن جهاز التسجيل لدى جيرانك من دراسة مادة الاقتصاد فإن جيرانك حينئذ يخلقون أثرا خارجيا . ذلك أن أفعالهم هذه تفرض عليك تكاليف لا ترغب في تحملها . كما أن قيادتك لسيارتك في أوقات الذروة يتسبب في زيادة زحام السيارات ومن ثم فإنك تفرض تكلفة على السيارات الأخرى . ولا يترتب على كل الآثار الخارجية تكاليف ففي بعض الأحيان تؤدي أفعال بعض الناس الى خلق منافع benefits لاطراف لا تشارك في هذه الأفعال . فصاحب المنزل الذي يعمل على بقاء منزله في حالة جيدة ويحافظ على نظافته ويهتم بصيانه يشارك في تحسين المستوى الجمالي للمجتمع ككل ، ومن ثم يستفيد من ذلك كل أفراد المجتمع . كما أن مشروع التحكم في الفيضان الذي يفيد المقيمين في أعلى النهر يولد منافع أيضا لمن يعيشون حول مجرى هذا النهر . كما أن النظريات العلمية تفيد واضعيها ولكن المعلومات التي تكشف عنها تشارك في تحقيق الرفاهية للآخرين . وهكذا فإن الآثار الخارجية تعني الآثار الجانبية لفعل ما يؤثر على رفاهية آخرين دون ارادتهم . وقد يستفيد هؤلاء (يحققون منافع خارجية) أو يضارون (بسبب تحمل تكاليف خارجية external costs) .

وقد نتساءل لماذا تخلق الآثار الخارجية مشاكل لآلية السوق ؟ يساعدنا الشكل رقم (٣) في الاجابة على هذا السؤال . فعندما تتسم الأسواق المتنافسة بالتوازن فان تكلفة سلعة ما (بما فيها الربح العادي للمنتج) سوف يدفعها المستهلكون . فاذا لم تكن المنافع التي يحصل عليها المستهلكون أكبر من تكلفة الفرصة البديلة للانتاج ، فلن يتم انتاج السلع . ولكن ماذا يحدث عندما تكون هناك تأثيرات خارجية ؟ دعنا نفترض أن منشأة ما تفرغ دخانها في الهواء أو تلقي بمخلفاتها في مياه النهر . حينئذ نجد أن موارد ذات قيمة ، وهي الهواء النقي والماء النقي ، قد استخدمت ولكن تكاليف هذا الاستخدام لن تدفعها المنشأة . ولا مستهلكو انتاجها .

وكما يوضح الشكل رقم (٣ - أ) فان منحنى العرض سوف يظهر تكلفة الفرصة البديلة للانتاج بأقل من مستواها الفعلي عند وجود تأثيرات خارجية . وعندما يأخذ المنتج في حسبانته التكاليف الخاصة فقط ويتجاهل التكاليف التي فرضت على الأطراف الثانوية ينشأ لدينا منحنى العرض (S₁) أما اذا أخذت التكاليف الكلية في الحسبان فسوف ينشأ منحنى العرض (S₂) على أن منحنى العرض الفعلي (S₁) لا يعكس تكلفة الفرصة البديلة لانتاج السلعة . لذلك فان المنتج يعتقد خطأ أن تكلفة الفرصة البديلة منخفض بدرجة تدفعه الى زيادة العرض . ويزداد الانتاج من (Q₂) الى (Q₁) رغم أن المجتمع يقوم الوحدات الاضافية من السلعة بأقل من تكاليفها . وهكذا ينعدم وجود الشرط الثاني من شروط الكفاءة الاقتصادية . وهذا يعني حدوث عدم كفاءة اقتصادية في صورة تلوث الهواء والماء . وهكذا تكون الصورة النهائية أن الضرر الذي ينتج عن التلوث يفوق المنافع التي يحققها بعض الناس .

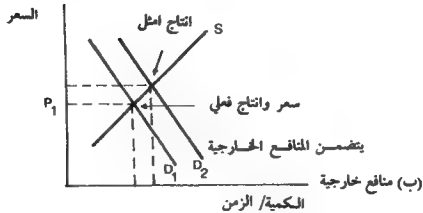
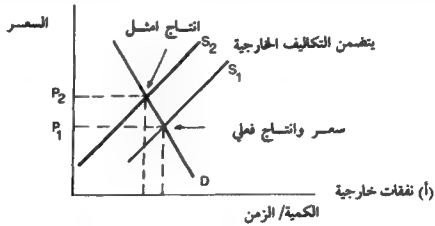
وكما يوضح الشكل رقم (٣ - ب) فان المنافع الخارجية قد تفرز مشاكل أيضا . فعندما تتحقق هذه المنافع فان منحنى طلب السوق (D₁) لا يعكس كل المنافع التي تشتمل على تلك المنافع التي يحصل عليها اطراف اخرى ثانوية . وهكذا يتحقق الانتاج (Q₁) . ولكن هل يمكن للمجتمع أن يكسب من انتاج قدر أكبر من هذه السلعة ؟ والاجابة هي نعم ذلك أن منحنى الطلب (D₂) يعكس كلا من المنافع المباشرة للمستهلكين والمنافع الثانوية للأطراف الثانوية . ويزداد الانتاج من (Q₁) الى (Q₂) ويتحقق كسب صافي للمجتمع . ومع ذلك ، فانه حيث يعجز المستهلكون والمتتجون عن تحقيق منافع ثانوية فسوف يتحدد مستوى الاستهلاك عند (Q₁) وهذا يعني أن

الكسب الصافي المتوقع من مستوى الانتاج الأكبر (Q_2) سوف يفقد. وهكذا لا يتحقق وجود الشرط الأول للكفاءة الاقتصادية .

وعلى ذلك فان الأسواق التنافسية تفشل في اعطاء المستهلكين والمنتجين مؤشرات صحيحة عندما تحدث تأثيرات خارجية . حيث تميل السوق الى تخصيص قدر أقل من الموارد لانتاج السلع ذات المنافع الخارجية ، وتخصيص قدر أكبر من الموارد لانتاج السلع التي ينجم عنها تكاليف اضافية يتحملها الآخرون دون ارادتهم .

شكل رقم (٣) التأثيرات الخارجية ومشاكل السوق

عندما تكون التكاليف الخارجية قائمة كما هو موضح بالشكل (أ) فان مستوى انتاج سلعة ما يزيد عن الكمية المرغوبة . وبالعكس فان انتاج سلع تولد منافع خارجية في السوق (ب) تكون عند مستوى أقل من المستوى الأمثل .



السلع العامة - مشاكل أكثر للسوق Public Goods- More Problems for Market

ان بعض السلع لا يمكن الحصول عليها من خلال السوق بسبب عدم وجود وسيلة لاستبعاد المستهلكين غير القادرين على دفع ثمنها . وتسمى السلع التي لا بد أن تستهلك بصورة مشتركة «سلع عامة public goods» . ويشكل الدفاع ، والعدالة والنظام النقدي ، والشعر والنظريات العلمية أمثلة لهذه السلع العامة . ذلك أن الدفاع القومي يحمي الجميع . فليست هناك وسيلة معروفة يمكن من خلالها توفير الأمن القومي لفئة من الناس دون الآخرين . كما أن ما تقوم به السلطة النقدية المركزية من أعمال هي سلع عامة . ذلك أن النظام النقدي الذي يؤثر على أسعار الأشياء التي يشتريها الناس يؤثر أيضا على الأسعار والدخول لدى الآخرين .

ولكن لماذا تخلق السلع العامة مشاكل للسوق ؟ ان هناك رابطة مباشرة بين الاستهلاك والدفع في ظل الوضع النموذجي للسوق فاذا لم تدفع لن تستهلك . وبالمثل ، توفر مدفوعات المستهلكين الحافز لعرض المنتجات ومع ذلك فان السلع العامة تستهلك بشكل جماعي . فلو وفرت سلعة عامة لشخص ما ، فانها في ذات الوقت تكون متاحة للآخرين كذلك . وحيث لا يمكن استبعاد الناس فسوف يتحطم الدافع لديهم لاعطاء تقويم صحيح للسلعة . ولكن لماذا تدفع بشكل اختياري ونصيبا عادلا في نفقات الدفاع ودور العدالة والحماية التي توفرها الشرطة لو أن هذه السلع توفرت بالسوق ؟ لو شارك بعض الناس بقدر كبير فانه يمكن عرض السلعة العامة دون نظر الى ما تفعله أنت . واذا لم يدفع البعض الآخر من الناس فلن تختلف أفعالك كثيرا . وعلى ذلك يكون لدى كل شخص دافع للاختيار ، ليرفض الدفع الاختياري للسلعة العامة . وعندما يتمكن كل شخص من الاختيار ، ماذا يحدث ؟ لن ينتج قدر كبير جدا من السلع العامة . وهذا في الواقع هو السبب في عدم قدرة السوق على توفير السلع العامة بشكل كفاء . ذلك أنه سوف تخصص موارد أقل لانتاج السلع العامة لأن أغلب الناس ، بدافع من مصالحهم الخاصة ، سوف يرفضون دفع ثمن لهذه السلع . وغالبا ، مايكون هناك تعارض بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة فيما يخص بالكفاءة الاقتصادية بسبب طبيعة السلع العامة .

عدم الاستقرار الاقتصادي Economic Instability

اذا كان للسوق أن يعمل بصورة جيدة فانه لا بد من وجود نظام مستقر للتبادل

النقدية *monetary exchange system* والكثير من عمليات التبادل في السوق تتضمن بعدا زمنيا . فالمنازل ، والسيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والأرض ، والمباني ، وكثير من البنود الأخرى يتم الدفع لها خلال فترة تمتد شهورا أو سنوات . فإذا كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية (الريال ، الدولار ، الجنيه مثلا) تتذبذب بشدة فإن القليل من الناس يقومون بمبادلات طويلة الأجل وذلك بسبب عدم التأكد .

ان الاتفاق الحكومي والسياسات النقدية تولد أثرا قويا على الاستقرار الاقتصادي . فإذا أُدريت على نحو صحيح فإنها تشارك في صنع هذا الاستقرار ، والاستخدام الكامل والكفاء للموارد ، واستقرار الاسعار . ومع ذلك ، فإن سياسة الاستقرار غير الملائمة قد تخلق بطالة واسعة النطاق ، وارتفاعاً سريعاً في الأسعار أو كلاهما معا . وليس هناك اتفاق تام بين الاقتصاديين على مدى تحقيق السياسة العامة للاستقرار الاقتصادي وتعزيز مستوى التوظيف الكامل . فهم يجادلون ، غالبا ، في أثر الادوات المختلفة للسياسة . ويتفق الجميع على أن استقرار البيئة الاقتصادية أمر حيوي في اقتصاد السوق .

اقتصاديات العمل الجماعي *The Economics of Collective Action*

ان النظام السعري سوف يفشل في تحقيق المستويات المثالية للكفاءة اذا (أ) كانت الأسواق غير تنافسية . (ب) وجدت التأثيرات الخارجية (ج) وجدت السلع العامة . (د) اتسم الاقتصاد الكلي بعدم الاستقرار وعدم التأكد .

فإذا كان القطاع العام قادرا على تصحيح هذا القصور فانه يمكن للمجتمع أن يحقق مكاسب صافية . فمحصلة السياسة العامة يجب أن تكون ايجابية .

ومن الأهمية أن نعرف أن دور القطاع العام يمكنه أن يحسن من مستوى كفاءة السوق . ومع ذلك فانه من الأهمية أن نعترف بأن العمل الجماعي *collective action* هو مجرد صورة بديلة للتنظيم الاقتصادي ، فهو يتحدد ، شأنه شأن السوق ، عن طريق السلوك الانساني وقرارات الافراد .

وإذا كنا نسعى الى عقد مقارنة ذات معنى بين التخصيص الذي يتم من خلال السوق والعمل الجماعي ، فإن هناك حاجة الى نظرية ثابتة تساعدنا على فهم صورتي التنظيم الاقتصادي . ولقد ساعد تحليل الاختيار العام *public choice analysis* على احداث تطور هام في فهم عملية صنع القرار الجماعي في السنوات الأخيرة . وللربط بين

الاقتصاد والسياسة فان نظرية الاختيار العام تطبق المبادئ والمنهجية الاقتصادية على الاختيارات العامة .

وبالإضافة الى الاختيارات التي تفرزها السوق فان اختيارات الناخبين والسياسيين ، وجماعات الضغط والاداريين ، في دولة رأسمالية مثل الولايات المتحدة ، يقومون بالاختيار العام الذي يؤثر عليهم فضلا عن التأثير على كثير من الناس الآخرين . وفي المجتمعات الديمقراطية تؤثر تفضيلات الأفراد على ما تنتهي اليه القرارات الجماعية ، كما تؤثر على النتائج التي تتحقق من خلال السوق . وليست الحكومة شخص يقف على القمة ويتخذ قرارات تحقق صالح المجتمع دائما . فهي مجرد مؤسسة يتخذ الأفراد من خلالها قرارات جماعية ويقومون بأنشطة بشكل جماعي .

ومن المسلمات أو البديهيات في نظرية الاختيار العام أن سلوك الأفراد في الساحة السياسية تحركه اعتبارات مشابهة لتلك التي تؤثر على سلوكهم السوق . فإذا كانت المصلحة الذاتية هي المحرك لقوى السوق فان هناك كل أسباب الاعتقاد بأنها تشكل عاملا محفزا عندما تتم الاختيارات بشكل جماعي .

فإذا تأثرت الاختيارات التي تفرزها السوق بالتغيرات في التكاليف الخاصة المتوقعة بالنسبة الى المنافع ، فان هناك كل الأسباب لتوقع أن مثل هذه التغيرات تؤثر أيضا على الاختيارات السياسية .

ولقد طور الاقتصاديون نظرية مستقرة ومنطقية لتحليل سلوك الناس يمكن اختبارها على أساس من الأحداث الواقعية . ومن خلال النظرية والاختبار التطبيقي يمكن أن نجد تفسيراً للأعمال الاقتصادية المتعددة لصانعي القرار ، ولكيفية عمل السوق بشكل عام .

وفي المجال العام لا يتغير الهدف وهو أن نشرح الكيفية التي تتم بها عملية صنع القرار الجماعي على مسرح الواقع . وهذا يعني تطوير نظرية مستقرة منطقيا ومتناسكة تربط بين السلوك الفردي والعمل الجماعي ، وتحلل الفروض الجوهرية لهذه النظرية ، وتختبر هذه الفروض في ضوء الأحداث الواقعية .

ولما كانت نظرية صنع القرار الجماعي لم يتم تطويرها على النحو الذي وصلت اليه نظرية سلوك المستهلك ، فمن الطبيعي أن تكون النتائج أقل تحديدا . ومع ذلك فانه خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة ، أضاف علماء الاجتماع الكثير الى مفهومنا لتخصيص الموارد

أعن طريق القطاع العام^(١) . ويتم حاليا دراسة هذا الموضوع على مستوى أكثر تقدما للدراسات العلمية .

أوجه الاختلاف والتماثل بين السوق والعمل الجماعي^(٢)

Differences and Similarities Between Market and Collective Action

ان هناك بعض الخصائص الاساسية التي تؤثر على نتائج كل من السوق والقطاعات العامة . وقد سبق أن لاحظنا أن هناك من الأسباب مايزدي الى الاعتقاد بأن الحوافز الموجودة في كل من القطاعين متماثلة . ومع ذلك فان هناك اختلافات هيكلية اساسية فالتبادل الاختياري الذي تنسقه الاسعار سمة اساسية لاقتصاد السوق (برغم أنه اذا وجدت تأثيرات خارجية يتحقق تبادل اجباري كذلك) . وفي المجتمعات الديمقراطية فان السمة الاساسية للعمل الجماعي تتمثل في حكم الأغلبية ، وهي قاعدة فعالة سواء بشكل مباشر أو من خلال الاجراءات التشريعية . دعنا نلقي نظرة فاحصة لكل من أوجه الاختلاف والتماثل بين القطاعين .

(١) السلوك التنافسي قائم في كل من السوق والقطاعات العامة فرغم الاشارة الى قطاع السوق بأنه «القطاع التنافسي» فانه يبدو واضحا أن السلوك التنافسي موجود في كل من القطاعين . فالسياسيون يتنافسون لكسب المقاعد الانتخابية . كما أن موظفي القطاع العام كأقرانهم من العاملين في القطاع الخاص ، يتنافسون من أجل الترقية أو الحصول على دخول أعلى وقوة أكبر . كما يتنافس أعضاء جماعات الضغط ، في الدول الرأسمالية ، لتحقيق مكاسب مالية ، أو قرارات تفضيلية ، وتشريعات تحقق مصالح الجماعات التي يمثلونها . على أن طبيعة المنافسة ومعايير النجاح فيها يختلفان فيما بين القطاعين . ومع ذلك فان القطاعين معا يواجهان بالضرورة المشكلة الحقيقية للندرة ومن ثم الحاجة الى آلية التخصيص . وعلى ذلك فان السلوك التنافسي ينتج عن الحاجة الى تخصيص السلع والموارد النادرة .

١ - ان اضافات Duncan Black, James Buchanan, Kenneth Arrow Gordon Tullock, Mancur Olson, Anthony Downs كانت هامة بشكل خاص .

٢ - ان الجزء الخاص «بالاختيار العام» في هذا الكتاب يحلل موضوعات الأشكال المختلفة للتنظيم الاقتصادي - السوق مقابل العمل العام - بشكل أكثر تفصيلا .

(٢) يمكن لتنظيم القطاع العام أن يحطم الرابطة الفردية بين الاستهلاك والدفع *individual consumption-payment link* . ففي إطار السوق ، لا بد أن يدفع المستهلك ثمن السلع التي يرغب في الحصول عليها . فهناك تطابق بالنسبة لكل فرد بين استهلاك سلعة ما ودفع ثمن شرائها . وفي هذا المجال يوجد اختلاف أساسي بين السوق والعمل العام . إذ لا تقيم الحكومة عادة علاقة فردية بين ما يدفعه شخص ما من الضرائب وما يستهلكه هذا الشخص من السلع السياسية . ذلك أن ما يتحمله الفرد من عبء ضريبي لن يختلف سواء كان يؤيد أو لا يؤيد سياسات الحكومة في مجالات الدفاع القومي أو الزراعة أو علاج الفقر . ولا يخفى أن دافع الضريبة إنما يدفعها لدعم التعليم وزارعي الشمنسler ، وشركات الطيران والمراكز الثقافية وغير ذلك من السلع السياسية *political goods* ^(٢) بصرف النظر عما إذا كان يستهلك أو يستخدم هذه السلع . وفي بعض الحالات قد يسوء وضع فرد ما بسبب برنامج تبنته الحكومة . ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لا تغير ما يدفعه هذا الفرد من ضرائب لصالح السلع السياسية وهي السلع (أو السياسات) التي تنتجها العملية السياسية . وفي حالات أخرى قد يحصل الفرد على منافع كبيرة (سواء منافع نقدية أو ذاتية) من اجراء حكومي دون حدوث تأثير جوهري على ما يتحمله من عبء ضريبي . وعلى ذلك فإن العلاقة المباشرة بين الاستهلاك الفردي من السلعة وما يدفعه ثمنها غير قائمة في القطاع العام .

(٣) تفرض الندرة علاقة كلية بين الاستهلاك والدفع في كل من القطاعين الخاص والعام . فرغم أن الحكومة تستطيع أن تحطم العلاقة بين ثمن السلع وحق الفرد في استهلاكها فسوف تظل العلاقة بين الاستهلاك الكلي والمدفوعات الكلية حقيقة قائمة . ذلك أن عرض السلع النادرة يتطلب التخلي عن عدد من البدائل . ولارب أن شخصا ما لا بد أن يدفع تكلفة عرض السلع النادرة بصرف النظر عن القطاع الذي قام بانتاجها (أو بتوزيعها) . فليست هناك وجبات مجانية سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام . فالسلع المجانية التي يوفرها القطاع العام تكون كذلك بالنسبة للأفراد فقط . ولكنها ليست مجانية من وجهة نظر

٣ - والسلمة السياسية تعبر واسع يستعمل لوصف أي فعل يأتي به القطاع العام . ونجدد الاشارة الى أن السلع السياسية قد تكون سلعا خاصة أو سلعا عامة .

المجتمع بكل تأكيد . اذ لا يخفى أن دافعي الضرائب لابد أن يدفعوا تكلفة انتاج السلع التي تختارها الحكومة لتوزعها مجانا على مستهلكيها من أفراد المجتمع .

وهكذا فان كل زيادة في كمية السلع التي يقدمها القطاع العام تؤدي الى زيادة في التكاليف الكلية التي تتحملها الحكومة . وعلى ذلك فان زيادة السلع السياسية تعني زيادة الضرائب . وكل ذلك يعني أن وجود الندرة لا يؤدي الى تحطيم العلاقة بين الاستهلاك الكلي والتكاليف الكلية للانتاج بسبب نشاط القطاع العام .

(٤) **عنصر الالتزام قائم في القطاع العام** . فكما بينا حالا ، فان التبادل الاختياري هو السمة الغالبة لتنظيم السوق . ذلك أن التبادل الاجباري غير قائم الا عندما توجد الآثار الخارجية . ففي السوق ليست الاقلية في حاجة الى أن تخضع للأغلبية . فعلى سبيل المثال ، فان آراء الأغلبية ، حتى ان كانت أغلبية ساحقة ، لا تمنع الاقلية من المستهلكين من شراء ما ترغبه من السلع . وليس ثمة ريب أن الحكومة تملك حق منع استعمال الاكراه والقسر . فالشركات الكبرى في الولايات المتحدة مثل شركة جنرال موتورز ذات قوة اقتصادية كبيرة ولكنها لا يمكنها ان تفرض على شخص ما شراء منتجاتها . وعلى النقيض من ذلك فانه اذا اقرت الأغلبية (بطريق مباشر أو عن طريق السلطة التشريعية) سياسة معينة فان الاقلية يجب أن تلتزم بهذه السياسة وان تساهم في دفع تكاليفها حتى لو أن هذه الاقلية تعارض هذه السياسة بشدة . على أن حق الاجبار يكون ضروريا أحيانا لتطوير التعاون الاجتماعي وتنميته . فعلى سبيل المثال ، فان التشريع الذي يجبر الأفراد على الوقوف عندما تضيء اشارة المرور اللون الأحمر ، أو على قيادة السيارات على الجانب الأيمن من الطريق يدعم سلامة الناس جميعاً . وعلى هذا وقوة عن الأفراد الذين يقترون الى هذه الموارد .

العرض والطلب على نشاط القطاع العام

The Supply of, and Demand for Public Sector Action

ليس يخفى أن المستهلكين انما يطلبون السلع في السوق بما لديهم من قوة شرائية في صورة ريالات أو دولارات مثلا . كما يعرض المنتجون السلع في هذه السوق . وتأثير تصرفات الفريقين بالمصلحة الذاتية . وفي النظام السياسي الديمقراطي يمثل الناخبون والمشرعون المستهلكين والمستهجين . فالناخبون يطلبون السلع السياسية . اردتهم

السياسية political resources - الأصوات ، الضغط على السلطة التشريعية ، المساهمات ، القدرات التنظيمية . أما المشرعون الحريصون على كسب الأصوات الانتخابية فهم عارضو السلع السياسية .

ولكن كيف يقرر الناخب تأييد عارض ما للسلع السياسية ؟ ان قرار الناخب في هذا المجال يتأثر بعوامل كثيرة ولكن مصلحته الذاتية هي أقوى العوامل دون ريب . ويفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها فان الناخبين سوف يؤيدون المرشحين الذين يتوقعون أن يقدموا لهم أغلب المنافع دون أن يتحملوا نفقات . وكلما كانت المكاسب المتوقعة التي يحققها المرشح أعظم زاد عدد الناخبين العاملين على نجاحه . فالناخب مثله مثل المستهلك في السوق ، سوف يسأل العارض ، ماذا يمكن أن تقدم لي ، وماهي تكلفته ؟ على أن هدف العارض السياسي هو تكوين ائتلاف لكسب الانتخاب . والسياسيون الباحثون عن الأصوات شأنهم شأن رجال الأعمال الباحثين عن الربح ، لديهم دافع قوي للاستجابة لأراء ناخبهم . وأيسر السبل لكسب الأصوات ، سياسيا وماليا هو أن تعطي الناخبين أو تتظاهر ، على الأقل باعطائهم ما يريدون . فالسياسي الذي لا يهتم بأراء ناخبه نادر كرجل الأعمال الذي يبيع زيت الخروع في مباراة لكرة القدم .

وهناك سببان أساسيان لاتجاه الناخبين الى التنظيم الاقتصادي للقطاع العام :

(١) تخفيض الفاقد وعدم الكفاءة الناشئ عن عدم وجود الأسواق التنافسية والتأثيرات الخارجية ، والسلع العامة ، وعدم الاستقرار الاقتصادي .

(٢) إعادة توزيع الدخل . ذلك أن نشاط القطاع العام الذي يصحح أو يعمل على تصحيح أوجه القصور في السوق يكون جذابا . وإذا ما أدير هذا النشاط على نحو صحيح فانه يحقق منافع للمجتمع أكثر من التكاليف التي يتحملها هذا المجتمع . على أن السياسة العامة في عالم الواقع تحركها غالبا الرغبة في تصحيح عيوب السوق . فسياسات منع الاحتكار توضع لدعم المنافسة . كما أن قيام الحكومة بدعم الدفاع القومي ، ومنع الجريمة ، ووضع نظام قانوني ، وإقامة مشروعات السيطرة على الفيضان يرتبط بطبيعة السلعة العامة في هذه الأنشطة كما أن الآثار الخارجية تتعلق بالنشاط العام في مجالات مثل السيطرة على التلوث ، والتعليم ، والبحث العلمي . ومن الواضح أن الضرائب والانفاق ، والسياسات النقدية

للحكومة تستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في معظم الدول الغربية . وقد ينشأ الطلب على نشاط القطاع العام من الرغبة في تغيير توزيع الدخل ، فليس هناك سبب لافتراض أن السوق الحرة تؤدي إلى التوزيع الأفضل للدخل . وفي الحقيقة فإن التوزيع التالي للدخل هي قضية تفضيل شخصي الى حد كبير . اذ لا يوجد شيء ما في الاقتصاد الواقعي يشير إلى أن توزيعاً ما للدخل أفضل من توزيع آخر . فبعض الناس قد يرغبون في توزيع دخل أكثر على أصحاب الدخل المنخفضة . والرأي العلمي الشائع حول إعادة توزيع الدخل على الفقراء يستند الى طبيعة السلع العامة ألا وهي توفير دخل ملائم للجميع . على أن تخفيف حدة الفقر لا يساعد الفقراء وحدهم ولكنه يساعد الأغنياء كذلك . ذلك أن الناس في الفئتين المتوسطة والعليا للدخل ، مثلاً ، قد يستفيدون عندما يحصل الناس الأقل حظاً في الحياة على طعام وكساء ومأوى وصحة أفضل . وإذا كان الأغنياء يكسبون فلماذا لا يعطون الفقراء باختيارهم ؟ ان السبب في ذلك هو نفس السبب الذي يجعل الأفراد يقدمون القليل للدفاع القومي اختياريًا . وليس ثمة خلاف على أن الجهود الفردية لمواجهة الفقر لن تولد الا أثراً ضعيفاً على الفقر في المجتمع . ولما كان التصرف الفردي ليست له أهمية فإنه ينشأ لدى كل فرد دافع للتخلي عن المشاركة الاختيارية في مواجهة هذا الفقر . وحينئذ تعجز السوق عن توفير القدر اللازم لعلاجها .

وقد يرغب آخرون في إعادة توزيع الدخل لأسباب ترتبط بالإنانية فقد يسمعون إلى زيادة دخولهم الشخصية . وقد تأخذ إعادة التوزيع ، أحياناً ، صورة تحويلات مباشرة للدخل direct income transfers وفي حالات أخرى ، قد تكون استراتيجية إعادة التوزيع غير مباشرة ، فقد تعمل على زيادة الطلب على خدمات شخص ما . ويصرف النظر عن أسلوب العمل ، فإن الضرائب الأعلى سوف تصاحب عملية إعادة توزيع الدخل بشكل عام .

على أن إعادة توزيع الدخل بشكل فعال قد تؤثر عكسياً على مستوى كفاءة تخصيص الموارد والدافع الى الانتاج . وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لما تؤدي إليه إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع من خفض لحجم الناتج الاقتصادي economic pie ، أولها ، أن مثل هذه الاعادة لتوزيع الدخل يضعف الرابطة بين النشاط الانتاجي والمكافأة . فعندما تأخذ الضريبة جزءاً اكبر من دخل الفرد تقل المنافع التي يحققها من العمل الجاد والخدمة الانتاجية . وثانيها ، أنه عندما تعيد السياسة العامة توزيع جزء

أكبر من الدخل فإن الأفراد يخصصون موارد أكثر للبحث عن زيادة في دخولهم من خلال إعادة صياغة السياسة العامة بما يمكنهم بشكل مباشر أو غير مباشر من إعادة توزيع قدر أكبر من الدخل على أنفسهم^(١) والباحثون عن زيادة الدخل *Rent-Seeking* اصطلاح يستخدمه الاقتصاديون للتعبير عن التصرفات التي تعمل على تغيير السياسة العامة - هيكل الضريبة ، تكوين الانفاق العام - بشكل يعيد توزيع الدخل على أنفسهم . وثالثها ، أن الضرائب الأعلى لتمويل عملية إعادة توزيع الدخل ونمو الأنشطة والتي تستهدف زيادة الدخول الشخصية من خلال التأثير على هيكل السياسة العامة سوف تولد رد فعل . فسوف يسعى دافعوا الضرائب الى حماية دخلهم . فكثير من المحاسبين والمحامين وخبراء التجنب الضريبي سوف يعملون على تحديد ما يذهب من دخولهم الى آخرين من خلال عملية إعادة التوزيع . وكشأن الموارد التي تخصص لعملية تغيير السياسة العملية الى ما يحقق زيادة في دخول فئة معينة ، فسوف تستنزف موارد بسبب تخصيصها لحماية ثروة فئة ما من الأعباء التي تفرضها السياسة العامة . ذلك أن هذه الموارد لن تتاح لنشاط انتاجي . وعلى ذلك فانه في ظل هيكل معين للحوافز تفرزه سياسات إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع ينشأ سبب قوي للقول بأن مثل هذه السياسات تعمل على خفض حجم النشاط الاقتصادي .

التناقضات بين الاقتصاد الجيد والسياسة الجيدة

Conflicts Between Good Economics and Good Politics

ولعلنا نتساءل : ماهو سبب الاعتقاد بأن العمل السياسي يقود الى عدم الكفاءة الاقتصادية ؟ ان البحث الاقتصادي والسياسي يوفر باستمرار معرفة تمكننا من الاجابة على هذا السؤال بشكل أكثر تحديدا وسوف نتعامل مع هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلا في فصل تال ، ولكن هناك ثلاث سمات هامة للعملية السياسية نعالجها هنا .

١ - الناخب غير القادر على الاقتراع بوعي وأندراك *the rationally ignorant voter* . فعلى سبيل المثال ، ان أقل من نصف الناخبين في الولايات المتحدة يمكنه أن يحدد بشكل صحيح أسماء مرشحينهم للسلطة التشريعية ، ونسبة أقل كثيرا يمكنها تحديد موقف ممثلهم في قضايا متعددة . فلماذا يجهل كثير من الناس أبسط الحقائق المرتبطة بالعملية

4- see James M Buchanan, Robert D. Tollison, and Gordon Tullock, *Toward a Theory of the R.W Schumpeterian* (College Station Texas A and M University press 1981) for additional detail on rent seeking.

السياسية ؟ ان تفسير هذا لا يكمن في انخفاض ذكاء الانسان الامريكي المتوسط . ولكن تفسير هذه الظاهرة يرتبط بالدوافع التي تواجه الناخب ان اغلب المواطنين يعرفون انه ليس من المحتمل ان تحدد أصواتهم نتيجة انتخاب ما . وحيث أن أصواتهم لن تحل القضية فلن يتوافر لديهم سوى دافع ضئيل للبحث عن معلومات ذات تكلفة عالية لكي يدلو بأصواتهم في الانتخاب على أساس من الوعي والادراك . ويشير الاقتصاديون الى هذا النقص في الدوافع بأنه أثر نقص المعلومات الناتج عن شعور الناخب بأن صوته ليس حاسماً بالنسبة لنتيجة أي انتخاب rational ignorance effect على ان مثل هذا الناخب لا يقوم سوى بحكم جيد حول ما اذا كان وقته وجهده صوف يولد أعظم قدر من المنافع . والواقع أن هناك تماثل بين فشل الناخب في الحصول على معرفة سياسية ، وعدم اهتمام الفلاح بالعوامل التي تحدد الطقس، وربما كان الطقس هو أهم العوامل المحددة لدخل الفلاح الفرد ، ومع ذلك فليس هناك معنى لأن يستثمر الفلاح وقته وموارده في محاولة لفهم وتغيير الطقس . على أن المعلومات المتقدمة عن نظام الطقس قد لا تمكن الفلاح من تجنب الآثار السيئة . وهكذا الأمر بالنسبة للناخب المتوسط . فهذا الناخب يكسب قليلا من طلب معلومات اكثر عن طائفة واسعة من القضايا التي تقرر سياسيا . ومادام حل هذه القضايا ، مثل الطقس ليس في قدرتهم ، فان الدافع لدى الناخبين للحصول على معلومات اكثر يكون قليلا .

وعلى هذا فان أغلب الناخبين يعتمدون ببساطة على المعلومات التي تتوفر لديهم مجانا عن طريق المرشحين واجهزة الاعلام ، وهكذا فان المحادثات بين الأصدقاء ، والمعلومات المكتسبة من العمل ، ومن الصحافة واخبار التلفزيون ومن الاعلانات السياسية لها أهمية خاصة بسبب عدم وجود دافع لدى الناخب ليتحمل أية تكلفة في سبيل جمع معلومات شخصية . ووقليل من الناخبين يستطيع أن يصف بدقة نتائج رفع الضريبة الجمركية على السيارات ، مثلا ، أو إلغاء برنامج دعم الأسعار الزراعية. ويجب أن لا نصاب بدهشة من ذلك . ففي استخدام وقتهم وجهدهم في مجالات غير دراسة هذه القضايا السياسية فانهم يستجيبون للحوافز الاقتصادية^(٥) .

٢ - مشكلة المصلحة الخاصة . وتبلور هذه القضية في توليد منافع خاصة كبيرة لعدد صغير من الناخبين مع فرض تكلفة ضئيلة على عدد كبير آخر من الناخبين كأحد .

5- Anthony Downs, in *An Economic Theory of Democracy* (New York : Harper, 1958), and Gordon Tullock, in *Toward a mathematics of politics* (An Arbor : University of Michigan Press, 1967), among others, have emphasized this point.

وهذا يعني أن قلة تكسب كثيرا بينما يفقد كثيرون قدرا ضئيلا كأفراد .
 أن قضايا المصلحة الخاصة شديدة الجاذبية للسياسيين ذوي الحرص على الأصوات الانتخابية (وهم أولئك الأشد حرصا والأقوى رغبة في كسب الأصوات الانتخابية) . ولا يخفى أن الناخبين الذين يتحملون تكلفة قليلة فرضت عليهم من خلال سياسة تحقق مصلحة خاصة لن يكتروا بهذه المسألة كثيرا ، وخاصة إذا كانت معقدة بدرجة يصعب معها تحديد هذه التكلفة . وبسبب تكلفة المعلومات فإن أغلب من أودوا لن يدركوا آراء المشرع في مثل هذه القضية . وهكذا فإن أغلب الناخبين يجهلون مسائل المصلحة الخاصة . ومع ذلك فإن المصالح الخاصة تكون ذات شأن كبير . فهي تذكر المرشح (أو المشرع) بمدى أهمية هذه القضية . فأصحاب هذه المصالح يساعدون السياسيين الذين يؤيدون موقفهم ماليا وغير ذلك من أوجه المساعدة ، ويعارضون من لا يفعلون .
 ويلج على الفكر سؤال : ماذا تفعل لو أردت أن تكسب في انتخاب ؟ والإجابة هي أن تؤيد جماعات المصالح الخاصة ، وتحصل منهم على موارد مالية لتستخدمها في «تعليم» أغلب الناخبين الذين لا يعلمون عن كيفية دعمك للسياسات التي تحقق مصالحهم . وسوف يتوافر لديك الدافع لفعل ذلك حتى لو كانت جملة المنافع التي يحققها المجتمع من دعمك للمصالح الخاصة أقل من التكلفة . وقد تقود السياسة إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية ولكنك تظن رابعا سياسيا .
 ولماذا تطلب تأييد عدد أعظم من الناس ؟ والإجابة أنه رغم أن التكلفة الاجمالية قد تكون كبيرة جدا فإن كل فرد يتحمل قدرا ضئيلا منها فقط . وأغلب الناخبين لا يعلمون شيئا عن القضية ، ولا يهتمون كثيرا بها . ولن يبذلوا إلا القليل لمساعدتك في الانتخاب حتى لو دافعت عن مصالحهم الخاصة . ولا يخفى أن السياسيين الأذكياء سوف يؤيدون جماعة المصالح الخاصة إذا كانوا يخططون للبقاء في موقعهم مدة طويلة .
 وهكذا فإن العملية السياسية تحيز لجانب جماعات المصالح الخاصة ويؤدي ذلك أحيانا إلى صراع بين السياسة الجديدة والسياسة العامة المثل *ideal public policy* . وسوف نذكر دائما ، عندما ناقش بدائل السياسة العامة ، أن تحيط بكيفية عمل السياسة العامة عندما يكون تأثير المصالح الخاصة قوي .

٣ - المكاسب السياسية من السياسات التي تتسم بقصر النظر *shortsighted policies*
 ان التعقيد الذي تتسم به كثير من القضايا يجعل من الصعب على الناخبين أن يحددوا المنافع والتكاليف في المستقبل . فهل يؤدي تخفيض الضريبة إلى خفض معدل البطالة في

الأجل الطويل ؟ وهل الرقابة على الأجور - الأسعار وسائل ذات كفاءة لمواجهة التضخم ؟ وهل التشريع الذي يؤيده الاتحاد pro-union legislation يؤدي الى رفع الأجور الحقيقية للعمال ؟ هذه - كلها أسئلة معقدة . وقليل من الناخبين يقومون بتحليل مضمون السياسة في هذه المجالات خلال الأجل القصير والأجل الطويل . وعلى هذا فان الناخبين يميلون الى الاعتماد على الظروف الجارية . وأفضل مؤشر لدى الناخب لنجاح سياسة ما هو ، كيف تسير الأمور الآن ؟

ان المنظمين السياسيين الذين يسعون الى كسب الانتخاب لديهم دافع قوي لتأييد السياسات التي تولد منافع عاجلة مقابل نفقات مستقبلية ، وخاصة اذا كانت هذه النفقات يصعب تحديدها يوم الانتخاب. وعلى ذلك فان اداء القطاع العام يتحيز للتشريع الذي يقدم منافع مباشرة وعاجلة (ويسهل تشخيصها) مقابل نفقات مستقبلية يصعب تحديدها. وبالمثل ينشأ تحيز ضد التشريع الذي يتضمن نفقات مباشرة وعاجلة ويمكن تحديدها بسهولة (وعلى سبيل المثال ، فرض ضرائب اعلى) بينما تولد منافع مستقبلية معقدة يصعب تحديدها . ويشير الاقتصاديون الى هذا التحيز الذي تتضمنه عملية صنع القرار العام على انه أثر قصر النظر shortsightedness effect وهو ذلك الأثر الذي ينشأ عن سوء تخصيص الموارد بسبب تحيز القطاع العام (أ) لصالح اقتراحات تنتج منافع حالية واضحة ويسهل تحديدها مقابل نفقات مستقبلية يصعب تحديدها . (ب) ضد اقتراحات تفرض نفقات جارية يسهل تحديدها ومنافع مستقبلية أقل وضوحا واصعب تحديدا .

ان طبيعة المؤسسات الديمقراطية تقيد أفق التخطيط لدى الموظفين المنتخبين . فالنتائج الإيجابية لابد من ادراكها في الانتخاب التالي ، والا فانه يتم ابدال صاحب المنصب الرسمي بشخص آخر يقدم وعودا بنتائج أكثر سرعة . كما أن السياسات التي تفي بالوعود في المستقبل (بعد الانتخاب التالي) ذات جاذبية ضعيفة للسياسيين الباحثين عن أصوات انتخابية. اذا كانت هذه السياسات لا تثمر اثرا نافعا في يوم الانتخاب . وسوف نرى تباعا ان قصر النظر الذي تتسم به العملية السياسية يضعف احتمال تمكن الحكومة من دعم الاستقرار الاقتصادي وتحقيق بيئة لا تتسم بالتضخم .

ولكن ماذا يحدث لو أن السياسات التي تتسم بقصر النظر ادت الى مشاكل خطيرة بعد الانتخاب ؟ قد يكون قد الأمر مؤلم لرجال السياسة ، ولكن ليس من الأفضل ان تكون صاحب منصب يفسر أسباب حدوث المأزق الذي انتهت إليه الأشياء ، عن أن تكون مرشحا منهزما يحاول اقناع الناس الذين لا ينصتون ، لماذا كنت دائما على حق ؟ ان

المنظم السياسي لديه دافع قوي ليكسب الانتخاب التالي ثم يتدبر أمر ماهو صحيح فيما بعد .

نظرة الى الأمام

سوف نلقي نظرة في الفصل التالي على الانفاق الحكومي الفعلي والسياسات الضريبية . وفي الفصول التالية سوف نبرز أهمية التنظيم الاقتصادي وقضايا الاقتصاد السياسي . وسوف نستخدم الأدوات الاقتصادية لتحقيق هدف مزدوج . فسوف نحاول أن نبين مايجب ان تفعله الحكومة ولكن سوف نركز ايضا على ما نتوقع ان تقول به هذه الحكومة . ولا عجب فان هذين الهدفين ليسا متماثلين دائما . فالاقتصاد السياسي - استخدام الأدوات الاقتصادية لتفسير كيفية عمل السوق والقطاع العام - مادة ساحرة وفاتنة . فهو يساعدنا على فهم السبب الذي يقف وراء الأحداث الجارية كل يوم . فمن قال ان الاقتصاد علم عقيم ؟

الأهداف التعليمية للفصل

- ١ - لابد من وجود شرطين لتحقيق الكفاءة الاقتصادية (أ) لابد من القيام بالأنشطة التي تولد للأفراد منافع أكثر من النفقات في اقتصاد ما (ب) عدم القيام بأنشطة تحمل الأفراد نفقات أكثر مما تولد لهم منافع . فاذا تأثر المشتري والبائع وحدهما فان الانتاج والتبادل في الأسواق التنافسية يستقيم مع مبدأ الكفاءة المثل .
- ٢ - قد تستطيع مجموعة من البائعين بسبب نقص المنافسة تحقيق كسب من خلال تحديد الانتاج ورفع الأسعار . ذلك أن هناك تعارضاً بين : (أ) المصلحة الذاتية للبائعين التي تقودهم الى الاتفاق معاً ، وتحديد الانتاج ، ورفع أسعار السلع عن نفقات انتاجها (ب) الكفاءة الاقتصادية . وقد يستطيع العمل العام - تحسين المنافسة وتنظيم المنشآت الخاصة - تحسين الكفاءة الاقتصادية في صناعات لا تواجه ضغوط المنافسة .
- ٣ - تتجه السوق الى تخصيص قدر أقل مما يجب من الموارد لانتاج السلع التي تولد منافع خارجية وتبالغ في تخصيص موارد للمنتجات التي تولد نفقات خارجية .
- ٤ - تسبب السلع العامة اضطراباً عند توزيعها من خلال السوق بسبب عدم القدرة على استبعاد العملاء الذين لا يدفعون ثمنها لهذه السلع ، ذلك انه لما كانت كمية السلعة

العامة التي يحصل عليها كل فرد لا تتأثر بما اذا كان يدفع أو لا يدفع ثمنها ، فان مشاركة أغلب الأفراد ستكون قليلة . وعلى هذا فان السوق تظهر عرض السلع العامة بأقل من مستواه الفعلي .

- ٥ - يمكن للقطاع العام ان يحسن عمل الأسواق من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة .
- ٦ - يعد القطاع العام أداة بديلة لتنظيم النشاط الاقتصادي . ذلك أن اتخاذ قرار في هذا القطاع لابد أن يعكس اختيارات الأفراد كناخبين وسياسيين ، ومساهمين ، وجماعات الضغط ، وكتائبيين . فتحليل الاختيار العام يطبق مبادئ ومنهج الاقتصاد على صنع القرار في محاولة لمساعدتنا على فهم المنظمات العامة .
- ٧ - ان المرشحين السياسيين الناجحين سوف يسعون لتقديم برامج يفضلها الناخبون . وسوف يلتفت هؤلاء الناخبون بدورهم حول المرشحين الذين يعكسون آراءهم ويؤيدون مصالحهم . على أن هناك سببين ، في ظل الوضع الديمقراطي ، لاتجاه الناخبين الى المنظمات العامة (أ) لخفض الضياع وعدم الكفاءة الناشئة عن الأسواق غير التنافسية ، والمؤثرات الخارجية ، والسلع العامة وعدم الاستقرار الاقتصادي (ب) لتغيير توزيع الدخل .
- ٨ - قد يؤدي العمل العام الى تحسين كفاءة السوق ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع ، مع أخذ كل الأفراد في الحسبان . ومع ذلك فمن المحتمل أن تتعارض العملية السياسية مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية المثل عندما (أ) يكون لدى الناخبين معرفة قليلة بقضية ما (ب) تكون المصالح الخاصة قوية (ج) يكسب الأفراد السياسيون من الأخذ بسياسات تتسم بقصر النظر .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١ - اشرح بأسلوبك معنى التكاليف الخارجية والمنافع الخارجية ، ولماذا قد تكون التوزيعات التي تتم من خلال السوق أقل كفاءة من التوزيع الأمثل عندما توجد المؤثرات الخارجية ؟
- ٢ - لو وجد لدى المنتجين حافز لانتاج سلعة ما فلم يكون مهمل لديهم ان يتمكنوا من منع العملاء الذين لا يدفعون ثمنها من الحصول على السلعة ؟
- ٣ - هل تظن ان السياسيين في دنيا الواقع يقبلون المراكز السياسية ليجندوا توقعاتهم السياسية ؟

- ٤ - هل تظن ان جماعات المصالح الخاصة تمارس تأثيرا كبيرا على الحكومات المحلية ؟
ولماذا ؟
- ٥ - ان الاقتصاد علم واقعي . والحكومة بطبيعتها تتأثر بالاعتبارات الفلسفية وعلى ذلك فان الأدوات الاقتصادية لا تستطيع ان نجبرنا بالكثير عن كيفية عمل القطاع العام .
هل توافق على ذلك أم لا توافق ؟ ولماذا ؟
- ٦ - ماهي السلع العامة من بين مايلي : (أ) شبكة مضادة للصواريخ حول مدينة الرياض
(ب) قسم الحريق (ج) ملاعب التنس (د) المدارس الأولية (هـ) أماكن انتظار السيارات .
- ٧ - «ان التنظيم السياسي لا يستطيع اصلاح الانسان ، ويجب أن لا نتوقع ذلك .
فالقطاع العام بديل للسوق . والتنظيم السياسي يؤثر على اتجاه سلوك الانسان من خلال تعديل هيكل الحوافز بداية . وفيما يتعلق ببعض انواع الأنشطة قد يعمل القطاع العام على تحسين السوق بينما يكون بالنسبة لبعض آخر هو الأفضل » . هل توافق على ذلك أم لا ؟ ولماذا ؟

الفصل الخامس الإتقان الحكومي والضرائب

الفصل الخامس الإنفاق الحكومي والضرائب

Government Spending and Taxation

لقد أصبح دور الحكومة في الاقتصاد قاسما مشتركا في مناقشات المجالس النيابية ، وفي قاعات الدراسة في المدارس والجامعات وفي الاجتماعات في المناسبات الاجتماعية المختلفة .

وفي هذا الفصل سوف نشير بسرعة الى دور الانفاق الحكومي والضرائب في الاقتصاد . على أنه يجب أن يرسخ في الوجدان أن دور الحكومة لا يتحدد في الأنشطة المتعلقة بالضرائب والانفاق . فالسياسة العامة تبن حقوق الملكية وتحميها ، وتنظم الأنشطة الاجتماعية المختلفة، وقد تحدد الحدان الأقصى والأدنى لأسعار بعض المنتجات . وليس يخفى أن الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها الدولة قد اتسع نطاقها في السنوات الأخيرة . والواقع ان الانفاق العام لا يعد مؤشرا كافيا لبيان الأهمية الاقتصادية للقطاع العام لأنه لا يكشف عن الأهمية البالغة للأنشطة التنظيمية . ومع ذلك فان سياسة الانفاق العام والسياسة الضريبية وسيلتان مباشرتان تؤثر من خلالها الحكومة على الاقتصاد . ومن هنا يمكن القول أن تحليل هاتين السياستين يبين الى حد كبير حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للحكومة .

ويكشف تحليل نفقات الحكومة وإيراداتها عن تعاضد دورها في حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . كما يكشف عن خضوع القطاع الخاص لقدر متزايد من الاشراف والتنظيم للتأثير على سلوكه الانتاجي . وفضلا عن ذلك فانه يكشف عن درجة تدخل الحكومة في توزيع الدخل القومي وتحقيق العدل والسلام الاجتماعي وعن دورها في التأثير على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار .

مشتريات الحكومة ومدفوعاتها التحويلية

Government purchases and Transfer Payments

لقد أدى نمو دور الدولة في حياة المجتمع الى نمو الانفاق الحكومي . وفي هذا المجال لابد أن نفرق بين :
أ - قيمة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات .

ب - المدفوعات التحويلية .

ونسرع الى بيان أن مشتريات الحكومة تشمل كثيرا من السلع والخدمات مثل الورق ، وآلات النسخ ، والسيارات ، وأدوات المكاتب والكهرباء والمياه وغير ذلك مما يلزم للقيام بنشاطها العادي فضلا عن ذلك ، فإن نشاط القطاع العام يتطلب شراء آلات ومعدات انتاجية ، وشراء طائرات ، ومعدات دفاعية . كما يشتري هذا القطاع الخدمات المدرسين ، والأطباء ، والمهندسين والمحاسبين ، والمحامين ، وعمال البناء . الخ . وهكذا فإن الدولة تقوم باستغلال جزء من الموارد المتاحة للمجتمع بينما يقوم القطاع الخاص باستغلال الجزء الأخير .

أما المدفوعات التحويلية فتستهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، فتأخذ من الأغنياء لتمطي الفقراء . ويتم ذلك من خلال فرض الضرائب على ذوي الدخل العالي ، وانفاق جزء من حصيلة هذه الضرائب لزيادة دخول الفقراء . وهذه العملية لم يتم من خلالها انتاج مباشر^(١) .

وهذه المدفوعات التحويلية لا تؤدي الى احداث خفض مباشر في الموارد المتاحة للقطاع الخاص . ومع ذلك فانها تؤدي الى تغيير هيكل الحوافز في الاقتصاد ، كما أنها تولد آثارا غير مباشرة على مستوى الانتاج القومي .

ذلك أن الضرائب اللازمة لتمويل المدفوعات التحويلية قد تؤدي الى خفض الدافع الى العمل وإلى الاستثمار . كما أنها قد تضعف الدافع لدى من يحصل على مدفوعات تحويلية - اعانات اجتماعية - للحصول على دخل خاضع للضريبة .

ويتبين من متابعة الانفاق الحكومي في المملكة ان هذا الانفاق يتزايد باستمرار وبمعدل مرتفع بسبب تبني الحكومة للمشروعات الانمائية ، واقامة منشآت البنية الأساسية ، وتنمية الموارد البشرية ويوضح ذلك الشكل (رقم ١) والشكل (رقم ٢) ، وتجدر الاشارة الى أن الانفاق الفعلي قد حقق انخفاضاً نسبياً بلغ نحو ١٤,٣٪ عن العام السابق وذلك بسبب انخفاض الإيراد العام بنسبة ٣٣٪ عن إيرادات العام السابق ١٤٠١/١٤٠٢ هـ نتيجة لانخفاض إيرادات الزيت . ومع ذلك فقد حقق الانفاق الحكومي زيادة بلغت نحو ٣٪ بالنسبة للاتفاق الفعلي في عام ١٤٠٠/١٤٠١ هـ . كما يبين من هذا الشكل الاهتمام القوي بالانفاق على المشاريع الاستثمارية باعتباره السبيل

١ - ان نفقات الادارة العامة المرتبطة ببرامج تحويل الدخل تتضمن استخداما مباشرا للموارد ومن ثم فهي تعد مشتريات حكومية . أما الجزء الخاص بإعادة التوزيع فهو الذي يحسب وحده كمدفوعات تحويلية .

الصحيح لتنوع البناء الانتاجي للاقتصاد السعودي .
 ويعكس الجدول رقم (٢) توزيع اعتمادات الانفاق حسب القطاعات . ويعكس هذا التوزيع رغبة الحكومة في تنمية الموارد البشرية (التعليم وتدريب القوى البشرية) .
 ومع ان تقديرات الانفاق قد شهدت انخفاضاً في كل القطاعات قياساً بتقديرات العام السابق الا ان قطاع تنمية الموارد البشرية وتجهيزات البنية الأساسية ومؤسسات الاقراض المتخصصة والاعانات المحلية قد شهدت انخفاضاً أقل الأمر الذي يؤكد اهتمام الحكومة بدعم المسيرة الحضارية للمجتمع ومهما يكن من امر فانه يمكن قياس حجم النشاط الحكومي من خلال :

- أ - حجم مشترياتها من السلع والخدمات ونسبته الى الانتاج القومي الاجمالي .
- ب - عدد العاملين في الحكومة ونسبتهم الى جملة القوة العاملة .
- ج - حجم الانفاق الحكومي ونسبته الى الانفاق القومي .
- د - حصيللة الضرائب كنسبة من الناتج القومي الاجمالي .
- هـ - قيمة ما أنتجه القطاع العام كنسبة من الناتج القومي الاجمالي .

شكل رقم ١ تطور الانفاق الفعلي للحكومة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٨٩/١٣٩٠ هـ - ١٤٠١/١٤٠٢ هـ						
(مليار ريال)						
السنة	١٣٩٠/٨٩	١٣٩٥/٩٤	١٤٠٠/٩٩	١٤٠١/١٤٠٠	١٤٠٢/١٤٠١	١٤٠٣/١٤٠٢
الانفاق	٦,٠٣	٣٥,٠٤	١٨٥,٧٢	٢٣٠,٤٢	٢٨٣,٢٦	٢٤٣,٨٠
الرقم القياسي	١٠٠	٥٨١,٣	٣٠٨١,٠	٣٨٢٢,٤	٤٦٩٩,٠	٤٠٤٣,١

* أرقام أولية .
 المصدر : وزارة التخطيط بالمملكة ، منجزات خطة التنمية ، حقائق وأرقام ١٣٩٠ - ١٤٠٢ هـ جدول رقم ٢ وجدول رقم ٣ .
 * النشرة الاحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي سنة ١٤٠٣

تابع شكل رقم (١)						
توزيع المصروفات الحكومية الفعلية على القطاعات الرئيسية (أرقام قياسية)						
السنة	١٣٩٠/٨٩	١٣٩٥/٩٤	١٤٠٠/٩٩	١٤٠١/١٤٠٠	١٤٠٢/١٤٠١	١٤٠٣/١٤٠٢
المصروفات التكررة	١٠٠	٣٩٤,٧	٢٤٩٧,٥	٢١٦٩,٠	٢٩١٣,٣	٣٠٠٠
المشاريع	١٠٠	٩١١,٨	٤١١٤,٨	٦٧٥١,٥	٧٨٦٢,٧	٥٨٨٠,٧

أرقام أولية . المصدر : المصدر السابق .

شكل رقم (٢)						
توزيع خصصات الاتفاق الحكومي حسب القطاعات في السنوات ١٤٠١/١٤٠٢ هـ - ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ						
(مليار ريال)						
السنة	١٤٠١/١٤٠٢ هـ		١٤٠٢/١٤٠٣ هـ		١٤٠٣/١٤٠٤ هـ	
القطاع	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
تنمية الموارد البشرية	٢٦,٢	٨,٧٩	٣١,٩	١٠,١٨	٢٧,٨	١٠,٧٠
نقل ومواصلات	٣٥,٣	١١,٨٥	٣٢,٥	١٠,٣٧	٢٥,٠	٩,٦٢
تنمية الموارد الاقتصادية	٢٢,٧	٧,٦٢	٢٢,٠	٧,٠٢	١٣,٢	٥,٠٨
الصحة والتنمية الاجتماعية	١٣,٧	٤,٦٠	١٧,٠	٥,٤٣	١٣,٦	٥,٢٣
تجهيزات البنية الأساسية	١٤,١	٤,٧٤	١١,٧	٣,٧٤	٩,٦	٣,٧٠
الخدمات البلدية	٢٦,٣	٨,٨٣	٢٦,٢	٨,٣٦	١٩,١	٧,٣٥
الدفاع والأمن	٨٢,٥	٢٧,٦٩	٩٢,٩	٢٩,٦٥	٧٥,٧	٢٩,١٢
الادارة العامة	٤٣,١	١٤,٤٧	٤٤,٦	١٤,٢٤	٤٧,١	١٨,١٢
وبندو أخرى						
مؤسسات الاقراض	٢٤,٩	٨,٣٦	٢٣,٤	٧,٤٧	٢٠,٠	٧,٧٠
المتخصصة						
الاعانات المحلية	٩,١	٣,٠٦	١١,٢	٣,٥٨	٩,٠	٣,٤٧
المجموع	٢٩٨,٠	١٠٠	٣١٣,٤	١٠٠	٢٦٠	١٠٠

أهمية الضرائب لتمويل الدور النامي للحكومة Taxes to Pay for a Growing Government

عندما تنفق الحكومة نقودا وتستغل جزءا من موارد المجتمع تتزايد نفقاتها . وقد تتساءل : من أين تأتي الحكومة بالنقود التي تدفع بها هذه النفقات ؟ ونجيب على ذلك بأن المصدر الرئيسي لهذه النقود في الدول الرأسمالية - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - هو الضرائب^(١) وتأتي أغلب حصيللة الضرائب من المصادر الهامة التالية :

(١) الضرائب على الدخل الشخصية Personal Income Taxes

(٢) الضرائب على المرتبات والأجور Payroll Taxes

(٣) الضرائب على المبيعات Sales Taxes

(٤) الضرائب على دخول الشركات Corporate Income Taxes

وفيا يلي نلقي نظرة سريعة على كل من هذه المصادر للإيرادات الضريبية .

(١) الضرائب على الدخل الشخصية

تتمثل الضريبة على الدخل الشخصية أهمية نسبية عالية في جملة الحصيللة الضريبية في الدول الرأسمالية . فقد قدرت حصيللة هذه الضريبة في الولايات المتحدة على سبيل المثال بنحو ٣٧٪ من جملة الإيرادات الضريبية ، كما انها تمثل نحو ٤٦٪ من جملة إيرادات الموازنة الاتحادية . كما أصبحت هذه الضريبة مصدرا هاما للإيرادات على مستوى الولايات منذ الحرب العالمية الثانية . فهي تمثل حاليا نحو ٢٥٪ من إيرادات الولايات بشكل عام .

وتتميز ضريبة الدخل الاتحادية بأنها ضريبة تصاعدية Progressive Tax وهي ضريبة يتزايد معدلها مع تزايد الدخل الخاضع لها . وفي مجال دراسة هذه الضريبة يجب أن نفرق بين المعدل المتوسط والمعدل الخدي للضريبة . والمعدل المتوسط للضريبة Average Tax Rate هو النسبة بين قيمة الضريبة والدخل الخاضع لها

٢ - ويمكن أن نتلمس اتفاق الحكومة بطرق أخرى ، فعندما يتم تمويل الاتفاق الحكومي من خلال الإصدار النقدي فإن نفقات الحكومة سوف تتخذ صورة التضخم اما اذا كان يتم تمويل هذا الاتفاق من خلال الاقتراض خلال الأوقات العادية فإن نفقات الحكومة سوف ندرجها في صورة ارتفاع في معدلات الفائدة حيث أن الاقتراض الحكومي يرفع ثمن رأس المال التمويلي في سوق الأرصدة القابلة للاقتراض . وسوف نناقش كل من هذه القضايا بالتفصيل في الفصل التالي .

$$\frac{\text{قيمة الضريبة (ض)}}{\text{الدخل الخاضع للضريبة (ل)}} = \text{المعدل المتوسط للضريبة (م)}$$

اما المعدل الحدي للضريبة Marginal Tax Rate فهو النسبة بين التغير في قيمة الضريبة Δ (ض) والتغير في الدخل Δ (ل) :

$$\frac{\text{التغير في قيمة الضريبة (Δ ض)}}{\text{التغير في الدخل (Δ ل)}} = \text{المعدل الحدي للضريبة (ح)}$$

وهذا يعني أنه اذا كان الدخل الخاضع للضريبة هو ١٠٠٠٠ دولار وكانت قيمة الضريبة ٨٠٠ دولار فان المعدل المتوسط للضريبة يكون ٨٪ .

واذا كان المعدل الحدي للضريبة هو ٢٥٪ فان هذا يعني أن الشخص يدفع ما مقداره ٢٥ دولار عن كل ١٠٠ دولار زيادة في دخله الى الادارة الضريبية . وهذا يعني ان هذا الفرد يحتفظ بمبلغ ٧٥ دولار فقط من الزيادة . في دخله البالغة ١٠٠ دولار ، ويدفع ٢٥ دولار الى الحكومة في صورة ضريبة . وعلى ذلك فان المعدل الحدي للضريبة يبين القدر الذي يحتفظ به الشخص من الزيادة المحققة في دخله والقدر الذي يدفعه الى الادارة الضريبية من هذه الزيادة . فضلا عن ذلك فان كلا من المعدل المتوسط والمعدل الحدي للضريبة سوف يتزايد مع نمو الدخل في اطار الهيكل التصاعدي للضريبة .

(٢) الضريبة على المرتبات والأجور

وتفرض هذه الضريبة على الدخل المتولد عن العمل وحده . وهذا يعني ان الفوائد وأرباح الأسهم والسندات والايماجات والدخول الأخرى المتولدة عن رأس المال لا تخضع للضريبة على المرتبات . وتحمل هذه الضريبة في الدول الرأسمالية أهمية كبيرة بسبب اتساع نطاق القطاع الخاص . اذ تشكل هذه الضريبة في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، المصدر الثاني للحصول على الضريبة . اذ شاركت بنحو ٢٤٪ من جملة الإيرادات الضريبية سنة ١٩٧٩ .

(٣) الضرائب على المبيعات والضرائب النوعية

تسمى الضرائب التي تفرض على النفقات الاستهلاكية على مجموعة عريضة من السلع والخدمات ضرائب على المبيعات Sales Taxes . أما الضريبة التي تفرض على سلع

معينة مثل الجازولين والسجائر فتسمى ضرائب نوعية Excise Taxes ويلاحظ أن الفرق بين نوعي الضريبة صغير باستثناء أن أحدهما ضريبة عامة والأخرى ضريبة خاصة . وتشكل ضريبة المبيعات مصدرا رئيسيا للإيرادات الضريبية في الدول الرأسمالية . فقد شاركت هذه الضريبة بنسبة ٤٦٪ من الإيرادات الضريبية على مستوى الولايات جميعا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٠ . ورغم أن الحكومة الاتحادية لا تفرض ضريبة مبيعات عامة، فإن هذه الضريبة تشكل نحو ١٥٪ من جملة الإيرادات الضريبية للحكومة على كل المستويات .

الضرائب على دخول الشركات (الأرباح)

وهي تفرض على الأرباح التي تحققها المنشأة الانتاجية . وتشكل هذه الضريبة أهمية نسبية عالية كمصدر للإيرادات الضريبية في الدول الرأسمالية . فهي تشارك بنحو ١٤٪ من جملة الإيرادات الضريبية الاتحادية ونحو ١١٪ من جملة الإيرادات الضريبية للحكومة على كل المستويات في الولايات المتحدة على سبيل المثال .

قضايا الكفاءة والعدالة

The Issues Of Efficiency and Equity

ان هناك عاملين رئيسيين يجب ان نأخذهما في الاعتبار عند الاختيار بين البدائل الضريبية . أولهما ان الضرائب لابد ان تستقيم مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية . ويتحقق ذلك حين يشجع النظام الضريبي الناس على تجنب الاسراف في استخدام الموارد النادرة او استنزافها . وهذا يعني ان النظام الضريبي لا يستقيم مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية اذا كان يشجع الافراد على (أ) شراء سلع ذات تكلفة أعلى من قيمتها لدى المستهلكين (ب) شغل الوقت في ممارسة أنشطة تتجنب الضريبة Tax Avoidance Activities

أما ثانيها فهو ان النظام الضريبي لابد أن يحقق العدالة ، بمعنى أنه لابد أن يتوافق مع مبادئ العدل التي يقبلها المجتمع . ويتحدث الاقتصاديون دائما عن العدالة الأفقية والرأسمية Horizontal and Vertical Equity ويقصد بالعدالة الأفقية تساوي المعاملة الضريبية للممولين عندما تتساوى قدراتهم على الدفع Equal Treatment Of Equals. وعلى ذلك اذا كان لدينا شخصان يحصلان على نفس الدخل ، مثلا ، فإنه لابد من تساوي مايفرض عليهما من عبء ضريبي . أما مبدأ المساواة الرأسمية فيعني اختلاف المعاملة

الضريبة عندما تتباين قدرات الممولين على الدفع . ويتم ذلك في نطاق مايسميه الاقتصاديون ومبدأ القدرة على الدفع ability to-pay principle ويقصد بهذا المبدأ أن تفرض الضريبة على الممولين حسب قدرة كل منهم على دفع الضريبة . ومع اقرارنا بما يعنيه هذا المبدأ إلا أنه غير موضوعي بشكل جزئي على الأقل . إذ يرى أغلب الناس أن الأغنياء لا بد أن يدفعوا ضرائب أكثر مما يدفعه الفقراء ويرى كثيرون أن الأغنياء لا بد أن يدفعوا نسبة من دخولهم (أو ثروتهم أو استهلاكهم) في صورة ضرائب ، أعلى مما يدفعه الفقراء . وبدلبي أن الضرائب التصاعدية تحقق هذا المفهوم . ولكن هناك سؤال يفرض نفسه وهو : إلى أي مدى يرتفع معدل الضريبة الذي يدفعه اصحاب الدخل الأعلى ؟ وعند هذه النقطة نفتقد الاجماع في الرأي . فليس هناك اتفاق في الرأي بين الاقتصاديين حول الدرجة الصحيحة لتساعد هيكل الضريبة .

وجملة القول أن النظام الضريبي لا بد أن يأخذ مبدأ المساواة في الاعتبار حتى يحقق ما ينشده من نجاح ، وليس ثمة ريب أن تكلفة تنفيذ نظام ضريبي غير عادل ستكون مرتفعة الى حد بعيد . ومع ذلك لا بد من تحقيق التوازن بين المساواة والكفاءة . ذلك أن النظام الضريبي الذي يتجاهل مبدأ الكفاءة الاقتصادية إنما يفرض على الاقتصاد نفقات شديدة الارتفاع .

عبء الضريبة Burden of Taxation

ان هناك عنصرين رئيسيين للعبء الضريبي . يتمثل أولهما في فقد القطاع الخاص لجزء من قوته الشرائية في صورة إيرادات يتم تحويلها الى الحكومة . أما ثانيهما فيتمثل في خلق عبء ضريبي اضافي excess burden of taxation عندما يختل هيكل الأسعار وتتجه الموارد الى أنشطة تتجنب الضريبة، الأمر الذي يؤدي الى خفض مستوى الكفاءة الاقتصادية . فعندما تستخدم الحكومة الإيرادات الضريبية tax revenues (قوة شرائية) لشراء وسائل للدفاع الجوي مثل الصواريخ والطائرات أو للاتفاق على التعليم وانشاء الطرق وغير ذلك من السلع تولد نفقات . وهذا يعني أن الموارد التي كانت متاحة لانتاج سلع في القطاع الخاص قد انسابت إلى أنشطة تنتج سلعا عامة . وهذه النفقة - ويمكن أن نظر إليها كنفقة مباشرة للحكومة - لا يمكن خفضها إلا بخفض حجم القطاع العام . ويعكس العبء الضريبي الاضافي النفقات والخسائر التي تحدث عندما تتوقف أنشطة اقتصادية نافعة بسبب خضوعها للضريبة ، ويتحول الناس الى أنشطة اخرى

تتجنب الضريبة . وهكذا يعكس هذا العبء الإضافي ضعفا في مستوى الكفاءة الاقتصادية بسبب ما يفرضه من خسارة صافية deadweight loss للاقتصاد القومي ناشئة عن التخلي عن أنشطة اقتصادية دون تحقق كسب يعوضها من خلال ممارسة أنشطة أخرى . وعلى ذلك فهي تعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية .

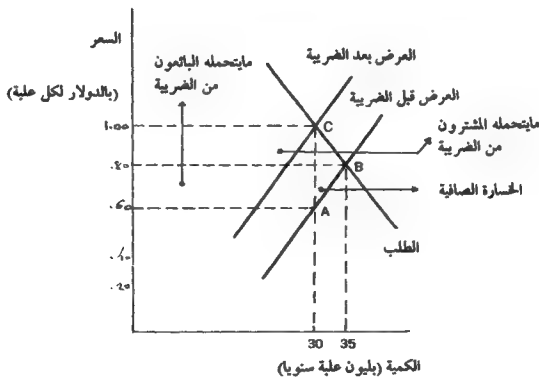
والنظام الضريبي المثالي هو ذلك النظام الذي لا يغير دوافع الأفراد لتوزيع وقتهم ودخلهم فيما بين المجالات التي تحقق لهم أعظم اشباع . والضريبة التي تحقق ذلك هي ضريبة حيادية neutral tax . فالضريبة الحيادية لا تشجع الناس على اتفاق قدر اكبر من الدخل على رحلات للعمل bussiness travel أو الامكان أو الرعاية الطبية وقدر أقل من هذا الدخل على الغذاء لأن الأولى تخصم من الدخل الخاضع للضريبة وهو ما لا يحدث في الحالة الثانية . وكذلك يجب أن لا تشجع الضريبة الحيادية شخصا ما على تخصيص جزء أكبر من وقته ونقوده لاستثمارات تقلل من عبء الضريبة (بممارسة أنشطة تتجنب الضريبة) ويخصص وقتا ونقودا أقل للدخار وممارسة الأنشطة التي تولد عبئا ضريبيا على الدخل .

ومع ذلك تواجه الضريبة الحيادية مشكلة تتمثل في ضريبة الرؤوس head tax وهي ضريبة تفرض بقدر ثابت على كل الأفراد على حد سواء بصرف النظر عن دخولهم وثرواتهم واستهلاكهم أو أي مؤشر من مؤشرات الرفاهية . وهذه الضريبة ، اذا ، تتعارض مع مبدأ العدالة الرأسية ومن ثم فهي ضريبة غير عادلة . فضلا عن أنها لا تتفق مع الكرامة الانسانية .

لذلك تفرض الضريبة على أشياء مثل الدخل ورأس المال والاستهلاك . ومع ذلك يجب ان يرسخ في يقيننا أن الضريبة التي تفرض على النشاط الانتاجي قد تكون مصدرا هاما لعدم الكفاءة الاقتصادية . ويمكن القول بشكل عام ان الضريبة تؤدي الى خفض مستوى النشاط الذي تفرض عليه ، ذلك أن العبء الضريبي الإضافي لا يمكن تجنبه . وشرح شكل (رقم ٣) هذه النقطة كما يوضح الفرق بين عبء الضريبة المرتبطة بتحويل القوة الشرائية والعبء الإضافي للضريبة . دعنا نفترض أن الحكومة ، مثلا ، قد فرضت ضريبة قدرها ٤٠ هللة على علبة السجائر . كما نفترض أن ٣٥ بليون علبة قد انتجت وبيعت للمستهلكين قبل فرض الضريبة . ليس ثمة ريب أن الضريبة قد رفعت من تكلفة انتاج وتسويق السجائر بمقدار ٤٠ هللة لكل علبة . وعلى هذا فان منحني عرض السجائر ينتقل رأسيا بهذا القدر من الضريبة . ومع ذلك فان المستهلكين لن يشتروا

شكل رقم (٣) أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي

يوضح هذا الشكل أثر ضريبة قدرها ٤٠ هللة على (كل علبة) للسجائر وحيث ان الضريبة تؤدي الى زيادة نفقة عرض السجائر للاستهلاك فان منحني العرض ينتقل رأسياً بمقدار الضريبة . ومع ذلك فانه عند السعر الأعلى يقسم المستهلكون بخفض استهلاكهم . ويرتفع سعر التوازن من ٨٠ هللة إلى ١,٠٠ ريال للعلبة . ويدفع المستهلكون ٢٠ هللة زيادة في سعر العلبة ويحصل البائعون على ٢٠ هللة أقل بسبب فرض ضريبة قدرها ٤٠ هللة . وفضلاً عن ذلك يفقد المستهلكون والمتجرون الكسب المتبادل الناتج عن عملية التبادل (المثلث ABC) الذي كان يمكن تحقيقه إذا لم تعمل الضريبة على خفض حجم التبادل بين متجي السجائر ومستهلكيها .



القدر الذي كانوا يشترونه من قبل إذا نقل إليهم عبء الضريبة كله في صورة ارتفاع في ثمن عبلة السجائر بمقدار ٤٠ هللة . وعلى ذلك فانه عندما ينتقل منحنى عرض السجائر رأسياً، فإن السعر السوقي للسجائر يرتفع بأقل من قيمة الضريبة. ومادامت الكمية المطلوبة من السجائر تستجيب على هذا النحو للسعر الأعلى فان بعضاً من عبء الضريبة على السجائر سوف يتحمله المتجولون .

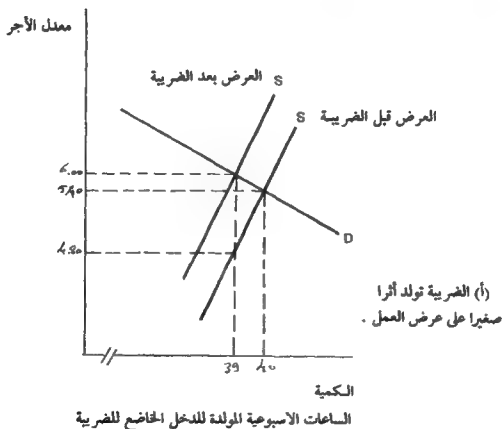
وفي هذا المثال وزع العبء الضريبي بالتساوي بين البائعين والمشتريين . وهذا لا يكون صحيحاً باستمرار . ذلك أن ما يتحمله كل منهما انما يعتمد على مرونتي العرض والطلب . وبعبارة أخرى ، ان توزيع عبء الضريبة انما يعتمد على انحدار منحنيتي العرض والطلب بالنسبة للنشاط الخاضع للضريبة . وهي مسألة ليس من السهل شرحها حالياً .

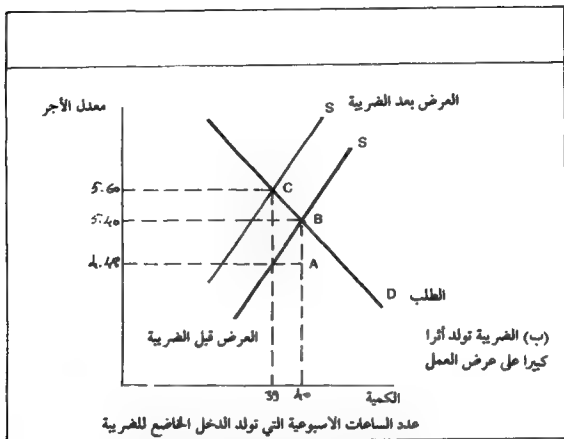
وفي هذا المثال الافتراضي بنشأ سعر توازني جديد للسجائر عند ١,٠٠ ريال للعبلة وانتاج سنوي قدره ٣٠ بليون عبلة من السجائر . وسوف تولد الضريبة ايراداً قدره ١٢ بليون ريالاً (٤٠ هللة \times ٣٠ بليون عبلة) . ويوزع عبء الضريبة بين المتجولين والمستهلكين بالتساوي (كل منهم بمقدار ٢٠ هللة للعبلة) . وهذا العبء - الشق الأول من عبء الضريبة - يتكون من خسارة قدرها ٢٠ هللة لكل من البائعين والمشتريين . ولكن علينا أن نلاحظ أن انتاج واستهلاك السجائر قد انخفض بمقدار ٥ بليون عبلة من السجائر . وبذلك يفقد المتجولون والمستهلكون المكاسب المشتركة (المثلث ABC) . وهذه الخسارة هي الشق الثاني من العبء الضريبي (ولنتذكر أن التجارة عملية ايجابية لذلك فان انخفاض حجمها سوف يؤدي الى خسارة اقتصادية) . وهذه الخسارة ، في اطار التبادل غير المحقق ، تشكل عبئاً إضافياً ، أي خسارة صافية $deadweight\ loss$ حيث لا يصاحبها كسب يعوضها في صورة زيادة في ايراد الحكومة من الضريبة .

ومن ناحية أخرى قد تؤثر الضريبة على الدافع الى العمل والدخل . ويمكن أن نأخذ مثلاً عمليات من واقع النقاش الدائر في الولايات المتحدة الامريكية عن أثر الضريبة على ساعات العمل . ويبين الشكل رقم (٤) هذه المسألة . فاذا فرضنا ان الأجر التوازني في سوق العمل هو ٥,٤ ريال في الساعة ، وعلى أساس هذا السعر يشتغل العمال ٤٠ ساعة في الاسبوع . فاذا فرضت ضريبة ثابتة بنسبة ٢٠٪ على الدخل (أو الأجر) ، فان هذا يزيد من تكلفة عرض العمل . وعلى هذا ينخفض منحنى عرض العمل (ينتقل رأسياً) بمقدار الضريبة . ووفقاً للرأي التقليدي (شكل ١٤) تولد الضريبة أثراً صغيراً

شكل رقم (٤) الخلاف حول الآثار الحافزة لضرية الدخل

يوضح هذا الشكل نتيجتين بديلتين على أساس فرض ضريبة بنسبة ٢٠٪ على الدخل . ووفقا للرأي التقليدي (a) فانه عندما يكون منحني العرض الكلي للعمل رأسيًا ، أو أقرب ما يكون الى ذلك ، فانه يترتب على الضريبة انخفاض صغير في ساعات العمل (من ٤٠ الى ٣٩ ساعة في الاسبوع) . وعلى العكس من ذلك ، فانه وفقا لرأي احدث (b) فانه اذا كان عرض العمل أقل انحدارا فان الضريبة سوف تؤدي الى انخفاض اكبر (من ٤٠ الى ٣٦ ساعة في الاسبوع) في الوقت المخصص للأنشطة المولدة للدخل الخاضع للضريبة .





نسبياً على عدد ساعات العمل، مادام منحنى العرض الكلي للعمل رأسياً (أو أقرب إلى ذلك). وحينئذ يكون أجر التوازن، بما فيه الضريبة أعلى قليلاً فقط (5,٦٠) ريال للساعة). وينخفض أجر العمال بعد الضريبة بشدة ليصبح ٤,٤٨ ريال في الساعة. وحيث أن منحنى عرض العمل أقرب إلى أن يكون رأسياً فإن عبء ضريبة الدخل يقع مبدئياً على العمال.

والعنصر الأساسي في هذا الرأي التقليدي هو أنه مادام العمال يفتقدون البدائل الجيدة لكسب الدخل الخاضع للضريبة فلن يتمكنوا من الانتقال من العمل الحالي إلى أنشطة أخرى مولدة للدخل حتى يتجنبوا عبء الضريبة. ويرفض معارضو الموقف التقليدي هذا الرأي. ويوضح هؤلاء المعارضون أن الانتاج يتأثر بعوامل أخرى غير ساعات العمل. كما يرون أن (أ) وقت الفراغ - الراحة - (ب) الانتاج الاسري (ج) التجنب الضريبي (د) التهرب الضريبي، بدائل لدفع الضريبة.

ووفقاً لهذا الرأي فإنه مادامت المعدلات الحدية المرتفعة للضريبة تخفض الأجر المتولد عن الأنشطة الخاضعة للضريبة فإن الأفراد ينتقلون إلى أنشطة لا تخضع لها.

فالبعض سوف يستهلك وقتاً أطول للفراغ . فقد يزيدون مدة اجازاتهم أو يتغيبون عن العمل أو يقللون من ساعات العمل الاضافي ، على سبيل المثال . وقد يخصص آخرون وقتاً أطول لأنشطة أسرية لا تخضع للضريبة ، مثل اصلاح سياراتهم وطلاء منازلهم واعداد وجبات منزلية اضافية ، بدلا من العمل أو شراء سيارات جديدة أو منازل جديدة أو تناول وجبات الغذاء بالمطاعم . وقد يعمل آخرون في أعمال بأجر منخفض ومزايا غير نقدية أعلى ويخصصون وقتاً أطول للاستثمارات العقارية الحقيقية تتمتع بمزايا ضريبية جذابة . وسوف تزدهر منشآت اعمال تخطط لظهور خسائر محاسبية حتى لا يمتنع دخلها للضريبة . وكل هذه بدائل قانونية تماما . ومع ذلك فإن بعض الأفراد قد يلجأون الى وسائل غير مشروعة للتهرب من دفع الضريبة . وممارسة الاقتصاد الخفي «غير الشرعي» أداة لتجنب أو خفض الضرائب .

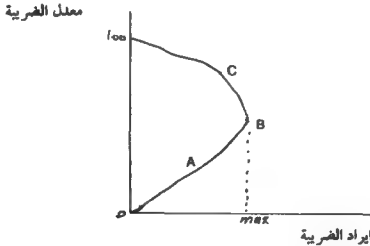
وإذا كان هذا الرأي صحيحاً - إذا كانت هناك بدائل جيدة لرفع المعدلات المالية للضريبة - فسوف يكون منحتي عرض العمل أقل انحداراً كما هو موضح في شكل رقم (٤-ب) . فحيث ترتفع تكلفة عرض العمل الذي يدر دخلاً خاضعاً للضريبة فإن الناس ينتقلون الى أنشطة أخرى بديلة . وعلى ذلك فإن المعدلات الضريبية الحدية العالية تؤدي الى خفض وقت العمل المخصص لتحقيق دخل خاضع للضريبة وزيادته في أنشطة لا تتم بالكفاءة ولكنها تتجنب الضريبة . وهكذا يحدث ضياع وخسارة صافية لها وزنها . على أن المثلث (ABC) في شكل رقم (٤-ب) الذي يبين فقط عدم الكفاءة الناشئة عن فقد ساعات عمل يقلل في الواقع من حجم العبء الاضافي الذي يتحمله المجتمع .

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين تغير مافي معدلات الضرائب والتغير في الإيرادات الضريبية . ويرتبط مستوى النشاط الاقتصادي الخاضع للضريبة - أساس الضريبة tax base - عكسياً مع معدل الضريبة على هذا النشاط . وهذا يعني أن زيادة مافي معدل الضريبة تؤدي الى زيادة نسبية أقل في الإيرادات الضريبية . فالمعدلات الضريبية الأعلى تجعل ممارسة نشاطاً أعلى تكلفة، الأمر الذي يحث الأفراد على التحول الى أنشطة أخرى بديلة . فإذا كانت هناك بدائل جذابة فقد يكون الانخفاض في النشاط الخاضع للضريبة كبيراً .

دعنا نأخذ مثلاً واقعياً يوضح ذلك . ففي سنة ١٩٨١ رفعت كولومبيا معدل الضريبة على الجازولين من ٧٠ هللة الى ٩٠ هللة للجالون ، بزيادة قدرها ٣٠٪ ولكن هذه الزيادة البالغة ٣٠٪ لم تؤد الى زيادة قدرها ٣٠٪ في الإيرادات الضريبية . ذلك أن المعدل الأعلى للضريبة أضعف رغبة السائقين في شراء الجازولين في كولومبيا . فهناك

شكل رقم (٥) منحني لaffer

لما كانت الضريبة تؤثر على مستوى نشاط ما فإن حدوث تغير ما في معدلات الضريبة لن يؤدي الى تغير بنفس النسبة في إيرادات الضريبة . وكما يشير منحني «Laffer» فإنه بعد نقطة معينة (B) فإن زيادة ما في معدلات الضريبة قد تؤدي الى انخفاض إيرادات الضريبة . ولما كانت زيادة المستوى المرتفع للضريبة تؤدي الى زيادة صغيرة فقط في إيرادات الضريبة عندما نصل الى نقطة B فليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن نقطة B تمثل المعدل الضريبي الأمثل .



بديل قوي لشراء الجازولين الذي زادت عليه الضريبة (ومن ثم ارتفع سعره) وهو شراء الجازولين من فرجينيا وماريلاند حيث المعدلات الضريبية (ومن ثم الأسعار) أقل قليلاً . وعلى هذا فإن كمية الجازولين المباعة في واشنطن ستكون أقل منها في حالة غياب الضريبة ومن ثم فإن الإيراد المكتسب من المعدل الضريبي الأعلى سوف ينخفض جزئياً على الأقل .

وقد شرح «آرثر لaffer Arthur Laffer» هذه الفكرة حيث أكد أن زيادة ما في معدلات الضريبة قد تؤدي أحياناً الى انخفاض إيرادات الضريبة . وعلى أساس ما بذله «Laffer» من جهود في هذا المجال سمي المنحني الذي يبين العلاقة بين معدلات الضريبة وإيراداتها «منحني لaffer's Curve» . ويبين شكل رقم (٥) مفهوم منحني (Laffer) عن النشاط الذي يولد دخلاً يخضع للضريبة . ومن الواضح أن الإيرادات الضريبية تكون صفراً لو

أن معدل الضريبة كان صغيراً . ولكن المسألة غير الواضحة الى حد ما هي أن الإيرادات الضريبية تكون صفراً أيضاً (أو قريبة جداً من الصفر) اذا كان معدل الضريبة ١٠٠٪. ففي مواجهة معدل ضريبة يساوي ١٠٠٪ فإن أغلب الناس سوف يمارسون الصيد أو يبحثون عن أشياء أخرى غير ممارسة نشاط انتاجي خاضع للضريبة ، حيث ان مثل هذا المعدل الضريبي يقضي على كل الدخل الخاضع للضريبة ، وسوف يصل الانتاج في القطاع الخاضع للضريبة إلى العدم . وبدون الانتاج فإن الإيرادات الضريبية تصل إلى الصفر .

ومع انخفاض معدلات الضريبة عن ١٠٠٪ يزداد الدافع الى العمل واكتساب الدخل الخاضع للضريبة ، وينمو الدخل وتزداد الإيرادات الضريبية . وبالمثل ، فإنه مع تزايد معدلات الضريبة عن الصفر تزداد الإيرادات الضريبية . ولعله من الواضح انه عند معدل ما اكبر من صفر وأقل من ١٠٠ تصل الإيرادات الضريبية الى اقصى قيمة لها (نقطة B في الشكل ٥) . وهذا لا يعني أن معدل الضريبة الذي يعظم الإيراد معدل مثالي . ففي الواقع ، انه عند بلوغ نقطة اقصى ايراد (B) فإن الأمر يتطلب زيادات اكبر في معدل الضريبة حتى تزداد إيرادات الضريبة. وفي هذا النطاق يكون العبء الإضافي للضريبة كبيراً . ومن أسف أنه لا يوجد من يعرف الى أي مدى يمكن زيادة المعدلات الضريبية الحدية العالية قبل أن تبدأ مسيرة الوصول الى نقطة أعظم ايراد للضريبة . ولسنا نعرف كذلك ، عند حدود مستويات الدخل ، ما اذا كنا قد فرضنا معدلات الضريبة في النطاق الذي يضعف الانتاج ، بحيث تؤدي المعدلات الأعلى للضريبة على خفض الإيرادات الضريبية .

نظرة الى الأمام Looking Ahead

ان النفقات الحكومية ، ومعدلات الضرائب محددات هامة للانتاج والتوظيف في اقتصاد ما . وكلما تقدمنا في الدراسة ، سوف نبحث هذا الموضوع بالتفصيل ، ومع ذلك فنحن في حاجة الى تحقيق فهم أفضل لكيفية قياس الناتج الكلي . وهذا هو موضوع الفصل التالي .

الأهداف التعليمية للفصل Chapter Learning Objectives

١ - يتزايد الانفاق الحكومي في المملكة باستمرار ويعمل مرتفع بسبب غودور الدولة في

- ٢ - يشتمل الاتفاق الحكومي على المشتريات الحكومية والمدفوعات التحويلية التي تستهدف اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع .
- ٣ - تمثل الضرائب في الدول الرأسمالية المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العام ، ومثل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٤ - كلما ارتفع المعدل الحدي للضرائب ينخفض الجزء المتاح من الدخل للاتفاق الخاص . وحيث أنه يحدد كمية الايرادات التي يحتفظ بها الفرد للمنفقات الخاصة فان المعدل الحدي للضريبة يولد أثرا قويا على الدوافع لدى الأفراد لكسب الدخل الخاضعة للضريبة .
- ٥ - لابد من أخذ كل من الكفاءة والعدالة في الحسبان عند الاختيار بين البدائل الضريبية . ذلك أن النظام الضريبي الذي يؤدي الى سلوك غير كفء يكون مرتفع التكلفة بالنسبة للمجتمع ، كما أن تحقيق الاذعان لنظام ضريبي غير معقول وغير عادل عالي التكلفة كذلك .
- ٦ - اننا جميعا نؤيد نظاما ضريبيا حياذيا على نحو مثالي - وهو نظام لا يشوه الأسعار ولا يفرض الأفراد على تحويل الموارد النادرة الى الأنشطة التي تتجنب الضريبة . ومع ذلك فان فرض ضريبة على نشاط انتاجي تغير باستمرار بعض الأسعار . وعلى هذا فان هدفنا يجب ان يكون الأخذ بنظام ضريبي يقلل من آثار عدم الكفاءة .
- ٧ - إن أثر الضرائب على دوافع العمل محل نقاش بين الاقتصاديين والرأي التقليدي هو انه مادامت هناك بدائل جيدة قليلة للحصول على دخل خاضع للضريبة . فسوف يكون منحني عرض العمل رأسيا او اقرب ما يكون الى ذلك وعلى هذا فان الضرائب على الدخل لا تخفض كثيرا كمية العمل المعروض. أما معارضو هذا الرأي فيرون ان وقت الفراغ ، والانتاج المنزلي ، والأنشطة المتمتعة بالحماية من الضريبة والاقتصاد الخفي بدائل جيدة للحصول على دخل خاضع للضريبة . وعلى هذا فهم يعتقدون ان المعدلات الحدية للضريبة تخفض جهد العمل المنتج بشدة وتشجع على تجنب الضريبة ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الكفاءة الاقتصادية .
- ٨ - ان التفرقة بين التغير في معدلات الضريبة والتغير في ايرادات الضريبة لها اهميتها . ذلك أن حجم القاعدة الضريبية يرتبط ، بشكل عام ، بعلاقة عكسية مع معدل الضريبة . وعلى ذلك ، فان زيادة معدلات الضريبة يؤدي الى زيادة نسبية أقل في ايرادات الضريبة ، وخاصة اذا كانت هناك بدائل جيدة للأشياء الخاضعة

للضريبة .

٩- من الممكن ، عند المعدلات شديدة الارتفاع للضريبة ، أن تؤدي زيادة معدلات الضريبة الى انخفاض في الإيرادات الضريبية ، وذلك لأن كثيراً من الناس سوف يتحولون عن الأنشطة الخاضعة للضريبة . وبين منحنى «لافر» هذه المسألة .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

The Economic Way of Thinking- Discussion Questions

١ - ان المجموعات الرئيسية للاتفاق الحكومي هي (أ) الدفاع القومي (ب) التعليم (ج) تحويلات الدخل والنفقات اللازمة للسيطر على الفقر . لماذا يقوم القطاع العام بهذه الأنشطة في اعتقادك ؟ ولماذا لا يتركها للسوق ؟

٢ - هل تظن أن العبء الضريبي في المملكة العربية السعودية مرتفع أم منخفض اشرح . وماهي السياسات ، اذا وجدت ، التي تؤديها لتغيير العبء الضريبي وتوزيعه ؟ كن محددا في اجابتك ودافع عن موقفك .

٣ - إن الضريبة التصاعدية هي المصدر الأساسي للإيرادات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ماهي في رأيك مزايا هذه الضريبة ؟ وماهي عيوبها ؟ وماهي التغيرات ، إذا وجدت ، التي يمكنك عملها في طبيعة هذه الضريبة ؟ ولماذا ؟

٤ - إن المدفوعات التحويلية لا تولد أثراً على الاقتصاد لأنها لا تعدو أن تكون تحويلاً للدخل من مجموعة من الأفراد إلى أخرى .
قوم هذه الاجابة .

٥ - هل تعرف أحدا من الذين يعملون في الاقتصاد الخفي ؟ وهل تعتقد أن كثيراً من الناس سوف يشاركون في هذا الاقتصاد لو كانت المعدلات الضريبية أقل ؟ ولماذا ؟

الجزء الثاني الإقتصاد الكفوي

الفصل السادس قياس النضج الاقتصادي للأمم

الفصل السادس قياس النبض الاقتصادي للأمم

Taking The Nation's Economic Pulse

ليس ثمة ريب أن تطوير مقياس اقتصادي للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في مجتمع ما يعد ابتكارا بالغ الأهمية . فبدون هذا الابتكار كان من الصعب تطبيق أية سياسة عامة . وفي هذا الفصل سوف نبين كيفية قياس تدفق الناتج في اقتصاد ما . وفضلا عن ذلك سوف نحلل مظاهر القوة والضعف في أدوات القياس المستخدمة .

مفهوم الناتج القومي الاجمالي The Concept of GNP

إن الناتج القومي الاجمالي (ن . ق . ج) هو المقياس الأكثر استخداما لقياس الأداء الاقتصادي . ولا يخفى أن محرري الصحف والمعلقين في التليفزيون يعرضون أحدث احصاءات الناتج القومي الاجمالي وهم فخورون بأنهم يعلنون أحدث أرقام لهذا الناتج . كما أصبح تعبير الناتج القومي الاجمالي تعبيرا شائعا بين الناس . ولكن ماذا يعني هذا الاصطلاح ؟ ولماذا يحتل هذه الأهمية ؟

والناتج القومي الاجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي انتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة وهي سنة عادة .

والناتج القومي الاجمالي مفهوم يعبر عن (التدفق) ويتم قياسه عادة كمعدل سنوي . ويمكن تشبيهه بمقياس الماء الذي يقيس كمية الماء المتدفقة خلال انبوبة في كل ساعة . وبالمثل فإن الناتج القومي الاجمالي أداة صممت لقياس القيمة السوقية للإنتاج «المتدفق» من المصانع والمتاجر في اقتصاد ما في كل عام .

ماذا يحسب في الناتج القومي الاجمالي What Counts toward GNP?

ولما كان الناتج القومي الاجمالي يقيس الانتاج الجاري فحسب فانه لا يتساوى مع

مجموع القيم النقدية المسجلة في المجتمع . اذ يجب استبعاد كثير من العمليات . ويثور هنا سؤال هام : ماذا يحسب في الناتج القومي الاجمالي وماذا يستبعد عند حسابه ؟ ونجيب على ذلك فيما يلي :

١ - السلع النهائية وحدها هي التي تدخل في حساب هذا الناتج . ويقصد بالسلعة النهائية السلعة بين يدي مستخدمها النهائي . ولا يخفى أن السلع تمر بمراحل انتاجية كثيرة ومتعددة . ومع ذلك فان ما يحسب في الناتج القومي الاجمالي هو فقط القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة ما .

ويوضح الشكل رقم (١) أهمية النقطة الأخيرة . فقبل أن تكون السلعة النهائية وهي الخبز بين يدي المستهلك فانها تمر بعدة مراحل انتاجية . فالزراع ينتج رطلا من القمح ويبيعه إلى صاحب الطحن مقابل ٢٠ هللة - مثلاً . ويقوم الطحان بطحن القمح ثم يبيعه إلى الخباز مقابل ٣٥ هللة ، مثلاً وعلى ذلك فان ما أضافته عملية الطحن الى قيمة القمح هو ١٥ هللة . وقام الخباز بتحويل الدقيق الى خبز باضافة أشياء عليه وتحويله الى أرغفة وباعه الى البقالة بسعر ٦٠ هللة . وعلى ذلك فان الخباز اضاف ٢٥ هللة الى قيمة الخبز . وقام البقال بتخزين الخبز على أرفف البقالة حيث تكون متاحة للمستهلك في أماكن مريحة وقد تم بيع الخبز للمستهلك بسعر ٦٩ هللة للرغيف - وبذلك تكون البقالة قد أضافت الى قيمة الخبز ٩ هللة (الى قيمة المنتج النهائي) . وعلى ذلك فان القيمة السوقية للمنتج النهائي - ٦٩ هللة لرغيف الخبز - هي التي تحسب في الناتج القومي الاجمالي . والقيمة السوقية للمنتج النهائي هي الكمية المضافة لقيمة السلعة في كل مرحلة من مراحل الانتاج ، وهي ٢٠ هللة اضافها المزارع ، و ١٥ هللة اضافها الطحان ، و ٢٩ هللة اضافها الخباز ، و ٩ هللة اضافها البقال .

أما اذا اضيفت القيمة السوقية للمنتج في كل مرحلة انتاجية وسيطة (مجموع العمود رقم ١ على سبيل المثال) الى الناتج القومي الاجمالي فسوف يؤدي ذلك الى تكرار في الحساب ، وتكون قيمة الناتج القومي الاجمالي أكبر من قيمة المنتجات النهائية المتاحة للمستهلكين ، ولتجنب هذه المشكلة فإن الناتج القومي الاجمالي لا يشمل سوى قيمة السلع والخدمات النهائية .

٢ - السلع التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية هي التي تدخل في الحساب . ذلك

الشكل رقم (١) الناتج القومي الاجمالي ومراحل الانتاج

تمر معظم السلع بعدة مراحل انتاجية - ويوضح الجدول رقم (١) كلا من القيمة السوقية لرغيف الخبز من خلال مروره بمراحل انتاجية متعددة (عمود رقم ١) ، والكمية التي يضيفها المنتج الوسيط الى قيمة الرغيف (عمود رقم ٢) .

مراحل الانتاج	القيمة السوقية للالانتاج «بالريال» ^(١)	القيمة المضافة (الكمية المضافة الى قيمة الانتاج) «بالريال» ^(٢)
المرحلة ١ : القمح في المزرعة	٠,٢٠	٠,٢٠
المرحلة ٢ : تحويل القمح الى دقيق	٠,٣٥	٠,١٥
المرحلة ٣ : تحويل الدقيق الى خبز	٠,٦٠	٠,٢٥
المرحلة ٤ : الخبز لدى البقال (تخبزة)	٠,٦٩	٠,٠٩
الكمية المضافة الى الناتج القومي الاجمالي		٠,٦٩

ان الناتج القومي الاجمالي مقياس للانتاج الجاري . وعلى ذلك فان تبادل السلع أو الأصول التي تم انتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي الجاري .

ف شراء سيارة مستعملة تم انتاجها في العام الماضي لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي الجاري، كما لا يدخل في حسابه أيضاً بيع منزل قديم انشئ منذ ٥ سنوات مضت . فقد تم حساب قيمة انتاج هذه السلع في الوقت الذي انتجت فيه . ولا يخفى أن المبيعات والمشتريات الحالية لمثل هذه السلع لا تعنى أكثر من تبادل سلع موجودة ، ولا تشمل انتاجاً جارياً لسلع اضافية . وعلى ذلك فانها لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي .

ولما كان حساب الناتج القومي الاجمالي يتضمن السلع المعمرة حين انتاجها مثل السيارات والمنازل، فإنه لا يكون دائئاً مقياساً صحيحاً للاستهلاك الجاري. ففي أوقات الانكماش يتم انتاج كمية اقل من الأصول المعمرة . ومع ذلك فان استهلاك السلع المعمرة التي سبق انتاجها وحسابها خلال فترات سابقة سوف يستمر . وفي أوقات الرواج يكون هناك توسع كبير في انتاج الأصول المعمرة ، ولكن استهلاكها سوف يستمر عبر فترة طويلة . ولذلك فان الناتج القومي الاجمالي يقدر الاستهلاك بأقل من قيمته اثناء الكساد ، وبأكبر من قيمته في أوقات الازدهار الاقتصادي .

كما ان العمليات المالية البحتة لا تحسب في الناتج القومي الاجمالي ، حيث انها لا تتضمن انتاجاً جارياً . وعلى ذلك فان مشتريات ومبيعات الأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية لا تدخل في حساب هذا الناتج . ذلك انها تمثل تبادل أصول جارية وليس انتاج سلع اضافية . وبالمثل فان الهدايا الخاصة لا تدخل في حساب الناتج كما تستبعد المدفوعات الحكومية التحويلية مثل المدفوعات الخاصة بالرفاهية والضمان الاجتماعي . فهي لا تتضمن انتاجاً جارياً ومن ثم لا تدخل في حساب هذا الناتج .

التقود هي القاسم المشترك في الناتج القومي الاجمالي

Money As the Common Denominator of GNP

ليس يخفى انه لا يصح ان يجمع التفاح والبرتقال معا في عملية جمع واحدة . وهذا بالضبط هو طبيعة مشكلة المقياس العام . فهناك ملايين من السلع والخدمات المختلفة تنتج سنوياً . فكيف يمكن أن نجتمع معا انتاج كل من المنازل ، والتعليم ، والسيارات ، والملابس . . وغير ذلك من البنود الكثيرة الأخرى ؟

ان هناك عامل واحد مشترك بين هذه السلع والخدمات المختلفة وهو ان شرائها يتم بالنقد المتداول في الدولة . وهو الريال السعودي في المملكة والدولار في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال .

ويقوم الناس بدفع قيمة كل من السلع والخدمات بوحدة النقد المتداول الريال مثلاً وحينئذ يكون الريال هو القاسم المشترك بينهما جميعاً . وهذا يعني ان وحدات السلع المتباينة تقدر بسعر بيعها بالريال مثلاً . فانتاج سلعة مثل السيارة تضيف الى الناتج

القومي الاجمالي ٨٠ مثلاً لما تضيفه حافظة الأوراق الجلدية وذلك بافتراض أن السيارة الجديدة تباع بنحو ٢٤ ألف ريال في حين تباع حافظة الأوراق بنحو ٣٠٠ ريال . وهكذا فان جملة الانفاق بالريالات على جميع السلع النهائية المنتجة خلال سنة ما هو الناتج القومي الاجمالي في هذه السنة .

طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي Two Ways Of Measuring GNP

هناك طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي، إذ يمكن حساب هذا الناتج عن طريق جمع كل ما يتفق على السلع والخدمات المشتراة ، أو تكاليف انتاج وعرض تلك السلع والخدمات .

وهذا يعني أنه يمكن حساب الناتج القومي الاجمالي عن طريق اضافة جملة الانفاق على السلع والخدمات النهائية المعروضة أمام المشتريين . كما يمكن حسابه من خلال تحديد الناتج القومي الاجمالي عن طريق اضافة جميع تكاليف عرض السلع والخدمات مشتملة على الدخل المتبقي للمنظم المنتج . ولا يخفى ان مجموع اي منهما يساوي الناتج القومي الاجمالي . وهذا صحيح ، لأن النقود التي تنفقها المشترون على السلع والخدمات النهائية ، يمكن أن ينظر إليها على انها توفر المال اللازم لانتاج وعرض تلك السلع والخدمات .

ويوضح الشكل رقم (٢) التدفق الدائري للاتفاق الاستهلاكي وتكاليف الموارد ، في اقتصاد مبسط جداً . حيث يتكون ذلك الاقتصاد من قطاعين فقط هما القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال . ويوضح هذا الشكل البياني تدفق النققات والارادات بالريال . وتبين الأسهم خارج الدائرة تدفق المنتجات الحقيقية والموارد . فالسلع والخدمات التي يتم انتاجها في قطاع الأعمال تباع الى المستهلكين في القطاع العائلي . أما القطاع العائلي فيعرض عوامل الانتاج ويحصل على دخول مقابل خدماتها وفي المقابل يتم اتفاق كل الدخل العائلي على شراء السلع والخدمات .

ويوضح الجزء الأدنى في دائرة التدفق في الشكل رقم (٢) تدفق التكاليف النقدية

لعوامل الانتاج (الأجور ، الايجارات ، الفوائد ، الأرباح) من قطاع الأعمال الى القطاع العائلي مقابل الحصول على الموارد الانتاجية (العمل ، الأرض ، المعدات الرأسمالية ، التنظيم) وهذه المدفوعات تشكل دخل القطاع العائلي . ويتحدد سعر الموارد الانتاجية بقوى العرض والطلب في سوق الموارد . ويستخدم رجل الأعمال خدمات الموارد الانتاجية في انتاج السلع والخدمات .

أما الجزء الأعلى في دائرة التدفق فيبين تدفق الانفاق الاستهلاكي النقدي من القطاع العائلي الى قطاع الأعمال مقابل الحصول على السلع والخدمات . وتستمد منشآت الأعمال إيراداتها من مبيعاتها من المنتجات (الطعام - الملابس - الخدمات الطبية . . . الخ) إلى القطاع العائلي . وتحدد أسعار هذه السلع والخدمات في أسواق الانتاج .

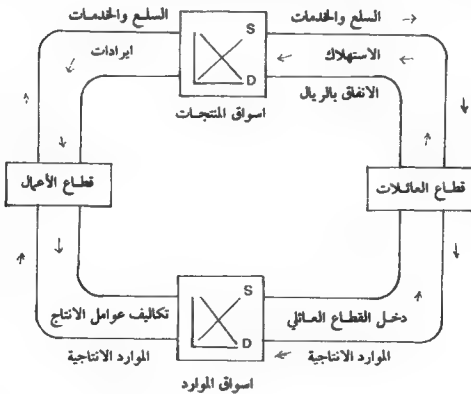
وليس ثمة ريب أن الاقتصاديات الحديثة أشد تعقيدا من هذا النموذج المبسط المكون من قطاعين فضلا عن النفقات الشخصية لقطاع العائلات توجد مشتريات الحكومة من السلع والخدمات (على سبيل المثال الطرق العامة السريعة ، التعليم ، الطائرات الحربية ، الحماية التي توفرها الشرطة) . وفصلا عن شراء مدخرات العملية الانتاجية من القطاع العائلي، فإن رجال الأعمال يقومون بالانفاق الاستهلاكي (انفاق منشآت على الآلات، والخدمات الانتاجية، وغير ذلك من الأصول الرأسمالية) من أرباحهم ، ومن ثم تنمو قدراتهم الانتاجية في المستقبل . وبالإضافة الى ذلك فإن الأجانب قد يشترون سلعا وخدمات محلية ، ويبيعون سلعا منتجة في الخارج للسوق المحلية .

ومع ذلك يظل المبدأ العام قائما . فالنتائج القومي الاجمالي يمكن تحديده من خلال :

- (أ) جمع النفقات الكلية على السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها خلال فترة ما .
- (ب) جمع التكاليف الكلية المتولدة عن انتاج السلع والخدمات المعروضة خلال نفس الفترة .
- (ج) ويلخص شكل رقم (٣) مكونات الناتج القومي الاجمالي في اطار كل من اسلوب الانفاق ، واسلوب تكلفة - دخل المورد .

شكل رقم (٧)
التدفق الدائري - نموذج قطاعين

يوضح النموذج المبسط لقطاعين - الطريقتين التي يمكن ان ينظر من خلالها الى الناتج القومي الاجمالي . ويبين منه ان تيار الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي على السلع والخدمات النهائية التي يعرضها قطاع الأعمال ، يجب ان تتساوى مع تيار المدفوعات التعويضية (الأجور، الأرباح، الفائدة ، الأرباح) الى المدخلات الانتاجية (العمل ، الأرض، رأس المال ، المعدات والتجهيزات ، والتنظيم) التي يعرضها قطاع المائلات وليس ينبغي ان كلا من انفاق القطاع العائلي (الجزء العلوي من الشكل) ، وتكلفة عوامل الانتاج (الجزء الأدنى من الشكل) يساوي الناتج القومي الاجمالي (ن . ق . ج) .



ومن الأهمية بمكان ان نلاحظ ان الدخل المتبقي للمنظم المنتج تتضمنه التكلفة الكلية لعرض السلع والخدمات ، وهي الصورة الثانية لقياس الناتج القومي الاجمالي .
وحيث أن إيرادات قطاع الأعمال التي تولد من بيع السلع والخدمات، أما أن تدفع إلى

أصحاب الموارد أو تنساب الى المنظمين الرأسماليين في شكل أرباح ، فان طريقي حساب الناتج القومي الاجمالي تؤديان الى نتائج متماثلة . وتجدر ملاحظة ان الأرباح تعد جزءا من تكلفة الانتاج . ولما كانت الأرباح دخل متبقي وليست مدفوعات تعاقدية فقد يعارض البعض هذا التصنيف . وهو رأي غير صحيح . فرغم أن الأرباح مدفوعات متبقية فان صانعي القرارات في منشآت الأعمال يكونون غير راغبين في عرض الأصول الرأسمالية المستخدمة في عملية الانتاج وتحمل مخاطر الخسارة اذا لم يتوقعوا فرصا حسنة للحصول على أرباح . ويمكن النظر الى الأرباح على أنها مدفوعات للمنظمين مقابل قيامهم بعملية الانتاج . ولا يخفى أن الأجور تحفز العمال على عرض خدمات العمل . وبالمثل ، تحفز الأرباح المتوقعة لصانعي القرارات في منشآت الأعمال لعرض المعدات الرأسمالية وتحمل مخاطر تنظيم العملية الانتاجية . لذلك فان الأخيرة تعد جزءا من تكلفة الانتاج مثل الأولى تماما .

وعلىنا أن ندرك ان طريقة الاتفاق في قياس الناتج القومي الاجمالي تركز على تقويم المشترين للسلع والخدمات المنتجة خلال سنة ما . فالمشترون يشترون سلعا معينة لأنهم يقدرون قيمتها بأكثر من قيمة البدائل الأخرى المتاحة لهم . وهم يتوقعون ان سلعة ما سوف تولد نفعا اكبر من سعر شرائها ، والا امتنعوا عن شرائها وعلى هذا فان الناتج القومي الاجمالي ، وهو مجموع كل هذه النفقات على المنتجات النهائية يصور تقويم المشترين للسلع بأقل من حقيقته .

وعلى النقيض من ذلك فان طريقة الدخل - التكاليف تركز على التضحية المترتبة على انتاج السلع والخدمات . ذلك أن انتاج السلع يتضمن جهد الانسان ، واهلاك الآلات والتضحية بالاستهلاك الحالي ، والمخاطرة ، والمسؤوليات الادارية ومتاعب اخرى في الحياة . وفي اقتصاد السوق يقوم أصحاب الموارد اختياريا بعرض خدماتهم الانتاجية للحصول على الدخل . ومن وجهة نظر أصحاب الموارد ، فان مدفوعات الدخل (الأجور، دخل من يعملون لحسابهم - الايجارات - الفوائد - الأرباح) يجب ان تزيد عن قيمة البدائل المضحى بها (استهلاك وقت الراحة ، على سبيل المثال) وذلك عندما يتم تخصيص الوقت ، والجهد ، والموارد للعملية الانتاجية ، والا فان اصحاب الموارد لن يعرضوا خدماتهم . وعلى ذلك فانه عند حساب الناتج القومي الاجمالي باضافة جميع مدفوعات الدخل إلى أصحاب الموارد ، فإنه يبالغ في تقدير المساوي المرتبطة بانتاج السلع والخدمات النهائية .

ومن وجهة النظر المحاسبية ، فان اجمالي المدفوعات الى عوامل الانتاج ، مشتملة على أرباح المنتج او خسائره يجب أن تتساوى مع سعر بيع السلعة أو الخدمة المنتجة . وهذا صحيح بالنسبة لكل سلعة أو خدمة منتجة كما يبين من المناقشة السابقة . فهذه متطابقة محاسبية اساسية . أي أن :

تيار الانفاق على السلع النهائية = ن.ق.ج = تيار تكاليف انتاج السلع النهائية .

وعلى ذلك فان الناتج القومي الاجمالي (ن . ق . ج) الناتج عن جمع قيم السلع والخدمات النهائية المشتراة يتساوى مع الناتج القومي الاجمالي الناتج عن جمع كل بنود التكاليف متضمنة أرباح المنتج المرتبطة بانتاج السلع والخدمات النهائية .

شكل رقم (٣) طريقتان لقياس الناتج القومي الاجمالي

رغم ان الاقتصاديات الحديثة أكثر تعقيدا من نموذج التدفق الدائري ذي القطاعين (الشكل رقم ٢) فانه تظل هناك طريقتان لحساب الناتج القومي الاجمالي . حيث يمكن بجمع كل بنود الانفاق على السلع والخدمات النهائية في كل قطاع - الجانب الأيمن من (الشكل رقم ٣) - أو بجمع تكاليف الانتاج المشتركة في انتاج هذه السلع والخدمات - الجانب الأيسر من (الشكل رقم ٣) .

طريقة الانفاق	طريقة التكاليف - الدخل
القطاع العائلي (الانفاق الاستهلاكي الفردي)	مدفوعات دخل الموارد (بتكلفة عوامل الانتاج)
+	الأجور
قطاع الأعمال (اجمالي الانفاق الاستثماري الخاص)	دخل من يعملون لحسابهم
+	الاييجارات
القطاع الحكومي (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات)	الأرباح
+	القوائد
قطاع العالم الخارجي (صافي صادرات السلع والخدمات)	بنود تكاليف غير دخلية
	الضرائب غير المباشرة على الأعمال
	الاهلاك

طريقة الانفاق The Expenditure Approach

يوضح الشكل رقم (٣) انه عند استخدام طريقة الانفاق في حساب الناتج القومي الاجمالي ، فان هناك أربعة مكونات أساسية للمنتجات النهائية المشتراة يجب أن تؤخذ في الحسبان . ويوضح الجانب الأيمن من الشكل رقم (٤) قيمة هذه المكونات الأربعة للناتج القومي الاجمالي - (أرقام افتراضية بالبلليون ريال) .

(١) المشتريات الاستهلاكية : تشكل المشتريات الاستهلاكية الشخصية الشطر الأعظم من الناتج القومي الاجمالي. وتوجه أغلب النفقات الاستهلاكية إلى السلع غير المعمرة والخدمات ويدخل في هذه المجموعة الغذاء ، والملابس ، والاستمتاع ، والخدمات الطبية والقانونية والتعليم والوقود . وهذه البند تستخدم في فترات قصيرة نسبيا . أما السلع المعمرة مثل الأجهزة والسيارات فتشكل نسبة صغيرة نسبيا في جملة السلع الاستهلاكية . وهذه السلع تستخدم على مدى فترة طويلة من الزمن ، رغم انها تحسب بالكامل في الناتج القومي في الوقت الذي اشترت فيه .

(٢) المشتريات الاستثمارية : يولد الاستثمار أو السلع الرأسمالية تيارا من الاستهلاك أو خدمات الانتاج في المستقبل، وهي لاتشبه الغذاء أو خدمات الدواء، حيث أنها لا تستهلك في الحال . فالمنزل سلعة استثمارية لأنه يولد تيارا من الخدمات لفترة طويلة في المستقبل . كما ان المنشآت الصناعية والمعدات سلع استثمارية لانها تقدم خدمات انتاجية في المستقبل . ويعد التغير في المخزون استثمارا على أساس انه يولد منافع للمستهلك في المستقبل .

على أن هناك كثيرا من السلع لها خصائص كل من السلعة الاستهلاكية والسلعة الاستثمارية . فليس هناك حد فاصل دقيق بين الاثنين وطبقا لمعايير الحسابات القومية فان مشتريات منشآت الأعمال من السلع النهائية قد اعتبرت سلعا استثمارية بشكل تحكيمي ، بينما اعتبرت مشتريات قطاع العائلات - باستثناء المنازل سلعا استهلاكية . ولا يخفى ان المخزون كجزء من الاستثمار يتقلب عندما تتغير الظروف الاقتصادية . فعندما تتحسن ظروف منشآت الأعمال ينخفض المخزون غالبا . ومن ناحية أخرى فانه في

خلال الكساد ، قد يتزايد المخزون بسرعة احيانا ، بسبب عدم قدرة المنشآت على بيع كل انتاجها الجاري . وسوف نلقى ، فيما بعد نظرة اكثر عمقا وشمولا على دور التقلبات في المخزون ، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن هذه التغيرات تلعب دوراً كبيراً في تحديد نطاق عدم الاستقرار الاقتصادي .

(٣) المشتريات الحكومية : تتضمن المشتريات الحكومية كلا من خدمات الاستئجار والاستهلاك . وتتضمن هذه المشتريات التعليم وخدمات الشرطة ، والصواريخ ، والمباني ، وتوليد القوى الكهربائية ، والخدمات الطبية ، والقانونية والمحاسبية . وحيث أن المدفوعات التحويلية تستبعد من الحساب ، فإن حجم القطاع العام يزيد كثيراً عن القدر الذي تنفقه الحكومة فعلاً على السلع والخدمات .

(٤) صافي الصادرات : لا يخفى أن الصادرات هي السلع والخدمات المحلية التي يقوم الأجانب بشرائها ، أما الواردات فهي السلع والخدمات الأجنبية التي يشتريها أبناء دولة ما . ولما كنا نريد أن نقيس الناتج القومي الاجمالي الانتاج في دولة ما فقط فان قياس الناتج القومي الاجمالي على أساس اجمالي المشتريات يتطلب :

- (أ) اضافة قيمة المنتجات المحلية التي يشتريها الأجانب .
- (ب) طرح قيمة المنتجات الأجنبية التي يشتريها أبناء الدولة .

ويمكن ادماج العاملين في اطار معادلة تخدم اهداف الحسابات القومية على النحو التالي :

$$\text{صافي الصادرات} = \text{اجمالي الصادرات} - \text{اجمالي الواردات}$$

واذا كانت قيمة السلع والخدمات الوطنية المباعة الى الأجانب (الصادرات) تفوق قيمة السلع والخدمات التي اشترت منهم (الواردات)، فان صافي الصادرات يكون اضافة الى الناتج القومي الاجمالي . وعلى العكس اذا كانت الواردات اكثر من الصادرات ، فان صافي الصادرات يكون سالبا . وفي الجدول الافتراضي التالي نجد أن صافي الصادرات موجبا ، حيث ان قيمة الصادرات الى العالم الخارجي تزيد عن قيمة الواردات منه بنحو ٢٦ بليون ريال .

شكل رقم (٤)
طريقتان لحساب الناتج القومي الاجمالي

أرقام افتراضية (بليون ريال)

يوضح الجانب الأيمن من الجدول تيار النفقات أما الجانب الأيسر فيوضح تيار تكاليف الموارد . وكلاهما يعطي الناتج القومي الاجمالي .

طريقة التكاليف - الدخل	طريقة الانفاق
الأجور ١٧٧٢	* الاستهلاك الشخصي ١٨٥٨
^١ حقوق الملكية ١٣٥	- السلع المعمرة ٢٣٢
الايماارات ٣٤	- السلع غير المعمرة ٧٤٣
أرباح الشركات ١٩٢	- الخدمات ٨٨٣
الفوائد ٢١٥	
الضرائب غير المباشرة	* اجمالي الاستثمار الخاص ٤٥٠
على الأعمال	- الاستثمار الثابت ٤٣٤
(بما فيها التحويلات) ٢٥٥	- المخزون ١٦
الاهلاك ٣٢٢	* المشتريات الحكومية
(استهلاك رأس المال)	* صافي الصادرات ٢٦
٢٩٢٥	الناتج القومي الاجمالي ٢٩٢٥

طريقة تكلفة الموارد - الدخل The Resource Cost-Income Approach

يتضح من الشكل رقم (٤) انه فضلا عن امكانية حساب الناتج القومي الاجمالي بجمع بنود الانفاق على السلع والخدمات النهائية، فإنه يمكن حسابه أيضاً من خلال جمع بنود النفقات المتعلقة بانتاج هذه السلع والخدمات . ولا يخفى أن خدمات العمل تلعب دورا بالغ الأهمية في العملية الانتاجية . ولذلك ليس غريبا ان نجد ان جملة الأجور البالغة نحو ١٧٧٢ بليون ريال في الجدول الافتراضي السابق تشكل اكبر بند في تكاليف انتاج السلع والخدمات . وليس ثمة ريب ان الملاك الذين يعملون لحسابهم يتحملون اخطار ما يملكونه من منشآت ويقدمون في نفس الوقت خدماتهم لهذه المنشآت . كما

تشارك الآلات ، والمباني ، والأرض ، والأصول الطبيعية الأخرى في عملية الانتاج . وتشكل الايجارات ، وارباح الشركات ، والفوائد مدفوعات الى الاشخاص الذين يقدمون الموارد الطبيعية أو الموارد المالية التي يمكن من خلالها شراء الأصول الطبيعية . وأما الايجارات فهي عائد اصحاب الموارد الذين يسمحون لآخرين باستخدام أصولهم خلال فترة زمنية ما . وأما ارباح الشركات فهي تعويض يحصل عليه اصحاب الأسهم الذين يتحملون مخاطر اقامة المنشأة وتقديم الموارد المالية التي تتمكن المنشآت بواسطتها من شراء الموارد ، والفائدة هي مبلغ يدفع إلى الأطراف التي تقدم القروض إلى المنتجين . على أنه يجب أن ندرك أنه ليست كل النفقات التي تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي تعد مدفوعات دخلية لأصحاب الموارد . فهناك نوعان رئيسيان من النفقات غير المباشرة :

(١) الضرائب غير المباشرة على الأعمال؛ وتفرض هذه الضرائب على مبيعات كثير من السلع ويتنقل عبؤها الى المستهلك . وتعد ضرائب المبيعات في الولايات المتحدة مثالا واضحا على ذلك فإذا اشترى شخص ماسلعة بدولار واحد وكان سعر ضريبة المبيعات ٥٪ يكون السعر الفعلي للشراء ١,٠٥ دولار . وحينئذ يحصل البائع على الدولار ليدفع منه ٥ سنتات . وتعمل الضرائب غير المباشرة على رفع سعر السوق للسلع ، عند حساب الناتج القومي الاجمالي بطريقة الانفاق وبالمثل ، فان الضرائب تعد تكلفة غير مباشرة لعرض السلع امام المشتريين من وجهة نظر تكلفة عوامل الانتاج .

(٢) الاهلاك ، يؤدي استخدام الآلات في انتاج السلع الى استهلاكها وعلى ذلك فان اهلاك السلع الرأسمالية يعتبر تكلفة للانتاج الجاري للسلع ، ولكنه ليس تكلفة مباشرة حيث تعكس ما يفقده المنتج عندما تبلى الآلات . والاهلاك لا يتضمن مدفوعات مباشرة الى مالك الموارد . فهو تقدير لانخفاض في قيمة الأصل خلال السنة استنادا الى العمر المتوقع لهذا الأصل .

Depreciation and Net National Product الأهلاك والناتج القومي الصافي

ان حساب تكاليف الاهلاك في الناتج القومي الاجمالي يشير الى انه مقياس اجمالي ، وليس «صافيا» للناتج الاقتصادي . وحيث ان الناتج القومي الاجمالي لا يأخذ في الحسبان حقيقة أن اهلاك السلع الرأسمالية تعني انتاج سلع نهائية جديدة ، أو إضافة

حقيقية الى مخزون رأس المال خلال السنة ، فان الناتج القومي الاجمالي يقدر الناتج الصافي في اقتصاد ما بأعلى من قيمته .

وعلى ذلك فان الناتج القومي الصافي (NNP) مفهوم صمم ليصحح هذا القصور . والناتج القومي الصافي هو اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات الاستهلاكية والحكومية المنتجة بالاضافة الى الاضافات الصافية لرأس المال .

ومن الناحية المحاسبية فان الناتج القومي الصافي ببساطة هو الناتج القومي الاجمالي مطروحا منه اهلاك الأصول الرأسمالية .

ولما كان الناتج القومي الصافي يقيس فقط الاضافات الصافية الى رأس المال ، فانه يقل عن الناتج القومي الاجمالي . ذلك ان صافي الاستثمار - الاضافات الى رأس المال - تساوي دائما الاستثمار الاجمالي مطروحا منه الاهلاك . وعلى ذلك فان الناتج القومي الصافي يتضمن صافي الاستثمار فقط .

الحجم النسبي لمكونات الناتج القومي الاجمالي

ان الأهمية النسبية لمكونات الناتج القومي الاجمالي تتغير من وقت الى آخر في اقتصاد ما . كما تتغير هذه الأهمية النسبية وفقا لطريقة حساب الناتج القومي الاجمالي (طريقتنا الانفاق ، وتكاليف الموارد - الدخل) فعند استخدام طريقة الانفاق في حساب هذا الناتج، فإن الانفاق الاستهلاكي الشخصي يمثل اكبر مكوناته على الاطلاق . أما استخدام طريقة تكلفة الموارد - الدخل فان الأجور تشكل اكبر مكونات ذلك الناتج .

الناتج القومي الاجمالي أو التكاليف القومية الاجمالية

GNP of Gross National Cost?

وكما يتبين مما سبق فان كلا من طريقتي التكاليف والانفاق تؤديان الى نفس التقدير للناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن هناك ببساطة طريقتين لحساب نفس الشيء . على أن أخذ الاسلوين معا في الاعتبار يساعد على أن يأخذ تقدير هذا الناتج صورة صحيحة نسبيا . فمن وجهة نظر المشتري هو ناتج قومي اجمالي حقا . فقد انتجت ، من وجهة نظر المشتري أشياء حسنة وتباع للقطاع العائلي ، والمستثمرين وللأجانب وللحكومة . ومع ذلك فان الانتاج يستلزم تكاليف أيضا . فاصحاب خدمات العمل ،

والسلع الرأسمالية والمهارات الادارية كل هؤلاء قدموا تضحيات لايجاد هذه المنتجات النهائية . ومن وجهة نظر المنتج فانه يكون من الأفضل ان نطلق على ذلك الناتج التكلفة القومية الاجمالية gross national cost وذلك لأن اصحاب الموارد لابد ان يتنازلوا عن اشياء لاننتاج هذه السلع والخدمات .

وكما سنؤكد فيما بعد ، فان الناتج القومي الاجمالي ليس مقياسا لارتفاع مستوى الرفاهية ، حيث ان هناك جوانب ايجابية واخرى سلبية ترتبط به . وقد يكون من الأفضل ان ننظر اليه كمقياس للنشاط الانتاجي الجاري - النشاط الذي ينتج السلع والخدمات التي يرغبها الناس في ضوء نفقة العمل والانتظار ، وتحمل المخاطرة ، والاهلاك .

المشاكل تواجه الناتج القومي الاجمالي كوسيلة للقياس

Problems with GNP As A Measuring Rod

ان الناتج القومي الاجمالي ليس أداة مثالية لقياس الانتاج والدخل الجاري ، حيث تستبعد من حسابه بعض البنود رغم انها قد تعد جزءا من الانتاج الجاري . وفضلا عن ذلك قد يؤدي الانتاج الى خلق آثار جانبية ضارة لا تؤخذ كاملة بالحسبان . وفي هذا الجزء من الدراسة ، سوف نركز على بعض أوجه القصور التي ترتبط بالناتج القومي الاجمالي كمقياس للأداء الاقتصادي :

(١) التغيرات في الأسعار :

هل انتجت سلع وخدمات في سنة ١٤٠٣ هـ اكثر منها في سنة ١٤٠٢ هـ ؟ وما مقدار الزيادة ؟ ان الاقتصاديين يحبون ، غالبا ان يقارنوا الناتج القومي في سنتين مختلفتين عند الاجابة على مثل هذه الأسئلة . ولكن تغيرات الأسعار تجعل مثل هذه المقارنات أشد تعقيدا . وليس يخفى أن الناتج القومي الاجمالي GNP يتزايد عندما :

- أ - تنتج سلع وخدمات اكثر ، أو
- ب - ترتفع الأسعار .

وغالبا ما تشارك كل من زيادة الانتاج وارتفاع الأسعار في زيادة هذا الناتج القومي الاجمالي . وحيث أنه يتم ، عادة ، مقارنة الناتج فقط أو الانتاج الفعلي خلال فترتين زمنيتين مختلفتين ، فان الناتج القومي الاجمالي لابد أن يعدل في ضوء تغيرات الأسعار .

ولكن كيف يمكن تحديد مقدار الزيادة في أسعار البنود التي يتضمنها الناتج القومي الاجمالي خلال فترة معينة ؟ وتتم الاجابة على هذه السؤال عن طريق حساب رقم قياسي للأسعار يطلق عليه معامل استبعاد أثر ارتفاع الأسعار ، أو مكش الناتج القومي الاجمالي (GNP deflator) . ويتم تقدير ما انتج من كل بند من البنود الداخلة في حساب هذا الناتج خلال سنة ما . وهذه الحزمة من السلع تشمل السيارات ، المنازل والمباني الأخرى ، والخدمات الطبية والحبز واللبن . . وغيرها من السلع والخدمات التي يتضمنها الناتج القومي الاجمالي ، وبالكميات التي تم انتاجها فعلا خلال السنة الجارية .

يتم حساب هذا المعامل بقسمة قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية على قيمة السلع والخدمات بالأسعار التي كانت قائمة في سنة الأساس . فعندما ترتفع الأسعار (أو تنخفض) فإن قيمة المعامل تكون أكبر (أو أقل) من الواحد الصحيح . وتعطى سنة الأساس المختارة القيمة ١٠٠ وتكون قيمة المكش GNP deflator مساوية لهذا المعامل مضروبة في ١٠٠ . وعندما تزيد قيمة المكش عن ١٠٠ فإن هذا يعني أن الأسعار ، في المتوسط ، أعلى مما كانت عليه في فترة الأساس .

ويمكن استخدام مكش الناتج القومي في حساب قيمة الناتج القومي في حساب قيمة الناتج القومي الاجمالي بالقوة الشرائية الثابتة للنقود . فإذا ارتفعت الأسعار فإنه ببساطة يتم تكميش القيمة النقدية للناتج الاجمالي خلال الفترة التي يتم فيها الحساب لاستبعاد أثر التضخم . وعندما يحسب الناتج القومي الاجمالي على أساس القوة الشرائية الثابتة للنقود يطلق عليه الناتج القومي الاجمالي الحقيقي real GNP .

وعلى ذلك فإن هذا الناتج الحقيقي يساوي القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي بعد استبعاد أثر التغيرات في أسعار مكوناته ويمكن حسابه رياضيا كما يلي :

$$\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي} = \text{الناتج القومي الاجمالي النقدي} \times$$

$$\frac{\text{(سنة المقارنة - ب)}}{\text{(سنة المقارنة - ب)}}$$

$$\text{مكش الناتج القومي الاجمالي (سنة الأساس - أ)}$$

$$\text{مكش الناتج القومي الاجمالي (سنة المقارنة - ب)}$$

وعلى هذا اذا ارتفعت الأسعار بين السنة (أ) والسنة (ب) فإن النسبة بين مكش الناتج القومي الاجمالي (أ) ، ومكش الناتج القومي الاجمالي (ب) تكون أقل من

واحد . وعلى هذا فان هذه النسبة تستبعد أثر ارتفاع الأسعار من قيمة الناتج القومي الاجمالي النقدي .

ويوضح الشكل (رقم ٦) كيفية حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وأهمية التكيف مع التغيرات التي تطرأ على الأسعار . فكما يبين من الشكل (رقم ٦) ، ارتفع الناتج القومي الاجمالي النقدي money GNP بنسبة ١٤٦,٤٪ بين عامي ١٩٧٢ ، ١٩٨٢ . فهل يعني هذا ان الناتج قد ارتفع بنسبة ١٤٦,٦٪ خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨١ ؟ ليس الأمر كذلك بالتأكيد . حيث ان مكشم الناتج القومي الاجمالي في ١٩٨١ قد بلغ ٩٣,٧ مقارنة بـ ١٠٠ في عام ١٩٧٢ . وهذا يعني أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٩٣,٧٪ خلال تلك الفترة . وفي حساب الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٨١ بأسعار عام ١٩٧٢ ، فانه لابد من خفض الناتج القومي الاجمالي النقدي في عام ١٩٨١ بنسبة ارتفاع الأسعار . وعلى ذلك فان :

$$\begin{array}{r} \text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي} = \text{الناتج القومي الاجمالي النقدي} \times \\ (١٩٨١) \quad (١٩٨١) \\ \text{مكشم الناتج القومي الاجمالي (١٩٧٢)} \\ \hline \text{مكشم الناتج القومي الاجمالي (١٩٨١)} \end{array}$$

وحيث أن الأسعار قد ارتفعت فان النسبة الأخيرة تكون أقل من الواحد . وعلى ذلك فان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٨١ قد بلغ ١٥١٠ بليون ريال ، بزيادة قدرها ٢٧,٣٪ فقط عما كان عليه في عام ١٩٧٢ . وعلى ذلك فانه رغم ان الناتج القومي الاجمالي النقدي تزايد بنسبة ١٤٦,٤٪ فان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي تزايد بنسبة ٢٧,٣٪ فقط .

وهذا يعني ان التغير في الناتج القومي الاجمالي النقدي لا يعطي فكرة صحيحة عن الزيادة الحقيقية في الانتاج الا اذا عرفت التغيرات التي حدثت في الأسعار . فقد يتضاعف الدخل النقدي بينما ينخفض الانتاج الفعلي اذا ارتفعت الأسعار باكثر من الضعف . وقد يظل الدخل النقدي ثابتا بينما الناتج القومي الاجمالي الحقيقي يتزايد ، اذا انخفضت الأسعار خلال تلك الفترة . ومن هنا يمكن القول ان بيانات الناتج القومي الاجمالي وتغيرات الأسعار لازمة عند عقد مقارنة ذات معنى للدخل الحقيقي في فترتين زمنيتين .

شكل رقم (٦) التغيرات في الاسعار والنتائج القومي الاجمالي الحقيقي			
(بالبليون ريال) - ارقام افتراضية			
ارتفع الناتج القومي الاجمالي فيما بين سنتي ١٩٧٢ م ، ١٩٨١ م بنسبة ١٤٦,٦٪ وعندما استبعد أثر ارتفاع الاسعار سنة ١٩٨١ تبين ان الناتج القومي الاجمالي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٢٧,٣٪ فقط .			
السنة	الناتج القومي الاجمالي (بالبليون ريال)	الرقم القياسي للأسعار ومكش الناتج القومي الاجمالي،	الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والقوة الشرائية لرئال سنة ١٩٧٢ م
١٩٧٢	١١٨٦	١٠٠	١١٨٦
١٩٨١	٢٩٢٥	١٩٣,٧	١٥١٠
نسبة الزيادة ٪	١٤٦,٦	٩٣,٧	٢٧,٣

(٢) استبعاد بعض البنود - استبعاد الانتاج الذي لا ينساب الى السوق

Exclusion of Nonmarket Production

لا يتضمن الناتج القومي الاجمالي الانتاج العائلي الذي لا ينساب الى السوق .
وهذا يعني ان الخدمات العائلية لنحو ٨ مليون نسمة في المملكة العربية السعودية ،
مثلا ، تستبعد من حساب الناتج القومي السعودي .

فاذا قمت باصلاح سيارتك ، أو دهان منزلك أو احضار بعض افراد اسرتك من
المدارس أو قمت بأنشطة انتاجية مشابهة ، فان هذا لا يضيف شيئا الى الناتج القومي
الاجمالي ، مادام ذلك لا يتم من خلال السوق . ويؤدي هذا الاستبعاد الى بعض
الصعوبات في الحسابات القومية .

فإذا تزوج كاتب مساعدته ، مثلا ، وعملت الزوجة في مساعدة زوجها من أجل
الحب وليس من أجل النقود، فإن الناتج القومي الاجمالي ينخفض لان خدمات هذه
الزوجة لزوجها ككاتب تستبعد الآن ، حيث لا توجد عملية تبادل في السوق . وإذا
استأجرت أسرة مربية للأطفال حتى يتمكن الزوجان من ممارسة العمل يكون لهذا العمل

أثر مضاعف على الناتج القومي الاجمالي . فهو يزيد نتيجة (أ) مايدفع إلى المربية من أجر و (ب) مايكسبه الزوجان نتيجة التحاقهم بالعمل .

وعلى ذلك فان استبعاد كثير من الأنشطة الانتاجية غير السوقية يجعل مقارنة الناتج في دولة ما على مدار الزمن أو فيما بين دول تختلف من حيث مراحل تطور السوق ، عملية غير ذات معنى . اذ نجد على سبيل المثال ، ان عدد النساء اللاتي يقمن بعمل له قيمة سوقية اكثر مما كان عليه الوضع منذ ٢٠ عاما مضت . فقد انتشرت اليوم الأجهزة المنزلية التي تؤدي أعمالا كانت تقوم بها النساء في المنزل من قبل دون ان تحصل على أجر لقاء هذا العمل العائلي . وهذه الحقيقة مع تزايد التخصص السوقي ، تشير الى ان استبعاد الأنشطة العائلية اقل اهمية الآن عما كان عليه منذ ٣٠ سنة مضت وهذا يعني ان الناتج القومي الاجمالي الجاري ، حتى اذا حسب بالقوة الشرائية الثابتة لوحدة النقود يقدر بأعلى من قيمته بالنسبة للفترة السابقة ، مادام ان جزءا اكبر من جملة الانتاج كان قد استبعد من قبل .

كما ان مقارنات الناتج القومي الاجمالي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ليست صحيحة تماما . ذلك ان شطرا هاما من الانتاج الكلي في الدول المتخلفة يتم في القطاع العائلي ، فعلى سبيل المثال نجد ان الأسر المكسيكية اكثر ميلا من الأسر الأمريكية لصناعة ملابسها ، و انتاج واعداد غذائها ، وتوفير خدمات رعاية الأطفال . وهذه الخدمات الانتاجية للعمل المتولدة في القطاع العائلي تستبعد من حساب الناتج القومي الاجمالي . وعلى ذلك فان حساب الناتج القومي الاجمالي في المكسيك ينخفض قيمة انتاجها الفعلي بقدر اكبر مما ينخفض الانتاج الفعلي في الولايات المتحدة .

استبعادات اخرى - الأنشطة الاقتصادية الخفية

More omissions-The underground Economy

بينما في الفصل السابق ان هناك كثيرا من العمليات لا يتم تسجيلها او تدوينها في حسابات الناتج القومي الاجمالي حيث انها تتضمن اما أنشطة غير قانونية او عمليات تهرب ضريبي (وهي غير قانونية ، رغم ان الأنشطة المولدة للدخل قد لا تكون كذلك) ، الا ان الكثير من هذه الأنشطة الخفية «Undergrounds» تنتج سلعا وخدمات يحدد قيمتها من يقومون بشرائها . وحيث ان هذه الأنشطة لا تسجل ، فانها لا تدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي . ويقدر حجم هذه الأنشطة الخفية في الولايات المتحدة

الأمريكية ، مثلاً بنحو ١٠ الى ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي .

(٤) استبعاد قيمة الآثار الاقتصادية السيئة المتولدة عن الانتاج

Production of Economic «Bads»

ان انتاج واستهلاك بعض السلع الاقتصادية له آثار جانبية ضارة ، التي تخفض مستوى الاستهلاك الاجمالي للسكان . حيث لا يدخل في حساب الناتج القومي الاجمالي سوى العمل مدفوع الأجر ، والسلع التي اشترت . وهو لا يشمل السلع التي استهلك أو تلفت أو انخفضت قيمتها مادام لم يتم تبادلها في السوق . فأكوام الخردة ، والنفايات ، والسرطان الناشئ عن تدخين السجائر ، وتخريب العقول والأجسام بسبب استهلاك العقاقير الضارة والمشروبات الكحولية ، وتلوث الماء والهواء كل هذه «المنتجات السلبية» disproducts التي تصاحب الاستهلاك الجاري تستبعد من حساب الناتج القومي الاجمالي لانها لا تنساب الى السوق . ذلك ان هذه البنود وغيرها من البنود غير المرغوب فيها استقطاعات واضحة من اجمالي السلع والموارد المتاحة . ويمكن ان نطلق على مثل هذه البنود «الناتج القومي الاجمالي السلبي» gross national disproduct . ولتحقيق توازن الحسابات الانتاجية على وجه صحيح ، فإنه لابد من طرح قيمة هذه النواتج السلبية disproducts من اجمالي الناتج «total product» ولا ينبغي أن الناتج القومي الصافي يأخذ في الحسبان استقطاع الاهلاك الذي يطراً على رأس المال نتيجة ما يتحقق من انتاج في العام الجاري . ولكن ماهو الانخفاض في قيمة الأصول والسلع الأخرى المصاحبة لعملية الانتاج الجاري؟ ونجيب على ذلك بأن كلا من الناتج القومي الاجمالي والناتج القومي الصافي لا يتضمن كثيرا من هذه البنود . عل أن ما يطراً على الموارد الطبيعية من استنزاف ، يشبه الاهلاك الذي يحدث لرأس المال ويضعف القدرة على انتاج السلع في المستقبل . ولكنه لا يدخل في حسابات الناتج القومي . كما لا يدخل في هذا الحساب انخفاض مستوى نوعية الهواء الذي تنتفسه أو درجة نقاء مياه الأنهار .

ولا عجب ، ان كثيرا من هذه الآثار الاقتصادية السيئة economic bads تعمل على ارتفاع الناتج القومي الاجمالي في المستقبل . ذلك ان التدخين يزيد من الاصابة بالسرطان الأمر الذي يؤدي الى تزايد الناتج القومي الاجمالي في قطاع الخدمات الطبية . كما ان الجريمة تؤدي الى زيادة الحماية التي توفرها الشرطة . ويؤدي تلوث الهواء الى تزايد مشتريات مرشحات الهواء ، وطلاء المنازل ، وأدوات غسل الشبابتيك . كما يؤدي تلوث

الماء الى تزايد تكاليف انتاج الماء النقي . وفي كل من هذه الحالات يؤدي الاتفاق بغرض احتواء الآثار الجانبية السلبية الى زيادة الناتج القومي الاجمالي في الواقع . وعلى ذلك فانه عندما يؤدي الانتاج الى خلق آثار جانبية ضارة ، فإن هذه الآثار الجانبية تؤدي إما الى خفض القدرة على الانتاج الحالي لسلعة ما (مثل الهواء النقي والصحة الجيدة والبيئة الملائمة) أو خفض القدرة على انتاج السلع في المستقبل (مثل استنزاف الموارد الطبيعية) . ولما كان الناتج القومي الاجمالي لا يتضمن مثل هذه الآثار السلبية ، فانه يؤدي الى تقدير الناتج الحقيقي من السلع المرغوبة على نحو أكبر مما هو عليه فعلا .

(٥) استبعاد وقت الفراغ والتكاليف البشرية

Exclusion of Leisure and Human Costs

اشار «سيمون كوزنتز Simon kuznets» وهو مخترع مقياس الناتج القومي الاجمالي ، بأن عدم احتساب التكاليف البشرية بكاملها هو أحد الاستبعادات البالغة السوء في حسابات الدخل القومي . ذلك أن الناتج القومي الاجمالي يستبعد وقت الفراغ الذي يعد سلعة ثمينة لكل فرد . فقد تتمكن دولة ما أن تحقق نصيبا للفرد من الناتج القومي الاجمالي قدره ٦٠٠٠ دولار من خلال عمل يبلغ ٣٠ ساعة اسبوعيا في المتوسط . وقد تستطيع دولة أخرى أن تحقق نفس هذا المستوى لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من خلال ٥٠ ساعة عمل اسبوعيا في المتوسط . وعلى ذلك فاذا اخذنا الناتج الكلي total output كمييار فان الدولة الأولى تكون قد حققت انتاجا أكبر ، وذلك لأنها «انتجت» وقت فراغ اكبر أو وضحت بقدر أقل من التكاليف البشرية ، إلا ان الناتج القومي الاجمالي لا يعكس هذه الحقيقة .

وعلى سبيل المثال ، فان متوسط عدد ساعات العمل الاسبوعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تناقص باستمرار . حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل المبذولة في أعمال غير زراعية ٣٥ ساعة فقط في الاسبوع في عام ١٩٨٠ بينما كان اكثر من ٤٠ ساعة في الاسبوع في عام ١٩٤٧ ، وهذا يعني حدوث انخفاض في عدد ساعات العمل بنسبة ١٢٪ اسبوعيا . ومن الواضح ان تخفيض فترة العمل الاسبوعية قد زاد من مستوى معيشة الأمريكيين برغم انه لم يؤد الى زيادة الناتج القومي الاجمالي .

كما ان حساب الناتج القومي الاجمالي يغفل ايضا التكاليف البشرية - الاجهاد الجسدي والذهني - الذي يصاحب الكثير من الأعمال على أن العمل اليوم أقل اجهاد من

الناحية الجسدية ، في المتوسط ، ولكن قد يكون أكثر رتبة ومللا عما كان عليه منذ ٣٠ عاما . وهذا النقص ، عدم احتساب وقت الفراغ ، والتكاليف البشرية للعمل ، يقلل من أهمية المقارنة بين الناتج القومي الاجمالي عبر فترة ممتدة من الزمن .

(٦) مشكلة السلع الجديدة والسلع المتغيرة

The problem of New and Changing Goods

ان مقارنات الناتج القومي الاجمالي عبر الزمن تصبح اشد تعقيدا بسبب انتاج سلع جديدة باستمرار ، وما يحدث من تغيرات في نوعية السلع القائمة . فالى اي مدى تكون مقارنة الدخل الفردي (أو نصيب الفرد من الانتاج) في سنة ١٩٠٠ ، وسنة ١٩٨٠ ذات معنى ؟ ففي عام ١٩٠٠ لم يكن هناك طائرات نفاثة أو أجهزة تليفزيون أو غسالات أطباق آلية أو مجففات ملابس أو سيارات أو أجهزة ستريو أو آلات نسخ كهربائية أو أجهزة تكييف . ومن جانب اخر كانت هناك وفرة من المساكن المفتوحة الخلفية ، والأشجار والطرق غير المعبدة ومياه الأنهار النقية والأراضي الرخيصة ، وانخفاض في معدلات الجرائم .

ان مجموعات السلع المتاحة بين عامي المقارنة تختلف الى حد بعيد . وحينئذ لا يكون هناك معنى للكلام عما كان يتكلفه الانسان في سنة ١٩٠٠ عندما يستهلك نفس حزمة السلع التي يستهلكها في سنة ١٩٨٠ . فصاحب المليارات من الريالات مثلا لا يمكنه أن يشتري في سنة ١٩٨٠ نفس حزمة السلع التي استهلكها متوسط الدخل في سنة ١٩٠٠ . بسبب عدم وجود كثير من السلع . وليس هناك معنى كذلك للتحدث عن الكلفة الحالية لاستهلاك حزمة مماثلة من السلع في سنة ١٩٠٠ . وهكذا يتبين أن مقارنة الناتج القومي الاجمالي النقدي ليست بذات معنى اذا لم يكن في الامكان التكييف مع تغيرات أسعار سلع مماثلة - تكلفة شراء نفس الحزمة من السلع . وعندما تختلف بشدة حزمة السلع بين فترتين زمنيتين أو بين دولتين فإن احصاءات مقارنة الناتج القومي الاجمالي تفقد كثيراً من معناها وأهميتها .

ويوضح شكل (رقم ٧) ، مثلا ، ان متوسط نصيب الفرد الأمريكي من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في عام ١٩٣٠ بلغ نحو ثلث مستواه في عام ١٩٨٠ . ولكن هل يعني هذا - في المتوسط - ان الأمريكيين قد انتجوا في عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة أمثال انتاجهم من السلع والخدمات في عام ١٩٣٠ ؟ والاجابة لا . لأن كثيرا من السلع التي كانت

متاحة في عام ١٩٣٠ لم تعد متاحة في عام ١٩٨٠ ، والعكس صحيح . ومن المستحيل ان يكون الانتاج الأمريكي في عام ١٩٨٠ نحو ثلاثة أمثال الانتاج الأمريكي في عام ١٩٣٠ . صحيح ان الطاقة الانتاجية للاقتصاد الأمريكي قد تزايدت على نحو يلفت النظر . ومع ذلك ، فانه فيما يتعلق بما اذا كانت الطاقة الانتاجية الامريكية قد بلغت مثل أو ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ماكانت عليه في عام ١٩٣٠ فان الناتج القومي الاجمالي لا يعطي اجابة محددة .

شكل رقم (٧)

ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في سنة ١٩٨٠ بنسبة ٨٨٪ عما كان عليه في سنة ١٩٥٠ ، وبلغ ٢,٥٦ مثل ما كان عليه سنة ١٩٤٠ و ٢,٩٥ مثل ماكان عليه سنة ١٩٣٠ ، فيما هو مغزى هذه الأرقام ؟

نصيب الفرد الأمريكي من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي
بين عامي ١٩٣٠ ، ١٩٨٠

السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (باسعار عام ١٩٧٢)
١٩٣٠	٢٢٥٦
١٩٤٠	٢٥٩٥
١٩٥٠	٣٥٣٥
١٩٦٠	٤٠٧٩
١٩٧٠	٥٢٤٨
١٩٨٠	٦٦٤٥

ان ادخال سلع جديدة ، والتغيرات في نوعية السلع القائمة تخلق مشكلة حتى لو تمت مقارنة الناتج القومي الاجمالي بين فترتين لا يفصل بينهما الا ١٠-١٥ سنة فقط . فلقد حدثت تغيرات ضخمة في طرق تغليف وتجهيز الطعام منذ منتصف الستينات، وتميز العقد الأخير باختراع أجهزة القلب الصناعي . كما حدثت تغيرات جوهرية في نوعية طب

وجراحة الأسنان . وانتشرت البرامج التلفزيونية المختلفة بين الأمريكيين في العقد الأخير وكل هذه التغيرات تجعل مقارنات الناتج القومي الاجمالي عبر الزمن أقل معنى وأضعف مغزى .

وكلما كانت فترات المقارنة اقرب كانت مقارنات الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اغزر معنى . ومع ذلك فان العالم يتسم بالحركة المستمرة . لذلك فان الاختلافات في درجة وفرة السلع وفي نوعياتها تزيد من عوامل القصور في استخدام الناتج القومي الاجمالي كاداة لقياس الناتج الاقتصادي بين نقطتين مختلفتين من الزمن أو بين دولتين مختلفتين .

الناتج القومي الاجمالي وقياس الرفاهية الاقتصادية GNP And Measuring Economic Welfare

ان الناتج القومي الاجمالي يعني اشياء كثيرة لدى كثير من الناس . فالبعض ينظر اليه كمقياس للرفاهية الاقتصادية والسعادة ، أو حتى التقدم الاجتماعي . وهذه نظرة غير صحيحة لأن الناتج القومي الاجمالي لم يقصد به ابدا قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية وغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل غير السلع الاقتصادية .

ذلك ان الناتج القومي الاجمالي يركز على انتاج السلع والخدمات دون اية احكام على مدى اهمية هذه السلع أو ماالذي يجعل الناس يطلبونها . فالريال الذي ينفق على تعليم طفل يتيم في دولة مثل الولايات المتحدة يتساوى مع الريال الذي ينفق على شرب مزيد من الخمر . والريال الذي ينفق على الاعلان يدخل في حساب هذا الناتج مثل الريال الذي ينفق على كلية صناعية لازمة لانقاذ حياة انسان . وكذلك الريال الذي يدفع في تذكرة لمشاهدة مباراة لكرة القدم يدخل في الحساب مثل الريال الذي ينفق لمشاهدة حفلة موسيقية . ذلك لأن الناتج القومي الاجمالي لا يفرق بين السلع أو الخدمات . والمعيار الوحيد هو قدرة الراغب في الحصول على السلعة أو الخدمة على أن يدفع ثمنها .

ولكن هل يمكن ان نقيم مقياسا للرفاهية الاقتصادية ، اذا لم يكن للتقدم الاجتماعي ؟ ونجيب بان بعض الاقتصاديين يرون امكانية تحقيق ذلك . على ان هذا العمل يتسم بالصعوبة لان كثيرا من البند التي يجب قياسها لا تنساب الى الاسواق . وعلى هذا لا توجد لها أسعار سوقية تبين مدى تقويم المشترين لها .

ويمثل العمل الذي قام به جيمس توبن James Tobin الحائز على جائزة نوبل لعام ١٩٨١ ، ووليم نوردهاوس William Nordhaus المحاولة الأكثر اتقاناً لوضع مقياس اشمل للرفاهية الاقتصادية ، مقياس يضم بين جنبه كلا من السلع الاقتصادية والآثار السيئة المتولدة خلال فترة ما^(٢) . وقد اشار توبن ونوردهاوس الى وسيلتها للقياس على أنها مقياس للرفاهية الاقتصادية (MEW) measure of economic welfare . وفي ظل هذا المقياس يتم تعديل البيانات التقليدية للنتائج القومي الاجمالي من خلال ثلاث طرق رئيسية هي :

خلال ثلاث طرق رئيسية هي :

(١) طرح التكلفة المقدرة للآثار الاقتصادية السيئة الناشئة عن عملية الانتاج economic bade مثل التلوث ، وعدم النظام ، والازدحام والضوضاء من قيمة الناتج القومي الاجمالي .

(٢) استبعاد الاتفاق على «الضرورات غير المرغوبة regrettable necessities مثل الحماية التي توفرها الشرطة ، والدفاع القومي من حساب الناتج القومي الاجمالي .

(٣) اضافة القيمة التقديرية للسلع غير السوقية مثل الأنشطة الانتاجية العائلية ، ووقت الفراغ الى حساب الناتج القومي الاجمالي .

ولقد قدر كل من توبن ، ونوردهاوس بان مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ قد نما بمعدل أقل من نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يوضح ان نمو الناتج القومي الاجمالي الأمريكي في السنوات الأخيرة يظهر التقدم الاقتصادي بأعلى من مستواه الفعلي .

ان العمل الذي قام به كل من توبن ، ونوردهاوس يعتبر جهداً رائداً تم تصميمه لتصحيح بعض القصور في حساب الناتج القومي الاجمالي ومع ذلك ، فان تقدير قيمة «الحسنات» و «السيئات» الاقتصادية «economic goods and bade» التي لا تنساب الى الاسواق لازال محل جدل ونقاش . وعلى ان كل من توبن ، ونوردهاوس قد أدركا ان تقديراتهما قد تكون محل خلاف ، كما انها ليست خلوا من احتمالات الخطأ ومع ذلك فان عملهما قد اتاح لغيرهما من الاقتصاديين امكانية لعمل تقديرات بديلة تركز على أساليب

2- William Nordhaus and James Tobin, «Is Growth Obsolete?» in Economic Growth, National Bureau of Economic Research, (Proceeding of) Fifth Anniversary Colloquium (New York, 1972)

وفروض أخرى . على ان مراجعة طرق قياس الأداء الاقتصادي عملية مثيرة ومجال خصب أمام الاقتصاديين في المستقبل .

المساهمة الكبيرة للناتج القومي الاجمالي The Great Contribution of GNP

ان المساهمة الكبيرة للناتج القومي الاجمالي (مقوما بالأسعار الثابتة) هي دقته ، برغم جوانب القصور التي تحيط به ، كمقياس للتغيرات قصيرة الأجل في النشاط الانتاجي .

فاذا لم يتم تحديد التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل بدقة ، فانه لا يمكن الأخذ بسياسات لتقليل أو ازالة الآثار الضارة الناشئة عن هذه التقلبات .

والناتج القومي الاجمالي هو الوسيلة أو الأداة التي تتيح لنا تحديد هذه التقلبات قصيرة الأجل . وهذه المساهمة وحدها ذات أهمية تكفي لاعتبار الناتج القومي الاجمالي أحد المبتكرات العظيمة في القرن العشرين . فقد يساوي من حيث الأهمية اختراع السيارة على حد قول الاستاذ «بولدينج Boulding» .

مقاييس أخرى ترتبط بالدخل

Other Related Income Measures

وبالرغم ان الناتج القومي الاجمالي GNP والناتج القومي الصافي NNP أكثر الأدوات استخداما لقياس الأداء الاقتصادي ، فان الاقتصاديين يشيرون احيانا الى ثلاثة مفاهيم أخرى ذات صلة بهذا القياس . ويوضح الشكل رقم (A) كيفية حساب كل منها . على انه يجب ان نتذكر ان الناتج القومي الصافي يقيس التدفق الكلي للاستهلاك والانفاق الحكومي فضلا عن الاضافة الصافية الى رأس المال . وهذا يعني انه يقيس قيمة الانتاج من السلع والخدمات في اقتصاد ما على أساس أسعار السوق . على أن هذه الأسعار تشتمل على الضرائب غير المباشرة على الأعمال ، والتي تزيد من أسعار السوق ولكن لا تمثل تكلفة استخدام عامل ما من عوامل الانتاج . وعندما يستقطع الاقتصاديون هذه الضرائب غير المباشرة من الناتج القومي الصافي (NNP) فان الرقم الناتج يسمى

الدخل القومي national income . وعلى هذا فإن الدخل القومي يمثل الناتج الصافي على أساس تكلفة عوامل الانتاج .

وهذا يعني أن الدخل القومي هو اجمالي مدفوعات الدخل لأصحاب الموارد البشرية (العمل) ورأس المال الطبيعي خلال فترة ما . وهو يساوي أيضا الناتج القومي الصافي مطروحا منه الضرائب غير المباشرة على رقم الأعمال .

والدخل القومي يمكن تقديره بطريقتين . وكما يبين من الشكل رقم (٨) فهو يساوي الناتج القومي الصافي NNP مطروحا منه الضرائب غير المباشرة على الأعمال (وتحويلات قطاع الأعمال business transfers) ولكنه ايضا يمثل مدفوعات الدخل لجميع عوامل الانتاج . وعلى ذلك فهو يساوي جملة الأجور والفائدة ودخل العمل الشخصي والايماجات ، وأرباح الشركات .

ورغم ان الدخل القومي يمثل عوائد اصحاب عوامل الانتاج فانه لا يساوي الدخل الشخصي Personal income . وذلك ان الدخل الشخصي هو جملة كل أنواع الدخل التي يحصل عليها الأفراد - الدخل الذي يتفقونه على استهلاك السلع ، والادخار ، ودفع الضرائب . وهو يختلف عن الدخل القومي من جانبيين ، أولهما هو ان بعض الدخل قد يكتسب ولكن لا يتم تسلمه مباشرة . فاصحاب الأسهم stockholders لا يتسلمون كل الدخل الذي تحققه الشركات . ذلك ان جزءا منه يستقطع في صورة ضرائب على الشركات . كما ان الأرباح غير الموزعة على اصحاب الأسهم تنساب ثانيا الى المنشأة . كما تستقطع ضرائب التأمين الاجتماعي من المرتبات والأجور ، مكونة بذلك احد مكونات الدخل المكتسب ولا يحصل عليه العاملون بطريقة مباشرة . ولحساب الدخل الشخصي فان كل هذه العوامل يجب طرحها .

وأما الثاني فهو ان هناك بعض الدخل يتم تسلمه حتى لو أنه لم يكتسب خلال الفترة الجارية ، وتدخل المدفوعات الحكومية التحويلية بما فيها التأمين الاجتماعي ، ومدفوعات الفائدة في هذه المجموعة . وبنفس الأسلوب فان أرباح الأسهم التي يتم دفعها تضيف الى الدخل الشخصي ، بغض النظر عن الوقت الذي اكتسبت فيه . وكل هذه المكونات يجب أن تضاف الى الدخل الشخصي .

على ان كل من يعمل في عمل يعرف ان ما يتقاضاه من هذا العمل لا يساوي مرتبه . فالضرائب على الدخول الشخصية يجب أن تطرح . فالدخل الممكن التصرف فيه - المتاح - Disposable income هو الدخل الذي يمكن للانسان ان ينفقه حيث يشاء . فهو

ببساطة الدخل الشخصي مطروحاً منه الضرائب على هذا الدخل . وهو الدخل الذي ينفق على الاستهلاك أو يتم ادخاره .

وعلى ذلك فإنه يوجد خمسة مقاييس مختلفة للنتائج القومي والدخل القومي هي :

(١) الناتج القومي الاجمالي GNP

(٢) الناتج القومي الصافي NNP

(٣) الدخل القومي NI

(٤) الدخل الشخصي PI

(٥) الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح) DI

شكل رقم (٨)

خمس مؤشرات للأداء الاقتصادي ، الناتج القومي الاجمالي وأربعة مفاهيم أخرى مرتبطة به (أرقام افتراضية)

المؤشر الاقتصادي	بليون ريال
الناتج القومي الاجمالي	٢٩٢٥,٥
يطرح : الاهلاك	٣٢١,٦
الناتج القومي الصافي	٢٦٠٣,٩
يطرح : الضرائب غير المباشرة على الأعمال	٢٥١,١
وتحويلات قطاع الأعمال	٥,٦
الدخل القومي	٢٣٤٧,٢
يطرح : " ارباح الشركات (غير الموزعة)	١٩١,٧
" اشتراكات التأمين الاجتماعي	٢٣٨,٩
يضاف : المدفوعات التحويلية الحكومية	٣٢١,٦
صافي الفائدة المدفوعة	٩٣,١
ارباح الأسهم	٦١,٣
المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال	١١,٦
الدخل الشخصي	٢٤٠٤,٢
يطرح : الضرائب على الدخول الشخصية	٣٨٨,٢
الدخل الممكن التصرف فيه (المتاح)	٢٠١٦,٠

وكل من تلك المقاييس الخمسة يختلف عن غيره الى حد ما ، ولكنها جميعا مرتبطة . ذلك ان تغير احد مقاييس الدخل هذه يحدث تغيرا موازيا ، تقريبا ، في المؤشرات الأخرى . وحيث تتحرك هذه المؤشرات الخمسة معا ، فان الاقتصاديين يستخدمون ، عادة الناتج القومي الاجمالي GNP أو اصطلاح الدخل income أو الناتج Output أو الانتاج الكلي عند الاشارة الى التغير أو الحركة العامة للمؤشرات الخمسة للنشاط الانتاجي .

الربط بين الدخل الحقيقي - والناتج الحقيقي The Real Income- Real Output Link

تبين طرق حسابات الدخل القومي ان تدفق السلع والخدمات الى القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال ، والقطاع الحكومي ، وقطاع العالم الخارجي يجب أن تساوي تدفق الدخل الى أصحاب الموارد كما بينا سابقا . وبعبارة أخرى فان المعروض الكلي الفعلي من السلع والخدمات الى مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي يجب أن يساوي الدخل الكلي الفعلي لأصحاب الموارد . وعلى هذا فان الناتج الكلي (العرض) ، والدخل الكلي عبارة عن طريقتين بديلتين للنظر الى نفس الشيء . فالناتج الكلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية والتي يستخدمها القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي ، وقطاع العالم الخارجي خلال الفترة . اما الدخل الكلي فهو جملة المدفوعات الى أصحاب الموارد الذين انتجوا تلك السلع . وعلى ذلك يجب أن يتساويا وحيث ان الناتج الكلي والدخل الكلي يجب ان يتساويا فان التغير في احدهما يترتب عليه بالضرورة تغير الآخر . فالطريق الوحيد الذي يمكن به لدولة ما ان تزيد من دخلها الحقيقي هو ان تعمل على زيادة الناتج الحقيقي . وبدون التوسع في انتاج السلع والخدمات التي يقومها المستهلك ، وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي ، والاجانب لن يكون هناك توسع في الدخل الحقيقي لتلك الدولة . وهذا يعني ان نمو الدخل الحقيقي يعتمد كلية على نمو الناتج الحقيقي .

وعلى ذلك فإنه عند تقويم السياسات البديلة التي تستهدف زيادة نمو الدخل، فإنه يجب التركيز على العلاقة بين الدخل الكلي والناتج الكلي aggregate output . وبقرار مؤيدو سياسات مثل ، تخفيض الضرائب ، والتوظيف في القطاع العام ، ورفع الحد

الأدنى للأجور ، ان مقترحاتهم تؤدي اما الى رفع مستوى الدخل او الى زيادة النمو الاقتصادي ، وفي تقييم مثل هذه السياسات وغيرها من السياسات البديلة ، فان الباحث المدقق سوف يتساءل «كيف يؤثر هذا الاقتراح على الناتج ؟» . فاذا لم يكن هناك سبب للاعتقاد بان السياسة البديلة سوف تؤدي الى زيادة الانتاج من السلع والخدمات المرغوبة ، فليس يخفى انها لن تزيد الدخل كذلك .

نظرة الى الأمام

ان الناتج القومي الاجمالي (ن. ق. ج) ومفاهيم الدخل المرتبطة به توفر لنا أداة لقياس الأداء الاقتصادي . وفي الفصل التالي سوف نلقي نظرة فاحصة لتغيرات الأسعار والناتج الحقيقي . ومع تقدمنا في الدراسة سوف نبحث العوامل المحددة لهذه التغيرات . وسوف تكون النماذج التي تعتمد بقوة على العلاقات المتبادلة بين الاستهلاك العائلي واستثمار قطاع الأعمال ، والنفقات الحكومية ذات أهمية محورية في تحليلنا . وحين نقارن مضمون تحليلنا مع دنيا الواقع فان قياس (ن. ق. ج) والمؤشرات المرتبطة بالدخل سوف تساعدنا على بيان النظريات الاقتصادية الراسخة من المراء الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ - الناتج القومي الاجمالي مقياس للقيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة خلال فترة معينة من الزمن .

٢ - النقود (الريال ، الدولار ، . .) هي العامل المشترك العام في الناتج القومي الاجمالي . فانتاج أية سلعة نهائية يقدر حسب سعر بيعه . كما يمكن تقدير (ن. ق. ج) بإضافة التكلفة النقدية لعوامل الانتاج المشتركة في انتاج السلع النهائية ، وتؤدي الطريقتان إلى نفس النتيجة .

٣ - وعند استخدام طريقة الانفاق تبرز أربعة مكونات رئيسية لـ (ن. ق. ج) :

(أ) الاستهلاك (ب) الاستثمار (ج) الانفاق الحكومي (د) صافي الصادرات

٤ - وتمثل المكونات الأساسية لـ (ن. ق. ج) عند حسابه على أساس تكلفة الموارد -

الدخل في (أ) الأجور والمرتبات (ب) دخل من يعملون لحسابهم (ج) الامتيازات (د)

الفائدة (هـ) أرباح الشركات (و) المصروفات غير الدخيلة ، وفي المقام الأول

الاهلاك والضرائب غير المباشرة على الأعمال .

٥ - قد يتزايد (ن . ق . ج) بفعل زيادة الانتاج أو الأسعار . ويستخدم الرقم القياسي للأسعار - مكمش ن . ق . ج - لقياس أثر تغيرات السعر على الناتج الكلي . ويمكن تحديد (ن . ق . ج) الحقيقي بتعديل (ن . ق . ج) النقدي بهدف استبعاد تغيرات الأسعار بين الفترات الزمنية .

٦ - ان (ن . ق . ج) مقياس غير كامل للانتاج الجاري . فهو يستبعد الانتاج الأسري ، والاقتصاد الخفي . كما أنه يفشل في استيعاب الآثار الجانبية السلبية المتعلقة بالانتاج الجاري ، مثل تلوث الهواء والمياه ، والآثار العكسية على الصحة ، واستنزاف الموارد الطبيعية والعوامل الأخرى التي لا تنسب الى الأسواق . كما انه لا يتكيف تماما مع التغيرات النوعية . وفضلا عن ذلك فان مقارنات (ن . ق . ج) تكون اضعف مغزى عندما تختلف الحزمة المثل للسلع والخدمات المتاحة بين فترتين من الزمن (أو بين دولتين) .

٧ - ورغم كل الحدود فان (ن . ق . ج) له أهمية كبيرة باعتباره أداة تمكننا من تشخيص التقلبات الاقتصادية قصيره الأجل . فبدون الاعتماد على مثل هذا المؤشر تعجز النظرية الاقتصادية عن تحديد السبب في الانكماش الاقتصادي كما تعجز السياسة الاقتصادية في مواجهة هذا الانكماش .

٨ - يشير الاقتصاديون باستمرار الى أربعة مؤشرات أخرى للدخل ترتبط بـ (ن . ق . ج) : الناتج القومي الصافي ، والدخل القومي ، والدخل الشخصي ، والدخل الممكن التصرف فيه . وكل هذه المقاييس تميل الى التحرك معا .

٩ - يسعى الاقتصاديون حاليا لايجاد معايير بديلة لقياس الرفاهية الاقتصادية . وأحدث أداة ابتكرت لقياس الرفاهية الاقتصادية (MEW) تتضمن كثيرا من السلع غير الاقتصادية التي تستهلك خلال الفترة ، وتستبعد التكلفة المقدرة للمساوئ الاقتصادية economic bads والانفاق على الضرورات غير المرغوبة regrettable necessities مثل حماية الشرطة ، والدفاع القومي . على أن معدل نمو مقياس الرفاهية الاقتصادية كان أقل سرعة من (ن . ق . ج) خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية .

١٠ - بين نموذج التدفق الدائري ان العرض الكلي للسلع والخدمات للقطاع الأسري وقطاع الأعمال ، والحكومات ، والأجانب والدخل الكلي لأصحاب الموارد هي

وسائل بديلة للنظر الى نفس الشيء . وعلى هذا فان الناتج الكلي الفعلي والدخل الكلي الفعلي يتساويان دائماً ، فالسبيل الوحيد لزيادة الدخل الكلي هو زيادة الانتاج الكلي للسلع والخدمات التي يرغب فيها المشترون في العملية الاقتصادية .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١ - لماذا يضيف رطل من لحم البقر الى الناتج القومي الاجمالي اكثر مما يضيف رطل من القمح ؟ وهل يعكس ذلك طلباً أم تكلفة ؟ علق على ذلك .
- ٢ - اشرح لماذا يكون معدل نمو (ن . ق . ج) بالاسعار الجارية رقماً مضللاً احياناً .
- ٣ - ماهو (ن . ق . ج) الحقيقي ؟ وكيف يتحدد ؟ احسب التغير في ن . ق . ج الحقيقي بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ .
- ٤ - بين أي الأنشطة التالية تحسب في (ن . ق . ج) في هذا العالم :
(أ) خدمات بناء المنازل .
(ب) شراء شخص ما لسيارة بيجو موديل ١٩٨١ .
(ج) ما يدفعه شخص ما كإيجار لسيارة عن سنة ١٩٨٣ .
(د) شراء ١٠٠ سهم في شركة «سابك»
(هـ) الفائدة على سند أصلته شركة «الخليج للمعادن»
(و) خدمات قص حشائش حديقة المنزل التي يقدمها شاب عمره ١٦ سنة للأسرة .
(ز) خدمات قص حشائش حديقة المنزل التي تشتريها أسرة من جاراها البالغ من العمر ١٦ سنة ويملك آلة لقص الحشائش .
(س) اكتشاف بئر للغاز الطبيعي قيمته ٢ بليون دولار .
(ص) تدهور نوعية مياه بعض الآبار .
- ٥ - لماذا يكون الناتج القومي الاجمالي مقياساً مضللاً للتغيرات في الناتج بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٨٠ في المملكة العربية السعودية ؟ وللفروق بين الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية والناتج في المكسيك ؟
- ٦ - ان الناتج القومي يتضمن انتاج الصلب ولا يتضمن الناتج السلبي disproduct لتلوث الهواء . وهو يتضمن انتاج السيارات ولا يتضمن الناتج السلبي للتلف الذي يتولد من الخردة . ويتضمن انتاج السجائر ولا يتضمن الناتج السلبي لقصر العمر المتوقع بسبب السرطان وهكذا فانه حتى نتمكن من الوصول الى رقم يمكن الاعتماد عليه

بدرجة اكبر لا يمكننا ان نقرر ما اذا كانت الرفاهية الاقتصادية تتزايد أم تتناقص .
اشرح لماذا تؤيد أو لا تؤيد هذا الرأي .

٧ - ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«ان برنامجا زراعيا يؤدي بالفلاحين الى خفض المساحة المزروعة وخفض انتاج المحاصيل الزراعية يمكن ان يزيد دخل كل فرد . فسوف يؤدي انخفاض عرض المنتجات الزراعية الى ارتفاع أسعارها ، وهو ما يؤدي بدوره الى زيادة دخول الفلاحين ، ويؤدي الدخل الأعلى للفلاحين الى قيامهم بزيادة مشترياتهم من السلع المصنوعة الأمر الذي يؤدي الى زيادة دخل سكان المدينة . فإلاعانات الزراعية لن تؤدي الى زيادة دخول الفلاحين فقط ولكن دخل الدولة ككل » .

الفصل السابع

البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي ونقصهم

الفصل السابع البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي التضخم

Unemployment, Economic Instability, and Inflation

تعتبر البيئة المستقرة شيئا أساسيا في تحقيق الكفاءة في اقتصاد ما . وموضوع الاستقرار هذا يمكن تجزئته الى ثلاثة أهداف اقتصادية محددة وهي : (أ) نمو الناتج الحقيقي (ب) العمالة الكاملة (ج) واستقرار الأسعار .

ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومتراطة . فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق كاملا كما تؤدي تقلبات الأسعار الى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي .

وفي هذا الفصل سيتم تناول استقرار الناتج الحقيقي ، والعمالة والأسعار ، مع إيضاح مفهوم العمالة الكاملة . كما سيتم تحليل بعض الآثار الجانبية لعدم استقرار الأسعار ، وبصفة خاصة مشكلة التضخم التي أزعجت الكثير من الدول الغربية في السنوات الأخيرة .

ولقد كان لكل من الانفاق الحكومي والسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا ، تأثير هام على الاستقرار الاقتصادي كما كان للسياسة الحكومية لتحقيق أقصى ما يمكن من العمالة والانتاج ودعم القوة الشرائية دور بارز في ضوء التجربة الأمريكية في الخمسين سنة الماضية .

تقلبات في المسار الاقتصادي

Swings in the Economic Pendulum

لا يتسم معدل النمو الاقتصادي بالاستقرار دائما . ويشهد على ذلك معدل نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الخمسين سنة التي انقضت . فقد نما هذا الاقتصاد بمعدل بلغ نحو ٣,٥٪ سنويا ، ولكنه لم يتسم بالاستقرار . ولا يخفى أن أحد الأهداف الرئيسية

للاقتصاد الكلي هو تحديد أسباب تقلبات الأسواق الكلية ومن ثم اقتراح السياسات البديلة التي تخفف من عدم الاستقرار الاقتصادي .

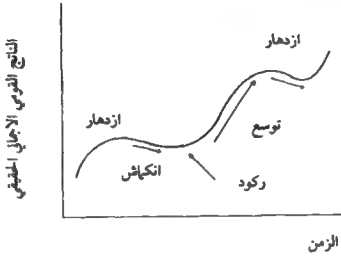
على أن التغيرات التي تحدث في السوق الكلية للسلع وفي السوق الكلية للعمل ليست متساوية في قوتها . ويشكل معدل البطالة مقياساً رئيسياً للتغيرات التي تحدث في سوق العمل . ولقد تقلب هذا المقياس في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عدة عقود مضت . ففي منتصف الكساد العظيم كان نحو ٢٥٪ من أفراد قوة العمل يبحثون عن عمل دون جدوى . ومع نمو الاقتصاد خلال فترة الحرب ١٩٤٠ - ١٩٤٥ انخفضت البطالة بشكل حاد . إذ كانت نسبة البطالة سنة ١٩٤٠ نحو ١٥٪ من قوة العمل المدنية ثم انخفضت إلى أقل من ٢٪ خلال الفترة ١٩٤٣ - ١٩٤٥ ، واتسم معدل البطالة بالاستقرار منذ الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك استمر التباين في هذا المعدل على مدار الزمن . فقد بلغ هذا المعدل ٦٪ في سنة ١٩٤٩ ثم انخفض إلى ٣٪ سنة ١٩٥٢ وقفز من ٣،٤٪ سنة ١٩٥٧ إلى ٦،٨٪ سنة ١٩٥٩ . ثم انخفض هذا المعدل خلال أغلب الستينات حتى بلغ ٣٪ سنة ١٩٦٨ وارتفع ثانية إلى ٦٪ في بداية السبعينات . وخلال الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قفز معدل البطالة إلى أكثر من ٩٪ . وظل منذئذ مرتفعاً بصورة غير عادية بالمقاييس التاريخية . فقد تراوح بشكل عام بين ٦٪ و ٨٪ . وعلى هذا فإن ظروف السوق الكلية للعمل قد اتسمت بعدم الاستقرار شأنها في ذلك شأن السوق الكلية للسلع .

دورة اقتصادية مفترضة A Hypothetical Business Cycle

وتشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة تتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي . وفي فترة بطء النمو الاقتصادي ، ينمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدلات بطيئة ، أو يتوقف عن النمو . وإثناء التوسع ينمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدلات سريعة . ويطلق الاقتصاديون على تقلب الظروف الاقتصادية هذه الدورات الاقتصادية . وكما يفهم ضمناً من هذا الاصطلاح «الدورة الاقتصادية» أنها فترة تتميز بالحركة إلى أعلى وإلى أسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري . ويوضح الشكل رقم (١) دورة اقتصادية افتراضية . فعندما يعمل أغلب منشآت الأعمال عند أعلى طاقة إنتاجية فإن الناتج القومي الإجمالي ينمو بسرعة ، وينخفض معدل البطالة ، وتحقق شروط

الدورة الاقتصادية شكل رقم (١)

لقد كان الارتفاع (الصعود) والانخفاض (المبوط) هما الصفتان الغالبتان للدورة الاقتصادية في الماضي وبرغم هذه التقلبات فإن الاتجاه الصعودي للنتائج القومي الاجمالي الحقيقي هو الملاحظ عادة .



الازدهار الاقتصادي . ذلك أن شروط الازدهار تتحقق عند مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي . وعندما يتسم أداء قطاع الأعمال الكلي بالبطء ، يبدأ الاتجاه الانكماشى للدورة الاقتصادية .

• معدل البطالة Rate of Unemployment

هو نسبة الأفراد في الأعمال المدنية بدون عمل . ويحسب رياضياً على النحو التالي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد في حالة بطالة}}{\text{عدد الأفراد في قوة العمل المدنية}} \times 100$$

• الدورة الاقتصادية Business Cycle

هي تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي . ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ، ومعدل التغير في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

وفي أثناء الانكماش ، تنخفض مبيعات قطاع الأعمال وينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات بطيئة وربما يتناقص ، وتزايد البطالة في سوق العمل الكلية . وعندما يتناقص النشاط الاقتصادي وتزايد البطالة فان هذه الظروف تشير الى الركود recession وعندما تكون هذه الظروف أكثر حدة فان الحالة قد تصبح كسادا depression . وعندما يصل الركود الى القاع ، وتبدأ الظروف الاقتصادية في التحسن ، فان الاقتصاد يدخل في مرحلة التوسع . وفي مرحلة التوسع تتزايد مبيعات قطاع الأعمال ، وينمو الناتج القومي الاجمالي بسرعة ويتناقص معدل البطالة . ويتطور التوسع الى مرحلة ازدهار اخرى . ومرحلة الازدهار هذه تتلاشى في نهاية الأمر ويعود الاقتصاد مرة اخرى الى الانكماش ، مبتدئا دورة ثانية من جديد .

والدورة الاقتصادية الافتراضية الموضحة تعكس حركة منتظمة من الازدهار الى الركود والعودة مرة اخرى الى الازدهار . الا انه في العالم الواقعي فان الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما وتشير التجربة الأمريكية في هذا الصدد الى هذه الحقيقة . حيث أن أزمة الثلاثينات من هذا القرن اتسمت بطول فترة الكساد depression . وفي الخمسينات كانت فترات التوسع قصيرة ولم تتحقق فترات ازدهار طويلة . وعلى النقيض من هذا نجد أن فترة الستينات تميزت بطول فترة الازدهار . وبرغم ذلك فان فترات التوسع ، والازدهار والانكماش والكساد مازالت هي الأساس في الدورات الاقتصادية .

وبرغم هذه الانماط من الدورات الاقتصادية ، فان اتجاه الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية كان صعوديا . ففي خلال الخمسين سنة

• الازدهار الاقتصادي Boom

هي النقطة المرتفعة في الدورة الاقتصادية . وتتميز بانخفاض معدل البطالة . وارتفاع معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

الركود Recession

هي النقطة المنخفضة في الدورة الاقتصادية ، وتتميز بارتفاع معدل البطالة ، ومعدل النمو البطيء ، أو حتى تناقص الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

الكساد Depression

هو الركود الشديد جدا والذي تطول فترته .

الماضية بلغ معدل النمو - طويل المدى - في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي نحو ٣,٥٪ تقريباً . وفي بعض السنوات كان معدل النمو اكبر من هذا وفي السنوات الأخرى كان أقل من معدل النمو - طويل المدى - للفترة كلها (الخمسين سنة) . ولكن السنوات ذات معدل النمو الموجب تفوق بوضوح السنوات ذات معدل النمو الهابط للناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

تقلبات العمالة في اقتصاد حركي

Employment Fluctuations In A Dynamic Economy

يعتبر معدل البطالة مؤشراً واضحاً للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما . وبرغم ذلك فإنه غالباً ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط . حيث أن معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد ، والاجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت . وقد تتباين الدروس المستفادة من معدل بطالة معين بشدة في فترات زمنية مختلفة .

وتجدر الإشارة بادئ ذي بدء ، وبشكل أساسي إلى أن القعود عن العمل *not working* والبطالة ليس هما نفس الشيء ، ذلك أن الأفراد قد لا يعملون في وقت ما - في سوق العمل - لعدة أسباب فقد يكون البعض قد أحيل الى التقاعد ، وقد يكون آخرون يدرسون في المدارس لينالوا قدر اكبر من المعارف والمهارات التي تعزز سبل العيش لهم في المستقبل . وقد يكون بعض آخر خارج قوة العمل بسبب المرض أو عدم القدرة على العمل . وكما سيتبين فإن تعريف البطالة من أجل حساب معدل البطالة ، أكثر تحديداً من «القعود عن العمل» .

ويبين من شكل (رقم ٢) ان عدد السكان البالغين (١٦ سنة فأكثر) يمكن تقسيمهم الى ثلاث مجموعات رئيسية (أ) افراد ليسوا في قوة العمل ، (ب) افراد ملتحقون بالقوات المسلحة . (ج) افراد : اما يعملون او يبحثون عن عمل في قوة العمل المدنية . واذا اخذنا الاقتصاد الأمريكي سنة ١٩٨١ كمثال فسوف نجد ان نحو ٦٠,١ مليون فرد فئة العمر ١٦ سنة أو أكثر لا يعملون ولا يبحثون عن عمل في السوق . ولكن هذا القول لا يعني ان هؤلاء الناس عاطلين . فكثير منهم ملتحقون بالمدارس ، أو يعملون بالمنزل ، أو في اجازات *vacationing* أو متأثلون للشفاء من المرض وهذا يعني أن ما يقومون به من أنشطة يتم خارج سوق العمل .

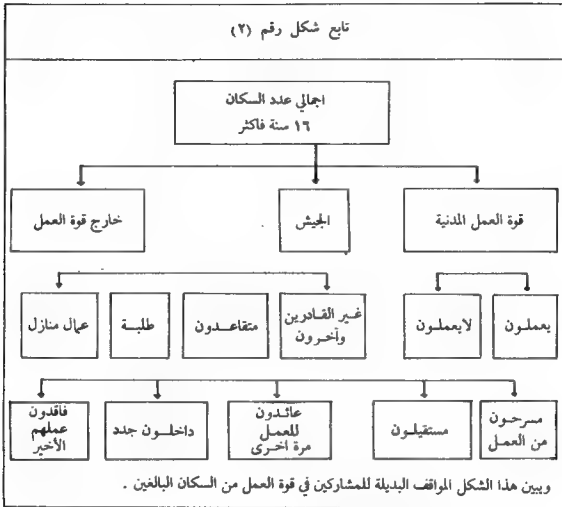
شكل رقم (٢) السكان ، والتوظيف ، والبطالة في الاقتصاد الأمريكي سنة ١٩٨١	
السكان في سن العمل (١٦ سنة فأكثر)	عدد الأفراد
خارج قوة العمل	٦٠,١
الجيش	٢,١
قوة العمل المدنية	١٠٦,٥
* عاملون	٩٩,٠
* غير عاملين	٧,٥
- داخلون جدد في قوة العمل	٠,٩
- عائدون الى قوة العمل	٢,٠
- مستقبليون من عملهم الأخير	٠,٩
- مسرحون من العمل (مستطرون العودة للعمل)	١,٢
- فاقدو عملهم الأخير	٢,٧
اجمالي	١٦٨,٧
معدل المساهمة في قوة العمل (%)	٦٤,٤
معدل المساهمة في قوة العمل المدنية كنسبة من عدد السكان القادرين على العمل (%)	٥٨,٧
معدل البطالة (كنسبة من قوة العمالة المدنية) (%)	٧,٠

وعلى ذلك فإن معدل المشاركة في قوة العمل هو عدد الأفراد البالغين (١٦ سنة وأكثر) القادرين عن العمل - يعملون فعلاً أو يبحثون عن عمل - كنسبة من اجمالي عدد السكان ١٦ سنة فأكثر ، القادرين على العمل . وقد حسب هذا المعدل على مستوى

* البيانات عن يوليو سنة ١٩٨١ بالمليون باستثناء النسب المئوية

U.S. Department of Labor, Monthly Labor Review (Dec. 1981)

تابع شكل رقم (٢)



الاقتصاد الأمريكي ، كمثال ، فوجد أنه قد بلغ ٦٤,٤٪ عام ١٩٨١م . وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة من كل خمسة افراد بالغين يشتركون في قوة العمل . وينقسم المشاركون في قوة العمل إلى مجموعتين فرعيتين : من يعملون ومن لا يعملون . ويصنف مكتب احصاءات العمل في الولايات المتحدة الشخص الذي لا يعمل not working على انه عاطل unemployed لو انه (أ) يبحث بجدية عن عمل أو (ب) ينتظر ليبدأ أو يعود الى العمل^(١) ويوضح الشكل (رقم ٢) توزيع قوة العمل في الاقتصاد الأمريكي في عام ١٩٨١ على سبيل المثال :

١ - وبشكل أدق يعد الأشخاص بين من يبحثون بجدية ونشاط عن عمل لو أنهم بحثوا عن عمل ما في أي وقت خلال الأسابيع الأربعة السابقة . اما الأشخاص الذين يمكنهم العمل ولا يعملون لأنهم مسرحون من العمل أو يتظرون بدء عمل جديد خلال ٣٠ يوما تالية ويمسبون ضمن العاطلين .

والعاطل عن العمل تعبير يطلق على الشخص الذي لا يعمل في وقت معين ولكنه أما (أ) يجتهد في البحث عن عمل . أو (ب) ينتظر بدء العمل أو العودة إلى العمل .

ولقد قسم الاقتصاديون البطالة الى ثلاثة أنواع هي :

- البطالة الاحتكاكية

- البطالة الهيكلية

- البطالة الدورية

وفيما يلي توضيح لكل منها :

البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment

هي البطالة الناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين والعاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة . وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل ، وأصحاب الأعمال ، كما تحدث بسبب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل للحصول على فرصة العمل .

وهكذا فإن البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل يطلق عليها البطالة الاحتكاكية وهي تحدث بسبب :

(أ) نقص معلومات أصحاب الأعمال عن العمال المتاحة والكفاءات اللازمة لأعمالهم .

(ب) نقص معلومات العمال عن فرص العمل المتاحة من قبل أصحاب الأعمال . وهكذا فإن السبب الأساسي للبطالة الاحتكاكية هو نقص المعلومات . فعند فرص العمل ربما يتناسب وعدد الأشخاص الباحثين عن العمل . وكذلك مؤهلات الباحثين عن العمل ربما تتلاءم واحتياجات الأعمال من تلك المؤهلات . ومع ذلك تظل البطالة الاحتكاكية قائمة لأن المؤهلين من الباحثين عن العمل يحتاجون الى وقت وبذل كثير من النفقات للتعرف على الوحدات التي تطلب خدماتهم ، والعكس صحيح .

وأصحاب الأعمال الذين يبحثون عن عامل جديد نادرا ما يوظفون أول عامل يتوجه الى مكتب العمل التابع لهم . فهم يريدون الحصول على أفضل عامل متاح لهم لتحقيق أهدافهم . ذلك أن تشغيل عامل غير أكفاء امر عالي التكلفة . وقد يكون تحديد العمالة المطلوبة أحيانا ، ذا نفقة كبيرة . وعلى هذا فإن أصحاب الأعمال يبذلون الوقت

والموارد في محاولة للحصول على العمال الذين تتلاءم مؤهلاتهم وفرص العمل لديهم . كما أن الأفراد الباحثين عن العمل لا يلتحقون بأول فرصة عمل تتاح لهم . انهم أيضا يبحثون عن فرص العمل البديلة المتاحة لهم ليختاروا من بينها أفضل الفرص التي تناسبهم . انهم يبذلون تكلفة البحث عن العمل (وأجراء المقابلات أو الاختبارات بهذا الشأن ، وطرق أبواب مكاتب التشغيل . . . وهكذا) كل هذا من أجل الاختيار بين الفرص المتاحة . وكما يجد الباحثون عن العمل الكثير من فرص العمل البديلة المتاحة لهم ، فان الفوائد المحققة من البحث عن فرص عمل أخرى اضافية تناقص . وفي نهاية الأمر فان العمال في حالة البطالة يقررون أن الفائدة من البحث عن العمل (فرص عمل أخرى غير تلك التي قاموا بها) ، لا تساوي التكلفة المبذولة في سبيل ذلك ، ويختارون أفضل البدائل الموجودة أمامهم . كل هذا يستغرق وقتا ، وخلال ذلك الوقت فان الباحثين عن العمل يشكلون البطالة الاحتكاكية في الاقتصاد .

والسياسات التي تؤثر على تكاليف وفوائد البحث عن العمل تؤثر كذلك على مستوى البطالة الاحتكاكية . فاذا تناقصت تكلفة البحث عن فرصة العمل بالنسبة للعامل ، فانه سوف يبذل وقتا أطول في البحث عن العمل . ذلك أن تعويضات البطالة المرتفعة ، مثلا ، تجعل استمرار البحث عن فرص العمل المرغوبة أقل تكلفة . وعلى هذا فان أي زيادة في هذه التعويضات سوف تجعل العمال يزيدون من الوقت المبذول في البحث عن فرص العمل ، وبناء على ذلك يتزايد معدل البطالة الاحتكاكية . وعلى النقيض من ذلك فان أي تحسن في تدفق المعلومات عن العمل سوف تنقص الفوائد المحققة من بذل وقت أطول في البحث عن العمل . ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فان الطرق المحسنة لنشر المعلومات عن فرص العمل بين العمال العاطلين تتيح لهم أن يختاروا من بين الفرص البديلة المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر . وعلى هذا فان بعض الاقتصاديين يعتقدون بان انشاء بنك قومي للمعلومات الخاصة بفرص العمل سوف ينقص الوقت الذي ينفق في البحث عن العمل ويقلل من البطالة الاحتكاكية .

البطالة الهيكلية Structural Unemployment

هي البطالة الناشئة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد ترتب عليها انعدام التوافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل وتستمر فرص العمل قائمة لأن العمال غير المستغلين لا تؤهلهم امكانياتهم للاتحاق بها .

وهناك أسباب كثيرة للبطالة الهيكلية . فالتغيرات الحركية في الطلب قد تغير مستويات المهارات المطلوبة لبعض الأعمال . حيث تتقدم بعض المهارات بينما يتزايد الطلب على البعض الآخر بحيث لا يكفي المعروض منه للوفاء بذلك الطلب المتزايد . كما أن تدفق العمال صغار السن قليلي الخبرة والذين لا تتلام امكانياتهم وفرص العمل المتاحة قد يكون سببا في البطالة الهيكلية . والتغيرات المفاجئة في الانفاق على الدفاع وأوجه الانفاق الحكومي الأخرى كثيرا ما تشجع تزايد الطلب ، وتزايد فرص العمل في مجال ما ، بينما ينتج عنها فائض عرض وبطالة في مجال آخر . والعوامل التنظيمية ، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ، تضعف دوافع وحدات قطاع الأعمال لتوفير فرص التدريب الذي يتطلب تحسين العلاقة بين فرص العمل المتاحة والعمال الموجودين .

كذلك فإن البطالة الهيكلية ربما تتأثر أيضا بكل من (عمر - جنس) قوة العمل ، وتدفق الشباب من العمال يؤدي الى تزايد البطالة الهيكلية ، لأن شباب العمال يغيرون أعمالهم كثيرا وتكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل الى التعليم والعودة مرة أخرى الى قوة العمل ، بدرجة أكبر من غيرهم من العمال الكبار . وعلى ذلك فإن معدل البطالة بينهم يتزايد عنه بالنسبة لاقربانهم من كبار السن . وإذا كانت نسبتهم كبيرة من إجمالي قوة العمل فانهم سوف يرفعون المعدل الكلي للبطالة الى أعلى .

وبنفس الطريقة فإن تزايد العائلات ذات المصدر المزدوج للكسب سوف يؤدي الى تزايد معدل البطالة . فعندما يعمل كل من الزوج والزوجة فإنه يصبح من السهل على أي منها :

(أ) تغيير الأعمال

(ب) قضاء فترة أطول في البحث عن عمل .

(ج) الانتقال بين قوة العمل والتعليم (أو العمل المنزلي أو تربية الأطفال) . كما أن تغيير أحد الزوجين لعمله قد يقتضي تغيير قرينه أيضا للعمل الذي يمارسه .

البطالة الدورية Cyclical Unemployment

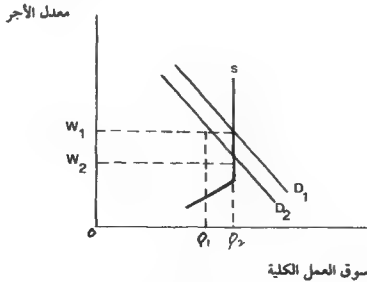
هي البطالة الناشئة عن الركود recession في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل .

وتحدث البطالة الدورية عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش (يتقلص) الناتج القومي الإجمالي ، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي . وقد

وأينا سابقاً أنه عندما يتناقص الطلب على بعض الصناعات ، بينما يزداد على صناعات أخرى ، تنشأ بعض من البطالة الاحتكاكية ، مادام العمال وأصحاب الأعمال لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن فرص العمل المتاحة والعمال الذين يمكن تشغيلهم . وكما يوضح الشكل رقم (٣) ، يساعد نقص المعلومات أيضاً في تفسير ما يؤدي إليه انخفاض الطلب الكلي على العمل من بطالة . فعندما يتناقص الطلب على العمل فإن بعض العمال يسرحون من العمل (أو لا يجدون فرصة العمل) عند معدل الأجر السائد . وفي البداية فإن العمال يكونون غير متأكدين مما لو كانوا قد أبعدوا عن العمل بسبب تحول معين في الطلب عن إنتاج صاحب العمل السابق أو بسبب انخفاض عام في الطلب الكلي . وفي ظل عدم التحقق من تدهور توقعاتهم ، فانهم يستمرون في البحث عن عمل بنفس الأجر السابق (w_1) لذلك تزايد البطالة .

شكل رقم (٣) البطالة وتناقص الطلب الكلي

يتضح من هذا الشكل ان التناقص في الطلب الكلي ، الانتقال من D_1 الى D_2 يؤدي الى انخفاض مستوى العمالة من Q_1 الى Q_2 ، اذا لم يتناقص معدل الأجر من w_1 الى w_2 . وحيث ان العمال يتوقعون ان يجدوا فرص عمل عند الأجر w_1 فانهم لا يقبلون الأجر المنخفض في البداية . وتنتج بطالة دورية قدرها ($Q_2 - Q_1$) .



وإذا كانت البطالة ، بطالة احتكاكية فإن العمال يكونون قادرين على إيجاد فرص عمل بسرعة بنفس معدل الأجر السابق أو قريبا منه ، أما لو أن البطالة قد نشأت بسبب تناقص الطلب الكلي ، فإن بحث الكثير من العمال عن العمل بنفس معدل الأجر السابق يكون غير ذي جدوى . ويكون أمد البطالة بالنسبة لهم أطول مما يتوقعون . ومع الوقت فإن العمال العاطلين يخفضون توقعاتهم ويقبلون اجراء تخفيضات على أجورهم . ومع ذلك ، فقد يتزايد انخفاض الطلب الكلي في نفس الوقت الذي انخفضت فيه توقعات العمال ومن ثم قد يستمر المستوى المرتفع للبطالة الدورية أو يزداد الأمر سوءا . وبعد توقف الطلب الكلي عن الانخفاض يحدث انخفاض تدريجي في البطالة الدورية حيث تكون توقعات العمال عن فرص العمل أكثر واقعية . فكلما كان انخفاض الطلب الكلي أكبر ، كان انخفاض الأجور اللازم للتخلص من البطالة الدورية أعظم ، وكان الوقت اللازم ليقوم العمال بتعديل توقعاتهم عن الأجور وفقا للمعدل المنخفض أطول . على أن الانخفاض الكبير في الطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة حادة في معدل البطالة ، وامتداد فترات البطالة أكثر من المعدل العادي .

ماهي العمالة الكاملة ؟ What is Full Employment?

تهدف معظم دول العالم المتقدم الى الوصول الى العمالة الكاملة وهذا هو الحال بالنسبة للاقتصاد الأمريكي كنموذج على ذلك حيث استهدف قانون ١٩٤٦م بأن تعمل الحكومة على الوصول الى العمالة القصوى «أو الكاملة» ومازالت كل الآراء تدعم أهداف هذه السياسة . ولكن ماذا تعني العمالة الكاملة ؟

ان هذا الاصطلاح غامض الى حد ما . ولعله من الواضح الآن أن شيئا من البطالة يحدث حين يقضي العمال وقتا في البحث عن فرص العمل المتاحة أمامهم وفي أثناء ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة ، كذلك فإن أصحاب الأعمال يقضون وقتا في اختيار العمال الذين يحتاجونهم من بين العمال الموجودين . والبحث عن الفرصة المناسبة للعمل من قبل العمال أو على العمال المؤهلين للمهام المطلوبة من قبل أصحاب الأعمال في معظمها عملية تتسم بالكفاءة حيث تؤدي الى التوفيق بين مهارات العاملين والمهارات اللازمة لتنفيذ الأعمال الانتاجية ، أي تؤدي الى تخصيص أفضل للقوى العاملة .

وليس ينبغي أنه عندما يتحدث معظم الناس عن العمالة الكاملة فانهم لا يعنون بذلك انعدام البطالة تماما (أي أن تكون البطالة صفرا) . حيث أن جزءا من البطالة

يعكس تغيرات سوق العمل . ولكن كم يكون ذلك الجزء من البطالة الناجية عن حركية (دينامية) سوق العمل ؟

ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة full employment بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية ، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي . وفي الاقتصاد الأمريكي كمثال فإنه يصل الى مرحلة العمالة الكاملة عندما تصل نسبة العمالة الى ٩٤-٩٥٪ من اجمالي قوة العمل .

وحتى لو أن مفهوم الاقتصادي للعمالة الكاملة ليس محمدا تماما ، الا انه يمسد الفكرة التي مؤداها بأنه في وقت ما يوجد بعض من «المعدل العادي للبطالة» في الاقتصاد الحركي (الديناميكي) المتغير . وهذا المعدل العادي من البطالة ينتج عن عوامل احتكاكية وهيكلية ، ويستمر عبر المستقبل . ومع ذلك فهو ليس ثابتا . ذلك أن التغيرات في تركيب قوة العمل وكذلك المنظمات السياسية سوف تؤثر على هذا المعدل .

وقد سبق أن بينا أنه عندما يشكل الشباب من الرجال والنساء نسبة كبيرة من قوة العمل ، تنشأ بطالة هيكلية . وهذا يؤدي الى تزايد المعدل الطبيعي للبطالة . وهذا بالضبط ما حدث في الفترة الأخيرة في الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٥٨ بلغت العمالة في سن الشباب في فئة العمر (١٦-٢٤) نسبة قدرها ١٥,٥٪ من قوة العمل ذلك أن دخول جيل مابعد الحرب العالمية الأخيرة الى ميدان العمل أدى الى ارتفاع قوة العمل بدرجة كبيرة جدا . ففي عام ١٩٨٠ كان واحد من كل أربع عمال يقع في الفئة العمرية (١٦ الى ٢٤ سنة) . وعلى النقيض من ذلك فإن نسبة العمال في السن الأساسي للعمل (أكثر من ٢٥ سنة) تناقصت من ٨٤,٤٪ من اجمالي قوة العمل الأمريكية في عام ١٩٥٨ الى ٧٥,٣٪ في عام ١٩٨٠ .

كما تزايدت نسبة النساء في قوة العمل لعدة سنوات . ففي عام ١٩٣٠ كان ٧٨٪ من اجمالي قوة العمل من الذكور . وكان معظمهم من أرباب الأسر والمستهلكين عن توفير الدخل التقدي لأسرهم وعلى النقيض من ذلك فإن أقل من ١٥٪ من الزوجات اللاتي يعشن مع أزواجهن شاركن في قوة العمل . وفي عام ١٩٨٠م تغير هذا الوضع بشدة . ذلك أن أكثر من نصف الزوجات التحقن بقوة العمل ، حيث يشكل الاناث ٤٢٪ من قوة العمل ، أي بزيادة ٢٢٪ عما كان الوضع في عام ١٩٣٠ .

وقد أدت زيادة انضمام شباب العمال ذكورا وإناثا إلى قوة العمل إلى زيادة المعدل العادي للبطالة في السبعينات . وقد بينت الدراسات أنه لو أن التركيب العمري - الجنسي لقوة العمل في عام ١٩٨٠م كان نفس التركيب في نهاية الخمسينات ، فإن معدل البطالة في عام ١٩٨٠م ينخفض بنسبة تتراوح بين ٠,٨ - ١,٢٪ .

ولا يغيب عن الفكر أن السياسات العامة تؤثر على المعدل العادي للبطالة فقد تؤدي بعض السياسات إلى زيادة المعدل العادي للبطالة ومثل ذلك :

(أ) السياسات التي تشجع العمال على رفض عروض (فرص) العمل ، مع استمرار البحث عن فرص عمل أخرى .

(ب) السياسات التي تمنح أصحاب الأعمال من تقديم عروض عند معدلات الأجور التي تمكنهم من توفير فرص العمل (والتدريب) للعمال الأقل مهارة .

(ج) السياسات التي تعمل على تخفيض تكلفة الفرصة البديلة لأصحاب الأعمال في استخدامهم لتسريح العمال كوسيلة لتعديل معدلات الإنتاج بما يزيد من المعدل العادي للبطالة .

وهذا يعني أن معدل العمالة الكاملة - المعدل الفعلي للتوظيف الذي يمكن تحقيقه وتعزيزه في المستقبل خلال الأوقات العادية - يتوقف على اتجاهات السياسة العامة إلى حد بعيد .

ويدون الاقلال من أهمية العمالة الكاملة ، فإنه يجب ألا ينسى بأن العمالة وسيلة لتحقيق غاية . فتشغيل القوة العاملة هو السبيل إلى إنتاج السلع والخدمات المرغوبة . لذلك تصبح العمالة الكاملة مفهوما لا معنى له إذا كانت تعني العمل في أعمال غير إنتاجية . أما هدف العمالة الكاملة الواضح فهو العمالة المنتجة ، أي العمالة التي يتولد عنها سلع وخدمات يرغبها المستهلك بأدنى تكلفة ممكنة .

معدل البطالة أم معدل العمالة - بعض المشاكل الإحصائية

The Rate of unemployment or the Rate of Employment-Some statistical problems

إن تعريف من «لا يعمل» Unemployed لا يخلو من الغموض والالتباس . حيث أن الأفراد الذين يحسبون ضمن البطالة هم الأفراد الذين :

(أ) يمكنهم العمل ويبحثون عنه .

(ب) يتظرون العودة الى العمل الذي فصلوا منه ، وهذا يمكن أن يؤدي الى بعض المظاهر المتناقضة . وعلى سبيل المثال ، فان الشخص الذي يترك البحث عن العمل لأن جهوده في البحث عن العمل لا تجد تشجيعا لا يعد عاطلا ومن ناحية أخرى فان العامل الذي يحصل على استغناء بسبب اجازة طويلة لظروف خاصة ويتقاضى تعويضات البطالة يعد عاطلاً .

وعلى هذا فانه يمكن القول ان الاصطلاح الاحصائي للبطالة يؤدي الى :

(أ) استبعاد اشخاص رغم تفضيلهم للعمل (أو العمل فترة أطول) .

(ب) احتساب اشخاص تشملهم (العالة) ولكنهم غير جادين في البحث عن العمل . وهكذا نجد عمالا لا يسعون للبحث عن العمل بسبب توقعاتهم التشاؤمية ولكنهم لا يحسبون ضمن البطالة لمجرد انهم لا يبحثون بجدية عن العمل . وليس ثمة ريب أن هؤلاء العمال الذين تحجب آمالهم يشكلون نسبة كبيرة من القوة العاملة خلال الكساد الشديد . والأشخاص الذين يعودون لاستكمال تعليمهم (بالجامعات أو المدارس) لا يعدون في حالة بطالة لمجرد انهم لا يجدون عملاً . ونفس الشيء بالنسبة لمن يعملون بعض الوقت ويرغبون في العمل طول الوقت يفضل وصفهم بانهم في حالة عمالة عن وصفهم بالبطالة حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الاسبوع . وهؤلاء الأشخاص لا يعملون كل الوقت بكل تأكيد اذا لم يكونوا عاطلين .

ومن جانب آخر فإن بعض الأشخاص يصنفون على أنهم في بطالة اذا لم يكونوا جادين في البحث عن العمل في السوق . فالفرد الذي يرفض العمل المتاح له لأنه أقل جاذبية من الجمع بين العمل المنزلي مع الاستمرار في البحث عن عمل والحصول على تعويض البطالة والاستفادة من البرامج الحكومية للرفاهية ، يعد ضمن البطالة . ومن ناحية اخرى فان التسجيل للعمل بهدف الاحتفاظ بالدعم والمساعدات يزيد غموض احصاءات البطالة ببعض الأفراد يسجلون أنفسهم (ومن ثم يحسبون ضمن البطالة) بهدف أساسي هو الاحتفاظ بدعم الغذاء والمساعدة^(١) .

وكل ماسبق هو بعض المشاكل الاحصائية التي تواجه المجتمع الأمريكي عند حساب معدل البطالة ومعدل العمالة كنموذج للاقتصاديات الرأسمالية . ونتيجة لهذا الغموض والمشاكل الاحصائية فان بعض الاقتصاديين يرون أن معدل

1- See Kenneth W. Clarkson and Roger E. Meiners, «Government Statistics as a Guide to Economic Policy: Food Stamps and the Spurious Increase in the Unemployment Rates», Policy Review (summer 1977), pp. 25-31, for a statement of this view.

العمالة أكثر موضوعية وأغزر معنى كمؤشر للعمل المتاح عن معدل البطالة . ومعدل العمالة المدنية هو عدد الأفراد العاملين (١٦ سنة فأكثر) من قوة العمل المدنية كنسبة مئوية من عدد الأفراد (١٦ سنة فأكثر) في سن العمل . وكل من هذين المتغيرين (مستوى العمالة المدنية وعدد الأفراد البالغين) يمكن قياسهما ، فضلا عن أنهما ليس فيهما لبس أو غموض نسبي . ولا يتطلب قياسهما حكما ذاتيا فيما إذا كان الفرد يمكنه أن يعمل أو هو يبحث بجدية عن عمل .

ومعدل العمالة أقل قصورا من معدل البطالة . وعلى سبيل المثال فإنه عندما يتوقف عدد كبير من العمال ذوي العزيمة الضعيفة عن البحث عن العمل فإن معدل البطالة يبط . وعلى العكس ، فإن معدل العمالة لا يتبع مثل هذا الأسلوب المضلل .

ولكن هل هناك فرق عند اتباع أحد هذين المعيارين ؟ يوضح شكل رقم (٤) بيانات عن كل من البطالة والعمالة في الولايات المتحدة في سنوات مختلفة (١٩٥٠ - ١٩٨١) . وفي خلال فترات الركود الذي حدث في السنوات الموضحة ، تزايد معدل البطالة عموما وهبط معدل العمالة . ومع ذلك فإن مضمون كل من المعدلين بالنسبة لشدة الركود في كل فترة يختلف كثيرا . إذ تشير بيانات عام ١٩٧٥م إلى أن معدل البطالة في ذلك العام كان ٨,٥٪ وهو أعلى معدل حدث منذ الحرب العالمية الثانية . وهذا يعطي مؤشرا على أن الركود الذي حدث في ١٩٧٥م كان حادا إلى درجة كبيرة . وعلى النقيض من ذلك فإن معدل العمالة في عام ١٩٧٥ كان ٥٥,٣٪ (بعد أن كان ٥٧٪ في عام ١٩٧٤) ، وهو معدل يمكن مقارنته بدرجة كبيرة من الثقة بمعدلات العمالة المدنية خلال سنة من سنوات الرخاء - سنة ١٩٦٥ ، على سبيل المثال . وفي الحقيقة لقد كان معدل العمالة المدنية سنة ١٩٧٥ أعلى منه سنة ١٩٦٥م (٥٥,٣٪ مقارنا بـ ٥٥٪) ، رغم أن معدل البطالة في عام ١٩٧٥ كان أكثر من ضعف المعدل في سنة ١٩٦٥ (٨,٥٪ مقارنا بـ ٤,٢٪)

فأي من المعادلين يؤخذ به ؟ الإجابة كلاهما . لأن الاقتصاد الأمريكي يواجه تغيرات هيكلية عديدة تؤثر على كل من المعدلين ، معدل البطالة ، ومعدل العمالة . ذلك أن تزايد عمل الزوجات وتزايد مشاركة الشباب في قوة العمل ، والتغيرات في متطلبات البرامج التحويلية للدخل كل هذه العوامل تشترك في تنوع السكان العاطلين . وهكذا يبين أن البطالة فئة غير متجانسة .

شكل رقم (٤)
معدلات العمالة والبطالة في الاقتصاد الأمريكي (١٩٥٠ - ١٩٨٢)

السنة	الاجمالي بالمليون	عدد العمال في قوة العمل المدنية (بالمليون)	معدل العمالة المدنية	معدل البطالة %
١٩٥٠	١٠٦,٦	٥٨,٩	٥٥,٣	٥,٣
١٩٥٥	١١٢,٧	٦٢,٢	٥٥,٢	٤,٤
١٩٦٠	١١٩,٨	٦٥,٨	٥٤,٩	٥,٥
١٩٦٥	١٢٩,٢	٧١,١	٥٥,٠	٤,٢
١٩٧٠	١٤٠,٢	٧٨,٦	٥٦,١	٤,٩
١٩٧١	١٤٣,٠	٧٩,٤	٥٥,٥	٥,٩
١٩٧٢	١٤٦,٠	٨٢,٢	٥٦,١	٥,٦
١٩٧٣	١٤٩,٤	٨٥,١	٥٧,٠	٤,٩
١٩٧٤	١٥٢,٣	٨٦,٨	٥٧,٠	٥,٦
١٩٧٥	١٥٥,٣	٨٥,٨	٥٥,٢	٨,٥
١٩٧٦	١٥٨,٣	٨٨,٨	٥٦,١	٧,٧
١٩٧٧	١٦١,٢	٩٢,٠	٥٧,١	٧,١
١٩٧٨	١٦٤,٠	٩٦,٠	٥٨,٥	٦,١
١٩٧٩	١٦٧,٠	٩٨,٨	٥٩,٢	٥,٨
١٩٨٠	١٦٩,٠	٩٩,٣	٥٨,٥	٧,١
١٩٨١	١٧٢,٠	١٠٠,٤	٥٨,٣	٧,٦
١٩٨٢ (أبريل)	١٧٤,٠	٩٩,٣	٥٧,١	٩,٤

U.S. Department of Labor, Monthly Labor Review (various issues).

الناتج القومي الاجمالي الواقعي والمحتمل وActual and potential GNP

لو أن اقتصادا ما يسعى الى تحقيق الناتج القومي المحتمل فان تحقيق العمالة الكاملة يصبح هدفا أساسيا . وعندما يزيد المعدل الفعلي للبطالة عن المعدل العادي ، فان الناتج الفعلي للاقتصاد يهبط عن الناتج المحتمل ، وذلك لأن بعض الموارد الانتاجية التي يمكن توظيفها تكون مستخدمة على نحو أقل كفاءة .

والنتائج المحتملة ، هو مستوى الناتج الذي يمكن تحقيقه وتميزه في المستقبل في ضوء مستوى معين لقوة العمل ، والانتاجية المتوقعة للعمل ، والمعدل العادي للبطالة الذي يتناسب مع العمل الكفء لسوق العمل . وقد يختلف ، الناتج الحقيقي (الواقعي) عن الناتج المحتمل خلال فترات من الزمن .

ويعرف مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الناتج المحتمل ، بأنه كمية الناتج المتوقعة في ظل العمالة الكاملة . انه لا يمثل إذن ، المستوى الأقصى المطلق للانتاج الذي يجب أن يتحقق في زمن الحرب ، أو غير ذلك من الفترات التي تسم بمستوى غير عادي من الطلب الكلي ، ولكنه ذلك الانتاج الذي يمكن تحقيقه من خلال زيادة معدلات الاستخدام في ضوء الظروف العادية جدا .

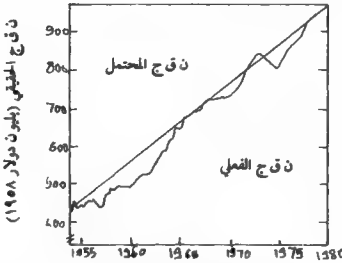
والمفهوم الخاص بالناتج المحتمل potential output يشمل فكرتين أساسيتين هما :

- (أ) الاستخدام الكامل للموارد بما في ذلك العمل .
- (ب) الاقتصاد ذو القدرة القيّدة على زيادة العرض . وعلى ذلك فان الناتج المحتمل قد ينظر اليه على أنه الحد الأقصى لمستوى الناتج الذي يتناسب مع الموارد المتاحة واجراءات تنظيمية معينة .

وتتضمن تقديرات مستويات الناتج المحتمل ثلاثة عناصر أساسية - هي : حجم قوة العمل ، ونوعية (انتاجية) العمل ، والمعدل العادي للبطالة . وحيث أنه لا يمكن توقع هذه العوامل بشكل مؤكد ، فليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على معدل الانتاج المحتمل للاقتصاد الأمريكي . واعتمادا على توقعات الناتج المحتمل الذي تم اعداده بواسطة مجلس المستشارين الاقتصاديين ، يوضح الشكل رقم (٥) تطور الاقتصاد الأمريكي منذ عام ١٩٥٤ فائتاء الخمسينات ، كان معدل البطالة أعلى فوق «المعدل العادي» ووجدت الطاقة العاطلة لأن مستوى الطلب الكلي كان غير كاف لتحقيق العمالة الكاملة . وكانت الفجوة بين الناتج القومي الاجمالي المحتمل ، والواقعي كبيرة اثناء الركود recession الذي حدث في السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦١ واثناء الستينات ضاق حجم الفجوة حيث بلغ الاقتصاد ، بل وتخطى ، طاقته الانتاجية . ومرة أخرى عجز الناتج الحقيقي عن تحقيق الطاقة المحتملة خلال الانكماش الذي حدث في السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨١ .

شكل رقم (٥) الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والمحتمل

ويوضح الشكل البياني الفجوة بين الناتج الاجمالي الواقعي والمحتمل في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٨١ - ووجود الفجوة بين الناتج المحتمل والواقعي يشير الى أن موارد المجتمع غير مستخدمة استخداما كاملا .



قياس معدل التضخم Measuring the Inflation Rate

التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، مصحوبا بانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية مثل الدولار الأمريكي والريال السعودي . أو بعبارة أخرى التضخم هو ارتفاع عام في مستوى الأسعار ، ومن ثم ترتفع تكاليف شراء نفس مجموعة السلع والخدمات التي يختارها المستهلك . وبديهي أنه لو كان المستوى العام للأسعار مستقرا ، فإن بعض الأسعار سوف ترتفع والبعض سوف ينخفض على أنه خلال فترة التضخم يكون تأثير ارتفاع بعض الأسعار أكثر من تأثير انخفاض البعض الآخر . وذلك لأن الأسعار الأعلى (في المتوسط) تعني أن الوحدة النقدية - الدولار أو الريال قد أصبحت تشتري قدرا أقل مما كانت تشتريه من قبل . وعلى ذلك فإن التضخم يعرف أيضا على أنه تناقص في قيمة (القوة الشرائية) للوحدة النقدية .

ولقد سبق ايضاح كيفية استخدام مكش الناتج القومي الاجمالي GNP deflator في تعديل قيمة الناتج القومي الاجمالي النقدي ، بعد استبعاد أثر ارتفاع الأسعار ، خلال

فترة ما . ومع ذلك ، لنفرض أننا نريد قياس تأثير التضخم على دخل الأسرة . حينئذ يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر الوسائل استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في سنة سابقة .

وتشمل هذه السلة المثلة للسلع والخدمات الخبز ، البيض ، والسكن والخدمات الطبية وغيرها من السلع بالكميات التي تشتريها أغلب الأسر متوسطة الدخل . وكلما ارتفعت الأسعار ترتفع تكاليف شراء هذه السلة المثلة للسلع والخدمات لتعكس الأسعار الأعلى .

ويتم اختيار سنة أساس base year ، ويعطى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) لنفس هذه السنة قيمة تحكيمية هي ١٠٠ . فإذا كانت سنة ١٩٧٣-٧٢م هي سنة الأساس الحالية ، فإن هذا يعني أن التكاليف الجارية لشراء مجموعة السلع النموذجية تقارن بتكاليف شرائها - هي ذاتها - في سنة الأساس . فإذا كانت التكلفة الحالية لشراء نفس مجموعة السلع النموذجية هي ١٠٠٠ ريال بعد أن كانت ٥٠٠ ريال في سنة الأساس فإن الرقم القياسي للأسعار يكون ٢٠٠ مشيراً بذلك إلى أن الأسعار الآن أعلى من الأسعار التي كانت سائدة في سنة الأساس بنسبة ١٠٠٪ .

ومعدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي للأسعار من سنة ما إلى السنة التي تليها . ورياضياً يمكن حساب المعدل السنوي للتضخم «م» كما يلي :

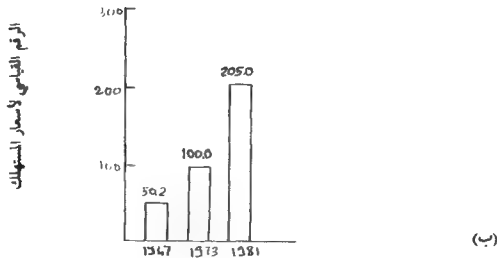
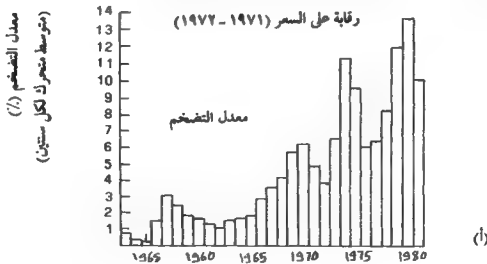
$$م = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة عليها}} \times ١٠٠$$

وعلى ذلك إذا كان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة الثانية هو ٢٢٠ ، بينما كان ٢٠٠ خلال السنة الأولى فإن معدل التضخم يساوي ١٠٪ .

$$م = \frac{٢٢٠ - ٢٠٠}{٢٠٠} \times ١٠٠ = ١٠\%$$

شكل رقم (٦) التضخم في الاقتصاد الأمريكي

يوضح الشكل البيان أن معدل التضخم خلال الفترة ١٩٦٥-٥٢ لم يتعد ٣٪ . ومنذ ١٩٦٦ لم ينخفض معدل التضخم عن ٣٪ ولا حتى في سنة واحدة . وخلال الفترة ١٩٦٥-٥٢ بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط ١,٤٪ ، وخلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨١ بلغ معدل التضخم السنوي المتوسط ٧,٨٪ . ويوضح الشكل (ب) أن أسعار المستهلك قد تضاعفت خلال ٢٦ عاما (١٩٤٧-١٩٧٣) بعد الحرب العالمية الثانية ولكنها تضاعفت مرة أخرى في خلال ثمانية سنوات فقط (١٩٧٣-١٩٨١) .



ولما كان الرقم القياسي يحسب شهريا ، فانه غالبا ما يتم مقارنة قيمته في شهر ما بنفس القيمة في الشهر المائل في سنة سابقة من أجل حساب معدل التضخم خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة .

ويوضح الشكل رقم (٦) ارتفاعات الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الـ ٣٠ سنة الأخيرة . ففي خلال الخمسينات وفي منتصف الستينات كان معدل التضخم السنوي عادة أقل من ٢٪ . ومنذ منتصف الستينات حدثت زيادة كبيرة في معدل التضخم . وخلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٣ ، ارتفع متوسط معدل التضخم الى مايقرب من ٥٪ . ومنذ ١٩٧٣ تزايد التضخم في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة ، حيث بلغ متوسط معدل التضخم ٩,٣٪ خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨١) . ويوضح الشكل (٦-ب) تأثير الزيادة المستمرة في التضخم . ذلك أن تضاعف مستوى الأسعار فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد استغرق ٢٦ عاما (١٩٤٧ - ١٩٧٣) . كما تضاعف مستوى الأسعار مرة ثانية خلال ثمانية أعوام فقط (الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١) .

ويختلف معدل التضخم فيما بين الدول اختلافا كبيرا . ويوضح الشكل رقم (٧) أن التضخم كان هو الصفة السائدة لفترة من الزمن في بعض دول أمريكا الجنوبية مثل شيلي ، والأرجنتين ، والبرازيل ، وبيرو . إذ بلغ معدل التضخم السنوي ٥٠٪ أو أكثر في هذه الدول في معظم السبعينات . هذا بينما كان معدل التضخم السنوي في أغلب الدول الصناعية الغربية أقل من ذلك كثيرا ، حيث تراوح بشكل عام بين ١٥,٥٪ . ومع ذلك فانه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فان هذه المعدلات كانت أعلى كثيرا من معدلات التضخم في نفس هذه الدول خلال أغلب فترة الخمسينات والستينات . ففي خلال الفترة الأولى كان معدل التضخم السنوي - في بعض الدول مثل فرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، وامتاليا وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ، أقل من ٥٪ سنويا بشكل عام . ومن الواضح أن الخمسة عشرة عاما الأخيرة - اذا قورنت بالمستوى الذي ساد فترة الحرب العالمية الثانية على الأقل - كانت فترة تضخم كبير في الاقتصادات الغربية .

آثار التضخم The Effects of Inflation

يعمل التضخم على تخفيض القوة الشرائية للدخل التقدي الذي يدفع في المستقبل (على سبيل المثال، مدفوعات التقاعد، وثائق التأمين على الحياة، القروض المستحقة).

شكل رقم (٧) تضخم واسع النطاق في العالم

الدولة	معدل التغير السنوي المركب في أسعار المستهلك	
	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٨٠ - ١٩٧٥
شيلي	٢٦٦	٨٢
الأرجنتين	٧٢	٢١١
البرازيل	٢١	٥١
كولومبيا	١٨	٢٥
الاكوادور	١٤	١٢
بيرو	١٣	٥١
فرنسا	٩	١٠
ألمانيا الغربية	٦	٤
إيطاليا	١٢	١٦
اليابان	١٣	٧
سويسرا	٨	٢
المملكة المتحدة	١٣	١٤
أستراليا	١٠	١١
كندا	٧	٩
الولايات المتحدة	٧	٩

وإذا لم يأخذ صانع القرار اعتبارات التضخم في الحسبان عندما يوافق على التعاقدات ، فإن المدنيين سوف يستفيدون على حساب المقرضين . ولكن هل يعني هذا أن التضخم يساعد الفقراء من الناس ؟ والاجابة هي أن ذلك ليس أمرا حتميا . ذلك أن الناس يحتاجون الى توافر قدر مناسب من الثقة قبل قيامهم بالاقتراض . وهذا يحمد من قدرة الأفراد من الفئات ذات الدخول شديدة الانخفاض على الحصول على القروض وقد بينت أغلب الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن التضخم غير المتوقع قد أدى الى اعادة توزيع الدخل بشكل معتدل من كل من ذوي الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار) وذوي الدخل المرتفع (أكثر من ٥٠٠٠٠ دولار) الى الفئات ذات الدخل المتوسط .

ومن الآثار الهامة في إعادة توزيع الدخل ، ذلك التحول في الثروة بين فئات العمر المختلفة بفعل التضخم غير المتوقع . فالأفراد تحت ٣٥ سنة يكونون غالبا مدينين ، ويساعدهم التضخم في دفع قيمة الرهون العقارية (على منازلهم) وقروض السيارات ، ودبوتهم الأخرى القائمة . وعلى العكس من ذلك فإن الناس ذوي الأعمار التي تزيد عن ٥٠ عاما يملكون غالبا مدخرات ، ووثائق تأمين على الحياة وسندات ، وغيرها من الأصول التي تولد دخلا ثابتا في المستقبل . ويعمل التضخم على تقليل القوة الشرائية لتلك المدخرات والمدفوعات . وعلى هذا فإن التضخم يعمل على إعادة توزيع الدخل من كبار السن الى صغار السن .

ومع ذلك فإن الحكومة هي أكبر المستفيدين من التضخم غير المتوقع . فليس ينبغي أن القطاع العائلي قطاع مقرض وأما الحكومة فهي أكبر مقرض وعلى ذلك فإن التضخم غير المتوقع يعمل على تحويل الثروة من القطاع العائلي الى الحكومة^(٣) .

وأي تحليل لتأثير التضخم على العلاقة بين المدين / الدائن يكون غير كامل بدون الاعتراف بأن الأفراد ، بعد فترة من التضخم ، يدخلون في حساباتهم توقعات التضخم في المستقبل عند اتخاذ القرارات .

والتضخم المتوقع هو زيادة متوقعة في المستوى العام للأسعار من قبل متخذي القرارات الاقتصادية . وتعد الخبرة المأخوذة من الماضي ، والظروف الجارية المحددات الرئيسية لتوقعات الأفراد للتضخم ، في ضوء تغيرات الأسعار في المستقبل . وبعبارة أخرى ، التضخم المتوقع هو تغير في مستوى الأسعار يتوقعه صانعو القرارات الاقتصادية . فإذا توقع المقرضون والمقرضون التضخم ، فإنهم سوف يعدلون سلوكهم ليأخذوا في اعتبارهم ذلك التضخم . وعلى سبيل المثال ، فإن المقرض سوف يطلب معدلا مرتفعا للفائدة على القرض والمقرض سوف يوافق على ذلك لأن - كليهما يتوقع انخفاض قيمة الوحدة النقدية (الدولار - الريال) . دعنا نفترض أن مقرضا ومقرضا قد اتفقا على ٥٪ كمعدل فائدة اذا توقعا استقرار الأسعار خلال فترة القرض . فإذا توقع كلاهما ارتفاع الأسعار بنسبة ١٠٪ سنويا فإنهم سوف يتفقا على معدل للفائدة - بدلا من السابق ليصبح ١٥٪ والمعدل المرتفع للفائدة يعوض المقرض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للوحدة النقدية خلال فترة القرض .

3- See G.I. Bach, «Inflation: Who Gains and Who Loses», Challenge, (July- August 1974), P P 48-55 for evidence supporting this view.

وعندما يكون معدل التضخم متوقعا بدقة ، فإن المدينين (المقرضين) لا يستفيدون على نحو منتظم على حساب المقرضين . ذلك أن هؤلاء المدينين يستفيدون على حساب الدائنين عندما يتزايد المعدل الفعلي للتضخم عن المعدل المتوقع الذي عقدت على أساسه القروض فقط .

وحيث ينتشر توقع التضخم على نطاق واسع ، فإن التعميم بشأن تحويلات الثروة بين فئات السكان لن تكون دقيقة حيث أن الأفراد سوف يعدلون الترتيبات والتنظيمات الاقتصادية التي تتخذ لحماية ثرواتهم ودخولهم من التآكل بفعل التضخم . وعلى سبيل المثال ، فإن اتفاقات المساومة الجماعية collective-bargaining agreements سوف تؤدي إلى ادخال شروط تختص برفع الأجور أو علاوة تضخم بسبب المعدل المتوقع للتضخم . وهكذا فإن التضخم يؤثر على أسعار الأشياء التي نبيعها كما يؤثر على أسعار الأشياء التي نشترها . ذلك أن كلا من الأجور والأسعار سوف ترتفع في فترة التضخم . وهكذا فإنه قبل أن نصاب بقلق بسبب ما يؤدي إليه التضخم من تدهور في القوة الشرائية لمرتباتنا علينا أن نعترف بأنه يؤثر على حجمها .

أخطار التضخم The Dangers of Inflation

لما كان الدخل النقدي يتجه إلى الارتفاع مع ارتفاع الأسعار فإن هذا لا يعني أنه توجد حاجة إلى الاهتمام بالتضخم ، وبصفة خاصة المعدلات العالية للتضخم . وهناك ثلاثة مظاهر سلبية هامة للتضخم هي أن :

- (١) تغيرات الأسعار يمكن أن تجعل التعاقدات طويلة الأجل غير مجدية ففي ضوء تغير معدلات التضخم فإنه لا يمكن التنبؤ بها على وجه التأكيد . وحيث أن معظم العمليات التبادلية بالسوق تشمل التعاقدات طويلة الأجل ، والتي تعقد على أساس شروط نقدية معدنية money terms فإن حدوث التضخم غير المتوقع ، يغير نتائج التعاقدات طويلة الأجل مثل الرهون العقارية ، ووثائق التأمين على الحياة ، ومعاشات التقاعد والسندات وغيرها من الاتفاقيات التي تتضمن علاقة بين مقرض ومقرض .
- (٢) التغيرات السريعة في الأسعار تسبب عدم التأكد :

فاذا كان هناك عدم تأكد فيما يتعلق بأن الأسعار سوف ترتفع أو تنخفض أو تستمر على حالها فإن أي تعاقدات ذات بعد زمني تصبح متوقفة على الصدفة بسبب ظروف عدم

التأكد . فالقائمون بأعمال المباني لا يعرفون ما إذا كانوا يضيفون ٥٪ أو ١٠٪ لانما تعاقدات بشأن تنفيذ تلك المباني حتى لو كان معروفاً أن التضخم يزيد تكلفة البناء بقدر ما خلال الوقت اللازم للبناء . كما أن اتحادات العمال لا تعرف ما إذا كان يمكنها أن تقبل التعاقدات التي تتضمن زيادة في الأجور قدرها ٥٪ لفترة سنتين قادمتين . ذلك أن التضخم يمكن أن يبطئ تأثير هذه الزيادة على نحو جزئي أو كلي . فإذا لم يكن توقع تغيرات الأسعار ممكناً (على سبيل المثال ، إذا كانت الأسعار ترتفع في علم بمعدل ١٠٪ ثم تستقر لمدة سنة أو سنتين ثم تتزايد من جديد بمعدل ١٠٪ أو ١٥٪) فلن يستطيع أحد أن يعطي توقعاً محدداً . ولا بد أن يأخذ التبادل النقدي طويل الأجل علم التأكد الناشئ عن التضخم في الحسبان .

وللاسف فإن الدراسات تشير الى أن المعدلات العالية للتضخم ترتبط بتغير اكبر في معدل التضخم . وتزداد صعوبة توقع مدى ارتفاع الأسعار (والتكاليف) خلال الشهر التالي (أو على مدى عدة أشهر) . وعلى ذلك ، فإن الأخطاء المتولدة عن التعاقدات طويلة الأجل تتزايد . وفي نطاق زيادة علم التأكد فإن كثيراً من صانعي القرارات يمتنعون عن التبادل بما في ذلك العقود طويلة الأجل . وهكذا يفتقد الطرفان مكاسب متبادلة ، وتنخفض كفاءة السوق .

ويرى بعض المراقبين أن العشوائية المرتبطة بمعدلات تضخم عالية ومتغيرة تضعف من شرعية النظام الاقتصادي ، كما تضعف من الروابط بين الجهود الانتاجية والحوافز . والرابحون في العملية الاقتصادية هم أصحاب الحظ في تحقيق الكسب غير المتوقع (القدرى) أكثر من هؤلاء الذين يقومون بعرض السلع والخدمات والموارد الانتاجية للآخرين بشكل كفاء . ويعمل علم التأكد وما يصاحبه من كسب غير متوقع ، على اضعاف قدرة الأسواق على :

(أ) توصيل المعلومات عن الندرة النسبية .

(ب) تقديم الحوافز لصانعي القرار حتى يتصرفوا بفاعلية وكفاءة مع المشاكل الاقتصادية الأساسية (كيفية تحويل الموارد النادرة الى سلع مرغوبة) .

(٣) الموارد الحقيقية تستخدم على نحو يمكن صانعي القرارات من حماية انفسهم من التضخم .

ذلك أن الفشل في تحديد معدل التضخم على وجه الدقة يولد أثراً قوياً على ثروة الفرد ، فإن الأفراد يحولون الموارد النادرة من انتاج السلع والخدمات المرغوب فيها الى

الحصول على معلومات عن معدل التضخم في المستقبل . وسوف يصبح التنبؤ بالتضخم والاستشارات المالية صناعة رائجة خلال فترات التضخم . وسوف يستخدم الأفراد المنتجون في قوة العمل مواهبهم .

(أ) لتحديد تحركات الأجور والأسعار في المستقبل .

(ب) لتعديل قراراتهم لحماية ثروتهم ودخلهم في المستقبل في مواجهة التغيرات المتوقعة . وهذه العملية للحصول على المعلومات وتعديل القرارات عملية ذات تكلفة عالية . فعل سبيل المثال ، لن تستطيع المنشآت تحديد قوائم أسعار منتجاتها لأي فترة مقبلة . كما يجب أن يتم تعديل الكتلوجات وإصدارها باستمرار خلال تلك الظروف . وهكذا يكون تخطيط الأعمال عديم الجدوى بسبب الحاجة الى إعادة تقييم أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات كما يؤدي استخدام الموارد النادرة في كل من هذه الأنشطة الى خفض بدائل الاستهلاك المتاحة للناس .

الركود التضخمي Stagflation

هو الفترة التي يواجه الاقتصاد خلالها كلا من التضخم وبطء معدل نمو الناتج . ولقد كان اعتقاد الاقتصاديين حتى العقد الأخير أن التضخم يرتبط بشكل عام برخاء ونمو اقتصادي سريع . ومع ذلك فقد شهدت الولايات المتحدة تضخمين ركوديين . ولقد استخدم الاقتصاديون اصطلاح الركود التضخمي stagflation لوصف ظاهرة التضخم السريع وبطء النمو الاقتصادي . وأحد التحديات التي تواجه الثمانينات هو الوصول الى حل لمشاكل التضخم الركودي من خلال الأخذ بسياسات اقتصادية تعمل على خفض معدل التضخم ، وتؤدي الى استخدام كفاء للموارد . وسوف يكون هناك عودة الى ذلك الموضوع كلما تعمقت دراسة الاقتصاد الكلي .

ماهي أسباب التضخم ؟

يجب تناول بعض الأدوات الإضافية قبل تحليل هذا السؤال بشيء من التفصيل ، ولكن يمكن عرض نظريتين في هذا الشأن :

أولا : يركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي والعرض الكلي فإذا ارتفع الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض ، فإن الأسعار سوف تزايد .

ثانيا : يعتقد معظم الاقتصاديين ان التوسع السريع في عرض النقود يسبب التضخم . وهناك اعتقاد قديم يشير الى «أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع» . ولقد كان التضخم الجامح hyperinflation الذي واجهته دول أمريكا الجنوبية نتيجة أساسية للتوسع النقدي - وسوف يتم تحليل عدد آخر من نظريات التضخم المعروفة فيما بعد القوة الاحتكارية لرجال الأعمال ، والعمال ، على سبيل المثال . ومع ذلك فإن الأمر يتطلب وضع أساس قوي لفهم تلك القضايا على نحو متكامل .

نظرة الى الأمام

لقد تصفحنا في هذا الفصل السجل التاريخي للدخل الحقيقي والتوظيف ، والأسعار . وقد نوقشت مشاكل القياس والآثار الجانبية لعدم الاستقرار الاقتصادي . وفي الفصل التالي نناقش الجذور التاريخية للاقتصاد الكلي وندخل في التحليل أحد المفاهيم الهامة للاقتصاد الكلي - الطلب الكلي . ومع تقدمنا في الدراسة سيكون هدفنا الأساسي هو أن نكتشف طريقة للتفكير الاقتصادي ، أو نماذج كما يقول البعض تساعدنا في فهم البطالة والتضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ - لقد اتسمت الأسواق الكلية للعمل والانتاج بعدم الاستقرار . فقد نما (GNP) في فترات بسرعة أكبر منها في فترات أخرى . فقد اختلف معدل البطالة كثيرا خلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة ، حيث بلغ ٢٥٪ في سنة ١٩٣٥ ثم انخفض الى اقل من ٢٪ خلال الحرب العالمية الثانية . وبقي هذا المعدل أكثر استقرارا بعد الحرب ولكن استمر حدوث التقلبات .

٢ - يستخدم الاقتصاديون تعبيرات الزواج ، والانكماش ، والركود ، والتوسع لوصف الأداء الاقتصادي للأسواق الكلية . وخلال التوسع ينخفض معدل البطالة وينمو الانتاج بسرعة . ويستخدم اصطلاح الزواج لوصف مستوى قمة الانتاج في الدورة الاقتصادية . أما الانكماش فيتميز بنمو البطالة ، وتدهور ظروف قطاع الأعمال ، ومعدل نمو منخفض . وعندما يكون النشاط الاقتصادي عند مستوى منخفض فإن

- هذا يعني وجود ركود أو كساد اذا كان الأمر خطيرا الى حد بعيد .
- ٣ - حتى الاقتصاد القائم على التبادل الكفاء يواجه بعض البطالة اذ تنتج بطالة احتكاكية بسبب نقص المعلومات حول فرص العمل المتاحة ومستوى كفاءة الراغبين في العمل . وتنشأ البطالة الهيكلية عن التغير في تركيب قوة العمل أو وجود عوامل تمنع عملية التوافق بين القوة العاملة المتاحة وفرص العمل المتاحة . وتضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ، حاليا ، في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٥/٠ ، ٦/٠ من قوة العمل .
- ٤ - تنتج البطالة الدورية بسبب عدم كفاية الطلب على العمل للاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل . ولا يخفى أن الاهتمام المبذوث للاقتصاد الكلي هو كيفية تندية البطالة الدورية .
- ٥ - ان التوظيف الكامل هو مستوى التوظيف الذي يصاحبه معدل عادي للبطالة يعكس التغير الحركي والهيكل للاقتصاد . على أن المعدل العادي للبطالة الذي يصاحب مستوى التوظيف الكامل ليس ثابتا أو غير قابل للتغير ذلك أن السياسات العامة ، والتغيرات في تركيب قوة العمل تؤثر على هذا المعدل .
- ٦ - ان التوظيف وسيلة لتحقيق غاية وهدف . والهدف ذو المعنى من التوظيف الكامل هو التوظيف الكامل المنتج - أي التوظيف الذي ينتج السلع والخدمات المرغوبة .
- ٧ - ان التعريف الاحصائي «للعاطل» يتسم بالغموض . فبعض الأفراد لا يعدون عاطلين لأنهم لا يجهدون تشجيعا على «البحث النشط عن التوظيف» وبعض آخر يحسب ضمن البطالة رغم انهم قد يكونون عاملين في الاقتصاد الخفي أو يبحثون بشكل عارض عن العمل (وقد يكون ذلك بسبب هيكل الحوافز الذي يواجهونه) . وبسبب هذا الغموض يعتقد بعض المراقبين أن معدل التوظيف (نسبة عدد الأشخاص ١٦ سنة فأكثر الذين يعملون الى جملة السكان البالغين ١٦ سنة فأكثر) ، قد يكون أكثر معنى ومؤشرا أدق لبيان فرص التوظيف الحالية .
- ٨ - ان مفهوم الناتج المحتمل يبرز فكرتين هامتين (أ) الاستخدام الأمثل للموارد (ب) قيد على العرض يحدد قدرتنا على انتاج السلع والخدمات المرغوبة . فعندما لا يتم استغلال الموارد تماما بكفاءة فان الناتج يكون أدنى من معدله المحتمل .
- ٩ - التضخم هو ارتفاع علم في مستوى الأسعار . ويمكن القول بدلا من ذلك ، انه انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النفود - الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلا . ولقد ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف

الستينات .

- ١٠ - ان التمييز بين التضخم المتوقع والتضخم غير المتوقع مسألة لها أهميتها . فعندما يتوقع صانعو القرار حدوث تضخم فسوف يعدلون قراراتهم الحالية آخذين في الحسبان الأثر المتوقع للتضخم على القوة الشرائية للدخل في المستقبل .
- ١١ - يمارس التضخم أثر ضارا على الاقتصاد لأنه يعمل غالبا على :
 - (أ) إحداث تغييرات في معدلات التبادل المقررة في العقود طويلة الأجل .
 - (ب) يزيد من عدم التأكد في التبادل بما فيه الوقت .
 - (ج) يستهلك موارد نادرة حيث يستخدم الأفراد مهاراتهم وفطنتهم لحماية انفسهم من التضخم . لذلك فان معدلات التضخم العالية والمتغيرة بسرعة شديدة الضرر بشكل خاص .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١ - اشرح لماذا يواجه الاقتصاد الذي يعمل بكفاءة أيضا بعض البطالة في الموارد ؟
- ٢ - مامعنى التوظيف الكامل ؟ وكيف تؤثر السياسة العامة على معدل القوة العاملة عند مستوى التوظيف الكامل ؟ ماهي العوامل الأخرى المؤثرة على مستوى التوظيف الكامل ؟ اذكر مثلا لسياسة عامة تخفض (تزيد) عدد الأشخاص الذين يوظفون عند مستوى التوظيف الكامل .
- ٣ - كيف يختلف معدل التوظيف عن معدل البطالة ؟ وأيهما يعتبر مؤشرا أفضل لفرض التوظيف ؟ ولماذا ؟
- ٤ - «ارتفع أجري النقدي بنسبة ٦٪ في السنة الماضية ولكن التضخم قد قضى على هذا الكسب تماما . فكيف أستطيع أن أستمر عندما يواصل التضخم في أكل الزيادات في ايراداتي ؟ قوم هذا القول . وهل توافق على الرأي الذي يتضمنه هذا السؤال ؟
- ٥ - ماهي الآثار الأشد ضررا للتضخم ؟ اشرح لماذا يهم أن نعرف ماذا كان التضخم متوقعا على نحو صحيح .
- ٦ - ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«ان قيمة الدولار اليوم هي ربع ماكانت عليه فقط سنة ١٩٤٠ . وبعد ٥ سنوات من الآن فسوف تكون قيمته ٢٠ سنتا فقط . ويمكننا ان نحافظ على مستوى حياتنا عندما تتناقص قيمة عملتنا بسرعة كبيرة» .

٧ - «ومع استمرار التضخم وتقلب القيمة الحقيقية للعملة بشدة من شهر الى آخر فان كل العلاقات الدائمة بين المقترضين والمقرضين التي تشكل الأساس الجوهري للراسمالية ، تصبح غير مستقرة حتى لتكاد تفقد معناها ، كما أن عملية كسب الثروة تتحول الى عملية حظ ومقامرة» . هل توافق على هذا الرأي الاقتصادي المعروف الشائع ؟ ولماذا ؟ وماهو في ظنك معدل التضخم الذي يتحقق قبل الوصول الى هذه الآثار ؟ وهل نجد دليلا يؤيد هذا الرأي في الولايات المتحدة ؟

الفصل الثامن مكونات الطلب الكلي

الفصل الثامن مكونات الطلب الكلي

The Components Of Aggregate Demand

على الرغم من أن تاريخ علم الاقتصاد يرجع الى كتابات آدم سميث في عام ١٧٧٦ ، فان تطور الاقتصاد الكلي مازال حديث العهد نسبيا ، ولقد برز تحليل الاقتصاد الكلي منذ أعلن جون مينارد كينز نظريته العامة في عام ١٩٣٦^(١) ولقد أثر كينز- وهو رجل انجليزي - في التحليل الاقتصادي الكلي أكثر من أي اقتصادي آخر - فقد طور العديد من المفاهيم الاساسية والكثير من الاصطلاحات التي تمثل محور الاقتصاد الكلي في هذه الايام .

ويهدف هذا الفصل الى ثلاثة أهداف : أولا : أنه سوف يتم التعرف على وجهات النظر الاقتصادية التي تمحداها كينز والظروف التي اجتاحت الاقتصاد العالمي والتي أدت الى مايمكن أن يطلق عليه - الثورة الكينزية .

ثانيا : سوف يتم تناول تحديدات كينز للتقليديين ، مع ايضاح الكيفية التي استطاع بها كينز مواجهة الآراء التقليدية التي كانت سائدة وكيف أن رأى كينز قد لقي قبولا عاما واسع النطاق . ثالثا : التعرف على مفهوم الطلب الكلي الذي يحتل الاهمية الرئيسية في نموذج كينز كما أن المكونات الرئيسية للطلب الكلي سوف يتم تحليلها على نحو مفصل .

ان الاقتصاد الكلي يجب أن يزيد فهمنا للعوامل التي تحدد الناتج ، والعمالة ، ومستوى الاسعار . ورغم أن التحليل الحديث مازال يدين الى كتابات كينز وأتباعه الاوائل ، فان معلوماتنا عن الاقتصاد الكلي تتزايد باستمرار . ومع تقدمنا في الدراسة فسوف نعرض التطورات الحديثة في الاقتصاد الكلي . وفي فصول تالية سوف :

- (أ) نطور دراسة جانب العرض في الاقتصاد الكلي بشكل أعمق .
- (ب) نبين التكامل بين النظام المصرفي واقتصاد النقود في نموذج الاقتصاد الكلي .
- (ج) نحلل تأثير التضخم (وتوقعات التضخم) على مستويات الناتج والعمالة .

(1) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (London: Macmillan, 1936).

الاصول التاريخية للاقتصاد الكلي

The Historical Origins of Macroeconomics

قبل الكساد العظيم في الثلاثينات من هذا القرن ، شعر معظم الاقتصاديين أن اقتصاديات السوق يجب أن تعمل تلقائياً على تحقيق العمالة الكاملة للموارد على أنه من الممكن أن يحدث في بعض الاحيان ارتفاع في نسبة البطالة - لفترات مؤقتة - بما يعكس الاثار السيئة لبعض الظواهر والاحداث مثل القحط ، والتغيرات التكنولوجية ، والحروب ، والظروف السياسية ، ولكن الاقتصاديين السابقين على كينز - والذين يشار اليهم غالباً على أنهم الاقتصاديون التقليديون زعموا بأن النظام السعري يتكيف بسرعة مع العوامل المسببة للبطالة وتعود الاقتصاد مرة أخرى الى العمالة الكاملة .

الاقتصاديون التقليديون

يطلق اصطلاح الاقتصاديين التقليديين على جميع الاقتصاديين السابقين على كينز ، والذين تركز تحليلهم على الكفاءة الاقتصادية ، والانتاج ولقد اعتقدوا بأن العوامل الاقتصادية تؤدي تلقائياً الى تحقيق العمالة الكاملة .
وهناك ثلاثة فروض هامة تشكل أساس التفكير الاقتصادي التقليدي وهي :

(١) قانون ساي : العرض يولد الطلب المساوي له Say's law- Supply Creates its own demand وتجدر الاشارة الى أن «ج.ب. ساي» هو اقتصادي فرنسي - في فترة القرن التاسع عشر - وهو يقرر أن حدوث زيادة عامة في إنتاج السلع والخدمات بالنسبة للطلب الكلي تعد أمراً مستحيلاً. ذلك أنه يرى أن العرض (الانتاج) يخلق طلباً مساوياً له دائماً. وهكذا فإنه طبقاً لقانون ساي فإن الطلب الكلي يكون كافياً دائماً لشراء الانتاج . وهو يستند في ذلك الى أن عملية الانتاج سوف تولد قدراً من الطلب (الدخل) يساوي تماماً قيمة السلع المنتجة .

ويقوم قانون ساي على أساس وجهة النظر القائلة بأن الناس لا يعملون من أجل العمل ولكن من أجل تحقيق الدخل الذي يتفقونه على شراء السلع والخدمات المرغوبة ، وأن القوة الشرائية اللازمة لشراء السلع المرغوبة (الطلب) تتولد عن طريق الانتاج . فما يقوم به المزارع من عرض (انتاج) محصول القمح يولد له الدخل اللازم لطلبه على

الاحذية ، والملابس ، والسيارات وغيرها من السلع المرغوبة . وبنفس الطريقة فإن عرض الاحذية يمكن صانعي الاحذية (والعاملين معهم) من توليد القوة الشرائية التي تمكنهم من طلب القمح من المزارع وغيره من السلع الاخرى المرغوبة . ولقد أستوعب التقليديون امكانية أنتاج كمية كبيرة من بعض السلع ، وكمية غير كافية من البعض الاخر . كما أوضحوا أنه في أي وقت يحدث فيه فائض في عرض السلع تنخفض الاسعار ، بينما ترتفع الاسعار ، في حالة وجود فائض في الطلب على السلع . وعلى ذلك فإن النظام السعري قادر على أن يصحح حالات اختلال التوازن التي تحدث بصفة مؤقتة . على أن وجود فائض عام في إنتاج السلع بالنسبة للطلب الكلي أمر مستحيل ، وفقا لرأي الاقتصاديين التقليديين .

(٢) مرونة أسعار الفائدة تكفل توجيه المدخرات الى استثمارات :

لقد كان الاقتصاديون التقليديون يدركون أنه لا يتم توجيه كل الدخل المستمد من الانتاج مباشرة (أنبا) الى الاتفاق على السلع والخدمات . فقد يدخر بعض الافراد جزءا من دخلهم بدلا من انفاقه كله على الاستهلاك الحالي . ومع ذلك فإن هؤلاء الاقتصاديين لم يعتقدوا أن هذا سوف يسبب مشاكل في المدى الطويل ، لان مرونة أسعار الفائدة سوف تعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الامر الى تيار الانفاق ، كاستثمار في قطاع الاعمال ، وفقا لمفاهيم العرض والطلب في هذا الشأن . فاذا كانت مدخرات القطاع العائلي أكثر من استثمارات صانعي القرارات في قطاع الاعمال ، بصورة مؤقتة ، فإن فائض عرض المدخرات يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة . وعندما ينخفض سعر الفائدة تجد منشآت الاعمال أن التوسع في الاستثمار يولد ربحا أكبر ، بينما يرى المدخرون أن الادخار قد بات أقل ربحية . وفي نهاية الامر فإن التوازن يتحقق عند سعر الفائدة الأدنى . وأما اذا كانت كمية الاستثمارات التي يقوم بها قطاع الاعمال أكبر من مدخرات القطاع العائلي بصورة مؤقتة ، ينشأ فائض طلب على الارصدة المالية بسبب ارتفاع سعر الفائدة . ولا يخفى أن ارتفاع سعر الفائدة يكون حافزا على الادخار ولكنه يضعف في نفس الوقت حماس المستثمرين على الاقتراض . وسرعان ما يعود التوازن من جديد .

(٣) مرونة الاجور والاسعار تؤكد الحركة في اتجاه التوظيف الكامل للموارد .

ولقد كانت الحجة الرئيسية الثالثة التي دعمت مركز التقليديين هي مرونة الاجور والاسعار . حيث اعتقد هؤلاء الاقتصاديون بأنه حتى اذا لم يكن سعر الفائدة قادرا على

التخلص بكفاءة من أي فائض من المدخرات بالنسبة للاستثمارات ، فإن مرونة الاسعار سوف تؤدي بسرعة الى تحقيق التوظيف الكامل للموارد . وإذا لم يكن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري غير كافيين لشراء السلع المنتجة فإن الاسعار سوف تنخفض . وعند المستوى المنخفض للاسعار يصبح القطاع العائلي قادرا على شراء كل الكميات المنتجة من السلع عند معدل الانتاج المرتبط بمستوى التوظيف الكامل للعمل والموارد الرأسمالية $full\text{-}employment\ rate\ of\ output$ وهو معدل يستمر في المستقبل وليس مجرد معدل مؤقت مرتفع . وهو يتحدد لكل من الموارد المتاحة وهيكل الحوافز الذي تصوغه المنظمات الاقتصادية القومية .

ولكن هل يمكن أن تنتج السلع ويتحقق من انتاجها ربحية في ظل الاسعار المنخفضة ؟ لقد اعتقد التقليديون هذا ، اذا تناقصت أسعار الموارد أيضا . فالانخفاض العام في الطلب على المنتجات سوف يؤدي الى انخفاض الطلب على الموارد ، بما فيها عنصر العمل . وكما يوضح الشكل رقم (١) فإن نقص الطلب على العمل سوف يؤدي الى بطالة مؤقتة . وسوف يستمر معدل الاجر مثل (W_1) لفترة ما حتى لو أن ظروف الكساد في السوق تسببت في تناقص كبير في معدل الاجر الى المستوى (W_e) . وفي هذه المرحلة يكون معدل البطالة عاليا على نحو غير عادي . على أن المنافسة بين العاطلين لا تترك للعمال فرصة الاختيار ولكنها تدفعهم إلى قبول معدلات أدنى وتنخفض معدلات الاجور (النقط b, c, d) وفي نهاية الامر يحدث التوازن والعمالة الكاملة مرة أخرى عند مستوى الاجر (W_e) وعند مستوى الاجر التوازني الجديد ، فإن قطاع الاعمال يقوم بتشغيل جميع العمال الراغبين في العمل ، بما يؤدي الى انخفاض معدل البطالة الى المستوى الذي يتفق مع سوق للعمل تتسم بالكفاءة والحركة .

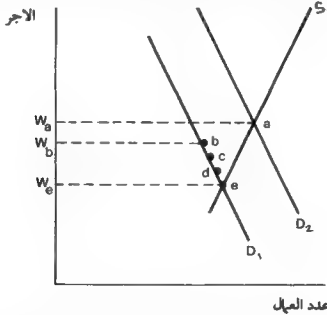
ومن وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين ، تعتبر مرونة الاجور عملية آلية . لقد اعترفوا بالطبيعة الدورية للنشاط الاقتصادي ، ولكنهم زعموا ان قوى السوق تؤدي دائما الى عودة الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل ، وأن الكساد لا يحدث الا لفترات محدودة .

التحدي الكينزي The Keynesian Challenge

لقد أدت فترة الكساد في الثلاثينات من هذا القرن وأمتدادها لفترة طويلة الى فقد ثقة غير المختصين والاقتصاديين في النظرية التقليدية . . فقد انخفضت معدلات

شكل رقم (١) تناقص الطلب على العمل
(وجهة نظر الكلاسيك)

حيث أعتقد الاقتصاديون السابقون على كينز أن البطالة الطويلة الاجل مستحيلة ، فاذا تناقص الطلب على العمل من (D_h) الى (D_y) فان انخفاض الاجور سوف يؤدي في نهاية الامر الى عودة التوازن الى سوق العمل . وقد تحدث معدلات عالية للبطالة ، بصورة مؤقتة ، عند معدل أجر مثل (W_b) (ونقط عدم التوازن مثل c, d) وفي نهاية الامر فان الاجور سوف تنخفض باستمرار حتى تصل الى المستوى التوازني (W_e) .



الاجور ، ومع ذلك أستمر الاقتصاد في الركود ، وما أدى اليه ذلك من وجود ٢٥٪ من قوة العمل في حالة بطالة . ومعظم المصانع أغلقت أو اشتغلت بنصف طاقتها الانتاجية وأفلس بعض رجال الاعمال . ونتيجة للبطه الذي أصاب التجارة فان المكاسب المحتملة من التبادل في السوق وقيام التخصص قد فقدت بسبب ذلك . وقد أستمر هذا الركود في الظروف الاقتصادية عقدا من الزمن . ومع ذلك لم يؤد انخفاض الاجور الى انتعاش الاقتصاد القومي .

وفي مواجهة البطالة الضخمة ، والطاقة الانتاجية العاطلة ظهر نموذج كينز - ذلك النموذج الذي بين سبب عجز النظام السعري عن انتشال الاقتصاد تلقائياً من حالة الكساد والعودة به الى التوظيف الكامل للموارد. ولقد أدت كتابات كينز الى احداث ثوره في

التفكير الاقتصادي حول قضايا البطالة ، وعمل الاسواق الكلية . وبناء على ذلك كان أبا للاقتصاد الكلي بحق .

ولقد أثار كينز اعتراضين رئيسيين على وجهة النظر التقليدية بشأن عودة اقتصاد السوق تلقائيا الى العمالة الكاملة بعد اصابته بالانكماش .

(١) فعلى عكس مايقدره قانون ساي فان اقتصاد السوق لا يضمن أن يكون الطلب الكلي كافيا لشراء مستوى الانتاج عند مستوى التوظيف الكامل .

ويقرر كينز أن تحليل «ساي» في هذا المجال ليس صحيحا ، فالادخار يشكل تسربا من تيار الدخل - الانفاق ، فاذا كان ذلك الادخار المتسرب يزيد عن استثمارات منشآت قطاع الاعمال ، فان اجمالي الانفاق الاستهلاكي والاستثماري يصبح غير كاف لشراء السلع المنتجة . وفي استجابتها للطلب المنخفض فان المنشآت لن تستمر في انتاج السلع التي لا تستطيع بيعها . ويؤدي ذلك الى ركود وكساد .

كما رفض كينز وجهة النظر التي تقرر أن معدل الفائدة يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار . ذلك أن الناس يدخرون ويستثمرون لاسباب عديدة . وليس هناك عامل واحد مثل سعر الفائدة يعمل تلقائيا على ربط و ضبط هذه الأنشطة . ولما كان القطاع العائلي هو المصدر الرئيسي للمدخرات ، حيث يدخر الافراد لاسباب متعددة منها الاحالة الى المعاش في المستقبل ، أو شراء منزل أو سيارة ، وغير ذلك من الاسباب . وقرار الادخار يعتمد على الدخل أكثر كثيرا من اعتماده على سعر الفائدة . وقد قرر كينز أن الانفاق الاستثماري يتحدد مبدئيا بالتقدم التكنولوجي ، والتنويع بظروف قطاع الاعمال في المستقبل ، والتجديدات ، والربحية أكثر من الاعتماد على سعر الفائدة . فاذا كانت الظروف الاقتصادية تبدو ضعيفة أمام منشآت الاعمال ، فلن تقوم الا بقدر قليل من الاستثمارات رغم انخفاض سعر الفائدة ، فليس هناك من صانعي قرارات الاستثمار من يرغب في الاستثمار والتوسع اذا كانت منتجاتهم لا تشرى بسبب عدم كفاية الطلب الاستهلاكي . ففي أثناء التراجع الاقتصادي أو الانحياض نحو الكساد تكون فرص الاستثمار الجديدة المربحة قليلة . ويعمل صانعو القرارات في قطاع الاعمال على تخفيض النفقات الرأسمالية ، ويؤدي هذا الانخفاض في الاستثمار الى تفاقم حالة الكساد . وعلى ذلك فانه طبقا لوجهة نظر كينز فانه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن سعر الفائدة سوف يعمل على توازن خطط المدخرين مع خطط المستثمرين ، عند مستوى العمالة الكاملة .

(٢) ان مرونة الاجور والاسعار لاتضمن تحقيق العمالة الكاملة .

كما هاجم كينز زعم التقليديين بأن تناقص الاجور والاسعار يؤدي في نهاية الامر الى عودة الاقتصاد الى تحقيق العمالة الكاملة . وقد أكد أن الاجور والاسعار تميل الى عدم المرونة عند اتجاه الاقتصاد نحو الانكماش . ففي صناعات كثيرة ليس هناك استجابة تلقائية أو آنية لتناقص الطلب . ففي اقتصاد تسيطر عليه منشآت الاعمال الكبيرة ، واتحادات التجارة فان البطالة قد تستمر لفترة طويلة قبل أن تنخفض الاجور والاسعار بقدر يكفي لاستعادة مستوى العمالة الكاملة .

ومع ذلك فقد قرر كينز أنه حتى لو كانت الاجور والاسعار مرنة فانه لمن المشكوك فيه أن تتمكن من تحقيق العمالة الكاملة . كما أدان التقليديين بخطأ الاستدلال^(١) ذلك أن انخفاض سعر سلعة واحدة (أو مورد) وزيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة ، لايعني أن انخفاض أسعار جميع السلع والموارد يؤدي الى تزايد الكمية المطلوبة من جميع السلع . فما يعد صحيحا بالنسبة الى سوق ما بالمعنى الضيق قد لا يكون صحيحا بالنسبة الى جميع الاسواق على المستوى الكلي . وفضلا عن ذلك ، فان انخفاض الاجور يؤدي انخفاض الدخل . وهذا يعني أن العمال ذوي القوة الشرائية المنخفضة (الدخل) سوف يخفضون طلبهم على سلع وخدمات المتجدين . كما يؤدي انخفاض الطلب الاستهلاكي (المتولد عن انخفاض الاجور) الى اضعاف الحوافز لدى المنتجين للتوسع في الانتاج أو الاستثمار في معدات رأسمالية جديدة . وقد أوضح كينز أن انخفاض الاجور ، دون تحسين الظروف الاقتصادية يؤدي الى خفض كل من دخل المستهلك والطلب الكلي مؤدية بذلك الى استمرار الركود (أو الكساد) .

وهكذا يبين كينز أن تناقص الدخل والبطالة لفترة زمنية طويلة يتولدان عن عدم كفاية الانفاق الاستهلاكي ، والانفاق الاستثماري . وهذا يعني أنه لا التناقص في سعر الفائدة ولا انخفاض الاجور (والاسعار) يمكن أن يضمن أن يكون تيار الانفاق الاستهلاكي والاستثماري كافيا بدرجة تجعل منشآت الاعمال قادرة على تحقيق مستوى الانتاج الذي تتحقق عنده العمالة الكاملة . وعلى النقيض من الاقتصاديين التقليديين ، يبين كينز أنه يمكن أن تحدث فترات طويلة من البطالة . ولا ريب أن الكساد العظيم كان برهانا كافيا في رأى الكثيرين على صحة ما انتهى اليه كينز .

(٢) انظر الفصل الأول عن خداع الاستدلال

مفهوم الطلب الكلي The Concept of Aggregate Demand

وإذا كان النظام السوقي ليست فيه القدرة التلقائية التي تضمن تحقيق العمالة الكاملة، كما أوضح كينز، فما الذي يحدد، إذن، مستوى الناتج والعمالة؟ ويجب كينز على هذا بأن الطلب الكلي هو الذي يحقق ذلك. وفي إطار التحليل الكينزي، يتكون الطلب الكلي من الانفاق الكلي على السلع والخدمات. وبالنسبة لاقتصاد محلي يعتمد على القطاع الخاص تماما يتكون الطلب الكلي من جملة الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري. وعندما يدمج القطاع الحكومي والتجارة الخارجية في التحليل فإن الطلب الكلي يصبح له أربعة مكونات، هي:

(أ) الاستهلاك

(ب) الاستثمار

(ج) مشتريات الحكومة.

(د) صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)

ومفهوم الطلب الكلي المخطط هو مفتاح التحليل في النظرية الاقتصادية الكينزية، فقد أوضح كينز أن المنتجين سوف يعرضون كميات السلع التي تكفي فقط لمواجهة الطلب المخطط من قبل المستهلكين والمستثمرين، والحكومة والأجانب. وعلى ذلك فإنه في ضوء المحددات التي تفرضها ندرة الموارد، فإن الطلب الكلي المخطط (اجمالي الانفاق المتوقع على الاستهلاك والاستثمار، والحكومة، وصافي الصادرات) سوف يحدد مستوى الناتج والعمالة. فإذا توقع المنتجون أن طلب المشتريين سوف يكون كافيا لشراء منتجاتهم فإنهم سوف ينتجون السلع. ومن ناحية أخرى إذا توقعوا أن الطلب سوف يكون ضعيفا بحيث لا توجد سوق لانتاجهم فإنهم لن ينتجوا السلع حتى لو كان ذلك يعني تعطيل الماكينات والعمال. وعلى ذلك فإنه في إطار التحليل الكينزي نجد أن: (أ) الطلب الكلي (الانفاق الكلي)، و (ب) الناتج الكلي والعمالة يتغيران بصورة مباشرة. ويحدد الطلب الكلي مستوى الناتج والعمالة. وسوف نشرح فيما يلي المكونات الرئيسية للطلب الكلي.

محددات الاستهلاك The Determinants Of Consumption

انه من الاهمية بمكان أن نتعرف على مفاهيم الاستهلاك، والادخار وقد

تساءل : ماذا نفعل بالراتب عندما نتسلمه ؟ ونجيب على ذلك بأن هناك نظريا ، سبيلين فقط هما انفاقه أو ادخاره . ويطلق على الاتفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك . وهذا يعني أن السلع الاستهلاكية هي تلك المنتجات التي تستخدم خلال فترة قصيرة جدا من الزمن . والأمثلة على ذلك الطعام ، والملابس ، وأنشطة الاستجمام ، والتسليه والخدمات الطبية .

أما ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار .

فالادخار ، إذا ، هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف فيه والقدر المنفق على السلع والخدمات الجارية . فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك . وقد يكون الاتفاق الجاري على السلع والخدمات ، أحيانا ، أكثر من الدخل الممكن التصرف فيه . وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي negative saving .

على أنه يلاحظ بأن كلا من الاستهلاك ، والادخار عبارة عن مفاهيم تعني وجود تيار متدفق . ذلك أن استهلاك شخص ما هو ٣٥٠٠ ريال في الشهر أو ٤٢ ألف ريال في السنة . وبنفس الطريقة فإن الادخار هو الكمية المدخرة خلال فترة زمنية محددة .

ولما كان الدخل الممكن التصرف فيه أو المتاح disposable income أما أن ينفق أو يدخر ، فإن : الدخل الممكن التصرف فيه = الاستهلاك + الادخار
ويمكن ، بدلا من ذلك إعادة كتابة هذه العلاقة على النحو التالي :
الاستهلاك = الدخل الممكن التصرف فيه - الادخار .
أو :

الادخار = الدخل الممكن التصرف فيه - الاستهلاك
ولكن ، ما الذي يحدد القدر من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك ؟ لقد كانت نظرية كينز في الاستهلاك صريحة . فقد أكد كينز في النظرية العامة للعمالة ، والفائدة ، والنقد على :

« القانون النفسي الاساسي الذي يقرر أن الافراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط ، الى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم »^(١) .
وطبقا لوجهة نظر كينز ، إذا أردنا معرفة القدر الذي يستهلكه فرد ما فإن هناك

(١) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money (London: Macmillan, 1964), p. 96.

عاملا معينا يفرق كل العوامل في هذا المجال . ذلك أن المحدد الاول للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه . فهناك علاقة قوية موجبة بين الجزء المنفق على الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه . وهذه العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الممكن التصرف فيه هي ما يطلق عليه دالة الاستهلاك consumption function وهي تحتل موقعا رئيسيا في نموذج كينز عن محددات الدخل .

ويوضح الشكل (٢) العلاقة بين الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ م . والدراسات التطبيقية التي تربط الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه على مستوى الاسر ، مثل تلك التي يبينها الشكل رقم (٢) . وهناك أربعة ملامح أساسية لدالة الاستهلاك العائلي :

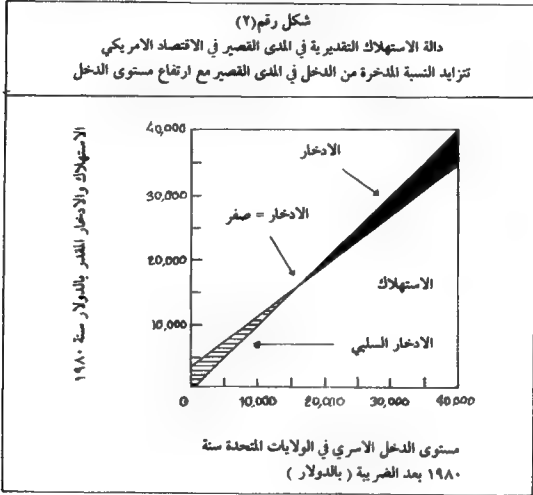
(١) هناك مستوى تعادل لمستوى الدخل الممكن التصرف فيه مع الاستهلاك والذي عنده تستهلك الاسرة المتوسطة كل دخلها . وبالنسبة للشكل رقم (٢) كان هذا المستوى ١٥٠٠٠ دولار .

(٢) وبالنسبة للعائلات التي يقل دخلها عن مستوى تعادل الدخل ، يكون الانفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل الممكن التصرف فيه . وهذه العائلات تدخر ادخارا سلبيا في المتوسط . ويتم ذلك عن طريق الاقتراض أو السحب من مدخراتهم السابقة .

(٣) والعائلات التي يكون مستوى الدخل أعلى من نقطة التعادل يستهلكون جزءا من دخلهم ويدخرون ما تبقى منه .

(٤) وبزيادة الدخل يزداد الانفاق الاستهلاكي العائلي أيضا ، بمعدل قد يقل عن ذلك المعدل الذي يتزايد به الادخار . وعلى ذلك فان الاسر مرتفعة الدخل تنفق نسبة أقل من الدخل الممكن التصرف فيه على الاستهلاك . ذلك أن الاسر ذات الدخل الاعلى تدخر جزءا أكبر مما تدخره الاسر ذات الدخل المنخفض . وتشير دالة الاستهلاك العائلي الى أنه مع ارتفاع الدخل ، فان الافراد يزدون كلا من استهلاكهم الجاري ، ومدخراتهم . على أن العائلات سوف تستخدم بعض دخلها الاضافي - وليس كل الدخل الاضافي - في الانفاق على الاستهلاك الجاري . وبغض النظر ، اذا انخفض الدخل ، فان دالة الاستهلاك تقرر أن العائلات لن

تحول كل الانخفاض في الدخل الى انخفاض في الاستهلاك الجاري . وسوف ينخفض الادخار كذلك الامر الذي يخفف من آثار انخفاض الاستهلاك



الميل للاستهلاك Propensity to consume

استخدم كيتز اصطلاح «الميل للاستهلاك» لوصف العلاقة بين الاستهلاك العائلي الجاري ، والدخل الممكن التصرف فيه . والميل للاستهلاك يمكن أن يكون مفهوما متوسطا أو حديا .

الميل المتوسط للاستهلاك (APC) Average Propensity to Consume

هو النسبة بين الانفاق الاستهلاكي الجاري والدخل الممكن التصرف فيه :

$$\frac{\text{الاستهلاك الجاري}}{\text{الدخل الممكن التصرف فيه}} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك}$$

وعلى سبيل المثال ، اذا كان الدخل الممكن التصرف فيه ٢٠ الف ريال وتم انفاق ١٩ الف ريال على بنود الاستهلاك الجاري ، فان الميل المتوسط للاستهلاك هو ٠,٩٥ . ومع تزايد الدخل ، في المدى القصير ، فان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص عادة . وذلك لان ، ما يتم انفاقه على الاستهلاك عادة في الاجل القصير ، يكون اقل من متوسط الدخل الاضافي او الحدي . وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الدخل يكون الاضافي يوجه الى الادخار .

الميل الحدي للاستهلاك (MPC) Marginal Propensity to Consume

هو الجزء من الدخل الاضافي الممكن التصرف فيه الذي ينفق على الاستهلاك :

$$\frac{\text{الاستهلاك الاضافي}}{\text{الدخل الممكن التصرف فيه الاضافي}} = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

فاذا زاد الدخل بمقدار ١٠٠ ريال ، وزاد الانفاق الاستهلاكي بمقدار ٨٠ ريال ، فان الميل الحدي للاستهلاك هو ٠,٨ ، وهذا يعني أنه تم انفاق ٨٠٪ من مقدار الزيادة في الدخل البالغة ١٠٠ ريال وتم توجيه الباقي الى الادخار .

ويعتقد الاقتصاديون أن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص مع الدخل . ومع ذلك فان البحث الحديث في هذا المجال يبين أن الميل الحدي للاستهلاك :

(أ) أقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

(ب) قيمته ثابتة ، أو هي كذلك بصورة تقديرية .

وسوف يفترض فيما يلي أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت وأقل من الميل المتوسط للاستهلاك . ويرجع ذلك الى الدراسات الاحصائية الحديثة ، والى الرغبة في تيسير العرض دون التأثير على التحليل الاساسي .

ويستخدم الشكل رقم (٣) تقديرات الدخل العائلي - الإستهلاك ، التي تم عرضها في الشكل رقم (٢) لتوضيح كيفية حساب كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ، ففي عام ١٩٨٠ أنفقت الاسر البالغ دخلها ٥٠٠٠ ريال مبلغ

٧٠٠٠ ريال على الاستهلاك الجاري . وعلى ذلك فإن الميل المتوسط للاستهلاك لهذه الاسر- اي الاستهلاك الجاري مقسوما على الدخل كان ١,٤٠ . وعندما أرتفع الدخل الى ١٠٠٠٠ ريال ، زاد الاستهلاك الى ١١٠٠٠ ريال وتناقص الميل المتوسط للاستهلاك الى ١,١ نتيجة لتزايد الدخل الى ١٠٠٠٠ ريال فليماذا زاد من ٥٠٠٠ ريال الى ١٠٠٠٠ ريال فإن الاستهلاك أرتفع من ٧٠٠٠ ريال الى ١١ ألف ريال ، أي أنه زاد بمقدار ٤٠٠٠ ريال كنتيجة لزيادة الدخل بمقدار ٥٠٠٠ ريال . وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك كان ٠,٨ ومع استمرار زيادة الدخل تزايد الاستهلاك ، ولكن ليس بنفس سرعة تزايد الدخل (حيث الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد صحيح) . أما الميل المتوسط للاستهلاك فينخفض مع الدخل ، لان الميل الحدي للاستهلاك (٠,٨) أقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

ولنتذكر أن الادخار هو الدخل الذي لا يتفق على الاستهلاك الجاري . أو بمعنى آخر :

$$\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \text{الميل المتوسط للادخار}$$

أما الميل الحدي للادخار (MPS) فهو الجزء من الزيادة في الدخل الذي يمكن التصرف فيه والذي يوجه الى الادخار .

$$\frac{\text{الزيادة في الادخار}}{\text{الزيادة في الدخل الذي يمكن التصرف فيه}} = \text{الميل الحدي للادخار}$$

ويوضح الشكل رقم (٣) الميل المتوسط للادخار (عمود رقم ٥) والميل الحدي للادخار (عمود رقم ٧) لعائلات الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٨٠ . مع ملاحظة أنه مع زيادة الدخل تتزايد نسبة الدخل المخصص للادخار .
وحيث ان الدخل الذي يمكن التصرف فيه اما يتفق على الاستهلاك أو يدخر فإن الميل المتوسط للاستهلاك مضافا الى الميل المتوسط للادخار يجب ان يساوي الواحد صحيح ، كما أن الميل الحدي للاستهلاك مضافا الى الميل الحدي للادخار يجب ان يساوي الواحد صحيح كذلك ، اي ان :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} + \text{الميل المتوسط للادخار} = ١$$

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للادخار} = ١$$

شكل رقم (٣) الميل للاستهلاك والميل للدخار في المدى القصير						
يستخدم هذا الجدول بيانات تقديرات الدخل العائلي والاستهلاك عن عام ١٩٨٠ (انظر الشكل رقم ٢) لايضاح حساب الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل اخدي للاستهلاك ، والميل الحدي للدخار .						
(١) الدخل العائلي بالريال	(٢) الاستهلاك الجاري	(٣) الاستهلاك الاضافي Δ (٢)	(٤) الميل المتوسط (للاستهلاك) $(١)+(٢)$	(٥) الميل المتوسط للدخار $(١) \pm (٢)$ (١)	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $١ \Delta + (٣)$	(٧) الميل الحدي للدخار - الميل الحدي للاستهلاك
٥٠٠٠	٧٠٠٠	-	١,٤٠	-٠,٤٠	-	-
١٠٠٠٠	١١٠٠٠	٤٠٠٠	١,١٠	-٠,١٠	٠,٨٠	٠,٢
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٠٠٠	١,٠٠	صفر	٠,٨٠	٠,٢
٢٠٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٩٥	٠,٠٥	٠,٨٠	٠,٢
٢٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	٤,٠٠٠	٠,٩٢	٠,٠٨	٠,٨٠	٠,٢
٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٩٠	٠,١٠	٠,٨٠	٠,٢
٣٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٨٩	٠,١١	٠,٨٠	٠,٢
٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠	٠,٨٨	٠,١٢	٠,٨٠	٠,٢

دالة الاستهلاك للاقتصاد القومي

The Consumption Function For the Entire Economy

يبين الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٣) بيانات الاستهلاك العائلي . ويوضح الشكل رقم (٤) دالة الاستهلاك للاقتصاد القومي في المدى القصير . بفرض أن دالة الاستهلاك الكلي لها نفس الخصائص العامة لدالة الاستهلاك العائلي في المدى القصير . (وسوف نتبين فيما بعد تطبيق البيانات على المدى الطويل) . ولتذكر ثانية أن كلا من

الادخار . والاستهلاك يتزايد مع تزايد الدخل الممكن التصرف فيه . على أن الانفاق الاستهلاكي لا يتزايد بنفس معدل تزايد الدخل . وهذا يمكن ملاحظته عن طريق مشاهدة ارتفاع خط الاستهلاك بالنسبة للخط المرسوم بزاوية ٤٥° . ولأن خط ٤٥° يقسم الزاوية القائمة (٩٠°) درجة) الناتجة عن تلاقي المحورين الأفقي والرأسي فإن الارتفاع الرأسى لهذا الخط يساوي المسافة الأفقية من نقطة الأصل الى الخط الرأسى . وعلى ذلك فإن الدخل الممكن التصرف فيه يمكن قياسه اما على المحور الأفقي او بالمسافة الرأسية حتى خط ٤٥° . ومن الواضح انه مع تزايد الدخل الممكن التصرف فيه فإن ، خط الاستهلاك (C) ينخفض عن خط الـ ٤٥° بقدر متزايد . والمسافة الرأسية بين خط ٤٥° ودالة الاستهلاك تساوي الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل . ويتساوى الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه عند ١,٧ ترليون دولار (شكل رقم ١٤) وبديهي ان يكون الادخار صفرا عند هذا المستوى للدخل (الشكل رقم ٤ب) وبزيادة الدخل يتزايد الاستهلاك بمعدل اقل . فعلى سبيل المثال ، فإن زيادة الدخل من ١,٧ ترليون دولار الى ١,٩ ترليون دولار ، تؤدي الى زيادة الاستهلاك الى ١,٨ ترليون دولار . وهذا يعني أن زيادة قدرها ٢٠٠ بليون دولار في الدخل الممكن التصرف فيه تؤدي الى زيادة في الاستهلاك بمقدار ١٠٠ بليون دولار .

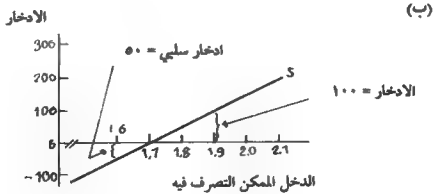
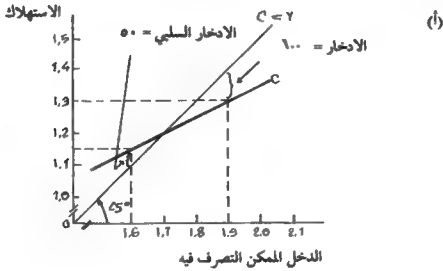
وعلى ذلك فانه بالنسبة لدالة الاستهلاك الكلية الافتراضية فإن الميل الحدي للاستهلاك = ٠.٥٠ ، وعندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه ١,٩ ترليون دولار ، فإن العائلات سوف تدخر ١٠٠ بليون دولار . ويمكن الحصول على جدول الادخار بإيجاد الفرق بين خط الـ ٤٥° ودالة الاستهلاك (C) وعندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه أقل من ١,٧ ترليون دولار فإن الانفاق الاستهلاكي يفوق الدخل (الشكل رقم ٤ أ) . وعلى ذلك فإن العائلات تكون في موقف الادخار السلبي (شكل ٤ ب) . ويبدأ الادخار الموجب في الظهور عندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه أكبر من ١,٧ ترليون دولار .

وفي غياب التغيرات في السياسة الحكومية ، فإن معظم الاقتصاديين يعتقدون بان

٥ - الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن ميل دالة الاستهلاك . حيث أن ميل أي خط عبارة عن التغير في المحور الرأسى مقسوما على التغير في المحور الأفقي كتيجه للانتقال من نقطة الى أخرى على طول الخط . وميل دالة الاستهلاك بين نقطتين هو عبارة عن الاستهلاك الإضافي (التغير في المحور الرأسى) مقسوما على التغير في الدخل (التغير في المحور الأفقي) . وعلى ذلك فإن ميل الخط هو $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$. وهذا أيضا نمر يف الميل الحدي للاستهلاك .

شكل رقم ١٤ ب.
الدخل الممكن التصرف فيه (ترليون دولار)

يوضح الشكل (أ) العلاقة الموجبة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل الممكن التصرف فيه . ويوضح خط الـ 45° جميع النقاط التي يتساوى عندها كل من الاستهلاك والدخل الممكن التصرف فيه . وتشير المسافة الرأسية بين خط الـ 45° ودالة الاستهلاك (C) الى مستوى الادخار (الادخار السالب) .
اما الشكل (ب) فيوضح دالة الادخار فقط . ويلاحظ ان مقدار الادخار عند اي مستوى من مستويات اندخل سوف يساوى دائما الفرق بين خط الـ 45° ودالة الاستهلاك (في الشكل أ) عند مستوى الدخل المناظر .



جداول الاستهلاك ، والادخار في كل من المدى القصير والمدى الطويل تكون مستقرة تماما . ويعكس هذا الاستقرار التأثير الهام للدخل كمحدد لكل من الاستهلاك ، والادخار . ومع ذلك سوف نلاحظ ان الجداول تتباين بين المدى الطويل والمدى القصير .

الاستهلاك في المدى الطويل :

لقد ركزنا فيما سبق على العلاقة بين الاستهلاك والدخل خلال سنة واحدة وتشير البيانات العائلية الى أن :

(أ) هناك علاقة طردية قوية بين الدخل والاستهلاك .

(ب) الاستهلاك كنسبة من الدخل يتناقص عندما يرتفع الدخل .

واستنادا الى بيانات مشابهة لتلك التي سبق عرضها في الشكل رقم (٣) أعتقد الاقتصاديون الكينزيون الاوائل بأنه مع مرور الزمن ينخفض الاستهلاك كنسبة من الدخل عندما يرتفع هذا الدخل . فلقد خشي هؤلاء أن تصبح عدم كفاية الاستهلاك مصدرا أساسيا للركود الاقتصادي الذي ينشأ عن عدم قصور الطلب الكلي - وكما يوضح الشكلان (٥) و (٦) فان السجل التاريخي لا يؤيد هذا الخوف . ذلك أن ارتفاع الدخل الممكن التصرف فيه على مدار الزمن لم يؤد الى زيادة الانفاق ولكنه تزايد بشكل نسبي .

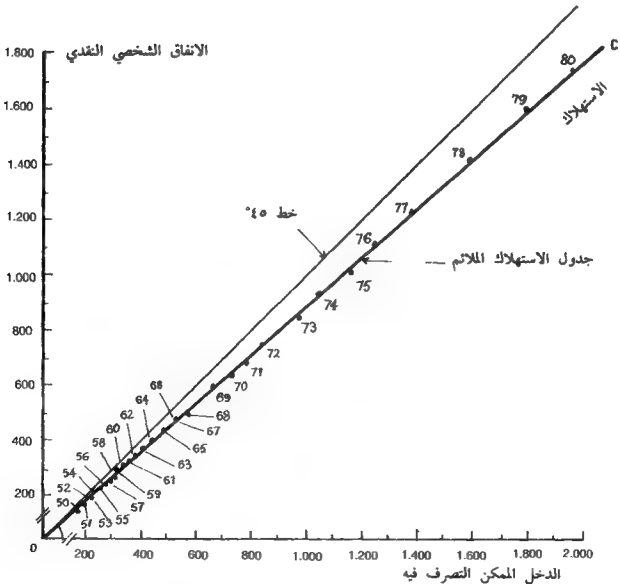
ويوضح الشكل (رقم ٥) العلاقة بين الدخل الممكن التصرف فيه والاستهلاك في كل سنة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨١ م . ويبين من ذلك عدم وجود اتجاه الى انخفاض الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه كلما ارتفع الدخل الحقيقي عبر الزمن . وفي الحقيقة فان النقط الانتشارية في الشكل (رقم ٥) تكون خطا مستقيما ذا ميل قدره ٩١ ، وهذا معناه ان ٩١ ستم من كل دولار من الدخل الممكن التصرف فيه انفقت على الاستهلاك خلال السنوات المشار اليها .

والشكل رقم (٦) يوضح استقرار الاستهلاك في المدى الطويل . ففما بين عام ١٩٤٦ ، وعام ١٩٨٠ ، تضاعف الدخل الفردي الحقيقي الممكن التصرف فيه . كما تزايد الدخل التقدي بقدر أكبر كثيرا . وبزعم ذلك ، فان الانفاق الاستهلاكي كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه قد تقلب في حدود ضيقة حول ٩١ ،

وتؤكد هذه البيانات طويلة الاجل انه ليس هناك اتجاه الى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك كلما ارتفع الدخل . وعلى ذلك فان الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدي للاستهلاك يجب ان يتساويا في الاجل الطويل - فاذا لم يتساويا فانه مع تزايد الدخل عبر

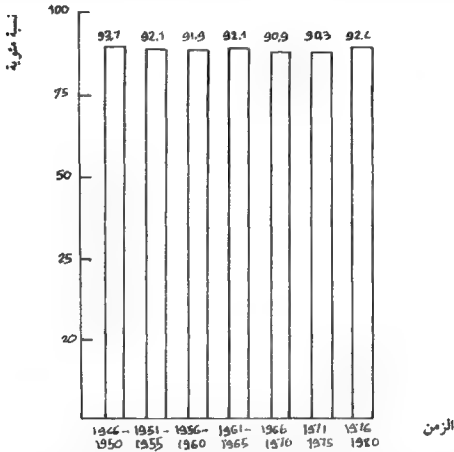
شكل رقم (٥)

العلاقة بين الدخل الممكن التعرف فيه والاستهلاك في المدى الطويل
وتبين النقط في هذا الشكل القدر الذي أنفق على الاستهلاك من الدخل الممكن التصرف
فيه سنوياً خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨١ . وعلى عكس ما تعكسه البيانات الاسرية في سنة معينة
(شكل ٢ وشكل ٣) فإن البيانات التاريخية لا تشير الى ان الانفاق الاستهلاكي كنسبة من الدخل
ينخفض عندما يرتفع الدخل . فلقد خصص الامريكيون ما بين ٩٠-٩٣٪ من الدخل الممكن
التصرف فيه للانفاق الاستهلاكي .



شكل رقم (٦) استقرار الاستهلاك الفردي

استخدمت هنا الأعمدة لبيان استقرار الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه في الأجل الطويل . ومع ان الدخل الفردي الحقيقي الممكن التصرف فيه قد تضاعف فيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٨٠ فان الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه تذبذب حول ٩٠-٩٣٪ .



الزمن ، فان الميل المتوسط للاستهلاك اما ان يرتفع (اذا كان الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل المتوسط للاستهلاك) أو ينخفض (اذا كان الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك وهو ما تؤكد بيانات الأجل القصير) وهذا يعني أنه بينما تشير بيانات المدى القصير الى ان الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

الاستهلاك ، والدخل الدائم ، ودورة حياة الدخل

Consumption, Permanent Income, and the Life Cycle of Income

ولكن كيف تفسر هذه الفروق القائمة بين علاقات الاستهلاك والدخل في الأجل

القصير والاجل الطويل ؟ لقد توصل الاقتصاديون الى نظريتين لتوضيح هذه الظاهرة .

(١) نظرية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis

لقد قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل ، تفسيراً لذلك تمثل في رأيه عن الدخل الدائم^(٥) . ووفقاً لهذا الرأي العلمي يتحدد الاستهلاك العائلي الى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل ، او الدخل الدائم . فحيث ان الاستهلاك دالة للدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة ممتدة في المستقبل فانه لن يتقلب كثيراً نتيجة للزيادة المؤقتة التي قد تطرأ على الدخل او للتقص العارض في هذا الدخل . فاذا زاد الدخل الجاري عن الدخل الدائم للامرة فان الجزء الاكبر من الدخل الاضافي يخصص للاذخار . وسوف يتزايد الاستهلاك الجاري بقدر محدود . وبنفس الطريقة ، اذا تناقص الدخل الجاري بشدة (تناقص عن مستوى الدخل المستديم) ، فان الافراد سوف يخفضون مدخراتهم (وقد يسحبون من المدخرات السابقة) بهدف المحافظة على مستوى الاستهلاك الذي يرتبط بدخلهم الدائم في المدى الطويل .

دعنا نضرب بعض الامثلة التي توضح الفكرة الرئيسية لنظرية الدخل الدائم . ودعنا نبحث حالة عامل انشاءات تزايد دخله بنسبة ٢٥٪ في الاسباع الاخيرة نتيجة عمله ساعات اضافية . فوفقاً لنظرية الدخل الدائم فان هذا العامل سوف يتنبه الى ان ارتفاع مستوى دخله عملية مؤقتة فقط لذلك ، يدخر الجزء الاكبر من الدخل (الاجر) الاضافي لمواجهة اية ظروف طارئة وعلى النقيض من ذلك فان المهندس الذي يكون في حالة بطالة عارضة نتيجة لتخفيض نفقات الدفاع ، سوف يحاول ان يواجه انخفاض دخله عن طريق الاقتراض او الاتفاق من المدخرات السابقة (الاذخار السليم) . وعلى ذلك فان استهلاك هذا المهندس العاطل لن يتناقص بسرعة على النحو الذي يتناقص به دخله .

ولكن كيف تفسر نظرية الدخل الدائم التعارض بين بيانات علاقة الدخل - الاستهلاك في المدى القصير والبيانات التاريخية عن هذه العلاقة في المدى الطويل ؟ ونجيب على ذلك بأن من يحصلون على دخل ، في وقت ما ، أعلى من دخلهم الدائم ، في الاجل الطويل يعدون ذوي دخول عالية . ولما كان دخلهم الجاري أعلى من دخلهم الدائم فانهم ينفقون نسبة اصغر من دخلهم الجاري المرتفع . وبذلك يكون ميلهم

5- See Milton Friedman, A Theory of the Consumption Function (Princeton, New Jersey : Princeton University Press, 1957).

المتوسط والحدي للاستهلاك الجاري ادنى من مستوى معدلات الاجل الطويل . وعلى العكس من ذلك ، فان الافراد الذين يحصلون على دخل أدنى من مستوى الدخل الدائم في الاجل الطويل يعدون من ذوي الدخل المنخفض . ولما كانت انماط استهلاكهم تعكس دخلهم الدائم فسوف يتفوقون نسبة اكبر من دخولهم الجارية المنخفضة . وعلى ذلك فان ميلهم المتوسط والحدي للاستهلاك يكون اعلى من معدلات الاجل الطويل . وعلى ذلك ، فان نظرية الدخل الدائم تفسر كلا من (أ) انخفاض الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك كما يبينه الشكلان (رقما ٢، ٣) (ب) العلاقة النسبية بين الاستهلاك والدخل كما يبينها الشكلان (رقما ٥، ٦) . وتعكس بيانات الشكلين (٣و٢) الظاهرة في الاجل القصير - الحقيقة المتمثلة في ان نسبة الدخل المخصصة للاذخار تكون أكبر أو (أقل) عندما يكون الدخل الجاري لشخص ما أعلى (او ادنى) من دخله الدائم في الاجل الطويل . ومن ناحية أخرى ، فان البيانات التي يعرضها الشكلان (٥، ٦) تمكس عوامل الاجل الطويل . فوفقا لما تعنيه نظرية الدخل الدائم فان البيانات التاريخية تبين انه في الاجل الطويل يكون الاستهلاك متناسبا مع الدخل ، تقريبا .

(٢) فروض دورة حياة الدخل

لقد توصل «فرانكو مودجلياني» F. Modigliani من MIT الى نظرية تقوم على أساس أن استهلاك الافراد يتحدد أساسا بعوامل طويلة الاجل - وبصفة خاصة الدخل المتوقع الحصول عليه خلال حياتهم^(٦) . ووفقا لنظرية مودجلياني عن دورة حياة الدخل فان الافراد يحاولون العمل على استقرار انفاقهم الاستهلاكي من خلال المقارنة بالشكل العادي لدخلهم خلال حياتهم . ذلك ان صغار السن يخصصون جزءا من طاقتهم لطلب العلم ، واكتساب المهارات اكبر مما يخصصون للانشطة التي تولد الدخل الجاري ويجب ان تؤخذ النفقات الاساسية لتكوين الاسر في الحسبان . وخلال هذه الفترة من العمر يلجأ الافراد الى استهلاك جزء كبير من دخلهم المنخفض نسبيا . وحينئذ فان الميل المتوسط للاستهلاك قد يزيد عن الواحد صحيح . وفي العمر المتوسط حيث تكون المهارات والخبرات قد اكتسبت ، فان الدخل يرتفع . وخلال هذه المرحلة يكون الاستهلاك منخفضا (والاذخار الفردي مرتفعا) بالنسبة للدخل . ومع التقاعد عن العمل

6 - See F. Modigliani and A. Ando, «The Life Cycle Hypothesis of Saving: Aggregate Implications and Tests», American Economic Review (March 1963), pp. 55-84.

فان الدخل يتناقص ويتزايد الاستهلاك مرة أخرى (وقد يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد صحيح) بالنسبة للدخل . وعلى ذلك ينشأ الاتجاه العلم التالي : ان صغار السن يكون ادخارهم سلبيا اما متوسطو العمر فانهم يسددون ديونهم ويدخرون من أجل المستقبل عندما يتقاعدون عن العمل وأما الكبار فيدخرون ادخارا سلبيا مرة أخرى ، ويسحبون من اصولهم التي تراكمت فيما مضى . وفي المدى الطويل - خلال دورة الحياة الكلية يمكن اعتبار الاستهلاك مستقرا ، او متناسبا مع الدخل عبر العمر كله ، وان التقلبات في الاستهلاك من مرحلة الى اخرى من دورة الحياة - في المدى القصير - تختلف بما يتناسب مع ارتفاعات وانخفاضات الدخل الفورية . وعلى ذلك فان نظرية دورة الحياة تتوافق مع كل من بيانات دالة الاستهلاك في المدى القصير والمدى الطويل . وبالإضافة الى ذلك فإنه طبقا لهذه النظرية فان نسبة الادخار / الاستهلاك المرتفعة لاصحاب الدخل العالية ، كما تبينه بيانات المدى القصير ، تعكس الافراط في تمثيل متوسطي العمر (سنوات العمل الأساسية) بين افراد هذه الفئة . كذلك فان انخفاض نسبة الادخار / الاستهلاك لاصحاب الدخل المنخفضة يعكس عدم التناسب بين نسبة شباب العمال ونسبة كبار السن بين اصحاب الدخل المنخفضة .

عوامل اخرى تؤثر على الاستهلاك

١) توقع التضخم

عندما يتوقع المستهلكون حالة ارتفاع الاسعار في المستقبل فانهم يزيدون انفاقهم الاستهلاكي ، عملا بمبدأ «أشتر الان قبل ان ترتفع الاسعار» . وعلى ذلك فان توقع ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى زيادة الانفاق الجاري على السلع والخدمات .

لقد اعتبر كينز ان الدخل هو المحدد الاساسي للاستهلاك ولكن هناك عوامل اخرى لها تأثيرها على الاستهلاك . ومع تقدمنا في التحليل سوف نجد أربعة عوامل لها أهميتها الى جانب الدخل في التأثير على الاستهلاك .

٢) توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل :

اذا توقع الناس ارتفاع دخلهم في المستقبل فانهم سوف يتفقون جزاء أكبر من دخلهم الحالي . وعلى العكس فان التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تحفظ من

اتفاقها الحالي . وعلى سبيل المثال فانه عندما ارتفعت البطالة في السبعينات في الولايات المتحدة فان الكثير من العمال اصبحوا متشائمين بالنسبة لمستقبل العالة وخفضوا من انفاقهم .

٣) الضرائب :

يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ، بما يجعلهم يخفضون استهلاكهم ومن ناحية أخرى فان تخفيض الضرائب يؤدي الى زيادة الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ، بما يؤدي الى زيادة استهلاكهم الجاري .

٤) سعر الفائدة :

وبرغم ان كينز قد رفض أن يكون لسعر الفائدة تأثير كبير على الاستهلاك ، فان الدراسات الحديثة قد أوضحت ان الانفاق على السلع المعمرة مثل التجهيزات والمعدات ، والسيارات حساس تماما لسعر الفائدة فمثل هذه السلع يتم تمويلها عن طريق الاقتراض ، ومن ثم فان ارتفاع سعر الفائدة على القروض يؤدي الى تزايد قيمة المدفوعات الشهرية اللازمة لشرائها وبالتالي لا تشجع الافراد على شرائها .

الاستثمار والطلب الكلي Investment and Aggregate Demand

الانفاق على سلع الاستثمار يؤدي الى زيادة الطلب الكلي خلال الفترة الجارية وليس ثمة ريب ان انتاج السلع الاستثمارية ، مثل انتاج السلع الاستهلاكية ، يتطلب العمل ، والموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الانتاج ، فالاستثمارات الاضافية انما تعني تشغيل المزيد من العمالة والالات . وكشأن الاستهلاك والادخار فان الاستثمار يعني التدفق . ويعرف اقتصاديو الاقتصاد الكلي الاستثمار بأنه تدفق الانفاق على الاصول المعمرة التي تعمل اما على زيادة المقدرة على انتاج المنتجات في المستقبل ، او الى خلق منافع للمستهلك في المستقبل . ويحسب الانفاق الجاري على الاصول ، مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة ، والالات ، ومعدات النقل ، والادوات ، والاضافة الى المخزون استشارا ، لانها تزيد من المقدرة على انتاج السلع والخدمات في المستقبل . كما ان الانفاق العائلي على السلع المعمرة مثل المنازل تعد استثمارة كذلك . وعلى عكس

السلع الاستهلاكية فإن السلع الاستثمارية سلع معمرة . ويقاس عمرها المتوقع بعدد سنوات الاستفادة منها .
وهناك نوعان من الاستثمار هما الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون .

الاستثمار الثابت Fixed investment

يتكون من الاصول المعمرة (يطلق عليها أحيانا السلع الرأسمالية) والتي صممت لتدعم القدرة الانتاجية في المستقبل .

الاستثمار في المخزون Inventory investment

ويتكون من الإضافات الى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تباع بعد ، اذ تحتفظ المنشآت بشكل عام ، خلال وقت ما بمخزون من المواد الخام والسلع تامة الصنع ، وبمرور الوقت فإن هذه المنشآت تضيف الى هذا المخزون او تسحب منه والتغير في أرصدة المخزون خلال فترة ما يشكل عناصر الاستثمار في المخزون .

انه من الاهمية بمكان ان نميز بين الانفاق الاستثماري والعمليات المالية مثل شراء الاسهم والسندات . ورغم انه يشار غالبا ، الى هذه العمليات المالية يطلق على شراء الاسهم على انها استثمار من قبل غير الاقتصاديين فانها لا تتضمن شراء اصول انتاجية طويلة الاجل . فاذا انفقت ١٠٠٠ ريال على ١٠٠ سهم من اسهم شركة ما فانت لم تشترى الا حق الملكية الذي كان ملكا لشخص آخر سابقا . فالصفقة هنا تتضمن تحويل ملكية اصل ما فقط . فهي لم تخلق معدات انتاجية اضافية تزيد من قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات في المستقبل . وبالمثل فان شراء سند ما هو مجرد وسيلة لتقديم قرض الى مصدر السند . وما دام شراء الاسهم والسندات لا يضيف الى الاصول الانتاجية طويلة الاجل المتاحة فانها لا تدخل في الاستثمارات .

محددات الاستثمار The determinants of investment

ان الاستثمار الصافي هو الاضافة الى السلع الرأسمالية للدولة ، والمخزون في منشآت الاعمال خلال فترة ما . فالإضافات الى رأس المال سوف يزيد قدرة الدولة على انتاج السلع في المستقبل . على أن السلع الرأسمالية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غاية . فالالات تنتج اليوم لتعمل على زيادة الناتج من سلع الاستهلاك في

المستقبل . ولعلنا نتساءل : ما هي محددات مستوى الاستثمار ؟ هناك ثلاثة عوامل ذات أهمية خاصة في هذا الشأن هي :

(١) المبيعات الحالية بالنسبة للقدرات الانتاجية الحالية لرأس المال القائم
فاذا زادت المبيعات الحالية فانه يمكن للمنشأة عادة أن تعمل على تحقيق زيادة قليلة في الانتاج من المصنع والمعدات القائمة . لذلك يكون منطقيا ان تحتفظ المنشآت ببعض من الطاقة الفائضة لتكون قادرة على مواجهة الزيادة العارضة في الطلب . ومع ذلك فانه اذا استمرت المبيعات عند مستواها المرتفع لفترة ممتدة فان هذا يشكل ضغطا فعليا على الطاقة القائمة للمنشأة . وعند حد معين يكون الافضل هو أن تقوم المنشأة بالاستثمار لزيادة رأسها . وعلى ذلك فان العلاقة بين المبيعات الحالية للمنشأة ورأس المال تعتبر عاملا حاسما . فاذا كانت المبيعات الحالية ادنى من الطاقة الانتاجية فان الدافع الى الاستثمار يكون ضعيفا ، ولكن عندما تصل المبيعات الحالية الى الحد الاقصى للطاقة للمصنع الحالي ومعداته يتزايد الدافع الى الاستثمار .

(٢) توقع المبيعات في المستقبل
ان قرارات الاستثمار ، مثل غيرها من الاختيارات ، تتم في اطار شيء من عدم التأكد . فهي تستند الى توقع أحداث المستقبل ، فضلا عن الظروف الحالية للعمل . ذلك ان رجال الاعمال يستثمرون في المباني والالات لانهم يتوقعون ان يبيعوا ما انتجوه وان يحققوا من ذلك ارباحا . فلو كانت توقعات رجال الاعمال للمستقبل متشائمة او انهم توقعوا انخفاض الطلب على منتجاتهم فسوف ينخفض لديهم الدافع الى الاستثمار بشدة . وهذا يعني ان توقع ظروف قطاع الاعمال في المستقبل يؤثر بقوة على الاستثمار . فالتفاؤل يؤدي الى التوسع في الاستثمار بينما يؤدي التشاؤم الى تأخير المنشآت تنفيذ خططها الاستثمارية او الغائها .

(٣) سعر الفائدة

يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فاذا كان على المنشأة أن تقتصر فان سعر الفائدة يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما . أما اذا كانت المنشأة تستخدم أرصدها المالية ، فانها تتنازل عن الفائدة التي كان يمكن أن

تجنبها لو أنها أقرضت هذا المال الى شخص آخر بدلا من استشاره . ولا يخفى أن سعر الفائدة المرتفع يزيد تكلفة الفرصة البديلة لأي مشروع استثماري ويخفض من الحافز على اقامته . اما سعر الفائدة المنخفض فتأثيره عكس ذلك . ورغم أن الاستثمار قد يكون أقل حساسية لسعر الفائدة من التغيرات في الطلب الاستهلاكي ، فإن سعر الفائدة له أثره على الاستثمار خلال الاوقات العادية على الأقل .

على أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار تسمح بتوقع أثر أداة هامة للسيطرة على عرض النقود وسوف نبين في الفصل (١٣) كيف أن السياسة النقدية يمكنها أن تغير سعر الفائدة في الأجل القصير على الأقل ومن ثم تشجع على زيادة الاستثمار . ففي ظل الظروف العادية يتوقع الكينزيون تأثير الاستثمار بتغير سعر الفائدة ولكنهم لا يتفقون في

الانفاق الحكومي والطلب الكلي

Government Expenditures And Aggregate Demand

صحة هذا القول في ظل ظروف الكساد الاقتصادي . فعندما يكون اقتصاد ما في حالة كساد ، وكانت توقعات رجال الاعمال متشائمة فلن يؤدي الانخفاض الشديد في سعر الفائدة الى التأثير بقوة على الاستثمار . وهذا يعني أنه في ظل ظروف الكساد فان تخفيض أسعار الفائدة قد يعجز عن ازالة فائض عرض المدخرات .

يشكل الانفاق الحكومي على السلع والخدمات المكون الرئيسي الثالث للطلب الكلي . فليس يخفى أن الحكومة تشتري انواعا عديدة من السلع على أن المشتريات الحكومية (الطرق العامة ، ومشروعات التحكم في الفيضانات والمطارات ، والمباني على سبيل المثال) تشبه الاستثمار من حيث أنها طويلة الأجل ، وتولد تيارا من المنافع عبر الزمن . كما أن هناك مشتريات حكومية أخرى تتمثل أساسا في سلع استهلاكية تستخدم خلال الفترة الجارية . ومثل ذلك برامج التغذية في المدارس ، وخدمات الشرطة ، والوقاية من الحريق والوجبات الغذائية لكبار السن .

وكل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي يحتاج إلى العمل واستخدام الموارد النادرة . فهذا الانفاق يؤدي ، إذن ، الى زيادة الطلب الكلي - أي رقم الانفاق الكلي . ومع أن الحكومة تقوم بمدفوعات تحويلية مثل الضمان الاجتماعي ، ومدفوعات الرفاهية ، وبرامج الدعم والاعانات الزراعية فان هذه المدفوعات لا تشارك بشكل

مباشر في زيادة هذا الطلب . ولكنها تقوم بإعادة توزيع الطلب من دافعي الضرائب الى المستفيدين من هذه المدفوعات الحكومية على أن مستوى الاتفاق الحكومي عامل متغير في السياسة الحكومية ، ومن ثم فهو عرضة للتغير من خلال العملية السياسية . وبديهي أن الظروف الاقتصادية سوف تؤثر بدرجات متباينة على كل من مستوى وعتوى الاتفاق الحكومي . ومع ذلك فإن صانعي السياسة لديهم سلطة تقديرية كبيرة لتعديل معدل الاتفاق الحكومي بما يلائم الاحتياجات السياسية (ليست بالضرورة اقتصادية خالصة) بشكل يعكس الاولويات السياسية ومع تقدمنا في الدراسة سوف نبحث بشكل تفصيلي أهمية تغيرات الاتفاق الحكومي ، وكيف يؤثر على الطلب الكلي ، والناتج والعمالة .

صافي الصادرات كاحد مكونات الطلب

Net Exports as a Component of Demand

ان صافي الصادرات ، وهو الفرق بين السلع المحلية التي يشتريها الاجانب والسلع التي تستورد من الدول الأجنبية (الواردات) هو المكون الرابع (الصادرات) والاخير للطلب الكلي . ويشكل صافي الصادرات عادة ١ أو ٢٪ من الناتج القومي الاجمالي في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولما كانت هذه أرقام صافية - حيث أنها تشير الى الصادرات مطروحا منها الواردات - فانها تقلل كثيرا من أهمية قطاع التجارة الخارجية وأثره المحتمل على الطلب الكلي . ففي عام ١٩٨٠ بلغ اجمالي الصادرات من السلع والخدمات نحو ١٣٪ من الناتج القومي الاجمالي ، بينما بلغت الواردات نحو ١٢٪ من هذا الناتج . ويبدو أن مشاركة قطاع التجارة الخارجية في الناتج القومي الأمريكي تتزايد . على أن التجارة بين الدول تتضمن تبادلا للعملة المختلفة . وهذا المجال المتخصص سوف ندرسه في أحد الفصول التالية . اما الان فسوف يفترض أن صافي الصادرات يتحدد بقوى تعمل خارج نموذج الاقتصاد الكلي الذي نقوم بصياغته . وفي فصل تال لدراسة التجارة الخارجية سوف نأخذ في الحسبان احتمال أن تكون هذه العوامل مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي .

نظرة الى الأمام

بعد أن تعرفنا على الخلفية التاريخية للثورة الكينزية وأدخلنا مفهوم الطلب الكلي

ومحدداته في التحليل أصبح في قدرتنا ان نقيم نموذجاً كينزيا بسيطاً للاقتصاد الكلي . وفي الفصول الثانية التالية سوف نضيف من المقومات ما يدعم فهمنا لكيفية عمل الاسواق الكلية والدور المناسب للسياسة العامة في هذا المجال الهام . وسوف نتبع في ذلك أسلوب بناء مبنى كبير . فحيث ينتهي موضوع ندخل نقطة جديدة اما تجاهلناها سابقا واما بالغنا في تبسيطها . وعلى ذلك فانه مع تقدمنا في الدراسة يتزايد النموذج تعقيدا . ورغم هذا التعقيد فنحن نعتقد ان نموذجنا هذا سيكون اطارا مناسباً ومنطقياً بحيث يسمح لنا بفهم القضايا الاقتصادية الكبرى المعاصرة - عدم الاستقرار الاقتصادي ، التضخم ، التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

١ - لقد ظن الاقتصاديون التقليديون أن الأجور المرنة (والاسعار) وسعر الفائدة سوف تلغي امكانية حدوث البطالة الطويلة الناتجة عن فائض الانتاج . ومع انه يمكن للبطالة المعارضة أن تحدث فانهم اعتقدوا أن اقتصاد السوق الرأسمالية سوف يولد التوظيف الكامل ذاتيا .

٢ - لقد هاجم كينز ما زعمه التقليديون بأن اقتصاد السوق يولد التوظيف الكامل ذاتيا . وقد بين أن الرأي التقليدي يعاني من عيبين :

(أ) يعتبر الادخار والاستثمار نشاطين منفصلين يقوم بهما ناس مختلفون ولأسباب مختلفة كذلك . ففي ظروف الكساد يحتمل أن يكون الاستثمار حساسا لتوقعات رجال الاعمال ، والتغيرات التقنية والابتكارات أكثر من سعر الفائدة . وكذلك فان الدخل وليس سعر الفائدة هو المحدد الأقوى للادخار . وهذا يعني أن سعر الفائدة لا يؤكد أن الادخار يساوي الاستثمار عند مستوى الانتاج المناظر للتوظيف الكامل .

(ب) تمثل الأجور والاسعار في دنيا الواقع الى عدم المرونة في الاتجاه النزولي للنشاط الاقتصادي . وعلى ذلك فان انخفاض الأجور لا يمكنه استعادة التوظيف الكامل . وحتى لو كانت الأجور مرنة فان انخفاضها لا يستعيد التوظيف الكامل لأن انخفاض معدلات الأجور يعني انخفاض الدخل والاستهلاك والطلب الكلي .

٣ - يتكون الطلب الكلي من الاتفاق الكلي على السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة . ويشغل الطلب الكلي المخطط محورا أساسيا في التحليل الكينزي لانه ، وفقا

- لرأي كينز ، بصرف النظر عن امكانية حدوث بطالة والموارد غير المستغلة بالكامل فان المنتجين لن يعرضوا سلعا وخدمات اذا لم يتوقعوا ان يكون الطلب من القوة بحيث يكفل لهم كمية كافية من المبيعات .
- ٤ - يشتمل الطلب الكلي على أربعة عناصر للاتفاق : (أ) الاستهلاك (ب) الاستثمار (ج) الاتفاق الحكومي (د) صافي الصادرات .
- ٥ - الدخل الممكن التصرف فيه هو المحدد الرئيسي للاستهلاك . فكلما تزايد هذا الدخل ترتفع النفقات الاستهلاكية ، رغم أنها ترتفع في الأجل القصير بسرعة أقل من الدخل بشكل عام .
- ٦ - تشير البيانات التاريخية الى أن النفقات الاستهلاكية تشكل نسبة ثابتة تقريبا من الدخل في الأجل الطويل . وعلى هذا فانه على الرغم من ان بيانات الأجل القصير تشير الى أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع تزايد الدخل فان الوضع ليس كذلك في الأجل الطويل . وتفسر نظرية الدخل الدائم ودورة الحياة الفروق الواضحة بين علاقات الاستهلاك - الدخل في الأجلين القصير والطويل .
- ٧ - المحددات الأساسية للاستثمار هي (أ) المبيعات الحالية بالنسبة للطاقة الانتاجية للتسهيلات الانتاجية القائمة (ب) التوقعات المتعلقة بالمبيعات في المستقبل (ج) سعر الفائدة . ولقد اعتقد كينز انه في ظل ظروف الكساد الاقتصادي يكون الاستثمار ذو حساسية ضعيفة جداً لتغيرات سعر الفائدة .
- ٨ - الاتفاق الحكومي هو أحد مكونات الطلب الكلي . وهو أيضا متغير سياسي يتعرض للتغير من خلال العملية السياسية .

طريقة التفكير الاقتصادي

أسئلة للمناقشة

- ١ - لقد زعم الاقتصاديون التقليديون أن قوى السوق سوف تدفع السوق الكلية للعمل في اتجاه التوظيف الكامل . حدد آراءهم في ايجاز مبينا لماذا تؤيدهم أو لا تؤيدهم .
- ٢ - لا يعتقد كينز ان السوق غير المقيدة تؤدي بالضرورة الى تحقيق التوظيف الكامل للموارد . حدد في ايجاز آراء كينز مع بيان لماذا يؤيده أو لا يؤيده .
- ٣ - ما هو الفرق بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك ؟ وما هي

- المحددات الأساسية لكل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ؟
- ٤ - تشير البيانات السنوية لتنفقات القطاع العائلي الى ان ما يدخره أصحاب الدخل المرتفعة من دخولهم يزيد كثيرا عن ما يدخره أصحاب الدخل الأقل . ومع ذلك فإنه مع زيادة الدخل على مدار الزمن فإن الادخار لا يزيد كجزء من الدخل . ضع تفسيراً لهذه النتائج التي تبدو متعارضة .
- ٥ - كيف يؤثر كل من العوامل التالية على جدول الاستهلاك .
- (أ) توقع أن أسعار المستهلك سوف ترتفع في المستقبل بمعدل أسبوعي .
- (ب) التشاؤم بالنسبة لظروف التوظيف في المستقبل .
- (ج) انخفاض الضرائب على الدخل .
- (د) ارتفاع سعر الفائدة .
- (هـ) انخفاض أسعار الأسهم .
- (و) إعادة توزيع الدخل من العمال الأكبر سناً (٤٥ سنة فأكثر) الى العمال الأصغر سناً (تحت ٣٥ سنة) .
- (ل) إعادة توزيع الدخل من الأثرياء الى الفقراء .

الفصل التاسع
الأسعار والإنتاج والتوازن في ظل البطالة المقنعة
النموذج الكينزي

الفصل التاسع الأسعار والإنتاج والتوازن في ظل البطالة لمفظة النمؤذج الكينزي

Price, Output and Underemployment Equilibrium- The Keynesian Model

لقد عرضنا في الفصل السابق المكونات الأساسية للطلب الكلي وشرحنا محدداته . وفي هذا الفصل ، سوف نستخدم هذه المكونات لعرض نمؤذج كينزي مبسط لتحديد الدخل . كما نعرض فيه أيضا المفهوم الكينزي الهام للمضاعف وتطبيقه ليساعدنا على فهم رأي كينز في الدورة الاقتصادية .

انه من الصعب ان نبالغ في أهمية موقف الفكر الكينزي واتباعه في الثلاثينات من هذا القرن . ذلك أن النمؤذج البسيط الذي قدمه كينز والذي نعرضه في هذا الفصل ، هو ، رغم كل شيء ، محاولة لشرح البطالة الواسعة النطاق في هذه الفترة ، وعلى ذلك ، فان هذا النمؤذج يمكن تطبيقه عندما تتوافر موارد عاطلة في ظروف مماثلة لتلك التي سادت الكساد العظيم .

المفهوم الكينزي للتوازن العام

The Keynesian Concept of Macroequilibrium

لقد بينا في الفصل السابق قرارات المستهلكين ، والمستثمرين والحكومة مع ملاحظة أن جملة الانفاق تشكل الطلب الكلي على السلع والخدمات في اقتصاد مغلق أي لا يشارك في التجارة الدولية . ونعود الآن الى السبل التي يحدد الطلب الكلي من خلالها المستوى التوازي للدخل والتوظيف في إطار النمؤذج الكينزي . وعندما يكون اقتصاد ما في توازن فان هذا يعني وجود قوى متوازنة بشكل يجعل المستوى القائم للانتاج يستمر عبر المستقبل . وهذا يعني عدم وجود ميل لهذا الانتاج للزيادة او الانخفاض .

ويتحقق التوازن الكلي عندما يكون الطلب الكلي المخطط مساويا لجملة الدخل «العرض الكلي» وعند هذا المستوى من الدخل فإن الإضافة المخططة لتيار الدخل تساوي تماما التسرب المخطط من هذا التيار . ومع وجود عوامل التوازن فسوف

يستمر المستوى التوازني للدخل حتى اذا لم يتوافق هذا مع التوظيف الكامل .
وهناك وسيلتان مترابطتان لتحقيق التوازن الكلي .

(أ) اسلوب الطلب الكلي - العرض الكلي .

(ب) اسلوب التسرب - الاضافة للدخل الكلي .

وسوف نركز أولا على أسلوب الطلب الكلي - العرض الكلي . ويتطلب الأمر وضع بعض الفروق بهدف تبسيط التحليل .

أولا : سوف نفترض أن الاقتصاد مغلق . وسوف نشرح ونحلل أثر التجارة الخارجية في فصول تالية .

ثانيا : سوف نركز مبدئيا على اقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص . على أننا سوف ندخل اثر الانفاق الحكومي والضرائب كلما تقدمنا في التحليل .

ثالثا : سوف نؤجل تحليل العوامل النقدية وأهميتها في التحليل الكينزي الى الفصل ١٢ والفصل ١٣ .

رابعا : سوف نفترض أن مستوى الاسعار سوف يظل ثابتا حتى يتحقق مستوى التوظيف الكامل . وفي غياب التضخم سوف تؤدي التغيرات في الدخل الكلي الى تغيرات في الدخل والتوظيف طالما لم يصل الاقتصاد القومي الى استغلال كل طاقته الانتاجية . وليس يخفى انه في الأجل القصير يقترب فرض استقرار الاسعار من الواقع ، وخاصة اذا كانت هناك موارد كثيرة غير مستغلة .

خامسا : سوف نفترض أن معدل نمو الدخل عند مستوى التوظيف الكامل يعكس الظروف الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد القومي^(١) فاذا ما حقق المجتمع مستوى التوظيف الكامل فسوف تؤدي الزيادة في الطلب الى غلاء الاسعار فقط . فقد يزيد الدخل النقدي ، اما الدخل الحقيقي فلن يتعدى المستوى الذي تحقق من خلال التوظيف الكامل .

وفي هذا الفصل سوف نركز على اقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى

(١) وكما بينا في فصل (٧) فإن التوظيف الكامل لا يتماشى مع وجود المعدل المعادي للبطالة، ذلك أن العوامل الهيكلية والتنظيمية التي تؤدي إلى تغير المعدل المعادي للبطالة سوف تغير أيضا معدل نمو الانتاج عند مستوى التوظيف الكامل .

التوظف الكامل . أما القيد على الانتاج عند مستوى التوظف الكامل فسوف يؤخذ في الحسبان بشكل أعمق في النموذج الذي نشره في فصل (١١) . وهذنا الاساسي هو أن

نعرض نموذج اقتصادي عام قادر على شرح تحركات العرض والطلب في أسواق واسعة الى حد بعيد . ونجدر الاشارة الى انه مع تقدمنا في التحليل فسوف نتخل عن الفروض التي استند اليها النموذج المبسط .

شرط التوازن الكلي The Equilibrium Condition

يشير الاقتصاديون الى النفقات الكلية على السلع والخدمات على أنها الطلب الكلي . وفي اقتصاد يعتمد كلية على القطاع الخاص يتكون الطلب الكلي من مجموع الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري . أما العرض الكلي فيتكون من الانتاج الكلي للسلع والخدمات خلال فترة محددة . وليس يخفى أن قطاع الاعمال يستخدم العمل والأرض والآلات وموارد اقتصادية أخرى في تحقيق هذا الانتاج . وتتساوى المدفوعات الى أصحاب عوامل الانتاج (والتي تكون دخل أصحاب الموارد) مع قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال هذه الفترة المحددة . وهكذا يمكن القول أن الدخل الكلي «الانتاج» هما وجهان لمجموعة واحدة من العمليات . وهما متساويان دائما .

وعندما يكون اقتصاد ما في حالة توازن ، فإن الطلب الكلي المقدر لا بد أن يساوي قيمة الانتاج الكلي (العرض الكلي) . ويمكن بيان حالة التوازن في اقتصاد يعتمد تماما على القطاع الخاص في شكل معادلة .

الانتاج الكلي (او الدخل الكلي) = الاستهلاك المقدر + الاستثمار المقدر

الطلب الكلي المقدر = العرض الكلي

ويمكن عرض ذلك بأسلوب آخر ، فوفقا لنموذج كينز ، يكون اقتصاد ما في حالة توازن عندما يكون تيار الدخل المتولد عن السلع والخدمات المنتجة قادرا على تحقيق مستوى من الانفاق يكفي لشراء المستوى الجاري للانتاج .

التوازن وعدم التوازن - أسلوب التدفق الدائري

Equilibrium and disequilibrium- cirou par flow approach

ان شكل التدفق الدائري الذي عرض في الفصل السادس ، شكل (٢) يمكن

استخدامه لبيان مفهوم كينز للتوازن العام . ولم يتضمن الشكل السابق للتدفق الدائري الادخار والاستثمار . والشكل (١) يعدل التحليل السابق بحيث يشمل الادخار والاستثمار . (وسوف نستمر في استبعاد القطاع الحكومي والقطاع الخارجي حاليا) . وسوف نفترض أن الادخار كله يتولد في القطاع العائلي لتبسيط التحليل . وفي الواقع ، فإن بعض ارباح منشآت الاعمال تعد مدخرات لقطاع الاعمال . ومع ذلك فإنه حيث يتولد الشطر الأعظم من الادخار في قطاع العائلات فإن فرضنا السابق يتفق الى حد كبير مع الواقع .

وأغلب الادخار ، إذن ، يتم في قطاع العائلات ، أما منشآت الاعمال فهي المصدر الرئيسي للنفقات الاستهائية . وليس ثمة ريب ، أن المستثمرين مجموعة من الناس غير المدخرين . وتلتقي رغباتهم من خلال سوق الأرصدة القابلة للاقراض Caanable funds Markets وتتكون هذه السوق من كثير من المؤسسات المالية بما فيها المصارف التجارية ، ومنشآت الادخار والاقراض ، وغيرها من المنشآت المالية التي تعكس قرارات الادخار والاقراض لمنشآت الاعمال والأفراد ، وكما يبين شكل (١) يقدم قطاع العائلات الأموال الى سوق الأرصدة القابلة للاقراض . وتقوم المنشآت الراغبة في الحصول على أموال للاستثمار بطلب هذه الأموال من تلك السوق .

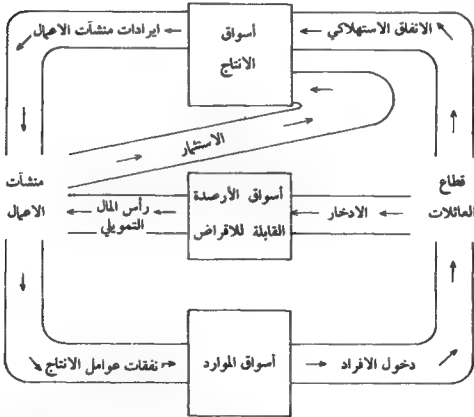
وبإضافة الادخار والاستثمار الى «التدفق الدائري» يكون لدينا سيلان تناسب من خلالها الأرصدة المالية من أيدي الناس الى أسواق الانتاج . فالناس سوف ينفقون قدرا من دخولهم على سلع الاستهلاك ، ومع ذلك فإن الجزء المدخر من دخول هؤلاء الناس سوف ينساب الى سوق الأرصدة المالية المعدلة للاقراض . وتقوم المنشآت باستخدام هذه الأرصدة في تمويل استثمارات جديدة وبالتالي فإن هذه النفقات الاستثمارية تتحدد مع النفقات الاستهلاكية للناس لتولد تيارا اجماليا للاندفاع (الطلب) في أسواق الانتاج .

ولو أن النفقات المقدرة للمستهلكين والمستثمرين (القسم الأعلى في الشكل رقم ١) كانت تساوي قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة (القسم الأدنى) فإنه لن يكون هناك ميل لتغير الانتاج . وذلك أن خطط المستهلكين والمستثمرين تتوافق تماما مع خطط متخذي القرارات في قطاع الاعمال . والاقتصاد ، اذا ، يكون متوازنا .

ولكن ماذا يحدث لو أن النفقات المقدرة للمستهلكين والمستثمرين (الطلب الكلي) كانت أقل من قيمة المنتجات خلال الفترة (العرض الكلي) ؟ . ونجيب على ذلك بأن منشآت الاعمال لن تكون قادرة على بيع كل ما لديها من منتجات خلال هذه الفترة .

شكل رقم (١) التدفق الدائري مع الادخار والاستثمار

فعندما يؤخذ الادخار والاستثمار في الاعتبار ، فان هناك مسارين تنساب من خلالها الاموال من قطاع العائلات الى اسواق الانتاج : (أ) فهي تنساب بشكل مباشر من خلال النفقات الاستهلاكية للأفراد أو (ب) تنساب بشكل غير مباشر من خلال المدخرات التي تنساب الى أسواق الأرصدة القابلة للاقراض حيث تزداد القروض الى منشآت الاعمال للاستثمار . وفي حالة التوازن فان تيار الاستهلاك والاستثمار لا بد أن يساوي تيار الدخل الى أصحاب الموارد .



وسوف يرتفع لديها حجم المخزون . ومن ثم تتجه الى خفض مستوى الانتاج خلال الفترة التالية . فعندما يكون الطلب الكلي المقدر أقل من مستوى الانتاج المقدر ينشأ عدم توازن الاقتصاد القومي وينخفض مستوى الانتاج في المستقبل .
دعنا نفترض ، من جهة أخرى ، أن نفقات المستهلكين والمستثمرين تزيد على

قيمة الانتاج خلال الفترة . هذا يعني ان منشآت الاعمال تباع سلعا وخدمات أكثر من انتاجها . ويؤدي هذا الى انخفاض مستوى المخزون لديها وتؤدي زيادة المبيعات ونقص المخزون الى اغراء المنتجين لزيادة الانتاج خلال الفترة التالية . وعلى ذلك ، فانه عندما يزيد الطلب الكلي المقدر عن الانتاج الجاري فسوف يرتفع مستوى الانتاج .

التوازن وعدم التوازن - عرض جلولي

Equilibrium and Disequilibrium Tabular Presentation

قد يكون فهم مستويات توازن الانتاج والدخل والتوظيف أسير عند عرض مكوناتها الاساسية في جدول . ويبين شكل رقم (٢) بيانات افتراضية عن الاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار في اقتصاد يعتمد تملكا على القطاع الخاص . ويتحدد الاستثمار بعوامل مثل توقع منشآت الاعمال والتغير التكنولوجي وعلى ذلك فهو لا يعتمد على مستوى الدخل . وأما دالة الاستهلاك ، كما رأينا سابقا فتوقف على مستوى الدخل بشكل اجمالي . وحيث أن الناتج القومي الصافي يستخدم كمقياس للدخل ، لذلك فان الدخل الذي يتلقاه قطاع العائلات سوف يعادل الدخل الممكن التصرف فيه .

ويتحقق التوازن الكلي للاقتصاد القومي عندما يكون الانتاج ٣٠٠٠ مليار ريال . وعند هذا المستوى من الانتاج ، يقدر الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات بمبلغ ٢٨٠٠ مليار ريال . وبذلك يكون حجم الادخار ٢٠٠ مليار ريال . ويخطط أصحاب القرارات في منشآت الاعمال لاستثمار ٢٠٠ مليار ريال كذلك . وعلى ذلك يكون مستوى الانفاق المخطط (س+ث) هو ٣٠٠٠ مليار ريال وهو يساوي الدخل عند هذا المستوى للانتاج . فعند هذا المستوى يتحقق التوازن والاستقرار بين خطط المنتجين والمستثمرين والمستهلكين . كما أن المعدل التوازني للانتاج - ٣٠٠٠ مليار ريال - سوف يستمر في المستقبل .

ومع ذلك ، فانه يحدث تعارض بين خطط قطاع العائلات وخطط رجال الاعمال عند اي مستوى اخر للدخل غير مستوى التوازن . فهاذا يحدث ، مثلا ، لو فرضنا أن الانتاج قد ارتفع الى ٣٠٥٠ مليار ريال ؟ . ونجيب على ذلك بأن التوظيف سوف يزداد من ١٠٠ الى ١١٠ مليون شخص . وعند المستوى الأعلى للدخل يخطط قطاع العائلات لادخار ٢٢٥ مليار ريال ، وانفاق ٢٨٢٥ مليار ريال على الاستهلاك اما منشآت الاعمال فتخطط لاستثمار ٢٠٠ مليار ريال . وبذلك يكون الطلب الكلي ٣٠٢٥ مليار ريال ، وهو أقل بمقدار ٢٥ مليار ريال عن العرض الكلي . وهذا يعني أن الانفاق الذي يقوم به

شكل رقم (٢) والقيمة بالمليار ريال

المستوى الممكن للتوظيف مليون شخص	(١)	المعرض الكلي (الانتاج والدخل) (النتائج القومية الصافي = الدخل الممكن الصروف فيه)	(٢)	الاستهلاك المخطط س	(٣)	الادخار المخطط (٤)	الاستثمار المخطط ت	(٥)	التغير غير المخطط في الميزون	(٦)	الطلب الكلي المخطط (س + ت)	(٧)	الجهة التوظيف والانتاج والدخل (٨)
٨٠	٢٩٠٠	٢٧٥٠	١٥٠	٢٧٥٠	٢٧٥٠	٢٧٥٠	٢٠٠	٥٠ -	٢٩٥٠	٢٩٥٠	٢٩٥٠	٢٩٥٠	يزداد
٩٠	٢٩٥٠	٢٧٧٥	١٧٥	٢٧٧٥	٢٧٧٥	٢٧٧٥	٢٠٠	٢٥ -	٢٩٧٥	٢٩٧٥	٢٩٧٥	٢٩٧٥	يزداد
١٠٠	٣٠٠٠	٢٨٠٠	٢٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٢٠٠	صفر	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	توازن
١١٠	٣٠٥٠	٢٨٧٥	٢٢٥	٢٨٧٥	٢٨٧٥	٢٨٧٥	٢٠٠	٢٥ +	٣٠٢٥	٣٠٢٥	٣٠٢٥	٣٠٢٥	انخفاض
١٢٠	٣١٠٠	٢٨٥٠	٢٥٠	٢٨٥٠	٢٨٥٠	٢٨٥٠	٢٠٠	٥٠ +	٣٠٥٠	٣٠٥٠	٣٠٥٠	٣٠٥٠	انخفاض

المستهلكون والمستثمرون لا يكفي لشراء جملة الانتاج القومي . ويؤدي ذلك الى زيادة غير مرغوب فيها وغير مخططة في المخزون ، كما أن أصحاب القرار في منشآت الاعمال يعجزون عن بيع الانتاج الذي خططوا لتحقيقه . ذلك أن الاستثمار الفعلي لقطاع الاعمال يكون ٢٢٥ مليار ريال ، ٢٠٠ مليار ريال استثمار مخطط ، و ٢٥ مليار ريال استثمار غير مخطط في المخزون^(٢) . وبسبب عدم كفاية الطلب الاستهلاكي ، فإن خطط الاستثمار لدى صانعي القرارات في منشآت الاعمال لم تتحقق .

ان القصة لم تنته بعد . فكيف يستجيب صانعو القرار في منشآت الاعمال امام هذه الزيادة في المخزون ؟ والاجابة على ذلك هي أنهم سيقومون بخفض الانتاج والاستثمار المخطط في الفترة التالية . وهذا يعني ان كلا من الانتاج والدخل سوف ينخفض متجهاً الى مستوى التوازن . وسوف ينخفض مستوى التوظيف ويزداد مستوى البطالة . وعلى ذلك فانه في إطار هذه الخطة لاستهلاك وادخار قطاع العائلات يعجز الاقتصاد القومي عن الاحتفاظ بمستوى الدخل عند ٣٠٥٠ مليار ريال ومستوى التوظيف المرتبط به .

دعنا الان نسأل سؤالاً آخر : ماذا يحدث لو انخفض الدخل عن مستوى التوازن ؟ ولنفرض أن مستوى الدخل كان عند ٢٩٥٠ مليار ريال في الجدول رقم (٣) . فعند هذا المستوى للدخل نجد أن الانفاق الاستهلاكي والاستثماري المقدر يولد طلباً كلياً قدره ٢٩٧٥ مليار ريال «عمود رقم ٧» وهذا يعني أن منشآت الاعمال تبيع أكثر من انتاجها العادي . وسوف يستجيب رجال الاعمال لهذه الحالة المرصية لأعمالهم بزيادة الانتاج . وعندما يزداد الانتاج تنمو فرص الاعمال امام العمال عاطلين . وسوف يتجه الدخل الى المستوى التوازني عند ٣٠٠٠ مليار ريال .

وجملة القول هي أن الاقتصاد القومي يكون قادراً على أن يستقر فقط عند المستوى التوازني للدخل . ذلك أنه عندما يتعدى الدخل الكلي مستوى التوازن يكون الطلب الكلي المخطط غير كاف لشراء ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات . وسوف يتراكم غزرون غير مرغوب فيه مما يدفع صانعي القرارات في منشآت الاعمال لخفض الانتاج والتوظيف . وهكذا ينخفض الدخل في المستقبل وعلى العكس من ذلك ، عندما يكون الدخل الكلي أقل من مستوى التوازن فإن الطلب الكلي المخطط يكون أعلى من مستوى

(٢) لا بد أن يلاحظ القارئ الفرق بين الاستثمار المقدر والاستثمار الفعلي فالاستثمار الفعلي يساوي دائماً الادخار الفعلي . فالاستثمار يتطلب ادخاراً - أي نقصاً في الاستهلاك . أما الاستثمار المخطط فهو لا يساوي الادخار المخطط ما دام يتقلب مستوى المخزون ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل غير مخطط .

الانتاج الجاري ويترتب على ذلك انخفاض مستوى المخزون ، مما يدعو رجال الأعمال الى زيادة الانتاج والتوظيف ويرتفع الدخل في المستقبل . فالدخل ، اذا ، سوف يتجه دائما الى مستوى التوازن ، أي مستوى الانتاج الذي يكون عنده الطلب المخطط مساويا تماما للدخل .

التوازن وعدم التوازن - عرض بياني

Equilibrium and Disequilibrium Graphic Presentation

ويمكن كذلك عرض التحليل الكيزي ، باستخدام الرسوم البيانية . وفي شكل (رقم ٣) يقاس الطلب الكلي المخطط ، الاستهلاك مضافا اليه الاستثمار على المحور الرأسي والدخل الكلي (الناتج القومي الصافي) على المحور الأفقي والخط المرسوم بزاوية ٤٥° من نقطة الأصل يبين كل النقطة التي تقع على مسافات متساوية بين المحورين الأفقي والرأسي . وعلى ذلك ، فإن كل النقطة على خط (٤٥°) يمثل مستويات الانتاج التي يتساوى عندها الطلب الكلي والدخل الاجمالي .

وما دام الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى الانتاج الذي يحقق التوظيف الكامل ، فإن خط ٤٥° يمكن اعتباره ممثلا لجدول العرض الكلي^(٣) . ولنتذكر أن العرض الكلي «الانتاج» والدخل الكلي لا بد أن يتساويا . كما أن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية لا بد أن تساوي الدخول التي دفعت لمنتجها . ويبين جدول العرض الكلي رغبة المنتجين لتقديم مستويات مختلفة للانتاج .

إن صانعي القرارات في منشآت الأعمال سوف يتجهون (يعرضون) مستوى معيناً من الانتاج لو أنهم توقعوا أن المستهلكين والمستثمرين سوف ينفقون ما يكفي لشراء هذا الانتاج . ويبين خط ٤٥° كل مستويات الانتاج (الدخل) التي يكون عندها الانفاق الكلي كافيا لشراء هذا الانتاج . وعلى ذلك فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي عند كل نقطة على خط ٤٥° . وهذا يعني أن خط ٤٥° يبين كل المستويات التوازنية الممكنة للانتاج . وعلينا أن ندرك أن هناك مستويات توازنية كثيرة للانتاج . والدخل الكلي والتوظيف ، وليس مستوى واحدا .

والشكل (٤) يعرض في صورة بيانية جدول الاستهلاك والطلب الكلي من خلال

(٣) سوف نشرح شكل جدول العرض الكلي عند بلوغ مستوى التوظيف الكامل ، في الفصل التالي .

البيانات الواردة في شكل (٢) . والاستهلاك تربطه علاقة ايجابية بالدخل . فكلما ارتفع الدخل ، يزداد الاستهلاك المخطط بقدر يقل عن الزيادة في الدخل وعلى ذلك فان دالة الاستهلاك تكون أقل انحدارا من خط - ٤٥ . ولما كان الاستثمار يتحدد مستقلا عن الدخل ، فانه عندما يضاف الاستثمار المخطط (٢٠٠ مليار ريال) الى الاستهلاك «رأسيا» يتكون لدينا الطلب الكلي .

ويتحقق المستوى التوازني للدخل الكلي «الناتج القومي الصافي» عند النقطة التي يتحقق فيها التعادل بين الطلب الكلي المخطط والعرض الكلي «الدخل الكلي» وعلى ذلك يكون المستوى التوازني للدخل عند ٣٠٠٠ مليار ريال ، حيث تقطع دالة الطلب الكلي (I + C) خط - ٤٥ . وفي ظل الظروف المرتبطة بهذا التحليل لا يوجد مستوى توازني آخر للدخل يمكن الاحتفاظ به أو استمراره .

وباستخدام التحليل البياني دعنا نرى لماذا يتحرك الدخل الكلي نحو المستوى التوازني ٣٠٠٠ مليار ريال . فاذا تعدى الدخل الاجمالي ٣٠٠٠ مليار ريال - وليكن ٣٠٥٠ مليار ريال على سبيل المثال - فان دالة الطلب الكلي تقع تحت خط - ٤٥ . ولنتذكر أن خط (I + C) يوضح لنا كمية ما يرغب الناس في انفاقه عند كل مستوى من مستويات الدخل . وعندما يكون خط (I + C) تحت خط - ٤٥ فان جملة الانفاق تكون أقل من جملة الدخل (الانتاج) . وعلى ذلك ، يتراكم المخزون غير المرغوب فيه مما يدعو رجال الاعمال الى خفض الانتاج في الفترات التالية . وعلى ذلك ينخفض مستوى التشغيل . وينخفض مستوى الدخل ٣٠٥٠ مليار ريال الى ٣٠٠٠ مليار ريال ، المستوى التوازني للدخل .

وعلى العكس من ذلك ، لو أن الدخل كان أدنى من المستوى التوازني ينشأ ميل لزيادته حتى يصل الى المستوى التوازني . واذا فرضنا أن الدخل كان ٢٩٥٠ مليار ريال ، فانه عند هذا المستوى تقع دالة (I + C) فوق خط - ٤٥ . وهذا يعني أن الطلب الكلي يزيد عن العرض الكلي (الدخل) ونتيجة لذلك فان رجال الاعمال يبيعون اكثر مما يتجون ، ومن ثم يتضائل مستوى المخزون لديهم . ويدفعهم ذلك الى رفع مستوى التشغيل لزيادة الانتاج استجابة لهذه الحالة الطيبة بالنسبة لهم . ويرتفع الدخل الى المستوى التوازني عند ٣٠٠٠ ريال . وعند هذا المستوى التوازني فقط . أي النقطة التي تقطع فيها الدالة (I + C) خط - ٤٥ ، يستطيع الطلب الكلي أن يحتفظ بمستوى الدخل مستقرا عبر المستقبل .

إضافة الطلب الحكومي Adding Government Demand

لقد ركزنا حتى الآن على اقتصاد يعتمد تماماً على القطاع الخاص . وكما بينا في الفصل السابق ، يشارك الانفاق الحكومي في الانفاق الاجمالي على السلع والخدمات ، ومن ثم يشكل عنصراً أساسياً في الطلب الكلي . وليس يخفى أن حصيلة الضرائب تخفض من القدر المتاح للانفاق على الاستهلاك . وعلى ذلك ، فإن الضرائب ، شأنها شأن الادخار ، تمثل تسرباً من تيار الدخل القومي .

وفي اقتصاد مختلط ، مثل الاقتصاد الأمريكي ، يتكون الطلب الكلي من الاستهلاك (C) والاستثمار (I) ، والانفاق الحكومي على السلع والخدمات (G) ^(١) . وعلى ذلك ، فإن الطلب الكلي يساوي $C + I + G$. ومع ذلك فإن إضافة الانفاق الحكومي لا يغير من الفكرة الأساسية للتوازن العام . ففي حالة التوازن نجد أن الدخل الكلي (العرض) . ويشار إليه غالباً بالرمز «Y» لا بد أن يظل مساوياً للطلب الكلي . ويوضح الشكل رقم (٥) مستوى التوازن في اقتصاد مختلط أي يجمع بين القطاعين الخاص والحكومي . وفيه نجد أن الطلب الكلي المخطط يساوي العرض الكلي عند مستوى الدخل (Y₁) . فعند هذا المستوى يتعادل انفاق المستهلكين ، والمستثمرين ، والحكومة مع الدخل المدفوعة لأصحاب عوامل الانتاج .

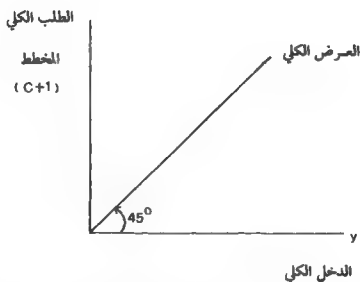
الكلي (العرض) . ويشار إليه غالباً بالرمز «Y» لا بد أن يظل مساوياً للطلب ولو كان الدخل القومي أعلى من (Y₁) فانه سوف يتجه الى الهبوط بسبب عدم كفاية الطلب . ومن ناحية أخرى ، اذا كان الدخل أقل من (Y₁) فإن الطلب الكلي سوف يكون أعلى من الدخل ومن ثم يدفع رجال الأعمال الى زيادة الانتاج في الفترة التالية . وعلى ذلك ، فانه عند مستوى معين للطلب الجاري سوف تتحقق خطط صانعي القرارات في منشآت الاعمال ، والمستهلكين والحكومة في وقت واحد ، عند مستوى الدخل (Y₁) فقط . وعلى ذلك ، فإن الدخل يميل الى الاستقرار عند هذا المستوى .

ولكن ، ماذا يحدث لو ان تحقيق التوظيف الكامل كان يتطلب مستوى اعلى للدخل مثل «Y₂» ؟ . ونجيب على ذلك بان هذا يعني ان الاقتصاد القومي يعاني فعلاً من وجود بطالة . فالطلب الكلي ليس عند المستوى الذي يمكنه من الاحتفاظ بمستوى الدخل (Y₂) . وعلى اساس تحليل «كينز» ، ليس من اللازم ان يكون التوازن الكلي

(٤) هذا صحيح فقط بالنسبة لاقتصاد مغلق أي ليست له تجارة خارجية مع دول العالم .

شكل (رقم ٣) التوازن الكلي

يتساوى الانفاق الاجمالي «الطلب الكلي» مع الدخل الكلي عند كل مستويات الانفاق والدخل على خط 45° من نقطة الاصل . وحتى يتحقق مستوى التوظيف الكامل فان كل النقط على خط 45° تمثل مستويات توازنية للانتاج (العرض الكلي) .

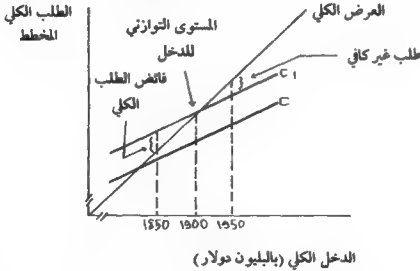


قرينا مستوى التوظيف الكامل وحده . ففي واقع الامر فانه في اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص كليا . يقرر « كينز » انه ليس هناك من سبب لتوقع ان مستوى التوظيف الكامل سوف يتحقق عندما يكون الاقتصاد متوازنا . وهذا يعنى ، انه وفقا للمنطق الكينزي فانه ليس من المستغرب ان تسود البطالة فترات طويلة .

دعنا نسأل سؤالا آخر ، ماذا يحدث لو ان الطلب الكلي كان من القوة بحيث ان الاقتصاد القومي قد عجز عن تحقيق المستوى التوازني للدخل رغم تشغيل كل موارده تشغيليا كاملا ؟ . يجب ان ندرك هنا ان التوظيف الكامل قد أصبح قيذا على زيادة الانتاج ، اذا يعجز المنتجون عن رفع معدلات الانتاج عن المعدل المحقق عند مستوى التوظيف الكامل . وهنا نجد ان فائض الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل يؤدي إلى رفع الاسعار . أي حدوث التضخم وهذا يعنى أن الدخل القومي بالاسعار الجارية يرتفع بسبب التضخم . اما الانتاج الحقيقي فيظل مقيدا بالطاقة الانتاجية للاقتصاد

شكل رقم (٤) عرض ياتي للتوازن

وفي هذا الرسم نستخدم البيانات الموجودة بشكل (٢) . وفي ظل مستوى معين للطلب الكلي يتحقق المستوى التوازني للدخل عند ٣٠٠٠ مليار ريال حيث يكون الطلب المقدر للمستهلكين والمستثمرين مساويا للعرض الكلي . وعند مستوى أدنى لدخل ٢٩٥٠ مليار ريال مثلا ، فان فائض الطلب يدفع الدخل الى النمو . وعند مستوى أعلى مثل ٣٠٥٠ مليار ريال يكون الطلب الكلي غير كاف للاحتفاظ بمستوى الانتاج .



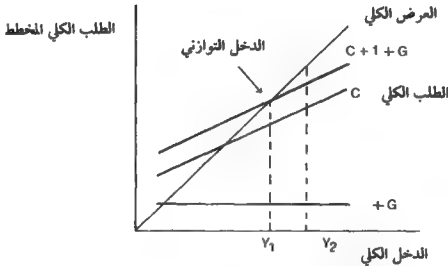
القومي المرتبطة بمستوى التوظيف الكامل .

فكيف ، إذن ، يمكن السيطرة على الطلب الكلي بحيث يظل مستوى الدخل مستقرا عند مستوى التوظيف الكامل ، وليس عند مستوى أعلى يسبب التضخم ؟ والواقع ان هذا سؤال له اهميته المحورية في الاقتصاد الكلي . ولفهم الاجابة عليه يجب ان ندرك ان ادخال القطاع الحكومي في النموذج التحليلي يوفر لنا عددا من السياسات البديلة التي يمكن استخدامها لتنظيم الطلب الكلي . ويعتبر الاتفاق الحكومي احد هذه السياسات . فقد تقوم الحكومة بانفاق اكثر (او اقل) في مجالات مختلفة مثل الطرق ، والدفاع ، والتعليم ، وتنقية البيئة من التلوث لتحقيق المستوى المناسب من الطلب الكلي . وقد تستخدم السياسة الضريبية للتأثير على مستوى الطلب .

وفي فصول تالية ، سوف نحلل كل من امكانيات وحدود السياسة العامة كأداة للسيطرة على الطلب الكلي ورفع مستوى التوظيف الكامل في اطار استقرار الاسعار .

شكل (رقم ٥) التوازن في اقتصاد مختلط

ففي إطار مستوى معين للطلب الكلي يمكن الاحتفاظ بمستوى الدخل (Y_1) على مدار الزمن . ولكن ماذا يحدث لو ان مستوى التوظيف الكامل كان يتطلب مستوى من الدخل أعلى من (Y_1) مثل (Y_2) ؟ سوف تتولد بطالة مستمرة الا اذا حدث ما يغير مستوى الطلب الكلي .



التسرب والاضافة Leakages and Injections

أسلوب آخر للنظر الى التوازن :

لقد ركزنا في تحليلنا السابق على العلاقة بين الطلب الكلي والدخل الاجمالي . ويمكن النظر ايضا الى الطلب الكلي على انه يساوي الدخل الاجمالي ناقصا التسرب من تيار الدخل (الادخار والضرائب) مضافا اليه الزيادات (الاستثمار والانفاق الحكومي) في هذا التيار . فبدلا من التركيز على العلاقة بين الطلب الكلي - الدخل الاجمالي ، يمكن تحليل العلاقة بين التسرب - والاضافة لتيار الدخل . واسلوب التسرب - الاضافة يمكننا ان ننظر الى مفهوم التوازن الكلي من زاوية اخرى .

ان الاستثمار والانفاق الحكومي يشاركان في الطلب الكلي على السلع والخدمات

فهما يحقن في تيار الدخل . وعلى العكس من ذلك ، فإن الادخار والضرائب تسرب من تيار الدخل الجاري . وهذه التسرب يخفض من الطلب الجاري لانها لا تنفق على شراء السلع والخدمات .

وفي حالة التوازن ، فإن التسرب المخطط (الادخار والضرائب) لا بد ان يساوى الاضافة المخططة (الاستثمار والانفاق الحكومي) لتيار الدخل . وعلى ذلك فان اي مستوى للدخل لا يتساوى عنده التسرب والاضافة لتيار الدخل لا يمكن الاحتفاظ به . فعندما تكون الاضافة المخططة لتيار الدخل اكبر من التسرب المخططة فان هذا يعنى ان الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص يضيفان الى تيار الدخل اكثر مما يسربه الادخار والضرائب منه . وعلى ذلك فان الاستهلاك - الدخل مطروحا منه التسرب - يكون اكبر من العرض الجاري للسلع الاستهلاكية . ويترتب على ذلك نقص المخزون لدى منشآت الاعمال ، ومن ثم ينخفض الاستثمار الجاري لهذه المنشآت (بما فيه الاستثمار السلمي) في المخزون الى حد ادنى من المستويات المخططة . وفي الفترة التالية تقوم منشآت الاعمال بزيادة الانتاج بهدف تعويض النقص في المخزون . ويترتب على ذلك نمو تيار الدخل النقدي ، وتزداد فرص التوظيف .

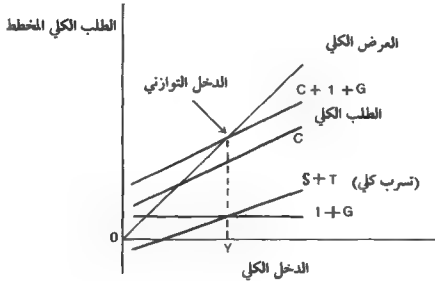
ومن ناحية اخرى ، عندما يكون التسرب المخطط اكبر من الاضافة المخططة فان هذا يعنى ان الادخار والضرائب يسحبان من تيار الدخل اكثر مما يضيفه الاستثمار والانفاق الحكومي . وعلى ذلك فان انتاج سلع الاستهلاك - الناتج الكلى مطروحا منه الاستثمار والانفاق الحكومي - يزيد على الطلب الاستهلاكي الجاري . وهذا يعنى تراكم المخزون غير المرغوب فيه لدى منشآت الاعمال ويزيد استثمارها الفعلى ، بما فيه المخزون ، عن المستوى المرغوب فيه ، ويؤدي ذلك الى قيام المنشآت بخفض انتاجها في المستقبل ، وينخفض الدخل والتوظيف .

وكما يبين شكل رقم (٦) فان اسلوب التسرب - الاضافة هو مجرد وسيلة اخرى للنظر الى الطلب الكلى في علاقته بالعرض الكلى . فعندما يكون الطلب الكلى مساويا للعرض الكلى فان الاضافات المخططة ($I + G$) تساوي التسربات المخططة ($S + T$) ، وعلى ذلك فان خط ($I + G$) سوف يقطع خط ($S + T$) عند نفس مستوى الدخل الذي تقطع عنده دالة الطلب الكلى خط - ٤٥ . وعندما يكون هناك

فائض في الطلب بالنسبة للإنتاج ، فإن الإضافات سوف تكون أكبر من التهربات أيضا . وعلى ذلك . فإن الدخل سوف يزداد . وعندما يزداد الإنتاج عن الطلب الكلي فإن التهربات تزيد بالضرورة على الإضافات إلى تيار الدخل ، ومن ثم ينخفض مستوى الدخل .

شكل (رقم ٦) أسلوبان لمعالجة التوازن

في حالة التوازن ، يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي . ولكي يكون هذا صحيحا ، فإن التهربات المخططة (الادخار + الضرائب) والإضافات المخططة (الاستثمار + الانفاق الحكومي) لابد أن تتساوى أيضا . وهذان ببساطة ، أسلوبان للنظر لنفس الشيء .



مبدأ المضاعف The Multiplier Principle

بين كينز أن نفقات فرد ما تصبح دخلا لفرد آخر . وبالمثل ، حيث أن من يتلقى دخلا يتفق بعضه ، فإن هذا الانفاق يشكل دخلا لفرد آخر . وهذه العلاقة بين الانفاق -

الدخل قد تستمر في حلقات متتابعة مسببة ارتفاع الدخل باضعاف الزيادة الاولى في الانفاق .

دعنا نفترض ان هناك موارد عاطلة ، وأن أحد رجال الاعمال قرر أن يقيم مشروعاً استثمارياً بمبلغ مليون ريال . وحيث ان الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فان هذا المشروع سوف يزيد الطلب بشكل مباشر بمبلغ مليون ريال . ولكن القصة لم تنته بعد . ذلك ان هذا المشروع يحتاج الى عمال سمكرة ، ونجاره وبناء ، ويحتاج الى أخشاب ومواد بناء وكثير من الموارد الأخرى . ولا يخفى ان دخول أصحاب هذه الموارد سوف تزداد بمليون ريال . فماذا يفعل هؤلاء بهذه الدخل الإضافية ؟ . لقد بينا في الفصل السابق أن هناك علاقة وثيقة بين الاستهلاك والدخل . فالزيادة في الدخل الجاري تؤدي الى انفاق اضافي على الاستهلاك الجاري . ولنا ، اذا ، أن نتوقع أن أصحاب تلك الموارد سوف يزدون استهلاكهم الجاري . إذ يشترون قدر أكبر من الطعام والكساء ، وأدوات كإهلية ، ورعاية طبية ، وآلاف من الأشياء الأخرى . فكيف يؤثر هذا الانفاق على دخول هؤلاء الذين يقدمون هذه السلع الاستهلاكية ، والخدمات الإضافية ؟ لا ريب ان دخولهم سوف تنمو أيضاً . وبعد تجنب نسبة من هذه الدخل الإضافية ، فان هؤلاء الأشخاص سيقومون أيضاً بانفاق بعض من هذه الدخل على الاستهلاك الجاري . وهذا الانفاق الاستهلاكي الذي يقومون به سوف يخلق دخلاً إضافياً كذلك لأفراد آخرين من أصحاب السلع والخدمات .

وهكذا نجد أن الاستثمار الأولي قد خلق سلسلة من ردود الافعال أدت إلى خلق استهلاك انفاقي استهلاكي إضافي . ويزداد الدخل باضعاف الزيادة الاولى في الاستثمار . وهذا الأثر المتزايد الذي يولده الاستثمار على الدخل هو ما يسمى مبدأ المضاعف .

المضاعف The Multiplier

ان المضاعف هو العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأولي ليحقق زياده كلية في الدخل . وعلى ذلك إذا أدى الاستثمار أولي قدره مليون ريال الى خلق دخل اضافي قدره ٤ مليون ريال فان المضاعف يساوي ٤ . وهذا يعني ان الدخل قد ارتفع بأربعة امثال الزيادة الاولى في الانفاق . وبالمثل اذا إرتفع الدخل بمقدار ٣ مليون ريال فان المضاعف يساوي ٣ .

ماذا يحدد حجم المضاعف ؟

ان حجم مضاعف الانفاق يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك . ويوضح (شكل ٧) هذه النقطة . لنفرض ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) للمجتمع هو ٧٥٪. مشيراً الى ان المستهلكين ينفقون ٧٥٪ من الزيادة في الدخل . وعلى أساس مثالنا السابق ، نجد ان استثمار قدره مليون ريال سوف يؤدي الى خلق دخل اضافي قدره مليون ريال في الدورة الأولى . وحيث ان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) هو ٧٥٪ فان الاستهلاك سوف يزداد بمقدار ٧٥٠ الف ريال تضاف الى الدخل في الدورة الثانية . وسوف يقوم من يتلقون دخولا في الدورة (٢) بانفاق ٧٥٪ منها على الاستهلاك الجاري . وعلى ذلك فان هذا الانفاق يزيد الدخل بمقدار ٥٦٢٥٠٠ ريال في الدورة (٣) . ويبين شكل رقم (٧) الاضافات الى الدخل خلال الدورات الاخرى . وبجولة القول ، سوف يزداد الدخل بمقدار ٤ مليون ريال على أساس أن الميل الحدي للاستهلاك ٧٥٪ وعلى ذلك تكون قيمة المضاعف ٤ .

شكل رقم (٧) مبدأ المضاعف

مرحلة الانفاق	الدخل الاضافي بالريال	الاستهلاك الاضافي بالريال	الميل الحدي للاستهلاك
الدورة الاولى	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠	٧٥٪
الدورة الثانية	٧٥٠ ٠٠٠	٥٦٢ ٥٠٠	٧٥٪
الدورة الثالثة	٥٦٢ ٥٠٠	٤٢١ ٨٧٥	٧٥٪
الدورة الرابعة	٤٢١ ٨٧٥	٣١٦ ٤٠٦	٧٥٪
الدورة الخامسة	٣١٦ ٤٠٦	٢٣٧ ٣٠٥	٧٥٪
الدورات الاخرى كلها	٩٤٩ ٢١٩	٧١١ ٩١٤	٧٥٪
الجملة	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-

واذا كان (MPC) أكبر ، فان هذا يعني أن من يتلقون دخولا سوف ينفقون قدرا أكبر من الدخول الاضافية على الاستهلاك . وعلى هذا فان الدخل الاضافي المتولد في كل

دورة سيكون أكبر ، ومن ثم يزداد حجم المضاعف . ان هناك علاقة محددة بين مضاعف الانفاق و (MPC) . فمضاعف الانفاق = $M = \frac{1}{1 - MPC}$ يساوي :

$$M = \frac{1}{1 - MPC}$$

وحيث أن الدخل يساوي الاستهلاك والادخار ، فإن (1 - MPC) تساوي الميل للادخار (MPS) . وعلى ذلك فإن مضاعف الانفاق يساوي :

$$M = \frac{1}{1 - MPS}$$

وهذا يعني ان المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار . فلو ان الناس يدخرون ١٠ / ١ من الدخل الاضافي . فان المضاعف يساوي ١٠ . واذا كان (MPS) يساوي ٢ / ١ فان المضاعف يساوي ٢ . ويبين الشكل (٨) العلاقة بين (MPS) و (MPC) والمضاعف عند قيم مختلفة .

ومع اتناقد استخدمنا الزيادة في الانفاق الاستثماري لشرح مفهوم المضاعف ، الا ان المبدأ العام ينطبق بالنسبة لمجموعة الانفاق المختلفة الاستثمار ، والحكومة ، والاستهلاك . فأي تغير مستقل في الانفاق الحكومي أو الاستهلاكي له نفس الاثر المضاعف على الدخل في النموذج الكينزي .

مبدأ المضاعف والنموذج الكينزي

يشغل المضاعف أهمية أرتكازية في النموذج الكينزي لانه يشرح السبب في أن تغيرات صغيرة في الانفاق الاستثماري ، والحكومي ، والاستهلاكي تؤدي الى خلق تغيرات اكبر في الدخل القومي . ويوضح الشكل (٩) مبدأ المضاعف في اطار النموذج الكينزي ، ولنفرض ان الطلب الكلي يساوي مبدئيا الدخل القومي عند ٢,٧٠ تريليون ريال . فماذا يحدث لو ان صانعي القرارات في منشآت الاعمال أصبحوا متفائلين بالنسبة للمستقبل ؟ فرجما حدث تطور فني أو تطورات أخرى مناسبة خلقت توقعات مناسبة للاعمال . وبسبب هذا التفاؤل يقرر صانعو القرارات في منشآت الاعمال انفاقاً إضافياً قدره ٥٠ مليار ريال على الاستثمار . هذا الاستثمار الاضافي سوف يؤدي إلى زيادة دالة الاستثمار (C + I₁ + G) بمقدار ٥٠ مليار ريال . فعند مستوى للدخل يكون هناك ٥٠ مليار ريال استشارا اضافيا غططها كما تشير دالة الطلب الكلي (C + I₂ + G) . وسوف

يتبع توازن جديد يتساوى عنده الطلب الكلي مع الدخل .
ولكن ما هو مقدار الزيادة في الدخل التوازني ؟ ان هذا يعتمد على الميل الحدي
للاستهلاك (MPC) . وبياناً فان (MPC) ، أي النسبة التي يتم استهلاكها من الدخل
الاضافي هو انحدار دالة الاستهلاك (وفي هذا المثال الطلب الكلي) .

شكل (رقم ٨) العلاقة بين (MPC)، (MPS) والمضاعف

المضاعف	MPC	MPS
١٠	$\frac{9}{10}$	$\frac{1}{10}$
٥	$\frac{4}{5}$	$\frac{1}{5}$
٤	$\frac{3}{4}$	$\frac{1}{4}$
٣	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$
٢	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$

ان ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (انخفاض الميل الحدي للادخار) يعني ارتفاع قيمة المضاعف .

أما المثال الذي يبينه الشكل (٩) فيقدر المضاعف على اساس أن (MPC) يساوي $\frac{3}{4}$ ، وعلى ذلك فان استثماراً اضافياً قدره ٥٠ مليار ريال سوف يؤدي مباشرة الى زيادة الدخل بنفس القدر في (الدورة الاولى) . وسوف يقوم الاشخاص الذين يتلقون هذا القدر (٥٠ مليار ريال) بزيادة انفاقهم بمقدار ٣٣,٣ مليار ريال (٥٠ مليار ريال \times الميل الحدي للاتفاق $\frac{3}{4}$) في الدورة الثانية مما يترتب عليه زيادة اضافية في الدخل .
وبدليهي ان هذا الاتفاق الاستهلاكي في الدورة - ٢ سوف يولد دخولا اضافية لافراد

آخرين . وخلال الدورة -٣ فان من تلقوا الدخل في الدورة -٢ سوف يزيدون انفاقهم مما يولد زيادة اضافية في الدخل . وبعد ان تستمر العملية في دورات متتابعة سوف يزداد الدخل بمقدار ١٥٠ مليار ريال . وعلى ذلك فان زيادة اولية في الاستثمار قدرها ٥٠ مليار ريال قد ولدت زيادة قدرها ١٥٠ مليار ريال في الدخل . فالمضاعف هنا ٣ حيث أن الدخل قد ارتفع بثلاثة امثال الزيادة الاولى في الاستثمار .

ولو ان (MPC) كان أكبر من ٣/٢ فان انحدار دالة الاستهلاك (والطلب الكلي) يكون اشد . وهذا يعني أن الزيادة الاولى في الاستثمار البالغة ٥٠ مليار ريال سوف تولد أثرا أكبر على الدخل الاجمالي .

ان مبدأ المضاعف له اهمية كبيرة . ذلك ان تغيرات صغيرة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي تولد آثارا كبيرة على الدخل كما بينا . على أن هناك جوانب ايجابية وأخرى سلبية لهذه الآثار المضاعفة . وفي الجانب السلبي فان المضاعف يساعد على شرح لماذا تعتبر التغيرات في الاستثمار حتى ولو كانت صغيرة بالنسبة للنتائج القومي الاجمالي ، مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي . وعلى الجانب الايجابي ، فان هذا المبدأ يفسر أسباب ما تؤدي اليه تغيرات صغيرة في النفقات الحكومية (أو في الضرائب) من آثار توسعية كبيرة (أو انكماشية) على الدخل والتوظيف .

مبدأ المضاعف والحياة العملية

لعلنا نتساءل : هل هناك توافق بين احداث الحياة العملية ومبدأ المضاعف ؟ اننا سنجيب عن هذا السؤال كليا تقدمنا بالتحليل ، ويكفي الآن أن نبرز نقطتين :

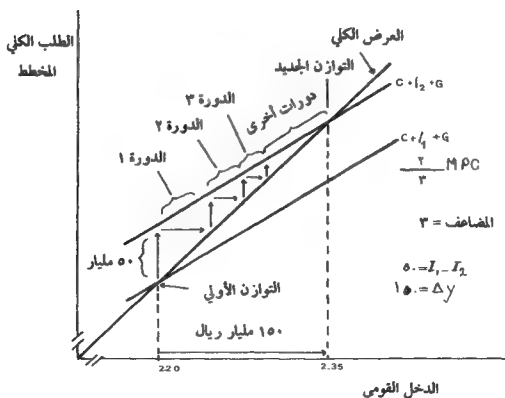
(١) ان وقتا لا بد أن يمضي قبل أن يبدأ المضاعف عمله . ذلك أن النموذج الذي أشرنا اليه يبين أن المضاعف يمارس اثره فورا . ومع ذلك لا بد أن يرسخ في الوجدان أن الامر ليس كذلك في الحياة العملية ، ذلك أن الدخل يتفق خلال أسابيع أو حتى أشهر . وعلى ذلك لا بد ان يمضي وقت قبل أن تحصل الاطراف الثانية على دخول اضافية . ويقدر ان نصف آثار المضاعف تقريبا تتم خلال الستة أشهر الاولى . وهذا يعني أنه إذا كانت قيمة المضاعف (٤) فان آثار مضاعف قدره (٢) تقريبا تتم خلال فترة الستة اشهر الاولى .

(٢) لا بد من وجود موارد عاطلة قبل ان يعمل المضاعف على زيادة الدخل الحقيقي . فمن اللازم أن نفرق بين اقتصاد لديه موارد عاطلة ، وبطالة بين القوى العاملة والآلات واقتصاد آخر لا توجد لديه مثل هذه الموارد . ففي حالة وجود الموارد العاطلة فان

المضاعف سوف يعمل على زيادة الانتاج والتوظيف في كل دورة من دورات الانفاق الاضافي . واذا لم توجد هذه الموارد العاطلة فان زيادة الدخل سوف تكون زيادة تضخمية أي من خلال غلاء الأسعار فقط . وهذا يعني ان اية زيادة في الانفاق سوف تؤدي الى غلاء الأسعار وليس نمو في الانتاج الحقيقي .

شكل (رقم ٩) شرح بياني للمضاعف

هذا الشكل يوضح كيف أن زيادة الاستثمار المخطط يحدث دورات متتابعة من الانفاق الاضافي على الاستهلاك مسببا بذلك زيادة الدخل بأضعاف الزيادة الاولى في الطلب الكلي . وعندما يكون (MPC) $\frac{2}{3}$ فإن ٥٠ مليار ريال زيادة في الاستثمار المخطط تؤدي الى زيادة الدخل بمقدار ١٥٠ مليار ريال عندما يكون المضاعف ٣ .



مبدأ المعجل The Accelerator Principle

ان مبدأ المضاعف يؤكد ان التغيرات في الاستثمار يمكن أن تولد زيادة كبيرة في الدخل والاستهلاك . فهل هناك علاقة في الاتجاه الآخر ؟ هل يمكن أن يؤدي الاستهلاك الإضافي الى أحداث تغيرات في الاستثمار ؟

ان مبدأ المعجل يقر بوجود علاقة ثابتة بين التكوين الرأسمالي في اقتصاد ما ومستوى الاستهلاك . وعلى ذلك فان زيادة الاستهلاك سوف تتطلب قدرا أكبر من الاستثمار الصافي ، أي زيادة في التكوين الرأسمالي للمجتمع حتى يتمكن من زيادة الانتاج استجابة لنمو الاستهلاك .

وتعد العلاقة الثابتة بين رأس المال / الانتاج قريبة من الواقع بالنسبة لكثير من الصناعات في الاقتصاد القومي . وعلى سبيل المثال ، نجد في صناعة النسيج أن ماكينة ما تشترك مع عامل لانتاج (١٠٠٠ متر) قياس في الاسبوع . فإذا أردنا انتاج ٢٠٠٠ متر في الاسبوع فانه لابد من مضاعفة الماكينات . وهذا يعني أن هناك علاقة ثابتة بين الكمية رأس المال (الالات) والانتاج الاسبوعي .

ويشرح مبدأ المعجل أسباب ما تؤدي اليه تغيرات معدل نمو الاستهلاك من أثر قوي على الاستثمار الخاص . ولا يخفى أن الاستثمار الخاص لازم لتنمية انتاج سلع الاستهلاك . فلو أن الاستهلاك ينمو بقدر ثابت فان الاستثمار الصافي سيبقى ثابتا من سنة الى أخرى . ولكن الامر يختلف اذا تغير معدل نمو النفقات الاستهلاكية . فإذا تزايدت النفقات الاستهلاكية بقدر أكبر مما كان يحدث في الفترات السابقة فإن زيادة كبيرة في الاستثمار الصافي تكون مطلوبة لانتاج السلع الاستهلاكية الإضافية . وعلى ذلك فإن مجرد زيادة معدل نمو الانفاق الاستهلاكي سوف يولد زيادة في الاستثمار الصافي . وعلى العكس من ذلك لو أن الانفاق الاستهلاكي ينمو بقدر أقل مما كما يحدث في الفترات السابقة ، فان قدرا أقل من الاستثمار الصافي يكون لازما لانتاج الزيادة الصغيرة (بالنسبة للفترات السابقة) في الاستهلاك وعلى ذلك ، فان مجرد انخفاض في معدل نمو الانفاق الاستهلاكي سوف يؤدي الى انخفاض الاستثمار الصافي وفقا لمبدأ المعجل . وفي اطار هذه النظرية ، فان الاستثمار الخاص يكون سريع التأثير يرتفع بشدة عندما ينمو الاستهلاك بسرعة ، وينخفض بشدة عندما ينمو الاستهلاك بسرعة أقل (أو ينخفض) . وذلك لان مبدأ المعجل يستند الى أن الاستثمار شديد التأثير بمعدل تغير الاستهلاك .

التناقض في الادخار The Paradox of Thrift

يعد الادخار شيئا حسنا عادة . ومنذ بعيد بين « ب . فرانكلين B, Franklin » فضائل الادخار . فاذا كنت راغبا حقيقة في شيء من ، فان الطريق للحصول عليه هو أن تدخر .

ويفترض « نموذج كينز » أن ما يكون حسنا بالنسبة للفرد قد لا يكون كذلك بالنسبة للمجتمع . فرغم أن الادخار قد يكون طريق الفرد الى تكوين ثروة فان شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي الى وجود موارد عاطلة ومن ثم انخفاض الدخل القومي . ويوضح شكل (رقم ١٠) مايسميه الاقتصاديون « التناقض في الادخار » أو « لغز الادخار » . وليبان ذلك ، دعنا نفترض أن الاقتصاد القومي متوازن عند مستوى دخل قدره ٣٠ تريليون ريال . وعند هذا الدخل يكون الاقتصاد القومي قادرا على الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل .

ولكن ، ماذا يحدث لو أن الناس قرروا أن يزيدوا من مدخراتهم ؟ ولنفرض أن الادخار المخطط لهؤلاء الناس زاد بمقدار ٢٥ مليار ريال . ونتيجة لقرار الناس برفع مستوى ادخارهم فان دالة الادخار سوف تنتقل الى أعلى أي الى (٢ S) بزيادة قدرها ٢٥ مليار ريال . ولكن الادخار هو دخل لم يستهلك . لذلك فان زيادة الادخار المخطط تعني انخفاض الاستهلاك المخطط وعمل ذلك فان دالة الطلب الكلي سوف تنتقل الى أسفل بمقدار ٢٥ مليار ريال بفعل الزيادة في ادخار الناس .

ولنا أن تسامع الان ، وماذا يحدث للمستوى التوازني للدخل ؟ وللإجابة على هذا السؤال دعنا نفترض أن الميل الحدي للاستهلاك MPC يساوي (١/٢) . وتأسيسا على ذلك ينخفض الدخل بمقدار ٢٥ مليار ريال ليصبح ٢,٩٢٥ تريليون ريال . وهذا يعني أن ٢٥ مليار ريال انخفاض في الطلب الكلي ، بفعل الارتفاع في الادخار ، انتهت الى خفض الدخل التوازني بمقدار ٢٥ مليار ريال . وهنا نتبين أن زيادة الادخار الاجمالي للناس قد أدت الى خفض الطلب الكلي والمستوى التوازني للدخل .

لقد أدى الارتفاع المفاجئ في الادخار المخطط للمستهلكين إلى عدة نتائج محيرة ، نشير إليها فيما يلي :

(١) اذا تمعنا في الادخار الفعلي بعد أن زاد الميل للادخار لدى الناس سوف نجد أن الادخار الفعلي عند مستوى الدخل ٢,٩٢٥ تريليون ريال هو نفسه القدر الذي

ادخره الناس عند المستوى التوازني الاول . وذلك لانه رغم أن الناس حاولوا أن يدخروا أكثر إلا أن الانخفاض في الدخل ، الذي تولد عن جهودهم لزيادة مدخراتهم ، قد أجهض هذه الجهود .

(٢) يفترض التحليل أن ما يمثل نفعا للفرد قد لا يكون كذلك بالنسبة للمجتمع ككل . فمن وجهة نظر الفرد يمثل الادخار اضافة الى الثروة . ويسمح لهذا الفرد بأن يزيد انفاقه في المستقبل . ومع ذلك فانه من وجهة نظر المجتمع فان كل ريال يدخر فهو ريال لم ينفق . وليس ينبغي ما يترتب على نقص الاتفاق من نتائج سيئة تتمثل في انخفاض الدخل ، الانتاج والتوظيف .

(٣) قد تأتي هذه الجهود لزيادة الادخار في وقت تكون فيه ذات آثار مدمرة للاقتصاد القومي . فاذا زادت البطالة بين القوى العاملة وشاع الخوف من التعطل بين من يعملون ، فماذا يكون رد الفعل لديهم ؟ لا ينبغي أن الفرد الخائف من شبح البطالة غدا أو بعد غد لن يستمر انفاقه عند المستوى العادي ، بل ينخفض بسبب تهديد البطالة . وعندما يبدأ انكماش النشاط الاقتصادي فان أغلب الناس يخفضون انفاقهم في محاولة لادخار قدر من المال يستعينون به حل مواجهة مشاكل الايام الصعبة . ورغم ما يخلفه ذلك من مشاعر لدى الفرد ، فانه عندما يحاول الناس ككل أن يزيدوا مدخراتهم قد يحدث الكساد الذي يخاف من شبحه كل الناس . وهكذا فانه من وجهة نظر المجتمع ، فان العلاج الذي يلجأ اليه الافراد ، من خلال زيادة مدخراتهم ، يصبح جزءا من المشكلة .

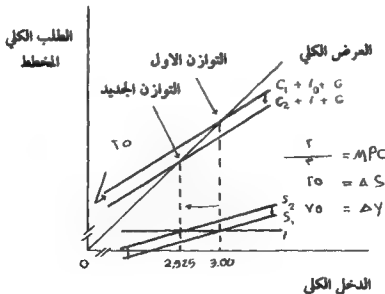
ولكن ، هل يكون الادخار ضارا دائما من وجهة نظر المجتمع ؟ والاجابة على ذلك بالنفي . ذلك أنه عندما يكون الطلب الكلي في مستوى يمكنه من الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل فان المعدل المرتفع للادخار يسمح بتخصيص قدر أكبر من الناتج القومي لدعم التكوين الرأسمالي . فالاستثمار يضيف الى رأس المال المجتمع من أنشاءات وآلات تمكن المجتمع من توليد الدخل في المستقبل وعلى ذلك فان المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار تسمح بتحقيق معدل سريع لنمو الناتج القومي والاجمالي ، مادام الطلب الكلي قادرا على الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل .

فلقد تمكنت دول مثل المانيا الغربية واليابان فيما بعد الحرب العالمية الثانية أن تستثمر (وتدخر) نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٣٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهو

معدل يقترب من ضعف معدل الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية . وهذه المعدلات المرتفعة للاستثمار قد أدت الى زيادة سريعة في الناتج الحقيقي . فقد نما الناتج القومي الاجمالي في كل من ألمانيا الغربية واليابان بمعدل يقترب من ضعف معدل نمو الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية . ففي غياب هذا الادخار ، لن توجد الارصدة اللازمة لتمويل هذا المعدل المرتفع للتكوين الرأسمالي ، وينمو الدخل الحقيقي لهذه الدول بسرعة أقل . وعلى ذلك فإن التعارض بين المستوى المرتفع للادخار والحد الأقصى للإنتاج ينشأ عندما يفشل الطلب الكلي في الاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل .

شكل (رقم ١٠) لغز الادخار

دعنا نفترض أن مستوى الدخل التوازني الذي يحقق التوظيف الكامل هو ٣٠ تريليون ريال ، وأن المستهلكين قرروا فجأة زيادة مداخراتهم بمقدار ٢٥ مليار ريال ، فماذا يحدث للمستوى التوازني للدخل ؟ انه سوف ينخفض بمقدار ٧٥ مليار لان المضاعف سوف يضاعف أثر الانخفاض في الطلب الكلي .



أهمية توقعات رجال الأعمال المتشائمة - تنبؤ يحقق نفسه .

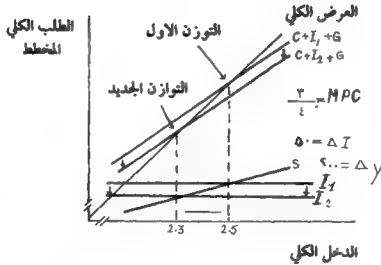
ان النشرات الاعلامية للأعمال تشدد دائما انتباه المسؤولين في منشآت الأعمال لتدبير خطط المستقبل . وكثيرا ما نجد العناوين الرئيسية على أغلفة هذه النشرات تشير الى أن «رجال الأعمال يتوقعون سنة طيبة» و«رجال الأعمال يتوقعون انكماشاً قريبا» . وهذا ما يدفعنا الى سؤال هلم : لماذا تكون توقعات رجال الأعمال على هذه الدرجة من الأهمية الكبيرة ؟

ويساعدنا «غودج كينز» الذي يؤكد دور الانفاق في المخطط للناس ، ورجال الأعمال ، والحكومة في الإجابة على هذا السؤال . لنفرض ان صانعي القرارات في منشآت الأعمال يشعرون بتشائم عن مستوى النشاط في المستقبل ، ويخططون لخفض معدل الاستثمار بفعل هذا التشائم . وسيكون لتوقعاتهم هذه ميل لتحقيق ذاتيا .

ويوضح شكل (رقم ١١) هذه النقطة . لنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند ٣ تريليون ريال وهو المستوى التوازني للدخل الذي يحقق التوظيف الكامل ورغم ارتفاع مستوى الدخل فقد حدث شيء ما أدى الى اختلال توقعات صانعي القرار في منشآت الأعمال . فقد تسوء أحوال أسواق الأوراق المالية ، وقد تدهور العلاقات السياسية مع دولة ما . ومهما كانت الأسباب فان رجال الأعمال يتوقعون انخفاض الطلب على منتجاتهم في المستقبل . ونتيجة لذلك فهم يحققون الاستثمار الجاري بمقدار ٥٠ مليار ريال . ولذلك تنتقل دالة الاستثمار الى أسفل بنفس القيمة (تنتقل من ١ إلى ١.١ في شكل ١١) . وينخفض الطلب الكلي كذلك بنحو ٥٠ مليار ريال . فبأي قدر ينخفض مستوى الدخل التوازني ؟ ان مبدأ المضاعف يشرح لنا الاثر المضاعف للتغير في خطط رجال الأعمال . وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) فإن انخفاضاً قدره ٥٠ مليار ريال في الاستثمار سوف يؤدي الى تخفيض الدخل التوازني بمقدار ٢٠٠ مليار ريال . ذلك أن انخفاض الاستثمار سيؤدي الى انخفاض الدخل ومن ثم ينخفض مستوى الاستهلاك الامر الذي يؤدي الى خفض الدخل أكثر . وهكذا يشتد أثر الانخفاض القليل نسبيا في الاستثمار المخطط بفعل المضاعف . وينخفض الدخل بشدة وتسوء الاحوال الاقتصادية . وهكذا يتحقق ما تنبأ به رجال الأعمال ، وتكون قراراتهم صحيحة . ويكون المستقبل سيئا وهكذا يتحقق ما تنبأ به هؤلاء من حدوث الكساد .

شكل (رقم ١١) تشاؤم رجال الاعمال ومبدأ المضاعف

لنفرض أن (MPC) كان ٧٥٪ وأن رجال الاعمال قد ساد بينهم التشاؤم . ويؤدي انخفاض قدره ٥٠ مليار ريال في الاستثمار المخطط الى تخفيض قدره ٢٠٠ مليار ريال في الدخل بسبب عمل المضاعف .



وليس يغيب عن الفكر أن الظروف الاقتصادية قد تسوء لاسباب أخرى غير تشاؤم رجال الاعمال . ولكن هذا التشاؤم يزيد الوضع سوءا . وحيث يعدل صانعوا القرارات في منشآت الاعمال خططهم الاستثمارية عندما يتوقعون أنكماشا في النشاط الاقتصادي ، فان هذه التعديلات تشارك في تغذية الاتجاه الانكاشي وهذا القول صحيح وخاصة في ظل مبدأ المضاعف .

ويؤدي تفاؤل رجال الاعمال الى حفز صانعي القرار في منشآت الاعمال الى توفير التسهيلات اللازمة لمواجهة ارتفاع مستوى الطلب في المستقبل . وعندما يقوم كثير من رجال الاعمال باقامة مشروعات استثمارية بسبب نظرهم المتفائلة للمستقبل ، فان هذا سوف يزيد من الطلب الكلي على الانتاج .

الرأي الكينزي في الدورة الاقتصادية Keynesian View of the Business Cycle

يعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أن قوى السوق تميل إلى تغذية نفسها ذاتياً مما يدفع الاقتصاد القومي إلى التقلب بين الكساد والرواج التضخمي فهم يعتقدون أن الاقتصاد القائم على السوق هو متقلب بطبيعته . فالمضاعف يقوي التغيرات الصغيرة في الطلب الكلي لتؤدي إلى تغيرات واسعة في الدخل . ويشدد عدم الاستقرار الناتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل أذ يؤدي خفض (أو زيادة) الانفاق الاستهلاكي إلى تقلبات كبيرة في الانفاق الاستثماري وفقاً لمبدأ معجل الاستثمار . ومن ناحية أخرى تؤدي تغيرات النظر إلى المستقبل إلى زيادة عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستقرار .

ولدراسة رأي كينز في الدورة يشي من التفصيل ، دعنا نفترض أنه قد حدث زيادة في الدخل من خلال اختراعات جديدة ، أو زيادة في نفق المستهلكين أو تخفيض عبء الضرائب على سبيل المثال . أن عملية التوسع الاقتصادي سوف تغذي نفسها ذاتياً . فالدخل المرتفعة سوف تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الذي يدعو بدوره رجال الأعمال لزيادة استثماراتهم لاشباع الطلب النامي على الانتاج (وهذا هو أثر المعجل) . والاستثمار سوف يؤدي إلى تنمية الاستهلاك من خلال عمل المضاعف ، ومن ثم تنمية الاستثمار من جديد .

ونتيجة للنمو السريع في الطلب تزيد المبيعات عن الانتاج . ويسحب رجال الأعمال من المخزون خلال موجة الرواج . وكل هذا يدفع رجال الأعمال إلى التنازل . فيسعون إلى زيادة الاستثمار لاعادة المخزون إلى مستواه المناسب ، ولإشباع الطلب النامي . وتنعكس أسعار الأوراق المالية آثار هذا التنازل ، وينعم كل شيء بالنمو المستمر .

ولكن هل يمكن أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي إلى ما لا نهاية ؟ والاجابة على ذلك بالنفي . صحيح أن الجهاز الاقتصادي سوف يتمتع بالتوظيف الكامل للقوى العاملة والالات ، وأن الاقتصاد القومي سوف يحقق الحد الأقصى للتشغيل . وتنشأ قيود على النمو تشمل في قصور الموارد المتاحة ، ويتراخي معدل النمو ويؤدي ببطء معدل النمو إلى انخفاض الاستهلاك كذلك . ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الاستثمار (أثر المعجل) . ويؤدي انخفاض الاستثمار إلى انخفاض الدخل بقدر أكبر من خلال عمل المضاعف .

ويدعم الاتجاه النزولي نفسه ذاتياً . ذلك أن انخفاض الدخل يبعث التشاؤم لدى رجال الأعمال ، ومن ثم ينخفض الاستثمار أكثر . وقد يتوقع الناس ظروفاً أشد سوءاً في

المستقبل فيخفضون الاستهلاك في محاولة لزيادة الادخار ليكون عوناً لهم في الظروف السيئة المتوقعة . ويؤدي انخفاض الاستهلاك الى تغذية الانخفاض في الطلب الكلي ، ومن ثم ينخفض الدخل بشدة (أنظر شكل ١٠) ويؤدي عدم قدرة رجال الاعمال على بيع انتاجهم الى تراكم المخزون . ويتجه رجال الاعمال الى خفض مستوى الانتاج ، ويتعطل بعض العمال . ومع استمرار انخفاض الانتاج يشتد تيار البطالة ، ويشيع الافلاس . وهذا هو نفسه الموقف الذي شهده كينز في الثلاثينات من هذا القرن حيث ساد الكساد العالمي . فقد انخفض الانفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض الدخل من ناحية ، وبسبب الخوف من المستقبل . وأما رجال الاعمال فقد خفضوا انتاجهم الى أدنى حد ممكن بسبب انخفاض الطلب على ما يتجون . وتوقف الاستثمار ، وأنتشرت الموارد والطاقة الانتاجية غير المستغلة . وهكذا فإن الضعف الشديد في لطلب الكلي وهو المحرك الاساس في نموذج كينز ، قد دمر الاقتصاد الغربي خلال الكساد الذي ساد العالم في الثلاثينات من هذا القرن . واعتقد كينز أنه يمكن تفسير ذلك من خلال النموذج الذي قدمه .

ولكن هل يستطيع اقتصاد اصابه الكساد أن يستعيد قوته وينمو ؟ . ونجيب على ذلك بالاجاب . فليس ينبغي أن الآلات والمعدات سوف تبلى ، وأن رأس المال سوف ينخفض الى مستوى مناسب للاستهلاك والدخل الجاري . وعند هذه النقطة ، ستكون هناك حاجة الى بعض الاستثمارات لاغراض الاحلال . ومع مرور الزمن ، ينخفض المخزون ، ويسعى رجال الاعمال لزيادته الامر الذي يدعم الانتاج وهذا النمو التدريجي في الاستثمار والانتاج يخلق دخلاً اضافياً ومن ثم يزيد الاستهلاك وتأخذ الدورة اتجاهاً جديداً . ومع ذلك فإن الخبرة المأخوذة عن الكساد العالمي تشير الى أن هذا الاتجاه التصاعدي عملية طويلة وشاقة ومؤلة .

الاستثمار غير المستقر والدورة الاقتصادية

Investment Instability and Business Cycle

يعد الاستثمار الخاص هو العامل المحرك في نظرية كينز عن الدورة الاقتصادية . فالتوسع الاقتصادي يزيد بسرعة ليتحول الى رخاء لان الاستثمار يستجيب وينمو بسرعة مدعياً القطاعات الاخرى للاقتصاد القومي (مبدأ المضاعف) وينتهي الانكماش الاقتصادي بحدوث الكساد ، لان انخفاضاً صغيراً نسبياً في معدل الاستهلاك يؤدي الى خفض معدل الاستثمار الجديد (أثر المعجل) . وتفترض هذه النظرية أن الاستثمار

حساس بدرجة تجعله يستجيب لكل تغير صغير في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم فهو يعد القوة المحركة للدورة الاقتصادية

ولا يخفى أن المخزون ، وهو جزء من الاستثمار ، يتقلب خلال الدورة . ذلك أنه خلال الاتجاه التصاعدي للدورة يميل المخزون الى الانخفاض ملدماً المنتجون غير قادرين على اشباع الزيادة في الطلب . وعلى العكس من ذلك ، ينمو المخزون بشدة خلال الاتجاه التزولي للدورة بسبب الانخفاض غير المتوقع في الطلب الكلي .

وقد نسأل : هل يؤيد الواقع نظرية كينز ؟ . ونجيب على ذلك بأنه خلال فترات الكساد ينخفض الاستثمار كجزء من الناتج القومي الاجمالي . فقد انخفض الاستثمار الكلي خلال الكساد الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي ، على سبيل المثال ، خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ من ١٦٪ الى ١٢٪ من الناتج القومي الاجمالي . ومن ناحية أخرى ، فإن الاستثمار يلعب دوراً هاماً في دعم الرخاء الاقتصادي ، وهو ما تقرره النظرية الكينزية . فقد ارتفع الاستثمار الاجمالي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بعد خروج الاقتصاد الأمريكي من الكساد الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية .

ان أهمية الاستثمار تتأكد بشكل خاص بأحداث الكساد الذي ساد في الثلاثينات من هذا القرن . فقد وصل الاستثمار الى حد التوقف خلال هذه الفترة ففي سنة ١٩٣٢ بلغ الاستثمار الاجمالي نحو مليار دولار فقط بعد أن كان ١٦,٢ مليار سنة ١٩٢٩ . ولا يخفى أن التفاعل بين أثر المضاعف والمعجل يعني أن هذا الانخفاض الحاد في الاستثمار ينتهي بانخفاض أشد في الدخل القومي . وهذا يعني أن أحداث الحياة تؤيد نظرية كينز .

ففيما بين سنتي ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ م كان الاستثمار الاجمالي نحو ٢٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي بعد أن كان ١٥٪ سنة ١٩٢٩ . وخلال فترة الانتعاش (١٩٣٣ - ١٩٣٧) زاد الانفاق الإستثماري بمعدل سريع بالدولار وكنسبة من الناتج القومي الاجمالي . وقد انخفض هذا الانفاق ثانياً خلال كساد سنة ١٩٣٨ . ومن الواضح ، إذن ، أن الاستثمار الخاص لم يستطع أن يدفع الاقتصاد الأمريكي خلال الثلاثينات . وهناك من الاقتصاديين من يخالف رأي كينز في عدم الاستقرار الاقتصادي . وكما سنرى فيما بعد ، فإن مجموعة من الاقتصاديين المختصين في دراسة النقود يعتقدون أن التقلبات تنشأ عن مصدر آخر . فهم يرون أن التغيرات في الاستثمار هي نتيجة وليست سبباً للتغيرات في الناتج القومي الحقيقي . فهم يؤكدون أن عدم الاستقرار الاقتصادي

يجد سببه الاصيل في تقلبات عرض النقود وسوف نناقش هذه النظرية البديلة في الفصل ١٤ .

جوهر نظرية كينز The Central Theme of Keynes

يجب أن يستقر في الوجدان أن مفهوم التوازن عند كينز مستقل عن التوظيف الكامل . وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد أن التوظيف الكامل يرتبط بالضرورة بالمستوى التوازني للدخل . فوفقا للنموذج الكينزي قد يكون مستوى الطلب الكلي الذي تحققه قوى السوق عاجز عن تحقيق مستوى التوظيف الكامل . فالطلب الكلي هو محدد هذا النموذج الذي يعالج مشكلة البطالة الانكماشية . ذلك أن أي تغيرات في الطلب الكلي تولد تغيرات في مستوى الدخل والتوظيف . وحتى يتحقق مستوى التوظيف الكامل فانه يمكن زيادة الانتاج . ذلك أن زيادة الطلب الكلي سوف يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل الحقيقي . ونجدد الاشارة هنا الى أن الفكر التقليدي السابق حل كينز كان يقرر أن «العرض يخلق الطلب المساوي له» ولقد عكس الفكر الكينزي هذه العلاقة فحتى يحقق الاقتصاد القومي مستوى التوظيف الكامل فان الطلب هو الذي يخلق العرض .

ومع ان كينز قد أكد أن الاقتصاد الرأسمالي ، يعجز غالبا عن تحقيق مستوى الطلب الذي يحقق التوظيف الكامل ، فقد ترك الباب مفتوحا لتحقيق هذا المستوى بوسائل أخرى . فقد بين أن الانفاق الحكومي يشارك مباشرة في الطلب الكلي . كما بين أن الضرائب تؤثر في الدخل الممكن التصرف فيه بشكل مباشر ، ومن ثم في الانفاق الاستهلاكي بشكل غير مباشر لذلك فان الحكومة يمكنها أن تلعب دورا هاما في تحقيق مستوى التوظيف الكامل . ولقد كانت هذه اضافة حقيقية للفكر الكينزي .

وفي فصول قادمة سوف نبين قدرة الحكومة على استخدام سياسة الانفاق وسياسة الضرائب لتحقيق مستوى من الطلب الكلي يتناسب مع مستوى التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي .

الأهداف التعليمية للفصل

- ١ - عندما يكون اقتصاد ما في وضع التوازن يكون الطلب الكلي المخطط مساويا تماما للعرض الكلي . فإذا كان هذا الطلب أقل من الانتاج ، مؤقتا تكون منشآت الأعمال غير قادرة على بيع الكميات التي توقعتها . وبدلا من الاستمرار في زيادة المخزون غير المرغوب فيه فإنها تخفض انتاجها في المستقبل . وهكذا ينخفض الدخل إلى مستوى التوازن .

أما إذا كان الطلب أكبر من الانتاج ، مؤقتا ، فإن منشآت الأعمال سوف تباع من منتجاتها قدرا يزيد عن ما توقعته . وهكذا يستنزف المخزون لديها حتى يكون أدنى من المستوى المرغوب فيه . وفي محاولة لاستعادة المخزون المستنزف تزيد المنشآت من انتاجها في المستقبل ، ويرتفع الدخل إلى مستوى التوازن .

٢ - ويمكن النظر أيضا إلى التوازن من وجهة نظر الإضافات إلى تيار الدخل والتسربات منه . ولا ينبغي أن الانفاق الحكومي والاستثمار يمثلان إضافة إلى تيار الدخل - الانفاق . فهما يزيدان من الطلب الكلي . أما الادخار والضرائب فيشكلان سحبا من تيار الدخل - الانفاق . وعلى ذلك فهما يخفضان الطلب الكلي . وفي وضع التوازن لا بد أن يتحقق التعادل بين الإضافات المخططة مع التسربات المخططة . فإذا كانت التسربات أكبر من الإضافات ، فإن الناتج الكلي يكون أكبر من الطلب الكلي . وينخفض الدخل . وعلى العكس من ذلك ، لو أن الإضافات كانت أكبر من المسحوبات فإن الطلب الكلي يزيد عن الانتاج مؤديا بذلك إلى ارتفاع الدخل .

٣ - يوجد في نطاق النموذج الكينزي كثير من مستويات توازن الدخل ، تعتمد على مستوى الطلب الكلي . وقد يوجد التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل .

٤ - وفقا لمبدأ المضاعف عكاس التغيرات المستقلة في الاستثمار المخطط والنفقات الحكومية ، والاستهلاك ، أثرا قويا على الدخل . إذ يزداد الدخل بقدر أكبر من الزيادة الأولية في الانفاق . والمضاعف هو عدد المرات التي يتضاعف بها الاستثمار ليحقق زيادة كلية في الدخل . ويتزايد حجم المضاعف مع زيادة الميل الحدي للاستهلاك .

٥ - إن ادراك الآثار الثانوية للمضاعف يستغرق وقتا . ومن المعتقد ، عادة ، أن نحو نصف أثر المضاعف سوف يكون ملموسا خلال ستة أشهر بعد حدوث تغير مستقل في الانفاق .

٦ - عندما توجد موارد عاطلة فإن كل دورة من الانفاق الإضافي الناشئة عن المضاعف سوف تزيد من الناتج الحقيقي والتوظيف . وعندما تكون هذه الموارد العاطلة نادرة فإن الانفاق المتزايد يؤدي إلى التضخم .

٧ - وفي نطاق مبدأ المعجل يرتبط الاستثمار مباشرة بمعدل التغير في الاستهلاك . وعلى ذلك ، فإن حدوث زيادة في معدل نمو الاستهلاك سوف تفرز أثرا إيجابيا قويا على

الاستثمار الصافي . وعلى عكس ذلك ، فإن مجرد بطء معدل نمو الاستهلاك سوف يؤدي إلى خفض الاستثمار الصافي . وعلى هذا فإن مبدأ المعجل يعني أن الاستثمار يتأثر بقوة .

٨ - ويوحى نموذج كينز أن زيادة ما في الادخار الكلي المخطط قد يسبب مشاكل فالادخار المخطط الأعلى يعني انخفاض الاستهلاك المخطط . وإذا ما بقيت الأشياء الأخرى على حالها ، فسوف ينخفض الطلب الكلي مؤدياً بذلك إلى انخفاض مستوى الدخل . وحيث يحاول الناس دائماً أن يدخروا أكثر في بداية فترة الركود فإن تصرفاتهم هذه قد تدفع الاقتصاد بسرعة أكبر إلى الركود وتعقد عملية الانتعاش .

٩ - إن الادخار ضرورة ، أيضاً ، للتكوين الرأسمالي . وعلى هذا ، لو كان الطلب الكلي كافياً للاحتفاظ بمستوى التوظيف الكامل فإن معدلات مرتفعة للادخار سوف ييسر الاستثمار والتكوين الرأسمالي وتحقيق مستوى أعلى للدخل في المستقبل .

١٠ - يؤدي التشاؤم الاقتصادي إلى خفض منشآت الأعمال لاستثماراتها ويميل التشاؤم إلى تغذية نفسه ذاتها حيث يؤدي الانخفاض في الاستثمار المخطط الذي يتعاضد بفعل المضاعف ، إلى تخفيض الدخل وزيادة الركود الذي كان متوقعا . وعلى العكس من ذلك يؤدي تفاؤل رجال الأعمال إلى حث المنشآت لزيادة استثماراتها الجارية على أساس توقعها مبيعات أكبر في المستقبل . فالتفاؤل هو وقود الانتعاش .

١١ - تؤكد وجهة نظر كينز عن الدورة أن قوى السوق تميل إلى التحرك سوياً في دعم التوسع أو الانكماش ، عندما يبدأ ، في كل المجالات . وذلك أن الاتجاهات الصعودية أو الانكماشية تغذي نفسها . وخلال الاتجاه الانكماشى يتكاثف تشاؤم منشآت الأعمال ، وتتناقص الاستثمار ، ومبدأ المضاعف لدفع الاقتصاد نحو الركود . وخلال الاتجاه الصعودي يتفاعل تفاؤل رجال الأعمال والمستهلكون ونمو الاستثمار مع مبدأ المضاعف لدفع الاقتصاد أكثر إلى أعلى . وتوحي النظرية الكينزية بأن اقتصاد السوق إذا ترك لأدواته فسوف يكون غير مستقر ، متقلبا بين الركود الاقتصادي والرواج التضخمي .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

١ - هب أنك عينت في المجلس الاستشاري الاقتصادي للرئيس . أكتب مقالة قصيرة تشرح فيها للمجلس وجهة النظر الكينزية عن عدم قدرة اقتصاد السوق على تحقيق مستوى للدخل يتفق مع مستوى التوظيف الكامل . وعليك أن تتأكد من بيان

- أسباب احتمال تحقق التوازن عند مستوى أدنى من التوظيف الكامل .
- ٢ - متى يكون اقتصاد ما متمتعاً بتوازن كينزي كلي ؟ اشرح بأسلوبك لماذا يعود الاقتصاد إلى التوازن الكلي من وضع يتميز بوجود فائض في الطلب الكلي أو من وضع عدم كفاية الطلب الكلي .
- ٣ - اشرح لغز الادخار . وهل الادخار لازم للاستثمار والنمو الاقتصادي ؟ وهل يجب أن نحاول ادخار قدر أكبر أم أقل في العام التالي ؟ ولماذا ؟
- ٤ - ما هو مبدأ المضاعف ؟ وماذا يحدد حجم هذا المضاعف ؟ وهل يجعل المضاعف مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي أكثر أم أقل صعوبة ؟ اشرح .
- ٥ - كيف يكون النموذج الكينزي صحيحاً ؟ وفقاً لرأي كينز فإن الدخل المتناقص ، والبطالة ، والاقوات الصعبة تنشأ لأن الناس يملكون دخلاً كبيراً يفشلون في الانفاق منها بدرجة كافية لشراء كل السلع المنتجة . ويبدو الأمر عسيراً ، فالدخل النامي والاقوات الحسنة تنشأ لأن الناس يخفضون مدخراتهم ، وينفقون أكثر مما يدخرون . وهذا ليس له معنى .
- اشرح لماذا تؤيد أو لا تؤيد هذا الرأي .

الفصل العاشر السياسة المالية وإدارة الطلب

الفصل العاشر السياسة المالية وإدارة الطلب

Fiscal Policy And Demand Management

طبقا لنظرية كينز ، يتحقق عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة للتقلبات الشاذة في الطلب الكلي . ففي حالة قصور الطلب الكلي تحدث بطالة غير عادية ومن ناحية أخرى فإنه عندما يعمل الاقتصاد عند طاقته القصوى ، فإن حدوث فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم . وإذا أمكن إدارة الطلب الكلي على نحو صحيح فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي .

ولما كانت سياسات الضرائب والانفاق الحكومي تمارس آثارا على الطلب الكلي ، فإن الموازنة العامة تعتبر سلاحا هاما في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي ، والبطالة والتضخم . وحيث أن الانفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي ، فإنه يؤثر بشكل مباشر على مستوى الطلب ، وتؤدي الضرائب إلى تغير الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين وربحية منشآت الأعمال . وعلى هذا فإن سياسة الضرائب لها تأثير غير مباشر على كل من الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلي . والضرائب والانفاق الحكومي هي أدوات السياسة المالية . والسياسة المالية هي استخدام الانفاق الحكومي والسياسة الضريبية كوسيلة للتأثير في العوامل المحددة للإنتاج الكلي .

السياسة المالية - نظرة تاريخية

Fiscal policy in Historical Perspective

على الرغم من الرخاء الكبير الذي حققته في كثير من الاوقات اقتصاديات السوق فإن فترات النمو الاقتصادي تبعتها دائما كساد وقد عاش كينز فترة الكساد العالمي وحلّل البطالة الواسعة والطفلة الانتاجية العاطلة التي حدثت خلال الثلاثينات . وقد أعتقد كينز أنه قد اكتشف السبب في هذه البطالة وأنه قد وضع العلاج المناسب لها . ووفقا لوجهة نظر كينز فإن تقلبات الطلب الكلي هي المصدر الاساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي . وعلى ذلك فإنه إذا أمكن تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي

والمحافظة عليه عند مستوى ينسجم مع التوظيف الكامل ، فإننا نكون قد تمكنا من ازالة أغلب أوجه القصور الشديدة في اقتصاديات السوق .
إن التحليل الكينزي يبرز في الواقع أهمية الموازنة العامة . فسواء رغبتنا أو لم نرغب توفر الموازنة العامة لصانعي القرار أداة هامة للتأثير على الاقتصاد القومي .

لقد كان المبدأ الاساسي للموازنة العامة قبل كينز هو توازن الموازنة أي تساوي الإيرادات العامة الذاتية وأهمها الضرائب مع النفقات العامة باعتبار أن هذا المبدأ دليل على كفاءة الادارة المالية . وأما كينز وأتباعه فيرون أن سياسات الضرائب والانفاق يجب أن تتحدد من خلال احتياجات الطلب في الاقتصاد القومي وليس بمجرد الرغبة في تحقيق التساوي بين الإيرادات الذاتية والنفقات .

ويقرر كينز وأتباعه أن سياسة الموازنة أو السياسة المالية يمكن أن تكون أداة لتحقيق الاستقرار ، وأداة تنظيمية لتؤكد أن معدل الانفاق يكفي لتحقيق التوظيف الكامل ، ولكن ليس بمعدل يؤدي إلى التضخم من خلال غلاء الاسعار . ونسارع إلى تقرير أنه يجب أن يراعي صانعو القرار في السياسة المالية نقطتين هامتين :

(أ) التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية .

(ب) أثر العوامل الاقتصادية والسياسية على توقيت واتجاه التغيرات المالية

وتجدر الاشارة إلى أن التزامن بين البطالة والتضخم (التضخم الركودي stagflation) الذي يعيشه كثير من دول العالم اليوم يصيب السياسة المالية بشيء من الغموض أو عدم الوضوح . لذلك يجب في دراستنا للسياسة المالية أن نأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب فالتغير في السياسة المالية قد يولد أثارا ثانوية على الاسواق وخاصة سوق الارصدة القابلة للاقراض ، وأسواق السلع الرأسمالية وكل هذه العوامل تزيد من تعقيد السياسة المالية وقد تحد من فاعليتها .

وسوف نبدأ في هذا الفصل بالتركيز على دور السياسة المالية ، آخذين في الاعتبار امكانيات استخدامها كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . كما سنشرح السياسات المالية البديلة والظروف اللازمة لزيادة فاعليتها .

وسوف نركز مبدئيا على أثر السياسة المالية على جانب الطلب . وفيما بعد سوف نحلل جانب العرض وندخله في النموذج الذي ندرسه . كما نحلل أثر السياسة المالية على العرض الكلي .

تحفيز الطلب لعلاج الكساد

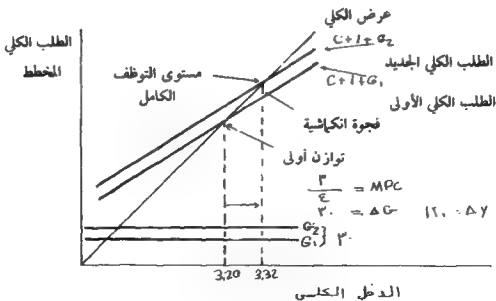
Demand Stimulus to Combat Recession

يمثل الشكل رقم (١) اقتصادا يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل . ويتسم هذا الاقتصاد بوجود معدل مرتفع للبطالة بسبب قصور الطلب الكلي . عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية يكون مستوى الدخل ، مثلا عند ٣,٣٢ تريليون ريال .

المستوى المبدئي للطلب الكلي $(C + I + G_1)$ يخلق مستوى توازن فعلي عند مستوى دخل ٣,٢٠ تريليون ريال ، وهو يقل بمقدار ١٢٠ مليار ريال عن مستوى التوظيف الكامل .

شكل رقم (١)
الانفاق الحكومي كسيل لتحقيق التوظيف الكامل

إن زيادة قدرها ٣٠ بليون ريال في الانفاق الحكومي (بفرض ثبات الضرائب) ، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل من ٣,٢٠ بليون ريال إلى ٣,٣٢ بليون ريال عن مستوى التوظيف الكامل بزيادة قدرها ١٢٠ مليون ريال .



وعلى ذلك يكون هناك فجوة انكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى الذي يحقق التوظيف الكامل . وهذه الفجوة الانكماشية تساوي المسافة الرأسية بين منحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل

(١) زيادة الانفاق الحكومي Increased Government Spending

كيف تستطيع السياسة العامة أن تعالج الكساد وأن تحفز الطلب وتدفع الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل لقدراته الانتاجية ؟

إن أحد الطرق لتحقيق ذلك هو أن نزيد الانفاق الحكومي مع الابقاء على الضرائب كما هي .

فعندما يزيد انفاق الحكومة على التعليم والدفاع القومي والانشاءات والتدريب والاسكان العام يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات . دعنا نفترض أن الحكومة أنفقت ٣٠ مليار ريال على هذه السلع . وليس يخفى أن هذا يعني ارتفاع الطلب الكلي بمقدار ٣٠ مليار ريال . أي أن هذا الطلب يرتفع من $(C_1 + I_1 + G_1)$ إلى $C_2 + I_2 + G_2$.

وهذه الزيادة في الانفاق الحكومي سوف ترفع الدخل من خلال عمل المضاعف . وحيث أن الميل الحدي للاستهلاك $\frac{1}{3}$ أي الميل الحدي للادخار $\frac{2}{3}$ فإن المضاعف

$$\text{يكون} \quad \frac{1}{\frac{1}{3}-1} \quad \text{أو} \quad \frac{1}{\frac{1}{3}} = 3$$

وعلى ذلك فإن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ٣٠ مليار ريال يرفع الدخل بمقدار ٩٠ مليار ريال ليصل إلى مستوى التوظيف الكامل .

وحيث أن المضاعف يعمل في اقتصاد لديه موارد عاطلة ، فإن زيادة الطلب الكلي سوف تزيد الانتاج دون الاسعار حتى يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل . وهكذا فإنه مع وجود طاقة فائضة فإن قيود العرض supply constraints لا تحد من فاعلية السياسة المالية التوسعية . لذلك بنمو كل من الدخل الحقيقي والتقدي بمقدار ٩٠ مليار ريال .

ولكن ماذا يحدث إذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب كوسيلة لتمويل الزيادة في الانفاق ؟ ونجيب على ذلك بأنه من وجهة نظر فاعلية السياسة المالية ، فإنه من المهم أن لا يكون الانفاق الحكومي بديلا عن الاستهلاك والاستثمار الخاص . فإذا زادت الضرائب على الدخل فإن هذا يعني انخفاض الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس مما يعمل على خفض الانفاق الاستهلاكي . كما أن الضرائب المرتفعة على منشآت الاعمال تعمل على خفض الميل للاستثمار . ويمكن القول بشكل عام أن زيادة الضرائب تعمل جزئيا على الأقل على إلغاء الاثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي .

فإذا رغبت الدولة في أن يحقق الانفاق الحكومي أقصى آثاره التوسعية فإنه لا مناص من استخدام أسلوب التمويل من خلال خلق عجز في الموازنة العامة . وبعبارة أخرى ، لا بد أن تقوم الحكومة بتحقيق عجز مخطط في الموازنة العامة يستند إلى أن الإيرادات الضريبية تكون أقل من النفقات الحكومية .

على أن الحكومة ، شأنها شأن منشآت القطاع الخاص لا تستطيع أن تنفق نفودا لا تملكها . فإذا لم ترفع الضرائب فكيف تستطيع الحكومة أن تمول هذا المستوى المرتفع من الانفاق الجاري ؟ والاجابة هي أن السبيل إلى ذلك هو الاقتراض . ويمكن للحكومة أن تقترض من الافراد ومن المنشآت المالية ومن المصارف لتغطية العجز المخطط في الموازنة العامة ، ويمكن للحكومة أن تصدر سندات ، وأوراق مالية حكومية لزيادة الارصدة المالية اللازمة لتمويل هذا العجز التمويلي .

وعندما تستخدم الحكومة هذه الزيادة في الانفاق في محاولة لزيادة الطلب الكلي وتغطية الفجوة الانكماشية فإنها تكون قد أخذت بسياسة مالية توسعية .

السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy

إن عجز الموازنة قد يكون متوقعا حتى لو أن الاقتصاد يعمل في ظل التوظيف الكامل في اطار هيكل ضريبي ومستوى انفاق حكومي معين وهذه هي الوصفة الكينزية لدعم الاقتصاد الذي يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل . ولا يخفى أن هناك سبيلين لتحقيق هذا العجز . شرحنا أحدهما ونعود الآن لبيان السبيل الآخر .

(ب) خفض الضرائب ورفع الكفاءة في استخدام الطاقة الانتاجية

يمكن استخدام أسلوب تخفيض الضرائب كسبيل لحفز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الكساد ، وذلك كبديل لاسلوب زيادة الانفاق الحكومي . فقد يرى صانعو القرار السياسي ان المستهلكين أفضل من الحكومة في تحديد أفضل السلع التي يمكن انتاجها في حالة زيادة الانتاج . وحينئذ يكون تخفيض الضرائب على الدخول هو الوسيلة المناسبة لعلاج البطالة التي يعاني منها اقتصاد ما ودفعه لتحقيق التوظيف الكامل لموارده المتاحة .

وذلك أن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الناس . وحيث أن الدخل بعد استقطاع الضريبة محدد أساسي وهام للاستهلاك ، فإن الزيادة في الدخل الممكن التصرف فيه سوف تغري الافراد على زيادة أنفاقهم الاستهلاكي . ويطرب على ذلك زيادة الطلب الكلي .

وبوضح شكل رقم (٢) أن تخفيض الضرائب سوف يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي يقدر يساوي التغير في الدخل الممكن التصرف فيه مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك (MPC) .

وعلى ذلك فإن تخفيض الضرائب بمقدار ٠ ، مليار ريال سوف يؤدي الى رفع دالة الاستهلاك (والطلب الكلي) الى أعلى بمقدار ٣٠ مليار ريال (قيمة الخفض في الضرائب $\times MPC = \frac{3}{4}$) وتؤدي الزيادة في الانفاق الاستهلاكي الى زيادة دخول أصحاب البقالة ، المطاعم ووكالات السياحة ، ومحطات البنزين ، وتجار السيارات . . الخ .

وهكذا ، فإن عمل المضاعف سوف يؤدي الى تحقيق زيادة في الدخل قدرها ١٢٠ مليار ريال^(٢) نتيجة لزيادة الانفاق الاستهلاكي بمقدار ٣٠ مليار ريال (قيمة الخفض في الضرائب $\times \frac{4}{3} = ٤٠$ مليار ريال $\times MPC = ٠$) وعلى هذا فإن خفض الضرائب ، مثل الزيادة في الانفاق الحكومي ، يمكن ان يزيد الطلب الكلي ويدفع الاقتصاد القومي الى النمو حتى يصل الى مستوى التوظيف الكامل .

(٢) ان مضاعف الضرائب $M_t = 1$ يساوي التغير في الدخل مقسوماً على التغير في الضرائب — وعلى ذلك فانه في المثال

$$M_t = \frac{MPC}{1 - MPC}$$

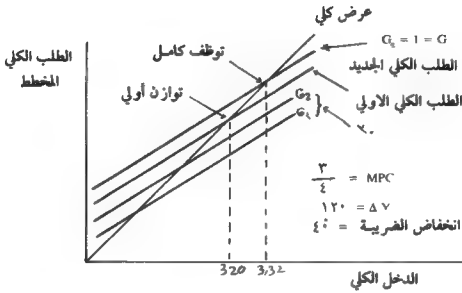
السابق يكون $\frac{120}{40} = 3$ ويمكن حسابه رياضياً كما يلي :

$$M_t = \frac{3 / 4}{1 - 3 / 4}$$

شكل رقم (٢)

تخفيض الضرائب كسبيل لتحقيق التوظيف الكامل

عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى يقل عن مستوى التوظيف الكامل فإنه يمكن اجراء تخفيض ضريبي لدفع الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل .



فاذا تم تخفيض الضرائب ، فهل ينبغي خفض الانفاق الحكومي ليتحقق توازن الموازنة العامة ؟ لا ينبغي أن خفض الانفاق الحكومي سوف يمنع زيادة الطلب الكلي الى المستوى المناسب للتوظيف الكامل : وتشير سياسة احتواء الدورة الاقتصادية الى أنه عل الحكومة ان تأخذ بسياسة عجز الموازنة مع خفض الضرائب لزيادة الطلب الكلي أثناء الاتجاه النزولي للدورة بهدف تحقيق المستوى التوازني للدخل عند مستوى التوظيف الكامل .

السياسة المضادة للدورة الاقتصادية Countercyclical policy

هي السياسة التي تؤدي الى تحريك الاقتصاد في اتجاهات مضادة لفعل قوى الدورة

الاقتصادية . وهذه السياسة تحفز الاقتصاد أثناء مرحلة الانكماش الاقتصادي وتقيد الطلب أثناء التوسع الاقتصادي .

وكما رأينا في الفصل التاسع فإن الاستثمار الخاص ينخفض بشدة خلال الكساد . وقد يرى بعض المخططين أن يدعم خفض الضرائب على الدخل بخفض الضرائب على منشآت الأعمال كذلك بهدف تشجيع الاستثمار . وترى بعض الوصفات السياسية الأخذ بمبدأ التعجيل باهلاك الآلات الأمر الذي يخفض الأرباح الخاصة للضرائب . وتخفيض الضرائب على دخول الشركات وذلك بهدف تشجيع الاستثمار . وهذه التخفيضات الضريبية سوف ترفع دخول المنشآت كما ترفع معدل العائد المتوقع للمشروعات الاستثمارية . وهذا يعني ان صانعي القرارات سوف يتجهون الى زيادة الانفاق الاستثماري ومن ثم ترتفع دالة الاستثمار الى أعلى . وهذا الاستثمار الإضافي سوف يؤدي الى زيادة الدخل من خلال المضاعف بقدر يساوي الزيادة في الاستثمار مضروبة في قيمة المضاعف .

السياسة المالية ومعالجة التضخم

Fiscal Policy for Dealing With Inflation

تتحقق العمالة الكاملة عندما يعمل الاقتصاد عند قمة طاقته الانتاجية . ماذا يحدث اذا أدى التوسع الاقتصادي الى الوصول الى مستوى الطلب الذي يفوق امكانيات الناتج المحتمل للاقتصاد القومي ؟ ونجيب على ذلك بأنه اذا تحقق معدل الانتاج عند مستوى العمالة الكاملة فان اية زيادة في الطلب سوف تؤدي الى ارتفاع الاسعار . ذلك أن فائض الطلب الكلي يكون تضخميا . والشكل رقم (٣) يوضح بيانيا الضغوط التضخمية التي تنشأ نتيجة فائض الطلب فعندما يكون الطلب الكلي $C_2 + I_2 + G_2$ تنشأ الفجوة التضخمية . والفجوة التضخمية هي الكمية التي يزيد بها الطلب الكلي عن الدخل عند مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة واستقرار الاسعار .

واذا تمكن صانعو السياسة من التنبؤ بدقة بالتضخم فإن السياسة المالية المقيدة يمكن ان تستخدم لمنع الفجوة التضخمية من الحدوث ومواجهة رفع الاسعار . ذلك أن تخفيض مستوى الانفاق الحكومي يؤدي الى انقاص الطلب الكلي مباشرة مؤديا بذلك الى إبقاء

الانفاق الكلي عند $(C_1 + I_1 + G_1)$ وعلى العكس من ذلك قد تزيد الضرائب . وزيادة الضرائب على الافراد تؤدي الى تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه الأمر الذي يؤدي الى تناقص الاستهلاك ، كما تؤدي زيادة الضرائب في قطاع الأعمال الى تقليل الاستثمارات . على أن دفع الضرائب ، وتخفيض الانفاق الحكومي قد يحقق فائضا في الموازنة العامة budget surplus وعندما ينشأ فائض الموازنة فان الضرائب تأخذ من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الانفاق الحكومي . ويشير التحليل الكينزي الى أن هذه هي السياسة المناسبة التي توصف لمواجهة التضخم الناشيء عن فائض الطلب .

وعلى كل فإذا كانت السياسات المضادة للتضخم سوف تعمل بهذا الأسلوب كما يوضحه الشكل رقم (٣) فانه يصبح أمرا حيويا أن توضع سياسة التقيد التي أشير إليها فيما سبق موضع التنفيذ قبل الزيادة في مستوى الاسعار . ولتذكر انه وفقا للنموذج الكينزي الذي يجري هذا التحليل في اطاره يفترض ان الاسعار غير مرنة في حالة الانخفاض . وعلى ذلك فانه اذا ارتفع مستوى الاسعار (وهذا يعني أن معدل التضخم قد تزايد ، فان السياسة المالية المقيدة restrictive fiscal policy والتي يصحبها معدل منخفض للطلب سوف تؤثر ، في البداية على الأقل ، على الناتج أكثر من الاسعار^(٢) . ويلقى هذا التحليل الضوء على أهمية الوقت المناسب لتدخل الحكومة . فإذا تم توقع قوى التضخم ، فان السياسة المالية المقيدة تصبح هي السلاح الفعال في مواجهة التضخم ، ومع ذلك ، لو أن السياسة المالية المقيدة لم يعمل بها حتى يبدؤ قوى التضخم في العمل فسوف تصاحب استراتيجية مواجهة التضخم آثار سلبية جانبية على الناتج الحقيقي .

السياسة المالية وعجز الموازنة

Fiscal Policy and Budget Deficits

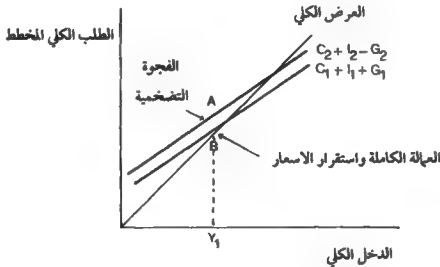
اعتقد معظم السياسيين ومخططي الموازنة في الخمسينات ان الضرائب ليست الا أداة يمكن عن طريقها زيادة الايرادات لتمويل الانفاق الحكومي . كما زعموا ان مشكلة

(٢) الكساد الذي حدث سنة ١٩٧٠ من هذا القرن يوضح هذه النقطة . فبعد تزايد معدل التضخم الى ٦٪ ، بعد ان كان ٢٪ - ٣٪ في الستينات . فقد أعلنت ادارة الرئيس نيكسون خلال سني ٦٨ - ١٩٦٩ سياسة مالية مقيدة وقد شاركت السياسة المالية الأكثر تقليدا في الكساد الذي تحقق في السبعينات .

شكل رقم (٣)

سياسة مالية مقيدة لإبطال الضغوط التضخمية

يؤدي الطلب الكلي المفرط مثل ذلك الذي يصوره الشكل $(C_2 + I_2 + G_2)$ الى ارتفاع الاسعار . فاذا تمكن صانع القرار من مواجهة هذا الطلب المفرط ، فان آثاره التضخمية يمكن أن تتوقف عن طريق سياسة مالية مقيدة . وعلى سبيل المثال فان الانفاق الحكومي يجب أن ينخفض من أجل المحافظة على مستوى الطلب الكلي عند $(C_1 + I_1 + G_1)$.



الموازنة العامة تكمن في خلق التعادل بين الإيرادات والتنفقات ووفقا لوجهة نظر كينز فانه غالبا ما يكون من الحماقة ان تكون الموازنة هدفا نسعى الى تحقيقه . وفضلا عن ذلك فان المعجز المخطط في الموازنة (السياسة المالية التوسعية) يكون مناسباً عندما يسود ركودا اقتصاديا ، والفائض المخطط في الموازنة (السياسة المالية المقيدة) يكون مناسباً عندما يتوقع صانع السياسة حدوث رواج تضخمي . وهكذا فان الظروف الاقتصادية العامة تحل محل الموازنة السنوية المتوازنة كمعيار ملائم لتحديد سياسة الموازنة .

المعجز المخطط والمعجز الفعلي Planned and Actual Deficits

ليست سياسة الموازنة العامة وحدها هي التي تؤثر على الظروف الاقتصادية ولكن

الظروف الاقتصادية تؤثر أيضا على مستوى الإيراد ومستوى الانفاق الحكومي ، وهي لا تتوافق دائما مع تلك السياسة . وبعبارة أخرى أن سياسة الموازنة يمكن أن تولد آثارا غير مخططة ضارة بالانتاج . وعندما يعمل اقتصاد ما عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة فإن تخفيض الضرائب قد يترتب عليه عجز أقل مما هو متوقع . وهذا يحدث عندما يحدث عجز الموازنة عن طريق العمل على زيادة الدخل وكذلك العمل على زيادة إيراد الضرائب . وعلى هذا فإنه على الرغم من تخفيض معدلات الضرائب فإن الإيرادات الضريبية قد تتناقص بقدر صغير . وهناك ما يشير بأن ذلك هو ما حدث كنتيجة لتخفيض الضرائب في عام ١٩٦٤ بالولايات المتحدة الأمريكية . فقد خفضت الضرائب على دخول الأفراد اعتبارا من مارس ١٩٦٤ بنحو ٢٠٪ وخفض معدل الضرائب الأساسي على أرباح الشركات من ٥٢٪ إلى ٤٨٪ . وكان التوقع المبدئي أن يكون العجز السنوي المخطط بين ١٠ بليون ، ١٥ بليون دولار خلال السنتين الماليتين ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ . ومع ذلك فقد نما الناتج القومي الإجمالي بسرعة خلال الفترة التالية لتخفيض الضرائب . ومع ثبات القوة الشرائية للدولار ، فإن إيرادات الضرائب على الدخل الشخصية وأرباح الشركات خلال السنة المالية ١٩٦٥ (التي بدأت بعد أربعة أشهر من خفض الضرائب) كانت تزيد فعلا عن قيمتها في ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، وكانت جملة الضرائب المحصلة عند مستويات الدخل المرتفعة أكبر مما كان متوقعا . وبلغ العجز الفعلي في الموازنة الحكومية ١,٦ بليون دولار في ١٩٦٥ ، ٣,٨ بليون دولار في ١٩٦٦ وهو أقل كثيرا عن العجز المخطط للسنتين .

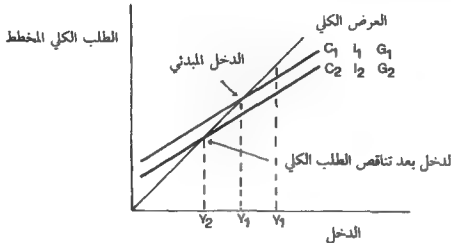
كيف لا يخفّض العجز How Not to Reduce The Deficit

وفي الوضع العكسي ، عندما تتزايد الضرائب أو يتناقص الانفاق لتجنب عجز الموازنة ، فإن العجز قد يستمر ويوضح الشكل رقم (٤) أن هذا ما يحدث فعلا . دعنا نفترض أن الحكومة تواجه عجزا مبدئيا بسبب أن الدخل الكلي أقل من المستوى الذي يتحقق عند العمالة الكاملة . وقد يعمل السياسيون المؤيدون لسياسة توازن الموازنة العامة على زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي لتحقيق هذا التوازن . ومثل هذه السياسة تؤدي إلى تدهور أشد في الظروف الاقتصادية . ذلك أن زيادة الضرائب تؤدي إلى نقص الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم يتناقص الاستهلاك والطلب الكلي . أما

شكل رقم (٤)

محاولة تحقيق توازن الموازنة يمكن ان تزيد الاوضاع سوءا

إذا كان اقتصاد ما يعمل عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة ، فان تخفيض الانفاق الحكومي و/ أو ارتفاع معدلات الضرائب سوف يؤديا بالطلب الكلي الى الانخفاض منتقلا الى $(C_2 + I_2 + G_2)$ وسوف يتناقص الدخل . وعند المستوى المنخفض من الدخل ، تنشأ البطالة ، وتكون ايرادات الضرائب أقل مما هو متوقع . وبذلك قد يستمر العجز الفعلي في الموازنة .



تخفيض الانفاق الحكومي يؤدي مباشرة الى تناقص الطلب الكلي . ومع تناقص الطلب ينتقل الخط $(C + I + G)$ الى أسفل مؤديا الى انخفاض المستوى التوازني للدخل بأضعاف قيمة الانخفاض في الطلب الكلي . وعند مستوى الدخل المنخفض هذا ، فان ايرادات الضرائب سوف تكون أقل مما هو متوقع ، حتى لو ارتفعت معدلات الضرائب . وعلى هذا ينشأ عجز فعلي في الموازنة رغم أن سياسة الموازنة قد صيغت أساسا لتجنب هذا العجز .

وهناك شواهد قوية على أن سياسات الموازنة في عامي ١٩٥٩/٥٨م في ظل إدارة الرئيس الأمريكي ايزنهاور قد نتج عنها هذا النوع من العجز غير المخطط . ففي عام ١٩٥٨ كان معدل البطالة ٦,٨٪ وكان الاقتصاد يعمل بعيدا عن طاقته الكاملة . وقد خططت ادارة الرئيس ايزنهاور لتحقيق توازن الموازنة على الرغم من ظروف الاقتصاد

الامريكي في ذلك الحين . وكانت النتيجة هي استمرار مستويات البطالة المرتفعة خلال عام ١٩٦١ ، وبطء معدل نمو الدخل وعجز في الموازنة قدره ١٢,٩ بليون دولار ، وهكذا فانه على الرغم من التخطيط لتوازن الموازنة فقد كان العجز الفعلي للعام المالي ١٩٥٩/٥٨ أكبر عجز تحقق في أية سنة فيما بين الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٦٨ . وكان ذلك نتيجة اولية للتخطيط لتوازن الموازنة مع خفض معدلات الضرائب واحداث عجز في الموازنة بهدف زيادة الدخل والعمالة .

مفهوم موازنة العمالة الكاملة The Full- Employment Budget Concept

ان الموازنة مفهوم معقد ، ولا يوجد مؤشر وحيد يمكن ان يعبر عنها أو يعكس تأثيرها على الاقتصاد بدقة . والعجز الفعلي للموازنة (أو الفائض) لا يكشف عن مصدره ، وعلى ذلك فانه قد يبين أو لا يبين اتجاهات السياسة الاقتصادية . فاذا كان العجز على سبيل المثال قد تحقق ، فانه من الاهمية ان نتعرف فيما لو كان ذلك العجز مخططا - نتيجة للسياسة التوسعية - أو عجز غير مخطط - كنتيجة لسياسة غير ملائمة بصاحبها كساد ، كما كان الحال في عهد إدارة الرئيس ايزنهاور والعجز الذي حدث في عام ١٩٥٩/٥٨ م .

وفي محاولة لحل هذه المشكلة ، ابتكر الاقتصاديون ملخصا احصائيا لعزل :

(أ) اثر الموازنة على الاقتصاد ، عن

(ب) اثر الاقتصاد على عجز أو فائض الموازنة .

وهذا الملخص الاحصائي يطلق عليه موازنة العمالة الكاملة ، وهو عبارة عن تقدير لما يجب أن تكون عليه الايرادات والتنفقات الحكومية عند مستوى العمالة الكاملة ، أي مستوى النشاط الذي تصاحبه بطالة بنسبة ٥,٥ ٪ . وقياس موازنة العمالة الكاملة تقديرات الموازنة لمعدل العمالة المرتفع في المدى الطويل وبذلك يمكن التخلص من تأثير التغيرات في النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على العجز أو الفائض الفعلي في الموازنة . وعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة تكون الموازنة الفعلية وموازنة العمالة الكاملة متساويتين . على أن مفهوم موازنة العمالة الكاملة اكثر أهمية عندما يكون المستوى الفعلي للنشاط الاقتصادي يختلف أساسا عن مستوى العمالة الكاملة في المدى الطويل . فاذا كان هناك عجز في موازنة العمالة الكاملة ، فان هذا يشير الى أن السياسة

المالية سياسة توسعية ، حيث أن صانعي السياسة خططوا عجز الموازنة . وبنفس الطريقة فان الفائض في موازنة العمالة الكاملة يشير الى أن السياسة المالية سياسة مقيدة . وعلى نقيض ذلك ، اذا كانت الموازنة التقديرية للعمالة الكاملة شبه متوازنة (أو تحقق فائضا) فان ذلك يعني غياب الحافز المالي ، حتى لو ان العجز الفعلي للموازنة كان كبيرا . والاقتصاديون ليسوا على اتفاق تام بشأن المعالم الرئيسية الدقيقة التي تستخدم في حساب الموازنة التقديرية للعمالة الكاملة . وحيث انه ليس هناك تعريفا حاسما للعمالة الكاملة فان الحسابات القائمة على فروض بديلة تكون ممكنة بوضوح . وعلى الرغم من أن تقديرات ميزانية العمالة الكاملة تقدم بعض المؤشرات التي يعول عليها من السياسة المالية الا انها قد تكون مؤشرات غير مثالية للمحافظ او القيود المالية . ويعتقد معظم الاقتصاديين بانها تؤدي وظيفتها بشكل أكثر فائدة عندما يرتبط استخدامها مع البيانات الفعلية لعجز أو فائض الموازنة .

المحددات العملية لاستراتيجية ادارة الطلب

Practical limitation of Demand- Mangement Strategy

إن اجراء التغييرات المالية التي تدعم المستوى المرتفع للتوظيف وفي نفس الوقت تقلل من عدم الاستقرار الاقتصادي يعد أمراً أصعب مما تخيله معظم الاقتصاديين في منتصف الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية . وتشير النظرية الخلفية إلى أن التعديلات المالية في الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعبت بالاستقرار . فالقيود المالية التي وضعت لتقاوم التضخم ، كانت ، أحيانا ، تشكل قيوداً أشد على الاقتصاد الامر الذي ساهم في بدء الكساد وتزايد ، ومن ناحية أخرى فإن السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية . قد حفزت الاقتصاد أكثر من اللازم ومن ثم عملت على تغذية التضخم .

ولكن لماذا فشل صانعو السياسة في وضع السياسات المتناسقة التي يعتمد عليها ، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء ما يعرفون عن ادارة الطلب ؟ هذا السؤال ليس من السهل الاجابة عليه . أنه من الاهمية التعرف على أن المحافظة على المستوى المناسب من الطلب الكلي يعتبر مهمة شديدة التعقيد . ذلك أن كلا من القوي الاقتصادية والسياسية لها دخل بهذا الموضوع . فعلى الرغم من أن السياسة المالية وسيلة فعالة في

مقاومة الكساد الخطر ، فإن احتمال هيمنتها الكاملة على قوى الدورة الاقتصادية يضعف إلى حد كبير نتيجة للعوامل الاربعة التالية :

(١) الاخطاء المتوقعة ، والفجوات الزمنية تخلق صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ السياسة المالية ذلك أن صانعي السياسة ، شأنهم شأن صانعي القرارات الاخرى يجهلون اختياراتهم في اطار معلومات غير كاملة . فالمقدرة على التنبؤ بحلول الكساد أو زيادة حدة التضخم محدودة للغاية . وعلى ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسة المالية ربما تكون قائمة ، أو تزداد سوءا قبل التعرف عليها تماما . وحتى بعد التعرف على ضرورة تغيير السياسة ، فإنه يكون هناك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريان التغيير . حيث يدرس المتخصصون المشكلة ، والسلطات التشريعية يجب أن يكون لها دورها ، كما أن أعضاء السلطة التشريعية يجب أن يقتنعوا بأن القرار المقترح فيه فائدة للدولة . كل هذه الامور تستغرق وقتا .

وحتى بعد حدوث التغيير ، فإن تأثيره الرئيسي لن يتم في الحال . وإذا كان الانفاق الحكومي سوف يزداد فإن هناك وقتا مطلوباً لتسلم العروض المقدمة للحكومة وإبرام العقود الجديدة . وقد يكون المتعاقدون غير قادرين على بدء عملهم بالشكل الصحيح . وعلى الرغم من أن تخفيض الضرائب سوف يحفز الاقتصاد عادة على نحو أكثر سرعة فإن التأثير الجانبي للمضاعف لا يدرك إلا بمرور الوقت . وباختصار فإنه يصعب تماماً أن يتم التنسيق بين سياسات ادارة الطلب والظروف الاقتصادية الفعلية نتيجة للعوامل التي لا يمكن تجنبها والمتولدة عن تنفيذ السياسات ، وتفسير آثارها .

(٢) إذا كان الانكماش الاقتصادي economic slump قد وقع في منطقة جغرافية معينة أو بين مجموعة ما من القوة العاملة ، فإن الاخذ بحافز اقتصادي عام قد يكون غير فعال . ذلك أن الآثار المنشطة لخفض الضرائب أو الزيادة العامة في الانفاق الحكومية سوف تنتشر آثارها في الاقتصاد ومن ثم يزداد الطلب على جميع المنتجات . وإذا كان الانكماش الاقتصادي واسع الانتشار فإن هذا الحافز الاقتصادي العام يكون مفيداً . ومن ناحية أخرى ، إذا كان تدهور الاوضاع الاقتصادية قد حدث في صناعة ما (صناعة السيارات مثلاً) أو في اقليم جغرافي معين أو في مجموعة ما من قوة العمل (مثل العمال غير المهرة) . فإن الحافز العام للاقتصاد ربما يولد ضغطاً تضخمية في

قطاعات اقتصادية أخرى بينما يمكن علاج الكساد في المناطق التي اصابها الكساد بشكل خاص . وعلى سبيل المثال إذا كانت البطالة عالية في منطقة ما (مثل غرب فرجينيا بأمريكا) فإن الزيادة العامة في الطلب قد تلعب دورا ضئيلا في علاجها . وعندما تكون الظروف الاقتصادية المتدهورة محلية ، فإن العلاج الجزئي يكون ضرورة . وحيثما يجب أن يحدد هدف السياسة المالية بعناية ، إذا أريد لها أن تكون سياسة فعالة . وفي مثل هذه الظروف فإن برامج اتفاق حكومية مخططة بعناية تكون أفضل من اجراء تخفيض عام في الضرائب . ومن الناحية النظرية ليس هناك سبب لعدم تنوع كثير من الحوافز المالية أو معظمها . ومع ذلك فإن اقتصاديات هذا الاسلوب أفضل من مظاهره السياسية .

(٣) تشير نظرية الاختيار العام إلى أن السياسة المالية المرننة Discretionary Fiscal Policy تكون لها آثار تضخمية . وإذا كانت السياسة المالية تعمل في اتجاهات مضادة للدورة الاقتصادية فإنها يجب أن تتفاعل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة . وحيث يكف الاقتصاد عن التراجع ويبدأ في التوسع فإن السياسة المالية يجب أن تستجيب لذلك : وفي الحالة المثل يجب أن تنتقل من التحفيز إلى التقييد . ولكن الاقتصاديين ينسون أحيانا أن السياسة المالية في دنيا الواقع يتم تنفيذها من خلال عملية تشريعية لصنع القرار والسياسيون يهتمون عادة ، بتأثير السياسة المالية على مستقبلهم الانتخابي . والاختيارات المالية ، شأنها شأن الاختيارات السياسية توفر لأعضاء السلطة التشريعية أداة لتحقيق الاهداف السياسية والطموحات الشخصية . ذلك أن اختيارات السياسة المالية تتأثر بالاعتبارات السياسية .

إن نظرية الاختيار العام تشير إلى أن السياسات المالية غير متائلة حيث أن صانع القرار السياسي يميل إلى اتباع السياسة التوسعية أكثر من اتباع السياسة المالية المقيدة . إذ أن تخفيض الضرائب وبرامج الانفاق (ومن ثم عجز الموازنة) تتيح للسياسيين أن يقدموا منافع إلى اتباعهم . وهذه المنافع سوف تنتشر بين الناجحين . وفي اطار شعبية برامج الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب يكون متوقعا أن يسرع السياسيون إلى تنفيذ الحافز الاقتصادي بما يمكن من تخفيض الاقتصاد كنتيجة لتلك السياسات . وعلى العكس فإن تخفيض الموازنة ، وزيادة الضرائب سوف يتطلب من السياسييين تأييد أما تخفيض المبالغ المخصصة لقطاع السلع العامة التي يحصل عليها

مؤيدوهم أو زيادة معدلات الضرائب . ويعارض السياسيون الاتجاهات الخاصة بفرض معدلات مرتفعة من الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي حتى عندما تصبح مثل هذه السياسات هي الأكثر ملائمة للاوضاع القائمة . وعلى ذلك فإن الاعتبارات السياسية - وهي تهتم بالشعبية بين المؤيدين - تميل إلى جعل السياسات التوسعية أكثر جاذبية من السياسات المقيدة ، بالنسبة لصانعي القرار السياسي . وهذا يقلل من احتمال تنفيذ عمل مالي متوازن ^(٢) .

(٤) التأثيرات الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من آثارها المرغوبة . دعنا نفترض أن صانعي السياسة يرغبون في التوسع في الانفاق الحكومي لتحفيز الطلب . فإذا كان الانفاق الحكومي الإضافي يتم تمويله من طريق الاقتراض ، فإن الطلب على القروض المتاحة يتزايد ، ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة ، وخاصة مع مرور الوقت إلى انخفاض مستوى الاستثمار الخاص ، ومشتريات السلع المعمرة . وليس يخفى أن أي تخفيض في الانفاق الخاص يؤدي على الأقل ، إلى تقليل التأثير التوسعي المتولد عن الانفاق الحكومي الإضافي . وإذا رفعت الضرائب بهدف تمويل الانفاق الإضافي ، فإن هذه الوسيلة سوف يضعف الانفاق الخاص . ذلك أن معدلات الضرائب العالية سوف تخفض الدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم ينخفض مستوى الانفاق الاستهلاكي . وقد تضعف الآثار الثانوية أثر السياسة المالية المقيدة . دعنا نفترض أن الحكومة خفضت انفاقها /و/ أو زادت من الضرائب بهدف تحقيق فائض في الموازنة حينئذ ينخفض طلب الحكومة على القروض المتاحة نتيجة لوجود فائض في الموازنة ومن ثم يتولد ضغط لخفض سعر الفائدة . ويؤدي انخفاض سعر الفائدة بدوره إلى تشجيع الاستثمار الخاص أو يؤدي بصورة جزئية على الأقل ، إلى إضعاف أثر السياسة المقيدة التي اتبعتها الحكومة .

عوامل الاستقرار الذاتية Automatic Stabilizers

هناك عدد قليل من البرامج المالية التي تؤدي تلقائياً إلى المساعدة على استقرار

(٢) See James M. Buchanan and Richard E. Wagner, *Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes* (New York Academic Press, 1977), for additional discussion of this topic.

الاقتصاد دون الحاجة إلى عمل تشريعي ، وبذلك يمكن علاج مشكلة التوقيت الصحيح إلى حد بعيد .

وعوامل الاستقرار الذاتي أو التلقائي هي عوامل تؤدي تلقائيا إلى تعزيز عجز الموازنة خلال الكساد ، ودعم فائض الموازنة خلال الازدهار التضخمي حتى بدون تغيير السياسة المالية .

وعندما ترتفع البطالة وتسوء الظروف الاقتصادية لقطاع الاعمال تؤدي عوامل الاستقرار هذه تلقائيا إلى تخفيض الضرائب ، وزيادة الانفاق الحكومي ومن ثم تحسن الجهاز الاقتصادي بجرعة منشطة . ومن جانب آخر تساعد عوامل الاستقرار الذاتي على الحد من الازدهار الاقتصادي ، وتنمية حصيلة الضرائب وخفض الانفاق الحكومي . ونشير فيما يلي إلى ثلاثة من عوامل الاستقرار الذاتي لها أهميتها الخاصة .

١ - تعويضات البطالة : Unemployment Compensation

عندما ترتفع البطالة تتناقص حصيلة ضريبة تعويضات البطالة بسبب انخفاض مستوى التوظيف . وسوف تتزايد المدفوعات لأن الكثير من العمال يحصلون على المزايا التي تنص عليها برامج تعويضات البطالة . وسوف يواجه البرنامج عجزا تلقائيا أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي . وعلى النقيض من ذلك ، عندما تكون معدلات البطالة منخفضة فإن حصيلة الضرائب من البرنامج سوف تتزايد لأن معظم الناس يعملون . وسوف تنخفض المدفوعات في صورة مزايا يحصل عليها عاطلون بسبب انخفاض مستوى البطالة . ويحقق البرنامج فائضا تلقائيا أثناء الظروف الاقتصادية الجيدة . وعلى ذلك فإن هذا البرنامج يولد أثرا مرغوبا فيه على اتجاه الطلب الكلي ، دون تغير في السياسة المالية ^(٤) .

٢ - الضرائب على أرباح الشركات Corporate Profit Tax

تشير الدراسات الضريبية إلى أن الضرائب على أرباح الشركات تعمل في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية أكثر من غيرها من عوامل الاستقرار الذاتي ، وهذا يتحقق لأن أرباح الشركات تكون شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية . ففي أثناء الكساد تتناقص أرباح الشركات بشدة ومن ثم تتناقص مدفوعات ضرائب الشركات . وذلك لأن

(٤) رغم أن تعويض البطالة له آثار على الطلب مرغوبة لمواجهة الدورة فإنها تضعف الحافز لقبول فرص العمل المتاحة .

ونتيجة لذلك وجد الباحثون أن نظام تعويض البطالة القائم يزيد في الواقع المعدل للمعدى للبطالة في الأجل الطويل .

وهذا الموضوع سوف يبحث بالتفصيل في الفصل ١٦ .

الانخفاض الحاد في إيرادات الضرائب يؤدي إلى زيادة حجم العجز الذي تواجهه الحكومة . وفي أثناء التوسع الاقتصادي تتزايد أرباح الشركات بسرعة أكبر من زيادة الأجور ، والدخل ، أو الاستهلاك . وذلك التزايد في أرباح الشركات يؤدي إلى تزايد ما يدفعه قطاع الأعمال من ضرائب أثناء التوسع الاقتصادي ، وعلى ذلك فإن مدفوعات الضرائب سوف تتزايد أثناء التوسع وتنخفض بشدة أثناء الانكماش الاقتصادي ، وذلك ما لم يحدث تغير في سياسة الضرائب .

٣ - ضرائب الدخل التصاعدية Progressive Income Tax

في أثناء التوسع الاقتصادي يتزايد دخل المستهلك الممكن التصرف فيه وذلك بسرعة أقل من التزايد في الدخل الكلي ، ويتحقق ذلك لأنه مع الدخول المرتفعة ، فإن نظام الضرائب التصاعدية يدفع الكثير من الناس إلى الشرائح الضريبية الأعلى . وعلى ذلك تتزايد حصيلة الضرائب لـ : (أ) ارتفاع الدخل ، (ب) ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل الحدي . ومن ناحية أخرى فإنه عند تناقص الدخل فإن الكثير من الناس سوف يدفعون معدلات ضريبية منخفضة ، بما يخفض إيرادات الحكومة من الضرائب . ومع ذلك فإنه عند حدوث التضخم في أثناء الكساد فإن التأثير الطبيعي المضاد للدورة الاقتصادية على هيكل الضرائب التصاعدية سوف يزول . حيث يدفع التضخم دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى حتى لو أن دخلهم الحقيقي يتناقص . وفي أثناء التضخم الركودي فإن الضرائب التصاعدية على الدخل تحدث تأثيراً سلبياً على الطلب الكلي^(٥) .

نظرة إلى الأمام

لقد ركزنا حتى الآن على جانب الطلب في السوق الكلية للسلع والخدمات . ويجب علينا الآن أن ندخل العرض الكلي في تحليلنا . وسيكون هذا هدفنا في الفصل

١١ .

(٥) ترتبط الضريبة على الدخل الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية بالرقم القياسي للأسعار اعتباراً من سنة ١٩٨٥ . وسوف يؤدي هذا إلى إلغاء فترة التضخم على دفع الأفراد إلى شرائح ضريبية أعلى عندما لا ينمو دخلهم الحقيقي . وعلى هذا فإن ربط الضريبة بالرقم القياسي للأسعار يخفض إيرادات الضريبة على الدخل الشخصية كنسبة من الدخل إذا انخفض الدخل الشخصي الحقيقي خلال الركود التضخمي . وبالمثل ، سوف تزيد الإيرادات ، كنسبة من الدخل عندما يزداد الدخل الشخصي الحقيقي خلال رواج اقتصادي لذلك فإن ربط الضريبة بالرقم القياسي للأسعار سوف يجعل الضريبة على الدخل الشخصي عملاً قوياً للاستقرار الذاتي .

الأهداف التعليمية للفصل

- ١ - السياسة المالية أداة يمكن استخدامها لتخفيف الاضطرابات الاقتصادية التي تنشأ عن تقلبات الطلب الكلي .
- ٢ - عندما تكون الموارد في الاقتصاد غير مستغلة استغلالا كاملا فإن زيادة النفقات الحكومية ، مع ثبات الضرائب ، تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتدفع الاقتصاد إلى مستوى أعلى للدخل الحقيقي والتوظيف .
- ٣ - يمكن استخدام خفض الضرائب أيضا كأداة لدفع الاقتصاد نحو التوظيف الكامل . فعندما تنخفض الضرائب يرتفع الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين ومن ثم يزداد الاستهلاك . وعند المستوى الأعلى للاستهلاك يرتفع الدخل الحقيقي والتوظيف . ولا ينبغي أن خفض الضرائب يؤثر على الاستهلاك بسرعة ، عادة ، لأن الظلم الضريبي يمارس أثره على الدخل الممكن التصرف فيه في الحال .
- ٤ - يمكن استخدام السياسة المالية المقيدة (ضرائب أعلى أو انفاق حكومي أقل) في علاج الضغوط التضخمية . وفي مواجهة التضخم قد يكون تحقيق فائض مخطط في الموازنة العامة إجراء مناسباً .
- ٥ - ترفض وجهة النظر الكينزية فكرة توازن الموازنة الحكومية سنوياً ويوحى التحليل الكينزي أن الظروف الاقتصادية العامة يجب أن تكون المحدد الرئيسي للسياسة المالية . فعندما يواجه الاقتصاد ركوداً فإن السلطات المالية لا بد أن تحدث عجزاً في الموازنة . وعلى العكس من ذلك ، عندما يواجه الاقتصاد رواجاً تضخيمياً فإن تحقيق فائض يكون لازماً .
- ٦ - إن التوقيت المناسب مسألة حيوية بالنسبة لنجاح السياسة المالية فإذا لم يتم العمل المالي في توقيت مناسب فقد يعوق الانتاج فإذا نفذت سياسة مالية انكماشية خلال فترة ركود فسوف تطيل مدته وتزيد قسوته . وإذا طبقت سياسة مالية توسعية رغم اتجاه الاقتصاد إلى التضخم أو اقترابه منه فسوف تزداد الظروف التضخمية سوءاً .
- ٧ - إن موازنة التوظيف الكامل مقياس لما تكون عليه النفقات والإيرادات إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل . فهي توفر لنا ملخصاً احصائياً مفيداً لدرجة نشأة الفائض أو العجز عن السياسة المالية وتعكس موازنة التوظيف الكامل ، بشكل عام ، أثر السياسات المالية على الاقتصاد بصورة أوضح مما تقوم به الموازنة الفعلية .
- ٨ - تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك حدوداً ترد على الفاعلية المتوقعة للسياسة المالية

المرنة كأداة لتحقيق الاستقرار . فهناك غالباً فجوة بين الزمن الذي تنشأ فيه الحاجة إلى تغيير السياسة والزمن الذي تقر السلطة التشريعية فيه هذا التغيير . وحتى بعد اقرار تغيير السياسة المالية فلا بد أن يمضي وقت قبل أن تولد السياسة آثارها الرئيسية . وإذا كان الكساد الاقتصادي قد حل بمنطقة جغرافية معينة أو أصاب مجموعة محددة من قوة العمل ، فإن الأخذ بحافز مالي عام قد يكون غير فعال نسبياً . وقد تواجه فاعلية وتوقيت السياسة المالية صعوبة أيضاً بسبب الاعتبارات السياسية . فالمنظمون السياسيون يجدون اغراء في الاتفاق ولكنهم يكرهون فرض الضرائب وعلى ذلك ، سوف يجدون عجز الموازنة أكثر جاذبية عن الفائض فيها . وعلى ذلك يحتمل أن تتسم ادارة السياسة المالية بالتحيز للتضخم كما أن الآثار الثانوية للسياسة المالية (مثل المعدلات الأعلى للفائدة بسبب عجز الموازنة) قد تضعف ، ولو جزئياً ، الآثار المرغوبة لهذه السياسة . ولا يخفى أن كلا من هذه العوامل يجعل الاستخدام الفعال للسياسة المالية المضادة للدورة الاقتصادية أمراً معقداً .

٩- يعمل تعويض البطالة ، وضرائب الشركات ، والضريبة التصاعدية على الدخل كعوامل استقرار ذاتية لانهم يشاركون ذاتياً في عجز الموازنة خلال فترات الانكماش ، وفي فائض الموازنة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل .

طريقة التفكير الاقتصادي

١- افترض أنك عضو بالمجلس الاقتصادي الاستشاري للرئيس . وقد طلب منك أن تعد دراسة عن «ما هي السياسة المالية المناسبة خلال الـ ١٢ شهراً القادمة ؟» اكتب هذه الدراسة مبيناً (أ) الوضع الحالي للاقتصاد (أي معدل البطالة ، نمو الدخل الحقيقي ، معدل التضخم) .

(ب) اقترحاتك في شأن السياسة المالية . وهل لا بد أن تكون السياسة المالية متوازنة ؟ أذكر الأسباب التي تستند إليها اقترحاتك .

٢- إذا كان اقتصاد ما يواجه معدل بطالة ٧٪ بينما ترتفع الأسعار بمعدل سنوي ٢٪ فاذكر رأيك عن السياسة المالية المناسبة لإشرح الأسباب التي تستند إليها .

٣- ومن الخطأ أن نتوقع أن تكون السياسة المالية متائلة في الحياة العملية : فالسياسيون يسرون لاحداث عجز في الموازنة خلال الاوقات السيئة لدعم الاقتصاد ، ولكنهم

يفشلون بالتأكيد لتخطيط فائض عندما يكون ذلك لازماً لوقف الضغوط التضخمية . لذلك فإن السياسة المالية تحيز للتضخم» هل توافق على هذا الرأي ؟ ولماذا ؟

٤ - ما هي عوامل الاستقرار الذاتية ؟ اشرح المزايا الرئيسية لهذه العوامل .

٥ - ما هو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟

«يرى الكينزيون أن عجز الموازنة العامة يحفز الإقتصاد ، ولكن الدليل التاريخي يخالف هذا الرأي إلى حد كبير ، فقد إرتبط عجز قدره ١٢ بليون دولار ١٩٥٨ في الولايات المتحدة بحدوث ركود خطيرة وليس توسعاً ، وقد واجهت الولايات المتحدة ركزداً عام ١٩٦٠ ومن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ رغم وجود عجز من الموازنة العامة . كما حققت الموازنة العامة عجزاً كل عام من ١٩٣١ من ١٩٣٩ ومع ذلك إستمر الإقتصاد يتجه إلى الكساد . فعجز الموازنة لم يؤدي إلى نمو الناتج القومي الاجمالي والتوظيف» .

الفصل الحادي عشر العرض النقدي والسياسة المالية والاستقرار

الفصل الحادي عشر العرض النقدي والسياسة المالية والاستقرار

Aggregate Supply, Fiscal Policy and Stabilization

لقد اعترف الاقتصاديون المتخصصون في الاقتصاد الجزئي ، لعدة سنوات ، بأهمية كل من الطلب والعرض وأنه من الخطأ أن يتم التركيز على أحدهما إلى الدرجة التي يتلذذ فيها الاهتمام بالآخر إلى ما يقرب من حد الغائه . ومن ناحية أخرى ، ركز المتخصصون في الاقتصاد الكلي على دراسة جانب الطلب تحت تأثير أحداث الكساد العالمي الكبير . ومع ذلك فقد استعيد التوازن بين دراسة الجانبين بسرعة . فالعرض ، شأنه شأن الطلب أحد المكونات الأساسية للدراسة الاقتصاد الكلي والجزئي .

ولا يخفى أن التحليل الاقتصادي للأسعار والانتاج والتوظيف قد ركز على جانب العرض في السوق . واعتقد الاقتصاديون التقليديون أن الانتاج الكلي يتحدد بالعوامل التي تمارس آثارها على جانب العرض . وفضلا عن ذلك فقد بين هؤلاء التقليديون أن الزيادة في الطلب الكلي لا تغير من الانتاج الكلي ولكنها تقود فقط إلى التضخم . كما زعموا بأن الانخفاض في الطلب الكلي انما يؤثر على مستوى الاسعار دون أن يحدث تغيرا في الانتاج الحقيقي .

وليس ثمة ريب أن الكساد العظيم والاتجاهات الاقتصادية الانكماشية الاخرى انما تؤكد خطأ الفكر التقليدي المتعلق بالطلب الكلي . ذلك أن مرونة الاسعار عند حدوث انكماش اقتصادي لا يمكنها أن تستعيد التوظيف الكامل بسرعة بسبب انخفاض الطلب الكلي . ومع ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي سادت الولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينات تؤكد صحة وجهة نظر التقليديين بالنسبة لجانب العرض . فقد حددت عوامل العرض قدرة الاقتصاد الامريكي على تنمية الانتاج . على أن العرض ليس هو كل شيء في القضية ولكن له أهميته التي لا يمكن انكارها .

وفي هذا الفصل نبحث محددات العرض الكلي في النموذج الاقتصادي الذي ندرسه . وسوف نأخذ في الاعتبار العوامل الرئيسية التي تعمل على تغيير محددات الانتاج في الاقتصاد القومي . وأخيرا سوف ندرس أثر الضرائب على الانتاج والتوظيف والاسعار باعتبارها أحد العوامل التي تولد أثارا قوية على الاقتصاد القومي .

محددات العرض الكلي

The Determinants of Aggregate Supply

إن السلع ليست هدايا تقدمها لنا الطبيعة . إذ لا بد أن يبذل الناس جهدا وطاقة على أساس ما حققوه من معارف علمية لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة قبل أن تظهر هذه السلع الى حيز الوجود لتكون في متناول المستهلكين والمستثمرين ، والحكومة . فإذا يجدد عرض السلع والخدمات ؟ والواقع أن هناك ثلاثة محددات أساسية للعرض الكلي ، هي ^(١) :

- (١) كمية (ونوعية) الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج .
 - (٢) كفاءة استغلال هذه الموارد .
 - (٣) التقنية (التكنولوجيا) المستخدمة في الإنتاج .
- وعلينا أن نسمى لشرح وبيان كل من هذه العوامل الرئيسية المحددة للعرض الكلي (الإنتاج) .

أ) استخدام الموارد resource utilization

إذا فرضنا بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإنه مع زيادة كمية (ونوعية) الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج فإن العرض الكلي سوف يزداد . ولكن ، دعنا نتذكر دائما أن الموارد تنسم بالتدرة . لذلك فإن الموارد المتاحة في اقتصاد ما تشكل قيودا على العرض الكلي في أية لحظة من الزمن . ومع مرور يتغير حجم (ونوع) الموارد المتاحة للمجتمع . فالسلع الرأسمالية تبلى بالاستخدام والتقدم . ولذلك لا بد من استثمار لاستبدال الآلات والأصول للأخرى التي بليت خلال فترة ما . وفضلا عن ذلك فإن الاستثمار يمكن أن يزيد من رأس المال الطبيعي مخففاً بذلك القيود على زيادة العرض الكلي . كما يؤثر مستوى المعرفة والمهارة لقوة العمل - عرض الموارد البشرية العاملة - على الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما . وليس يخفي أن الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية الخبرة عامل أساسي وضروري لتنمية الموارد البشرية التي تلعب هذا الدور الحيوي في عملية الإنتاج .

إن الموارد الإنتاجية الكامنة لن تعمل على تنمية العرض الكلي الا اذا اشتركت في عملية الإنتاج . وليس ثمة ريب أن القيود التي تفرض على رأس المال البشري والقرارات

(١) ان تحليل العرض يرتبط بمجى امكانيات الإنتاج الذي شرح في الفصل الثاني .

الفردية إنما تحد من القدرة الفعلية على تنمية الموارد ، كما أن ندرة رأس المال الطبيعي تحد نطلق الموارد في اقتصاد ما . وعلى سبيل المثال ، فإن شخصا لا يعمل لأنه يفضل تعويض البطالة ووقت الفراغ على الاعمال المتاحة ، لا يضيف للنتاج الجاري أكثر مما يضيفه شخص ليس في عداد قوة العمل . كما أن فتي تحت التمرين ويحصل على أجر بموجب تشريع الحد الأدنى للاجور لا يعد جزءاً فعالاً في قاعدة الموارد في اقتصاد ما . وعلى ذلك يمكن القول أن حجم قاعدة الموارد الفعلية تتأثر بكل من الندوة القيود التي تفرض على الموارد البشرية ومن ثم لا تحث على استغلال الموارد .

(ب) الكفاءة الاقتصادية economic efficiency

ليس ثمة ريب أن الكفاءة في استغلال الموارد تؤثر على العرض الكلي . ذلك ان المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تحفز الافراد على التخصص في مجالات يتمتعون فيها بمزايا نسبية عالية وأن يشتركوا في تبادل يحقق لهم مزايا متبادلة ، هي مقومات أساسية لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استغلال الموارد . ففي غياب مزايا تقسيم العمل والجهد المشترك بين المشتركين في العملية الانتاجية ينخفض العرض الكلي كثيراً عن القدرات الاقتصادية الكامنة . وليس ثمة ريب أن السياسة العامة يمكنها أن تشارك في رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد لو حققت :

(أ) مناخاً مستقراً يمكن الأسواق المتنافسة أن تحقق رواجاً وانتعاشاً

(ب) علاجاً فعالاً عندما تكون الآثار الخارجية مصدراً لسوء استخدام الموارد .

(ج) المستوى المناسب للسلع العامة^(١) .

ومع ذلك فإن السياسة العامة قد تكون سبباً لعدم الفاعلية . ومثل ذلك ، أن يشجع الهيكل الضريبي الافراد على شراء سلع وخدمات ذات تكلفة إنتاجية أعلى من قيمتها الاستهلاكية الفعلية ، فيترتب على ذلك خسارة اقتصادية . وبالمثل ، فإن القواعد التنظيمية التي تؤدي الى زيادة النفقات عن المنافع سوف تخفض من حجم العائد الاقتصادي . وسوف نحلل أثر السياسة على الكفاءة الاقتصادية بشيء من التفصيل ، فيما بعد .

(ج) التقنية technology

يقصد بتطوير التقنية اكتشاف أسلوب جديد وأفضل لفعل شيء ما ، مثل أسلوب

(٢) انظر الفصل الرابع للمرة تفاصيل اضافية من الدور الايجابي المحتمل للحكومة في كل من هذه المجالات .

جديد للانتاج يؤدي الى خفض النفقات أو منتج جديد يكون أفضل اقتصادياً من المنتجات السابقة . وليس ثمة ريب أن التقدم العلمي السريع يلعب دوراً أساسياً في تطوير التقنية «التكنولوجيا» فعندما يكتشف العلماء أسلوباً جديداً يخفض نفقات تحويل الرمال الى طوب مسلح بقدرة حسابية تفوق آلاف المرات قدرة العقل البشري ، فإن هذا الأسلوب يؤدي الى نمو الانتاج « العرض الكلي» . ويتمثل التطور التقني أحياناً في مجرد أنتشار فكرة جديدة تمكننا من زيادة انتاجية المجتمع من الموارد القائمة .

ان النظام الاقتصادي الكفاء يجب أن يوفر وسيلة تنمية وأنتشار التطور التقني «التكنولوجي» . وتتحقق هذه الغاية في اقتصاديات السوق من خلال الاسعار والمنافسة . فلو أن المستهلكين كانوا راغبين في شراء سلعة جديدة بسعر يغطي كلفة هذا المنتج فإن الفكرة المرتبطة بانتاج هذه السلعة - التطور التقني الذي تمثله - سوف تدعمها قوى السوق وتساعد على انتشارها . وعلى العكس من ذلك ، لو أن تكلفة الموارد زادت عن الاسعار السوقية لسلعة ما فإن الخسائر الاقتصادية تبين لصانعي القرارات أن أسلوب الانتاج غير سليم أو غير مناسب من الناحية الاقتصادية .

منحنى العرض الكلي في اقتصاد مقيد

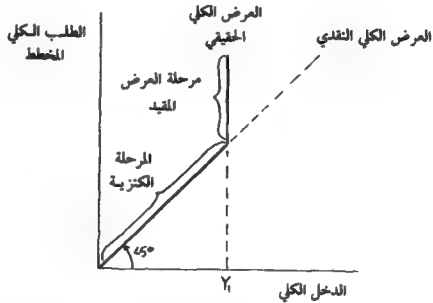
The Aggregate Supply Curve for the Constrained Economy

ان العوامل المؤثرة على جانب العرض تقيد امكانية تنمية الانتاج ويبين شكل (رقم ١) منحنى عرض الانتاج الحقيقي في النموذج الكينزي لتدفق الدخل . ويبين من هذا الشكل أن الانتاج الحقيقي سوف ينمو استجابة للزيادة في الطلب الكلي حتى يصل الاقتصاد الى الحد الذي يفرضه التوظيف الكامل على جانب العرض (الدخل Y_c) . وعلى ذلك فإنه في هذه المرحلة ، التي يشار اليها أحياناً بالمرحلة الكينزية ، يتمثل منحنى العرض الكلي الحقيقي في خط 45° . وحيث أن زيادة الطلب سوف تؤدي الى زيادة في تشغيل الموارد أكثر من رفع الاسعار في المرحلة الكينزية ، فإن العرض الكلي الحقيقي والعرض الكلي النقدي يتساويان (٣) وعندما يتحقق مستوى الانتاج Y_c ، يصبح منحنى العرض الكلي الحقيقي

٣ - كما بينا سابقاً يعكس استقرار الاسعار في المرحلة الكينزية فرض عدم مرونة الاسعار في الاتجاه النزولي وعدم ارتفاع الاسعار بسبب وجود موارد عاطلة .

شكل رقم (١) منحنى العرض الكلي المقيد

يبين هذا الشكل صورة منحنى العرض الكلي المقيد في إطار كينزي . ويكون منحنى العرض الكلي هو خط ٤٥° حتى يصل للانتاج الى الحد الذي يفرضه التوظيف الكامل عند Y_1 ، وحيث أن معدلات الانتاج بعد نقطة Y_1 لا يمكن تحقيقها فان منحنى العرض الكلي يصبح رأسيا عند هذه النقطة Y_1 .



رأسيا . وذلك بسبب عدم القدرة على زيادة معدلات الانتاج الحقيقي بعد هذه النقطة Y_1 . ومع ذلك فان العرض النقدي « الدخل » قد يزيد عن نقطة Y_1 كما يبين خط ٤٥° المتقطع ، بسبب ارتفاع الاسعار استجابة لظروف الطلب ولكن المستويات العالية للدخل النقدي لاتستطيع تنمية الدخل الحقيقي أكثر مما تسمح به القدرة الانتاجية للاقتصاد . وعلى ذلك يمكن القول أن الانتاج المقيد بعوامل العرض - supply constrained output هو الحد الاقصى للانتاج الذي يمكن تحقيقه في الاجل الطويل في إطار السياسة العامة والقدر المتاح من الموارد .

ويشمل القيد المفروض على العرض كلا من التوظيف الكامل ، ومستوى الكفاءة الاقتصادية . وفي ظل هيكل معين للحوافز الفردية ، فان العرض يكون مقيدا بالحد

الاقصى للانتاج الذي يمكن تحقيقه من خلال السياسات المحفزة للطلب . ذلك أن المخاطر الفردية تؤثر على درجة وكيفية استخدام الموارد ولا يخفى أن هذه المخاطر تتأثر بالسياسة العامة ، فضلا عن التأثير بمسار قوى السوق . فسياسة خفض الضرائب والسياسة المالية التي تستهدف تغيير نمط توزيع الدخل ، على سبيل المثال ، تؤثر على المزايا التي يحققها الناس من العمل ، والدخار ، والاستثمار ، ومن ثم تؤثر في دوافع الافراد لممارسة هذه الأنشطة .

ويجب أن نعترف بأن السياسة العامة ، وندرة الموارد يؤثران على معدل الانتاج الذي يمكن تحقيقه في اقتصاد ما . ويجب أن يرسخ في الوجدان أن الموارد العاطلة لا تكون دائما بفعل القصور في الطلب^(٤) . فبعض الموارد قد تبقى عاطلة أو لا يتم استخدامها بكفاءة عالية لان السياسة العامة تخلق هيكلًا غير كفء للمخاطر يساعد على ذلك . ومثل هذا القيد على العرض الذي يتمثل في ضعف هيكل المخاطر لن يكون أكثر استجابة لسياسات حفز الطلب من القيود الناتجة عن عدم القدرة الفعلية للحصول على الموارد .

وبين شكل (رقم ٢) كيفية ممارسة التغيرات في الطلب الكلي لآثارها على مستوى الانتاج والاسعار في النموذج الذي نعالجه ، نموذج العرض المقيد ففي حالة وجود موارد عاطلة «فإن» الطلب يخلق العرض المساوي له «في المرحلة الكينزية» . وحيث يزداد الطلب من $(C_1 + I_1 + G_1)$ الى $(C_2 + I_2 + G_2)$ فإن الناتج الحقيقي يزداد ، بفعل المضاعف ، الى « γ_1 » وتبقى الاسعار ثابتة مادام كل من الدخل الحقيقي والدخل النقدي ينمو بنفس القدر .

وفي اطار مستوى التوظيف الكامل ، وهو يشكل قيدا على العرض الكلي ، نجد أن الطلب الكلي $(C_2 + I_2 + G_2)$ يحقق المعدل الاقصى للانتاج الذي يرتبط باستقرار الاسعار . ذلك أية زيادة في الطلب الكلي بعد هذا المعدل (ارتفاده ، مثلا ، الى $G_3 + I_3 + C_3$ لن يؤدي الا الى غلاء الاسعار . وحينئذ يزداد الدخل النقدي ، أما الدخل الحقيقي فيظل دون تغير عند نقطة « γ_1 » وهذا يعني أن القوة العاملة تحصل على دخول أعلى في صورة رواتب ، الا أن هذه الرواتب لا تشتري سوى نفس كمية السلع والخدمات التي كانت تشتريها فيما قبل غلاء الاسعار ، فقد انخفضت قوتها الشرائية مع

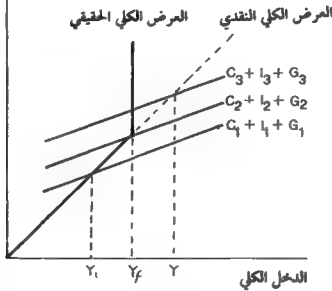
(٤) لتذكر دائما أن التوظيف الكامل ، معدل التوظيف الذي يرتبط بالمعدل المعاني للبطالة ، يمكن كلا من البطالة الاحتكاكية والظروف الهيكلية للاقتصاد وعلى ذلك فإن السياسات العامة التي تشارك في خلق البطالة الهيكلية تؤثر في معدل التوظيف الكامل .

شكل رقم (٢)

التغيرات في الطلب والقيود المفروضة على العرض الكلي

فإذا كان اقتصاد ما يعمل عند مستوى « Y_1 » فإن مستوى التوظيف يكون أدنى من مستوى التوظيف الكامل « Y_F ». لذلك فإن زيادة الطلب الكلي من « $C_1 + I_1 + G_1$ » إلى « $C_2 + I_2 + G_2$ » سوف يؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي والنقدي . ومع ذلك ، فحيث يتدفع الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل فإن الاستمرار في زيادة الطلب إلى المستوى « $C_3 + I_3 + G_3$ » سوف يؤدي إلى التضخم . إذ ينمو الدخل النقدي بفعل ارتفاع الأسعار ، أما الدخل الحقيقي فسوف يبقى عند « Y_F » بسبب القيود على إمكانية زيادة الإنتاج .

الطلب الكلي المخطط



غلاء الأسعار .

ولكن ، هل تؤدي قيود العرض إلى عدم زيادة الإنتاج بعد نقطة « Y_F » حقيقة ؟ . ان الجزء المرسوم بزاوية ٤٥° من منحنى العرض الكلي فيه تبسيط بهدف تعميق فكرة أن التغير في الطلب يفرز آثاراً ضئيلة على الأسعار (وآثاراً بالغة القوة على الإنتاج) ، في حالة وجود الطاقة العاطلة . أما الجزء الرأسي من هذا المنحنى فهو تبسيط للمسألة بهدف تعميق مفهوم أن هناك معدلاً لنمو الإنتاج تؤدي بعده الزيادة في الطلب إلى ارتفاع حاد في الأسعار (وزيادة صغيرة فقط في الإنتاج الحقيقي) .

وعلى ذلك ، فإن الجزء الرأسي من منحنى العرض لا يعني استحالة زيادة

الانتاج ، مؤقتاً ، بعد نقطة «Y₁» . فذلك أن زيادة الطلب قد تؤدي الى زيادة الانتاج بعد هذه النقطة لفترة قصيرة من الزمن . فقد تنخفض البطالة عن معدلها العادي في الأجل الطويل . اذ يعمل الموظفون وقتاً اضافياً وتعمل المنشآت بمعدلات أعلى من المعدلات العادية . ولكن هذه المعدلات غير العادية للاستخدام لن تستمر في الأجل الطويل . وهذا يعني أن معدلات الانتاج بعد نقطة «Y₂» لن يمكن الابقاء عليها . وعندما يعمل صانعو القرار على تعديل معدلات استخدام الموارد بما يتفق مع المستوى المرغوب فيه في الأجل الطويل ، فإن الانتاج سوف ينخفض الى نقطة «Y₂» ثانية^(٥) .

لقد برزت خلال السبعينات ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، أهمية دراسة العرض الكلي . فقد كان الطلب الكلي من القوة بحيث رفع الدخل النقدي بمعدل سريع جداً . ومع ذلك فقد غمأ الدخل الحقيقي ببطء . ذلك أن العوامل المؤثرة على جانب العرض قد أضعفت من تأثير سياسات رفع مستوى الطلب بهدف زيادة معدل نمو الدخل الحقيقي .

الانتقال في منحني العرض الكلي

Shifts in the Aggregate Supply Curve.

تؤدي التغيرات في كمية الموارد المستخدمة ، وفي درجة الكفاءة في استخدامها ، وفي مستوى الفنون الانتاجية إلى انتقال العرض الكلي . ولا يخفى أن تلك المحددات لمستوى العرض تتأثر بالاختيار الخاص والاختيار العام ، فضلاً عن قوى الطبيعة ، مثل الظروف السيئة للمناخ .

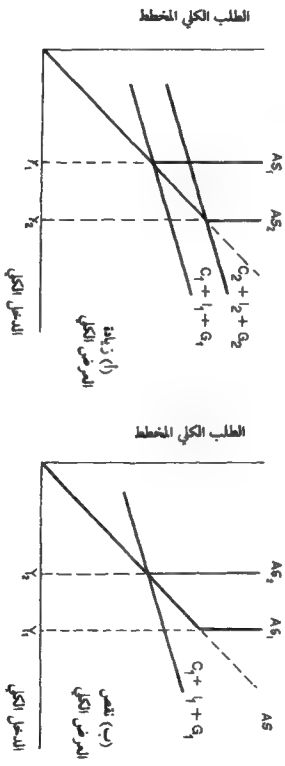
دعنا نلقي الضوء أولاً على العوامل التي تزيد العرض الكلي . فمع مرور الوقت يعمل صافي التكوين الرأسمالي على زيادة الآلات ، والأصول الرأسمالية الأخرى . وقد تكتشف موارد طبيعية جديدة ، ويزداد حجم قوة العمل ويتحسن مستوى تعليم قوة العمل وتزيد خبراتها . وقد يؤدي التقدم التقني «التكنولوجي» الى زيادة الانتاج باستخدام قدر معين من الموارد . فكل من هذه العوامل سوف يزيد من امكانيات الانتاج (الطاقة الانتاجية المقيدة supply - constrained output capacity) في الاقتصاد القومي .

ويوضح شكل رقم (٣) أثر زيادة العرض الكلي في إطار نموذج تدفق الدخل الذي ندرسه . وتؤدي زيادة العرض الكلي «AS» الى انتقال منحني العرض الكلي «AS» الى

(٥) في الفصل الخامس عشر ، سوف يتم تحليل أشمل لسياسات خفض الطلب للابقاء على معدلات الانتاج بعد نقطة التوظيف الكامل ، وبيان أسباب عدم فاعلية مثل هذه السياسات في الأجل الطويل .

شكل رقم (٣) انتقال معني المرض الكلي

إذا انتقل معني المرض الكلي إلى AS_2 شكل ٣-أ) فإن ارتفاع الطلب الكلي (إلى $G_2 + I_2 + C_2$) سوف يمكن الاقتصاد من الاحتفاظ بمستوى التوازن الاعلى للإنتاج الحقيقي (٣) في إطار استقرار الاسعار . وبين شكل ٣-ب) أثر انخفاض المرض الكلي (من AS_1 إلى AS_2) . فإذا ظل الطلب الكلي ثابتا عند $(C_1 + I_1 + G_1)$ فإن انخفاض المرض يؤدي إلى رفع الاسعار ، وينخفض الدخل الحقيقي إلى (Y_2) . إلا إذا انخفض الطلب الكلي كذلك فإن التضخم سوف يصاحب انخفاض المرض الكلي .



اليمين مشيرا الى تحقق مستوى أعلى للدخل الحقيقي (Y_2 بدلا من Y_1) . فاذا زاد الطلب الكلي الى ($C_2 + I_2 + G_2$) فان المستوى التوازني للدخل « Y_2 » يكون مصحوبا بأسعار مستقرة . ذلك أن كلا من الدخل النقدي والدخل الحقيقي يرتفع . اما اذا لم يزد العرض الكلي (أي اذا ظل عند AS_1) فان زيادة الطلب الكلي الى ($C_2 + I_2 + G_2$) يؤدي الى التضخم . ومع ذلك فانه عندما يزداد العرض الكلي فان المستوى الاعلى للطلب الكلي يكون متناسقا مع كل من استقرار الاسعار والزيادة في الدخل الحقيقي (الى Y_2) .

وقد تؤدي العوامل الطبيعية أو الاحداث الاقتصادية أو السياسات الاقتصادية الطائشة وغير المدروسة الى خفض العرض الكلي . فالعطش ينقص عرض المنتجات الزراعية كما أن المناخ السيء يجعل تنفيذ مشروعات التشييد بطيئا . كما أن القيود التنظيمية الثقيلة . وانخفاض المنافسة في الأسواق قد تقلل من كفاءة الاقتصاد ومن ثم تخفض العرض الكلي .

ويؤكد الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ثم خلال ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ما نقره الظروف المتغيرة من آثار عكسية على العرض الكلي . ذلك أن الاسعار المرتفعة للنفط تعني أن الدول المستوردة له مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا بد لها أن تقدم كمية أكثر من السلع مقابل كل برميل من الزيت يتم استيراده . وهذا يعني تحويل ثروة من الدول المستوردة للزيت الى الدول المصدرة له . وعلى ذلك فان قاعدة الموارد في الدول المستوردة للزيت تنخفض ، فلم يعد الزيت الرخيص متاحا وهكذا ينخفض العرض الكلي .

وبين شكل رقم (٣- ب) أثر مثل هذا الانخفاض في العرض الكلي . اذ يتقل الجزء الرأسي لمنحنى العرض الحقيقي الى اليسار (إلى AS_2) مشيرا الى انخفاض معدل الانتاج الذي يمكن تحقيقه . وينخفض الدخل الحقيقي الى (Y_2) . واذا بقي الطلب الكلي دون تغيير عند ($C_1 + I_1 + G_1$) فان الاسعار ترتفع .

إن المفهوم الضمني لهذا القول هو أن انخفاض العرض الكلي سوف يولد آثارا تضخمية في الاقتصاد الا اذا ألغى ذلك بانخفاض الطلب الكلي . وتبين خبرة الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترات ارتفاع اسعار النفط الخام صحة هذا الرأي . فعلى أثر الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام في سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ واجه الاقتصاد الأمريكي انكماشاً في سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وفي نفس الوقت بلغ معدل التضخم ١١٪ سنة ١٩٧٤

بعد أن كان ٦,٢٪ سنة ١٩٧٣ . وقد تكرر نفس هذا النمط في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . فلم يتغير الناتج القومي الاجمالي خلال ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بينما ارتفع معدل التضخم من ٧,٦٪ سنة ١٩٧٨ الى أكثر من ١٢٪ خلال سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠ . ولا يغيب عن الفكر أن هناك عوامل أخرى قد شاركت في خلق هذه الضغوط التضخمية خلال هذه الفترات . ومع ذلك فإن هذا التحليل يشير الى أن الارتفاعات الحادة في أسعار النفط ، وما صاحبها من انخفاض في العرض الكلي قد لعبت دورا هاما في رفع معدل التضخم خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، وكذلك خلال ١٩٧٨ - ١٩٨٠ .

السياسة المالية ، والطلب الكلي ، والعرض الكلي

Fiscal Policy, Aggregate Demand and Aggregate Supply

لقد تجاهل الاقتصاديون ، في الماضي ، أثر الضرائب على جانب العرض . ومع ذلك فقد بات واضحا أن تغيير معدلات الضرائب يؤثر في كل من العرض الكلي والطلب الكلي . ذلك أن معدلات الضرائب تؤثر على الدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق على الاستهلاك ، كما أنها تغير الأسعار النسبية ومن ثم تؤثر في الحوافز الفردية للعمل والادخار والاستثمار ولاستخدام الموارد بمستوى عال من الكفاءة . ويحتل المعدل الحدي للضريبة أهمية خاصة لأنه يحدد الجزء المتقطع من الزيادة في دخول الأفراد في شكل ضرائب من ناحية ، كما يحدد الدخل الممكن التصرف فيه من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإن التغير في المعدلات الحدية للضرائب سوف تؤثر في الحوافز الفردية لاستخدام الموارد المتاحة لهم .

وعند تخفيض المعدلات الحدية للضرائب تتحقق زيادة في عائد العمل الاضافي ، والاستثمار ، والادخار ، والأنشطة الأخرى التي انخفضت الضرائب المفروضة عليها . اذ يتجه الناس الى الأنشطة التي تتمتع بحماية من الضريبة ، والسلع التي خففت عليها الضرائب ، وإلى الأشكال الأخرى للأنشطة التي يمكن أن تتجنب الضريبة . وهذه البدائل تزيد من فاعلية قاعدة الموارد وتحسن من كفاءة استغلالها .

واذا بقيت الأشياء الأخرى على حالها ، فإن هذه الحوافز تؤدي الى زيادة العرض . وعلى العكس من ذلك ، تعمل الاسعار العالية للضرائب على خفض مكافأة الأنشطة الانتاجية وتجعل التجنب الضريبي أشد إغراء . ويشجع هذا على تحويل الموارد من الأنشطة الانتاجية الى الأنشطة التي يتجنب فيها المتجنبون الضرائب مما يخفض العرض

الكلي .

على أن السياسة المالية تؤثر على العرض الكلي بأسلوب يختلف عن ذلك الأسلوب الذي تؤثر به على الطلب الكلي. فهي تمارس أثراً على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على الدخل الممكن التصرف فيه وتيار الانفاق . أما تأثيرها على العرض الكلي فيتم من خلال تغيرات المعدلات الحدية للضرائب التي تؤثر على درجة الجاذبية النسبية للنشاط الانتاجي مقارنة بالفراغ والتجنب الضريبي .

وليس ثمة ريب أن إيرادات الضرائب تدعم قدرة القطاع العام على الانفاق . فالسلع العامة مثل أعمال الشرطة والوقاية من الجريق . والقضاء والدفاع القومي ، وإنشاء الطرق ، والنظام التقني ، توفر البنية الأساسية اللازمة لتعمل الأسواق بكفاءة . وقد تزيد المكاسب التي يحققها المجتمع من ارتفاع كفاءة العمل الجماعي في هذه الأنشطة وغيرها من الآثار السلبية لمعدلات الضرائب اللازمة لتمويل هذه السلع العامة . وحيث يزداد العرض الكلي رغم وجود آثار سلبية للضرائب على الحوافز . مع ذلك ، فإنه مع نمو القطاع العام تزداد الحاجة الى تخصيص أرصدة مالية (مثل النفقات التحويلية) لأنشطة ذات آثار ضئيلة على العرض الكلي . وفي نفس الوقت تتزايد أهمية الآثار المثبطة للحوافز وعدم الكفاءة في الانتاج مع ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب . والواقع أن الأثر العكسي للمعدلات المرتفعة للضرائب سوف يسيطر .

آثار التغيرات في معدلات الضرائب منظوراً إليها من جانب العرض :

دعنا نشرح الآن بشيء من التفصيل التشوهات والآثار الجانبية التي تنشأ عن ارتفاع الاسعار الحدية العالية للضرائب بشدة . وحيث يكون في استطاعتنا أن نحلل أثر السياسات المالية المختلفة على العرض الكلي ان رفع الاسعار الحدية للضرائب يؤدي الى خفض العرض الكلي لثلاثة أسباب رئيسية :

(١) قد تؤدي الاسعار الحدية العالية للضريبة الى خفض عرض العمل واضعاف كفاءته الانتاجية . ذلك أن ارتفاع هذه المعدلات يشجع الأفراد على تحويل مورد العمل من الأنشطة التي تولد دخولا خاضعة للضريبة الى أنشطة أخرى لا تخضع للضريبة وعلى ذلك فإن المكاسب المتولدة عن التخصص والتبادل وقانون المزايا النسبية تتضاءل^(٦) . وهكذا

(٦) يجب أن يقوم الطالب الذي لا يستطيع فهم هذه النقطة بمراجعة موضوع التخصص والتبادل وقانون الميزة النسبية لشرح مفصل لأثر هذه العوامل على امكانيات الانتاج في اقتصاد ما انظر فصل ٢ .

يتضائل العرض الكلي اذا لم تكن المزايا المتولدة عن السلع والخدمات العامة تفوق هذه الاثار المثبطة للحوافز الفردية .

وقد نتساءل : كيف يؤثر رفع الاسعار الحدية للضرائب على عرض العمل ؟ والاجابة على هذا السؤال ، هي أن هذا الرفع يؤدي أولا الى تشجيع الأفراد على تفضيل الفراغ على العمل . وهو ما يشير إليه الاقتصاديون بأثر احلال وقت الفراغ على العمل .

ذلك أن الاسعار الحدية العالية للضرائب سوف تدعو بعض الافراد الى الخروج من قوة العمل بسبب انخفاض ايراداتهم بعد الضريبة^(٧) . ومن ناحية أخرى فان خفض ايراداتهم بعد الضريبة سوف يخفض تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ مما يغري الأفراد على خفض ساعات عملهم . وهذا يعني أن الناس يقررون أن الجهد الانتاجي الذي يولد قدرا صغيرا من العائد الشخصي لا يستحق الجهد عليه . فكثير منهم سوف يقرر أن يأخذ إجازات أطول ، ويحمل فرص العمل الإضافي ، ويتقاعد مبكرا ويكون أكثر تشددا عند اختيار الاعمال اذا كان عاطلا ، ويقطع عن القيام بالمشروعات المربحة التي تحوطها المخاطر . هذه البدائل من «وقت الفراغ» لجهد العمل الذي خضع للضريبة يخفض عرض العمل المتاح ، ومن ثم ينخفض العرض الكلي^(٨) . وفضلا عن تأثير ساعات العمل ، تتأثر فاعلية وقت العمل كذلك . فحيث لا يستطيع العمال الحصول

(٧) تشير الدراسات التطبيقية إلى أن المعدلات الحدية العالية للضريبة قد لا تغير ساعات عمل الذكور في صدر الشباب بشكل محسوس . ومع ذلك فإن عمل النساء المتزوجات وكبار السن من العمال وشباب العمال تتأثر بدرجة أكبر . وقد قدرت دراسة حديثة قام بها Michael Evans إن خفضا قدره ١٠٪ في معدلات الضريبة على الدخول الشخصية تزيد ساعات عمل العمال الذكور عن ليسوا في صدر الشباب بنسبة ٣,٧٪ . انظر :

Michael Evans, "An Econometric Model Incorporating the Supply - Side Effects of Economic Policy," Washington University and Federal Reserve Bank of St. Louis, Oct. 24 - 25, 1980 .

(٨) يرى بعض الاقتصاديين أن الاسعار العالية للضرائب قد تحفز الأفراد على زيادة العمل حتى يحافظوا على مستوى حياتهم المعادي . وقد نسي هؤلاء أسباب فرض الضرائب . فالضرائب تفرض بهدف توفير الخدمات العامة لذلك فان الاسعار العالية للضرائب واتساع نطاق السلع المعالة سوف يولد أثرا سلبيا على الدخل فقط عندما تكون المشتات العامة لا تعمل بكفاءة عالية . اما اذا كانت هذه المشتات تعمل بمستوى عال من الكفاءة في المتوسط فان المكاسب التي يجنتها اتفاق القطاع العام سوف تعادل على الأقل الانخفاض في الدخل الناتج عن الضرائب المرتفعة وبعض الأفراد سوف يعاني من انخفاض الدخل (الذي قد يدفعهم الى العمل أكثر) لو كان تقديرهم لما توفره الحكومة من سلع وخدمات عامة أقل من تقديرهم لما تعمل عليه الحكومة من إيرادات ضريبية . ولا ريب أن فرض الضرائب لتحويل أنشطة تخفيض الدخل الحقيقي مسألة لا يمكن الدفاع عنها حتى لو أدى ذلك الى اجبار بعض الناس على العمل أكثر لتعويض النقص في دخولهم . ولدراسة أكثر تفصيلا انظر :

James Gwartney and Richard Stroup, "Labor Supply and Tax Rates: A Correction of the Records," American Economic Review, Forthcoming.

على نسبة أعلى من أجورهم التقديرية فسوف تقل رغبتهم في العمل الجاد المنتج ، وفي قبول مسئوليات اضافية ، ويمارسون العمل في ظروف سيئة ، وقد يحدثون بعض الخسائر في محاولات لزيادة معدل الأجر .

كما أن هذه المعدلات العالية للضرائب سوف تؤدي الى استخدام غير كفء للعمل . فبعض الأفراد سوف يقومون بالعمل في أنشطة أقل إنتاجية لا تخضع للضرائب (أو تتمتع بمعدلات أقل للضريبة) بدلا من الأنشطة التي تفرض عليها الضرائب بمعدلات عالية . وهنا تكثر الاحتمالات . فقد يحل الانتاج العائلي الخاص غير الخاضع للضريبة محل الأنشطة الخاضعة لها . ويمكن القول بشكل عام أن عمل الانسان لحسابه يوفر له فرصة أكبر لانتاج سلع غير خاضعة للضريبة . وعلى ذلك فإن رفع المعدلات الحديثة يشجع الأفراد بتخصيص قدر أكبر من عملهم في أنشطة يعملون فيها بأنفسهم (بسبب المكاسب غير الخاضعة للضريبة أكثر من ارتفاع الانتاجية) والابتعاد عن أنشطة أكثر إنتاجية ولكنها تخضع لضرائب عالية . كما تعمل المعدلات الحديثة العالية للضرائب على توجيه موارد العمل الى أنشطة سرية . وهكذا ينشأ الاسراف وعدم الكفاءة الاقتصادية .

(٢) قد تؤدي المعدلات الحديثة العالية للضرائب الى انخفاض رأس المال واضعاف كفاءته الانتاجية . فالفرد يستخدم دخله الممكن التصرف فيه لمواجهة الزيادة في الاستهلاك او لتنمية المدخرات والاستثمارات ولا يخفى ان الدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل من خلال الادخار والاستثمار يوفر الحافز الذي يغري الناس على خفض الاستهلاك الجاري . ومع ذلك فإن هذه المعدلات الحديثة العالية للضرائب يضعف هذا الحافز ومن ثم يجعل الادخار والاستثمار أقل إغراء بالنسبة للناس ذلك انه كلما زاد الدخل الذي يتوقعونه في المستقبل كان الاقتطاع الضريبي أكبر . وهذا يعني أن المعدلات الضريبية العالية تجعل الاستهلاك الجاري أرخص وأشد إغراء . لذلك يقوم الأفراد بزيادة استهلاكهم على حساب الادخار والاستثمار . وقد تحتاج القضية الى مثال لايضاها . لنفرض أن شخصا ما أراد ان يشتري سيارة بمبلغ ٣٠٠٠٠ ريال لتيسر له الوصول الى أعماله . فإذا كان سعر الفائدة الجاري ١٠٪ فانه يخصص ٣٠٠٠ ريال من الدخل الاضافي قبل الضريبة في السنة لشراء السيارة . اما اذا كان هذا الشخص خاضعا لسعر حدي للضريبة ٥٠٪ فان نصف دخله الاضافي تقتطعه الضريبة ومن ثم يمكنه شراء السيارة بتكلفة تعادل ١٥٠٠ ريال من دخله السنوي بعد الضريبة . وعلى ذلك كلما ارتفع السعر الحدي للضريبة تكون تكلفة السيارة أكثر انخفاضا بالنسبة له (ولكن ليس

بالنسبة للمجتمع) . فعندما ارتفعت المعدلات الحدية للضرائب على عائد الاستثمار في إنجلترا الى ٩٨٪ في السبعينات ارتفعت بشدة مبيعات سيارات «رولز رويس» و«المرسيدس»^(٩) . ان مثل هذه المعدلات العالية للضريبة قد جعلتها رخيصة قياسا بالدخل يعد الضريبة في المستقبل - للمستهلكين الأثرياء الراغبين في شراء السيارات الغالية .

ولا تؤدي هذه المعدلات الحدية العالية الى نقص الادخار والاستثمار فقط ولكنها تشجع المستثمرين على التحول الى مشروعات استثمارية لا تخضع عائدها للضرائب والابتعاد عن المشروعات التي قد تكون أكثر عائداً ولكنها تخضع لضرائب عالية . وهنا يكون الاستثمار في الاصول التي تستهلك بسرعة متمتعاً بمزايا ضريبية ويفضل المستثمرون المشروعات التي تحقق لهم معدلاً مرتفعاً لاهلاك الآلات ، كما يلجأ هؤلاء المستثمرون إلى حساب خسائر محاسبية أو خسائر ظاهرية تخصم من الدخل الدخلى إلى أرباح رأسمالية تخضع لمعدل أقل للضرائب ويتحولون إلى منشآت اعمال عمية ضريبياً ، متخصصة في تقديم فرص استثمارية ذات خسائر محاسبية قصيرة الاجل أو «خسائر على الورق» تخصم من الدخل الخاضع للضريبة والتي يرجع رواجها ان لم يكن وجودها نفسه ، إلى ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب . ويصبح كثير من الافراد الاذكياء خبراء في امور الضرائب ، ومحاسبين ومستشاري استثمار مع غو وتوسع الصناعات غير الخاضعة للضريبة . كما يمارس افراد آخرون الاعمال التي تتمتع بمزايا ضريبية . ويقضي المحامون والاطباء واساتذة الجامعة ، والعمال الفنيون وغيرهم وقتاً أقل في أعمالهم المهنية وقتاً أطول في البحث عن وسيلة لخفض اعبائهم الضريبية . وكل هذا يستهلك موارد حقيقية يمكن أن تستخدم في أنشطة أكثر فائدة وانتاجية إذا لم تخضع لمعدلات حدية عالية للضرائب .

(٣) قد تشجع المعدلات الحدية العالية للضريبة الافراد على احوال سلع اقل تفضيلاً ولكن الانفاق عليها يخصم من الدخل عند حساب الضريبة tax deductible محل

(٩) بإخذ الدخل السنوي بعد الضريبة في المستقبل ، ما هي تكلفة سيارة قيمتها ٣٠٠٠٠ ريال لرجل أعمال يخضع لسعر ضريبة يبلغ ٩٨٪ عندما يكون سعر القائدة ١٠٪ ؟ وهل يقران هذا بتكلفة مزاولة يمكن شراؤها بالدخل بعد الضريبة ؟ .

سلع يرغبون فيها بدرجة اعلى ولكن الانفاق عليها لا يخصم من هذا الدخل ، (nondeductible) . والانفاق الذي لا يخصم للضريبة هو ذلك الانفاق الذي تسمح الادارة الضريبية للممولين بخصمه من الدخل ومن ثم ينخفض الدخل الخاضع للضريبة ، ومن امثلة هذه النفقات تكلفة ممارسة المهنة ، والانفاق على السلع التي تقرر السياسة العامة دعمها مثل الخدمات الطبية .

وهذا في الواقع اثر جانبي لتلك المعدلات الضريبية تندر ملاحظته . فارتفاع هذه المعدلات يجعل النفقات التي تخصم من الدخل قليلة الاهمية بالنسبة للممولين ذوي الدخل المرتفعة . ويبدو ان غير الناس انما انفاقهم تبعا لذلك . ويسعون الى خفض اعبائهم الضريبية من خلال احلال مشترياتهم من السلع التي يخصم الانفاق عليها من الدخل عند حساب الضريبة محل مشترياتهم من السلع التي لا يخصم الانفاق عليها من هذا الدخل .

وللايضاح ، دعنا نفترض ان ايرادات الشركات في دولة ما = الولايات المتحدة الامريكية مثلاً كانت تخضع لضريبة بمعدل حدي ٤٦٪ ، وان اصحاب منشأة ما يدفعون ضريبة على الدخل الشخصي من عائد الاسهم في المنشأة . فبالنسبة لصاحب المنشأة الذي يديرها owner manager والذي يبلغ المعدل الحدي للضريبة على دخله الشخصي ٤٤٪ ، تكون الضريبة على ايرادات المنشأة المدفوعة الى المالك ٧٠٪ ، عندما يؤخذ في الاعتبار الضريبة على المنشأة (٤٦٪) والضريبة على الدخل الشخصي (٤٤٪) من ايرادات المنشأة الباقية بعد خصم الضريبة أي ٥٤٪) .

وفي مثل هذه الظروف فان التكلفة الشخصية لشراء سلع يخصم الانفاق عليها من الدخل عند حساب الضريبة tax deductible goods تصبح ضئيلة جدا . ويمكن لرجل الاعمال حينئذ ان يشتري سيارات فاخرة ، وطائرة للاستخدام في اعمال المنشأة ، كما يمكنه ان يشرك المنشأة في احد النوادي ، وان يقضي اجازة عمل في هاواي ، ويؤثف مكتبا فاخرا ومترفا ، وان يستمتع بسلع اخرى كثيرة تتعلق بالعمل ويعتبر الانفاق عليها جزءا من تكلفة الانتاج ما دامت ترتبط بعمل المنشأة على ان تكلفة البند الذي يخصم الانفاق عليه من الدخل عند حساب الضريبة سوف تنخفض بمقدار المعدل الحدي للضريبة .

وهكذا كلما ارتفع سعر الضريبة انخفضت التكلفة اكثر وعلى ذلك ، لو ان شخصا يخضع للضريبة بسعر حدي ٥٠٪ فان التكلفة الشخصية لاجازة عمل تكلف ٥٠٠٠٠ ريال بكل مستلزماتها من اقامة وتنقلات سوف تكون ٢٥٠٠٠ ريال فقط ، بينما تكون

كلفتها على المجتمع ٥٠٠٠٠ ريال . ويرجع عدم الكفاءة هنا الى حقيقة ان الافراد لا يتحملون كل تكاليف السلع التي يخصم الانفاق عليها من الدخل عند حساب الضريبة . وما دام المستهلكون لا يتحملون هذه التكلفة كاملة فان هذه السلع تحمل عمل السلع التي لا تخصم نفقاتها من هذا الدخل والتي تتحدد اسعارها بنفقات انتاجها . فالضياغ وعدم الكفاءة هنا هو ناتج ثانوي لهيكل الحوافز .

امكانيات السياسة المالية :

Fiscal Policy Possibilities

انه لا مناص ان نأخذ في الاعتبار آثار السياسة المالية على كل من العرض الكلي والطلب الكلي ، ما دام العرض الكلي يشكل قيда على الاقتصاد كما رأينا فيما سبق . وبالنظر إلى السياسات المالية التوسعية والمقيدة التي يمكن تطبيقها في اقتصاد ما ، تبرز لنا أربعة احتمالات :

- (١) تخفيض الضريبة مع زيادة العجز المخطط في الموازنة العامة .
- (٢) زيادة الضريبة مع تحقيق فائض مخطط في الموازنة (او خفض لقيمة العجز) .
- (٣) زيادة الضريبة مع زيادة مخططة في عجز الموازنة .
- (٤) خفض الضريبة مع تحقيق فائض مخطط في الموازنة (او خفض لقيمة العجز) .

١) تخفيض معدلات الضريبة مع زيادة عجز الموازنة :

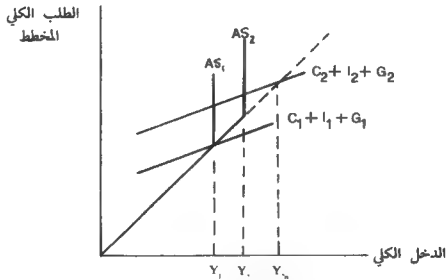
ليس يخفى ان السياسة المالية حينئذ تكون توسعية . ذلك ان عجز الموازنة ، كما رأينا ، يزيد الطلب الكلي ، ما دام الانفاق الحكومي يضيف الى تيار الدخل اكثر مما تسحب منه الضرائب . وفي نفس الوقت ، فان خفض المعدلات الحدية للضرائب يحفز العرض الكلي ، ما دامت تدعم الدافع الى الاستخدام المنتج والكفاء للموارد . فاذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى ادنى من مستوى التوظيف الكامل فان هذه السياسة المالية تكون سياسة سليمة ، اذ تؤدي زيادة الطلب الكلي الى زيادة الدخل الحقيقي والاتجاه نحو مستوى التوظيف الكامل ، كما ان خفض المعدلات الضريبية تزيد من العرض الكلي اكثر ومن ثم يتسع نطاق الانتاج في اطار الاستقرار وعدم التضخم .

ومع ذلك ، عندما يصل الاقتصاد القومي الى مستوى التشغيل الكامل فان فاعلية هذه السياسة تكون محل تساؤل ، فاذا كان الاثر التوسعي لعجز الموازنة كبيرا ، والاثار

الايجابية لخفض معدلات الضرائب على العرض الكلي صغيرة ، فان هذا يعني ان هذه الاستراتيجية تضخمية . ويوضح شكل رقم (٤) هذه النقطة .

الشكل رقم (٤)

أثر عجز الموازنة الذي يصاحبه معدلات الضرائب - استمرار أثر الطلب ويشرح هذا الشكل أثر السياسة المالية التوسعية في حالة وجود قيود على العرض . ويعمل عجز الموازنة العامة على زيادة الطلب الكلي مسبباً انتقال منحني الطلب الكلي إلى $C_2 + I_2 + G_2$ كما تؤدي - المعدلات الضريبية المنخفضة إلى زيادة العرض الكلي الحقيقي مسببة انتقاله إلى AS_2 . ومع ذلك لو استمرت آثار الطلب فإن الاستراتيجية تكون تضخمية .



دعنا نفترض ان الاقتصاد متوازن عند (Y_1) ، وانه قد تم خفض الضريبة واحداث عجز في الموازنة العامة . هذا العجز سوف يزيد الطلب الكلي مما يدفعه الى الانتقال الى $(C_2 + I_2 + G_2)$. وهذه الزيادة في الطلب الكلي تؤدي الى زيادة الدخل النقدي من خلال عمل المضاعف الى (Y_2) اما خفض معدلات الضرائب بتعمل على تنمية الهياكل الجزئية للاقتصاد القومي ومن ثم يزداد العرض الكلي الى (AS_2) . وينمو الدخل الحقيقي من (Y_1) الى (Y_2) ومع ذلك يستمر اثر الطلب . وعلى ذلك تكون زيادة

الدخل الحقيقي اقل من الزيادة في الدخل النقدي ، ومن ثم ينشأ ضغط تضخمي كائر جانبي لهذه السياسة المالية .

على انه يجب ان نفرق بين التغير في معدلات الضرائب ، والتغير في الايرادات الضريبية . فالافراد سوف يعدلون من مستوى جهودهم في العمل ، والانشطة غير الخاضعة للضريبة نتيجة لخفض معدلات الضريبة . وتؤدي هذه الاستجابة الى تنمية قاعدة الضريبة . وعلى ذلك فان الايرادات الضريبية سوف تنخفض بنسبة اقل من تلك التي تنخفض بها معدلات الضريبة .

فاذا كانت الآثار على جانب العرض قوية بدرجة كبيرة فان الانخفاض في الايرادات الضريبية الناتج عن خفض معدلات الضريبة قد تكون صغيرة ، وخاصة في الاجل الطويل ^(١٠) . وعلى ذلك ، قد يحدث عجز صغير في الموازنة العامة واذا حدث ذلك ، فان آثار الزيادة في الطلب سوف تنخفض الامر الذي يضعف من الآثار التضخمية لهذه السياسة .

(٢) رفع اسعار الضرائب والفائض المخطط في الموازنة (او خفض العجز) :

وهذه السياسة سوف تؤدي الى خفض كل من الطلب الكلي والعرض الكلي لذلك فهي سياسة تتخذ ، غالبا ، لمقاومة التضخم . دعنا نفترض ان اقتصادا يعاني من التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي . حينئذ يقوم صانعو القرار بزيادة الضريبة واحداث فائض مخطط في الموازنة العامة . هذا الفائض في الموازنة سوف يعمل على خفض الطلب الكلي ، ما دامت الموازنة تضيف الى تيار الدخل اقل مما تسحب منه في شكل ايرادات ضريبية وفي نفس الوقت تعمل المعدلات الاعلى للضريبة على حفز المنتجين الى التحول عن الأنشطة التي تولد دخولا خاضعة للضريبة الى أنشطة اخرى تتجنب الضريبة . ونتيجة لذلك ينخفض العرض الكلي . فاذا كان فائض الموازنة كبيرا وتسيطر آثار الطلب تعمل هذه السياسة على خفض معدل التضخم . ومع ذلك فان الدخل الحقيقي سوف ينخفض كذلك ، ذلك ان السياسة سوف تعمل بالضرورة على خفض معدل نمو الاقتصاد في محاولة للسيطرة على الضغوط التضخمية .

(١٠) عندما تكون معدلات الضرائب عالية جداً فإن خفضها في الشرائح العليا للضريبة قد يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة وللحصول على تفاصيل أكثر أنظر مناقشة منحنى «لافره» في الفصل رقم ٥

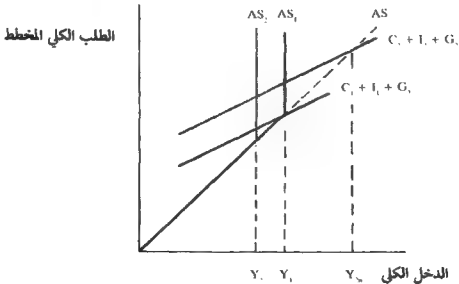
(٣) المعدلات العالية للضريبة والمعجز المخطط للموازنة :

وفي هذه الحالة يكون اثر الموازنة على الطلب الكلي عكس اثر معدلات الضريبة على العرض الكلي . وتعتمد هذه السياسة على وجود عجز في الموازنة حتى لو زادت معدلات الضرائب . ولكي يتحقق ذلك لا بد من تحقيق زيادة حادة في الانفاق الحكومي . وتخفيض الايرادات الضريبية (او زيادتها بقدر ضئيل) مع ارتفاع معدلات الضريبة .

ويشرح لنا شكل رقم (٥) اثر السياسة المالية في حالة وجود عجز في الموازنة العامة مع زيادة اسعار الضرائب . دعنا نفترض اولا ان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوازن . وهذا يعني ان الطلب الكلي $(C_1 + I_1 + G_1)$. يعادل العرض الكلي عند نقطة (Y_1) . ولكن عجز الموازنة العامة يدعم الاقتصاد مؤديا بذلك الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى أعلى $(C_2 + I_2 + G_2)$. وفي نفس الوقت يؤدي رفع معدلات

شكل رقم (٥) اثر عجز الموازنة مع رفع أسعار الضرائب

يؤدي عجز الموازنة الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى أعلى $(C_2 + I_2 + G_2)$ ، وتؤدي المعدلات الأعلى للضريبة الى احداث تغيير في الحوافز وتخفيض العرض الكلي الحقيقي .



الضرائب الى احلال وقت الفراغ ، والتجنب الضريبي على الانشطة الانتاجية الخاضعة للضريبة . وهكذا ينخفض العرض الكلي الحقيقي (يتحرك الى اليسار) الى (AS_2) . وهذا الاثر المزدوج - ارتفاع الطلب الكلي مع ارتفاع معدلات الضريبة - يسبب ارتفاع معدل التضخم فيينا يرتفع الدخل النقدي الى (Y_{2n}) فان الدخل الحقيقي ينخفض الى (Y_2) بسبب الاثر السلبي لارتفاع معدلات الضريبة على العرض الكلي . وهذه السياسة المالية ، إذن تؤدي إلى تضخم يصحبه انكماش في الانتاج ، ومعدل نمو بطيء . ان بعض الاقتصاديين يعتقد ان هذا هو ما حدث تماما في الولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينات . فقد ارتفع الانفاق الحكومي ارتفاعا حادا . وخاصة النفقات التحويلية ، عندما نفذت « برامج المجتمع العظيم » في النصف الثاني من الستينات ، واتسع نطاقها . فقد كانت سياسة الموازنة توسعية . وقد كانت الموازنة الاتحادية تنسم بوجود عجز في كل سنة خلال السبعينات . وفي نفس الوقت ، دفع التضخم ممولي الضرائب الى شرائح ضريبية حدية عالية . ويقرر الاقتصاديون الذين يعتقدون في قوة الاثار العكسية التي تمارسها المعدلات الحدية العالية للضرائب على الحوافز الفردية ومن ثم على العرض الكلي ، ان السياسة المالية الامريكية قد شاركت الى حد كبير في خفض معدل النمو الاقتصادي خلال السبعينات .

ومن البديهي ان رفع المعدلات الحدية للضرائب خلال السبعينات لم يكن العامل الوحيد الذي اثر على العرض الكلي . فكما بينا سابقا فقد ادى الارتفاع الكبير في اسعار النفط الى خفض كفاءة كثير من المنشآت الانتاجية في الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم خفض العرض الكلي . وفي ضوء ما حدث في السبعينات من آثار ارتفاع صاروخ في اسعار النفط المستورد ، وارتفاع المعدلات الحدية للضرائب على العرض الكلي ، واثار عجز الموازنة العامة على الطلب الكلي . يصبح حدوث التضخم وبطء معدل نمو الاقتصاد الامريكي خلال السبعينات غير مثير للدهشة .

٤) تخفيض معدلات الضرائب وفائض الموازنة (او خفض العجز) :

ولا يخفى ان فائض الموازنة يعمل على تقييد الطلب الكلي ، اما خفض معدلات الضرائب فتعمل على زيادة العرض الكلي . ولكي يتم تنفيذ هذه السياسة فان الحكومة يجب ان تعمل على خفض الانفاق الحكومي (او خفض معدل النمو بشدة على الاقل) وعدم احداث تغير نسبي كبير في الايرادات الضريبية نتيجة لتخفيض المعدلات الضريبية الحدية .

والواقع ان امكانية تطبيق هذه السياسة محل خلاف وجدل بين الاقتصاديين فالاقتصاديون الذين يعتقدون في اهمية الآثار الناتجة عن الاسعار النسبية على هيكل الحوافز يرون ان خفض معدلات الضريبة يؤدي الى تنمية القاعدة الضريبية ودفع عملية النمو الاقتصادي . وعلى ذلك ، فان المعدلات المنخفضة للضريبة لن تؤدي الى خفض كبير في الايرادات الضريبية ، في الاجل الطويل على الاقل .

اما اتباع (كينز) من الاقتصاديين فيعارضون هذا الرأي . ولا يعتقدون ان المعدلات المنخفضة للضرائب سوف تؤثر بشدة على العرض الكلي . وعلى ذلك يرون أن أحداث خفض كبير في الضريبة سوف يؤدي الى انخفاض كبير في الايرادات الضريبية . وعجز ضخم في الموازنة العامة ، وارتفاع في معدل التضخم .

سياسة «ريجان» لخفض الضرائب - المؤيدون والنقدون :

Reagan Tax Cut- The Proponents and Critics.

ان استجابة العرض الكلي لمعدلات الضرائب المنخفضة يشكل محور الخلاف حول السياسة المالية للولايات المتحدة في عهد « ريغان » . فعندما تولى الرئيس ريغان الرئاسة سنة ١٩٨١ كان الاقتصاد الأمريكي يعاني من ارتفاع معدل التضخم والبطالة في نفس الوقت . فقد زاد معدل التضخم سنة ١٩٨٠ عن ١٢٪ كما بلغ معدل البطالة نحو ٧,٥٪ في سنة ١٩٨٠م . وعلى اساس وعوده في الحملة الانتخابية ايد « ريغان » خفض الضرائب ، وأحداث تخفيض عام بنسبة ٣٠٪ في معدلات الضرائب خلال ثلاث سنوات . وقام « الكونجرس الأمريكي » بتعديل خطة ريغان فحدد نسبة خفض معدل الضرائب عند ٢٣٪ خلال ٣٩ شهرا ويعتقد مؤيدو سياسة ريغان ان خفض معدلات الضرائب سيكون لها اثرا ايجابيا على العرض الكلي ، اما معارضوا هذه السياسة فيرفضون هذا الرأي .

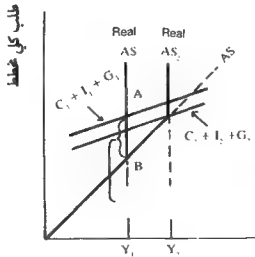
ويعرض شكل رقم (٦) منطق كل من المؤيدين والمعارضين لخطة ريغان وبداية ، فانه يجب ان نعترف بان الاقتصاد الأمريكي يعاني من فائض في الطلب ، وتضخم . وعلى ذلك فان هناك فجوة تضخمية قدرها (AB) .

وكما بين من شكل (٦ - أ) ، فان مؤيدي سياسة ريغان يعتقدون ان خفض معدلات الضرائب يؤدي الى زيادة كبيرة في العرض الكلي (انتقال منحني العرض الكلي من AS_1 الى AS_2) . ويتوقعون على اساس ذلك نمو الدخل الحقيقي ومن ثم زيادة القاعدة الضريبية . ويرون انه عند معدل اعلى للدخل الحقيقي فان الخسارة في ايراد

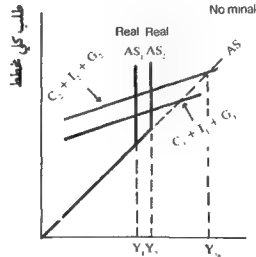
الضريبة سيكون صغيراً نسبياً . ويعتقدون كذلك ان احداث خفض كبير في النفقات العامة يؤدي الى خفض عجز الموازنة ، ومن ثم خفض الطلب الكلي الى المستوى $(C_2 + I_2 + G_2)$ وفقاً لهذا الرأي . ويترتب على ذلك زيادة في معدل النمو الحقيقي مع انخفاض معدل التضخم .

شكل رقم (٦) : سياسة ريجان المالية - المؤيدون والناقدون

عندما تولى ريجان السلطة كان الاقتصاد الأمريكي يعاني من التضخم وارتفاع في معدل البطالة . وقد تم خفض معدلات الضرائب مع تخفيض الانفاق الحكومي . وكما يتضح من شكل (أ) يرى مؤيدو سياسة ريجان أن خفض معدل الضريبة يرفع العرض الكلي الى (AS_2) بينما يؤدي خفض الانفاق الحكومي والفائض المخطط في الموازنة الى انكماش الطلب الكلي (انتقاله الى $(C_2 + I_2 + G_2)$) والنتيجة المتوقعة لذلك هي ارتفاع كبير في معدل النمو الحقيقي مع انخفاض معدل التضخم . أما شكل (ب) فيشرح رأي ناقدتي هذه السياسة الذين يرون أن خفض معدلات الضريبة سوف يؤدي الى انكماش كبير في حصيله الضريبة . وعجز كبير في الموازنة ، وزيادة في الطلب الكلي بالنسبة للعرض ويترتب على ذلك زيادة معدل التضخم .



(أ) مؤيدو استراتيجية موازنة الضريبة عند ريجان



(ب) ناقدو استراتيجية ريجان لموازنة الضريبة

ووفقا للرأي الذي يتمسك به اتباع كينز ، فان ناقلي خطة ريجان يرون ان آثار خفض معدلات الضرائب على جانب العرض ستكون صغيرة . ذلك انهم يعتقدون ان خفض هذه المعدلات سوف يؤدي الى انكماش كبير في حصيللة الضرائب ومن ثم احداث عجز كبير في الموازنة العامة . ويوضح شكل (٦ - ب) ما يعتقد ناقدو سياسة ريجان المالية من حدوث عجز في الموازنة تفوق آثاره آثار خفض معدلات الضرائب على جانب العرض ، اذ يؤدي عجز الموازنة العامة الى زيادة الطلب الكلي (يتقلص منحني الطلب الكلي الى $C_2 + I_2 + G_2$ بينما يزداد العرض الكلي الى AS_2) فقط . وكما يوضح لنا شكل (٦ - ب) فإن زيادة الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي سوف تؤدي إلى دعم الضغوط التضخمية ومن ثم تزداد الحالة سوءا . وهذا هو السبب في ان ناقلي سياسة ريجان المالية يرون انها سياسة غير فعالة .

وهكذا يظل سؤال دون اجابة اي الفريقين على صواب - اتباع كينز الذين يركزون على جانب الطلب ام مؤيدو ريجان الذين يركزون على جانب العرض ؟ ان الاجابة على هذا السؤال شائكة وحرجة ، اذ لا يوجد اجماع في الرأي بين الاقتصاديين . اذ يرى البعض ان الآثار التي تتولد عن خفض الضرائب ذات اهمية كبيرة على هيكل الخواطر وجانب العرض ومن ثم تكون سياسة ريجان خطوة على الطريق الصحيح على الاقل . ويعتقد آخرون ان الآثار على جانب الطلب الكلي يفوق الاثر المتولد عن العرض ومن ثم يحكمون على هذه السياسة بالفشل . وهكذا نظل في حاجة الى البحث عن اجابة للسؤال ، اي الرأيين صحيح ؟

ماذا نعرف عن السياسة المالية ؟

What do We know about Fiscal policy?

تبرز عند الاجابة على هذا السؤال ، في ضوء خبرة العقد الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية اربع نقط رئيسية :

- (١) تعتبر السياسة المالية سلاحا فعالا في مواجهة الكساد الذي ينتج عن عدم كفاية الطلب . فالتخفيضات الضريبية ، والزيادة في الانفاق الحكومي يمنعان حدوث كساد كبير يشبه ما حدث في الثلاثينات من هذا القرن .
- (٢) ان استخدام سياسة مالية لمقاومة الدورة الاقتصادية مسألة تتسم بالصعوبة

والتعقيد ، وذلك بسبب تأثير عوامل اقتصادية وسياسية فالمعرفة المحدودة بالمستقبل ومرور فترات زمنية بين اقرار السياسة وتنفيذها يضعفان القدرة على تحديد الوقت الصحيح لاجداث التغير في السياسة المالية . كما ان هيكل الحوافز الذي تستند اليه القرارات السياسية يضعف امكانية التطبيق المتوازن لتلك السياسة . كما ان معرفتنا بالاهمية النسبية لاثار السياسة المالية على الطلب الكلي والعرض الكلي غير كافية . وعلى ذلك فان محاولات خلق وبناء سياسة مالية لمواجهة التضخم والبطالة معا يشوبها عدم التأكد .

(٣) اذا ارتفع معدل التضخم فانه يصعب ان تتمكن السياسة المالية ان تعيد استقرار الاسعار الى الاقتصاد القومي . على انه يمكن في اطار التوقيت الصحيح لتغير السياسة المالية ، ان تمنع السياسة المالية الانكماشية زيادة معدل التضخم . ومع ذلك ، اذا بدأ معدل التضخم في الارتفاع فان تطبيق السياسة المالية لمواجهة التضخم يكون اكثر تكلفة . ذلك ان اثرها المبدئي يقع على الانتاج بينما يأتي اثرها على مستوى الاسعار على مهل .

(٤) ان اخذ اثر السياسة المالية على جانب العرض من الاهمية بمكان . فظروف العرض تمنع بشكل عام نمو الانتاج والدخل الحقيقي . كما يجب عدم تجاهل اثر السياسة المالية على العرض والاستخدام الكفء للموارد . على ان ادوات التحليل الاقتصادي الجزئي يمكن ان تساعد على فهم اثر الاقتصاد الكلي على السياسة المالية .

المشكلة الثنائية للاقتصاد الكلي

The Dual Problems of Macroeconomics

لاحظنا في الفصلين التاسع والعاشر ان عدم استقرار الطلب الكلي يمكن ان يكون مصدرا للبطالة وعدم الكفاءة الاقتصادية . وفي هذا الفصل بينا ان العرض المحدود يحدد قدرتنا على تنمية الدخل الحقيقي . ولا يخفى ان هذه الفصول تبرز هدفين اساسيين للاقتصاد الكلي -

١ - خلق بيئة اقتصادية مستقرة ، تنسم بنمو اقتصادي مستمر ، ومستوى عال من التوظيف ، ومستوى مستقر للأسعار .

٢ - تخصيص كفاء للموارد يقلل الضياع ويعظم عرض السلع والخدمات . ويمكن ان نطلق على الهدف الاول « مشكلة الاستقرار » وعلى الثاني « مشكلة الكفاءة » وليس

ينفى الارتباط الوثيق بين المشكلتين . وسوف تتكرر العودة لدراستهما فهما توفران مجالا لتقييم السياسة الاقتصادية الشاملة .

ملحق

التوازن الكلي في اطار السعر - الكمية

Macroequilibrium within the price - quantity framework

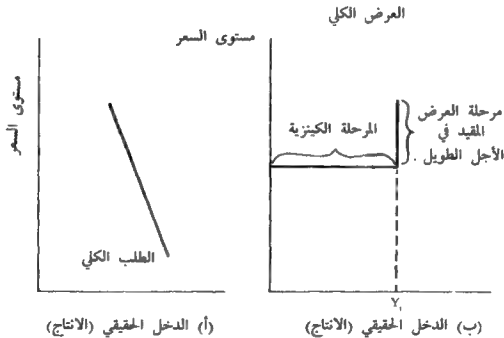
لقد استخدمنا النموذج الكينزي التقليدي لتدفق الدخل لتحليل السوق الكلي للسلع والخدمات . ومع ذلك فان تدفق الانفاق الكلي الذي يشكل الطلب الكلي في النموذج الكينزي ليس الا محصلة السعر مضروبا في كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة . وعلى ذلك فان العلاقة بين السعر (مستوى الاسعار) والكمية (الانتاج) يمكن استخدامها ايضا لتحليل السوق الكلية .

اذ يمكن ان ننظر الى العلاقة بين السعر والانتاج على مستوى الاقتصاد القومي ، لو اعتبرنا ان مشتريات المستهلكين ، والمستثمرين ، والحكومة سوق واحدة ، هي سوق السلع والخدمات . ولما كان السعر يمثل متوسط اسعار السلع والخدمات ، فهو ، إذن، المستوى الفعلي للأسعار في الاقتصاد. وعلى ذلك فإن زيادة السعر في السوق الكلي للسلع والخدمات يعد مؤشرا للتضخم . وبالمثل ، الكمية كمتغير في السوق الكلي للسلع والخدمات تمثل الانتاج الفعلي الكلي للاقتصاد . وهذا يعني ان زيادة الكمية تشير الى زيادة الانتاج الحقيقي .

وباستخدام اطار السعر - الكمية ، يبين شكل (أ- ١) الشكل العام لمنحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي للنموذج الكلي الذي نعرضه . ويبين شكل (أ- ١- أ) ان الطلب الكلي يرتبط بعلاقة عكسية بالسعر . وهذا يعني انه اذا انخفض مستوى السعر فان قيمة النقود والاصول التي تمثل دخلا في المستقبل مقيسا بالنقد (السندات الحكومية ، والودائع الادخارية مثلا) سوف ترتفع . فهذه الاصول النقدية سوف تشتري سلعا وخدمات اكثر مع انخفاض مستوى السعر وعلى ذلك ، ومع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان انخفاض مستوى السعر يحفز الافراد على زيادة الطلب على كل شيء . وبالنسبة لسلعة واحدة هناك ايضا علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة . ولكن في هذه الحالة يحدث ذلك لان الناس يقومون باحلال السلع التي انخفض سعرها

شكل رقم (أ - ١)
الطلب الكلي والعرض الكلي - نموذج السعر الكمية

يبين هذا الشكل منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي في إطار العلاقة بين السعر والكمية . وينحدر منحنى الطلب الكلي الى اسفل متجهاً الى اليمين . فكلما انخفضت الأسعار فإن النقود (والأصول التي تمثل كمية معينة من النقود) تزيد قوتها الشرائية للسلع والخدمات . وعلى ذلك يزداد طلب الناس لهذه السلع والخدمات مع انخفاض السعر أما منحنى العرض الكلي فسوف يكون فيه جزء أفقي يعكس عدم مرونة الأسعار ووجود طاقة فائضة في الاقتصاد عندما يعمل عند مستوى أدنى من التوظيف الكامل Y_F ، وجزء رأسي يبدأ عند Y_F ويعكس قيود على جانب العرض .



على السلع ذات الأسعار الأعلى . وعندما يكون منحنى الطلب معبرا عن السلع كلها ينحني هذا الأثر الإجمالي . ومع ذلك فإنه رغم أن الشرح يختلف إلى حد ما فإن منحنى الطلب الكلي ، شأنه شأن منحنى الطلب على سلعة واحدة ، سوف ينحدر من أعلى إلى أسفل متجهاً إلى اليمين مشيراً بذلك إلى العلاقة العكسية القائمة بين الكمية المطلوبة والسعر .

وبين شكل (أ - ١ - ب) منحنى العرض الكلي . ولتذكر هنا ان هذا النموذج الذي نعرضه يفترض ان مستوى الاسعار سيظل دون تغيير حتى يصل الدخل الحقيقي (الانتاج) الى نقطة « Y_1 » . وعلى ذلك فان منحنى الانتاج فيما قبل نقطة « Y_1 » سيكون افقيا تماما . مشيرا بذلك الى ان الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي الى زيادة تشغيل الموارد العاطلة عند مستوى الاسعار القائم « P_1 » . وفي ظل قاعدة معينة من الموارد ، وهيكلي معين من الحوافز فانه لا يمكن تنمية الانتاج الى ابعد من نقطة « Y_1 » ، وعلى ذلك يصبح منحنى العرض الكلي رأسيا ، عند نقطة « Y_1 » .

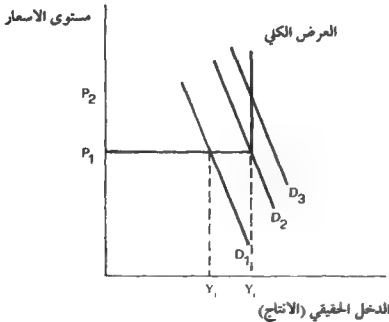
وفي شكل (أ - ٢) بينا اثر تغير ظروف الطلب في اطار النموذج الكينزي لتدفق الدخل . وبين شكل (أ - ٢) نفس التحليل في اطار نموذج السعر - الكمية . فعندما يزداد الطلب من « D_1 » الى « D_2 » يكون الانتاج حساسا تماما للزيادة في الطلب . ويرتفع الدخل الحقيقي الى نقطة « Y_2 » بينا تظل الاسعار ثابتة عند نقطة « P_1 » . وفي هذه المرحلة ينمو الانتاج من خلال استخدام الموارد العاطلة . ومع ذلك فان تشغيل هذه الموارد يخلق قيوداً على العرض . فرغم أن زيادة الطلب من « D_1 » إلى « D_2 » قد تؤدي إلى زيادة الانتاج بشكل مؤقت فانه لا يمكن الابقاء على مستوى الانتاج فيما بعد نقطة « Y_2 » في الاجل الطويل . وعلى ذلك فان ارتفاع الطلب الكلي الى « D_3 » سيكون تضخميا . وعندما تكتمل عملية تكيف الاقتصاد القومي سيكون التوازن الجديد عند مستوى أعلى للأسعار « P_2 » بينا يظل معدل الانتاج الحقيقي عند نقطة « Y_2 » .

دعنا نفترض ان زيادة الطلب قد رفعت مستوى الاسعار . فماذا يحدث لو ان هذا الارتفاع التضخمي للأسعار قد تبعه فترة من انخاض الطلب ؟ ان النموذج الكينزي يفترض عدم مرونة الاسعار في الاتجاه النزولي . وهذا يعني انه عند بلوغ مستوى معين للأسعار فان انخفاض الطلب الكلي يؤدي الى انخفاض الانتاج الحقيقي . وعلى ذلك ، فانه رغم ان زيادة الطلب بعد مستوى التوظيف الكامل تؤدي الى التضخم فقط - مستوى اعلى للأسعار - فان انخفاض الطلب لن يؤدي الى مستوى اقل للأسعار .

ويمكن ايضا بيان تغير العرض الكلي من خلال نموذج السعر - الكمية . ويوضح شكل رقم (أ - ٣ - ١) حالة زيادة العرض الكلي . فعندما يزداد الطلب الكلي (« D_2 ») وتصبح زيادة في العرض الكلي الى (AS) فان ذلك يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي الى « Y_2 » مع استمرار استقرار الاسعار .

شكل رقم (أ-٢)
الانتاج الكلي - نموذج السعر - الكمية

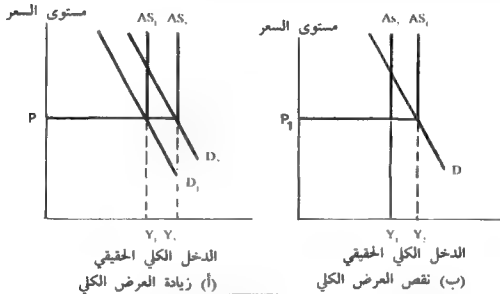
يعرض هذا الشكل تغيرات الطلب الكلي في إطار نموذج السعر/ الكمية . ومبدئياً ، يعمل الاقتصاد عند مستوى أسعار (P_1) و انتاج (Y_1) وهو ادنى من مستوى التوظيف الكامل (Y_2) . وفي ظل وجود بطالة في الموارد تؤدي الزيادة في الطلب الكلي من (D_1 الى D_2) الى نمو الدخل الحقيقي الى نقطة (Y_2) ومع ذلك ، عندما يصل الانتاج الى مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب الكلي الى (D_3) لن تؤدي إلا إلى رفع الاسعار (يرفع مستوى الاسعار إلى P_2) ولا يؤدي إلى نمو الانتاج الحقيقي .



ويبين شكل (أ-٣-ب) اثر انخفاض العرض الكلي . فاذا ظل مستوى الطلب دون تغير عند (D) ، فان انخفاض العرض يؤدي الى خفض الدخل الحقيقي الى (Y_1) . ويرتفع مستوى الاسعار ما دام الطلب (D) قد ارتفع بالنسبة للعرض الجديد الاقل للسلع .

شكل رقم (أ-٣) التغير في العرض الكلي

يشير شكل (أ-٣) إلى أنه عند زيادة العرض الكلي إلى (AS_2) فإن زيادة الطلب إلى (D_2) تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي إلى (Y_2) مع استمرار استقرار الاسعار وبيّن (شكل أ-٢) حالة انخفاض العرض الكلي . ويترب على ذلك انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع الاسعار اذا لم ينخفض الطلب كذلك .



ان نموذج - السعر الكمية ، مثل نموذج كينز لتدقيق الدخل يمكن استخدامه لتحليل تغيرات الاسواق الكلية . فهما وسيلتان بديلان للنظر الى تغيرات هذه الاسواق . وبيّن نموذج السعر - الكمية بصورة اوضح ما يحدث للاسعار ، بينما يبرز النموذج الكينزي اهمية التوازن بين الانفاق الكلى والانتاج الكلى . والواقع ان استخدام كلا النموذجين اكثر فائدة عند تحليل اثر التغيرات الكلية .

الأهداف التعليمية للفصل

- ١ - ان الطلب الكلى والعرض الكلى كلاهما يؤثران على مستويات الناتج والتوظيف والاسعار .
- ٢ - المحددات الثلاثة الرئيسية للعرض الكلى هي (أ) مستوى استخدام الموارد . (ب)

كفاءة تشغيل الموارد. (ج) المستوى الحالي للتقنية. ويؤدي التغير في أي واحد من هذه العوامل الثلاثة الى احداث تغير في العرض الكلي . وتتضمن قيود العرض كلا من ندرة الموارد ، وهيكـل الحوافز - الوسائل التي تؤدي الى حث الناس على العمل ، والادخار والاستثمار ودرجة استجابتهم لذلك - الناتج عن السياسة العامة .

٣ - اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى ناتج العرض المقيد فان زيادة الطلب الكلي تقود الى اسعار اعلى وليس الى معدل اعلى ومستمر للناتج الحقيقي .

٤ - ينقسم منحني العرض الكلي الحقيقي الى جزأين متميزين : (أ) مرحلة كينزية يمكن ان يستجيب خلالها الناتج تماما للزيادة في الطلب الكلي (ب) مرحلة العرض المقيد حيث تؤدي زيادة الطلب الكلي ، في الاجل الطويل ، الى زيادة في مستويات الاسعار فقط . وتعد المرحلة الكينزية تبسيطا لفكرة مؤداها انه عند وجود طاقة فائضة فان زيادة الطلب الكلي سوف تمارس اثرها الاولى على الانتاج بينما تظل الاسعار مستقرة نسبيا . اما الجزء الخاص بمنحني العرض المقيد فيبسط ويدعم المفهوم المام لمعدل الانتاج الذي يمكن تحقيقه والتي تؤدي بعده زيادة الطلب الكلي الى زيادات كبيرة جدا في الاسعار واثرا ضئيلا على الناتج الحقيقي .

٥ - يزداد العرض ، مع مرور الزمن ، من خلال عوامل مثل التكوين الرأسمالي الصافي ، واكتشاف موارد طبيعية جديدة ، والتقدم التقني ، وتحسن المهارة (والتعليم) ، ومستوى قوة العمل ، والتحسين في كفاءة عمل الاسواق ، وتؤدي زيادة العرض الكلي الى غو الانتاج الحقيقي ، والمحافظة على استقرار الاسعار .

٦ - يحدث انخفاض العرض الكلي بسبب عوامل مثل سوء الاحوال الجوية ، وانخفاض اصول الرأسمالية ، وانخفاض المستوى المتوسط لمهارة (وتعليم) القوة العاملة ، والاسعار الاعلى للمواردات ، والاسعار المنخفضة للمصادرات ويؤدي انخفاض العرض الكلي الى انخفاض الناتج الحقيقي . كما يؤدي ايضا الى التضخم اذا لم يصاحبه انخفاض في الطلب الكلي .

٧ - تؤدي تغيرات المعدلات الحدية للضرائب الى تغيير دوافع الافراد للعمل ، وللاذخار ، وللاستثمار ، ودفع الضرائب . واذا ظلت الاشياء الاخرى على حالها ، فان زيادة المعدلات الحدية للضرائب هوى (أ) تخفض عرض العمل وكفاءته الانتاجية (ب) تخفض عرض رأس المال وكفاءته الانتاجية . (ج) تشجع الافراد على احلال السلع الاقل جاذبية والتي تخضع قيمتها من الدخل الخاضع للضريبة محل السلع الاكثر جاذبية ولا تخضع قيمتها من الدخل الخاضع للضريبة .

٨ - عندما تؤدي السياسة المالية على تغيير المعدلات الحدية للضرائب فانها بذلك تولد اثرا على الطلب الكلي والعرض الكلي . واذا بقيت الاشياء الاخرى على حالها ، فان المعدلات الحدية الاعلى للضريبة تميل الى خفض العرض الكلي ، بينما تؤدي المعدلات الادنى الى زيادة العرض .

٩ - لقد اتصفت السياسة الاقتصادية في السبعينات بوجود عجز في الموازنة وارتفاع المعدلات الحدية للضرائب . وقد ادى عجز الموازنة الى زيادة الطلب الكلي بينما عملت المعدلات الحدية الاعلى للضريبة الى خفض العرض الكلي . وقد شارك التزاوج بين هذين العاملين الى خلق ضغوط تضخمية خلال هذا العقد .

١٠ - عندما تسلمت ادارة الرئيس ريجان السلطة في الولايات المتحدة في سنة ١٩٨١ استهدفت استراتيجيتها المالية تخفيض الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب . وحيث ان مؤيدي خطة الرئيس ريجان يرون ان المعدلات الضريبية الادنى تؤدي الى زيادة الدخل فقد توقعوا ان خفض الضريبة سوف يؤدي الى انخفاض صغير فقط في الايرادات الضريبية . وعلى هذا فانه اذا انخفضت نفقات الحكومة فسوف ينخفض عجز الموازنة كذلك (او يبقى على الاقل في حدود يمكن السيطرة عليها) . فقد زعم مؤيدو هذه الاستراتيجية انها ستؤدي الى نمو العرض الكلي وتقليص الطلب الكلي ومن ثم تخفيض الضغوط التضخمية .

١١ - ابرز ناقدو خطة الرئيس ريجان ان الخسارة في الايرادات الضريبية سوف تكون كبيرة ومن ثم تقود الى عجز ضخم في الموازنة . وزعم هؤلاء ان هذه الخطة تمارس اثرا قليلا على العرض الكلي بينما تؤدي الى زيادة الطلب الكلي . وعلى ذلك بين هؤلاء الناقدون ان تلك الخطة سوف تؤدي الى زيادة سرعة معدل التضخم المرتفع فعلا .

طريقة التفكير الاقتصادي - اسئلة للمناقشة

- ١ - بين اثر كل من العوامل التالية على العرض الكلي في المملكة العربية السعودية :
 - (أ) ارتفاع اسعار القمح في العالم ، وقد بات القمح محصولا تصديريا في المملكة .
 - (ب) اكتشاف بئر جديدة للنفط .
 - (ج) انخفاض حاد في اسعار استيراد السيارات اليابانية .
 - (د) تقرير زيادة ٢٠٪ في الاعانات الاجتماعية للأسر الفقيرة .

(هـ) اكتشاف منجم للذهب .

٢ - « تقود الزيادة في النفقات الكلية الى دخل اكبر لان الانفاق الذي يقوم به شخص ما هو دخل لشخص آخر . وعلى ذلك فان الاحتفاظ بمستوى مرتفع من النفقات هو مفتاح الاحتفاظ بمستوى عال للدخل » قوم هذا القول .

٣ - اذا وجدت موارد عاطلة فان الاقتصاد لا يكون عاملا في الجزء الرأسي لمنحنى العرض الكلي . هل هذا القول صحيح ام خطأ ام غير مؤكد ؟ ناقش .

٤ - تشير الدراسات التطبيقية الى ان الذكور في السنوات الاولى للعمل لا يعدلون وقت عملهم بشكل جوهري استجابة لتغير معدلات الاجور بعد الضريبة . هل تشير هذه النتائج الى ان المعدلات الحدية للضريبة تؤثر على العرض الكلي ؟ ولماذا ؟ ناقش ذلك .

٥ - عندما تولت ادارة ريجان السلطة في الولايات المتحدة قامت استراتيجيتها المالية على اساس خفض الضرائب ونفقات الحكومة . فقد اعتقدت هذه الادارة ان هذه الاستراتيجية ذات فاعلية ، مع مرور الزمن ، في وقف المعدل المرتفع للتضخم دون ان يحدث ركود ، قوم استراتيجية ريجان . هل ادت الى خفض معدل التضخم ؟ معدل البطالة ؟ بين لماذا تحكم على السياسة المالية لريجان بانها ناجحة او فاشلة . كن محمدا في اجابتك .

٦ - في ظل ظروف مالية معينة ، كيف تؤثر زيادة الطلب الكلي على الانتاج ، والتوظيف والاسعار ؟ ناقش ذلك .

الفصل الثاني عشر النقود والجهاز المصرفي

الفصل الثاني عشر النقد والجهاز المصرفي

Money and the banking system

يهدف هذا الفصل الى توضيح عمل النظام المصرفي ، وتحليل محددات عرض النقد . وسوف نشرح فيما بعد تأثير النقد على الاسعار ، والعمالة والنتائج وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة .

ويرى بعض الاقتصاديون، ان تحليل محددات الدخل القومي دون اخذ النقد في الاعتبار يعتبر مثل لعب كرة القدم بدون قلب الدفاع . اذ تغيب حينئذ القوة الدافعة المركزية . وعلى الرغم من ان الغالبية يعطون دورا اقل اهمية للنقد ، الا ان معظم الاقتصاديين يرون ان النقد ومن ثم السياسة النقدية موضوعا يحتاج الى تفصيلات كثيرة .

ما هي النقود ؟

What is money?

ان النقود هي التي تدفع العالم الى الحركة . ومع ما في ذلك من مبالغة فان النقود دون ريب ، احد تروس العجلة التي تعمل على دوران التجارة فيدون النقود تصبح كل المبادلات اليومية عملة ومكلفة . وليس يخفى ان الحكومات هي التي تقوم الآن باصدار النقود وتنظيمها ولكن استخدام النقود قد عرف منذ آلاف السنين ليس من خلال قرارات حكومية ولكن ، لان النقود تسهل عملية التبادل . وللقود ثلاثة وظائف رئيسية :

(١) تعمل النقود كوسيط للتبادل *a medium of exchange* : فاذا رغب شخص ما في مبادلة خدمات العمل بالملابس ، فانه يبيع عمله بالنقد ثم يستخدم النقود في شراء الملابس . وينفس الطريقة اذا اراد فلاح ان يبادل بقرة بالكهرباء وخدمات العلاج ، فان البقرة تباع بالنقد التي تستخدم في شراء الكهرباء وخدمات العلاج . وفي ظل اقتصاد قائم على المقايضة فان مثل هذا التبادل البسيط يتطلب بالضرورة وجود مشتري لسلع يرغب شخص ما في بيعها على وجه التحديد . وحينئذ تستهلك عملية التبادل وقتا

طويلا . اما في اقتصاد يتم فيه التبادل من خلال النقود ، فان النقود تستخدم في جميع الاسواق لتيسر التبادل وتدفع عجلة التجارة .

(٢) تعمل النقود كوحدة للحساب an accounting unit يسعى المستهلكون لمقارنة اسعار السلع والخدمات المتباينة ليقوموا بالاختيار على اساس منطقي وبفس الطريقة فان رجال الاعمال يريدون ان يقارنوا اسعار الموارد الانتاجية . وحيث تستخدم النقود في التبادل على نطاق كبير فانه يكون منطقيا ان نستخدمها كوحدة للحساب ، اي مقياسا نستخدمه في مقارنة قيم الموارد والسلع .

(٣) تستخدم النقود كمستودع للقيمة a store of value ان النقود اصل مالي اي صورة من صور الادخار . وهناك بعض العيوب في استخدام النقود كمخزن للقيمة (الثروة) . ذلك ان معظم طرق حياة النقود لا تغل فائدة . ففي فترات التضخم ، تتناقص القوة الشرائية للنقود الامر الذي يفرض تكلفة على من يحوزون الثروة في صورة نقود . ومع ذلك فان للنقود ميزة كاصل كامل السيولة . اذ يمكن تحويلها بسهولة وسرعة الى سلع اخرى بتكلفة منخفضة وبدون خسائر في قيمتها الاسمية . وعلى ذلك فان معظم الناس يحوزون بعضا مما لديهم من ثروة في صورة نقود لما توفره من قوة شرائية سريعة ومتاحة في مواجهة المستقبل الذي يتسم بعدم التأكد .

لماذا تكون النقود ذات قيمة : why is money valuable

ليس هناك قيمة ذاتية للعملة او الحسابات الجارية . ان الريال لا يعدو ان يكون قطعة من الورق . والودائع الجارية لا تعدو ان تكون ارقاما حسابية . اما النقود المعدنية فلها قيمة ذاتية كمعدن ، ولكن هذه القيمة اقل كثيرا من قيمتها كنقود . ولكن من اين تستمد النقود قيمتها ؟ ان ثقة الناس عامل هام واساس ذلك ان الناس تكون لديهم الرغبة في قبول النقود لانهم يتقنون بانه يمكن استخدامها في شراء سلع وخدمات حقيقية وهذا امر يفرضه القانون الى حد ما . ذلك ان الحكومة تصدر النقود استنادا الى القانون الذي يفرض قبولها للوفاء بالديون .

ومع ذلك فان المصدر الاساسي لقيمة النقود هو نفس المصدر لقيمة غيرها من السلع . فالسلع الاقتصادية تكون اكثر اوقا لقيمة استنادا الى ندرتها بالنسبة للكمية التي يرغبها الناس منها . والنقود ليست استثناءا من ذلك .

فاذا اردنا ان نظل القوة الشرائية للنقود مستقرة عبر الزمن ، فانه يجب تنظيم

عرضها . فالقوة الشرائية للوحدة النقدية (الريال - الدولار - الجنيه) تقاس بما تشتريه من السلع والخدمات . وعلى ذلك فان قيمتها تتناسب عكسيا مع مستوى الاسعار . فزيادة مستوى الاسعار وتناقص القوة الشرائية للنقود هو نفس الشيء . فاذا فرضنا ثبات مستوى الاستخدام ، فان زيادة عرض النقود بسرعة اكبر من زيادة الناتج الحقيقي للسلع والخدمات ، يؤدي الى رفع الاسعار . وذلك يحدث لان كمية النقود تكون قد تزايدت بالنسبة للمتاح من السلع . اي ان كمية كبيرة جدا من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع .

ولقد برز الارتباط بين ارتفاع الاسعار والنمو السريع في عرض النقود في المانيا خلال الحرب العالمية الاولى ، فقد تزايد عرض « الماركات » الالمانية بنسبة ٢٥٠٪ في الشهر فترة من الزمن . وقامت الحكومة الالمانية بطبع النقود بالسرعة التي استطاعت ان تدير بها عملية الطباعة ذاتها . وحيث ان كمية النقود قد باتت ضخمة بالنسبة للسلع والخدمات فانها فقدت قيمتها بسرعة . ونتيجة لذلك فان سعر البيض اصبح ٨٠ بليون مارك كما اصبح ثمن رغيف الخبز ٢٠٠ بليون مارك . وقد وضع الناس اجورهم في حقائبهم واغلقت المحلات في اوقات الغذاء لتغيير الاسعار . فقد انهارت قيمة النقود .

كيف يعرف عرض النقود ؟؟ how is supply of money defined

ان تحديد ما يجب ان يتضمنه عرض النقود ليس سهلا كما قد يبدو . فقد كانت العملات الذهبية والفضية نقودا لفترة من الزمن . وقد حلت النقود الورقية والودائع الجارية اخيرا محل العملات المعدنية ، واصبحت اهم وسيلة للتبادل .

وفي تعريف النقود ، فانه من المنطقي ان يركز على وظيفتها الاساسية كوسيط اساسي للتبادل ، ووحدة للحساب ، ومستودع للقيمة . ووفقا لهذه المعايير ، فانه يبدو واضحا ان النقود (مشتملة على العملات المعدنية وأوراق النقد) ، والودائع تحت الطلب يجب ان تدخل في عرض النقود . على ان اغلب المعاملات الآن في الدول المتقدمة - ما يزيد عن ٧٥٪ - يتم عن طريق الشيكات . ولا يخفى ان الودائع تحت الطلب قابلة للتحويل الى نقود بحرية كاملة . كما ان كمية النقود المتداولة في وقت ما تعكس مدى تفضيل الناس للنقود في صورة حسابات جارية عليها في صورتها كنقود حاضرة . وفضلا عن الودائع الجارية توجد الودائع لاجل والودائع الادخارية .

ويتكون عرض النقود بمعناه الضيق من (أ) النقود المتداولة (ب) الودائع الجارية (ج) الودائع الأخرى التي يمكن السحب منها بشيكات (د) الشيكات السياحية . ويستخدم الاقتصاديون الاصطلاح « M_1 » عند الإشارة إلى هذا التعريف الضيق للنقود .

ولما كان كثير من الأصول المالية يشبه النقود في كثير من السات فقد دعت بحق « أشباه النقود nearmonies » . والخط الفاصل بين النقود وأشباه النقود خط دقيق . لذلك يفضل بعض الاقتصاديين الأخذ بتعريف لعرض النقود أوسع من « M_1 » . ومثل هذا التعريف الواسع يتضمن غالبية الودائع الادخارية وبعض الأصول المالية السائلة الأخرى . على أن التعريف الواسع الأكثر شيوعاً هو « M_2 » . ويشمل عرض النقود بها المعنى عرض النقود بالمعنى الضيق « M_1 » مضافاً إليه (أ) الودائع الادخارية لدى المصارف (ب) الودائع لأجل .

وهناك وسيلة ثالثة لقياس عرض النقود ويطلق عليها اصطلاح « M_3 » وفي نطاق هذا التعريف فإن عرض النقود يشمل « M_2 » مضافاً إليه الودائع شبه النقدية . ويوضح شكل « رقم ١ » عرض النقود وفقاً لهذه التعاريف الثلاثة في المملكة العربية السعودية .

شكل رقم (١) عرض النقود في المملكة العربية السعودية (مليون ريال)							
ملاحظة الاحكام	النقد التداولي (١)	الودائع تحت الطلب (٢)	الودائع الادخارية والزمنية (٣)	الودائع شبه النقدية (٤)	M_1 (٥ + ٦ + ٧)	M_2 (٥ + ٦)	M_3 (٥ + ٦ + ٧)
١٣٩٧/٩٦	١٣٦٠٧,٧	١٧٦٠٩,٦	١٨١٠,٦	٤٣٠٧,٦	٣٧٢٣٥,٥	٣٣٠٢٧,٩	٣٧٢٣٥,٥
١٣٩٨/٩٧	١٧٩٩٩,٦	٢٧٣٢٧,٤	٣٠٦٠,٢	٥٢٥٩,٩	٥٣٦١٧,١	٤٨٣٥٧,٢	٥٣٦١٧,١
١٣٩٩/٩٨	٢١٠٠٩,٦	٢٩٤٧٦,٣	٤١٦٥,٢	٦٧٢٨,٨	٦١٣٧٩,٩	٥٤٦٥١,١	٦١٣٧٩,٩
١٤٠٠/٩٩	٢٥١٩٨,٨	٣٠٤٤٨,٥	٩٥١٠,٠	٧٥١١,٢	٧٢٦٦٨,٥	٦٥١٥٧,٣	٧٢٦٦٨,٥
١٤٠١/١٠٠	٢٦١٤٣,٨	٣٧٢٦٥,٤	١٣٠٩٧,٢	١٠٩٧٦,٨	٨٧٤٨٣,٢	٧٦٥٠٦,٤	٨٧٤٨٣,٢

• لأغراض التحليل النقدي استعملت مبالغ مجموعها ٦٤٧١ مليون ريال من بند الودائع شبه النقدية في ميزانيات البنوك التجارية لأنها تمثل ودائع شبه حكومية بالعملة الأجنبية وأضيف إلى بند الطلقات الأخرى .

عمل الجهاز المصرفي Business of Banking

يجب أن نعرف بعض الأشياء القليلة عن وظائف المصارف قبل التعرض للعوامل التي تؤثر في عرض النقود . . والمصارف منشآت تستهدف تحقيق الربح وتقدم خدمات فتح الحسابات الجارية وحسابات الادخار الى عملائها . وتمثل الفائدة على الاستشارات المصدر الرئيسي للدخل في أغلب المصارف . وتستخدم المصارف شطرا كبيرا من الودائع الجارية ولاجل في مجالات تدر فائدة ، وبشكل أساسي في منح القروض والقيام بالاستثمارات المالية .

وتوضح ميزانية المصرف التجاري في الشكل (رقم ٢) الوظائف الاساسية للمصارف . ويتبين منها أن أهم التزامات المصارف هي الودائع تحت الطلب ، والودائع لاجل . وتعد هذه الودائع التزامات من وجهة نظر المصرف لأنها تمثل التزاما على المصرف قبل المودعين . وتمثل القروض التي تدر فائدة للمصرف المكون الرئيسي للاصول في ميزانيته . وفضلا عن ذلك فان أغلب المصارف تملك كمية كبيرة من الاوراق المالية الحكومية والخاصة التي تدر فوائد لها . وتختلف المصارف عن غيرها من منشآت الاعمال في أن شطرا كبيرا من التزاماتها يدفع عند الطلب ومع ذلك فانه رغم أنه يمكن لكل المودعين أن يطلبوا مالهم من نقود في حساباتهم الجارية في نفس اليوم الا أن احتمال حدوث ذلك بعيد تماما . وفي الوضع الامثل نجد أن بعض الافراد يسحبون من ودائعهم بينما يقوم آخرون بالاداء . وتعمل هذه العمليات الى التوازن ومن ثم تلغي التغيرات الفجائية في الودائع الجارية ولذلك فان المصارف تحتفظ فقط بنسبة من أصولها في شكل احتياطات لمواجهة احتياجات المودعين . ويوضح شكل (رقم ٢) وظائف المصرف التجاري .

الاحتياطي الجزئي الذهبي fractional reserve goldsmithing

يجب الاقتصاديون كثيرا عمل مناظرة بين الصائغ في الماضي والنظام المصرفي الحالي . فقد كان الذهب في الماضي وسيلة للمدفوعات ، أي كان يستخدم نقودا . وكان الناس يحتفظون بنقودهم مع صائغ طلبا للامان قياسا كثير من اليوم بفتح حسابات جارية لاسباب تتعلق بالسلامة والامن . وكان مالكو الذهب يتسلمون ما يشبت أحقيتهم في سحب ذهبهم في اي وقت يرغبون فيه فاذا أرادوا شراء شيء ما يذهبون الى الصائغ ويسحبون ذهباً ويستخدمونه كوسيلة للمدفوعات . وعلى ذلك فان عرض النقود

شكل رقم (٢) وظائف للمصارف التجارية

تقدم البنوك خدمات ، وتدفع فائدة لجذب الودائع الجارية والودائع الزمنية (خصوم) . وجزء من الأصول يحتفظ به كأحتياطي (نقدا او ودعة لدى البنك المركزي) ، لمواجهة الالتزامات اليومية قبل أصحاب الودائع . والباقي يستثمر أغلبه أو يقوم المصرف باقراضه ليحقق فوائد للبنك .

الاصول	الخصوم
الاحتياطيات	٤٣,٠
القروض	١٠٠٧,٥
أوراق مالية حكومية	١١٤,٣
أوراق مالية أخرى	٢٣٦,٦
اصول أخرى	٤١٠,٦
اجمالي	١٨١٢,٠
	١٣٢,٥
	١٣٢,٩
	٩٥٨,٢
	٣٩٣,٤
	١٨١٢,٠

كان يساوي كمية الذهب المتداولة بالاضافة الى ودائع الذهب لدى الصائغين . وكانت الودائع والطلبات اليومية من الذهب تمثل دائما جزءا فقط من الكمية الكلية للذهب المودع . وعلى ذلك يظل جزء كبير من الذهب لدى الصائغين عاطلا في خزائهم . وعندما أدرك الصائغون هذه الحقيقة بدأوا في اقراض الذهب الى التجار المحليين . وبعد مدة من الزمن فان التجار يعيدون الذهب بالاضافة الى فائدة نظير استخدامه . ولكن ماذا حدث لعرض النقود عندما قدم الصائغ القروض الى التجار المحليين ؟ ان ودائع الافراد الذين أحضروا ذهبهم بداية الى الصائغين لم تنخفض . والمودعون يمكنهم أن يسحبوا من ذهبهم في أي وقت يشؤون (طالما ان جميع المودعين لن يفعلوا ذلك في وقت واحد) . والتجار يمكنهم أن يستخدموا الذهب الذي أقرضوه من الصائغ كوسيلة لدفعاتهم . وعندما يقرض الصائغون الذهب فانهم يزيدون من الكمية المتداولة من الذهب ، ومن ثم يتزايد عرض النقود .

وقد كان من المهرق أن يقوم الفرد برحلة الى الصائغ في كل وقت يريد شراء شيء ما . وعندما عرف الناس أن الشهادات يمكن تحويلها الى ذهب بدأ استخدام هذا الشهادات كوسيلة للمدفوعات . وقد سعد المودعون بهذا الاجراء الذي جعلهم في غير حاجة إلى الذهاب إلى الصائغ في كل مرة يريدون فيها استبدال شيء بالذهب . ولما كان هناك ثقة بالصائغين فقد سعد البائعون بشهادات الذهب كوسيلة مدفوعات .

وعندما أصبح المودعون قادرون على استخدام شهادات الذهب كتنقود فقد انخفضت عمليات السحب والايداع اليومي للذهب لدى الصائغين بشكل كبير . وقد احتفظ الصائغون المحليون بنحو ٢٠٪ من اجمالي الذهب المودع لديهم لمواجهة الطلبات الجارية لتحويل شهادات الذهب المتداولة . أما النسبة الباقية وهي ٨٠٪ من الودائع الذهبية فقد قاموا باقراضها للتجار ورجال الاعمال وغيرهم من المواطنين . وعلى ذلك فإن ١٠٠٪ من شهادات الذهب يتم تداولها كتنقود ، وأما الجزء من الذهب الذي تم اقراضه - ٨٠٪ من اجمالي الودائع - فكان يتم تداوله أيضا كتنقود . . وعلى ذلك فان اجمالي عرض النقود شهادات الذهب بالإضافة إلى الذهب كانت بناء على ١,٨ ضعفاً من كمية الذهب التي أودعت أساسا لدى الصائغين . ولما كان الصائغون قد أصدروا قروضا واحتفظوا بجزء من احتياطي الذهب لديهم ، فانهم كانوا قادرين على زيادة عرض النقود .

ولما كان الصائغون يحتفظون باحتياطي كاف لمواجهة الطلبات الجارية لاصحاب الودائع ، فان كل شيء كان يتم في سر دون مشاكل . على ان معظم مودعي الذهب ربما لم يتحققوا من ان الصائغين لا يحتفظون بالذهب الخاص بهم أو بغيرهم من المودعين في خزائهم .

وكان الصائغون يحققون دخلا من اقراضهم للذهب وكلما زاد ما يقرضونه من ذهب زادت دخولهم الاجمالية . وفي محاولة لزيادة دخولهم عن طريق تقديم قروض أكثر فأكثر جعل بعض الصائغين كمية الذهب في خزائهم عند مستويات شديدة الانخفاض . ولو أقبل عدد كبير غير متوقع من المودعين يطلبون ذهبهم لعجز هؤلاء الصائغون الجشعون عن مواجهة هذه الطلبات ، ومن ثم يفقدون ثقة أصحاب الودائع ويفشل نظام الاحتياطي الجزئي الذهبي الذي اقامه الصائغون .

الاحتياطي النسبي المصرفي Fractional Reserve Banking

يشبه نظام الاحتياطي النسبي المصرفي من حيث المبدأ الى حد كبير نظام الصاغة . ذلك ان الصاغة الاوائل لم يكن لديهم الذهب الذي يمكنهم من دفع كل الودائع في نفس الوقت . وكذلك فان المصارف ليس لديها نقودا حاضرة واحتياطيات تمكنها من دفع كل الودائع في نفس الوقت . ويوضح ذلك شكل رقم (٣) . وقد توسع الصاغة الاوائل في عرض النقود عن طريق اصدار القروض . وهو ما تفعله المصارف اليوم . على أن كمية الذهب التي ظلت كاحتياطي لمواجهة طلبات المودعين قد حددت من قدرة الصاغة على عرض النقود ، كذلك تحدد كمية النقود الحاضرة والاحتياطيات القانونية الأخرى من مقدرة المصارف القائمة الآن على التوسع في عرض النقود . وعلى ذلك فانه يمكن القول ان الاحتياطي النسبي المصرفي هو نظام يمكن المصارف من الاحتفاظ بنسبة تقل عن ١٠٠٪ من الودائع لديها كاحتياطي . فالاحتياطيات القانونية ، اذن ، هي نسبة من الودائع . والاحتياطي القانوني هو اقل قدر من الاحتياطي يحفظه المصرف بحكم القانون ليغطي مالمديه من وودائع وعلى ذلك اذا كان الاحتياطي القانوني ١٥٪ ، فان المصارف مطالبة بموجب القانون بالاحتفاظ بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دولار - كاحتياطي مقابل مليون دولار من الودائع .

كيف تخلق المصارف النقود ؟ how bankers creat money

كيف يمكن للمصارف زيادة عرض النقود؟ للجابة على هذا السؤال، دعنا نفترض ان هناك نظاما مصرفيا بدون مصرف مركزي ، وان العملة المتداولة فقط تمثل الاحتياطي مقابل الودائع . دعنا نفترض بداية ان جميع المصارف تلتزم بحكم القانون ان تحتفظ بنقود بالجزئية تساوي ٢٠٪ على الأقل من الودائع الجارية .

وافترض انك وجدت ١٠٠٠ ريال مخبأ في منزل قريب لك توفي منذ مدة طويلة ، فألى أي مدى تعمل تلك النقود ، التي اكتشفت أخيراً على زيادة عرض النقود؟ دعنا نفترض أنك أخذت النقود إلى المصرف الوطني وفتحت حساباً جارياً بمبلغ ١٠٠٠ ريال وأودعت النقود في هذا المصرف . ليس ينبغي ان هذا المصرف يجب ان يحتفظ الآن بمبلغ ٢٠٠ ريال في خزينته كاحتياطي على اساس ان نسبة الاحتياطي ٢٠٪ من الوديعة . وبعد احتفاظ المصرف بمبلغ ٢٠٠ ريال في خزينته يصبح لديه الآن ٨٠٠

ريال كاحتياطي اضافي . وهي كمية من النقود تزيد عن الكمية التي يحتفظ بها المصرف بحكم القانون ، ومن ثم فان هذا المصرف يمكنه الان منح قرض بمبلغ ٨٠٠ ريال . فاذا فرضنا ان هذا المبلغ اقترض الى شخص ليشتري سيارة فان عرض النقود يزيد بمبلغ ٨٠٠ ريال عندما يضيف المصرف ذلك القدر من النقود الى الحساب الجاري للمقترض . وهكذا لم تتناقص كمية النقود لدى احد . فهازلت حتى الان تحتفظ في حسابك بمبلغ ١٠٠٠ ريال كما ان المقترض لديه ٨٠٠ ريال لشراء السيارة الجديدة .

وعندما يشتري المقترض السيارة الجديدة فانه يدفع الثمن لتاجر السيارات بشيك بمبلغ ٨٠٠ ريال ويقوم البائع بايداع هذا الشيك في احد المصارف ، المصرف العربي مثلا . فهاذا يحدث عند تصفية الشيك ؟ ان الاحتياطي الاضافي لدى المصرف الوطني سوف يزول عندما يدفع مبلغ ٨٠٠ ريال الى المصرف العربي . ولكن عندما يتلقى المصرف العربي ٨٠٠ ريال نقدا ينشأ لديه احتياطي اضافي . فهذا المصرف لا بد ان يحتفظ بنسبة ٢٠٪ اي ١٦٠ ريال احتياطي لتغطية وديعة بائع السيارة اي ٨٠٠ ريال وحينئذ يمكنه ان يقرض ٦٤٠ ريال . وحين يقوم هذا المصرف باقراض ما لديه من احتياطي اضافي تزداد ودائع المقترضين بمبلغ ٦٤٠ ريال وبذلك يزداد العرض النقدي بمبلغ ٦٤٠ ريال .

وحتى الان فانك ما زلت تحتفظ بالالف ريال في حسابك ، كما يحتفظ تاجر السيارات بمبلغ ٨٠٠ ريال في حسابه كما ان مقترضا جديدا تسلم حالا بمبلغ ٦٤٠ ريال . وحيث انك قد وجدت الـ ١٠٠٠ ريال مخبأة لدى قرييك فان عرض النقود يكون قد تزايد بمبلغ ٢٤٤٠ ريال .

وبديهي انه يمكن للعملية ان تستمر . ويوضح الشكل (٣) عملية خلق النقود الناتجة عن مبلغ الـ ١٠٠٠ ريال الاولى خلال مراحل متعددة . وجملة القول ان عرض النقود يمكن ان يزيد حتى ٥٠٠٠ ريال ، وهي الـ ١٠٠٠ ريال الاولى مضافا اليها ٤٠٠٠ ريال اخرى ودايع تحت الطلب demand deposits امكن خلقها عن طريق عقد قروض جديدة .

ويطلق على المضاعف الذي تعمل من خلاله الاحتياطيات الجديدة على زيادة عرض النقود مضاعف زيادة الودائع deposit expansion multiplier

شكل رقم (٣)
خلق النقود من الاحتياطات الجديدة

البنك	ودائع نقدية جديدة (احتياطي فعلي) بالريال	احتياطي قانوني جديد	ودائع تحت الطلب تنشأ عن قروض جديدة
وديعة أولية	١٠٠٠ر٠٠	٢٠٠ر٠٠	٨٠٠ر٠٠
مرحلة ثانية	٨٠٠ر٠٠	١٦٠ر٠٠	٦٤٠ر٠٠
مرحلة ثالثة	٦٤٠ر٠٠	١٢٨ر٠٠	٥١٢ر٠٠
مرحلة رابعة	٥١٢ر٠٠	١٠٢ر٤٠	٤٠٩ر٦٠
مرحلة خامسة	٤٠٩ر٦٠	٨١ر٩٢	٣٢٧ر٦٨
مرحلة سادسة	٣٢٧ر٦٨	٨٥ر٥٤	٢٦٢ر١٤
مرحلة سابعة	٢٦٢ر١٤	٥٢ر٤٣	٢٠٩ر٧١
ما تبقى	١٠٤٨ر٥٨	٢٠٩ر٧١	٨٣٨ر٨٧
الاجمالي	٥٠٠٠ر٠٠	١٠٠٠ر٠٠	٤٠٠٠ر٠٠

وفي مثالنا هذا فان مضاعف غم الودائع المحتمل هو ٠.٥ ذلك ان القدر الذي يزيد به عرض النقود بفعل الاحتياطات الاضافية يتحدد بنسبة الاحتياطي القانوني الى الودائع الجارية . وفي الواقع فان هذا المضاعف ليس الا مقلوب نسبة الاحتياطي القانوني . وفي مثالنا السابق كانت نسبة الاحتياطي القانوني ٢٠٪ . واذا كان الاحتياطي القانوني ١٠٪ فان المضاعف يكون ١٠ وهو مقلوب ١٠ / ١ .

ومع انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني تتعاضد الزيادة المحتملة في عرض النقود المترتبة على خلق الاحتياطات الجديدة . وليس يخفى ان نسبة الاحتياطي القانوني تحدد الحد الاقصى لعملية خلق النقود من الاحتياطات الجديدة .

المضاعف الحقيقي لزيادة الودائع the actual deposit expansion multiplier

هل تؤدي الاحتياطات النقدية الجديدة الى ممارسة مضاعف زيادة الودائع لاثره كاملا ؟ والاجابة بالنفي ، ذلك ان المضاعف الفعلي قد يكون اقل من المضاعف المحتمل لسببين :

اولا : ان مضاعف زيادة الودائع يتناقص اذا قرر شخص ما ان يحتفظ بالعملة لديه بدلا من ايداعها في المصرف . وعلى سبيل المثال افترض ان الشخص الذي اقترض ٨٠٠ ريال في المثال المشار اليه احتفظ بمبلغ ١٠٠ ريال لمواجهة الظروف الطارئة المحتملة ، وانفق ٧٠٠ ريال فقط . وعلى ذلك فان ٧٠٠ ريال فقط هي التي تدخل كوديعة في المرحلة الثانية وتساهم في الاحتياطي اللازم لاحداث التوسع . وعلى ذلك فان القروض المحتملة في المرحلة الثانية والمراحل التي تليها سوف تتناقص نسبيا . وعندما تظل العملة في التداول ، خارج الجهاز المصرفي فانها تنقص من حجم مضاعف زيادة الودائع .

ثانيا : ان مضاعف زيادة الودائع يكون اقل من قيمته القصوى عندما لا يتمكن البنك من اقراض كل ما لديه من احتياطات اضافية جديدة . ومع ذلك يكون لدى المصارف دائما حافز قوي لاقرض ما لديها من احتياطات جديدة . وليس يخفى ان الاحتياطات الاضافية العاطلة لا تدر فائدة . لذلك فان المصارف تسعى لتشغيل الشطر الاعظم من هذه الاحتياطات بهدف الحصول على فوائد .

وعلى ذلك فان تسرب جزء من العملة ووجود احتياطات اضافية عاطلة لدى المصارف يؤدي الى خفض قيمة مضاعف زيادة الودائع عن حده الاقصى المحتمل . ومع ذلك فانه عندما يحتفظ الناس بمعظم ما لديهم من نقود في صورة ودائع لدى المصارف بدلا من الاحتفاظ بها ك نقد سائل ، وحيث ان المصارف تعمل على تشغيل اغلب ما لديها من احتياطات اضافية على نحو مثالي من خلال التوسع في عملية الاقراض فان ذلك يوفر اسباب دفعة قوية تزيد من قيمة مضاعف الودائع .

مؤسسة النقد العربي السعودي

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي مقام البنك المركزي في المملكة العربية

السعودية على رأس الجهاز المصرفي السعودي يراقب نشاطه ويوجهه الى الاهداف التي تبغيها السياسة النقدية . وقد قامت المملكة « بسعودة » المصارف الاجنبية ، التي كانت تعمل في المملكة . وبذلك اصبحت كل المصارف مؤسسات وطنية* تخدم الاقتصاد السعودي وفقاً للسياسة القومية التي تقرها السلطات النقدية السعودية وبما يحقق آمال الشعب السعودي في تحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر .

وظائف مؤسسة النقد العربي السعودي : * Saudi Arabia Monetary Agency

لما كانت مؤسسة النقد العربي السعودي تقوم مقام البنك المركزي ، فان المرسوم الملكي رقم ٢٣ بتاريخ ٢٣/٥/١٣٧٧ هـ نص على ان يتكون مجلس ادارة المؤسسة من المحافظ ، ونائب المحافظ ، وثلاثة اعضاء من لديهم دراية بالشئون المالية والتجارية من غير موظفي الحكومة .

ويعتبر ذلك المجلس هو السلطة العليا في المؤسسة ، والمسئول عن سبر الادارة ، وكفاءة العمل بها . وللمجلس كافة الصلاحيات لتحقيق ذلك الغرض وله كذلك ان يقترح من خلال وزير المالية ادخال ما تدعو الضرورة الى ادخاله من تعديلات على نصوص هذا النظم .

ويتولى المحافظ الاشراف على المؤسسة ويتمتع بسلطات تنفيذية وادارية واسعة باعتباره الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس ادارتها . ويساعده نائب له يقوم مقامه في حالة غيابه ويقوم بتنفيذ ما يسند اليه من مسئوليات .

وتقوم المؤسسة بكل الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية . ولعل اهم وظائف البنوك المركزية حالياً هو اصدار اوراق النقد ، والقيام بدورها كبنك الدولة ، والرقابة على الائتمان وتختلف هذه الوظائف من حيث اهميتها من مجتمع الى آخر . وفضلاً عن قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بهذه الوظائف التقليدية فانها تقوم بوظيفة اخرى لها اهميتها البالغة وهي ادارة واستثمار الاحتياطي الرسمي للدولة . وفيما يلي وظائف المؤسسة في ضوء ما نص عليه نظامها الاساسي :

١ - الرقابة على البنوك Banking Control

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي « المصرف المركزي » بسلطة الرقابة والاشراف

* وهذه المؤسسات هي : - البنك الزراعي السعودي - بنك التسليف السعودي - صندوق الاستثمارات العامة - صندوق التنمية الصناعية السعودي - صندوق التنمية العقاري .

على اعمال البنوك التجارية من خلال الادارة العامة للرقابة على البنوك فنيا ومحاسبيا واداريا .

حيث يلتزم كل بنك يعمل في المملكة بتقديم بيان عن مركزه المالي في كل شهر .
ويقدم للمؤسسة كل ما تطلبه من بيانات .

وتقوم الادارة العامة للرقابة على البنوك بمراقبة ما ترتكبه البنوك من اخطاء ومخالفات ، ومراقبة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية وتعديل هذه النسبة بعد موافقة السلطات النقدية المختصة ، وبما يمتشى مع متطلبات الوضع الاقتصادي ويشارك في دفع عملية التنمية .

وينص نظام المؤسسة (م - ٣ - هـ) بالزام البنوك التجارية بالاحتفاظ لدى مؤسسة النقد العربي السعودي برصيد دائم بنسبة معينة مما لديها من ودائع . وتحدد هذه النسبة من وقت الى آخر بما يتلاءم وظروف الاقتصاد القومي . وذلك بقرار من وزير المالية بناءا على اقتراح المؤسسة .

٢ - المؤسسة كبنك للحكومة The Agency as a Government Bank

حيث تتجمع ايرادات الدولة وتصرف منه نفقاتها . وبناءا على ذلك تقوم المؤسسة (وفروعها) بمسك حسابات الدوائر الحكومية . وتخطر المؤسسة سنويا بمكونات الميزانية العامة للدولة والاعتمادات المخصصة للدوائر والهيئات الحكومية حتى تتمكن من مراقبة عمليات الصرف الخاص بهذه الدوائر .

وتمسك المؤسسة كافة الحسابات الرئيسية للحكومة وخاصة الحسابات التالية :
أ - حسابات الحكومات الجارية : وهي حسابات بالعملة المحلية وأخرى بالعملة الاجنبية (الدولار الامريكي) .

ب - حسابات الحكومة الخاصة والاحتياطية : وتتكون من :
١) حسابات الاحتياطي العام للدولة . ويسجل به ما يتوفر في نهاية العام المالي من الايرادات بعد خصم النفقات .

٢) حسابات خاصة تفتح بموجب تعليمات من وزارة المالية .

ج - حسابات تأمينات الاعتمادات وتتكون من :

١) تأمينات اعتمادات مستندية خارجية .

٢) تأميمات اعتمادات محلية .

٣) تأميمات اعتمادات اخرى .

د- حسابات الوزارات والادارات الحكومية المختلفة .

هـ- حسابات الوزارات والادارات الحكومية المختلفة .

و- حسابات البنوك التجارية .

ز- حسابات البنوك الاحتياطية والقانونية ، وفيها تحتفظ المؤسسة بنسبة من ارصدة

حسابات المودعين لدى البنوك .

٣ - ادارة واستثمار الاحتياطي الرسمي

management and investment of the government reserve

في اطار استراتيجية عامة للاستثمار تتولى المؤسسة استثمار الاحتياطي الرسمي ، فضلا عن قيامها بجميع المعاملات الخارجية الخاصة بالاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية للحكومة ويتم ذلك من خلال الادارة العامة الخارجية .

٤ - الاصدار النقدي the monetary issue

تنص المادة (رقم ٣) من نظام المؤسسة على ان طبع واصدار النقد السعودي امتياز ينحصر في مؤسسة النقد العربي السعودية وحدها . كما تقوم بسك العملات المعدنية بعد موافقة الحكومة .

وتقوم بتغطية النقد المصدر بغطاء كامل يساوي قيمته تماما من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . ويتم ذلك بالتنسيق مع ادارة الاستثمار .

٥ - اعداد بحوث اقتصادية ومالية :

حيث تقوم المؤسسة باعداد البحوث التي تعين الحكومة في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية .

وتختص ادارة البحوث بذلك لتوضيح اثر حركة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية على مسار الاقتصاد السعودي .

كيف ينظم المصرف المركزي عرض النقود ؟

How the Central Bank Controls Money Supply

يملك المصرف المركزي ثلاث وسائل رئيسية للتحكم في كمية النقود :

(أ) تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به المصارف .

(ب) شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة .

(ج) تحديد سعر الفائدة الذي تفرضه المصارف التجارية على أساسه .
وسوف نناقش بشيء من التفصيل كيفية استخدام كل من هذه الوسائل لتنظيم كمية النقود المتداولة .

(أ) نسبة الاحتياطي القانوني required reserve ratio

يطلب المصرف المركزي من المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من الودائع الجارية لعملائها في صورة احتياطات نقدية لتحقيق السيولة اللازمة لديها لمواجهة السحب من هذه الودائع . وتتكون هذه الاحتياطات من (١) نقود حاضرة لدى المصارف (٢) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي . ويمكن للمصرف التجاري أن يحصل على نقود إضافية بالسحب من ودائعه لدى المصرف المركزي . وهذا يعني أن هذا الاحتياطي النقدي يستخدم لمواجهة السحب من الودائع .

والهدف الأساسي من هذا الاحتياطي الذي يضعه المصرف المركزي القواعد المنظمة له هو ضمان عدم اندفاع المصارف إلى التوسع في الاقراض إلى الحد الذي يجعلها في وضع سيء عندما يقرر عملائها بسحب مفاجيء من ودائعهم . كما أن هناك سببا آخر له أهميته البالغة وهو أن المصرف المركزي يستطيع من خلال تغيير نسب الاحتياطي القانوني أن يغير كمية النقود في المجتمع . على أن القانون لا يمنع المصارف التجارية من الاحتفاظ باحتياطات إضافية علاوة على الاحتياطات القانونية التي يطلبها المصرف المركزي الالتزام بها . على أن هذه الاحتياطات الإضافية تكون صغيرة إلى حد بعيد لأن المصارف - كمؤسسات تسعى للربح - تفضل حياة أصول إيرادية مثل القروض على الاحتفاظ باحتياطات إضافية كبيرة لا تولد إيرادات . وبسبب صغر هذه الاحتياطات الإضافية تستجيب المصارف التجارية للتغير الذي يجره المصرف المركزي على نسبة الاحتياطي القانوني . وتأتي هذه الاستجابة بأسلوب يغير من كمية النقود في المجتمع .

فإذا خفض المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإنه حينئذ يجر احتياطات إضافية يمكن للمصارف التجارية أن تقوم باقراضها ذلك أن المصارف ، وهي مؤسسات تبحث عن الربح ، لن تسمح ببقاء هذه الاحتياطات عاطلة . لذلك تقوم بعقد قروض جديدة . وهذه القروض تؤدي إلى زيادة عرض النقود .

ولكن ماذا يحدث لو أن المصرف المركزي قام برفع نسبة الاحتياطي القانوني ؟

ونجيب بانه لما كانت المصارف التجارية تحتفظ عادة باحتياطيات اضافية قليلة فانها سوف تقدم في المستقبل قروضا اقل ويؤدي الى الانخفاض في القروض الى انخفاض في عرض النقود .

وعلى ذلك فان نسبة الاحتياطي القانوني محدد هام لعرض النقود . ذلك انه يؤثر على كل من الاحتياطيات الاضافية المتاحة وعلى حجم مضاعف نمو الودائع . ويعمل الاحتياطي القانوني الاعلى على خفض حجم هذا المضاعف ، كما انه يجبر المصارف على تقديم قروض اقل . وهذا يعني ان زيادة نسبة الاحتياطي القانوني سوف تخفض عرض النقود ، كما يؤدي الى زيادة حجم مضاعف نمو الودائع ، ويزيد القدرة على الحصول على الاحتياطيات اضافية . وهكذا تستطيع المصارف ان تقدم قروضا اكثر ومن ثم تزيد عرض النقود .

(ب) عمليات السوق المفتوحة open market operations

وهي عمليات شراء وبيع الاوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة . وتعد هذه العمليات اهم الوسائل التي يستخدمها المصرف المركزي في الرقابة على كمية النقود . وعندما يدخل المصرف المركزي هذه السوق ليشترى اوراقا مالية حكومية فانه بذلك يزيد من الاحتياطيات النقدية المتاحة للمصارف التجارية . ذلك ان بائعي الاوراق المالية سوف يتلقون شيكا مسحوبا على المصرف المركزي ، وعندما يدع الشيك في مصرف ما يحصل المصرف على وديعة لدى المصرف المركزي . وهكذا تزداد الاحتياطيات النقدية لدى الجهاز المصرفي . أما المصرف المركزي فقد اشترى جزءاً من الدين القومي national debt .

وهكذا يعني ان المصارف يمكنها ان تقدم قروضا اكثر . وبذلك تزداد كمية النقود بقيمة مشتريات المصرف المركزي من الاوراق المالية مضروبة في المضاعف الفعلي لنمو الودائع .

دعنا نفرض مثلاً لبيان ذلك ، ولنفرض ان المصرف المركزي اشترى اوراقا مالية حكومية قيمتها ١٠٠٠٠ دولار من مصرف تجاري (أ) فماذا يحدث ؟ ونجيب بان المصرف (أ) يمتلك الان اوراقا مالية اقل ، ولكنه يملك الان ايضا ١٠٠٠٠ دولار في صورة احتياطيات اضافية ، ويستطيع ان يقدم قروضا جديدة حتى ١٠٠٠٠ دولار مع الاحتفاظ بوضع الاحتياطي الاولي لديه . وهذه القروض الجديدة البالغة ١٠٠٠٠ دولار تشارك

مباشرة في عرض النقود . وسوف يودع جزء منها في النهاية لدى مصارف اخرى تستطيع بدورها ان تقدم قروضا جديدة . وهكذا فان خلق احتياطات جديدة قدرها ١٠٠٠٠ دولار يؤدي الى زيادة عرض النقود بأضعاف هذه القيمة .

ويمكن لعمليات السوق المفتوحة ايضا ان تخفض كمية النقود او معدل زيادتها . فاذا اراد المصرف المركزي ان يخفض كمية النقود فعليه ان يقوم ببيع بعض ما لديه من اوراق مالية حكومية . وحينئذ يقوم المشتري بدفع قيمتها بشيك مسحوب على احد المصارف التجارية وعندما تتم تسوية هذا الشيك تنخفض احتياطات هذا المصرف لدى المصرف المركزي . ويؤدي ذلك الى انخفاض الاحتياطات المتاحة للمصارف التجارية ، ومن ثم تنخفض كمية النقود .

وحيث ان عمليات السوق المفتوحة هي الاداة الرئيسية للرقابة النقدية في السنوات الاخيرة ، فان كمية النقود وملكية المصرف المركزي من الاوراق المالية الحكومية يسلكان سبيلين متماثلين فعندما يزداد المصرف المركزي من مشترياته من هذه الاوراق بسرعة تنمو كمية النقود بسرعة . وعندما تتراخى مشترياته منها ينخفض معدل نمو كمية النقود .

(ج) سعر الخصم discount rate

يمثل سعر الخصم تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي . ذلك أن المصارف التجارية يمكنها الاقتراض من المصرف المركزي ولكنها حين تفعل ذلك لابد أن تدفع فائدة على القرض . وسعر الفائدة الذي تدفعه هذه المصارف على قروضها من المصرف المركزي هو ما يدعى سعر الخصم .

ان رفع سعر الخصم يعني، إذن، زيادة تكلفة اقتراض المصارف التجارية من المصرف المركزي ومن ثم يقل اقبالها على الاقتراض منه وتعمل على زيادة احتياطاتها لتؤكد عدم رغبتها في الاقتراض من هذا المصرف وعلى هذا فان رفع سعر الخصم له اثر انكماشى . اذ يميل الى عدم تشجيع المصارف على خفض احتياطاتها الاضافية الى الحد الادنى وعلى العكس من ذلك يمارس انخفاض سعر الخصم أثرا توسعيا . فعندما ينخفض سعر الفائدة تقل تكلفة اقتراض المصارف من المصرف المركزي لمواجهة حاجتها الطارئة . وهكذا يكون مناسباً أن تقوم هذه المصارف بخفض احتياطاتها الاضافية الى أدنى حد ، وعقد قروض أكثر ، وزيادة العرض النقدي عندما تنخفض تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي .

وتجدر الإشارة هنا الى أن كمية النقود تنمو مع مرور الزمن شأنها في ذلك شأن الناتج القومي الاجمالي ، بشكل عام . وهذا يعني أنه في ظل الحركة يمكن أن نتعرف على اتجاه السياسة النقدية من خلال معدل تغير كمية النقود . فعندما تكون السياسة النقدية توسعية فإن هذا يعني أن معدل نمو كمية النقود سريع . كما أن السياسة النقدية الانكماشية تعني بطء معدل النمو أو انخفاض كمية النقود .

ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نشير الى أن كثيرا من الناس يخلطون بين المصرف المركزي ووزارة المالية بسبب كونها ادارتين تتعاملان في النقود . والواقع أنهما منظمتان متميزتان ومختلفتان . فالمصرف المركزي يختص أساسا بعرض النقد وخلق مناخ نقدي مستقر . أما وزارة المالية فتركز على المسائل المتعلقة بالموازنة العامة - الإيرادات الضريبية ، والنفقات الحكومية ، وتمويل الدين الحكومي من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . ويتم ذلك بالتنسيق مع ادارة الاستثمار .

ويمكن تلخيص أثر نسبة الاحتياطي القانوني ، وعلميات السوق المفتوحة وسعر الخصم على السياسات النقدية التوسعية ، والانكماشية في الجدول التالي :

شكل رقم (٤) ملخص للادوات النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية		
سياسة البنك المركزي	السياسة النقدية التوسعية	السياسة النقدية الانكماشية
(١) نسبة الاحتياط	تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لان ذلك يتيح للبنوك احتياطات اضافية ويجفزها على التوسع في منح قروض جديدة تزيد من عرض النقود .	رفع نسبة الاحتياطي القانوني لان ذلك يقلل من الاحتياطات الاضافية لدى البنوك ومن ثم تقل القروض وتنخفض كمية النقود .
(٢) عمليات السوق المفتوح	شراء السندات الحكومية والاوراق المالية وهذا يزيد من عرض النقود مباشرة ويزيد من احتياطات البنوك ويشجعها على منح القروض ، وهذا يزيد من عرض النقود .	بيع السندات الحكومية والاوراق المالية ويؤدي ذلك الى تخفيض كل من العرض النقدي والاحتياطات الاضافية الامر الذي يؤدي بصورة غير مباشرة الى تخفيض عرض النقود .

<p>«زيادة سعر الخصم» ويؤدي ذلك الى عدم تشجيع الاقتراض من البنوك المركزية وتمنح البنوك قروضا أقل وتزيد من احتياطياتها وعلى ذلك لن تقتصر من البنك المركزي .</p>	<p>«تخفيض سعر الخصم» يشجع الاقتراض من البنوك المركزية، وتلجأ البنوك الى تخفيض احتياطياتها والتوسع في منح القروض بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض ويزداد عرض النقود .</p>	<p>٣) سعر الخصم</p>
---	--	---------------------

نظرة إلى الامام

لقد ركزنا في هذا الفصل على أدوات الرقابة النقدية وفي الفصلين التاليين سوف نقوم بتحليل أثر السياسة النقدية على الانتاج والنمو والاسعار .

الاهداف التعليمية للفصل

- (١) النقود هي أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل . وهي تعمل أيضا كوحدة للحساب وأداة لتخزين القوة الشرائية الحالية للمستقبل . فبدون النقود يصبح التبادل مرتفع التكلفة ومعقدًا .
- (٢) هناك بعض جدل بين الاقتصاديين حول كيفية تعريف النقود بدقة . والتعريف الاضيق والاكثر شيوعا لعرض النقود هو (M_1) الذي يشمل فقط (أ) النقود بين أيدي الجمهور (ب) الودائع تحت الطلب في المصارف التجارية (ج) الودائع التجارية الاخرى لدى مؤسسات الاداع (د) الشيكات السياحية . وليست لاية مجموعة من هذه المجموعات النقدية . قيمة ذاتية *intrinsic* لها أهمية . ذلك أن النقود* تستمد قيمتها من ندرتها بالنسبة لفائدتها .
- (٣) إن الصيرفة نشاط اقتصادي . وتقدم المصارف لاصحاب الودائع خدمات حفظ النقود . والمقاصة بين الشيكات على الودائع تحت الطلب ودفع فوائده على الودائع الزمنية (الاجلة) . وتحصل المصارف على أغلب دخلها من منح القروض والاستثمارات في الاوراق المالية ذات العائد .
- (٤) ان المصرف المركزي يعمل على تحقيق اطار نقدي مستقر على مستوى الاقتصاد

القومي . وهو يضع القواعد لعرض النقود . وهو يتولى اصدار النقود ، كما أنه مصرف المصارف ، ومصرف الحكومة .

(٥) يملك المصرف المركزي ثلاث أدوات رئيسية للرقابة على عرض النقود :

أ) نسبة الاحتياطي القانوني . ففي نطاق الاحتياطي المصرفي الجزئي فان نسبة الاحتياطي القانوني تحدد قدرة المؤسسات المصرفية على زيادة العرض النقدي من خلال التوسع في القروض . وعندما ينخفض المصرف المركزي نسبة الاحتياطي القانوني يخلق احتياطيات إضافية لدى المصارف ويسمح لها بتقديم قروض جديدة ومن ثم يزداد عرض النقود . أما رفع هذه النسبة فيولد أثرا عكسيا .

ب) عمليات السوق المفتوحة . تؤثر عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها المصرف المركزي على عرض النقود والاحتياطيات المتاحة بشكل مباشر . فعندما يقوم هذا المصرف بشراء أوراق مالية حكومية يزداد العرض النقدي لان بائعي السندات يحصلون على نقود وتزيد الاحتياطيات المصرفية عندما تتم تسوية الشيكات المسحوبة على المصرف المركزي . وعندما يبيع هذا المصرف أوراقا مالية حكومية ينكمش عرض النقود لان مشتري السندات يدفع نقودا مقابل هذه الأوراق . وسوف تنخفض الاحتياطيات المتاحة للمصارف ومن ثم تقدم قروضا أقل وبالتالي يتضائل عرض النقود .

ج) سعر الخصم . تمارس زيادة سعر الخصم أثرا انكماشيا لانها لاتشجع المصارف التجارية على الاقتراض من المصرف المركزي لتقدم قروضا جديدة . أما خفض هذا السعر فله أثر توسعي لانه يخفض تكلفة الاقتراض من المصرف المركزي .

(٦) يعلن المصرف المركزي في بداية كل سنة نطاق نمو المجموعات النقدية وفي الوضع الحركي يمكن الحكم على السياسة النقدية بشكل أفضل من خلال معدل تغير كمية النقود . فالمعدل السريع لنمو كمية النقود يشير الى سياسة نقدية توسعية بينما يشير المعدل الابطأ الى أن السياسة النقدية أكثر تقييدا .

(٧) هناك فرق بين المصرف المركزي ووزارة المالية . فالمصرف المركزي يختص أساسا بعرض النقود وخلق مناخ نقدي مستقر . أما وزارة المالية فتركز على المسائل المتعلقة بالموازنة العامة - الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية وتمويل الدين الحكومي .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١) لماذا تحتفظ المصارف باحتياطيات تشكل نسبة فقط من الودائع تحت الطلب لعملائها .
- ٢) مالذي يجعل النقود ذات قيمة وأهمية ؟ وهل تؤدي النقود خدمة اقتصادية ؟
أشرح . . وهل تستطيع النقود أن تؤدي وظيفتها بشكل أفضل لو وجد نوعين منها ؟
ولماذا ؟ .
- ٣) «ان الناس فقراء لانهم لا يملكون كثيرا جدا من النقود . ومع ذلك فان المصارف المركزية تبقى على النقود نادرة . فإذا كان لدى الناس نقودا أكثر لأمكن ازالة الفقر » . اشرح التفكير غير السوي الذي تعكسه هذه العبارة مبينا لماذا هو مفضل .
- ٤) اشرح كيف يؤدي خلق احتياطيات جديدة الى زيادة عرض النقود بقدر يزيد عن هذه الاحتياطيات .
- ٥) كيف تؤثر العوامل التالية على عرض النقود ؟
(أ) تخفيض سعر الخصم .
(ب) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني
(ج) شراء المصرف المركزي أوراقا مالية حكومية بمبلغ ١٠ مليون دولار من مصرف تجاري .
(د) بيع وزارة المالية سندات جديدة قيمتها ١٠ مليون دولار لمصرف تجاري .
(هـ) زيادة سعر الخصم
(و) بيع المصرف المركزي أوراق مالية حكومية قيمتها ٢٠ مليون دولار للقطاع الخاص .
- ٦) ماهو الخطأ في هذه الطريقة للتفكير ؟
«عندما تحدث الحكومة عمزا في موازنتها فانها تدفع التزاماتها بطبع نقود أكثر .
وعندما تأخذ النقود الجديدة طريقها داخل الاقتصاد فانها تخفض قيمة النقود الورقية المتداولة فعلا . وحينئذ يتطلب شراء الأشياء نقودا أكثر . وعلى ذلك فان المصدر الاساسي للتضخم هو الاصدار الجديد من النقود الورقية الناتج عن عجز الموازنة»

الفصل الثالث عشر النقود والتوظيف والمصنوع في إطار نموذج كينزي

الفصل الثالث عشر النقد والتوظيف والتضخم في إطار نموذج كينزي

Money , Employment, Inflation, and More Complete Keynesian Model

والآن ، وبعد أن فهمنا النظام النقدي ومحددات العرض النقدي يمكننا أن ندخل النقود في «نموذج كينز» . وفي هذا الفصل سوف نعرض وجهة نظر كينز في السياسة النقدية ، ونبين كيف يمكن استخدامها للتأثير على مستوى التوظيف والأسعار والإنتاج . وفي الفصل الرابع عشر سوف نعرض رأيا آخر عن أثر النقود على النشاط الاقتصادي ، وذلك هو رأي المتخصصين في الدراسات النقدية . ففي خلال العقدين الآخرين عارض هؤلاء النقديون وجهة نظر كينز وخاصة فيما يختص بأثر السياسة النقدية والمالية النقدية . وهكذا ، فإن الفصلين ١٣ و ١٤ معاً يوضحان طبيعة «النموذج الكينزي - النقدي» ويشرحان الرأي الاجمالي الذي تولد عن الدراسات المقارنة .

طلب وعرض النقود

The Demand and Supply of Money

قد نتساءل بادئ ذي بدء ، ما هي العوامل المحددة للطلب على النقود ؟ أو ، لماذا يحتفظ الناس بقدر من النقد الحاضر وفي حساباتهم الجارية ؟ وفي الإجابة على هذا يركز كينز على ثلاثة أسباب رئيسية :

(١) دافع المعاملات transactions motive ذلك أن النقود هي الوسيلة التي تتمكن من خلالها من شراء حاجاتنا اليومية ، وهذا يعني أننا نحتفظ بقدر صغير من النقود الحاضرة أو في المصرف لتغطية الفجوة بين المصاريف اليومية ويوم الحصول على المرتب .

(٢) دافع الاحتياط والحذر precautionary motive . فأكثر الناس يحتفظ بقدر من النقود لمواجهة الأحداث الطارئة التي قد تواجههم في حياتهم . ويرى كينز أن الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الناس بسبب هذين الدافعين ، دافع المعاملات ودافع

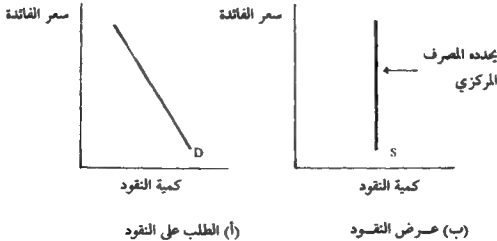
الاحتياط تتحدد مبدئياً بمستوى الدخل .

(٣) دافع المضاربة speculative motive فقد يرى بعض الافراد ورجال الاعمال أن يحتفظوا بجزء من ثروتهم في شكل نقود ليتمكنوا من اقتناص فرصة تغير الاسعار ، وخاصة أسعار السندات والاسهم والاصول المالية الأخرى . والنقود هي أعظم أنواع الثروة سيولة . فهي ليست مثل الأرض او المنازل ، اذ يمكن استخدامها مباشرة في شراء أصول أخرى . لذلك فان الناس قد يفضلون الاحتفاظ ببعض النقود حتى يتمكنوا من الاقتناص السريع لفرصة تحقق لهم ربحاً . على أن الطلب على النقود لغرض المضاربة انما يتأثر بشدة بالمستوى الحالي والمتوقع لأسعار الفائدة . فعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة تتعاطف الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود بينما تغري أسعار الفائدة المنخفضة على حيازة كمية أكبر .

ويبين شكل رقم (١ - أ) العلاقة العكسية بين طلب النقود وسعر الفائدة . ويؤكد كينز انه في الاوقات العادية فان منحنى الطلب على النقود يشبه منحنى الطلب على أية

شكل رقم (١) طلب وعرض النقود

يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة (شكل ١ - أ) ويتحدد عرض النقود بقرارات السلطة النقدية (المصرف المركزي) باستخدام أسلحة السياسة النقدية ، عمليات السوق المفتوحة ، وسياسة سعر الخصم ، ونسبة الاحتياطي القانوني .



سلعة أخرى . فعندما يرتفع سعر الاحتفاظ بالنقد (الفائدة) تقل الكمية المطلوبة من النقد . ومن المعلوم أن عرض النقد تحدده السلطات النقدية ، مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية مثلاً . لذلك فإن عرض النقد لا يتأثر بسعر الفائدة . وكما يبين من (شكل رقم ١ - ب) فإنه يمثل بخط رأسي .

وعندما تكون سوق النقد في توازن ، فإن الطلب على النقد يساوي عرض النقد عند مستوى سعر الفائدة السائد . وليس يخفى أن السلطات النقدية يمكنها أن تؤثر في سعر الفائدة في الأجل القصير على الأقل . على أن أسعار الفائدة المرتفعة تجعل حيازة النقد أكثر تكلفة لأن النقد السائلة لا تدر فائدة ، أو على الأقل لا تدر فائدة تعادل ما تولده الأسهم والسندات وحسابات الادخار .

دعنا نفترض بداية أن السوق النقدية متوازنة ، أي أن الناس راغبون في حيازة النقد المعروضة عند سعر الفائدة الذي يسود عندما تأخذ الثروة صورة أرصدة نقدية . وهنا نجد ، كما يبين شكل رقم (٢) ، أن زيادة عرض النقد سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . ولكن لماذا يحدث ذلك ؟ ونجيب بأن السياسة النقدية التوسعية التي تزيد كمية النقد من M_0 إلى M_1 سوف تؤدي إلى وجود فائض في العرض النقدي . فقد زادت الأرصدة النقدية ، وسوف يجد الناس أن سعر الفائدة البالغ ١٠٪ مرتفع جداً قياساً بمزايا حيازة الكمية الإضافية في النقد . لذلك يحاول هؤلاء الناس تخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية بشراء أصول بديلة تدر فائدة ، وخاصة السندات ، لذلك يزداد الطلب على السندات ومن ثم ترتفع أسعارها .

ولكن هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات ومعدلات الفائدة فالأسعار المرتفعة للسندات تعني في نفس الوقت انخفاض معدلات الفائدة . وعلى ذلك فإنه عندما ينخفض الناس أرصدهم النقدية بشراء السندات ومن ثم ترتفع أسعارها فإن معدلات الفائدة تنخفض ، ومن ثم تنخفض تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقد . والواقع أنه عند سعر فائدة أقل من ٥٪ في شكل رقم (٢) سوف يقبل الناس على حيازة كمية أكبر من النقد M_1 .

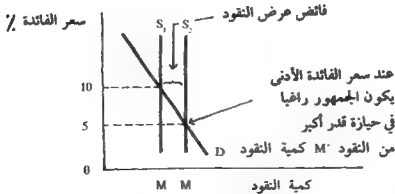
وإذا استخدمت عمليات السوق المفتوحة لزيادة عرض النقد فإن الأثر المباشر يشد على سعر الفائدة . ولكن كيف تؤثر مشتريات المصرف المركزي في السوق المفتوحة على عرض النقد ؟ ويحدث ذلك من خلال شراء المصرف للسندات من الناس فيرتفع سعرها وينخفض سعر الفائدة عليها ويزداد الطلب على الأرصدة النقدية التي كان يمكن

استخدامها لاقراض المستثمرين . وهذه الزيادة في عرض الأرصدة النقدية المتاحة لتمويل الاستثمار الخاص تولد ضغطا جديدا على أسعار الفائدة . وهكذا ، فإن سعر الفائدة المنخفض يحفظ في الواقع بمستوى التوازن في السوق النقدية .

فماذا يحدث لو أن المصرف المركزي قام ببيع السندات للناس ومن ثم خفض عرض النقود ؟ ان هذا العمل من قبل المصرف المركزي سوف يزيد عرض السندات فتتخفض أسعارها (وترتفع أسعار الفائدة) . ويؤدي انخفاض عرض النقود، بصورة مؤقتة ، الى خلق فائض في الطلب النقدي . ويسعى الناس لاعادة أرصدتهم النقدية الى المستوى المرغوب فيه . فكيف يحدث ذلك ؟ ويحدث ذلك من خلال بيع السندات أو السحب من حسابات الادخار ، أو الاقتراض ومع ذلك ، فإن كل هذه الأفعال سوف تولد ضغطا لرفع سعر الفائدة . ومع ارتفاع أسعار الفائدة تزداد تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود . والواقع أن السوق النقدية سوف تستعيد التوازن ما دام الناس راضين بالأرصدة النقدية الأقل عند سعر الفائدة الجديد المرتفع .

شكل رقم (٢) تحديد أسعار الفائدة - نموذج كينز

إذا ظل الطلب على النقود ثابتا فإن زيادة عرض النقود تؤدي الى خفض سعر الفائدة .



وجملة القول ، هي أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على سعر الفائدة في الأجل القصير . فإذا ظل الطلب على النقود ثابتا فإن زيادة العرض النقدي سوف تؤدي الى خفض أسعار الفائدة . وعلى العكس من ذلك يؤدي خفض عرض النقود الى رفع أسعار الفائدة^(١) .

أسعار الفائدة والاستثمار

تمارس أسعار الفائدة آثارها على كل مشروع استثماري جديد . وبصرف النظر عن نوعية انتاج هذه المشروعات ، فسواء كانت تنتج مقايض للأبواب أو شفرات الخلاقة أو أعمدة الانارة أو التلاجات ، فإن أسعار الفائدة تمارس أثرا مباشرا أو غير مباشر على الاستثمار . ففي حالة الاقتراض تكون هناك تكلفة مباشرة في صورة الفائدة . وحتى لو كان الاقتراض غير ضروري فإن إقامة مشروع استثماري يعني خسارة الدخل من الفائدة على نفس الأرصدة المستمرة . وحيث أن سعر الفائدة يعد جزءا من تكلفة كل مشروع استثماري جديد فإنه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار .

فعندما يفكر رجال الأعمال في استثمار ما فإنهم يعقدون مقارنة بين سعر الفائدة ومعدل عائد هذا الاستثمار . فإذا كان المعدل المتوقع لعائد الاستثمار أعلى من سعر الفائدة فإن المشروع يكون مربحا فيقومون به . وعلى العكس من ذلك ، فإن رجال الأعمال الذين يحركهم دافع الربح لن يستثمروا في مشروع ما يقل معدل العائد منه عن سعر الفائدة .

ويصور شكل رقم (٣) العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة بالنسبة لمنشأة واحدة وكذلك بالنسبة للاقتصاد القومي . ويبين من هذا الشكل انه مع زيادة المنشأة للمشروعات الاستثمارية فإن معدل العائد المتوقع من كل مشروع اضافي ينخفض . وهذا يعني أنه كلما زاد الاستثمار (أي كلما زادت المشروعات الاستثمارية التي تقيمها المنشأة) تصبح المشروعات الاستثمارية أقل جاذبية .

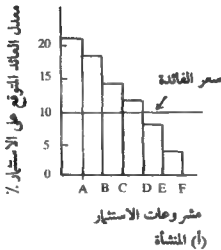
ويوضح شكل (رقم ٣-أ) أنه بالنسبة للمنشأة يكون معدل العائد للمشروع «أ» أكثر من ٢٠٪، وللمشروع «ب» نحو ١٧٪، وللمشروع «ج» نحو ١٥٪. وهكذا،

(١) يرى كثير من الاقتصاديين أن أثر السياسة النقدية على أسعار الفائدة في الأجل الطويل يكون عكس أثرها في الأجل القصير . انظر الفصل الخامس عشر .

فاذا كان سعر الفائدة ١٠٪ فإنه يمكن إقامة المشروعات أ ، ب ، ج ، د . وإذا انخفض سعر الفائدة الى ٥٪ فإنه يمكن تنفيذ المشروع هـ كذلك . اما اذا ارتفع سعر الفائدة الى ١٦٪ فإنه لا يمكن تنفيذ الا مشروع أ ، ب فقط .
وليس يخفى أن تضال معدل العائد للاستثمار الاضافي أمر يستوي فيه المنشآت الفردية والاقتصاد القومي في مجلته . وعلى ذلك ، وكما يبين شكل (٣ - ب) فإن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي وسعر الفائدة .

شكل رقم (٣) عندما يستثمر رجال الأعمال

اذا كان سعر الفائدة ١٠٪ فإن المنشأة «أ» سوف تقيم مشروعاتها الاستثمارية أ ، ب ، ج ، د . وبالنسبة للاقتصاد ككل يكون الاستثمار كما هو موضح في شكل (ب) وهناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة في الحالتين مع فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .



السياسة النقدية

Monetary Policy

ان قدرة المصرف المركزي على التأثير في العرض النقدي توفر لمخططي السياسة

الاقتصادية متغير سياسي آخر يشارك في تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الاسعار . فاذا قرر مخططو السياسة النقدية الأخذ بسياسة نقدية توسعية وهي سياسة يكون معدل نمو العرض النقدي في إطارها أعلى من المعدل المتوسط في الأجل الطويل - فانه يمكنهم شراء سندات حكومية وخفض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية ، وخفض سعر الخصم ، فكل هذه التغيرات تعمل على زيادة عرض النقود من خلال زيادة نطاق الائتمان المتاح للاقتصاد . وعلى العكس من ذلك ، لو أن المصرف المركزي قام ببيع سندات حكومية ، ورفع نسبة الاحتياطي الثانوي ، ورفع سعر الخصم فسوف ينخفض العرض النقدي (أو ينمو بمعدل أقل) . وحينئذ يكون مخططو السياسة النقدية آخذين بسياسة نقدية انكماشية ، أي يكون معدل نمو العرض النقدي أقل من المعدل المتوسط في الأجل الطويل ، وبذلك تعمل على رفع أسعار الفائدة في الأجل القصير .

ولكن كيف تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي والدخل ؟ ليس هناك إجماع بين الاقتصاديين على ذلك . ففي الواقع تشكل الاجابة على هذا السؤال نقطة خلاف أساسية بين الفكر الكينزي ، والباحثين في النقود فبينما يعتقد الكينزيون أن السياسة النقدية تمارس آثارها الأساسية بشكل غير مباشر ، يعتقد «النقديون» أن هناك علاقة مباشرة قوية بين السياسة النقدية والطلب الكلي .

كيف تعمل السياسة النقدية - رأي كينز

يعتقد الاقتصاديون من اتباع كينز انه يمكن استخدام السياسة النقدية التوسعية لخفض أسعار الفائدة . ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى اقامة عدد أكبر من المشروعات الاستثمارية . وهذا يعني أن سياسة زيادة العرض النقدي يمكن أن تدعم الاستثمار الخاص .

ويوضح شكل رقم (٤) وجهة النظر الكينزية المتعلقة بالسياسة النقدية التوسعية في اقتصاد يعمل بداية عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل (٢) (٧) . وفي إطار هذه السياسة تقوم السلطة النقدية من خلال شراء السندات من السوق المفتوحة ، مثلاً - بزيادة عرض النقود من M_0 الى M_1 (شكل ٤ - ١) . وعند سعر الفائدة الأول «١» يكون لدى الناس نقوداً تزيد عما يرغبون في حيازته . لذلك يحاولون خفض ما لديهم من أرصدة نقدية من خلال شراء السندات وغيرها من الأصول المالية . ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة .

ولكن ما أثر هذا الانخفاض في سعر الفائدة على الاستثمار الخاص ؟ ونجيب على

ذلك بأن الاستثمار سوف يرتفع حيث يجد رجال الأعمال أن عددا أكبر من المشروعات الاستثمارية قد أصبح مربحا بعد انخفاض سعر الفائدة . وعلى ذلك يرتفع الاستثمار الكلي من « I_1 » إلى « I_2 » (ΔI في شكل ٤ - ب وج) ، ويؤدي هذا الاستثمار الإضافي الى زيادة الطلب الكلي (شكل ٤ - ج) . ولكن الى أي حد ينمو المستوى التوازني للدخل ؟ والاجابة على ذلك هي أن الاستثمار الجديد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر من هذه الزيادة المحققة في الطلب من خلال عمل المضاعف .

وهكذا ، فإن النظرية الكينزية تقرر أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى خفض سعر الفائدة وجذب استثمارات اضافية . ويؤدي نمو الاستثمار الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم رفع الدخل الكلي الى مستوى التوظيف الكامل من خلال عمل المضاعف .

وليس يخفى ان اتمام هذه العملية يتطلب وقتا حتى يمارس المضاعف آثاره . وقد بينا في الفصل التاسع أن المضاعف لا يبدأ عمله بشكل آلي فقد تمضي شهور قبل أن تمارس السياسة النقدية آثارها بشكل ملموس . ومع ذلك فإن الأثر التوجيهي للسياسة النقدية التوسعية أثر مباشر . وهكذا ، فإن السياسة النقدية التوسعية توفر أداة اضافية لمخططي السياسة الكلية يمكن استخدامها لزيادة الطلب الكلي الى مستوى يحقق التشغيل الكامل .

وقد نتساءل ، ماذا يحدث لو زاد العرض النقدي بقدر أكبر من نقطة « M » في شكل (٤) ؟ لنفترض أن السياسة النقدية التوسعية قد أدت الى خفض سعر الفائدة الى أدنى من « I_1 » مسببة زيادة الاستثمار الى أبعد من « I_2 » . حينئذ يرتفع الطلب الكلي الى مستوى أعلى من « $I_1 + G + C$ » ومثل هذه السياسة ، إذن ، تؤدي الى التضخم . فالدخل النقدي يرتفع الى ما بعد نقطة « Y » بينما لا يستطيع الدخل الحقيقي أن يتجاوز القيد الذي يفرضه مستوى التوظيف الكامل . وعندما يكون اقتصاد ما يعمل عند مستوى التوظيف الكامل في الأجل الطويل « Y » فإن السياسة النقدية التوسعية (زيادة معدل العرض النقدي ، مثلا) تكون سياسة تضخمية .

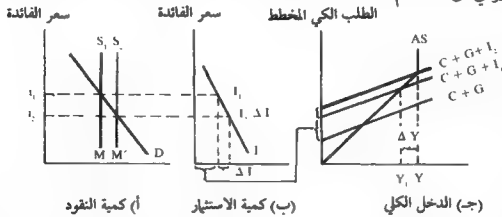
الربط بين السياستين النقدية والمالية

عندما تقرر الحكومة أحداث عجز في الموازنة العامة في محاولة لتنمية الطلب الكلي فإنه لا مناص من قيامها بالاقتراض لتمويل هذا العجز . ويمكنها أن تقوم بذلك بوسيلتين :

شكل رقم (٤)

كيف تدعم السياسة النقدية الطلب الكلي

في إطار النموذج الكينزي تؤدي زيادة العرض النقدي (انتقاله من S_1 إلى S_2) إلى انخفاض سعر الفائدة من (i_1 إلى i_2) ومن ثم يزداد الاستثمار (الد). وحيث أن الاقتصاد يعمل بداية عند مستوى أدنى من مستوى العرض الكلي في الأجل الطويل فإن السياسة النقدية التوسعية تعمل على تنمية الدخل الحقيقي. ومع ذلك فعندما يصل الدخل إلى نقطة (Y_2) وهي نقطة التوظيف الكامل في الأجل الطويل فإن التوسع النقدي يؤدي إلى التضخم.



(أ) ان تباع أوراقاً مالية حكومية إلى الجمهور. فإذا تم تمويل كل العجز بهذه الوسيلة، فهو عمل مالي خالص للحكومة. ولن يترتب على ذلك تغير في عرض النقود^(١). ذلك أن الودائع الجارية - تحت الطلب - للأفراد سوف تنخفض بينما تزيد الودائع الجارية للحكومة بنفس القدر. وعلى مدار الزمن سوف تقوم الحكومة باستخدام ما حصلت عليه من أرصدة مالية لشراء أشياء مثل الطائرات والقنابل والانفاق على التعليم وإنشاء الطرق. وهذه الوسيلة لتمويل العجز في الموازنة العامة سوف تحفز من عرض الأرصدة المتاحة للاقراض لتمويل الاستثمار الخاص. ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم خفض الأثر التوسعي لعجز الموازنة العامة. ومع ذلك، فإن اتباع كينز يعتقدون أن الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على الاستثمار

(٢) يجب عدم الخلط بين:

(أ) قيام الحكومة ببيع سندات إلى الناس مباشرة فهذا لا يغير من عرض النقود.

(ب) قيام المصرف المركزي ببيع سندات حكومية إلى الناس، إذ يؤثر هذا العمل على عرض النقود.

الجاري يكون ضئيلا نسبيا خلال الأجل القصير ، خاصة اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل في الأجل الطويل وعلى ذلك ، فان اتباع الفكر الكينزي يركزون على أن الأثر الصافي لعجز الموازنة يكون توسعيا حتى اذا تم تمويله من خلال الاقتراض من الجمهور^(١) .

(ب) يمكن تمويل عجز الموازنة العامة بإصدار سندات يقوم المصرف المركزي بشرائها ، ربما من السوق الثانوية للأوراق المالية . وهذا الأسلوب لتمويل العجز يربط بين السياستين المالية والنقدية ذلك أن اقتراض الحكومة بشكل غير مباشر من المصرف المركزي يعني تمويل العجز بإصدار نقد جديد . وهذا الأسلوب لا يسبب خللا في الأرصدة المالية لدى الناس الراغبين في شراء سندات والمتاحة لتمويل الاستثمار الخاص .

ويؤدي التوسع النقدي ، من ناحية أخرى الى الضغط لخفض أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، ومن ثم زيادة دعم الاستثمار الخاص والطلب الكلي . فإذا كان هذا الدعم مرغوبا فيه ، فان الربط بين السياستين النقدية والمالية التوسعتين يخلق آثارا أشد قوة مما يخلقه تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض من الجمهور .

النقد والتضخم

يمكن استخدام السياسة النقدية الانكماشية خلال فترات التضخم عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي بعد نقطة التوظيف الكامل في الأجل الطويل وتكون الأسعار آخذة في الارتفاع - لخفض الطلب الكلي الى المستوى المناسب للقدرة الانتاجية للاقتصاد في الأجل الطويل واستقرار الأسعار .

وفي إطار الفكر الكينزي يتشر أثر هذه السياسة الانكماشية من خلال التأثير على أسعار الفائدة . دعنا نفترض أن المصرف المركزي قام ببيع سندات حكومية . حينئذ يقوم مشترو السندات من القطاع الخاص بدفع قيمتها بالسحب من ودائعهم الجارية ، ومن ثم ينخفض عرض النقود . ويؤدي العرض الأقل للنقود (وزيادة عرض السندات) الى خفض أسعار السندات ورفع أسعار الفائدة . وحيث ترتفع أسعار الفائدة فإن المستثمرين سوف يجمعون عن تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية الأقل ربحية . ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار في رأس المال المادي .

(٢) يعارض كثير من أصحاب الفكر النقدي هذا الرأي . انظر الفصل ١٤ .

وينخفض الاستثمار الخاص حيث يقوم بعض المستثمرين المحتملين بشراء سندات بدلا من السلع الرأسمالية . ويؤدي انخفاض الاستثمار الخاص الى خفض الطلب الكلي والضغط التضخمي . وعلى ذلك فان السياسة النقدية الانكماشية تساعد على بدء الحد من تيار التضخم .

ولكن كيف تؤثر السياسة النقدية الانكماشية على الانتاج والتوظيف ؟ لنفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل في الأجل الطويل (نقطة ٢ في شكل ٤ مثلا) . وعلى ذلك فان السياسة النقدية الانكماشية التي تؤدي الى خفض معدل نمو العرض النقدي ، مثلا ، سوف تؤدي الى رفع أسعار الفائدة في الأجل القصير على الأقل . وتؤدي أسعار الفائدة الأعلى الى خفض معدل الاستثمار . ويؤدي انخفاض الاستثمار من خلال عمل المضاعف الى خفض الطلب الكلي . ولتذكر أن الفكر الكينزي يقرر أن الأسعار تنسم بعدم المرونة في الاتجاه النزولي وخاصة في الأجل القصير . وهكذا فان الانخفاض في الطلب الكلي سوف يؤدي الى انخفاض كل من الدخل النقدي والدخل الحقيقي ، وتنشأ البطالة . وهذا يعني أن السياسة النقدية الانكماشية قد تؤدي الى ابطاء معدل نمو الاقتصاد أو حتى دفعه الى الكساد .

ولما كانت السياسة النقدية تولد آثارا غير متوازنة على بعض الصناعات ، فان بعض الاقتصاديين لا يؤيدون الاعتماد الكثيف على هذه السياسة في مقاومة التضخم .

فصناعة السيارات ، وصناعة التشييد والبناء ، مثلا حساستان لتغيرات أسعار الفائدة ، لذلك فان ارتفاع أسعار الفائدة يرفع أسعار السيارات والمساكن ومن ثم تكون أكثر تكلفة للمشتريين . لذلك فان كثيرا من المشتريين المحتملين لمثل هذه السلع يعرضون عن شرائها خلال فترات ارتفاع معدلات الفائدة . وهذا يعني ، أن السياسة النقدية الانكماشية قد تسبب انتشار البطالة وظروف الكساد في الصناعات الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة ، حتى مع بقاء ضغوط تضخمية قوية في صناعات أخرى .

التوقيت الصحيح

يجب أن تركز السلطة النقدية على التوقيت الصحيح للسياسة النقدية باعتباره لازما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وشأنها في ذلك شأن السياسة المالية . فعندما يعمل الاقتصاد عند مستوى أدنى من مستوى التوظيف الكامل في الأجل الطويل ، فان السياسة

التوسعية يمكنها أن تحفز الطلب وتدفع الانتاج الى مستوى التوظيف الكامل . وبالمثل ، فان السياسة النقدية الانكماشية ، في ظل التوقيت الصحيح لممارستها ، تساعد على ضبط (أو منع) الرواج التضخمي .

ومع ذلك ، يجب أن ندرك أن التوقيت الصحيح للسياسة النقدية ليس عملاً سهلاً . إذ تشير بعض الدراسات الى أن أحداث تغير ما في السياسة النقدية يفرز أثره الأولي على الطلب الكلي في كل مكان خلال فترة تتراوح بين ٦ - ٣٠ شهراً من تاريخ حدوثه . وفي حدود القدرة على التنبؤ بالاحتياجات الشاملة للاقتصاد القومي عبر المستقبل فإن مثل هذه الفترة اللازمة لانتشار أثر التغير في السياسة النقدية يجعل التوقيت الصحيح للسياسة النقدية أمراً شديداً الصعوبة . وفي غياب التوقيت الصحيح فإن هذه السياسة تشارك في دعم عدم الاستقرار فالسياسة الانكماشية ، مثلاً ، التي انتشر أثرها خلال اتجاه نزولي للنشاط الاقتصادي سوف تزيد من حدة أي كساد يكون على وشك الحدوث . وبالمثل تعمل السياسة النقدية التوسعية لتغذية الرواج التضخمي ، وسوف نرى أن إحدى نقط الخلاف بين أتباع الفكر الكينزي والفكر النقدي هو قدرة مخططي السياسة النقدية على تطبيق سياسة نقدية تقديرية بشكل يساعد على تحقيق الاستقرار للاقتصاد القومي .

قيود على السياسة النقدية من وجهة النظر الكينزية

اعتقد الاقتصاديون الكينزيون الأوائل ، في ضوء الخففية التي تركها الكساد العالمي الكبير ، أن المشكلة الأساسية للاقتصاد القومي هي عدم كفاية الطلب الكلي . فقد شاع خلال العقد الذي انقضى بعد نشر النظرية العامة بين أتباع الفكر الكينزي أن السياسة النقدية غير فعالة في مواجهة الكساد أو الانكماش الاقتصادي الحاد . فقد خشي هؤلاء عدم فاعلية حقن الجهاز الاقتصادي بنقود جديدة لدعم الطلب الكلي . وقد بنوا هذا الرأي على ثلاثة أسباب رئيسية :

أ) دالة الاستثمار الرأسمية : فعندما يكون اقتصاد ما في حالة كساد قد يتشامم المستثمرون بشدة حول المستقبل . فكثير من المصانع تعمل عند مستوى أدنى من طاقتها الانتاجية . ومع أن تخفيض أسعار الفائدة يخفض نفقاتها فإن رجال الأعمال قد يشعرون بأن الطلب لا زال ضعيفاً بدرجة لا تمكنهم من بيع ولو قدر قليل من الانتاج الإضافي عند أسعار منخفضة .

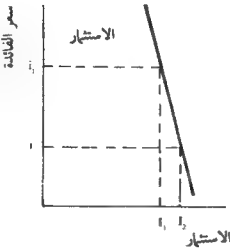
وقد تؤدي الطاقة العاطلة من ناحية ، والتشاؤم حول المستقبل من ناحية أخرى

الى جعل دالة الاستثمار رأسية (أو قريبة من المستوى الرأسي) في علاقتها بسعر الفائدة خلال فترات الكساد .

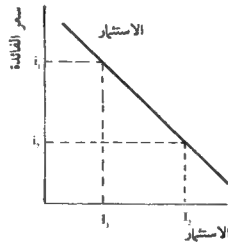
ويوضح شكل (رقم ٥ - أ) وجهة النظر هذه . فعندما تكون دالة الاستثمار أقرب ما يكون الى المستوى الرأسي ، فإن السياسة النقدية التوسعية التي تخفض سعر الفائدة لن تؤدي الا الى زيادة صغيرة في الاستثمار ولن تكون وسيلة قوية لدعم الطلب الكلي . وقد اعتقد كثير من الاقتصاديين أن هذه الحالة هي التي سادت ابان الكساد العالمي بسبب التشاؤم الذي شاع خلال هذه الفترة بين رجال الأعمال وعلى العكس من ذلك ، عندما يكون الاستثمار أكثر حساسية للتغير في سعر الفائدة (شكل ٥ - ب) فإن السياسة النقدية التوسعية تكون قادرة على خفض سعر الفائدة . وفي ظل هذه الظروف فإن سعر الفائدة المنخفض سوف يحفز الاستثمار الجديد (يزيد من I_1 الى I_2 في شكل ٥ - ب) ويزيد الطلب الكلي من خلال عمل المضاعف .

شكل رقم (٥) الاستثمار وسعر الفائدة

إذا كان الاستثمار غير حساس لسعر الفائدة (شكل أ) فإن السياسة النقدية التوسعية لن تكون أداة فعالة لزيادة الطلب الكلي . وعلى العكس من ذلك ، إذا كان الاستثمار حساساً لمغيرات سعر الفائدة (شكل ب) فإن السياسة النقدية التوسعية تعمل من خلال سعر الفائدة على تشجيع الاستثمار ومن ثم تؤثر بشدة على الطلب الكلي .



(أ) الاستثمار غير حساس لتغير سعر الفائدة



(ب) الاستثمار حساس لتغير سعر الفائدة

(ب) **شرك السيولة** : liquidity trap . ويقصد بشرك السيولة ذلك الوضع الذي يكون فيه الطلب على النقود أفقيا بالنسبة لسعر الفائدة وعلى ذلك فإن أية زيادة في عرض النقود لن تؤدي الى خفض سعر الفائدة . واذا ما نشأ هذا الوضع فإن السياسة النقدية تكون عاجزة عن زيادة الطلب الكلي .

فقد بين كينز أن هناك وضعاً خاصاً للتفضيل النقدي أو الطلب على النقود يجعل السياسة النقدية غير مؤثرة . دعنا نفرض أن الاقتصاد في حالة كساد ، وأن أسعار الفائدة شديدة الانخفاض . يترتب على ذلك ضائقة الحافز على شراء سندات اضافية بسبب ضعف أسعار فائدها ويكون هذا صحيحاً بشكل خاص لو اعتقد الناس أن أسعار الفائدة قد ترتفع في المستقبل . وفي ظل هذا الاعتقاد بارتفاع أسعار الفائدة مستقبلاً ، فإن شراء شخص ما لسند اليوم يدر ١٪ عائداً يعني أنه يتنازل عن سند يعطيه ٢٪ مثلاً في الشهر القادم .

وعلى ذلك فقد يقرر الأفراد الاحتفاظ بالنقود بدلاً من شراء سندات ذات أسعار فائدة شديدة الانخفاض . وفي هذه الحالة ، فإن زيادة العرض النقدي تفشل في زيادة الطلب على السندات وخفض أسعار الفائدة . وحيث لا تتمكن السياسة النقدية من خفض أسعار الفائدة فإنها تفشل كذلك في جذب استثمارات جديدة تدعم الطلب الكلي . وهكذا تفقد السياسة النقدية فاعليتها بسبب شرك السيولة الذي يمنع أسعار الفائدة من الانخفاض .

وتجدر الإشارة الى أن ما حدث في الكساد العالمي الكبير لا يمكن أن يتكرر . اذ لا يعتقد الاقتصاديون بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد واجهت في هذه الأيام «شرك السيولة» الذي بيناه . ومع ذلك فإنه اذا انخفضت أسعار الفائدة بشكل مماثل ما حدث أثناء هذا الكساد العالمي فقد يصبح الطلب على النقود خطاً أفقياً . وهذا يعني أنه لا بد من زيادات كبيرة في عرض النقود لاجداث خفض أكثر في أسعار الفائدة وجذب أية كمية من الاستثمار . أن السياسة النقدية لن تفقد فاعليتها تماماً ولكن الاستثمار والطلب الكلي لن يستجيب بقوة للتغير في عرض النقود .

(ج) **رفض المصارف تقديم القروض بأسعار منخفضة للفائدة** . لقد بينا في الفصل السابق أن المصرف المركزي يمكنه أن يزيد الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية . وليس ثمة ريب أن هذه المصارف - في الظروف العادية - سوف تستخدم هذه الزيادة في الاحتياطيات في توسيع نطاق ما تقدمه من قروض ، ومن ثم يزداد

العرض النقدي . ولكن ماذا يحدث اذا كان الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض ضعيفاً خلال الكساد ويتسم تقديم القروض بالمخاطرة ؟ أليس من المكنز أن تعتمد المصارف الى زيادة أرصدها النقدية بدلا من تقديم قروض تتسم بارتساع درجة الخطر وبأسعار فائدة منخفضة .

ان هناك وقائع عملية في الولايات المتحدة الامريكية تشهد بأن بعض المصارف قد امتنعت عن تقديم قروض جديدة خلال الكساد العالمي العظيم . فقد أفلست مصارف كثيرة خلال السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٢ م . واستمرت مصارف أخرى بسبب ما لديها من احتياطات نقدية كبيرة . وقد حرصت بعض المصارف على تنمية احتياطاتها عندما أتاحت لها الفرصة لتحقيق ذلك . وقد انخفضت بسبب ذلك قدرة السلطة النقدية الامريكية لتنظيم عرض النقود خلال هذه الفترة .

ورغم ذلك . وحتى في ظل هذه الحالة الشاقة ، فان لدى السلطة النقدية أداة أخرى تحت تصرفها . اذ يمكنها أن تشتري سندات مباشرة من الأفراد والمنشآت غير المصرفية ومن ثم تزيد العرض النقدي بقيمة مشترياتها من السندات على الأقل . وهذا يعني أن تراكم الاحتياطات النقدية لن يجعل السياسة النقدية تفقد فاعليتها كلية رغم أنه قد يجعل الاقتصاد أقل استجابة للتغير في العوامل النقدية .

ونسارع الى بيان أن الخبرة المستقاة من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد خففت كثيرا من المخاوف التي يثيرها الكنزيون حول عدم حساسية الطلب الكلي للسياسة النقدية . فقد أكدت دراسات عديدة خلال الخمسينات والستينات ، قام بها اقتصاديون كينزيون وكذلك اقتصاديون متخصصون في الدراسات النقدية ، أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي حتى خلال الكساد . وعلى عكس أسلافهم يؤكد اتباع كينز المحدثون فاعلية كل من السياستين النقدية والمالية فقد اتخذت السياسة مكانها الى جانب السياسة المالية كوسيلة يستخدمها المخططون لتحقيق الاستقرار في مسار الاقتصاد القومي .

وجهة النظر الكينزية الحديثة في السياستين النقدية والمالية

The Modern Keynesian View of Monetary and Fiscal Policy

لقد سيطرت وجهة النظر الكينزية على الاقتصاد الكلي فيما بعد الحرب العالمية الثانية . وتغيرت وجهة النظر هذه على مدى العقود الماضية كما بينا فيما سبق . ومع ذلك

فقد ظلت الفروض الأساسية المميزة لوجهة النظر الكينزية كما هي . وتعكس الفروض الأربعة التالية بدقة الوضع الكينزي الحديث وتلخص السمات الأساسية للنموذج الكينزي الذي نقوم ببنائه .

(١) يتسم الإقتصاد الرأسمالي المعتمد على السوق بعدم الاستقرار بطبيعته إذ تميل التقلبات الضئيلة إلى تغذية نفسها ذاتيا مسببة موجات تصاعدية تنتهي بروجاض تضخمي وموجات نزولية تنتهي بتحقيق كساد عميق .

إذ يعتقد الكينزيون بأن الاستثمار - وهو أحد مكونات الطلب الكلي - سريع التأثير فعندما تكون ظروف الأعمال طيبة يستجيب المستثمرون بتوسيع نطاق عملياتهم . ويعمل المضاعف على تعظيم الاستثمارات الصغيرة نسبيا لتؤدي إلى زيادات كبيرة في الانتاج . ويؤدي الطلب النامي بفعل التوسع الاستثماري إلى انتشار التفاؤل بين صانعي القرارات الاستثمارية . ويؤدي هذا التفاؤل إلى جذب قدر أكبر من الاستثمار . وخلال هذه المرحلة من الدورة تغذي الموجة التصاعدية نفسها ذاتيا ومن ثم ينمو التوظيف والانتاج بمعدل سريع .

ومع ذلك ، فحيث يقترّب الإقتصاد من مستوى التوظيف الكامل وما يفرضه هذا المستوى من قيد على العرض الكلي يتزايد معدل التضخم ويتضاءل معدل النمو . ويؤدي انخفاض معدل النمو إلى انخفاض درجة التفاؤل بين رجال الأعمال ومن ثم الإنفاق الاستثماري . وتساء حالة الأعمال بسبب غياب حوافز الاستثمار . ويغلب الاتجاه الإنكاشي نفسه شأنه في ذلك شأن الاتجاه التوسعي . وتزداد البطالة بين العمال مع انخفاض الاستثمار . وينخفض الدخل الشخصي مما يدفع الناس إلى خفض الاستهلاك الأمر الذي يزيد من ضعف الطلب الكلي . وتؤكد وجهة النظر الكينزية أن انخفاضا صغيرا في الإنفاق سوف ينتهي بحدوث إنكماش حاد أو حتى كساد .

إن التحليل الاقتصادي الحديث قد خفف من وجهة النظر الكينزية فيما يتعلق بعدم استقرار الاستهلاك الخاص . ومع ذلك فإن ما يتسم به الاستثمار الخاص من تقلب لا زال قائما . ووفقا لوجهة نظر كينز وبعيدا عن السياسة الكلية ، فإن دورات الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى تأرجح الإقتصاد بين الرواج والكساد^(٤) .

(٤) وحل عكس ذلك يرى «التقليد» أن السياسة الكلية هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الإقتصادي .

(٢) عدم محاولة صانعي السياسة تحقيق توازن الموازنة العامة . فسياسة الموازنة لا بد ان تعكس الظروف الاقتصادية الكلية . فخلال الاتجاه النزولي للدورة . تتطلب السياسة اللازمة لمقاومة هذا الاتجاه إحداث عجز في الموازنة بهدف انعاش الطلب . وعلى العكس من ذلك . فانه خلال الراج التضخمي فإنه لامناس من التخطيط لتحقيق فائض في الموازنة للحد من قوة الطلب .

إن تطور الفكر الكينزي قد قبر مفهوم الموازنة المتوازنة فيما قبل كينز اعتقد عامة الناس والاقتصاديون المحترفون أن حسن التدبير يكمن في تحقيق توازن الموازنة كل عام . وقد أحل الفكر الكينزي مبدأ المالية الوظيفية محل مبدأ توازن الموازنة . وعلى هذا فإن ملائمة عجز الموازنة أو فائض الموازنة أمر يعتمد على حالة الإقتصاد القومي . فائشاء الراج التضخمي لا مناص من إستخدام الموازنة لكبح جماح الطلب . وهذا يعني أن على الحكومة أن تسحب قدرا من تيار الدخل يزيد عن الإضافة إليه . وهنا يكون تحقيق فائض الموازنة هو المشكلة التي تواجه الإقتصاد القومي فإن سياسة الموازنة لا بد أن تعمل على زيادة الطلب . وهذا يعني ان الإضافة إلى تيار الدخل يجب أن تكون أكبر من السحب منه . أي أن حصيلة الضرائب يجب أن تكون أقل من النفقات الحكومية . ومن ثم يحدث عجز الموازنة العامة .

وتؤكد وجهة النظر الكينزية أنه ليس هناك شيء سحري في توازن الموازنة . ولذلك فإن هذا التوازن يحتل أهمية ثانوية بالنسبة للاحتياجات المالية للاقتصاد القومي . ويعتقد كينز أن المالية الوظيفية سوف تصحح القصور الكبير في الرأسمالية ألا وهو عدم الإستقرار . وقد بين كينز حتى قبل نشر « النظرية العامة » إعتقاده بأن عمله سوف يحقق الإستقرار الإقتصادي في إطار الرأسمالية ومن ثم يحمي النظم الرأسمالية من الغزو الماركسي .

(٣) تؤثر السياسات المالية والنقدية على النشاط الإقتصادي . ومع ذلك فإن الآثار الناتجة عن تغير ما في السياسة المالية يمكن توقعها بقدر أكبر من الدقة . كما تحدث بسرعة أعلى بشكل عام .

وعلى العكس من أسلافهم يعتقد الكينزيون في العقدين الأخيرين بأن السياسة النقدية لها أهميتها البالغة . ويركزون على ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية . وعلى ذلك ، فإنه عندما يكون التوسع الكلي أمرا مرغوبا فيه يؤكد الكينزيون الحاجة إلى التوسع النقدي ليدعم عجز الموازنة العامة ومن ثم يضعف ميل أسعار الفائدة

إلى الإرتفاع إستجابة لزيادة طلب الحكومة للأرصدة المالية القابلة للإقراض . وبالمثل يكون من المناسب التنسيق بين تقييد السياسة النقدية وفائض الموازنة العامة عندما يرى مخططو السياسة العامة تخفيف حدة الرواج التضخمي .

وبرغم اعتراف الكينزيين بأهمية السياسة النقدية . فإنهم يثقون إلى حد كبير في قدرة الأدوات المالية في وضع الإقتصاد على المسار الصحيح . ويرى هؤلاء أنه خلال الاتجاه الإنكماشى قد يكون الإستثمار غير حساس نسبيا لانخفاض أسعار الفائدة . ويركزون على أن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشروعات إستثمارية جديدة خلال الإنكماش الحاد ، حتى لو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض أسعار الفائدة ويرى الكينزيون بدلا من ذلك أن خفض الضرائب يوفر حافزا أسرع لزيادة الدخل ذلك أن تحقيق خفض في سعر الضريبة يعني خفض قيمة الضريبة المحصلة من دخول ملايين من الناس الأمر الذي يؤدي إلى رفع الدخل الممكن التصرف فيه فورا . وبالمثل ، تعمل الزيادة في قيمة الضرائب المحصلة من هؤلاء إلى خفض سريع للدخل الممكن التصرف فيه ومن ثم إنكماش الطلب الكلي .

٤) يؤدي التخطيط الشامل المرن إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي بشكل أفضل من القواعد الثابتة . ذلك أن السياسة المرنة تسمح لمخططي السياسة العامة بالاستجابة ، والاستجابة السريعة . للتغير في الظروف الإقتصادية .

فليس يخفى أننا نحيا في عالم يتسم بالحركة والتغير . لذلك يركز الكينزيون على أهمية مرونة التخطيط بحيث يتمكن صانعو القرار السياسي من الاستجابة للتغير في الظروف الإقتصادية . وقد أيد بعض الإقتصاديين في السنوات الأخيرة وضع قواعد مختلفة للمحد من قدرات مخططي السياسة العامة على إتخاذ قرارات تتسم بالمرونة . وقد عارض الكينزيون هذا الاتجاه . وهم يقيمون إعتراضهم على أن مخططي السياسة يستطيعون ، بإستخدام المؤشرات الإقتصادية ، أن يخفضوا من عدم الإستقرار إلى مستوى أدنى من ذلك المستوى الذي يمكن تحقيقه بإستخدام قواعد نقدية ومالية غير مرنة^(٥) . إذ يرى الكينزيون أن هذه القواعد الجامدة سوف تعوق قدرة المخططين على الإستجابة لأي تغير لم يكن متوقعا أو كان ذا نطاق واسع . ولتتصور ما يحدث إذا تعرضت المحاصيل الزراعية للخطر في سنة ما أو إذا تضاعفت أسعار النفط ثانية وبشكل

(٥) نوقش استخدام القواعد النقدية بشكل أكثر تفصيلا في الفصل ١٤ .

غير متوقع ، فماذا يحدث ؟ يعتقد الكينزيون أنه إذا توافرت لدى مخططي السياسة العامة درجة مناسبة من المرونة فإنهم قد يتخذون سبيلا يخفض آثار هذه الاختلالات إلى أدنى الحدود الممكنة .

إن المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات التضخم والبطالة يمكن أن تكون أدوات إرشاد للمخططين . على أنه يجب أن ندرك أنه خلال فترات معينة قد تعطى هذه المؤشرات دلالات متعارضة . فبعضها يشير إلى قوة إقتصادية بينما يشير بعض آخر إلى ضعف . وبديهي أن مخططي السياسات لن يكونوا على صواب دائما في تحليلهم لمسار الإقتصاد في المستقبل . ومع ذلك فإنهم يتعرفون بيسر على الأبعاد القصوى لهذا المسار . ووفقا لوجهة النظر الكينزية فإن التخطيط المرن يجب أن يحدد على الأقل الحوافز الممكنة خلال فترات الإنكماش الحاد ، والقيود التي يمكن إستخدامها خلال فترات الرواج التضخمي . وفي إطار القدرة المحددة على التنبؤ بأحداث المستقبل فإن السياسة العامة قد لا تحقق أهدافها دائما . ومع ذلك فإن القدرة على التنبؤ تزداد على مدار الزمن وعلى ذلك تنمو قدرة مخططي السياسات العامة على تحليل التغيرات في المسار الإقتصادي عبر المستقبل .

التضخم خلال السبعينات - وجهة النظر الكينزية

The Inflation of the 1970, s - a Keynesian View

بلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات ١٩٦٧/ ١٩٨٠ نحو ٧٪ في المتوسط بينما كان نحو ٢,٥٪ خلال العشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية . ويعتقد أغلب « الكينزيين » أن المعدل المرتفع للتضخم خلال السبعينات كان نتيجة لهزات إقتصادية أصابت العرض الكلي من ناحية ، والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى .

أ) الهزات الاقتصادية في جانب العرض

ولقد نشأت هذه الهزات الاقتصادية عن ثلاثة مصادر رئيسية . وأولها أزمة النفط سنة ١٩٧٣ والارتفاع الصارخ لأسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ثم في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . فقد أدى ذلك إلى إختلال إقتصادي ونقص العرض الكلي . فبديهي أن الولايات المتحدة الأمريكية كان عليها أن تبني سلعا وخدمات أكثر لتدفع قيمة واردتها من النفط . وترتب على ذلك نقص السلع المعروضة المتاحة للاستهلاك المحلي . وفضلا

عن ذلك فإن إرتفاع أسعار النفط خلال السبعينات شارك في تغذية عدم التأكد . وأدى إلى خفض الكفاءة الانتاجية لرأس المال الأمريكي . فقد أدى نقص الطاقة إلى بطء معدلات الإنتاج بل وإلى إغلاق بعض المصانع . كما أن التراكيب والآلات التي صممت دون إنتباه لمستوى كفاءة الطاقة (خلال فترة إنخفاض أسعار الطاقة) قد تقادمت من الناحية العملية خلال السبعينات . لقد واجهت الولايات المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ثلاث سنوات إتسمت بارتفاع حاد في معدل التضخم ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . وفي كل سنة من هذه السنوات الثلاثة قامت (الاوبك OPEC) برفع أسعار النفط بشكل حاد ويعتقد أغلب الاقتصاديين أن هذا لم يحدث بسبب الصدمة ولكن بسبب الإرتباط بين أسعار الطاقة والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي .

والسبب الثاني هو أن السوق العالمية للغذاء قد واجهت عددا من العوامل السيئة خلال السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٤ . فقد أدى سوء الأحوال الجوية إلى نقص المحاصيل الزراعية في أجزاء كثيرة من العالم وخاصة في الإتحاد السوفيتي الذي ساءت لديه محاصيل الحبوب بشكل أكثر . وكانت المحاصيل الزراعية في الولايات المتحدة أقل سوءا منها في دول أخرى . وقد أدت هذه الهزات إلى الضغط لرفع أسعار الغذاء في الولايات المتحدة خلال السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥ .

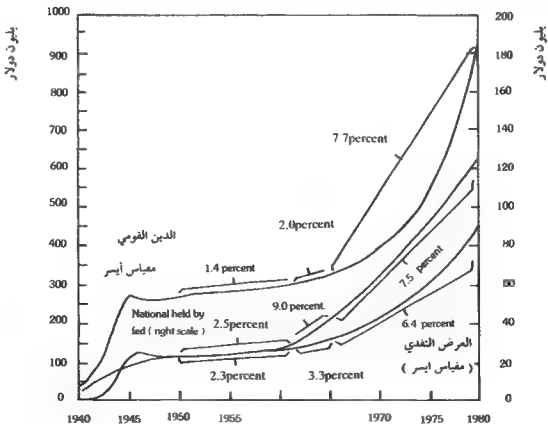
وأما السبب الثالث فقد تمثل في الرقابة على الأجور - الأسعار التي فرضتها إدارة الرئيس « نيكسون » أغسطس سنة ١٩٧١ فقد أدت هذه الرقابة إلى إنتشار الفوضى في الاقتصاد الأمريكي وزادت من عدم التأكد . ولقد كان من المتصور أن تجميد الأسعار سوف يحد من توقع غلاء الأسعار ، ومن ثم يساعد على ضبط لولب الأجور - الأسعار وهذا ما لم يحدث . ففي ظل وجود الرقابة انخفض إنتاج بعض السلع . ونشأ بسبب ذلك نقص في العرض وإختناقات في الإنتاج . وخلال فترة تجميد الأسعار كان هناك تخضم مكبوت وعندما تحلت الإدارة عن الرقابة تزايد معدل التضخم بحدة بسبب إرتفاع الطلب المتولد عن تجميد الأسعار من ناحية وبسبب قيام رجال الأعمال برفع الأسعار إلى مستوى أعلى خشية إعادة فرض القيود .

ب) السياسة الكلية التوسعية

بينما مارست الهزات الاقتصادية آثارا سلبية على جانب العرض فإن السياسة الكلية التوسعية قد دعمت الطلب الكلي . وبين شكل رقم (٦) أن الدين القومي (national debt) قد زاد خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٠ بمعدل ٧,٧٪ مقارنا بمعدل ١,٤٪

شکل رقم (۶)

يبين هذا الشكل التغيرات في عرض النقود ، والدين القومي وحيازة المصرف المركزي من سندات الحكومة الأمريكية خلال الفترة ١٩٤٠ / ١٩٨٠ . ويلاحظ أن الثلاثة متغيرات قد زادت بسرعة بعد سنة ١٩٦٥ أكثر من أي فترة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية . فما هو أثر ذلك على مستوى الأسعار في اقتصاد حقق التوظيف الكامل ؟ (الخطوط المحددة لمعدلات النمو تبين المعدل المركب للتغير لفترة معينة) .



١٩٦٢/١٩٤٩ . ومن المعلوم أن شراء المصرف المركزي للسندات الحكومية يعني حقن الاقتصاد بنقد جديدة .

وقد ارتفع العرض النقدي خلال الفترة ١٩٦٦/١٩٨٠ بمعدل يقدر بنحو ثلاثة أمثاله في الخمسينات . ومن الواضح أن كلا من السياستين النقدية والمالية كان توسعيا خلال الفترة ١٩٦٦/١٩٨٠م أكثر من أية فترة أخرى مماثلة من حيث طولها الزمني فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

هل يمكن أن يحدث التضخم بسبب سلوك المنشآت الإنتاجية وقوة العمل ؟

Can Business and Labor Cause Inflation ?

من الشائع أن يلقي عبء اللوم بالنسبة للتضخم على هؤلاء الذين يرفعون الأسعار . أما السياسيون فيوقعون هذا اللوم غالبا على الاتحادات العمال والمنشآت الإنتاجية الكبيرة في محاولة لاختفاء قصور ما يتخذونه من سياسات وحيث ترتفع كل من الأسعار والأجور وقت التضخم فانه يثور جدل حول ما إذا كانت الأجور هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع أم أن العكس هو الذي يحدث .

إن نظرية التضخم الناشيء عن ارتفاع التكاليف Cost-push تقوم على وجهة نظر تبطلور في أن التكاليف هي التي تدفع مستوى الأسعار إلى أعلى . ووفقا لذلك فإن اتحادات العمال القوية . والمنشآت الإنتاجية الضخمة تستخدم قوتها السوقية لرفع الأجور ومعدلات الربحية ومن ثم تطلق العنان للولب لتضخم في الأجور - الأسعار (أو الأسعار - الأجور) . وعلى ذلك فإن التضخم الناشيء عن التكاليف يستند إلى أن الاتحادات العمالية ، والمنشآت الإنتاجية الكبرى تستخدم قوتها الاحتكارية لرفع الأجور وهوامش الربح . ويترتب على ذلك انطلاق اللولب التضخمي في موجات من التأثير المتبادل بين الأجور - الأسعار (أو الأسعار - الأجور) .

دعنا نفترض أن اقتصادا ما يعمل مبدئيا في إطار من الأسعار المستقرة والمعدل العادي للبطالة . فهاذا يحدث لو أن أحد الاتحادات العمالية القوية مثل اتحاد عمال صناعة السيارات ، استخدم قوته الاحتكارية والتهديد بالقيام بإضراب كوسيلة للحصول على زيادة كبيرة في الأجور ؟ فوفقا لنظرية التضخم الناشيء عن التكاليف يترتب على ذلك نتيجتان أساسيتان . أولها ، ارتفاع تكاليف العمل ومن ثم ارتفاع أسعار السيارات والجرارات . ويرتفع الرقم القياسي لأسعار سلع الاستهلاك مباشرة . ذلك أن صناعة السيارات تؤثر على منتجات صناعات أخرى كثيرة (مثل خدمات النقل) . لذلك فإن

تكاليف انتاج ، وأسعار هذه السلع الأخرى تأخذ في الارتفاع مما يوفر قوة دافعة جديدة لهذا اللولب التضخمي .

أما النتيجة الثانية فتتلور في أن قيادات الاتحادات العمالية الأخرى تتعرض لضغط كثيف للحصول على زيادة في الأجور تعادل أو تزيد على ما حصل عليه عمال صناعة السيارات . ووفقا لتلك النظرية فإن اتفاقات الأجور الأكثر ربحية في صناعات الحديد ، والطائرات ، والالكترونيات وغيرها من الصناعات الأساسية سوف تتزايد نتيجة للزيادة الكبيرة في أجور عمل صناعة السيارات . وهذا يعنى ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعات .

أ) عيوب نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف

ليس ثمة ريب أن نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف لها بعض المنطق . ورغم ذلك فإن الفحص الدقيق يبين أنها تتسم بعدة عيوب :

١ - فهي تميل إلى الخلط بين قدرة المحتكرين على تقاضي أسعار مرتفعة (أو الحصول على أجور مرتفعة) وقدرتهم على رفع الأسعار (أو الأجور) صحيح أن قوة الاحتكار تمكن البائع من تقاضي سعر أعلى من المستوى التنافسي . ومع ذلك فإن النظرية الاقتصادية لا تشير إلى أن تمتع الاتحادات العمالية (أو المنشآت) بقوة احتكارية يؤدي حتما إلى رفع الأسعار بشدة مقارنة بالأسعار عند وجود ظروف المنافسة . وبعبارة أخرى تشير النظرية الاقتصادية والدراسات العملية إلى أن الاتحادات العمالية القوية . مثل اتحاد عمال صناعة السيارات يمكنها أن تحقق لاعضائها أجورا أعلى من الأجور التي يحصلون عليها في حالة عدم وجود هذه الاتحادات . ومع ذلك فليس هناك دليل على أن الأجور التي يتمكن الاتحاد من تحقيقها لاعضائه ترتفع بمعدل أسرع من أسعار أي مورد (أو منتج) آخر . ذلك إنه لكي يتمكن إتحاد العمال أو رجال الأعمال المحتكرون من رفع الأجور (أو الأسعار) بمعدل أعلى من البائعين الآخرين فلا بد أن تكون قوتهم الاحتكارية متزايدة باستمرار . وليس هناك دليل كذلك على حدوث زيادة فجائية في القوة الاحتكارية للعمال أو منشآت الأعمال يمكن من خلالها أن نفسر الارتفاع الحاد في معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بدأ في منتصف الستينات واستمر خلال السبعينات^(١) .

(١) لقد تضاعفت نسبة أعضاء الاتحادات العمالية إلى جملة القوة العاملة خلال العقدين الأخيرين . كما أن أرباح المنشآت قد انخفضت كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وكنسبة من المبيعات خلال كل من فترات التضخم الحاد في بعد الحرب العالمية الثانية .

٢ - لا بد أن نذكر أن الأجور التي تتحدد من خلال الاتحاد العمالي إنما هي أسعار أيضا . لذلك فإن إلقاء اللوم على الأسعار أو التكاليف أو الأجور كسبب للتضخم إنما يستند إلى مبررات غير معدة . فقد فشلت النظرية ، إذن ، في بيان القضايا الأساسية . فإذا كانت الأجور هي التي تدفع الأسعار إلى الارتفاع ، فما هو السبب في ارتفاع ثمن العمل (أي معدل الأجر الذي حدده الاتحاد) ؟ ولماذا ترتفع الأسعار بسرعة خلال بعض الفترات دون البعض الآخر ؟ . وإذا لم تتمكن النظرية من الإجابة على هذه الاسئلة فلن تكون ذات أهمية كبيرة .

٣ - يتجاهل مؤيدو هذه النظرية الاثارة الثانوية . وهم يخلطون بين تغير السعر النسبي لمورد أو منتج ما وبين ارتفاع المستوى العام للأسعار . ولتفسير ذلك دعنا نفترض نحو القوة الاحتكارية لاتحاد عمال صناعة السيارات (أو أي اتحاد آخر أو منشأة أعمال) وعلى ذلك فإنهم يستطيعون الحصول على زيادة في أجورهم من خلال المفاوضات . فهل سيؤدي هذا إلى زيادة قوية في معدل التضخم ؟ ولا عجب أن تكون الإجابة بالنفي عندما نأخذ الآثار الثانوية في الاعتبار . ذلك أنه إذا ارتفعت تكلفة إنتاج السيارات بسبب ارتفاع الأجور فسوف ترتفع أسعار هذه السيارات . وفي ظل هذه الأسعار المرتفعة فإن المستهلكين قد يشترون كمية أقل (من نوعية معينة) أو يزيدون من إنفاقهم على السيارات ، أو يجمعون بين هذا وذاك .

فلو أن المستهلكين اشترؤا كمية أقل من السيارات (أو نوعا أرخص) فإن طلب صناعة السيارات على خدمات العمل سوف ينخفض و يترتب على ذلك انخفاض حجم التوظيف في هذه الصناعة (أو ينمو بكمية أقل من المستوى العادي) . ويضطر بعض العمال الذين قد يجدون عملا في مجالات أخرى في صناعة السيارات إلى الالتحاق في وظائف أخرى بديلة . ويزداد عرض العمل في هذه الوظائف البديلة ويولد ذلك ضغطا لخفض الأجور ومن ثم التكاليف في هذه القطاعات .

وأما إذا زادت نفقات المستهلكين على السيارات فسوف ينخفض القدر المتاح من الدخل للاتفاق على الأشياء الأخرى . وهذا يعني أن هؤلاء المستهلكين يضطرون إلى خفض انفاقهم في مجالات أخرى . وهكذا ينخفض الطلب على

المنتجات التي انصرف عنها المستهلكون . أو خفضوا انفاقهم عليها بسبب زيادة انفاقهم على السيارات ويتولد بسبب ذلك ضغط لخفض أسعار هذه المنتجات .
وعما سبق يتبين لنا أن رد فعل ارتفاع الأسعار لدى المستهلكين لن يؤدي إلى خلق لولب تضخمي للأجور - الأسعار . ولكن ما يحدث في الواقع هو وجود ضغط لخفض الأسعار في قطاعات أخرى . وسوف يحدث تغير في الأسعار النسبية فأسعار السلع التي تحتاج إلى خدمات عمال السيارات ترتفع بينما تنخفض أسعار (وتكاليف) السلع الأخرى (أو ترتفع بمعدل أقل) . وهكذا ، فإنه إذا أخذنا الآثار الثانوية في الحسبان فليس هناك ما يدعونا إلى توقع حدوث زيادة مستمرة في الأسعار لمجرد أن سعر سلعة أو مورد ما قد ارتفع بقدر كبير .

ب) مدى كفاءة الرأي المعارض للنظرية

وبعد أن عرضنا أوجه النقص في نظرية التضخم الناتج عن التكاليف ينبغي أن نشير إلى شيئين :

١ - إن عملية التكيف في النشاط الاقتصادي لا تحدث بشكل آني . ويبين ذلك من الاستمرار في شرح المثال السابق . فقد لاحظنا أن أسعار السيارات قد ارتفعت قبل أن تتولد الآثار الثانوية الضاغطة لخفض الأسعار (والتكاليف) في القطاعات الأخرى بوقت طويل لذلك فإن معدل التضخم قد يرتفع إلى حين عن المعدل الذي يتناسب مع المعدل الجاري للنمو النقدي .

٢ - إن زيادات الأسعار بسبب القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الانتاجية الكبيرة قد تولد معدلا غير عادي للبطالة وخلق اضطرابات اقتصادية . وعلى سبيل المثال ، قد تؤدي الزيادة الكبيرة في أجور عمال صناعة السيارات إلى إحداث تأثير عكسي على مستوى التوظيف في إنتاج السيارات والصناعات الأخرى المرتبطة بها . فقد تنشأ البطالة وينخفض الانتاج . وقد يسعى صانعو السياسات إلى خفض هذه الآثار من خلال سياسة توسعية .

ويرى بعض المعلقين أنه في ظل هذه الظروف فإن مخططي السياسة العامة ليس أمامهم إلا أن يتبعوا هذه السياسة التوسعية فهم يعتقدون أن القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية والمنشآت الكبيرة سوف تدفع الأجور والأسعار إلى أعلى من المستوى الذي يتفق مع التوظيف الكامل . ويؤدي هذا إلى حفز مخططي السياسة العامة إلى الأخذ بسياسة توسعية تؤدي في الواقع إلى خلق ضغوط تضخمية . ووفقا لهذا الرأي ، فإن العلاقة

السببية للتضخم تنشأ عن الزيادات الكثيفة للأجور والأسعار الناشئة عن القوى الاحتكارية ، ومن ثم تنشأ بطلاة الأمر الذي يضطر معه مخططو السياسة العامة إلى الأخذ بسياسة توسعية لرفع مستوى التوظيف .

ولم ينجح حتى الآن مؤيدوا نظرية التضخم الناشيء عن التكاليف في بيان أن القوة الاحتكارية للمنشآت الانتاجية والعمل قد زادت خلال الفترة ١٩٦٧/١٩٧٨ قياسا بما كانت عليه خلال العقدین التاليين للحرب العالمية الثانية . وحتى يتمكنوا من تقديم الدليل على ذلك فإن هذه النظرية تظل محل جدل وخلاف . ومع أن السياسيين يحرصون على إبعاد اللوم في حدوث التضخم عن أنفسهم . فإن هذه النظرية قد عجزت عن شرح أسباب الزيادات المستمرة في مستوى الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٦٧ شرحا مقنعا .

نظرة الى الامام

ليس هناك اجماع بين الاقتصاديين حول كيفية عمل السياسة النقدية وماذا يمكن أن تحققة . وفي الفصل التالي سوف نعرض آراء النقيدين ، وهم مجموعة من الاقتصاديين اضافت كثيرا إلى رصيد معرفتنا عن السياسة النقدية .

الأهداف التعليمية للفصل

(١) إن هناك علاقة عكسية بين كمية النقود المطلوبة وسعر الفائدة فوفقا لنظرية كينز تدفع زيادة عرض النقود الناس الى استخدام الأرصدة النقدية الفائضة لديهم في شراء سندات. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السندات ومن ثم ينخفض سعر الفائدة في الأجل القصير على الأقل . ومن ناحية أخرى ، تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع سعر الفائدة في الأجل القصير .

(٢) الفائدة إما تمثل تكلفة مباشرة أو تكلفة فرصة بديلة لكل استثمار رأسمالي . فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فانه كلما تزايد سعر الفائدة انخفضت كمية الاستثمار الرأسمالي . وسوف يقيم صانعو القرار في قطاع الاعمال تلك المشروعات الأكثر ربحية . ومع زيادة سعر الفائدة سوف يتم التخلي عن بعض المشروعات الاستثمارية الحدية .

(٣) تعمل السياسة النقدية التوسعية ، وفقا لوجهة النظر الكينزية ، على خفض سعر الفائدة ومن ثم تحفيز الاستثمار وزيادة الطلب الكلى . أما السياسة النقدية

الانكماشية فتزيد من سعر الفائدة ومن ثم لا تشجع على الاستثمار وتخفض الطلب الكلي . وعلى هذا فإن سعر الفائدة هو محرك السياسة النقدية في النموذج الكينزي .

(٤) إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى العرض الكلي المقيد في الأجل الطويل فإن السياسة النقدية التوسعية تحفز الاستثمار والطلب الكلي مؤدية بذلك إلى رفع المستوى التوازني للدخل . وسوف ينمو كل من الانتاج النقدي والحقيقي حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة العرض المقيد فإن النمو النقدي الذي يزيد من الطلب سوف يقود إلى التضخم . على أن السياسة النقدية التوسعية . مثل السياسة المالية التوسعية . لا تستطيع أن تدفع المستوى التوازني للانتاج إلى أبعد من نقطة العرض المقيد في الأجل الطويل .

(٥) إن التوقيت الصحيح للسياسة النقدية له أهمية حيوية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية . فإذا أتت على نحو صحيح فإن السياسة الانكماشية يمكنها أن تخفض الطلب الكلي ومن ثم تساعد في السيطرة على الضغوط التضخمية خلال الراج الاقتصادي . ومن ناحية أخرى عندما يتوافق مستوى الطلب الحالي مع الأسعار المستقرة ومعدل نمو الانتاج في مرحلة العرض المقيد للاقتصاد فمن المرجح أن يؤدي الأخذ بسياسة نقدية أشد انكماشاً إلى انخفاض الطلب الكلي والنتائج الحقيقية .

(٦) هناك سبيلان يمكن لوزارة المالية اتباعهما لتمويل عجز الموازنة العامة . الاقتراض من الناس والاقتراض من المصرف المركزي . والسبيل الأول (الاقتراض من الناس) يزيد عرض السندات ويخفض إمكانية الحصول على الأرصدة المالية المتاحة للاقتراض لتمويل الاستثمار الخاص) ومن ثم تنخفض أسعارها وترتفع معدلات الفائدة . وعلى العكس من ذلك يؤدي الاقتراض من المصرف المركزي إلى زيادة عرض النقود ويولد ضغطاً نزولياً على معدلات الفائدة في الأجل القصير . وهذه السبيل هي الأكثر توسعاً .

(٧) لقد خشي الكينزيون الأوائل أن تكون السياسة النقدية التوسعية غير فعالة خلال الركود لان (أ) سعر الفائدة لن ينخفض إذا وقع الاقتصاد في شرك السيولة liquidity trap (ب) الاستثمار قد يكون غير حساس للانخفاض في سعر الفائدة (ج) المصارف قد تعمل على تراكم الاحتياطيات التي يحفظها المصرف المركزي في الاقتصاد . وعلى هذا فإن الكينزيين الأوائل أكدوا أهمية السياسة المالية بشكل

يقرب من الاعتماد الكلي عليها . ومع ذلك تشير خبرة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن السياستين المالية والنقدية كلتهما تؤثران على الطلب الكلي . ويعترف الكينزيون الجدد بأهمية هاتين السياستين .

(٨) يتهم الكينزيون اقتصاد السوق بأنه غير مستقر بطبيعته . ومع ذلك فهم يعتقدون أنه يمكن للسياستين المالية والنقدية أن تستخدماً لتدنية آثار الاتجاهات غير المستقرة . وبينما يعترف الكينزيون الجدد بأن السياسة النقدية تمارس أثراً هاماً فإنهم يرحبون بأن آثار السياسة المالية يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل ، كما أنها تحدث بشكل أسرع بشكل عام . كما أنهم يفضلون سياسة كلية مرنة على أساس قواعد وحسابات مسبقة .

(٩) تركز وجهة النظر الكينزية على أن كلا من (أ) الصدمات التي أصابت جانب العرض (ب) السياسات التوسعية في جانب الطلب قد شارك في صنع التضخم الذي ساد السبعينات . فقد أدى الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة ، والفشل في المحاصيل الزراعية على نطاق العالم ، وتجميد العلاقة بين الأجر - السعر في عهد « نيكسون » قد عاق الإنتاج الكلي الأمريكي خلال هذا العقد . ومع هذا كانت السياسات المالية والنقدية أكثر توسعاً مما كان الأمر عليه خلال العشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية . وقد أدى هذا التزوج - عرض كلي بطيء والطلب الكلي القوي - إلى توليد التضخم .

(١٠) يشير التحليل الاقتصادي إلى أن السياسة الكلية ، قد لعبت الدور الرئيسي في رفع معدل التضخم خلال السبعينات ، أكثر مما لعبت اتحادات العمال والمنشآت الكبيرة . فليس هناك دليل على حدوث زيادة مفاجئة في قوة احتكار العمل أو منشآت الأعمال يمكن أن تفسر لنا سرعة معدل التضخم في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة .

طريقة التفكير الاقتصادي

اسئلة للمناقشة

(١) ما هو الأثر الذي تمارسه زيادة عرض النقود في اعتقاد الكينزيين على (أ) أسعار الفائدة (ب) مستوى الاستثمار (ج) الطلب الكلي (د) التوظيف (هـ) الأسعار ؟ اشرح إجابتك بالتفصيل .

(٢) هل يكون عجز الموازنة ذا أثر توسعي أكبر لو تم تمويله من خلال الاقتراض من

المصرف المركزي أم من الناس ؟ اشرح ذلك .

(٣) بافتراض أنك عينت حديثاً في مجلس المستشارين الاقتصاديين ، أعد مقالة للصحف تبين فيها وجهات نظرك في قضايا البطالة . والتضخم والسياسة الاقتصادية الكلية خلال السنوات الثلاث التالية .

(٤) « لقد بولغ في أهمية السياسة الكلية . فعلى مدى عدة سنوات اخبرتنا الكتب أن هذه السياسة سوف تحقق الاستقرار للاقتصاد وتقضي على الدورة الاقتصادية . ولا يستقيم السجل التاريخي مع هذا الرأي إذ يبين أن السياسة الكلية غير الصحيحة قد سببت الكساد العظيم في الثلاثينات وبطل معدل النمو خلال الخمسينات ، والتضخم أثناء الحرب العالمية الثانية وخلال السبعينات . فقد كانت السياسة الكلية نفسها المصدر الأساسي لعدم الاستقرار الاقتصادي » . دافع عن هذا الرأي أو انتقده .

(٥) « إن الحافز الاقتصادي الذي يوفره عجز الموازنة العامة يستند إلى الخداع النقدي . فعندما تصدر الحكومة سندات لتمويل عجز الموازنة الحكومية ، فهي تعد بفرض ضرائب في المستقبل حتى يمكن سداد قيمة السندات والفوائد إلى حملة السندات . وتمويل السندات هو مجرد إحلال ضرائب مستقبلية محل ضرائب حالية . وينشأ الحافز لأن عملي الضرائب ، إذ يفشلون في معرفة التزاماتهم الضريبية الأكبر في المستقبل ، ينخدعون في الظن بأن ثروتهم قد زادت ، وعلى هذا يزيدون من انفاقهم الجاري » هل هذا الرأي صحيح ؟ ولماذا ؟

(٦) كيف يتأثر كل مما يلي بإقرار تخفيض للمعدلات الضريبية بمقدار ٢٠٪ (أ) الانتاج الجاري (ب) معدل التضخم (ج) الإيرادات الضريبية (د) الطلب على خدمات المستشارين في مجال الضرائب . كن محمداً في اجابتك و اشرح بعناية الأسباب التي تذكرها .

(٧) لماذا اعتقد أتباع كينز الأوائل أن السياسة النقدية غير فعالة خلال الانكماش ؟ ولماذا اعتقدوا أن اقتصاديات السوق حينئذ سوف تواجه ركوداً ؟ ولماذا يرفض أغلب الكينزيين ذلك اليوم ؟

الفصل الرابع عشر الضخم وعدم الاستقرار واعتراض النقدية

الفصل الرابع عشر النظم وعدم الاستقرار واعتراض النقدية

Inflation, Instability and the Challenge of the Monetarists

لقد كان لافكار «جون ماينارد كينز John Maynard Keynes» أثر بالغ القوة على أغلب المفكرين الاقتصاديين . فقد سيطرت هذه الافكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي من رجال الاقتصاد المحترفين منذ الحرب العالمية الثانية . وابتداءً من الستينات سيطرت وجهة النظر الكينزية بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فقد انكب اقتصاديون محترفون في بحوث تساعد على فهم أهمية العوامل النقدية وقد قام بجزء كبير من هذه البحوث علماء متخصصون في الدراسات النقدية ، ويطلق عليهم «النقديون Monetarists» ، ويعتقد هؤلاء أن التحليل الكينزي قد فشل في فهم قوة السياسة النقدية غير السوية كمصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي . لذلك فقد مارس «النقديون» أثراً قوياً على دراسات الاقتصاد الكلي .

فخلال العقدين الآخرين كان الجدل بين «الكينزيين» و «النقديين» نقطة محورية في الاقتصاديات الكلية . وبدى أن هناك من الاقتصاديين - وربما أغلبهم - من لا يؤيد تماماً أياً من المعسكرين . إذ لا تتمس كل من وجهتي النظر بالتناسق التام . فقد يختلف كل من النقديين والكينزيين فيما بينهم في بعض الأحيان حول بعض قضايا الاقتصاد الكلي . ومع ذلك فإن وجهة نظر «النقديين» لها تأثير على التحليل الكلي قد يعادل ، ان لم يكن أقوى ، من وجهة النظر الكينزية في السنوات الأخيرة . لذلك فهي تستحق أن نهتم بها .

وفي هذا الفصل سوف نبرز الجذور التاريخية للدراسات النقدية كما نبين وجهة نظر المتخصصين في هذه الدراسات التي تطورت خلال العقدتين الماضيتين^(١) . ونبين أخيراً وجهة النظر الموحدة التي يمكن استنتاجها من الجدل بين وجهتي النظر الكينزية والنقدية .

١ - ان أصل الرأي النقدي كما نعلمه اليوم قد يرجع إلى العمل العظيم الذي قام به ملتون فريدمان وانا شوارتز . Milton Friedman and Anna Schwarz, A Monetary History of the United States, 1867- 1960 (New York: National Bureau of Economic Research, 1963).

وجهات نظر نقدية سابقة - ما مدى أهمية النقود ؟

Premonetarist Views- How Important is Money

ليس ينبغي أن النقود تدخل في كل عمليات التبادل تقريباً . فعادة ما يحصل المشتري على سلع أما البائع فيحصل على نقود . فإذا جمعنا كل المشتريات من السلع النهائية والخدمات فإنها تساوي الناتج القومي الاجمالي GNP . وهذا الناتج يساوي السعر مضروباً في كمية كل منتج نهائي يشتري (Q) . وعندما تكون كمية النقود (M) مضروبة في عدد مرات استخدام النقود لشراء المنتج النهائي (V) فإننا نحصل أيضاً على الناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن :

$$M \times V = P \times Q = \text{الناتج القومي الاجمالي}$$

وتجدر الإشارة إلى أن (V) تمثل سرعة تداول النقود أو المعدل السنوي الذي تتداول به النقود بين أيدي الناس في عملية شراء المنتجات النهائية . وعلى ذلك فإن سرعة تداول النقود velocity of circulation تساوي الناتج القومي الاجمالي مقسوماً على كمية النقود . فعلى سبيل المثال إذا كان الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٨١ وهو ٢,٩٢ تريليون ريال ومتوسط كمية النقود (العملة والودائع الجارية) كان ٤٢٩ مليار ريال ، فإن هذا يعني أن كل ريال قد استخدم ٦,٨ مرة في شراء منتج نهائي أو خدمة . وعلى ذلك تكون سرعة تداول النقود ٣,٦ .

أ) وجهة النظر التقليدية - حياد النقود

لا ينبغي أن معادلة التبادل ($M \times V = P \times Q$) هي مجرد متطابقة أو بدئية . وقد استخدم الاقتصاديون التقليديون هذه المعادلة في صياغة نظرية كمية النقود . ويستند بناء هذه النظرية إلى فرض أساسي وهو أن (V)، (Q)، لا تتغيران بشدة . وعلى ذلك فإن زيادة (M) أي عرض النقود سوف يؤدي إلى زيادة الاسعار بنفس النسبة . ووفقاً لوجهة النظر التقليدية ، إذا ارتفعت كمية النقود بنسبة ٥٪ فإن مستوى الاسعار يرتفع بنفس النسبة أي ٥٪ . ويرجع ذلك إلى افتراض التقليديين أن سرعة تداول النقود والناتج الحقيقي لا يتأثران بكمية النقود .

ولكن ، ما هو الأساس الذي تستند إليه هذه النتيجة ؟ لقد اعتقد التقليديون أن العوامل التنظيمية ، مثل تنظيم المصارف والاثنان ، وسرعة النقل والمواصلات ، وفترات الحصول على الدخل ، هي العوامل الأولية المحددة لسرعة التداول النقدية

وحيث أن هذه العوامل تتغير ببطء شديد فإن سرعة تداول النقود في الأجل القصير تكون ثابتة . كما اعتقد التقليديون أن الأجور المرنة والأسعار المرنة سوف تحقق التوظيف الكامل . وعلى ذلك فإن التغير في عرض النقود لا تؤثر على الانتاج الحقيقي . وعلى ذلك فإن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود من وجهة النظر التقليدية هي علاقة خطية وآلية تماما . ذلك أن زيادة كمية النقود تعني زيادة الأسعار بنفس النسبة . أما الدخول الحقيقي فيتحدد بعوامل أخرى مثل التكوين الرأسمالي ، والتقنية ومهارة القوى العاملة . وهم لا يرون، إذن، أن للنقود أي أثر مستقل على الانتاج الحقيقي ، والدخول والتوظيف .

(ب) وجهة نظر الكينزيين الأوائل - النقود ليس لها تأثير كبير

لقد أعطى الفكر الكينزي اهتماماً قليلاً للنقود كأداة يمكن استخدامها لزيادة الطلب خلال عقدين بعد نشر النظرية العامة . ويمكن تشبيه عمل السياسة النقدية خلال الخمسينات بعمل الحيط . إذ كان يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم . ومع ذلك فإنه لا يمكن استخدامها لدفع (زيادة) الطلب الكلي شأنها في ذلك شأن الحيط الذي يستحيل استخدامه لدفع شيء ما .

وفي نظريته العامة عرض كينز تفسيراً معقولاً لأسباب عدم فاعلية السياسة النقدية كأداة لزيادة الطلب . فإذا يحدث لو أن اتجاه التغير في سرعة تداول النقود كان عكس اتجاه التغير في كمية النقود ؟ فلو أن زيادة قدرها ٥٪ في كمية النقود مثلاً أدت إلى تخفيض سرعة التداول بنسبة ٥٪ ماذا يحدث ؟ والاجابة هي أن النقود تفشل في أن تحدث تغييراً في شيء ما . فهي لن تؤثر بشكل مباشر على الدخول الحقيقي أو على مستوى الأسعار .

ولم يكن كينز نفسه يؤيد الوضع المتطرف الذي لا تمارس فيه النقود أثراً . فقد كان مقتنعا بأن للنقود أثر حتى وقت الانكماش الحاد^(٢) ومع ذلك فإنه لم يبين امكانية حدوث ظروف استثنائية تعطل قدرة السياسة النقدية عن دعم الطلب الكلي وفي ضوء الكساد العالمي العظيم خلط اتباع كينز بين الأمور غير العادية والمثالية . وكما لاحظنا فإن

(٢) فقد بين أنه في حالة وجود بطالة ، فإن مستوى التوظيف يتغير بنفس نسبة التغير في كمية النقود ، وعندما يكون هناك توظيف كامل تتغير الأسعار بنفس نسبة تغير كمية النقود . انظر :

The General Theory of Employment, Interest, and Money. (New York: Harcourt, 1936), P 296.

الكينزيين المحدثين يرون أن السياسة النقدية تؤثر فعلاً على الطلب الكلي ولكنهم يختلفون مع النقديين في كيفية حدوث هذا التأثير .

وجهة النظر الحديثة للنقديين - تمارس النقود آثاراً قوية

The Modern Monetarist View- Money Matters Most

يؤكد النقديون ، مثلهم في ذلك مثل التقليديين أن النقود تلعب دوراً في كل عملية تبادل . ومع ذلك فهم يختلفون عن التقليديين حيث لا ينظرون إلى النقود كوسيط للتبادل ولكن كسلعة ثمينة يطلبها الناس ، كما يطلبون أية سلعة أخرى . والنقود شيء ثمين لأنها تيسر عملية التبادل كما أنها وسيلة بديلة لحيازة الثروة . ذلك أن الناس يحددون مقدار ما يحتفظون به من ثروة في شكل منازل ، وسيارات ، وملابس ووثائق تأمين ، وأوراق مالية ، ونقود . وعلى ذلك فإن النقود مثلها مثل غيرها من السلع ، تطلب لأنها تحقق تياراً من الخدمات^(٣) .

أ) ماذا يحدد الطلب على النقود ؟

وحيث أن النقديين يعاملون النقود كسلعة ، فإنه يمكن القول ، بشكل عام ، أن العوامل التي تؤثر على طلب أية سلعة تؤثر على طلب النقود . على أن هناك خمسة عوامل تستحق إشارة خاصة .

١ - مستوى الأسعار . ذلك أن هذا المستوى يحدد القوة الشرائية للنقود أو كم تشتري من السلع والخدمات . وهذا يعني أن كمية النقود اللازمة لشراء حزمة معينة من السلع (مثال ذلك البقالة والخضر ، والفواكه .. الخ) سوف تزيد مع ارتفاع مستوى الأسعار .

٢ - الدخل . فكلما ارتفع الدخل زاد طلب الناس على أغلب السلع والنقود ليست استثناء في هذا الأمر . إذ يجب الناس أن يحتفظوا بجزء من النقود لممارسة عملياتهم التبادلية . وحيث أن عدد وحجم العمليات التي يقوم بها فرد ما تزيد عادة مع غو

(٣) ينبغي عدم الخلط بين الطلب على الارصدة النقدية ، والرغبة في الحصول على دخل أكثر . فليس ينبغي أن كلا منا يريد دخلاً أكثر ولكننا قد نكون راضين تماماً بما لدينا من النقود بالنسبة لما نحوزه من سلع أخرى . في إطار مستوى معين للثروة . وعندما نقول أن الناس ترغب في حيازة نقود أكثر (أو أقل) فإننا نعني أنهم يرغبون في إعادة تشكيل هيكل ثروتهم بحيث تزيد الارصدة النقدية (أو تقل) كجزء من هذه الثروة .

- دخله ، فإن الناس ذوي الدخول العالية يجوزون (يطلبون) نقوداً أكثر مما يطلبه الناس ذوي الدخول الأقل . وهذا يعني أن الطلب على النقود دالة للدخل .
- ٣- ثمن الأصول القريبة جداً من النقود . فليس يخفى أن الأسهم والسندات وحسابات الادخار والاشكال الاخرى السائلة لحيازة الثروة ، هي بدائل قوية للنقود . ومع أن الشطر الاعظم من هذه الأصول لا يمكن تبادله مباشرة مع السلع فإنها يمكن أن تتحول بسهولة إلى نقود . ويمكن حيازة النقود في شكل عمله (ورقية ومعدنية) ، وودائع تحت الطلب أو شيكات سياحية ، وهي حينئذ لا تدر عائداً ، وحتى إذا دفعت المصارف فائدة على بعض الحسابات الجارية فإنها تكون أقل كثيراً من فوائد السندات مثلاً . وعلى ذلك ، فإن زيادة سعر الفائدة على الأصول المالية غير النقود ، يعني ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود وبعبارة أخرى ، ان الأسعار الاعلى للفائدة تقلل من جاذبية الاحتفاظ بالنقود وخاصة في صورة لا تدر عائداً . وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين كمية الارصدة النقدية المطلوبة وسعر الفائدة .
- ٤- المعدل المتوقع للتضخم . فكلما ارتفعت أسعار السلع (المساكن ، السيارات ، الاوراق المالية . . . الخ) تنخفض قيمة الريال . وهذا يعني أن التضخم يؤدي إلى خفض القيمة النسبية للنقود ، ومن ثم يزيد تكلفة الفرصة البديلة لحيازتها . فالناس لا يرغبون في حيازة أصول يتوقعون انخفاض قيمتها . لذلك فإنه عندما يتوقع الناس حدوث تضخم يخفض قيمة النقود تقل لديهم جاذبية الاحتفاظ بها . فالناس لا يرغبون في الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود بينما تنخفض قيمتها . وعلى ذلك فإنه عندما يرتفع المعدل المتوقع للتضخم ينخفض الطلب على الارصدة النقدية . ويقصد بالمعدل المتوقع للتضخم معدل ارتفاع الأسعار في المستقبل .
- ٥- العوامل التنظيمية . ما مدى امكانية حصول الانسان في سهولة على قرض إذا كان في حاجة إليه ؟ ما مدى الصعوبة التي تواجه الفرد في موازنة دخله الجاري مع نفقاته الجارية ؟ هل يحصل الفرد على دخله في فترات منتظمة أم مرة واحدة في السنة في موسم الحصاد ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة تؤثر على متوسط كمية النقود التي يطلبها الانسان . وهذه الاجابات تتأثر بدورها بالعوامل التي تؤثر على الائتمان وعلى مواقيت الحصول على الدخل . وليس يخفى أن هذه العوامل تتغير على مدار الزمن ومن ثم تغير من طلب النقود .
- ولكن كيف أثرت هذه العوامل التنظيمية على طلب النقود في السنوات الاخيرة ؟ إن الادلة العملية والمنطقية تشير إلى أنها قد أدت إلى خفض

هذا الطلب . فقد أدى انتشار بطاقات الائتمان متعددة الأغراض -general purpose credit cards إلى مساعدة الأفراد على تحقيق التوافق بين نفقاتهم ومواقيت الحصول على الدخل . كما أدت القروض قصيرة الأجل المتاحة دائماً للأفراد إلى خفض حاجاتهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة للحدوث الطارئة . كما أدى التحول عن الزراعة إلى تمكين عدد أكبر من الأسر من الحصول على دخول منتظمة كل أسبوعين أو كل شهر بدلاً من دخول غير معلومة يحصلون عليها مرتين أو ثلاث في السنة ، وهذا الدخل المنتظم يجعل التخطيط أسهل وأيسر . وليس ثمة ريب أن كل هذه العوامل قد أدت إلى خفض حاجة الناس إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر .

وهذه العوامل سوف تؤدي إلى زيادة أو نقص الطلب على الأرصدة النقدية ، كما يلي :

عوامل تزيد من الطلب على النقود	عوامل تخفض من الطلب على النقود
(١) ارتفاع مستوى الأسعار (٢) نمو الدخل الحقيقي (٣) انخفاض أسعار الفائدة (٤) توقع ارتفاع الأسعار (٥) العوامل التنظيمية التي تقلل من قدرة الأفراد على تحقيق التوافق بين دخولهم ونفقاتهم	(١) انخفاض مستوى الأسعار (٢) انخفاض الدخل الحقيقي (٣) ارتفاع أسعار الفائدة (٤) توقع انخفاض الأسعار (٥) العوامل التنظيمية التي تزيد من قدرة الناس على تحقيق التوافق بين الدخل والانفاق .

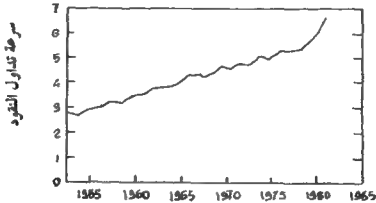
ويشير شكل رقم (١) إلى أن سرعة تداول النقود قد ارتفعت في الولايات المتحدة من أقل من ٣ في الخمسينات إلى ٦,٨ في سنة ١٩٨١ م واليوم فإن كل دولار يدور أكثر كثيراً بين أيدي الناس لشراء لسلع النهائية والخدمات . على أن العوامل التنظيمية مثل بطاقات الائتمان ، وانتظام الدخل ، والقروض قصيرة الأجل المتاحة للأفراد ، كل ذلك قد أدى إلى إتمام عمليات أكثر بحساب مصرف أقل مما كان متاحاً خلال العشرين سنة الماضية وعلى ذلك فقد انخفض الطلب على الأرصدة النقدية .

بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن هناك علاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة النقدية وسرعة تداول النقود ذلك أن زيادة سرعة التداول النقدية يعني أن

كل وحدة نقدية تستخدم بكثافة أكبر . وعلى ذلك فإن زيادة سرعة التداول النقدية تعني أنه يمكن إتمام مستوى معين من الأعمال بقدر أقل من النقود . وتجدر ملاحظة أنه رغم ذلك فإن سرعة تداول النقود قد زادت في العقود الأخيرة ، وذلك بشكل مستمر . وهذا يعني أن التغيرات السنوية في طلب النقود كانت معتدلة .

شكل رقم (١) تزايد سرعة تداول النقود

زادت سرعة النقود (ن ق ج مقسوماً على كمية النقود) من أقل من ٣ في منتصف الخمسينات إلى ٦,٨ في سنة ١٩٨١ . واليوم فإن كل دولار يستخدم أكثر ، غالباً ، لشراء سلع وخدمات .



(ب) تأثير النقود

يعتقد النقديون أن الأسواق الكلية الأساسية - السلع والخدمات - موارد العمل ، الارصدة المتاحة للاقراض - شديدة الترابط . وتعمل قوى العرض والطلب معا لتحديد كل من مستوى الاسعار والانتاج في هذه الأسواق . وبينما يعتقد الكينزيون أن سياسة نقدية تخفض سعر الفائدة سوف تعمل على جذب الاستثمار الخاص ، فإن النقديين يرون أن هناك علاقة مباشرة أشد وأقوى بين الانتاج والتغيرات في عرض النقود إذ يرى النقديون أن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضا في عرض النقود (excess supply of money) ويستجيب الناس لهذه السياسة بزيادة انفاقهم على نطاق أوسع من السلع الامر الذي يؤدي إلى نمو الطلب على النقود ، مما يدفع الناس إلى خفض انفاقهم . وهذا يعني أن فاعلية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة .

ولا يرى النقديون أن الاسعار تتكيف بسرعة وسهولة وذلك على عكس مازعمه التقليديون . إذ يعتقد هؤلاء النقديون أن تفاعل قوي السوق سوف يحقق التوازن مع مرور الزمن فقط وعلى ذلك فإن دور الزمن في عملية التكيف يفسر لنا سبب اعتقاد النقديين أن أثر السياسة النقدية في الاجل القصير يختلف بشدة عن أثرها في الاجل الطويل . ووفقاً لوجهة نظر النقديين تولد التغيرات قصيرة في اتجاه معدل نمو العرض النقدي آثارها الأولية على الانتاج . ومع أن الأثر على الانتاج يكون قوياً إلا أنه أثر مؤقت . ذلك أنه في الاجل الطويل ، حيث يسمح مرور الزمن بتكيف أشمل للأسواق ، يكون تأثير العوامل النقدية قاصراً على الاسعار ، غالباً . ولن يتأثر الانتاج كثيراً لأنه يتحدد بعوامل مثل التغيرات في القوة العاملة ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية ، والفنية .

جـ) زيادة عرض النقود والطلب الكلي

قد نتساءل ، ماذا يحدث لو أن المصرف المركزي قد اتبع سياسة نقدية أكثر توسعاً من سياسته الحالية ؟ دعنا نفترض ، مثلاً ، أن هذا المصرف قد اشترى سندات بمعدل أكبر بهدف زيادة عرض النقود بمعدل ٨٪ بدلاً من ٤٪ . ويوضح شكل رقم (٢) أثر هذا النمو النقدي على أسواق الارصدة النقدية والسلع والخدمات^(٥) .

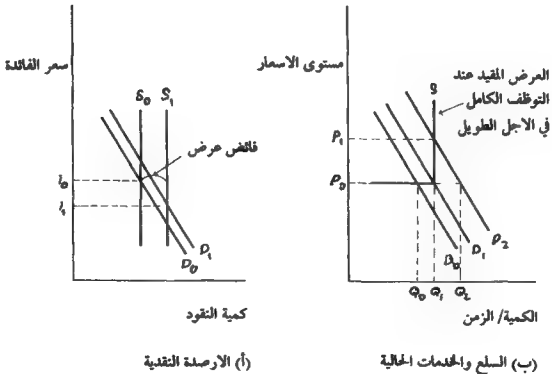
وفيما يتعلق بسوق النقد يؤدي التوسع النقدي إلى خلق فائض في عرض الارصدة النقدية . ويحاول الناس الاستجابة لذلك بخفض ما في حوزتهم من النقود . وليس يخفى أن كل فرد يعرف وسيلة إلى ذلك ألا وهي زيادة الانفاق . ويرتفع الطلب الكلي على السلع الجارية كلما زاد انفاق الناس على السلع الاستهلاكية ، والسلع الرأسمالية ، والتعليم وأشياء أخرى كثيرة .

فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من التوظيف الكامل «Q» مثلاً ، فإن السياسة النقدية التوسعية سوف تدفعه إلى طاقته الانتاجية في الاجل الطويل «Q» . وينمو الانتاج الحقيقي بفعل تشغيل الموارد التي كانت عاطلة . ولما كان الاقتصاد يعمل في ظل وجود موارد انتاجية عاطلة فإن الاسعار لن ترتفع بالضرورة . دعنا الآن نسأل سؤالاً آخر ، ماذا يحدث لو استمرت زيادة كمية النقود بعد أن

(٥) لقراءة تفصيلات أكثر عن الطلب والعرض الكلي في إطار السعر - الكمية انظر ملحق الفصل رقم ١١ .

شكل رقم ٢ النقود وزيادة الطلب الكلي

إن زيادة عرض النقود (انتقاله من S_0 إلى S_1 في شكل أ) سوف يخلق إلى حين زيادة في حيازة النقود التي تؤدي إلى دفع الناس إلى زيادة الاتفاق على السلع والخدمات . وسوف يزيد الطلب الكلي . فإذا كان الانتاج عند مستوى أدنى من الطاقة الانتاجية في الاجل الطويل Q_0 مثلاً في (شكل ب) فإنه يمكن تحقيق التوظيف الكامل مع استقرار الاسعار . ومع ذلك فإن محاولات دفع الانتاج إلى ما بعد المستوى التوازني في الاجل الطويل Q_1 لن ينجح إلا في الاجل القصير . فقد تنجح السياسة النقدية التوسعية في زيادة المبيعات إلى Q_2 بشكل مؤقت وسوف يزداد الانتاج . ولكن مع مرور الوقت ، ينشأ التضخم (ترفع الاسعار إلى P_2 و يتراجع الانتاج إلى المستوى التوازني في الاجل الطويل Q_1) . وعند مستوى أعلى للدخل النقدي (P_1, Q_1) يزداد الطلب على النقود (ينتقل من D_0 إلى D_1) ومن ثم يعيد التوازن إلى سوق النقد .



يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل في الاجل الطويل ؟ وبعبارة أخرى ، ماذا يحدث لو استمر التوسع النقدي رغم بلوغ الاقتصاد النقطة التي يكون فيها التوظف الكامل قيداً على مستوى الانتاج في الاجل الطويل (Q₁) شكل رقم (٢) ؟ ووفقاً لوجهة نظر النقديين فإنه خلال الاجل القصير يمكن رفع مستوى التوظف الكامل طويل الاجل . ويؤدي ذلك إلى خفض معدل البطالة ، إلى حين ، عن معدلها طويل الاجل ، أي المعدل العادي .

ولكن نفهم موقف النقديين تماماً لا بد أن نخرج إلى بيان عملية تكيف الاسواق . دعنا نفترض أنك منتج لجهاز المذياع وأن الطلب قد زاد على ما تنتجه . كيف تعرف ذلك ؟ فقد تلاحظ مبدئياً أن رقم المبيعات الشهرية قد ارتفع . ومع ذلك ، عليك أن تعلم أن رقم المبيعات قد يرتفع عدة أشهر ثم ينخفض ثانية لمدة شهر أو نحو ذلك . وهذا يعني أن زيادة المبيعات لعدة أشهر ليس دليلاً على زيادة دائمة في الطلب على سلعتك . وعلى ذلك ، لو كنت ذا قدرة مثالية على صياغة قرارات الاعمال فسوف تحاول أولاً أن تزيد الانتاج لاشباع الزيادة في الطلب مع عدم خفض المخزون بشكل حاد . على أن استمرار ارتفاع الطلب لعدة أشهر يعني أن الظروف مواتية لرفع السعر . وهذا يعني أنك لن ترفع الاسعار الا بعد ان تقتنع بأن الزيادة في الطلب هي زيادة دائمة . ذلك أن رفع الاسعار دون توافر الشروط المؤهلة لذلك يؤدي إلى انصراف العملاء إلى منافسيك . وفضلاً عن ذلك فإنك قد تكون مرتبطاً مع بعض العملاء بعقود لمدة ٦ أشهر أو ١٢ شهراً تحدد الاسعار ومواعيد التسليم . وعلى ذلك لن تكون قادراً على رفع هذه الاسعار حتى بعد ان تكون مقتنعا بأن زيادة الطلب على المذياع الذي تنتجه زيادة دائمة .

ونتيجة لهذه العوامل ، فإن الاثر الاولي لزيادة الطلب يقع على الانتاج ، إلى حين ، حتى إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى طاقته الانتاجية في الاجل الطويل . فقد يلجأ رجال الاعمال إلى تشغيل عمال أكثر ، وتخفيض وقت صيانة الآلات ، وتشغيل المصانع وقتاً اضافياً أطول . وهكذا تنخفض البطالة عن مستواها العادي . ولكن هذه الحال لن تدوم . فسوف ترتفع الاسعار بعد ٦ - ١٨ شهراً بسبب فائض الطلب في الاسواق ، ويتراجع الانتاج إلى المستوى التوازني في الاجل الطويل .

وعلى ذلك فإن وجهة نظر النقديين تركز على أنه برغم أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها أن تخفض معدل البطالة عن المستوى العادي إلى حين (وبذلك ترفع الانتاج إلى مستوى أعلى من المستوى التوازني في الاجل الطويل) فإن مثل هذه السياسة سوف تؤدي

إلى التضخم في الاجل الطويل بدون أحداث خفض دائم في معدل البطالة .

السياسة النقدية - وجهتا نظر لاتجاه التفاعل

(١) وجهة النظر الكينزية

عرض النقود ← سعر الفائدة ← الاستثمار ← الطلب الكلي

(٢) وجهة نظر النقديين

عرض النقود ← الطلب الكلي

(د) الكارثة وانخفاض عرض النقود

ماذا يحدث لو أن بعض الناس قد دمروا نصف كمية النقود في مجتمع ما ؟ لتصور أن الناس قد صبحوا يوماً فوجدوا أن نصف ما لديهم من نقود في خزائهم وفي حساباتهم الجارية قد ضاع . ولنتجاهل من أجل التحليل التزام المصارف وامكانية قيام المصرف المركزي بعمل لتصحيح الوضع . عليك أن تسأل نفسك ، ماذا تغير بسبب هذا الانخفاض المطرف في كمية النقود ؟ إن قوة العمل لم تتغير . كما أن المساكن والالات ، والاراضي والمواد الانتاجية الاخرى لم تفسد . وكل ما حدث هو أن كمية النقود قد أصبحت نصف ما كانت عليه بالامس

ويلقي شكل رقم (٣) بعض الضوء على هذا الموقف . ولكي نبسط الاشياء سوف نفترض أن الناس فيما قبل الكارثة كانوا يحتفظون بالمستوى المرغوب فيه لمواجهة حاجاتهم الجارية ، إن انخفاض عرض النقود (انتقالة من S_0 إلى S_1) يؤدي إلى خلق فائض طلب نقدي . فسوف يحاول الافراد استعادة جزء على الاقل من النقص في الارصدة النقدية التي كانت لديهم .

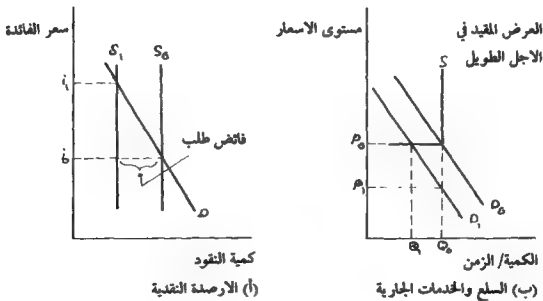
والسؤال الآن هو ، كيف يزيد الناس أرصدتهم النقدية ؟ أن الفقراء والطلبة المكافحين يعرفون الاجابة تماماً . فسوف يخفضون انفاقهم . وعندما ينخفض أغلب الناس انفاقهم ينخفض الطلب على السلع والخدمات الحالية (فينخفض من D_0 إلى D_1) في شكل (٣- ب) .

فإذا كانت الاجور والاسعار تامة المرونة ، كما زعم التقليديون فلن يؤدي ذلك إلى مشكلة كبيرة . فسوف ينخفض الانتاج وأثمان الموارد إلى النصف ، ولكن الناتج القومي الحقيقي يظل دون تغير (أي يظل عند Q) ولكن الامور ليست بهذه البساطة في الحياة العملية . ففي الاجل القصير تميل الاجور والاسعار لتكون غير مرنة ، وخاصة في

الاتجاه النزولي . ونتيجة لانخفاض الطلب الكلي تنخفض المبيعات إلى (Q_1) . وينشأ فائض في عرض كثير من المنتجات . ويزداد حجم المخزون لدى المنشآت الانتاجية . وتعمل المصانع بقدرة تقل كثيراً عن طاقتها الانتاجية ، وتزداد البطالة . وهكذا أدى الانخفاض المتطرف في كمية النقود إلى كارثة دون أن يحس أي أصل من الأصول الحقيقية في المجتمع . ومع مرور الزمن ، يؤدي فائض العرض إلى خفض الاسعار ، ولكن الاقتصاد يواجه ظروفاً انكماشية حادة لوقت طويل قبل أن يؤدي انخفاض الاسعار إلى استعادة التوازن عند مستوى الاسعار (P_1) ومستوى الانتاج (Q_1) .

شكل رقم (٣) انخفاض عرض النقود

عندما ينخفض عرض النقود ، ينشأ فائض في الطلب على الارصدة النقدية ويسعى الناس لاستعادة أرصدتهم النقدية من خلال خفض الانفاق وينخفض الطلب الكلي من (D_0) إلى D_1 وتنخفض المبيعات إلى (Q_1) عندما تكون الاسعار غير مرنة في الاتجاه النزولي ومع مرور الوقت يعمل فائض العرض في سوق السلع والخدمات إلى خفض الاسعار إلى (P_1) على سبيل المثال . ومع ذلك فإن هذا السبيل سيكون مؤلماً إذ يصحبه انكماش حاد وربما كساد .



ولكن لماذا لا تنخفض الاسعار استجابة لانخفاض الطلب ؟ . أولا قد تضي عدة أشهر قبل أن يقتنع صانعو القرار في منشأة الأعمال بحدوث انخفاض حقيقي في الطلب على منتجاتهم . وحتى عندما يقتنعون بذلك لا بد من مرور وقت حتى يمكن تعديل أسعار التعاقدات وقوائم الأسعار لتعكس الظروف الجديدة للطلب وبالمثل ، فإن الباحثين عن الوظائف لن يعترفوا بداية بانخفاض الطلب على خدماتهم . وعلى ذلك فإنهم أيضا سيرفضون الأعمال التي تعطيه أجورا نقدية أقل . وعلى أساس توقعهم بأنهم سيجدون عملا في وقت قريب يعطيهم نفس أجورهم النقدية السابقة يطول وقت البحث عن الأعمال . وتطول فترة البطالة . وهذا يعني أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فوراً مع انخفاض عرض النقود والانخفاض المصاحب له في الطلب وهكذا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة ، وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي .

السياسة المرنة (*) ووجهة النظر الكينزية - النقدية

Discretionary Policy and The Monetarist View

إن تحديد موقف النقديين بشكل أشد وضوحا يتطلب أن نحلل عناصره الأساسية . ورغم أن النقديين يعتقدون أن النقود ذات أهمية شديدة فليس معنى ذلك أنهم يعتقدون أن السياسة النقدية فيها شفاء كل الامراض الاقتصادية . والواقع أنهم يركزون على أن السياسة النقدية المرنة لا تقتصر فضائلها على عدم العبث بالاستقرار الاقتصادي وسوف نعرض فيما يلي الفروض الأساسية التي يقوم عليها موقف النقديين فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسة النقدية المرنة .

أ) عدم الاستقرار الاقتصادي هو غالبا وليد التقلبات في عرض النقود فإذا لم تؤد السياسة النقدية العشوائية إلى حدوث هزات في جانب الطلب فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي .

ب) فالنقديون يعتقدون أن الدورة الاقتصادية تتولد غالبا عن سياسة نقدية غير مناسبة . فالتوسع النقدي السريع يولد رواجاً اقتصادياً ويؤدي إلى رفع معدل

• وهي تعتمد على التخطيط للرن للسياسة النقدية وفقا لما تراه السلطة النقدية أو ما يمكن أن نسميه Stop-go Policies . (المترجم) .

التضخم. وحيثما تعمل السلطة النقدية على إيقاف تيار التضخم باستخدام الاسلحة النقدية لخفض كمية النقود ، الامر الذي يدفع الاقتصاد إلى انكماش حاد . ولقد بين «ملتون فريدمان» وهو زعيم النقديين في خطاب له أمام اعضاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة ١٩٦٧ أن كل انكماش رئيسي في هذه الدولة قد نتج أما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة بالاضطراب النقدي . وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي^(٦) .

كما يعتقدون النقديون أن الاقتصاد السوقي لديه عوامل تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي . فالانفاق الاستهلاكي ، بشكل خاص ، يمثل أحد عوامل الاستقرار . فحيث أن الاستهلاك الجاري يعتمد إلى حد كبير على الدخل الشخصي المتوقع في المستقبل فإن الانفاق الاستهلاكي يكون مستقرا نسبيا خلال الدورة الاقتصادية وهذا يعني وفقا لوجهة نظر النقديين أن استقرار النفقات الاستهلاكية يعمل على عدم تحول التوسع الاقتصادي الطارئ إلى رواج اقتصادي تضخمي . وبالمثل ، سوف تمنع قوة النفقات الاستهلاكية حدوث انكماش اقتصادي جاد لا يمكن السيطرة عليه . فإذا تم القضاء على الاضطرابات الناتجة عن التقلبات النقدية فإن الاقتصاد يتسم بالاستقرار النسبي ، فيما يزعمه النقديون قياسا بالفترات السابقة على الأقل .

ب) لا تستطيع السياسة النقدية التوسعية أن تخفض معدل البطالة بشكل دائم وأن تزيد من سرعة النمو الاقتصادي ذلك أن هذه السياسة سوف تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل فضلا عن أنها ستغذي تيار التضخم .

على أن التمييز الذي يجريه النقديون بين أثر السياسة النقدية في الأجل القصير والأجل الطويل لا يحتاج إلى إعادة تأكيد . فرغم أنهم يعتقدون أن التغيرات في كمية النقود ذات آثار هامة في الأجل القصير على الإنتاج والتوظيف ، فإنهم لا يرون أن السياسة النقدية يمكنها أن تؤثر تأثيرا فعالا في هذين المتغيرين خلال الأجل الطويل . وحتى لو كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل ، فإن النقديين يرون أن الزيادة النقدية سوف تولد أثرها الأولى على الإنتاج والتوظيف بدرجة أكبر من التأثير على الأسعار . فسوف يترتب صانعو القرارات في منشآت الاعمال حول اتخاذ قرارات في ضوء هذه الزيادة النقدية . ففي البداية لا يمكنهم التأكد ، من

(6) Milton Friedman. «The Role of Monetary Policy.» American Economic Review (March 1968) p.12.

خلال مراقبة الزيادة في الطلب على انتاجهم من أن هذه الزيادة تعكس تغيرا عارضا أم دائما وبالمثل فإنهم لن يكونوا على يقين من (أ) أن هناك زيادة في الطلب على انتاجهم بالنسبة للمنتجات الأخرى ، أو (ب) أن هناك زيادة في الطلب على كل السلع .

فالعامل الاول (أ) يدعو رجال الاعمال إلى زيادة الانتاج بينما لا يؤدي العامل الآخر (ب) إلى ذلك ونتيجة لعدم وضوح الموقف فإن كثيرا من المنتجين سوف يقومون بزيادة الانتاج والتوظيف . ولكن حيث يقوم المنتجون ، بشكل عام ، بتحقيق ذلك فإنهم يرفعون الاسعار ففي الواقع ، يكتشف صانعوا القرارات في منشآت الاعمال أن هناك زيادة عامة في الطلب وليست زيادة خاصة عارضة في الطلب على انتاجهم بينما يقوم هؤلاء بالتكيف مع هذه الزيادة في الطلب باتخاذ قرار برفع مستوى الاسعار (أو زيادة معدل التضخم) ، ويعود الانتاج والتوظيف إلى معدلها السابقين .

ولكن ماذا يحدث لو أن السلطة النقدية عمدت إلى خفض معدل نمو العرض النقدي في محاولة لمقاومة التضخم ؟ ويركز النقديون هنا أيضا على أنه مع انخفاض معدل نمو العرض النقدي فإن الأثر الأولي ، كما حدث عند زيادة معدل العرض النقدي ، سيقع على الانتاج والتوظيف .

فسوف يعتقد صانعوا القرار في منشآت الاعمال ، حتى حين ، أن الطلب على انتاجهم قد انخفض قياسا بالطلب على المنتجات الأخرى . لذلك يقومون بخفض الانتاج وخفض عدد العمال . وفي الاجل القصير ، يزداد معدل البطالة عن معدلها العادي في الاجل الطويل .

ويرفض النقديون بشدة الزعم بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة . فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود يؤدي إلى بطالة أقل في الاجل القصير فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم . وعلى ذلك فإنه وفقا لوجهة نظر النقديين ينحصر الاختيار بين : (أ) معدل أقل للبطالة حاليا وفي المستقبل القريب (ب) زيادة معدل التضخم خلال ١٢ - ٢٤ شهرا في المستقبل ، وارتفاع معدل البطالة عندما يتخذ التضخم

(ج) يلغي شطر كبير من الأثر التوسعي للسياسة المالية من خلال الانخفاض في الانفاق الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الذي يتولد عن الاقتراض الحكومي .

فبينما يركز الكيتزيون على فاعلية السياسة المالية يرى النقديون أن عجز الموازنة العامة لن يكون له إلا أثر معتدل على الطلب الكلي إلا إذا صاحبه تغير في العرض النقدي^(٧) ويركز النقديون على بيان أن السياسة المالية التوسعية البحتة أي الحدث المالي السذي لا يصحبه تغير في عرض النقود سوف يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تقيد الانفاق الخاص . ويقصد بالسياسة المالية البحتة التغير في الضرائب أو الانفاق الحكومي الذي لا يتم تمويله من خلال الاقتراض من المصرف المركزي . وعلى ذلك فإن هذه السياسة لا تغير من عرض النقود .

دعنا نفترض أن هناك عجزاً في الموازنة قدره ٢٥ مليار ريال . فإذا أردنا أن نبقى عرض النقود كما هو بدون تفسير فإننا نقوم بتمويل هذا العجز من سوق الارصدة المالية المتاحة للاقتراض^(٨) . فإذا يحدث عندما تقتصر الحكومة ٢٥ مليار ريال من سوق الارصدة المالية المتاحة للاقتراض ؟ ونجيب على ذلك بأنه وفقاً لوجهة نظر النقديين يؤدي التوسع في الاقتراض الحكومي إلى زيادة الطلب على الارصدة المتاحة للاقتراض ومن ثم يدفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع . ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض جزئي للاستثمار الخاص ، الاستهلاك الخاص . ذلك أن المستثمرين في القطاع الخاص سوف يجمعون عن اقامة بعض المشروعات الاستثمارية بسبب زيادة تكاليفها . وبالمثل تؤدي الأسعار الأعلى للفائدة (وزيادة الضرائب لدفع الفوائد على الدين العام بعد زيادته) إلى خفض الانفاق الخاص على الاسكان والسيارات ومجموعة أخرى كبيرة من سلع الاستهلاك . ويعرف الانخفاض المتوقع في الانفاق الخاص بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لحدوث عجز في الموازنة العامة «بالأثر الانكماشى لعجز الموازنة Crowding out effect» وبعبارة أخرى يقصد بهذا الأثر الانكماشى ذلك الانخفاض في الانفاق الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة المتولد عن حدوث عجز في الموازنة العامة يتم تمويله من خلال

(٧) لقد وضع ملتون فريدمان هذه النقطة في جريدة (News Week) في ٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ حيث أشار إلى أن : «العجز قد يرتبط دائماً بالتضخم ، ولكن ليس من اللازم أن يحدث ذلك . ذلك أن نشأة التضخم من العجز في الموازنة يعتمد على كيفية تمويل هذا العجز . فإذا تم ، وهو غالباً ما يحدث ، تمويله من خلال خلق نقود فليس ثمة ريب أن ذلك يؤدي إلى التضخم . وإذا تم تمويله بالاقتراض من الناس فسوف تنشأ ضغوط تضخمية ضئيلة . ومع ذلك فإن أثرها الرئيسي سوف يتمثل في تحقيق أسعار أعلى للفائدة .

(٨) الوسيلة الأخرى المتاحة للتمويل هي الاقتراض من المصرف المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقود . وكما لاحظنا في الفصل ١٢ فنعندما يشتري المصرف المركزي سندات سواء من وزارة الخزانة أم من القطاع الخاص فإن عرض النقود يزداد وعلى ذلك فإن تمويل العجز من خلال الاقتراض من المصرف المركزي ليس عملاً مالياً بحتاً .

سوق الارصدة المالية المتاحة للاقراض . فإذا كان هذا الاثر قويا فإن السياسة المالية البهجة تفقد كثيرا من تأثيرها .

ويعتقد النقديون أن الاثر الناتج عن الانخفاض في الانفاق الخاص سوف يضعف إلى حد كبير أثر العمل المالي التوسعي . ويرى هؤلاء النقديون أن النقص في الانفاق يؤدي أساسا إلى احلال الانفاق العام محل الانفاق الخاص . وليس ينبغي أنه إذا كانت الحكومة قادرة على اقتراض ٢٥ مليار ريال بدون رفع أسعار الفائدة فإن الانفاق الخاص لا ينخفض وهو أمر لا يتحقق في رأي النقديين فقليل من الناس يكون لديهم أرصدة مالية فائضة مكتنزة في خزائهم قد يرغبون في اقراضها للحكومة لتمويل العجز .

ويرى النقديون نفس الرأي بالنسبة للسياسة المالية فكما تشككوا في فاعلية السياسة المالية التوسعية ، ينكرون أن تحقيق فائض في الموازنة يفرض قيда قويا على معدل النمو فنتيجة لفائض الموازنة ينخفض طلب الحكومة على الارصدة المتاحة للاقراض مما يولد ضغطا لخفض سعر الفائدة ، ويؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الانفاق الخاص الذي يلقي إلى حد كبير القيود التي يفرضها فائض الموازنة على النشاط الاقتصادي .

ومع أن النقديين يركزون على الآثار العكسية (Offsetting effects) التي يولدها العمل المالي فإنه ليس صحيحا أنهم ينكرون فاعلية السياسة المالية بشكل عام . إذ يؤكدون أن العمل المالي البحت سوف يرفع سعر الفائدة وعند هذا المستوى الأعلى للفائدة فسوف يجد رجال الاعمال وقطاع العائلات أن احتفاظهم بالارصدة النقدية أصبح أعلى تكلفة وحين يصبح الاحتفاظ بالقرود أعلى تكلفة فإن صانعي القرارات سوف يكونون أكثر اقتصادا في استخدامها ، فيستخدمون أرصدتهم النقدية بشكل أكثر كثافة ، وترتفع لذلك سرعة التداول النقدي فإذا فرضنا أن كمية القود ثابتة فإن زيادة سرعة التداول النقدي تكون ذات أثر توسعي ، حتى وأن كان معتدلاً ، على الطلب الكلي .

ومثلاً كان الحال بالنسبة للسياسة النقدية يتضاءل الفرق بين الكينزيين والنقديين بالنسبة للسياسة المالية لينحصر في عملية انتقال أثر السياسة المالية إلى الطلب الكلي . فبينما يرى الكينزيون أن السياسة المالية تمارس أثراً مباشراً على الطلب الكلي ، يرى النقديون أن العمل المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى الطلب

الكلي من خلال سعر الفائدة وسرعة تداول النقود . ويمكن تلخيص وجهتي النظر بالنسبة للسياسة المالية كما يلي :

وجهة نظر الكينزيين : عجز (أو فائض) الموازنة ← الطلب الكلي
 وجهة نظر النقديين : عجز (أو فائض) الموازنة ← سعر الفائدة
 ← سرعة التداول ← الطلب الكلي

د) تؤدي الصعوبات المتعلقة بتوقيت السياسة الكلية توقيتا صحيحا ، وطبيعة العملية السياسية إلى توقع الانسان أن تعبت السياسة الكلية المرنه بالاستقرار . فإذا كان لسياسة الاقتصاد الكلي أن تخفض من عدم الاستقرار فلا بد أن تحدث الآثار التوسعية أو الانكماشية في الوقت الصحيح . وحيث أن القدرة على توقع ما يحدث في المستقبل قدرة محدودة فيبدو أنه من الصعب أن نسلك السبيل الصحيح لتحقيق الاستقرار . فقد تكون هناك حاجة إلى تقييد سياسة ما قبل أن يعترف صانعو القرار بهذه الحاجة . كما أن العملية السياسية تؤدي ، بشكل عام ، إلى تخلف زمني آخر ، ذلك أن الأثر الأولي لسياسة ما ينتشر خلال ٦ - ٣٠ شهرا من تاريخ إقرارها . ومع مرور هذه الفترة قد تتغير الظروف كثيرا .

ويعتقد النقديون أن المعرفة المحدودة لصانعي القرار بالنسبة للمستقبل ومن ثم عدم التأكد من الوقت الذي تنتشر فيه الآثار الرئيسية لتغيير السياسة تزيد من احتمالات الخطأ فقد يقوم هؤلاء بانتهاج سياسة توسعية لحفض معدل البطالة بناء على البيانات الاقتصادية الحالية . ومع ذلك لا يكون أثر هذه السياسة ملموسا لعدة أشهر . ومع مرور الزمن تمارس هذه السياسة آثارها الأولية بينما يكون الاقتصاد القومي قد اكتسب قوة ذاتية . وعلى ذلك يؤدي الأثر الأولي لهذه السياسة إلى أحداث التضخم .

وليس ثمة ريب أن الظروف الاقتصادية وحدها تجعل التوقيت الصحيح للسياسة الكلية مسألة صعبة المنال أما الضغوط السياسية فتزيد الموقف سوءا . ففي ظل الديمقراطية تصاغ السياسة الكلية عن طريق ممثلي الشعب المنتخبين والرئيس المنتخب والأجهزة الرسمية . ولا يخفى أن العملية السياسية في دول مثل الولايات المتحدة تؤدي إلى انتهاج سياسة توسعية خلال الفترة السابقة على الانتخابات . وليس يخفى كذلك أن المشاكل الاقتصادية المترتبة على هذه السياسة سوف تبرز بعد الانتخابات وسوف تنتشر بشدة بين أفراد يربطون بين الآثار العكسية والسياسية التوسعية . فإذا تم توقيت هذه السياسة التوسعية توقيتا صحيحا فإن كل شيء يكون حسنا في يوم الانتخاب . ومن

الواضح أن المنظمين السياسيين العاملين لكسب الاصوات يتعرضون لضغط عنيف لاتباع هذه السياسة .

ويمكن مقارنة آراء كل من الكينزيين والنقديين فيما يلي :

النقديون	الكينزيون
(١) اقتصاد السوق غير مستقر بطبيعته ويمكن للسياسة الكلية أن تصحح الاختلال فيه	(١) ان السياسة النقدية غير الرشيدة هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار ويتوافر في اقتصاد السوق عوامل تصحيح ، واستقرار ذاتية
(٢) يجب على صانعي السياسة تخطيط عجز في الموازنة خلال فترات الانكماش الحاد ، وفائض فيها خلال الرواج التضخمي بهدف تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي .	(٢) لا تستطيع السياسة الكلية خفض البطالة ورفع معدل النمو بشكل دائم . ذلك أن الجهود لتحقيق ذلك من خلال سياسة زيادة الطلب سوف تؤدي الى التضخم .
(٣) السياسة المالية أشد قوة ويمكن توقعها بدقة أكثر من السياسة النقدية .	(٣) السياسة المالية ذات أهمية نسبية بسبب الاثر الانكماشى على الانفاق الخاص .
(٤) التخطيط المرن للسياسة الكلية أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار من الاخذ بقواعد ثابتة .	(٤) تساعد القاعدة النقدية الثابتة على تحقيق الاستقرار بشكل أكثر فاعلية من السياسة الكلية .
(٥) تمارس السياسة النقدية أثارها من خلال سعر الفائدة .	(٥) تولد السياسة المالية أثرا مباشرا على طلب السلع والخدمات
(٦) تمارس السياسة المالية أثارا مباشرا على الطلب الكلي من خلال تيار الانفاق .	(٦) تمارس السياسة المالية أثرا غير مباشر على الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة ، وسرعة تداول النقود .

ثبات معدل النمو النقدي - وجهة نظر النقديين في السياسة الصحيحة :

إن السياسة المرنة في زعم النقديين ، تميل الى العبث بالاستقرار ذلك أن ما

نعرفه عن حجم وتوقيت السياسة الكلية غير كاف لذلك فإن نماذج التوقع تعطي نتائج غير صحيحة . وليس ثمة ريب أن العوامل السياسية تؤثر على السياسة الفعلية في دنيا الواقع وقد دفعت هذه العوامل التقديين الى القول بأن سياسة الاستقرار المرنة سوف تكون مساوؤها أكثر من محاسنها . ويرى هؤلاء التقديون أن هذا ما تؤكده وقائع التاريخ .

فاذا كانت هذه السياسة المرنة تعبت بالاستقرار بسبب ما يقع فيه المخططون من أخطاء ، فإن الحل هو عدم اتباع هذه السياسة والعمل على زيادة عرض النقود بمعدل محدد ثابت وهذا هو ما يؤيده التقديون بكل دقة .

وعلى ذلك فإن «التقديين» يؤيدون نمو كمية النقود بمعدل محدد ثابت يعادل معدل نمو الاقتصاد القومي في الاجل الطويل . ويزعمون أن هذا السبيل يقلل من التقلبات الاقتصادية ويؤدي الى استقرار أكبر في الاسعار .

ويزعم هؤلاء التقديون أن هذا المعدل الثابت لنمو العرض النقدي يقلل عنصر عدم التأكد . وعلى هذا يمكن الوصول الى اتفاقات طويلة الاجل بأقل قدر من الخطر وأعظم قدر من الثقة . وفضلا عن ذلك فإن نمو كمية النقود بمعدل ثابت سوف يؤدي بشكل آلي الى الغاء التقلبات الاقتصادية قصيرة الاجل . فاذا حدث تغير اقتصادي (تغير تقني ، مثلا) ادى الى نمو سريع للنتاج في الاجل القصير ، فإن كمية النقود تستمر في نموها بالمعدل الثابت الذي سبق الاتفاق عليه ، وهذا يعني بالنسبة للنتاج نموا أبطأ قياسا بالحالة السابقة وعلى ذلك ، فإن السياسة النقدية تفرض قيودا ذاتيا على توسع النشاط الاقتصادي .

وبالمثل ، تستمر كمية النقود في النمو بالمعدل المحدد الثابت خلال انخفاض النشاط الاقتصادي في الاجل القصير . وحيث ينمو الانتاج بمعدل أبطأ من المعدل العادي ، فإن كمية النقود تزداد بمعدل أعلى من المعدل العادي بالنسبة للنتاج . وهذا يعني أن السياسة النقدية تصبح سياسة توسعية بشكل آلي .

وقد تؤدي التغيرات التي تحدث في السياسة المصرفية الى عدم القدرة على وضع قاعدة نقدية مستقرة ومثل ذلك امكانية دفع فائدة على الحسابات الجارية ، وتحويل حسابات الادخار الى حسابات جارية يمكن السحب عليها بشيكات أو حسابات الادارة المالية financial management accounts التي تسمح للفرد بأن يكتب شيكات على أساس قيمة مالمديه من أسهم وسندات ، وأوصلة في سوق النقد . كل ذلك يجعل من الصعب وضع تعريف دقيق للنقود . وبناء على ذلك يرى معارضو القاعدة النقدية ان هذه التطورات تؤكد عدم فاعلية هذه القاعدة عمليا . اما التقديون فيرون أنه يمكن علاج

هذه المشاكل . وأهم شيء لتحقيق ذلك هو أبعاد مسألة صياغة السياسة النقدية عن صانعي السياسة المرنة الذين يتعرضون للوقوع في الخطأ ، والضغوط السياسية^(٩) .

النقد ، والانتاج ، والتضخم : تفسيرات من التاريخ الحديث

إن جوهر الوضع النقدي هو أن الزيادة النقدية سوف تحفز أولا النمو الاقتصادي ، ولكنها تؤدي عمليا إلى زيادة معدل التضخم عندما يبلغ الاقتصاد التوظيف الكامل الذي يمثل قيда على إمكانية زيادة العرض .

وبالمثل يؤدي انخفاض النمو النقدي إلى بطء اقتصادي بداية وانخفاض في معدل التضخم فيما بعد . فإذا تحولت السلطة النقدية من زيادة كمية النقود إلى خفضها يتولد عدم استقرار اقتصادي ولكن هل تؤيد الحياة العملية ما ذهبت إليه النظرية النقدية ؟
يبين شكل رقم (٤) البيانات الخاصة بعرض النقود في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨١ . وخلال الفترة ١٩٦٧-١٩٦٨ م نما عرض النقود بمعدل سنوي ٧,٤٪ بعد أن كان ٣,٣٪ خلال الفترة ١٩٦٠/١٩٦٦ . وصاحب الزيادة في معدل نمو كمية النقود نمو اقتصادي سريع ، وانخفاض في معدل البطالة وفي سنة ١٩٦٨ انخفض معدل البطالة إلى ٣,٦٪ بعد أن كان ٤,٥ سنة ١٩٦٥ ومع ذلك ، وكما توقعت النظرية النقدية تصاعد معدل التضخم فقد ارتفع معدل التضخم إلى ٤,٢٪ سنة ١٩٦٨ و ٥,٤٪ سنة ١٩٦٩ ، بعد أن كان ٢,٩٪ فقط سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٧ . وفي الفترة ١٩٦٩-١٩٧٠ تحولت السلطة النقدية إلى سياسة مقيدة لمواجهة التضخم . وعندما قامت هذه السلطة بخفض معدل النمو النقدي حدث انكماش تضخمي Inflationary recession سنة ١٩٧٠ .

وقد تكرر النموذج خلال الفترة ١٩٧١/١٩٧٦ . فقد زاد معدل نمو عرض النقود إلى ٦,٩٪ خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٢ ثم تبعه انخفاض خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ . وقد صاحب النمو النقدي رواج اقتصادي خلال ١٩٧١-١٩٨٢ . فقد انخفضت البطالة وزاد الانتاج بشكل حاد . ومع ذلك فإنه بحلول عام ١٩٧٣ عاد معدل التضخم إلى الارتفاع بشدة خلال عام ١٩٧٤ . وعما يؤكد وجهة نظر النقديين ، أن التحول إلى خفض

٩- وفقا لآنكلر «هنري سيمونز» يشير بعض النقاد إلى أن السلطات النقدية يجب أن تستهدف مستوى الأسعار مباشرة . وفي نطاق هذه المحطة فانه خلال مدة (ثلاثة إلى ستة أشهر مثلا) من ارتفاع الأسعار سوف يطلب من السلطة النقدية بأن تخفض معدل النمو النقدي ، وخلال فترة انخفاض الأسعار سوف تلزم السلطة النقدية برفع معدل النمو النقدي .

معدل نمو كمية النقود خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٥ قد انتهت الى انكماش حاد خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٤ وهو أخطر انكماش واجه الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الأخيرة وابتداء من سنة ١٩٧٦ (الربع الثالث) اتجهت السياسة النقدية ثانية الى التوسع . فخلال الفترة ١٩٧٦/ ١٩٨٠ ارتفع معدل نمو كمية النقود بنحو ٨,٧٪ سنويا وهو أعلى معدل نمو نقدي بعد الحرب العالمية الثانية . واستجابة لتيار التضخم زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل سنوي ٦,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ وهبط معدل البطالة الى أقل من ٦٪ سنة ١٩٧٨ بعد ان كان ٩٪ خلال الانكماش الحاد الذي ساد سنة ١٩٧٥ . ومع ذلك قفز معدل التضخم من ٦٪ خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ الى ٩٪ في سنة ١٩٧٨ و ١٣٪ خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ وقد ارتبط النمو النقدي السريع خلال ١٩٧٧/ ١٩٨٠ بزيادة معدل التضخم خلال ١٩٧٨/ ١٩٨٠ وهو ما يتفق مع رأي النقديين .

وخلال الأشهر الستة السابقة على انتخابات سنة ١٩٨٠ غما عرض النقود بمعدل سنوي قدره ١٤,٧٪ وهو أعلى معدل تحقق في أية فترة مماثلة بعد الحرب العالمية الثانية . وفي نوفمبر سنة ١٩٨٠ اتجه المصرف المركزي الى تقييد العرض النقدي . ولذلك انخفض معدل النمو النقدي خلال الاثني عشر شهرا التالية الى ٣,٦٪ فقط . وقد أدى هذا الانخفاض الى خلق أثر قوي على الانتاج والتوظيف . وهو ما يؤدي ما توقعه النقديون . وفي سنة ١٩٨١ انخفض الانتاج الحقيقي بنسبة ٨,١٪ بينما ارتفع معدل البطالة بشدة ليصل الى أكثر من ٩٪ في بداية ١٩٨٢ . كما انخفض معدل التضخم من ١٣,٥٪ سنة ١٩٨٠ الى ٨,٩٪ سنة ١٩٨١ م .

وحيث أن النقديين يعتقدون ان الاثر الاول للنمو النقدي ، سيقع اولاً على الانتاج (أكثر منه على الاسعار) . فانهم لا يرون أن معدل نمو كمية النقود ، ومعدل التضخم سوف يتغيران دائما في نفس الاتجاه في الاجل القصير ومع ذلك فان النقديين يعتقدون انه خلال الاجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية . فقد بينوا ان التضخم خلال السبعينات تولد عن الزيادة الكثيفة في كمية النقود .

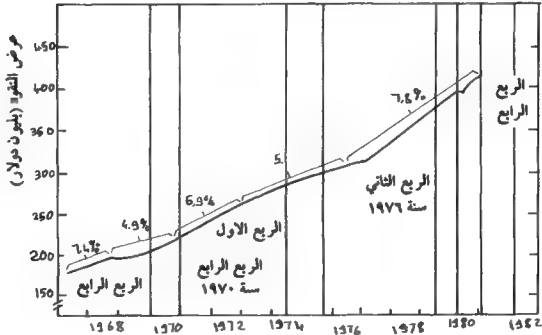
وكما يبين من شكل رقم (٥) فان السلطة النقدية قد زادت من عرض النقود بمعدل ٢,٤٪ خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٦ . وخلال هذه الفترة نفسها ارتفعت الاسعار بمعدل ٢,٥٪ سنويا وكانت الفترة التي بدأت بسنة ١٩٦٦ م فترة توسع نقدي . ذلك أنه خلال ١٩٦٧-١٩٨٠ زاد العرض النقدي بمعدل ٦,٢٪ وأرتفعت اسعار الاستهلاك بنفس المعدل تقريبا .

والواقع ان العلاقة بين النمو النقدي ومعدل التضخم هي احد العلاقات الأكثر

شكل رقم (٤)

عرض النقود وعلم الاستقرار الاقتصادي ١٩٦٧ - ١٩٨١

ان النمو السريع في عرض النقود خلال ١٩٦٧-١٩٦٨ قد تبعه ارتفاع في معدل التضخم خلال ١٩٦٩-١٩٧٠ . وبالمثل ، فان النمو السريع في كمية النقود خلال ١٩٧١-١٩٧٢ تبعه ارتفاع معدل التضخم خلال ١٩٧٣-١٩٧٤ ولكن كيف أثر النمو النقدي في سنة ١٩٧٧-١٩٨٠ على معدل التضخم ؟ كما توقع النقديون ارتفاع معدل التضخم خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠ وتشير الى ارتفاع حاد في معدل التضخم ، اما المساحة المظلمة فتشير الى فترات الانكماش الحاد .



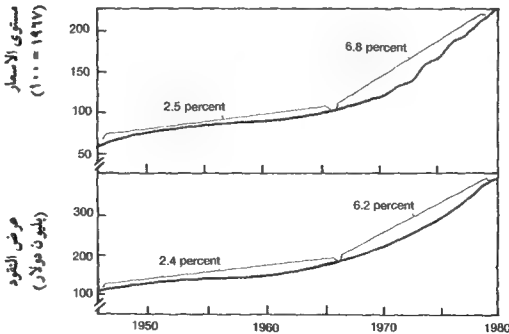
استقرارا في كل الاقتصاديات خلال الاجل الطويل . ولكن هل هذا يعني ان الكينزيين يقبلون ايضا التفسير النقدي للتضخم ؟ ان هؤلاء الكينزيين لا يجدون في الارتباط بين النمو النقدي والتضخم ما يدعو للدهشة اذ يبين النموذج الكينزي ان النمو النقدي يكون توسعيا اذا ما وصل الاقتصاد الى مستوى التوظيف الكامل الذي يشكل قيда على زيادة العرض .

ومع ذلك فإن الفكر الكينزي يثير نقطتين أخريين أولهما ، ان العلاقة بين النمو النقدي - التضخم ليست علاقة سبب ونتيجة . فقد تؤدي الظروف الطيبة لرجال الاعمال الى رواج اقتصادي وتضخم فعلي ، دون أن يحدث توسع نقدي . وعلى سبيل المثال ، فانه مع نمو الانتاج يتزايد طلب رجال الاعمال على الارصدة المالية المتاحة للاقراض . واذا لم يقم المصرف المركزي بعمل مضاد ، فإن زيادة القروض سوف تؤدي الى زيادة العرض النقدي . وعلى العكس من ذلك ، يؤدي ضعف الطلب على الارصدة المالية المتاحة للاقراض الى نقص في عرض النقود خلال الانكماش الحاد .

اما النقطة الثانية فهي أنهم يؤكدون أهمية الهزات التي تصيب جانب العرض ،

شكل رقم (٥) النقود والتضخم في الاجل الطويل

هناك علاقة قوية بين معدل النمو النقدي والاسعار في الاجل الطويل فخلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٦ نما العرض النقدي بمعدل سنوي متوسط ٢,٤٪ وأرتفعت الاسعار بمعدل متوسط ٢,٥٪ وقد صاحب زيادة معدل نمو العرض النقدي الذي بلغ ٦,٢٪ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٠ زيادة مماثلة في معدل التضخم .



ومثل ذلك الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط خلال ١٩٧٣-١٩٧٤ (وخلال سنة ١٩٧٩) كمصدر للتضخم كما يؤثر فشل المحاصيل الزراعية ، والاضطرابات الكبيرة ، والظروف الجوية السيئة على العرض الكلي ومن ثم تؤثر في معدل التضخم .

الاختلاف بين وجهات نظر الكينزيين والنقديين

The Monetarist - Keynesian Controversy in Perspective

يختلف الكينزيون والنقديون حالياً وبعد عقدين من الجدل حول مسائل تتعلق بتأكيد أهمية بعض السياسات على مدار الزمن أكثر منه حول المعتقدات الأساسية . وليس ثمة ريب أن كلا من وجهتي النظر قد أثرت في الأخرى بشكل ما . فأغلب الاقتصاديين ومن بينهم النقديين والكينزيين يعتقدون بشكل عام أن كلا من السيامتين النقدية والمالية تفرز آثاراً على الطلب الكلي وعلى الإنتاج . وعلى أن هناك خلافات ضئيلة حول آلية انتقال هذه الآثار . إذ يعتقد الكينزيون أن أثر السياسة النقدية ينتقل من خلال سعر الفائدة بينما يرى النقديون أن الأثر مباشر . والعكس صحيح بالنسبة للسياسة المالية . إذ يرى النقديون أن أثر هذه السياسة ينتقل من خلال سعر الفائدة . فهم يزعمون أن عجز الموازنة العامة سوف يرفع أسعار الفائدة التي تؤدي بدورها إلى زيادة سرعة تداول النقود ومن ثم تولد حافزاً اقتصادياً . وعلى العكس من ذلك ، يرى الكينزيون أن السياسة المالية تؤثر مباشرة على الطلب الكلي . ومع ذلك فإن أوجه الخلاف حول آلية انتقال آثار السياسة الكلية لا تؤدي إلى انكار النقطة الأساسية وهي أن كلا من السيامتين النقدية والمالية تمارس دوراً هاماً في التأثير على الاقتصاد وتوجيهه .

وبالمثل يعترف كل من الكينزيين والنقديين بأن الزيادة النقدية الكثيفة هي المصدر الأولي للتضخم . وقد يميل النقديون إلى تأكيد العلاقة بين النمو النقدي والتضخم بينما يحرص الكينزيون على بيان أن هناك عوامل أخرى تشارك في أحداث التضخم . ومع ذلك فإن هناك اتفاقاً عاماً على وجود هذه العلاقة .

كما يعترف الكينزيون والنقديون بأن الصعوبات العملية التي تواجه السياسة العامة لتحقيق الاستقرار حالياً تفوق الصعوبات التي كانت قائمة منذ عقد مضي . ويعترف الطرفان بحدوث أخطاء في الماضي وبإمكانية حدوث أخطاء في المستقبل كذلك . كما يعترفان بأن العوامل المؤثرة على جانب العرض تحد من قدرة السياسات

الرامية الى حفز الطلب بهدف تنمية الانتاج الحقيقي . وفي هذه المجالات ترجع الاختلافات بين الطرفين الى الاراء المختلفة المتعلقة بدرجات الثقة في دور الحكومة وفي صياغة السياسة الاقتصادية . فالنقديون لا يتقون كثيراً في قدرة مخططي السياسة الكلية على انتهاز سبيل خال من المشاكل . ذلك أن هؤلاء المخططين سوف يخطئون بسبب ما يتعرضون له من ضغوط سياسية من ناحية وبسبب مآلدهم من قدرة محدودة على توقع أحداث المستقبل من ناحية أخرى . لذلك فإنه اذا لم يكونوا ملتزمين بقاعدة نقدية فسوف تستمر سياساتهم مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي .

لقد نجح النقديون في وضع السياسة النقدية على قدم المساواة مع السياسة المالية من حيث الاهمية . ذلك أن تشككهم حول سياسات الاستقرار الدقيقة قد ولد أثراً معتدلاً على الاقتصاديين المحترفين . وقد أدى ما حققوه في هذا المجال الى ازالة كثير من أوجه الخلاف الجدلي مع الكينزيين .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) لقد ظن التقليديون القدامى ان سرعة تداول النقود ثابتة ، وان الناتج الحقيقي مستقل عن العوامل النقدية . وعلى ذلك فإن زيادة كمية النقود تعنى فقط حدوث زيادة تناسبية في الاسعار .

(٢) ظن كثير من الكينزيين القدامى ، متأثرين بالكساد العظيم ، أن زيادة ما في عرض النقود يمكن أن تلغى تماماً بانخفاض في سرعة التداول النقدية . وفي ظل هذه الظروف لن تؤثر السياسة النقدية في الطلب الكلي ولا في الاسعار . وعلى عكس ذلك ، يعتقد الكينزيون الجدد أن السياسة النقدية تؤثر من خلال سعر الفائدة على كل من الطلب الكلي ومستوى الاسعار .

(٣) يؤكد النقديون ان الافراد ومنشآت الاعمال يطلبون النقود لأنها مثل السلع الأخرى ، تولد تياراً من الخدمات . فالتاس يطلبون نقوداً بالامساك عن شراء السلع . والطلب على النقود انما يعتمد على (أ) مستوى الاسعار (ب) الدخل (ج) سعر الاصول المالية القريبة جداً من النقود (د) المعدل المتوقع للتضخم (هـ) العوامل التنظيمية .

(٤) يعتقد النقديون ان هناك ارتباطاً مباشراً بين السوق النقدية والسواق الكلية الرئيسية الأخرى . وعلى هذا فإن حدوث زيادة ما في عرض النقود يخلق فائض عرض في

الارصدلة النقدية . وسوف يحاول الناس خفض مالدتهم من أرصدلة نقدية من خلال اتفاق فائض عرض النقود في عدة أسواق بما في ذلك سوق السلع والخدمات . وعلى هذا فإن الزيادة في عرض النقود تؤدي مباشرة الى زيادة في الطلب الكلي . وبنفس اسلوب التفكير يؤدي انخفاض عرض النقود الى انخفاض الطلب الكلي .

(٥) ووفقا لرأي النقديين فإن عدم الاستقرار الاقتصادي يكاد ينشأ فقط عن التقلبات الشاذة في عرض النقود . فالزيادة النقدية تقود أولا الى دخل حقيقي أعلى ولكن التضخم سوف ينشأ في النهاية . وفي استجابتها لهذا التضخم سوف تقوم السلطات النقدية بخفض النمو النقدي لا عمالة . ويقود هذا الخفض الى بطل اقتصادي . ويشير النقديون الى أن الانكماشات الاقتصادية الرئيسية التي حدثت في الماضي كانت نتيجة انكماش نقدي وأن الانتعاشات التضخمية الرئيسية تولدت عن التوسع النقدي . وعلى هذا فإن السبب الاساسي للدورة الاقتصادية في زعم النقديين هو السياسة النقدية غير الملائمة .

(٦) يرى النقديون أن ازالة السياسة النقدية غير الملائمة يجعل الاقتصاد يتمتع باستقرار نسبي . وهم يركزون على أن الاستهلاك ، وهو المكون الرئيسي للدخل القومي ، هو دالة أساسا للدخل المتوقع في الاجل الطويل وسوف يميل الى جعل التقلبات الطارئة في الدخل معتدلة .

(٧) لا يرى النقديون أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها أن تخفض معدل البطالة وتخفز معدل النمو الاقتصادي بشكل مستمر . فقد يؤدي التوسع النقدي الى خفض معدل البطالة وزيادة معدل النمو في الاجل القصير . ومع ذلك ، فإنه مع تكيف الاسواق يعود الانتاج والتوظيف في نهاية الامر الى المستوى السابق ويمثل التضخم الاثر الجانبي طويل الاجل للسياسة النقدية التوسعية .

(٨) لا يعتقد النقديون أن السياسة المالية البحتة ذات اثر قوي على الدخل والتوظيف . فحيث ان العمل المالي البحت لابد أن يمول من خلال الاقتراض من مستثمري القطاع الخاص فإن النقديين يزعمون أن الاتفاق الخاص سوف ينخفض لذلك .

(٩) في ضوء التعقيدات الاقتصادية المتعلقة بعملية التوقيت الصحيح للسياسة الكلية والتحيز قصير النظر لعملية صنع القرار العام يتشائم النقديون بشدة حول احتمال أن تكون السياسة الكلية محققة للاستقرار . وعلى هذا يفضلون قاعدة نقدية تلزم الادارة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت . ويعتقد النقديون أن هذه السياسة تخفض حجم التقلبات الاقتصادية مادامت ستزيل ما يرون أنه السبب الرئيسي لعدم

الاستقرار - وهو ما يسمى بسياسات التكيف مع ظروف المجتمع التي تأخذ بها الادارة النقدية . Stop-go Policies

(١٠) لقد ضاقت الخلافات بين التقديين والكيين بعد نحو عقدين من الجدل . ورغم أنهم يختلفون حول الوسائل الدقيقة لمسار التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية فانهم يتفقون على أن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي . ويعترف الفريقان بأن السياسة النقدية التوسعية مصدر هام للتضخم . كما يوافق الفريقان على أن السياسة المالية تمارس أثرا على الطلب الكلي . وهكذا تحولت النقطة الاساسية في الجدل النقدي - الكينزي بعيدا عن نتائج السياسة الكلية ونحو الرغبة في اتخاذ قرار حذر مرن discretionary اي قرار يستند الى قواعد سبق تحديدها ولا زالت ثقة التقديين أقل كثير من ثقة الكينزيين في قدرة مخططي السياسة الكلية discretionary macroplanners على تحقيق مسار اقتصادي مستقر . وعلى ذلك ، فهم يفضلون ، بشكل عام ، وجود قواعد للسياسة الكلية على الاخذ بالتخطيط المرن discretionary planning .

(١١) لقد زاد عجز الموازنة العامة - في الولايات المتحدة - في السنوات الاخيرة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . ويجب أن نميز بين العجز الذي ينشأ في أوقات الرخاء وذلك العجز المرتبط بالانكماشات الاقتصادية . فالاول سوف يؤدي بالتأكيد الى انخفاض في الاستثمار الخاص ، اما الآخر فقد يساعد على تدنية الانكماش الاقتصادي من خلال انعاش الطلب الكلي . كما أن تمويل العجز مسألة هامة . فالعجز الذي يتم تمويله أساسا بالاقتراض من المصرف المركزي يؤدي بوضوح الى التضخم . وعلى العكس من ذلك . فان العجز الذي يتم تمويله بالاقتراض من المصادر الخاصة قد يولد ضغطا تضخميا ضئيلا .

طريقة التفكير الاقتصادي

استئلة للمناقشة

- (١) ولا يملك الفرد كثيرا من النقود أبداً .
- (أ) هل هذه العبارة تعبر عن حقيقة ؟ أشرح ذلك .
- (ب) هل يشير الشخص المعادي ، أحيانا ، الى النقود عندما تكون الثروة أكثر بيانا لما يعنيه هذا الشخص ؟ أشرح ذلك .

- ٢) ولقد كانت السياسة النقدية والمالية السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي خلال الثلاثينات ، وكانت السبب الرئيسي كذلك التضخم خلال السبعينات (في الولايات المتحدة) . قوم هذا الرأي مع ذكر البيئة العملية التي تدافع بها عن رأيك .
- ٣) بين كيف يختلف النقديون والكينزيون حول المسائل التالية :
- (أ) اثر السياسة النقدية على مستوى الانتاج ومستوى التوظيف .
- (ب) اثر السياسة المالية على مستوى كل من الانتاج والتوظيف .
- (ج) السبب الاساسي لعدم الاستقرار .
- (د) احتمال تحقيق السياسة الكلية المرنة للاستقرار الاقتصادي .
- ٤) ما هو الدليل الذي يؤيد وجهة نظر النقديين بأن عجز الموازنة يؤدي الى خفض الانفاق الخاص ؟ هل تظن أن السياسة المالية هامة ؟ ولماذا ؟ اذكر دليلا عمليا يؤيد رأيك .
- ٥) بين لماذا توافق أولا مع الرأي الذي يقرر أن عدم الاستقرار الاقتصادي يتضاءل لو طبقت قاعدة نقدية تلزم المصرف المركزي بأن يزيد كمية النقود بمعدل ثابت (٣٪/ سنويا مثلا) .
- ٦) اشرح لماذا يعتقد النقديون أن السياسة النقدية في الاجل القصير سوف تحفز الانتاج والتوظيف . وأشرح لماذا يعتقد هؤلاء بان السياسة النقدية في الاجل الطويل سوف تؤثر مبدئيا على مستوى الاسعار دون أن يكون لها أثر قوي على الانتاج رغم أن الدوران حول مستوى الانتاج قد يزيد .
- ٧) هل تظن أن العمل على تحقيق فائض في الموازنة العامة فكرة جيدة ؟ ولماذا ؟

الفصل الخامس عشر الترفعات وهدور السياسة الكلية

الفصل الخامس عشر التوقعات وحدود السياسة الكلية

Expectations and the Limits of Macropolicy

إن هناك عاملاً إضافياً ذا أهمية كبيرة لا بد أن نأخذ به في الحسبان عند دراسة الاقتصاد الكلي . وهذا العامل هو التوقعات المتعلقة بحركة الأسعار ومعدلات الفائدة والظروف الاقتصادية العامة في المستقبل . فليس ثمة خلاف على أن ما يتوقع الناس حدوثه عبر المستقبل له أهمية لأنه يؤثر على النمط الحالي لاختياراتهم . فإذا توقع الناس ارتفاع سعر منتج ما في المستقبل ، مثلاً ، فإن الطلب الحالي على هذا المنتج يرتفع حيث يقبل الأفراد على «ال شراء الآن وقبل أن ترتفع الأسعار» . وهذا يعني أن التوقع حول المستقبل قد مارس أثره اليوم .

وفي هذا الفصل سوف نركز على كيفية تأثير التوقعات على أعمال نموذج الاقتصاد الكلي الذي ندرسه والذي يزداد تعقيداً كلما تقدمنا بالتحليل . وسوف نفترض أن الناس سوف يعدلون اختياراتهم في ضوء توقعاتهم حول المستقبل . ويبدأ هذا الفصل ببيان أسباب انخفاض معدل البطالة ، إلى حين على الأقل ، عند اتباع سياسات توسعية ، وسوف نبين ، حينئذ ، لماذا تعجز سياسات حفز الطلب عن خفض معدل البطالة بشكل دائم عن معدلها في الأجل الطويل ، المعدل العادي .

إن ادخال التوقعات في هذا النموذج يساعدنا على تفسير وجود التضخم والبطالة في نفس الوقت ، تلك الظاهرة التي أثارت دهشة كثير من الاقتصاديين خلال السبعينات . كما تساعدنا هذه التوقعات على فهم الارتباط بين المعدلات المرتفعة للفائدة والتضخم .

وتحتل التوقعات أهمية كبيرة في التحليل لأن الاقتصاد يدرس أحوال الناس ، وهم يفكرون ويتأثرون ويتعلمون من أخطائهم ، ويعدلون من أنماط سلوكهم عندما تتوافر لديهم معلومات ومعارف إضافية . وعلينا الآن أن نبحث أثر ادخال هذه العوامل في التحليل الكلي .

منحنى فيليبس - الحلم والحقيقة

The Phillips Curve - The Dream and the Reality

يركز الاقتصاديون كثيرا على البحوث التطبيقية . وفي سنة ١٩٥٨ قام الاقتصادي الانجليزي « أ . و . فيليبس » A . W . Phillips بنشر بحثه عن العلاقة بين البطالة والتغير في الأجور النقدية^(١) وباستخدام بيانات عن المملكة المتحدة ، وجد « فيليبس » أنه عندما كان معدل البطالة منخفضا كان معدل التغير في الأجور النقدية يميل إلى الارتفاع ومن الناحية النظرية فإن هذه النتيجة لها معنى وتستند إلى منطق . فانخفاض معدل البطالة يشير ضمنا إلى ضيق سوق العمل . وعلى ذلك ، فإن من المتوقع أن ترتفع الأجور النقدية استجابة لشدة الطلب بمعدل أكبر مما يحدث لو أن أسواق العمل كانت تتمتع بحرية نسبية (أي لو كان معدل البطالة مرتفعا) .

وتأسيسا على ما قام به « فيليبس » لاحظ اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية مماثلة بين التضخم والبطالة ذلك أن الأجور هي المكون الرئيسي لنفقات الانتاج ، ومن ثم فليس هناك ما يدعو للدهشة من أن تكون هناك رابطة بين المعدل السريع للتغير في مستوى الأسعار ، وفي الأجور كذلك ، والانخفاض في معدل البطالة . ويطلق على المنحني الذي يبين العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم (أو معدل تغير الأجور النقدية) «منحنى فيليبس Phillips Curve» نسبة إلى مكتشفه ويمكن القول بعبارة أخرى أن «منحنى فيليبس» يوضح العلاقة بين معدل التغير في الأسعار (أو الأجور النقدية) ومعدل البطالة . ولنتذكر أنه خلال الأجل القصير يرتبط معدل التضخم ، عادة ، بعلاقة عكسية مع معدل البطالة .

ويبين شكل رقم (١) منحنى فيليبس في الأجل القصير ويتضح منه أنه عندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل ارتفاع السعر (أو الأجر) منخفضا . وتأسيسا على ذلك فإن انخفاض معدل البطالة يرتبط بارتفاع معدل التضخم . وعلى ذلك فإن منحنى فيليبس ينحدر من أعلى إلى أسفل متجها إلى اليمين مشيرا بذلك إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم خلال الأجل القصير .

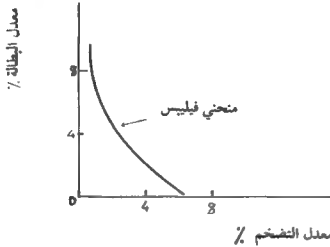
ويساعد هذا على فهم سبب تفاؤل الاقتصاديين خلال الستينات حول امكانية خفض معدل البطالة مقابل السماح بمعدل معتدل للتضخم . وقد بين ذلك « ارثر أوكان

(1) A. W. Phillips, the relationship between unemployment and the rate of change of money wages in the united kingdom, 1861 - 1957, Economics 25 (1958), PP. 283 - 299.

Arthur okun⁽²⁾ رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري في عهد الرئيس جونسون حين أشار إلى أن الأمل المرتبط بالواقع هو أن تحقيق معدل البطالة ٤٪ مع زيادة ٢٪ في الأسعار يكون أمراً حسناً ومناسباً وأن تحقيق مثل هذا التزاوج هو حل يرضي الشعب الأمريكي . لقد كان هذا الأمل قائماً فيما قبل حرب فيتنام في منتصف عام ١٩٦٥ ولم يحدث شيء منذئذ يشير إلى عدم إمكانية تحقيقه .

شكل رقم (١) منحنى «فيليس» الافتراضي

ووفقاً لمنحنى فيليس فإن انخفاض معدل البطالة يصحبه ارتفاع في معدل التضخم . وتبين الخبرة خلال السبعينات أن الاختيار بين البطالة والتضخم ظاهرة قصيرة الأجل .



منحنى فيليس في الأجل القصير

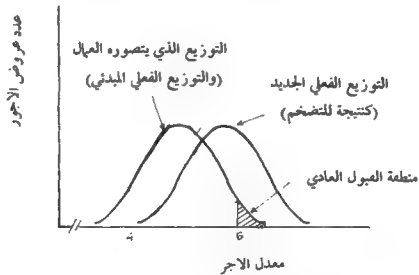
دعنا نفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل . فماذا يحدث لو قام صانعو القرار السياسي بالعمل على زيادة الطلب ؟ إن أغلب الاقتصاديين يعتقدون أن السياسة التوسعية سوف ترفع كلا من مستوى التوظيف والانتاج في الأجل القصير . كما أن معدل التضخم يميل إلى الارتفاع . ويستند هذا التحليل إلى الدور الذي يلعبه عنصر الوقت في عملية تكيف الأسواق ، وتوافر المعلومات لدى صانعي السياسة . وعلينا الآن أن نبين هذه المسألة في شيء من التفصيل .

(2) Arthur Okun, the political economy of prosperity (New York : North , 1960) . P 102

شكل رقم (٢)

التضخم ، عدم توافر المعلومات وطول فترة البحث عن عمل

فإذا كانت التوزيعات التي يتصورها العمال تماثل التوزيعات الفعلية لعروض الأجر ، فإن البحث الاقتصادي عن عمل سوف ينتهي بعرض أجر قدره ٦ ريالات في الساعة أو أكثر من ذلك للعمال ذوي المستوى المعين للمهارة . والاحتمال العادي لايجاد عمل يعطي ٦ ريالات في الساعة يقدر بنحو ٥٪ (١ من ٢٠ عرض عمل) فإذا أدى التضخم إلى نقل التوزيع الفعلي لعرض العمل (وليس ما يتصوره العمال) إلى اليمين فإن العمال الباحثين عن عمل سوف يجدون بسرعة ويقبلون الاعمال التي تعطى ٦ ريالات في الساعة . وحين يفشل العمال في تحقيق هذه الاعمال ذات الأجر المرتفع والمتاحة الآن ينخفض الوقت الذي يخصصونه في البحث عن العمل وينخفض معدل البطالة .



إنه من الأهمية بمكان أن نعترف بأن الأسعار كلها لن تعكس ظروف الطلب الجديد الأعلى . فسوف تظل أسعار كثير من السلع ثابتة إلى حين ، نتيجة لقراءات رجال الأعمال السابقة على زيادة الطلب . ذلك أن الأسعار المحددة في القوائم والأجور التي تحددها اتفاقات سابقة على أساس من المساومة الجماعية ، والأسعار الأخرى المحددة بموجب عقود لن ترتفع فوراً .

وفضلاً عن ذلك ، لن يقدم بعض رجال الأعمال على رفع أسعار منتجاتهم حتى

يقتنعوا أن الزيادة الحالية في المبيعات تمثل تغيراً دائماً في ظروف الطلب وليست حدثاً طارئاً وعشوائياً . فإذا كانت زيادة المبيعات في الأجل القصير لاتعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة فإن رفع الأسعار يدفع العملاء المتوقعين في المستقبل إلى المنتجين المنافسين . وعلى ذلك ، فإن صانعي القرارات لن يغيروا الأسعار ، لفترة ما ، حتى يحصلوا على معلومات تشير إلى أن الزيادة في الطلب على منتجاتهم زيادة حقيقية . وسوف يعتمد رجال الأعمال إلى مواجهة الزيادة في الطلب من خلال السحب من المخزون ، وخفض الوقت المخصص لصيانة الآلات ، وتشغيل العمال والآلات وقتاً إضافياً وتشغيل عمال جدد .

وإذا ما استمرت زيادة الطلب في المستقبل فإن معدل التضخم يرتفع . ومع ذلك فإن رجال الأعمال قد تخدعهم هذه الزيادة في الأسعار في البداية فقد يعتقدون خطأ أن هناك زيادة في السعر النسبي (والطلب على) منتجاتهم وإذا ما حدث ذلك فسوف يستجيبون من خلال تشغيل عمال جدد . وزيادة الانتاج ومع ذلك فإن مستويات التوظيف والانتاج لديهم المستندة إلى التضخم لن يمكن استمرارها إلى ما لا نهاية لأنها آثار قصيرة الأجل .

وبالمثل ، قد ينخدع العمال بزيادة الأجور . ويبين الشكل رقم (٢) ما يحدث للبطالة عندما يؤدي التضخم إلى دفع معدلات الأجور النقدية إلى الارتفاع بينما لا يكثر العمال بذلك . وفي هذا الشكل تقاس عروض الأجر التي يتوقع العمال في فئة ذات مستوى معين للمهارة أن يحصلوا عليه من البحث عن عمل ما ، على المحور الرأسي . وبالنسبة للفئة المشار إليها ذات المستوى المعين من المهارة ، تقع عروض العمل بين ٤,٥ ريال و ٥,٥ ريال في الساعة . وعندما يكون هناك تماثل بين التوزيع الذي يتصوره العمال *perceived distribution* والتوزيع الفعلي للأجور *actual distribution* يكون وقت العمال في البحث عن عمل عادياً . ذلك أن هؤلاء العمال سوف يقارنون بين المكاسب المرتبطة باستمرار البحث عن عمل (وهو يتوقعون مبدئياً الحصول على عمل أفضل) وتكلفة البحث عن العمل . ولنفرض أن العمال قد توقعوا التوزيع الفعلي لعروض العمل على نحو صحيح ، وأن سلوكهم الاقتصادي قد دفعهم إلى البحث حتى يجدون عملاً يحصلون منه على ٦ ريالات أو أكثر في الساعة وكما يبين من منطقة القبول العادي في شكل رقم (٢) فإن هناك احتمالاً يبلغ نحو ٥٪ أن يكون عرض الأجر المقدم لعمال هذه الفئة ذات المستوى المعين من المهارة مساوياً أو يزيد على ٦ ريال في الساعة . وعلى ذلك فإن الباحث النموذجي عن عمل سوف يقضي وقتاً طويلاً في البحث عن عمل قبل أن يجد عملاً يعطيه ٦ ريالات في الساعة .

ولكن ماذا يحدث لو أن التضخم أدى إلى نقل التوزيع الفعلي لعروض الأجر إلى اليمين بينما لا يزال الباحثون عن العمل يظنون أنهم أمام التوزيع الأولي (الذي يتصورونه) لعروض الأجر ؟ . الواقع أنه خلال الأجل القصير يكون هذا الموقف واقعياً بسبب تكلفة الحصول على المعلومات ، والوقت الذي يتطلبه انتشار المعلومات الجديدة عن عروض الأجر بين الباحثين عن العمل . وسوف يقبل العمال أو يرفضون عروض العمل في إطار اعتقادهم أنهم لازالوا يواجهون التوزيع المبدئي .

وحيث أن التضخم قد ترتب عليه انتقال التوزيع الفعلي إلى اليمين فإن احتمال الحصول على عمل يعطي ٦ ريال في الساعة يرتفع بقوة . وعلى ذلك يستطيع العمال الراغبون في البحث عن أفضل فرص العمل في نطاق ٥٠٪ من الأعمال المتاحة أن يحصلوا الآن على أكثر من ٦ ريالات في الساعة ومع ذلك فإنهم يكونون في البداية غير مكتئبين بما حدث . وسوف يجد الباحثون عن العمل ، ويقبلون عروض العمل التي تعطي ٦ ريالات فأكثر مخدمين بالزيادة في معدلات الأجور التي أدى إليها التضخم بل وسوف يعتقدون أنهم سعداء الحظ ويترتب على ذلك انخفاض متوسط الوقت اللازم للبحث عن العمل ومن ثم ينخفض المعدل الفعلي للبطالة ، إلى حين ، ليكون أدنى من معدل البطالة في الأجل الطويل ، أي المعدل العادي للبطالة .

وتأسيساً على ماسبق يمكن القول أن الحوافز الناتجة عن التضخم سوف تؤدي في الأجل القصير إلى زيادة في التوظيف والانتاج لأن صانعي القرارات يكونون :

- (أ) غير واثقين فيما إذا كانت الزيادة في الطلب الجاري عارضة أم دائمة .
- (ب) غير قادرين على أن يعدلوا العقود السابقة طويلة الأجل .
- (ج) مخدمين حيث يعتقدون أن السعر أو الأجر التضخمي يعكس زيادة نسبية في الطلب على منتجاتهم من السلع والخدمات .

وهذه العوامل تتفق مع البيانات التي لاحظها «فيليس» وغيره من الاقتصاديين فيما قبل سنة ١٩٧٠ . ومع ذلك مثل هذا الموقف - زيادة الانتاج والتوظيف بسبب فشل صانعي القرارات في أن يعرفوا وأن يتكيفوا مع الزيادة العامة التضخمية في الطلب - لن يستمر إلى ما لا نهاية عبر المستقبل ذلك أن صانعي القرارات ، عملياً ، سوف يدركون ما يحدث ، ويبدأون في توقع زيادات الأسعار والأجور وفي تغيير خططهم وقراراتهم تبعاً لذلك . وسوف يقترب ادراكهم من الحقيقة ، ويؤدي هذا إلى تماثل التوزيع المتوقع والفعلي ثانية .

التوقعات المرتبطة بالماضي وانتقال منحني فيليبس Adaptive Expectation and Shifting phillips Curve

كيف تتم توقعاتنا حول المستقبل ؟ إن الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة . وسوف نجد وجهات نظر مختلفة كلما تقدمنا في التحليل .

وأبسط نظرية للتوقعات هي أن الناس يعتمدون على الماضي عند توقع اتجاهات المستقبل . ووفقا لهذه النظرية التي يطلق عليها الاقتصاديون «نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي» يرى صانعو القرارات أن ما حدث في الماضي القريب هو أفضل مؤشر لما يحدث في المستقبل وبعبارة أخرى ، يقيم صانعو القرارات توقعاتهم حول المستقبل على النتائج الفعلية التي لاحظوها خلال الماضي القريب . ووفقا لهذا ، يمكن القول ، على سبيل المثال ، إن معدل التضخم الذي ساد خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية يعتبر المحدد الرئيسي لمعدل التضخم في السنة التالية .

وإذا ما بقيت الأسعار مستقرة خلال الأربع أو الخمس سنوات التي انقضت ، فإنه من المتوقع أن تستمر بالاستقرار في السنة التالية . وبالمثل إذا ارتفعت الأسعار بمعدل ٤٪ أو ٦٪ خلال عدة سنوات مضت فمن المحتمل ارتفاعها بقدر مساو في السنة التالية . وفي ظل التضخم فإن نظرية التوقعات المستندة إلى الماضي تفسر أسباب عدم توقع صانعي القرار استقرار الأسعار في السنة التالية .

ويوضح شكل رقم (٣) هذه النظرية بيانا . ومن هذا الشكل يتبين أن الأسعار مستقرة خلال الفترة «١» (شكل - أ) وعلى هذا الأساس يفترض صانعو القرار أن الأسعار ستكون مستقرة خلال الفترة «٢» (شكل ب) . ومع ذلك فإن المعدل الفعلي للتضخم في الفترة «٢» يقفز إلى ٤٪ على أن استمرار معدل التضخم عند ٤٪ خلال الفترة «٢» (وقد يصل طول الفترة إلى عدة سنوات) يدفع صانعي القرارات إلى تغيير توقعاتهم وعلى أساس ما حدث في الفترة «٢» يتوقع صانعو القرارات أن يكون معدل التضخم ٤٪ خلال الفترة «٣» وعندما يكتشفون خطأ توقعاتهم (لأن المعدل الفعلي للتضخم خلال الفترة ٣ يكون ٨٪) فإنهم يغيرون توقعاتهم تبعا لذلك . ولكن معدل التضخم خلال الفترة «٤» ينخفض إلى ٤٪ أي أقل من المعدل المتوقع . لذلك فإنهم يعدلون توقعاتهم ثانيا بالنسبة لمعدل التضخم خلال الفترة «٥» .

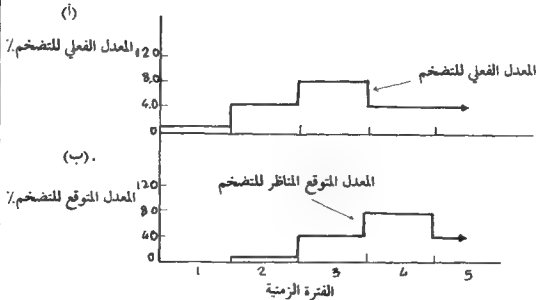
وبديهي أن ما يحدث في دنيا الواقع لا يتم وفقا لارتباط آلي دقيق بين أحداث الماضي والأحداث المتوقعة في المستقبل كما يصور لنا شكل رقم (٣) . ومع ذلك فإن الفكرة

العامّة صحيحة . ذلك أن زيادة أو انخفاض معدل التضخم سوف يؤدي إلى تغيير توقعات صانعي القرارات ولكن هذه التوقعات سوف تتخلف زمنيا عن الأحداث الفعلية .

ولكن كيف ترتبط نظرية التوقعات المستندة إلى أحداث الماضي بمنحني فيليبس ؟ لتتذكر ما سبق أن شرحناه وهو أنه خلال الأجل القصير تؤدي السياسة الكلية التوسعية إلى زيادة الانتاج والتوظيف . ومع ذلك فإنه مع مرور الزمن تتوافر معلومات أكثر لدى الأفراد عن أبعاد هذه الزيادة ومن ثم يغيرون توقعاتهم وأفعالهم تبعاً لذلك ، غير مخدوعين بالسياسة الكلية التوسعية . وحيث عرف أن معدل التضخم قد ارتفع فإن العمال

شكل رقم (٣) نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي

ووفقاً لهذه النظرية فإن ما يحدث فعلاً خلال الفترة السابقة (أو مجموعة من الفترات) يحدد توقعات الناس عن المستقبل . وعلى ذلك فإن المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل (شكل - ب) سوف يتخلف زمنياً عن المعدل الفعلي للتضخم (شكل - أ) بفترة واحدة ما دامت التوقعات تتغير مع مرور الزمن .



ومثلهم لدى الاتحادات العمالية سوف يأخذون ذلك في الحسبان عند اتخاذ قراراتهم . ولن يقبلوا بعد عروض أجور نقدية لا تكون مغرية إلا في ظل افتراض ثبات الأجور والأسعار (أو إذا كان معدل تضخم الأجور والأسعار أقل من المعدل الحالي) و يترتب على ذلك زيادة الوقت المطلوب للبحث عن عمل إلى مستواه المتوسط العددي ما دام العمال قد عرفوا أن التضخم قد أدى إلى نقل فرص الأجر النقدي (وليس بالضرورة الأجر الحقيقي) المتاحة لهم . ومادام توقعهم عن التضخم قد تحقق فسوف يرتفع معدل البطالة ثانية إلى مستواه العادي في الأجل الطويل .

ويوضح شكل رقم (٤) ما يحدث عند أخذ التوقعات المرتبطة بالماضي في الاعتبار عند تحليل منحني فيليبس . فإذا بدأنا من الوضع (أ) حيث يتوقع صانعو القرارات استقرار الأسعار ، فإن التوسع الكلي سوف يخفض معدل البطالة ، في الأجل القصير بينما يواجه الاقتصاد معدلا معتدلا للتضخم . ولنفرض أن مخططي السياسة الكلية قد اتخذوا سبيلا يدفع الاقتصاد إلى نقطة (ب) ، حيث يكون معدل التضخم ٤٪ ومعدل البطالة ٣٪ (بعد أن كان ٥٪ سابقا) ويمكن للاقتصاد أن يبقى عند نقطة (ب) حتى حين ، ولكن لا يمكن استمراره عند هذا الوضع . فبعد فترة يستمر فيها معدل التضخم عند ٤٪ يبدأ صانعو القرارات في توقع معدل أعلى للتضخم وسوف يأخذ العمال ومثلهم لدى الاتحادات النقابية المعدل الأعلى المتوقع للتضخم في الاعتبار في بحثهم عن العمل وفي إتخاذ قرارات المساومة الجماعية وعندما يتم توقع معدل التضخم يواجه الاقتصاد منحني أعلى لفيليبس (المنحني الذي يضم نقطة D.C) . ويعود معدل البطالة للمستوى العادي عند ٥٪ رغم أن الأسعار سوف تستمر في الارتفاع بمعدل ٤٪ سنويا (نقطة C) وعندما يتمكن رجال الأعمال من توقع معدل التضخم البالغ ٤٪ فإن مخططي السياسة الكلية لا يمكنهم أن يخفضوا معدل البطالة إلا من خلال زيادة التضخم إلى مستوى أعلى . ونتيجة لذلك قد ينخفض معدل البطالة ، مؤقتا إلى ٣٪ فقط فإذا كان مخططو السياسة الكلية راغبين في تحمل معدل تضخم قدره ٨٪ (تحرك من C إلى D) . ومع استمرار هذا المعدل لفترة من الزمن يصبح استمراره متوقعا . وسوف يتقلب منحني فيليبس ثانية ويعود معدل البطالة إلى مستواه العادي في الأجل الطويل ويستمر معدل التضخم عند ٨٪ (نقطة E) .

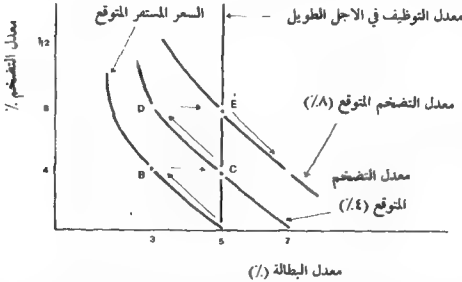
السياسة الانكماشية ومنحني فيليبس في الأجل القصير

وإذا ما توقع صانعو القرار استمرار معدل التضخم البالغ ٨٪ ماذا يحدث لو أن

شكل رقم (٤)

التوقعات المرتبطة بالماضي وانتقال منحني فيليبس

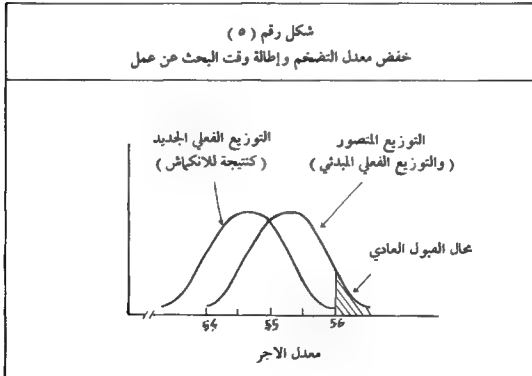
عند توقع استقرار الأسعار فإن السياسة الكلية التوسعية تسمح لمخططي السياسة الكلية بتحقيق معدل معتدل من التضخم مقابل معدل أدنى للبطالة (تحرك من A إلى B) . ومع ذلك فإنه مع مرور الوقت سوف يتوقع صانعو القرار معدل التضخم ويتنقل منحني فيليبس إلى أعلى ويعود معدل البطالة إلى المستوى العادي في الأجل الطويل (ينتقل من B إلى C) وعندما يتمكن صانعو القرار من توقع معدل محدد للتضخم فإن السياسات التي تولد معدلا أعلى للتضخم تكون مطلوبة لخفض معدل البطالة عن مستواه في الأجل الطويل . وفضلا عن ذلك ، فإنه بسبب علاقتها العكسية في الأجل القصير فإن أي جهد للابقاء على معدل التضخم سوف يؤدي ، إلى حين ، إلى رفع معدل البطالة (وعلى سبيل المثال يرتفع من E إلى F) .



مخططي السياسة الكلية اتخذوا سبيلا انكماشيا في محاولة لتحقيق استقرار الأسعار ؟ ونجيب على ذلك بأن الأثر في الأجل القصير سيقع على الانتاج والتوظيف أكثر منه على الأسعار ، كما هو الحال عند انتهاء سياسة توسعية . وبين شكل رقم (٥) آثار الانكماش (أو انخفاض معدل التضخم) في سوق العمل - وسوف يفشل العمال في البداية في أن يدركوا أن الانخفاض في الطلب وفي زيادة الأجر قد أديا إلى خفض جاذبية

البدائل الأجرية المتاحة . وسوف يؤدي الانكماش غير المتوقع - إلى فترة - في ارتفاع الأجر إلى توزيع فعلي لعروض الأجر يقع إلى يسار التوزيع الذي يدرسه العمال بحواسهم perceived distribution وعلى أساس من الاعتقاد في سوء حظهم يسعى الباحثون عن العمل دون نتيجة للحصول على عروض عمل في منطقة قبول ٦ ريلات فأكثر في الساعة ، في ظل التوزيع الذي يتصوره العمال . وحيث يطول وقت بحث العمال عن العمل يرتفع معدل البطالة . وسوف يستمر هذا المعدل فوق مستواه العادي في الأجل الطويل حتى تنتشر المعلومات عن العروض الفعلية للأجر بين الباحثين عن العمل واقتناعهم بأن عروض الأجر الجذابة التي يتصورونها لم تعد متاحة وبالمثل ، سوف تضاهل المبيعات في سوق السلع ويتراكم المخزون حتى يقتنع البائعون بانخفاض الطلب على الانتاج (حسب توقعاتهم) .

ولما كانت العقود طويلة الأجل بالنسبة للعمل والمنتجات قد حررت وفي الذهن المعدل المرتفع للتضخم ، فإن العقود القائمة سوف تعكس أسعارا حقيقية أعلى مما اتفق عليه بموجب هذه العقود . وهذا العامل أيضا سوف يعمل على بطله النشاط الاقتصادي حتى تنتهي آجال العقود أو يتم تفاوض بشأنها . ولعله من الواضح الآن كيف يسبب الانكماش الكلي خفض كل من الانتاج



والتوظف . وكما يبين من شكل رقم (٤) إذا ما توقع استمرار معدل التضخم البالغ ٨٪ وعاد معدل البطالة إلى مستواه العادي عند ٥٪ (نقطة E) فإن أية سياسة لمواجهة التضخم سوف تؤدي ، مؤقتا ، إلى رفع معدل البطالة عن مستواه العادي (يتحرك من E إلى F) . وهذا يعنى أن تكلفة العودة إلى الأسعار المستقرة ، عندما يسود الشعور بالتضخم الذي شاع في الاقتصاد هو ارتفاع معدل البطالة عن المستوى العادي في الأجل الطويل .

منحنى فيليبس ١٩٥٩ - ١٩٨١

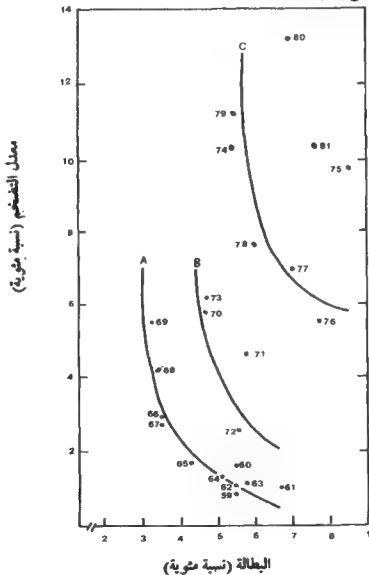
إن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تشير إلى أن قبول التضخم مقابل خفض معدل البطالة ظاهرة قصيرة الأجل ذلك أن اتباع سياسات تضخمية فترة ممتدة من الزمن سوف يؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس إلى أعلى وإلى اليمين . فهل ما يحدث في دنيا الواقع يتفق مع هذا الرأي ؟ إن شكل رقم (٦) يبين لنا ذلك من واقع البيانات المتاحة عن معدلات التضخم والبطالة خلال السنوات ١٩٥٩ - ١٩٨١ . ويلاحظ أن كل البيانات عن السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٩ م قريبة جداً من منحنى فيليبس (أ) . ويلاحظ أن الأسعار قد ارتفعت بمعدل يقل عن ٢٪ سنوياً خلال السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٥ . وابتداء من سنة ١٩٦٦ زادت الأسعار بمعدل ٣٪ أو أكثر سنوياً . ورغم أن معدل التضخم كان ٣٪ في ١٩٦٦ - ١٩٦٧ وأن معدله كان أعلى خلال ١٩٦٨ - ١٩٦٩ فإن المبادلة الأولية بين التضخم - البطالة بقيت قريبة من منحنى فيليبس^(١) (أ) .

ومع ذلك فإنه بعد التضخم المستمر خلال السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩ فإن علاقة التضخم - البطالة قد ساءت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وكما تشير النظرية تماماً فإن الفترة التي استمر فيها التضخم تبعها انتقال منحنى فيليبس (الـ B) إلى أعلى وجهة اليمين . عل أنه يجب أن نلاحظ أن قياس معدلات التضخم في سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٢ قد يكون منخفضاً نتيجة الرقابة على الأسعار التي فرضت في عهد «نيكسون» والتي كانت صارية حينئذ .

وخلال سنة ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ارتفعت أسعار النفط الحام عما سبب اضطراب الاقتصاد الأمريكي وشارك في رفع معدل التضخم خلال سنة ١٩٧٤ . ونتيجة لارتفاع معدل التضخم إلى ٧ - ١٣٪ خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨١ فقد ارتفع منحنى فيليبس

شكل رقم (٦)

فيما بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٩ كان معدل التضخم والبطالة متوافقا مع منحنى فيليبس «A» وكانت العلاقة بين التضخم - البطالة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ م متوافقة مع منحنى فيليبس «B» مشيرة بذلك الى أن المنحنى قد انتقل بعد ثلاث أو أربع سنوات من ارتفاع التضخم خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ . وأدى استمرار المعدلات المرتفعة للتضخم خلال منتصف السبعينات الى انتقال منحنى فيليبس الى أعلى (الى C) خلال النصف الأخير من السبعينات .



ثانية الى أعلى' (إلى C) ، وهو يتفق مع ما تشير اليه النظرية . وهذا يعني أن الواقع يؤيد ما تذهب اليه النظرية من أن استمرار التضخم سيدفع منحني فيليبس للانتقال الى أعلى مسببا بذلك ارتفاع كل من معدل التضخم والبطالة .

منحني فيليبس في الأجل الطويل

لا زال شكل منحني فيليبس في الأجل الطويل محل خلاف ومع ذلك يتزايد اقتناع الاقتصاديين بأنه يأخذ الوضع الرأسي تماما . وتشير الخبرة المأخوذة عن السبعينات الى عدم امكانية قبول تضخم معتدل مقابل خفض معدل البطالة بشكل مستمر . ذلك أنه ليس هناك دليل على أن السياسات التوسعية خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨١ م قد أدت الى رفع معدل النمو أو خفض معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي . وغالبا ما يشار الى الخمسينات كفترة اختفت فيها السياسات المحفزة للنشاط الاقتصادي . وقد اتسمت هذه السنوات باستقرار نسبي في الاسعار باستثناء فترة الحرب الكورية ومع ذلك فان المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج القومي الاجمالي خلال الخمسينات يقدر بنحو ٣,٩٪ مقابل ٢,٥٪ خلال فترة التضخم المرتفع في السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨١ . وبالمثل كان المعدل المتوسط للبطالة خلال الخمسينات ٤,٥٪ بينما بلغ هذا المعدل ٥,٨٪ خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ .

وجملة القول ، هي أن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تشير الى أربعة فروض فيما يختص بمنحني فيليبس .

- (١) قد تؤدي السياسات الكلية التوسعية في الأجل القصيرة الى خفض مؤقت في معدل البطالة على حساب رفع معدل التضخم .
- (٢) ومع مرور الزمن يتكيف صانعو القرار مع المعدل المرتفع للتضخم ويتنقل منحني فيليبس الى أعلى حتى يعود معدل البطالة الى مستواه العادي في الأجل الطويل .
- (٣) وعندما يستطيع الناس توقع معدل محدد للتضخم فان انتهاج سياسة مقيدة يؤدي الى رفع معدل البطالة ، الى حين ، عن معدلها العادي في الأجل الطويل .
- (٤) يتخذ منحني فيليبس في الأجل الطويل وضعاً رأسياً أو ما يقرب من هذا الوضع . ولا يتوافر دليل على أن السياسات التوسعية - التضخمية يمكنها أن تحقق انخفاضا في معدل البطالة طويل الاجل - وهكذا فانه يبدو أنه ليست هناك مبادلة دائمة يمكن الابقاء عليها بين التضخم والبطالة .

السياسات ، والتوقعات والارتفاع اللولبي لمعدل التضخم

Politics, Expections , and the Spiraling Upward of the Inflation Rate

ان السياسة في دنيا الواقع وفي ظل الديمقراطية تتم صياغتها من خلال قوى سياسية ذات حساسية عالية للظروف الاقتصادية السائدة . فاذا كان معدل البطالة منخفضا (قياسا بمعدلها في الماضي القريب) ومعدل التضخم مرتفعا بشكل غير عادي ينشأ ضغط سياسي للسيطرة على التضخم . ومن ناحية أخرى لو أن معدل البطالة آخذ في الارتفاع تنتشر ذرائع ومبررات الأخذ بسياسة كلية توسعية بصورة أشد وأقوى . وكما بينا في فصول سابقة فإن السياسة الكلية تميل إلى الاستجابة لظروف المجتمع فتكون توسعية حين تصبح البطالة المشكلة الخطيرة التي تواجه المجتمع ، وتكون انكماشية حين يشتد اهتمام المنظمين السياسيين بارتفاع معدل التضخم .

فاذا كان الاثر الأولي ، كما تبين نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي سوف يقع على الانتاج أكثر منه على الاسعار فان نظرية الاختيار العام تشير الى أن السياسة الكلية تؤيد الاتجاه التضخمي^(٣). وهذا الاتجاه التضخمي سوف يولد آثارا إيجابية تتمثل في خفض معدل البطالة ، ورفع معدل النمو وتنمية الإيرادات الضريبية اللازمة لمواجهة برامج الانفاق . ورغم تزايد الضغوط التضخمية مع مرور الزمن إلا أن التحول إلى سياسة تعالج التضخم يكون صعبا وغير مرغوب فيه . ذلك أن هناك جماعات منظمة ذات مصالح خاصة تضار نتيجة انخفاض الاتفاق العام (مثل ذلك المقاولون العاملون في مشروعات عامة) بينما من يؤيدون الحد من التضخم لا يملكون قوة ضاغطة بسبب عدم وجود تنظيم خاص بهم . لذلك فإن صانعي القرار سوف يكون لديهم الدافع للاستجابة لضغوط الجماعات ذات المصلحة المؤيدة للسياسة التوسعية .

وفضلا عن ذلك ، فإن مزايا الإجراءات المتعلقة بالسياسة التي تعالج التضخم ليست متماثلة ، كما أنها تتحقق في المستقبل ذلك أن الآثار قصيرة الأجل للسياسة الانكماشية - انخفاض الطلب الجاري ، ارتفاع البطالة ، انخفاض مؤقت في نمو الانتاج - لن تكون ذات وقع حسن بالنسبة للشطر الأعظم من الناس . وهذا يعني أنه

(3) See James M. Buchanan and Richard Wagner, *Democracy In Deficit : The Political Legacy of Lord Keynes*, (New York : Academic Press , 1977)

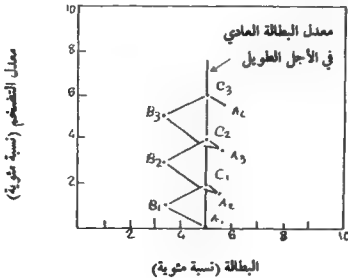
لدراسة أكثر تفصيلاً عن التفاعل بين نظرية الاختيار العام والسياسة الكلية المرفقة .

لا بد أن يكون التضخم خطيراً قبل أن نتوقع اهتمام صانعي القرار السياسي باختيار مثل هذا السبيل المؤلم والذي يولد آثاراً سياسية سيئة. وحتى إذا تم انتهاز سياسة انكماشية فإن العوامل السياسية قصيرة الأجل ، والضغوط التي تمارسها الجماعات ذات المصالح الخاصة التي أضيرت ، سوف تعمل على إلغاء هذه السياسة بمجرد ظهور الآثار السلبية المتوقعة .

وعلى ذلك ، فإنه في ظل التوقعات المرتبطة بالماضي فإن السياسة الكلية التي تدعم الاتجاه التضخمي سوف تولد غمطاً معيناً لنقط التضخم - البطالة تمثل لولبا يتصاعد في اتجاه عقارب الساعة على منحنى فيليبس (شكل رقم «٧»).

شكل رقم (٧) كيف السياسة مع الاتجاه التضخمي

تؤدي السياسة الكلية التوسعية إلى خفض معدل البطالة بينما يرتفع معدل التضخم (لينتقل من نقطة A إلى نقطة B) ومع مرور الوقت تؤدي الآثار الثانوية للسياسة التوسعية إلى رفع معدلات البطالة والتضخم (تنتقل من نقطة B إلى نقطة C) وإذا ما أدى الاهتمام بمشكلة التضخم إلى تحول إلى السياسة الانكماشية فإن هذه السياسة سوف تخفض التضخم عملياً بينما يرتفع معدل البطالة (يتنقل من نقط C إلى نقطة A). ولو أن المخططين كانوا أكثر اهتماماً بمشكلة البطالة منه بمشكلة التضخم فسوف تتحول السياسة إلى التوسع قبل أن يتحقق استقرار الأسعار . وسوف تبدأ كل دورة جديدة في اتجاه عقارب الساعة عند مستوى أعلى لمعدل التضخم .



فإذا كان اقتصاد ما عند الوضع (A_1) ، فانه السياسة التوسعية سوف تخفض معدل البطالة . فإذا كان الاقتصاد يتحرك ، مبدئياً على منحني فيليبس قصير الأجل (A_1) إلى (B_1) فان معدل التضخم سوف يرتفع بقدر معتدل وكما يبين شكل رقم (٤) فان نقطة B_1 لا تمثل وضعاً مستقراً . ذلك ان الآثار الثانوية للسياسة الكلية ، بما فيها الارتفاع المتوقع لمعدل التضخم في المستقبل سوف تدفع البطالة الى العودة لمستواه في الأجل الطويل رغم أن مشاكل التضخم تزداد (تنتقل الى C_1) . وعندما يصل معدل التضخم الى مستوى مرتفع تنشأ ضغوط للحد من قوة السياسة التوسعية .

ومع ذلك فان الآثار الأولية للتحويل الى سياسة انكماشية سوف تقع أولاً على الانتاج . ويمكن أن يحدث بطله في معدل نمو الاقتصاد وارتفاع في معدل البطالة حتى عندما يصبح معدل التضخم معتدلاً بقدر ضئيل (يتحرك الى A_2) . وحيث تنشأ الضغوط السياسية ضد السياسة المقيدة فسوف تلغى قبل العودة الى استقرار الاسعار بوقت طويل . وعندما تتحول السياسة الكلية الى سياسة توسعية ، تبدأ الدورة من جديد ولكنها ، الآن ، تبدأ من قاعدة تسم بارتفاع معدل التضخم (A_2) بدلا من (A_1) . وسوف تؤدي هذه الدورات المتعاقبة الى أحداث لولب يتصاعد في اتجاه عقارب الساعة ، كما يبين من شكل رقم (٧) .

ويبين شكل رقم (٨) صورة واقعية لنقط التضخم - البطالة لكل سنة من السنوات ١٩٥٩ - ١٩٨١ . وهذه النقط تتفق مع نظريتنا . فمع مرور الوقت تصاعد معدل التضخم لولبيا كما توقعت هذه النظرية . فقد تحقق معدلات أعلى وأعلى للتضخم واستمرت معدلات البطالة تتقلب حول المعدل العادي في الأجل الطويل . وفي كل مرة كان يتم الغاء السياسة الكلية الانكماشية عند معدل أعلى للتضخم . ويشير هذا التحليل الى أن العودة الى استقرار الاسعار عملية صعبة ومؤلمة .

التوقعات الرشيدة Rational Expectation

تبدو نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي بالنسبة لبعض الاقتصاديين مبسطة إلى درجة كبيرة ، ذلك أنها تفترض أن المستقبل يشبه الماضي إلى حد كبير . ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التوقعات يجب أن تقوم على أساس ما يسموه بالتوقعات الرشيدة ، بمعنى أن صانعي القرارات يتعلمون من أحداث الماضي ، ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم لصياغة وجهة نظرهم عن المستقبل . وبعبارة أخرى أن هذه

التوقعات المنطقية تفترض أن الأفراد سوف يقومون بتوضيح كل ما يتوافر لديهم من أدلة . بما في ذلك المعلومات المتاحة عن الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية عند صياغة توقعاتهم عن أحداث المستقبل ، مثل المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل .

ويزعم مؤيدو نظرية التوقعات المنطقية أن وجهة نظرهم تتفق مع السلوك الاقتصادي ، أما نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي فليست كذلك^(١)

ولايضاح هذه النظرية ، دعنا نفترض أن الأسعار قد ارتفعت بمعدل سنوي ٦٪ خلال كل من السنوات الثلاث الماضية . ويعتقد أن هناك علاقة بين معدل نمو عرض النقود والأسعار المرتفعة . وقد لوحظ أن كمية النقود قد زادت بمعدل سنوي ١٢٪ خلال التسعة أشهر الماضية بعد أن كان ٧٪ خلال عدة سنوات ماضية . فإذا فعل صانعو القرار؟ إنهم ، وفقا لنظرية التوقعات الرشيدة سوف يأخذون الزيادة النقدية الحديثة في اعتبارهم عند توقعهم معدل التضخم في المستقبل ، أما نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي فتشير إلى أن الناس يستمرون في توقع أن معدل التضخم في الفترة التالية سوف يشبه ما كان عليه في الفترة الأخيرة (أو الفترات السابقة) . ويرى أنصار التوقعات المنطقية أن صانعي القرار سوف يتوقعون زيادة في معدل التضخم ما بين ١٠ - ١٢٪ حيث يزعمون أن معدل التضخم سوف يتأثر فعلا بالمعدل الأعلى لنمو كمية النقود .

ولا تنفي نظرية التوقعات المنطقية إمكانية حدوث أخطاء في عملية التوقع ، ولكن القائمين بعملية التوقع لن يستمروا في هذه الأخطاء بشكل منتظم . فكل سبيل المثال ، قد يبالغ صانعو القرار في تقدير الزيادة في معدل التضخم المتولد عن النمو النقدي ، وفي أوقات أخرى ، قد يقلدونه بأقل من قيمته وعلى ذلك ، فحيث يتعلم الناس من أحداث الماضي فلن يستمروا في الوقوع في أخطاء بشكل منتظم ، وفقا لنظرية التوقعات الرشيدة .

السياسة الكلية والتوقعات المنطقية

ولعلنا نساهل ، ماذا تعني التوقعات المنطقية بالنسبة للاقتصاديات الكلية ؟ أن

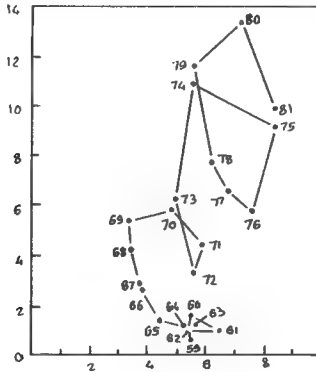
(١) لدراسة تفصيلية في الموضوع انظر :

Mark Willis «Rational Expectations as a Counterrevolution» The public interest (special fifteenth anniversary issue on «The Crisis in Economic Theory», 1980) Also see Thomas J. Sargent, «Rational Expectations and the Reconstruction of Macroeconomics», Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review (Summer 1980), and Neil G. Berntsen, «A Rational View of Rational expectations», New England Economic Review January- February 1980.

شكل رقم (٨)

أثر التضخم المتنامي خلال السنوات ١٩٥٩ - ١٩٨١

لقد اتخذ التضخم - البطالة نمطا عمليا في اتجاه عقارب الساعة كما يبينه شكل رقم (٧) . وقد تحولت السياسة الكلية من سياسة مقيدة إلى سياسة توسعية عند معدلات أعلى متتابعة للتضخم مؤدية بذلك إلى تصاعد لولبي في معدلات التضخم .



هناك مظاهر إيجابية وأخرى سلبية . ذلك أن هذه النظرية تشير إلى أن السياسة الكلية المرنة قد تكون غير فعالة نسبياً ، حتى في الأجل القصير . ففي ظل هذه التوقعات المنطقية يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أو يشل تماماً أية سياسة ، وخاصة تلك السياسة التي لا تعطي للناس فكرة صحيحة عن المستقبل . وهذا يعني أن السياسة الكلية المرنة قد تكون ، وفقاً لهذا الرأي ، أداة لا يمكن الاعتماد عليها .

دعنا نفترض أن مخططي السياسة الكلية قد قرروا زيادة معدل نمو كمية النقود

وزيادة عجز الموازنة العامة يهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو في الأجل القصير . ووفقا لنظرية التوقعات المنطقية سوف يتخذ الناس خطوات فورية للتكيف مع هذه الاستراتيجية . وقد يتمكن عامة الناس من توقع آثار هذه السياسة الكلية توقعها صحيحا . فإذا توقعوا معدلا أعلى للتضخم في المستقبل فسوف يطلب المقرضون سعرا أعلى للفائدة على القروض . وسوف يطلب ممثلو الاتحادات العمالية معدلات أعلى للأجور وأخذ نفقات الحياة في الحسبان يهدف منع تآكل المستويات الحقيقية للأجور بسبب ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل^(٥) . وسوف تزداد علاوة التضخم التي تتضمنها العقود طويلة الأجل استجابة للإعلان عن إنتهاج سياسة كلية أكثر توسعا وكل هذه الأفعال تتم لحماية المقرضين والعمال ، ومنشآت الأعمال من الآثار العكسية للزيادة المتوقعة في معدل التضخم . ومع ذلك فإن هذه الأفعال في مجملها سوف تؤدي بسرعة إلى زيادة الأجور والأسعار ، وهذا يعني أن الآثار الإيجابية قصيرة الأجل التي تولدها السياسة التوسعية على الانتاج والتوظيف سوف تكون ضئيلة . وعلى هذا فإن تلك السياسة لن تحقق الأثر المستهدف منها أو تحققه بقدر ضئيل وبعبارة أخرى ، فلو أن الناس قد تمكنوا من توقع اتجاه وآثار السياسة الكلية على أعمالهم بشكل صحيح وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعا لذلك فسوف تكون سياسة غير فعالة فسوف تستمر الأسعار في الزيادة ، وهذا هو الأثر الأولي ، كما أن معدل البطالة لن ينخفض ، وسوف يأخذ منحني فيليبس في الأجل القصير وضعا رأسيا ، أو قريبا من هذا الوضع .

وليس يخفى أن صانعي القرارات الرشيدة لن يتوقعوا المدى الذي تستمره السياسة التوسعية على نحو صحيح دائما فإذا كان أثر السياسة التوسعية قد قدر بدرجة أقل فإن هذه السياسة تولد أثرا إيجابيا على التوظيف والانتاج في الأجل القصير وعلى العكس ، لو أن الناس بالغوا في تقديرهم للأثر الانكماشى لتلك السياسة فإن تكيفهم معها لن يرفع معدل التضخم فقط ولكن الانتاج والتوظيف سيتأثران بشكل عكسي كذلك . ولكن كيف يعرف صانعو السياسة ما إذا كان صانعو القرارات الرشيدة سيقبلون الآثار الناتجة عن تغير سياسة ماباكثر أو بأقل من مستواها؟ ووفقا لمؤدي التوقعات الرشيدة لن يتمكنوا من ذلك . وعلى ذلك لن يستطيع صانعو السياسة أن يتوقعوا على نحو صحيح أثر أعمالهم على الدخل الحقيقي والتوظيف .

(٥) يشير مؤيدو نظرية التوقعات الرشيدة أن اتفاقات المساومة الجماعية التي تؤدي إلى ارتفاع ذاتي في الأجر مع ارتفاع مستوى الأسعار (وهي تسمى تعديلات متعلقة بمستوى الحياة ، والتي ازدادت إنتشاراً في السبعينات) هي أمثلة جيدة للتكيف الرشيد مع البيئة التي تتسم بالتضخم

وفي الجانب الايجابي تشير نظرية التوقعات الرشيدة إلى أن خفض معدل التضخم في إطارها يكون أسهل منه في ظل نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي فلو أن صانعي السياسة تمكنوا من إقناع الناس بأنهم سيتخلون سياسة أشد تقييدا حتى يمكن السيطرة على التضخم فإن الناس سوف يتكيفون بتعقل مع الانكماش المتوقع في معدل التضخم . وسوف تنخفض أسعار الفائدة بسرعة لتعكس رغبة المقرضين في قبول أسعار أدنى للفائدة بسبب الانخفاض المتوقع في معدل التضخم . وسوف تخف حدة طلب الأجور النقدية في ظل توقع معدل أدنى للتضخم في المستقبل . وحيث ينكمش معدل التضخم فعلا يتضاد التغيير في نفقات الحياة . كما يتضاد « العامل التضخمي » الذي تتضمنه العقود طويلة الأجل . وإذا كانت السياسة المقيدة سياسة مقبولة ، فإن معدل التضخم ، وفقا لنظرية التوقعات المنطقية يمكن أن ينخفض دون أن يواجه الاقتصاد فترة طويلة من الانكماش الحاد وارتفاع معدل البطالة - وهو الموقف الذي أشارت إليه نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي . ومع ذلك فإنه يكون من الصعب على السياسيين الأخذ بسياسة مقيدة (لمواجهة التضخم مقبولة في إطار مبدأ إنتهاج سياسات تكيف مع ظروف المجتمع وجملة القول ، ليست هناك دولة تمكنت من خفض معدل التضخم بسرعة دون أن تواجه إنكماشاً في معدل النمو الاقتصادي لفترة ماعلى الأقل وحيث توحى نظرية التوقعات المنطقية أن آثار السياسة الكلية لا يمكن توقعها فإن مؤيدي هذه النظرية يرون أن السياسة الكلية المرنة تعبت بالاستقرار . إذ يرى المدافعون عن هذه النظرية أن السياسات الفعالة يجب أن تكون مستقرة وغير تحكيمية . وبمعنى آخر يجب أن لا تتغير باستمرار أو تنقلب على عقبيها أو غير دقيقة^(٦) .

وليس ثمة ريب أن نظرية التوقعات الرشيدة تتعرض للنقد. إذ يرى ناقدها أن القضايا معقدة جدا ومن ثم لا يمكن أن تتوقع من الناس أن يقوموا بتوقعات لها - وليس واقعا أن نفترض أن أغلب الناس :

- (أ) ينشئون نظريات يعتمد عليها عن عمل اقتصاد معقد بدرجة كبيرة .
- (ب) ينظمون متغيرات السياسة الضرورية .
- (ج) يتكيفون في ثبات واتساق مع تغيرات السياسة الكلية .

(6) Mark II. Willis, «Rational Expectations as a Counterrevolution», The public Interest (special fifteenth anniversary issue 1980).

وعلى ذلك فإن ناقدى هذه النظرية يرون أن أغلب الناس يبحثون عن قاعدة مختصرة تأخذ الماضي في الحسبان ، مثلما تفعل نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ، حتى تكون ذات معنى ومنطق .

وسوف يستمر الجدل غالبا ، خلال الثمانينات حول كيفية إقامة الناس لتوقعاتهم حول المستقبل . وليس ثمة خلاف على أن وجهة نظر موحدة سوف تنشأ مع مرور الزمن ، ولكن هناك نقطة واحدة يجب أن تكون واضحة وهي أن ادخال التوقعات في تفكيرنا الاقتصادي حول السياسة الكلية مسألة هامة .

ويجب أن ندرك أن الناس لا يستجيبون لهذه السياسة دائما بنفس الأسلوب وكأنهم أفراد آليين . فالتناس قد يخطئون من وقت لآخر ، ولكنهم يتعلمون من أخطائهم السابقة .

أسعار الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم

أن أغلب الناس لا يتحلون بالصبر . إذ يرغبون في الحصول على كل شيء الآن وليس فيما بعد . وسعر الفائدة هو الثمن ، أو العبء إذا أردت ، الذي لا بد أن يدفعه المقترضون للحصول بسبب عدم الصبر ، على قوة شرائية حالية مقابل قوة شرائية مستقبلية . وهو يشير إلى ما يدفعه المقترض في المستقبل حتى يتمكن من الحصول على سلع أكثر (أو أرصدة استثمارية) الآن . وبالمثل ، ومن وجهة نظر المقترض يعكس سعر الفائدة مقدار ما يحصل عليه المقترض من القوة الشرائية في المستقبل مقابل كل ريال من القوة الشرائية الحالية يقوم باقراضه .

ومن المفيد أن نشير إلى معنيين لسعر الفائدة . فأولا هناك سعر الفائدة النقدي money rate of interest وهو نسبة من المبلغ المقترض يجب دفعها في المستقبل بالإضافة للمبلغ الأصلي المقترض ويشار إليه عادة في صورة معدل سنوي ، وحيث أن القوة الشرائية للريال قد تتغير فيما بين الوقت الذي تم فيه القرض والوقت الذي يسدد فيه القرض والفائدة ، فإن المعدل النقدي للفائدة لا يكشف تماما عن العبء الحقيقي للاقتراض أو لعائد الاقتراض .

وحيث أن نظرية التوقعات المنطقية تشير إلى أن آثار السياسة الكلية المتحفظة لا يمكن توقعها فإن مؤيدي هذا الرأي يزعمون أن هذه السياسة لا تحقق الاستقرار . ويرى المدافعون عن التوقعات الرشيدة أن السياسات الفعالة لا بد أن تكون مستقرة

وواضحة ، وغير تحكومية وبعبارة أخرى ، يجب ألا تتعرض باستمرار للتغير أو لعمامل تضعف من كفاءتها وفعاليتها .

وليس ثمة ريب أن نظرية التوقعات المنطقية لا تخلو من النقد . ذلك إنه لا يمكن أن نتوقع أن يقوم الناس بتنبؤات يمكن الاعتماد عليها . إذ يرى ناقدو هذه النظرية أنه ليس من الواقع في شيء أن نفترض أن أغلب الناس يعملون على :

أ (تطوير نظريات يمكن الاعتماد عليها في اقتصاد يتسم بقدر كبير من التعميد .

ب (توجيه متغيرات السياسة اللازمة .

ج (الاستجابة الكاملة للتغير في السياسة الكلية .

لذلك يرى ناقدو هذه النظرية أنه لا مناص من النظر إلى الماضي ، على النحو الذي تشير إليه نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ، حتى تكون منطقية ورشيدة .

وليس يخفى أن الجدل سوف يتسم حول كيفية تطوير الناس لتوقعاتهم حول المستقبل خلال الثمانينات . وسوف يحدث إتفاق حول وجهات النظر مع مرور الوقت دون ريب . ولكن النقطة الواضحة الآن هي أنه من الأهمية بمكان أن نأخذ التوقعات في الحسبان عند تفكيرنا في السياسة الكلية .

أما سعر الفائدة الحقيقي *real rate of interest* فيعكس العبء الحقيقي للاقتراض ولعائد الاقتراض . وسعر الفائدة الحقيقي هو ببساطة سعر الفائدة النقدي معدلاً في ضوء التضخم وبعبارة أخرى ، إن سعر الفائدة الحقيقي هو قيمة سعر الفائدة معبرا عنه بقوته الشرائية الحقيقية .

ويمكن حساب سعر الفائدة الحقيقي عن الماضي أو المستقبل . وبالنسبة للماضي ، فإنه يمكن لمقترض أن يتبين أن سعر الفائدة الحقيقي على قرض هو ٢٪ فقط لو أن القرض قد عقد منذ سنة بفائدة ١٥٪ بينما ارتفعت الأسعار بنسبة ١٣٪ . ولكن الاختيارات التي تتم اليوم تستند إلى ما يتوقع الناس حدوثه في المستقبل . وليس ثمة ريب أن العبء المتوقع (وعائد القرض) لأشخاص يعقدون اليوم عقود اقتراض واقتراض سوف يتحدد بسعر الفائدة النقدي والمعدل المتوقع للتضخم . دعنا نفترض أن معدل التضخم المتوقع خلال الاثني عشر شهرا التالية كان ١٠٪ . وفي ظل هذه الظروف فإن سعر فائدة نقدي قدره ١٥٪ يعنى أن سعر الفائدة الحقيقي الذي يتحمله المقترض هو ٥٪ فقط (أو يحقق عائداً حقيقياً قدره ٥٪ فقط للمقرض) . ويشار عادة إلى الفرق بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي باسم « علاوة تضخم » *inflationary premium* . ويمكن بيان ذلك في صورة معادلة كما يلي .

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة النقدي - علاوة تضخم

لا يخفى أن قيمة «علاوة التضخم» تتغير مباشرة مع المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل . وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاوة التضخمية هي جزء من سعر الفائدة النقدي يمثل تعويضاً للمقرض عن النقص المتوقع في القوة الشرائية للقرض والفائدة خلال مدة القرض بسبب التضخم . وهي، إذن، تساوي ، المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل . وحيث أن التوقعات حول المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل تفرز مثل هذا الأثر الهام على مستوى جاذبية أسعار الفائدة فإنه لا بد من أخذ هذا العامل في الاعتبار عند التفكير في السياسة الكلية وللتذكر ما سبق أن بينا في الفصل (١٣) حين أشرنا إلى أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة . وبين ما سبق أننا قد تجاهلنا أهمية التوقعات . وعلينا الآن أن نعدل تحليلنا لنسمح بالتغيرات في المعدل المتوقع للتضخم .

إن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي ، حتى حين ، إلى خفض سعر الفائدة النقدي لأنها تعمل على زيادة الأرصدة القابلة للاقراض . ومع ذلك وكما هو الحال غالباً في الاقتصاد فإن الأثر الفوري يكون مؤشراً خادعاً عما سيحدث في الأجل الطويل . ذلك أن التوسع النقدي سوف يولد قوى قد تعكس الانخفاض الأولي في أسعار الفائدة . فأولاً ، سوف تؤدي هذه السياسة النقدية التوسعية إلى نمو الانفاق الجاري . وبذلك يزداد الطلب الكلي والدخل النقدي . وعند المستويات الأعلى للدخل النقدي يرتفع الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض مما يولد ضغطاً لرفع أسعار الفائدة . وثانياً ، عندما يكون الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل فإن النمو النقدي يؤدي إلى رفع الأسعار . وإذا استمر التوسع النقدي لكي يبقى على أسعار الفائدة منخفضة فسوف يحدث تضخم . ومع استمرار التضخم يتمكن المقرضون والمقرضون من توقع معدله في المستقبل .

وبين شكل رقم (٩) أن توقعات التضخم سوف تؤدي إلى معدلات أعلى للفوائد النقدية . فسوف يرتفع الطلب على الأرصدة القابلة للاقراض عندما يتوقع المقرضون معدل تضخم قدره (٦٪) أما صانعو القرارات من رجال الأعمال الراغبين في دفع سعر فائدة ٤٪ عندما يتوقعون استقرار الأسعار يكونون راغبين كذلك في دفع سعر فائدة قدره ١٠٪ عندما يتوقعون ارتفاع الأسعار بمعدل سنوي ٦٪ .

وفي نفس الوقت سوف يؤدي توقع حدوث التضخم إلى انخفاض عرض الأرصدة

المتاحة للاقراض . فسوف يضيف المقرضون ٦٪ كعلاوة تضخم على السعر الحقيقي للفائدة ليعوضوا أنفسهم عن الانخفاض في القوة الشرائية لكل من القرض والفائدة التي يولدها خلال مدة القرض . وقد يقومون بتحويل أرصدهم المالية إلى أصول حقيقية (مثل الأراضي والمباني) تزداد قيمتها مع التضخم .

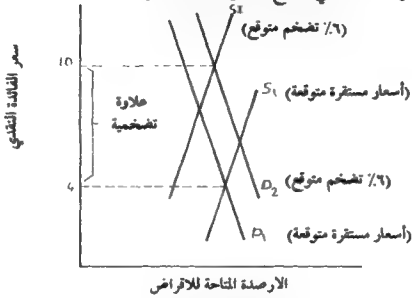
وعلى ذلك فعندما يؤدي التوسع النقدي إلى زيادة معدل التضخم ، فإن التضخم الإضافي سوف يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وليس خفضها . وبين شكل رقم (١٠) أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم والفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ . فقد نما عرض النقود بمعدل معتدل قدره ٢,٢٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٣ . وخلال هذه الفترة تقلب معدل الفائدة ومعدل التضخم في حدود ضيقة ولم يتجاوز عائد أسهم الشركات في المتوسط خلال هذه الفترة . وابتداء من منتصف الستينات أصبحت السياسة النقدية أكثر توسعاً . فقد ارتفع معدل نمو عرض النقود إلى ٤,٣٪ خلال السنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٧ . وقد صاحب هذا النمو النقدي زيادة في معدل التضخم إلى ٢,٩٪ سنوياً وفي سعر الفائدة إلى ٥,٥٪ واستمر هذا الاتجاه خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٣ . وهذا يعني أن الزيادة في النمو النقدي قد أدت إلى زيادة في معدل التضخم ومعدل الفائدة . وقد انكمش النمو النقدي خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٦ . وقد صاحب التحول إلى السياسة النقدية المقيدة انخفاض في معدل التضخم ومعدل الفائدة . وابتداء من سنة ١٩٧٧ غيرت الإدارة النقدية سياستها ثانية . فقد نما عرض النقود بمعدل سنوي ٧,٧٪ خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٠ . وقد صاحب هذه السياسة ارتفاع حاد في معدل التضخم ومعدل الفائدة . وهذا يعني أن السياسة النقدية التوسعية التي تؤدي إلى التضخم سوف تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة النقدية كذلك .

إن أهمية السياسة النقدية بالنسبة لمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة يمكن ملاحظتها على المستوى العالمي . فأعلى معدلات الفائدة في العالم نجدها في دول مثل « شيلي والبرازيل والأرجنتين » حيث تمت كمية النقود بمعدلات سنوية زادت على ٣٠٪ أما أدنى أسعار فائدة فتجدها في دول مثل (سويسرا أو الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات) حيث تنمو كمية النقود بمعدلات معتدلة ، ٣٪ أو ٤٪ سنوياً .

ولكن ما مدى سرعة الاسواق المالية في الاستجابة للتغير في اتجاه السياسة النقدية ؟ إن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تشير إلى أن أسعار الفائدة سوف تختلف

شكل رقم (٩)

يؤدي توقع التضخم إلى زيادة الطلب على الارصدة المتاحة للاقراض (تنتقل من D_1 إلى D_2) وإلى انخفاض عرض الارصدة المتاحة للاقراض (تنتقل من S_1 إلى S_2) وسوف تكون النتيجة هي ارتفاع أسعار الفائدة النقدية



شكل رقم (١٠) عرض النقود، التضخم، أسعار الفائدة

أسعار الفائدة (أسهم/شركات)		المعدل السنوي لتغير اسعار المستهلك		المعدل السنوي لتغير كمية النقود (كمية النقود - ن١)	الفترة
السنة الأخيرة	السنة الاولى	السنة الأخيرة	السنة الاولى		
٤,٣	٢,٦	١,٢	١,٠	٢,٢	١٩٦٣ - ١٩٥٠
٥,٥	٤,٤	٢,٩	١,٣	٤,٢	١٩٦٧ - ١٩٦٤
٧,٤	٦,٢	٦,٢	٤,٢	٦,٤	١٩٧٣ - ١٩٦٨
٨,٤	٨,٦	٥,٨	١١,٠	٥,٠	١٩٧٦ - ١٩٧٤
١١,٩	٨,٠	١٣,٥	٦,٥	٧,٧	١٩٨٠ - ١٩٧٧

زمنيا عن الزيادة النقدية ومعدل التضخم . وخلال السبعينات ، عندما زاد معدل التضخم فقد تحلقت أسعار الفائدة زمنيا في تغيرها . لذلك لو نظرنا إلى الماضي نجد أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة فعلا خلال السبعينات في الولايات المتحدة .

أما نظرية التوقعات الرشيدة فتشير إلى أن الناس سوف يتكيفون بسرعة عندما يلاحظون تغيرا في اتجاه السياسة وهناك بعض أدلة حديثة على أن الأفراد بدأوا يستجيبون بقوة للتغيرات في السياسة النقدية . وعلى سبيل المثال ، فخلال الفترة من مايو إلى نوفمبر سنة ١٩٨٠ كان هناك زيادة سريعة في النمو النقدي في الولايات المتحدة بلغ ١٦٪ بعد أن كان ٦٪ فقط . وقد استجابت الأسواق المالية بسرعة حيث توقعت ارتفاع معدل التضخم . وقد ارتفع سعر الفائدة التفضيلي *prime interest rate* وهو السعر الذي تتقاضاه المصارف من أحسن عملائها ، من ١١٪ في يوليو سنة ١٩٨٠ إلى ٢١,٥٪ في ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وهكذا فإن الفترة المحدودة التي اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة كانت قصيرة . وقد تحلقت أسعار الفائدة شديدة الارتفاع عن الزيادة النقدية أشهر قليلة فقط ، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه نظرية التوقعات المنطقية .

صورة تجميعية

Pulling It All Together

اعتقد أغلب الاقتصاديين لمدة ثلاثين عاما بعد الثورة الكينزية أن الظروف الاقتصادية سوف تتسم بالاستقرار النسبي لو أن السياسة الكلية قد حققت النظام بقوة تدعم الطلب خلال الانكماش ، وقامت بالحد من الطلب خلال الراج التضخمي . أما الآن ، فإن نظريات التوقع ، وتحليل الاختيار العام والتاريخ الحديث تشير إلى أن سياسة الاستقرار شديدة التعقيد .

إن معلوماتنا حول كيفية تحديد التوقعات بدقة ومتى ، ولماذا تغير ليست بدقيقة . ومع ذلك فإن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن هذه التوقعات ذات أهمية كبيرة . على أن ادخال التوقعات في النموذج التحليلي يضع قيودا على السياسة الكلية . وقد تولد السياسة الكلية التوسعية المستمرة تضخما دون خفض دائم لمعدل البطالة عن مستواه العادي في الاجل الطويل بدرجة تتوافق مع استجابة الناس لسياسات دعم الطلب من الناحية العملية . وبالمثل يؤدي التحول إلى سياسة أشد تقييدا لمواجهة التضخم إلى بطء في الانتاج ، وزيادة في البطالة وبشكل عارض على الأقل ، بمعدلات عالية . وليست هناك

حلول سهلة وميسورة . ذلك أن إيجاد طرق لزيادة معدل النمو الاقتصادي ومعدل التوظف مسألة صعبة . ولن يغير الجدل بين مؤيدي نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ونظرية التوقعات المنطقية فهما لحدود السياسة الكلية برغم ما تتضمنها بالنسبة للتوقيت وعملية التكيف وقد بينت نظرية الاختيار العام أنه يمكن أن يكون للسياسة الكلية اتجاه تضخمي ، وأنه يمكن استخدامها لأغراض سياسية مثل الاستقرار الاقتصادي .

الاهداف التعليمية للفصل

- (١) لقد كان هناك دليل ، فيما قبل السبعينات ، على أن المعدلات الاعلى للتضخم ترتبط بمعدلات أدنى للبطالة . وهذه العلاقة يمكن عرضها في صورة منحني عرف باسم «منحني فيليبس» .
- (٢) قد تتمكن السياسة الكلية التوسعية من خفض معدل البطالة ، إلى حين لأن صانعي القرارات يكونون (أ) غير متأكدين مما إذا كانت الزيادة الحالية في الطلب عارضة أم دائمة (ب) غير قادرين على اجراء تعديل فوري للعقود طويلة الاجل السابق التفاوض في شأنها (ج) معتقدين خطأ أن الزيادات التضخمية في الاسعار والاجور تعكس زيادة نسبية في الطلب على سلعهم وخدماتهم .
- (٣) تقيم الافراد توقعاتهم ، وفقا لنظرية التوقعات المرتبطة بالماضي على احداث الماضي القريب . وعلى ذلك فإن توقعات الاجل القصير تتخلف زمنيا عن الاحداث الفعلية . ووفقا لهذا الرأي ، إذا اتبع مسار تضخمي فإن التبادل بين المعدل الأدنى للبطالة ، والمعدل الاعلى للتضخم في الاجل القصير يكون صحيحا . . ومع ذلك فإن الافراد يتوقعون معدلا أعلى للتضخم في النهاية ويغيرون قراراتهم وفقا لذلك . ويؤدي هذا إلى عودة معدل البطالة في الاجل الطويل إلى مستواه العادي .
- (٤) تقع الآثار الأولية للانكماش الكلي ، وفقا لنظرية التوقعات المرتبطة بالماضي ، على الانتاج أكثر منه على الاسعار . فهذا الانكماش الكلي يسبب بطء الانتاج وارتفاع معدل البطالة ، بصورة عارضة ، فوق معدله العادي في الاجل الطويل . وقد يأتي الاثر الاول للقيود الكلي على الاسعار فيما بعد ، ربما بعد عدة أشهر بعد بدء التراخي في معدل نمو الانتاج .
- (٥) ولا يوجد في الاجل الطويل دليل أو بنية على أن السياسات التوسعية تستطيع أن تخفض معدل البطالة - أي أن يكون التضخم بديلا للبطالة . وعلى هذا يتخذ

منحتي فيليبس وضعا رأسيا أو قريبا من ذلك .

(٦) تشير نظرية الاختيار العام إلى وجود ضغوط سياسية ترجع انتهاز سياسة كلية تسم بالتحيز إلى التضخم . ومثل هذه السياسة تؤدي إلى تعاقب نقط التضخم - البطالة المينة على منحتي فيليبس في اتجاه عقارب الساعة وفي لولب تصاعدي . وتشير البيانات الفعلية للتضخم البطالة إلى أن هذا هو ما حدث خلال التضخم الذي وقع في نهاية سنة ١٩٦٧ في الولايات المتحدة .

(٧) ووفقا لنظرية التوقعات المنطقية فإن الناس سوف (أ) يدركون أثر تغيرات السياسة الكلية على الاسعار والتوظيف (ب) يكيفون اختياراتهم وفقا لذلك وبسرعة . فعندما تحدث سياسة توسعية ، مثلا ، سوف يطلب المقرضون معدلات أعلى للفائدة ، ويطلب ممثلو الاتحاد أجورا نقدية أعلى ، وتطلب المنشآت أسعارا أعلى على المبيعات التي تتم وفقا لعقود طويلة الاجل . وفي نطاق هذه النظرية تؤدي هذه الاعمال إلى رفع معدل التضخم بسرعة بينما تلغي آثار السياسة التوسعية على التوظيف والانتاج .

(٨) وفي ظل توقعات منطقية معينة لا يمكن التنبؤ بالاثار المتوقع لتغير ما في السياسة الكلية . ومن المرجح أن تكون السياسة الكلية المرنة مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار . إذ تعني هذه النظرية أن صانعي السياسة يسعون إلى اتباع مسار ثابت ومستقر .

(٩) ويرى ناقدو نظرية التوقعات المنطقية أنه ليس صحيحا أن نفترض أن الناس لديهم المعرفة اللازمة ليستجيبوا بشكل متناسق لتغيرات السياسة الكلية . وعلى ذلك فإنهم يتخذون قرارا يستند إلى مبدأ الاستمرارية (فهي المستقبل تكون الأشياء مماثلة لما كانت عليه في الماضي القريب إلى حد كبير) الذي بات منتشرًا وأكثر احتمالًا في دنيا الواقع .

(١٠) إن التوقعات المتعلقة بمعدل التضخم عبر المستقبل تؤثر على أسعار الفائدة النقدية . لذلك فإنه خلال فترة التضخم تتضمن أسعار الفائدة علاوة تضخم . ورغم أن السياسة الكلية التوسعية قد تخفض ، مؤقتا ، سعر الفائدة النقدي فإن اتباعها باستمرار يقود إلى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة . وتستقيم أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة في السبعينات مع هذا الرأي .

(١١) إن ادخال التوقعات في السياسة الاقتصادية الكلية يبرز الحدود المفروضة على السياسة الكلية . وتؤدي السياسة الكلية التوسعية المستمرة إلى التضخم ، دون

أحداث تخفيض دائم لمعدل البطالة عن معدله العادي في الأجل الطويل ، بدرجة تتفق مع قدرة صانعي القرار على التكيف مع سياسات خفض الطلب . على أن الاعتراف بحدود السياسة الكلية يجبر الاقتصاديين على البحث بعناية أكبر عن وسائل جديدة للتعامل مع عدم الاستقرار ، والتضخم والبطالة .

طريقة التفكير الاقتصادي - اسئلة للمناقشة

١ - لكي نحقق الهدف الذي لا يتسم بالكمال والذي يتمثل في إنتاج مرتفع بدرجة تكفي لجعل معدل البطالة لا يزيد عن ٣٪ فإن الرقم القياسي للأسعار يجب أن يرتفع بنحو ٤٪ إلى ٥٪ سنوياً (من حديث Robert, Solo, Paul Samuelson في اجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة ١٩٥٩) .

(أ) هل تظن أن معدل تضخم يبلغ ٤٪ أو ٥٪ يمكننا من تحقيق الهدف الذي لا يتسم بالكمال وهو تحقيق معدل بطالة ٣٪ اليوم ؟

(ب) هل يمكننا معدل تضخم ١٥٪ أو ٢٠٪ من تحقيق هذا الهدف ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً هل يمكن الإبقاء على معدل البطالة البالغ ٣٪ ؟ ولماذا ؟

٢ - اكتب بأسلوبك نظرية التوقعات المنطقية . وشرح لماذا توحى نظرية التوقعات المنطقية بأن السياسة الكلية التوسعية سوف تخفض معدل البطالة ، إلى حين ، فقط .

٣ - قارن مع بيان أوجه التعارض بين نظريتي التوقعات المنطقية والتوقعات المرتبطة بالماضي . وإذا صيغت التوقعات على أساس «منطقي» وليس على أساس «التكيف مع الماضي» هل يكون الأمر أسهل أم أصعب لخفض معدل التضخم دون أحداث ركود اقتصادي ؟ اشرح .

٤ - «إن أسعار الفائدة المرتفعة خلال السبعينات انعكاس للسياسات النقدية الشحيحة التي اتبعها المصرف المركزي الأمريكي . ولو أن هذا المصرف قد سمح بنمو نقدي أكبر قليلاً ، لانخفضت أسعار الفائدة ، وتحقق نمو اقتصادي سريع» . بين لماذا توافق أو لا توافق على هذا الرأي .

٥ - إن التحليل الذي يجمله الشكل رقم ٧ ورقم ٨ يفترض توقعات تكيف مع الماضي . كيف تختلف النتيجة لو تكيف الناس بسرعة للتغيرات في السياسة الكلية كما توحى بذلك نظرية التوقعات المنطقية ؟

٦ - اشرح في ايجاز المشاكل الاقتصادية التي واجهت اقتصاد الولايات المتحدة خلال السبعينات . وكيف يفسر كل من العوامل التالية هذه المشاكل :

(أ) الكينزيون (ب) النقديون (ج) الاقتصاديون المهتمون بجانب العرض (د) مؤيدو نظرية التوقعات المنطقية ؟ وهل هناك نقط اتفاق أساسية بين هذه الآراء البديلة ؟ اشرح .

الفصل السادس عشر اتجاهات جديدة في السياسة الاقتصادية

الفصل السادس عشر اتجاهات جديدة في السياسة الاقتصادية

New Directions in Macroeconomic Policy

لقد تغير أسلوب الاقتصاديين في بحث المشاكل الاقتصادية الكلية تغيرا جوهريا خلال العقد الذي انقضى . فقد مارست السبعينات مثلها في ذلك مثل الثلاثينات من هذا القرن آثارا عمدة على الاقتصاد الكلي . ولقد تضمن تحليلنا حتى الان كثيرا من التطورات التي شهدتها الفكر الاقتصادي . وفي هذا الفصل سوف نشير الى المشاكل الاقتصادية التي تواجه السياسة الكلية متخذين من الاقتصاد الامريكي مثالا على ذلك باعتباره ممثلا للاقتصاد الرأسمالي كما سنعرض السياسات البديلة للتعامل مع هذه المشاكل . عل أنه لايد من الاشارة الى أن تزايد اقتناع الاقتصاديين بحدود السياستين النقدية والمالية قد أدى الى غو اهتمهم بدراسة القطاعات الاقتصادية الجزئية ولعلها المرة الاولى منذ الثورة الكينزية التي يتطرق فيها التحليل الجزئي الى المجالات التقليدية للاقتصاد الكلي ، ويلقى اهتماما متزايدا بين الاقتصاديين . وسوف نتطرق مناقشتنا في هذا الفصل الى عدة اقتراحات في مجال السياسة الاقتصادية الجزئية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى توظيف مرتفع ، وأسعار مستقرة .

الاقتصاد الامريكي المضطرب

The Troubled U.S Economy

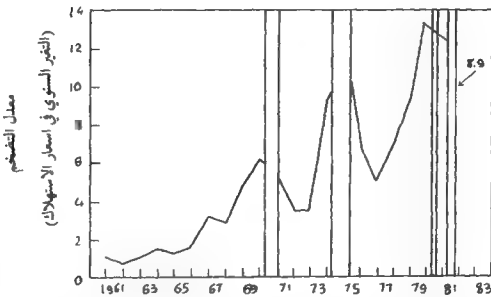
لقد تفاعل الاقتصاديون في بداية السبعينات حول قلرة الاقتصاد الامريكي على تحقيق نمو سريع ، ومستوى مرتفع من التوظيف وأستقرار اقتصادي ولكن الواقع قد اختلف بشدة عن هذه التوقعات المتفائلة . فقد ورثت ادارة «ريجان» الذي تولى السلطة سنة ١٩٨١ اقتصادا مضطربا . اذ واجهت هذه الادارة الجديدة خمس مشاكل رئيسية :

(١) معدل التضخم . ويبين شكل رقم (١) معدل التضخم في السنوات ١٩٦٠-١٩٨١ مقدرًا على أساس الرقم القياسي لاسعار المستهلك . فقد كان هذا المعدل أقل من ٢٪

شكل رقم (١) معدل التضخم المتزايد ١٩٨١-١٩٦٠

ويبين هذا الرسم تغيرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك لكل مستهلكي الحضر من ديسمبر الى ديسمبر . وتشير المساحات المظلمة الى فترات الانكماش . ويبين من هذا الشكل ان معدل التضخم كان يتصاعد بصورة لولبية منذ منتصف الستينات .

(نسبة مئوية)



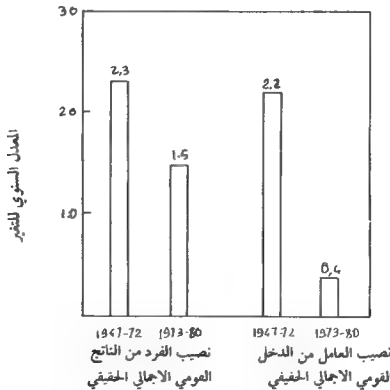
في السنوات الاولى من الستينات ثم ارتفع الى ٦٪ سنة ١٩٦٩ . وبعد أن انخفض الى نحو ٣٪ في ١٩٧١-١٩٧٢ قفز هذا المعدل الى ١٢,٥٪ خلال الانكماش التضخمي inflationary recession في ١٩٧٤-١٩٧٥ وفي سنة ١٩٧٦ انخفض هذا المعدل ثانية الى ٤,٨٪ . ومع ذلك أخذ في الارتفاع ثانية في سنة ١٩٧٧ حتى بلغ ١٣,٣٪ في سنة ١٩٧٩ و ١٢,٤٪ سنة ١٩٨٠ م .

(٢) ضعف النمو الاقتصادي . فضلا عن مشكلة التضخم اتسم عقد السبعينات بضعف النمو الاقتصادي . فقد كان أداء الاقتصاد الأمريكي خلال هذا العقد أسوأ العقود جميعا منذ الثلاثينات ، عند قياسه بالناتج القومي الاجمالي الحقيقي . ويبين شكل رقم (٢) بيانا لمشكلة معدل النمو . فقد نما نصيب الفرد من الناتج القومي

الحقيقي خلال ٢٥ سنة بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره ٢,٣٪ وعلى أساس من هذا المعدل يتضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي كل جيل تقريبا وهذا يعني أن كل جيل يأتي يكون من حيث الغنى ضعف الجيل الذي سبقه . ولكن هذا المعدل طويل الأجل للنمو قد انخفض خلال السنوات ١٩٧٣-١٩٨٠ بنحو الثلث ليصل الى ١,٥٪ فقط . ووفقا لهذا المعدل الابطأ يتضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي خلال جيلين تقريبا .

شكل رقم (٢)
معدل النمو المتضاهل للناتج القومي الحقيقي

معدلات نمو نصيب الفرد ، والعامل من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .



ويمكننا أن نقرر أن معدل النمو الضعيف لنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يؤدي الى تقدير الانكماش الاقتصادي بأقل من مستواه الفعلي ذلك أن الجيل الذي ولد في

سنوات الانتعاش التي تلت الحرب العالمية الثانية قد أنضم الى قوة العمل خلال السبعينات ، مما أدى الى نمو سريع للتوظيف ونتيجة لذلك انخفض معدل نمو نصيب العامل من الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ الى ٤,٠٪ فقط بعد أن كان ٢,٢٪ خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٢ .

ونسرع الى بيان أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لم يكن ضعيفا على أساس المعايير التاريخية وحدها ، ولكنه كان كذلك قياسا بمعدل النمو في الدول الصناعية الرئيسية . ويشير شكل رقم (٣) الى أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد احتلتا أدنى مركزين بين الاقتصاديات الغربية فقد كان معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في اليابان ، وفرنسا والمانيا الغربية وكندا أعلى منه في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٨٠ فاذا نظرنا الى نمو نصيب العامل من الانتاج تصبح الصورة أشد كآبة . فقد حققت اليابان ، والمانيا الغربية ، وفرنسا معدلا لنمو نصيب العامل من الانتاج القومي الاجمالي بلغ ٣٪ أو أكثر خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ بينما لم تحقق الولايات المتحدة الأمريكية الا معدلا قدره ٠,٧٪ .

شكل رقم (٣)

معدلات نمو النتج القومي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي في دول مختارة خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٨٠ م .

الدولة	معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠-١٩٨٠	معدل نمو نصيب العامل من الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٠-١٩٨٠
اليابان	٥	٤,٢
المانيا الغربية	٢,٨	٣,١
فرنسا	٣,٩	٣,٥
كندا	٣,٩	١,٦
المملكة المتحدة	٢,٢	٢,٠
الولايات المتحدة	٢,٥	٠,٧

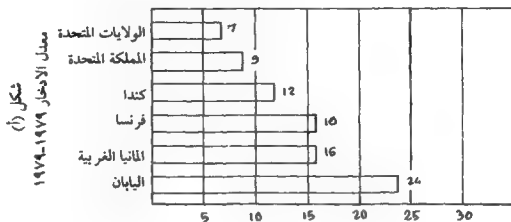
٣) انخفاض معدلات الادخار والاستثمار . إن أهمية الادخار لا تنفى على أحد ، فهو يوفر الارصدة اللازمة لتمويل الاستثمار . فاذا لم يقد الناس بالادخار فلن يمكن إنجاز المشروعات الاستثمارية وليس ثمة ريب أن التكوين الرأسمالي . محدد هام للنمو الاقتصادي ولكن لماذا يؤدي المعدل المنخفض للاستثمار الى خفض معدل النمو الاقتصادي ؟ ونجيب بأن هناك سبيلين لذلك :

أولا : عندما تكون الاستثمارات الرأسمالية منخفضة ، فان طاقة المصنع والالات الحديثة التي تعمل على تنمية الانتاج بالنسبة لكل ساعة/ عمل لن تكون متاحة لعمال المستقبل . وبدون زيادة الانتاج (العرض) في كل ساعة/ عمل سوف تتجمد الاجور الحقيقية .

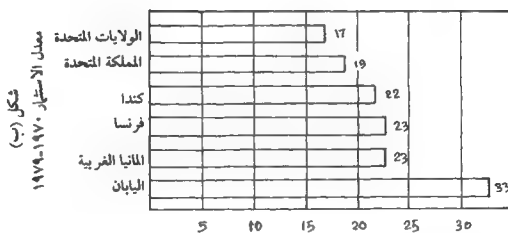
ثانيا : إن انخفاض معدل الاستثمار يعني أن رأس مال دولة ما يكون غير قادر على إحداث تطورات تقني الا ببطء شديد وعلى ذلك فان اكتشاف أساليب حديثة لانتاج السلع وتطبيقها على نطاق واسع يأخذ وقتا طويلا في الدول التي تتسم بانخفاض معدل الاستثمار . ويترتب على ذلك بطء نمو الانتاج والدخل في هذه الدول . ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن ضعف معدل نمو الاقتصاد الأمريكي خلال السبعينات يرجع الى عدم قدرة الولايات المتحدة على تنمية الادخار والاستثمار والتطور التقني» . ويبين شكل رقم (٤) ان معدلات الادخار والاستثمار في الولايات المتحدة تختلف كثيرا عن مثيلاتها في الدول الصناعية الرئيسية الأخرى . فقد كان معدل الادخار في الولايات المتحدة يقل عن ثلث مثيله في اليابان ، وأقل من نصف مثيله في فرنسا والمانيا الغربية . وقد أدت المعدلات المنخفضة للادخار الى فرض قيد على الارصدة المتاحة للتكوين الرأسمالي . كما كان معدل التكوين الرأسمالي في الولايات المتحدة كذلك أقل منه في كندا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية ، واليابان (شكل ٤- ب) . وقد كانت معدلات الادخار والاستثمار في المملكة المتحدة وحدها تشبه الى حد ما مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك يمكن القول أن نمو الناتج القومي الاجمالي في المملكة المتحدة ، ومثيله في الولايات المتحدة الأمريكية كان أقل كذلك منه في الدول الغربية التي تميزت بارتفاع معدلات الاستثمار (انظر شكل رقم ٣) .

شكل رقم (٤)

معدلات الادخار والاستثمار الضعيفة في الولايات المتحدة



الادخار الخاص كنسبة من الدخل الممكن التصرف فيه ١٩٧٩-١٩٧٠



تكوين رأس المال الثابت كنسبة من ن ق ح ١٩٧٩-١٩٧٠

٤) اسعار الفائدة المرتفعة وغير المستقرة . فقد اتسمت الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ بتقلب ضئيل في سعر الفائدة على أسهم الشركات ، ما بين ٢,٨٦ - ٤,٤٩ ٪ . وعلى العكس من ذلك اتسمت أسعار الفائدة بالارتفاع والتقلب الحاد في السنوات الاخيرة . فقد ارتفعت أسعار الفائدة النقدية قصيرة الاجل بشكل حاد سنة ١٩٧٤ لتصل الى ١٢ ٪ ثم انخفضت الى ٦ ٪ فقط بعد أقل من ١٢ شهرا . وفي سنة ١٩٨٠ ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الاجل الى ١٥ - ١٧ ٪ في فبراير ثم انخفضت بشكل

حاد الى ما يقرب من ٨٪ في يوليو ثم قفزت ثانية الى ١٨٪ في نهاية العام . ولم تكن الامور في سنة ١٩٨١ أحسن حالا فقد تقلبت أسعار الفائدة قصيرة الاجل ما بين ١٢٪ و ٢١,٥٪ خلال العام وليس ثمة ريب أن هذه التقلبات واسعة النطاق في سعر الفائدة تزيد من الاخطار التي تتعرض لها الاستثمارات كما تجعل التخطيط المالي طويل الاجل أمرا مستحيلا .

٥) العجز الكبير والمستمر في الموازنة العامة ، لقد ارتفع عجز الموازنة العامة الاميركية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي بشكل حاد خلال السبعينات (انظر شكل ٩ - الفصل ١٤) . فقد بلغ متوسط عجز الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ نحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كان ٢,٠٪ خلال الستينات . ففيما قبل السبعينات لم يحدث عجز كبير في وقت السلم الا خلال سنة أو سنتين خلال انكماش اقتصادي حاد . ومهما يكن من أمر فإن الاقتصاد الاميركي لم يواجه عجزا سنويا كبيرا في الموازنة العامة (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) حتى منتصف السبعينات .

ولقد تولد عن اتساع نطاق عجز الموازنة العامة مشكلتان رئيسيتان ، أولهما : أن هذا العجز قد ولد ضغطا متزايدا لرفع سعر الفائدة بسبب الطلب النامي للحكومة على الارصدة المتاحة للاقراض وثانيها : أن نمو الدين القومي قد أدى الى نمو مدفوعات الفائدة عليه .

فقد ارتفعت مدفوعات الفائدة على هذا الدين في سنة ١٩٨١ الى ٢,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي بعد أن كانت ١,٥٪ خلال الشطر الاعظم من الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ . وليس ثمة خلاف على أن زيادة مدفوعات الفائدة على الدين القومي تتطلب من الحكومة أن تقوم إما برفع معدلات الضرائب أو بخفض الانفاق العام في مجالات اخرى .

أسلوب اقتصادي جزئي لمواجهة قضايا اقتصادية كلية

A Microeconomic Approach to Macro Economic problems

لقد علمتنا الثلاثينات من هذا القرن أن عدم كفاية الطلب قد تؤدي إلى إنكماش اقتصادي حاد ، ومستوى مرتفع من البطالة . وقد برهنت السبعينات على أن ضعف معدل النمو ، وارتفاع معدل البطالة قد ينتج عن عوامل أخرى كذلك . وبين ثنايا

البحث عن حلول لمشاكل الثمانينات سوف يلعب الاقتصاد الجزئي دورا أقوى في تشكيل السياسة الاقتصادية الكلية من ذلك الدور الذي لعبه عبر الماضي . فلقد زاد تقدير الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم بأهمية البناء الجزئي للأسواق الكلية .

فما هي مقومات هذا الاتجاه الجزئي الجديد لدراسة قضايا السياسة الكلية التقليدية ؟ يجب أولا ، ان نعطي اهتماما أكبر للحواجز وأهميتها كمحددات للبطالة ، والاستثمار ، والنمو طويل الاجل ، والتضخم ، كما أن التغير في الاسعار النسبية له أهميته وأثره . فاذا لم يمكن تحقيق نمو سريع في اطار من استقرار الاسعار من خلال السياسة الكلية ، فربما تؤدي السياسات المؤثرة في دوافع الادخار ، والاستثمار ، والعمل ، والانتاج الى تحسين الصورة . كما يؤدي هذا الاتجاه الجزئي ثانياً إلى تحليل التغيرات في مكونات الاقتصاد بشكل أكثر كفاءة . ذلك أن التغيرات في تركيب القوة العاملة وفي هيكل الصناعة ، وفي وظائف الحكومة قد يمارس أثارا على معدلات الادخار والاستثمار ، ومعدل النمو .

ومن ناحية ثالثة ، يركز الاتجاه الجزئي الجديد على أهمية الأجل الطويل ذلك أن وصفات العلاج التي تصوغها سياسة ما قد تولد أثارا إيجابية في الأجل القصير ولكنها قد تكون ذات آثار ضارة في الأجل الطويل . ولما كانت تذاكر العلاج التي تصفها السياسة الجزئية تؤثر عادة على الاقتصاد من خلال تغير الاسعار النسبية . فإن صانعي القرارات لا بد أن يأخذوا وقتا كافيا ليتكيفوا مع الهيكل الجديد للحواجز . وهذا يعني ، أن اسلوب التحليل الجزئي يمثل استراتيجية طويلة الأجل . وليس مجرد علاج سريع . ان استخدام التحليل الجزئي للمشاكل الكلية خلال الثمانينات يؤدي الى نتائج طيبة ، واقترح عدة سياسات بديلة لذلك سوف نفحص بعض مكونات هذا الاسلوب بشكل أكثر عمقا .

أ) مقارنة بين البطالة في الثلاثينات والثمانينات

إن مشكلة البطالة في الولايات المتحدة خلال الثمانينات تختلف عنها خلال الثلاثينات . فعندما ارتفع معدل البطالة بشكل حاد ليصل الى نحو ٢٥٪ في سنة ١٩٣٣ كان أغلب من أحتسب ضمن العاطلين من القوة العاملة رجال بالغون فقدوا وظائفهم وكانت قلة من الاسر لديها شخصان يمارسان العمل . ولم يكن نظام

تعويض البطالة والفصل من العمل موجودا في الواقع . ولم تكن هناك برامج لاعانة العمال العاطلين .

أما البطالة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فتختلف بشدة وخاصة في العقد الاخير . ففي السنوات الاخيرة من السبعينات كان نحو ٥٠٪ من العمال العاطلين يبلغون من العمر اقل من ٣٥ سنة ، منهم نحو ٢٥٪ في سن المراهقة ^(٣) . وكان شطر هام من هؤلاء العاطلين أفراد في أسر لديها من يعملون . وقد عملت تعويضات البطالة . وبرامج المساعدات الاخرى على تخفيف آثار البطالة وخاصة على من فقدوا أعمالهم كما ان ضعف معدل النمو ، وارتفاع معدل البطالة خلال الثمانينات يختلف بشدة عن الظروف التي سادت الثلاثينات ، لذلك فانه لا مناص من انتهاج سياسة مختلفة خلال الثمانينات .

ب (علاج مشكلة الادخار - الاستئثار :

إن الهيكل الضريبي في الولايات المتحدة يدعم الاقتراض ويعاقب الادخار . اذ يسمح النظام الضريبي للأفراد بأن يخصموا تكاليف الفائدة من دخولهم الخاضعة للضريبة . وهذا يعنى تشجيع الاقتراض بما فيه الاقتراض لشراء السلع الاستهلاكية . وعلى العكس من ذلك يخضع الجزء المدخر من الدخل للضريبة مرتين . مرة كدخل منتظم يكسبه الافراد ، ومرة أخرى عندما يحصل على فائدة وحتى « علاوة التضخم » التي يتضمنها سعر الفائدة تخضع للفائدة كما لو كانت دخلا حقيقيا وليست تصحيحا لآثر التضخم . ومثل هذا الهيكل للمخاوف - الذي يدعم الاقتراض ، ويخضع الادخار للضريبة يعمل على زيادة طلب المستهلك على الارصدة المتاحة للاقتراض بينما يبطئ الميل للادخار والاستئثار وهو هيكل تولد عن وجهة النظر الكينزية في الادخار فقد اعتقد الكينزيون الاوائل ، متأثرين بظروف الكساد العالمي ان الزيادة الكبيرة في الادخار وعدم كفاية الطلب الاستهلاكي يهدد دائما الرخاء الاقتصادي وهذا يعنى أن دور الادخار كمصدر للاموال اللازمة للتكوين الرأسمالي لم يحظ باهتمام كاف بشكل عام .

اما في ظل الظروف الاقتصادية الحالية فان الزيادة الكبيرة في الادخار لا تمثل مشكلة . فلو أن دولة مثل الولايات المتحدة أرادت أن ترفع معدل نموها الاقتصادي

٢ - كان ٤٨.٧ من جملة الاشخاص العاطلين سنة ١٩٧٩ بين سن ١٦ و ٢٤ سنة ، و ٢٦٪ منهم في سن المراهقة .

الآخذ في الانخفاض فإنها وفقاً لرأي كثير من الاقتصاديين يجب أن تزيد كلا من الادخار والاستثمار .

ولكن كيف يمكن للسياسة الاقتصادية أن تشجع الادخار والتكوين الرأسمالي ؟ . . ان الاجابة على هذا السؤال في ظل التحليل الاقتصادي الجزئي هي احداث تغيير في الاسعار النسبية بشكل يجعل الادخار والاستثمار أكثر اغراء بالنسبة للاقتراض والاستهلاك الجاري . وهناك عدة اختيارات لتحقيق ذلك . ومثال ذلك ، اعفاء الدخل الذي تولده المدخرات من الضريبة كلياً او جزئياً . ويمكن أن يسمح للأفراد بخصم الزيادة في مدخراتهم (الى حدود معينة) من الدخل الخاضع للضريبة . ومثل هذه الحوافز سوف تدفع الافراد الى زيادة الارصدة المتاحة للاقتراض وعدم تشجيعهم على الاقتراض لتمويل الاستهلاك الجاري ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة وهذه السياسة ، وخاصة اذا صاحبها انخفاض القروض الحكومية ، سوف تشجع التكوين الرأسمالي . كما يمكن ، أيضاً معاملة رأس المال ودخل المنشآت معاملة ضريبية تفضيلية . اذ يمكن خفض معدلات الضريبة على الشركات . ويمكن للحكومة أن تعتمد أكثر على ضرائب الاستهلاك بينما تخفف الضرائب على دخول الاشخاص ومنشآت الاعمال . ولا ينبغي أن كل هذه الاجراءات تؤثر على الاسعار النسبية بشكل يحفز الادخار ، ويخفض اسعار الفائدة ويرفع معدلات التكوين الرأسمالي .

وليس ثمة ريب أن معدل الاستثمار (والادخار) المنخفض لا يستقيم مع معدل النمو المرتفع . وذلك أنه إذا اردنا رفع معدل النمو - أن نرفع معدل انتاجية القوة العاملة - فلا مناص من رفع معدل الاستثمار . أما إذا انخفض معدل الاستثمار فليست هناك نتيجة سوى ضعف معدل النمو .

ج) ربط السندات الحكومية بالرقم القياسي للأسعار

Indexing of Government Bonds

لقد ارتفعت تكلفة الفائدة على الدين القومي في الولايات المتحدة من ٣١ مليار دولار في السنة المالية ١٩٧٥ الى ٩٩ مليار دولار سنة ١٩٨٢ ومثل مدفوعات الفائدة الآن ٢,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي بعد أن كانت ١,٥٪ في منتصف السبعينات . والسبب الرئيسي لهذه الزيادة في تكلفة الفائدة هو اسعار الفائدة النقدية العالية التي تمكس معدلا عاليا متوقعا للتضخم .

ففي بداية السبعينات كانت أسعار الفائدة منخفضة لذلك توقع الناس استقرار الأسعار نسبيا . وعندما ارتفع معدل التضخم استفادت الحكومة لأنها دفعت لحاملي سنداتها دولارات انخفضت قوتها الشرائية . والواقع أن حاملي السندات الحكومية قد تلقوا لعدة سنوات أسعار فائدة حقيقية سالبة بسبب ارتفاع المعدل السنوي للتضخم عن عائد الفائدة . وعلى العكس من ذلك حصلت الحكومة الاتحادية على مكاسب قدرية رغم أن سياستها كانت السبب الأساسي لهذه المشكلة . ومن الطبيعي أن هذه المكاسب كانت قصيرة الاجل . ذلك أنه حين تمكن حاملو السندات من توقع معدلات التضخم المرتفعة قاموا بطلب أسعار فائدة مرتفعة .

وتأخذ العملية الاتجاه العكسي عندما تبادر الحكومة الى خفض معدل التضخم . ذلك أن حاملي السندات الذين يحصلون على أسعار فائدة نقدية عالية بسبب ارتفاع المعدل المتوقع للتضخم سوف يحصلون على أرباح قدرية لان معدل التضخم قد أصبح أدنى مما كان متوقعا . وفي نفس الوقت يزداد عبء الفائدة على الدين ، إذ تدفع الحكومة أسعار فائدة حقيقية عالية مع انخفاض معدل التضخم . والحقيقة أن هذا العبء النامي للفائدة يضعف من قدرة الحكومة على تحقيق استقرار الأسعار . ذلك أنها قد تتحول ثانية الى انتهاج سياسة توسعية .

ولا يخفى أن قيام الحكومة بربط سنداتها بالرقم القياسي للأسعار يمكن أن يمنع هذه الآثار التي تؤثر سلبيا على الانتاجية والدوائر الخبيثة التي تترتب على ذلك . وهذه السندات المرتبطة بالرقم القياسي للأسعار سوف تدفع الفائدة الحقيقية السوقية مضافا إليها المعدل السنوي للتضخم . وعلى سبيل المثال فإن سندا ما من هذه السندات يدر فائدة حقيقية قدرها ٥٪ سوف يدر لحامله ٥٪ لو أن الأسعار بقيت مستقرة ، و ١٠٪ لو أن المعدل السنوي للتضخم كان ٥٪ و ١٥٪ لو أن المعدل السنوي للتضخم كان ١٠٪ وهكذا . وسوف ينحصر الدخل من الفائدة الحقيقية فقط للضريبة حيث أن التغير مع الرقم القياسي للأسعار يعكس فقط التضخم وليس دخلا اضافيا .

ولربط السندات الحكومية بالرقم القياسي للأسعار ميزتان أساسيتان . تتمثل الأولى في خفض مدفوعات الفائدة كلما انخفض معدل التضخم . وتتمثل الثانية في أن سياسة الحكومة سوف تتجه الى تحقيق استقرار الأسعار وعدم تشجيع الحكومة على الاخذ بسياسات توسعية . فاذا قامت الحكومة بخفض معدل التضخم فسوف

تحقق مكسبا فوريا في صورة انخفاض مدفوعات الفائدة . وبالمثل سوف تعاقب الحكومة نفسها حين ترفع معدل التضخم . في صورة رفع مدفوعات الفائدة النقدية لحاملي السندات . وهذا يعني أن الحكومة تكون غير قادرة تحقيق مكاسب قدرية قصيرة الأجل من خلال رفع معدل التضخم عن المستوى السابق المتوقع وهذا يعني أن ربط السندات بالرقم القياسي للأسعار سوف يجعل الحكومة ملتزمة بانتهاج سياسة غير تضخمية .

(د) الآثار الجانبية للتغيرات السكانية

يبين التحليل الجزئي أن التغيرات السكانية يمكن أن تؤثر بشدة على الادخار ، والبطالة ، ونمو الدخل الحقيقي وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التغيرات السكانية الحديثة ، في الولايات المتحدة مثلا ، قد مارست أثارا على مستوى أداء الاقتصاد الأمريكي خلال السبعينات . كما أن تحليل التغيرات المستمرة في التركيب العمري للسكان خلال الثمانينات سوف يزيد من القدرة على فهم ما سوف يحدث خلال الثمانينات .

وبين شكل رقم (٥) التغيرات السكانية خلال السبعينات ومنه يتضح أن هناك زيادة كبيرة في الفئة العمرية ١٨ - ٣٤ والتي يتركز فيها الباحثون عن الأعمال ، الراغبون في تغيير المهنة وليس ثمة ريب أن تضخم هذه الفئة العمرية قد زاد من المعدل العادي للبطالة خلال السبعينات . فالعمال في المجموعات العمرية الأقل من ٣٥ سنة ليسوا ذوي خبرة وغير متجدين نسبيا في هذه المرحلة المهنية . لذلك فإن نمو الدخل الفردي الحقيقي ينخفض عندما يمثل العمال الشبان نسبة متزايدة من جملة قوة العمل وقد كان هذا حقيقة ما حدث خلال السبعينات .

وهناك أيضا من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد أن العوامل السكانية قد مارست آثارا سلبية على معدل الادخار خلال السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية . ففضلا عن الفئة العمرية ١٨ - ٣٤ فإن عدد الناس في سن ٦٥ سنة فأكثر قد نمت أيضا بسرعة وهناك من الأسباب ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن الناس في هاتين الفئتين من العمر يتسمون بانخفاض معدل الادخار^(٣) فالشباب يقترضون غالبا لتأثيث منازلهم

٣ - للحصول على معلومات إضافية في هذا الموضوع انظر مناقشة نظرية دورة الحياة والادخار والاستهلاك (فصل ٨) .

ويدخرون نسبة ضئيلة من دخولهم المتخفضة نسبيا . أما كبار السن فانهم يسحبون من مدخراتهم السابقة بشكل عام لمواجهة النفقات الحالية لحياتهم . وعلى العكس من ذلك ، لقد تمت الفئة العمرية ٣٥ - ٥٤ ببطء شديد خلال السبعينات وهي الفئة التي تدخر عادة نسبة كبيرة من الدخل الجاري . وقد شاركت هذه الاتجاهات السكانية في ضعف معدل الادخار في الولايات المتحدة خلال السبعينات .

شكل رقم (٥)
التركيب العمري المتغير لسكان الولايات المتحدة
١٩٧٠ - ١٩٨٠ و ١٩٨٠ - ١٩٩٠

العمر	نسبية التغير في فئات السكان	
	١٩٨٠ - ١٩٩٠	١٩٧٠ - ١٩٨٠
أقل من ١٥	١٠,٦	١٣,٨ -
١٥ - ١٧	٢٠,١ -	٣,٤
١٨ - ٢٤	١٤,٦ -	٢٢,٥
٢٥ - ٣٤	١٣,٥	٤٥,٤
٣٥ - ٤٤	٤٢,٤	١١,٣
٤٥ - ٥٤	١١,٥	٢,٢ -
٥٥ - ٦٤	١,٩ -	١٤,٠
أكثر من ٦٥	١٩,٦	٢٥,٦

المصدر : U.S. Bureau of the Census.

وسوف يتغير الوضع كثيرا في نهاية الثمانينات . فكما يبين من شكل رقم (٥) سوف يتحقق انخفاض في عدد الناس في فئة العمر ١٥ - ٢٤ بينما تحدث زيادة معتدلة في فئة العمر ٢٥ - ٣٤ . وسوف تحدث زيادة كبيرة خلال الثمانينات في الفئة العمرية ٣٥ - ٤٤ حيث يسود استقرار في أنماط التوظيف عادة . وحيث أن هذه الفئة تتميز بالخبرة المهنية فان دخولها ستتمو بسرعة . ووفقا لمنطق النظرية الاقتصادية سوف تعمل هذه الاتجاهات السكانية على خفض المعدل العادي للبطالة كما تشارك في رفع معدل نمو الدخل الحقيقي . والواقع أن الانخفاض الحاد في عدد العمال الذين يقل عمرهم عن ٢٥ سنة سيجعل الولايات المتحدة تواجه نقصا في العمال غير المهرة في نهاية

الثانيات . وهذه التغيرات في الانحطاط السكانية سيؤدي إلى زيادة الطلب على المعدات الرأسمالية الموفرة للعمل حيث يسعى المنتجون إلى احلال رأس المال محل العمل غير الماهر الذي تزايد ندرته . ومن الواضح أن هذا عكس الاتجاه الذي كان قائما خلال السبعينات .

وسوف تفرز الاتجاهات السكانية أثرا إيجابيا على معدل الادخار خلال الثانيات . ذلك أن انخفاض عدد الأفراد صغار السن وزيادة عدد الناس متوسطي العمر سوف يدفع معدل الادخار إلى أعلى .

وجملة القول هي أن هناك من الأسباب القوية ما يدعو إلى توقع أن نضوج القوة العاملة في الولايات المتحدة ونموها الأكثر تدرجا خلال الثانيات سوف يخفض معدل البطالة ويولد أثرا إيجابيا على الادخار ، والاستثمار ونمو الدخل الحقيقي .

هـ) التوظيف وتعويض البطالة

تستهدف نظم تعويض البطالة تخفيف وقع مشاكلها على العمال . ومع أن هذه النظم مرغوب فيها إلا أنها تخفض تكلفة الفرصة البديلة للبحث عن عمل ، ووقت الفراغ ، والأنشطة غير المنتجة ، واستمرار البطالة . لذلك ، فإن التعارض بين المستويات المرتفعة للمزايا والمعدلات المنخفضة للبطالة لا يثير الدهشة وعلى سبيل المثال يسبب نظام تعويض البطالة في الولايات المتحدة ارتفاع معدل البطالة لسببين :

١ - لانه يخفض إلى حد كبير ، بل يؤدي في بعض الحالات إلى الغاء التكلفة الشخصية للبطالة .

٢ - يعتبر تعويض البطالة اعانة لاصحاب الاعمال الذين يقدمون فرص عمل موسمية أو غير مستقرة . ذلك أن العمال سيقبلون العمل لدى هؤلاء اذا لم يتمكنوا من الحصول على هذا التعويض خلال فترات البطالة . لذلك فإن هذا النظام يجعل فرص العمل الموسمية أو العرضية أكثر إغراء . ويتربط على ذلك زيادة البطالة لان رجال الاعمال سوف يطبقون اساليب انتاجية ونظم عمل تعتمد كثيرا على العمال الموسمين .

ان هناك بعض الشك في ان هذا النظام يزيد من معدل البطالة في الولايات المتحدة ومن ثم يخفض العرض الكلي . ويعتقد أغلب الباحثين أن معدل البطالة في الاجل الطويل قد ارتفع ما بين ٠,٥ ٪ و ١,٥ ٪ عما كان يمكن أن يكون عليه لو أمكن القضاء على الآثار السلبية لهذا النظام . وحيث أن نظام تعويض البطالة قد أصبح

يغطي أكثر من ٨٠٪ من القوة العاملة حالياً بعد أن كان يغطي ٥٦٪ فقط سنة ١٩٦٠ ، فإن أثر هذا النظام على المعدل العادي البطالة قد يكون أثراً نامياً .
ولكن كيف يمكن إصلاح نظام تعويض البطالة دون تخفيض أهدافه الإنسانية ؟ . هناك عدة سياسات بديلة لتحقيق ذلك . فيمكن مثلاً تشغيل العمال الذين لا يعملون لمدة معينة ، ثلاثة أشهر مثلاً في وظائف متاحة (بما فيها القطاع العام) تعطيتهم أجوراً تعادل تعويض البطالة . كما يمكن تعديل هيكل الحوافز الضريبية بحيث يخضع تعويض البطالة للضريبة ويؤدي ذلك إلى :
(١) توفير حافز قوي لقبول العمال العاطلين لفرص العمل المتاحة ، لأن الدخل المكتسب وتعويض البطالة (وليس الأول فقط) يخضعان للضريبة .
(٢) أن يتحمل الناس ذوي الدخل السنوي المتساوي نفس العبء الضريبي . ذلك أن إعفاء تعويض البطالة من الضريبة يعنى انخفاض حصيلة الضريبة مع تزايد نسبة الدخل التي تدفع في صورة تعويض بطالة .

و) التعامل مع البطالة بين الشباب

لقد كان نحو ٥٠٪ من العاطلين في الولايات المتحدة من العمال الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة في بداية الثمانينات وقد بلغ معدل البطالة بين المراهقين نحو ٢٠,٥ مثلاً لمعدل البطالة بين الكبار . وكان معدل البطالة بين المراهقين السود أشد قوة وحدة . فقد ارتفع هذا المعدل بينهم إلى ٣٥,٨٪ سنة ١٩٨٠ بينما كان المعدل العام ١٧,١٪ .
على أنه يجب أن ندرك أن شباب العمال لا زال في مرحلة تقرير المهنة التي يرغبها . ومدى ما يحتاجه من تعليم ، لذلك يترددون بين الاعمال وفرص التعليم أكثر من العمال الأكبر سناً لذلك يرتفع معدل البطالة بين العمال في سن الشباب .
ومع ذلك فإن كثيراً من الاقتصاديين يعتقدون أن هناك عوامل أخرى تشارك في صنع الفارق الواسع بين معدلات البطالة بين هؤلاء الشباب والعمال الأكبر سناً . على أن تجربة بعض الدول ، وخاصة ألمانيا الغربية وبريطانيا تشير إلى إمكانية تجنب المعدلات العالية للبطالة بين شباب العمال . ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

(١) عدم تطبيق الحد الأدنى القانوني للأجور . ذلك أن كثيراً من شباب العمال يبحثون عن طريق إلى عمل جيد في المستقبل . وهذا هو السبب في اختيار أغلبهم الالتحاق بالتعليم الرسمي . ومع ذلك فإن التدريب ورفع مستوى الخبرة يمكن أن يكون سبيلاً إلى النجاح في المستقبل . ويمكن تحقيق ذلك من

خلال العمل ، ولكن الامر مكلف بالنسبة لصاحب العمل ، بسبب التزامه بدفع الحد الأدنى للاجور الذي يقرره القانون في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتدريب هؤلاء الشباب وتنمية خبراتهم .

٢) عمل منح تعليمية لشباب العمال . ويتم ذلك من خلال عدة سبل . فيمكن تقديم إعانات شهرية بالإضافة إلى مزايا أجرية يدفعها أصحاب الاعمال هؤلاء الشباب اثناء العمل وفي نطاق هذه الخطة يمكن للعامل أن يجمع بين الاجر الجاري والتدريب من خلال العمل بالصورة التي يفضلها . كما يمكن توفير أعمال للطلاب تتطلب تدريباً مصدقاً عليه . ويمكن اعطاء الاولوية لبعض الاعمال الحرفية الاساسية . وليس يخفى أن المهدف طويل الاجل لذلك هو تحسين نوعية القوة العاملة . وكمية ونوعية الانتاج ومن ثم يمكن تنمية الانتاج بدون تضخم .

برنامج «ريجان» The Reagan program

لقد جاءت ادارة «ريجان» إلى السلطة وسط عاصفة من عدم الرضى عن الظروف الاقتصادية . ولقد تصورت هذه الادارة ان هذه الظروف السيئة هي محصلة سياسات فاشلة حدثت في الماضي . ووضعت هذه الادارة برنامجا لاعادة الاقتصاد الامريكي إلى الطريق الصحيح ويعتمد هذا البرنامج لانعاش الاقتصاد الامريكي على أربعة عناصر أساسية :

- (١) ابطاء النمو النقدي .
- (٢) خفض معدلات الضرائب .
- (٣) خفض معدل اتفاق الحكومة الاتحادية .
- (٤) اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي .

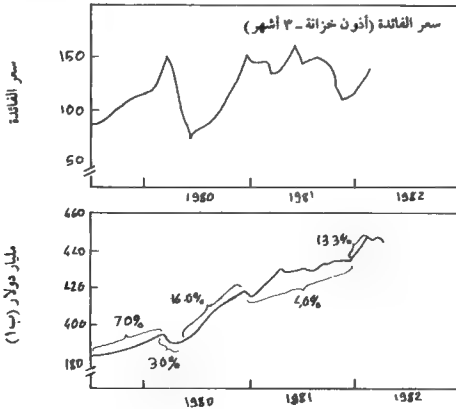
أ) نمو نقدي بطيء ومستقر

لقد قررت ادارة «ريجان» تحقيق خفض تدريجي في كمية النقود بهدف خفض معدل التضخم ، وخفض أسعار الفائدة . وقد اتفقت هذه السياسة مع رغبة المصرف المركزي «مصرف الاتحاد الفيدرالي» في خفض كمية النقود والواقع أن هذا المصرف قد قام بعد تولي الادارة الجديدة للسلطة مباشرة بخفض معدلات النمو النقدي المستهدفة لكمية النقود «ن» ، بمقدار ١٪ في السنة لكل من سنة ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . وقد توقع هذا المصرف أن يستمر خفض معدل النمو النقدي حتى ينخفض معدل نمو «ن» ، إلى ٣٪ وهو

يساوي تقريباً معدل نمو الاقتصاد في الاجل الطويل .
والواقع أن سياسة المصرف المركزي في السنوات الاخيرة قد أفسحت مجالاً كبيراً
لتحقيق سياسة الاستقرار . ففي اكتوبر ١٩٧٩ أعلن أنه سوف يركز على السيطرة على
كمية النقود أكثر من أسعار الفائدة . ومع ذلك فإن شكل رقم (٦) يبين أن النمو النقدي
غير المستقر كان سمة للسياسة النقدية . فقد صاحب النمو النقدي ارتفاع في أسعار
الفائدة النقدية ، كما أن أسعار الفائدة المنخفضة قد صاحبت انكماش العرض النقدي
خلال الفترة المنتهية لسنة ١٩٧٩ .

شكل رقم (٦)
عدم الاستقرار النقدي وأسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة النقدية قصيرة الاجل في السنوات الاخيرة بشدة عندما غما
عرض النقود بسرعة . كما انخفضت أسعار الفائدة النقدية قصيرة الاجل مع الانكماش
النقدي .



وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن معدل النمو النقدي كان معتدلاً بعد يناير سنة ١٩٨١ فإن السياسة النقدية قد تميزت بعدم استقرار قصير الاجل . كما تأثرت أسعار الفائدة كثيراً تبعاً لذلك .

وقد كان الانكماش النقدي في سنة ١٩٨١ سلاحاً فعالاً ضد التضخم فقد كان معدل التضخم سنة ١٩٨١ نحو ٨,٩٪ بعد أن كان ١٢,٤٪ سنة ١٩٨٠ و ١٣,٣٪ سنة ١٩٧٩ . ومع ذلك وكما تقرر نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي حول منحنيات فيليبس ، صاحب انخفاض معدل التضخم ارتفاع في معدل البطالة وانكماش اقتصادي . ولقد ارتفع معدل البطالة بشدة سنة ١٩٨١ ليصل إلى أكثر من ٩٪ بعد أن كان ٧٪ في السنوات السابقة .

(ب) السياسة الضريبية :

إن ارتفاع معدلات الضرائب خلال السبعينات هي التي أدت في زعم الادارة الجديدة إلى حدوث الركود التضخمي Stagflation وفقاً لهذا الزعم فقد أدى ارتفاع المعدلات الحدية للضرائب إلى ضعف الدافع إلى العمل ، والادخار ، والاستثمار لدى الافراد كما شجعهم على تحويل موارد كثيرة إلى أنشطة لا تخضع للضريبة . ونتيجة لذلك نما العرض بمعدل شديد البطء ، بينما أدت سياسات حفز الطلب إلى التأثير المباشر على مستوى الاسعار في الاجل الطويل على الأقل .

لذلك ، وجدت هذه الادارة أن علاج المشكلة الاقتصادية يتطلب خفض معدلات الضرائب ، والسماح بتعجيل الاهلاك للاصول الرأسمالية وتوفير الحوافز المناسبة للادخار ، وربط الشرائح الخاضعة للضريبة ، والاعفاءات الشخصية بالرقم القياسي للاسعار (بالتضخم) . وهذا يعني أن التضخم لا يدفع الممولين الذين لم يتغير دخلهم الحقيقي (ولكن الدخل النقدي قد ارتفع) في شرائع ضريبية أعلى ومن ثم يزيد أعباءهم الضريبية .

(ج) سياسة الموازنة

لقد كانت زيادة النفقات الاتحادية خلال السبعينات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في اعتقاد الادارة الجديدة هي أحد الاسباب الرئيسية التي أدت إلى الركود التضخمي في السبعينات . لذلك رأت هذه الادارة أنه لامناص من تحقيق خفض في معدل نمو هذه النفقات .

(د) اعادة التنظيم :

إن تنظيم الحكومة للنشاط الاقتصادي قد نما بسرعة في السنوات الاخيرة ومع ذلك يجب أن نشير إلى أن عملية التنظيم عملية عالية التكاليف - إذ تتطلب قوة عاملة اضافية ، وقتاً وجهداً - يتحملها دافعو الضرائب . فضلاً عن ذلك فإن المنتجين في أية صناعة يتم تنظيمها لا بد أن يلتزموا بقواعد التنظيم وأن يقدموا الدليل للحكومة على ذلك . وهذا يتطلب وقتاً وجهداً لاستيفاء نماذج معينة واجراء الاختبارات الضرورية ، وبشكل عام تقديم البيانات اللازمة للهيئة القائمة بعملية التنظيم .

ولكن هل تستحق عملية اعادة التنظيم ما ينفق عليها ؟ والواقع أنه عندما تزيد المنافع التي تحققها هذه العملية عن نفقاتها ، تكون الاجابة بالاجاب . ولكن عندما تزيد النفقات عن منافع هذه العملية ، فسوف يترتب عليها عدم كفاءة اقتصادية وانخفاض في العرض الكلي .

أثر برنامج «ريجان» على الاقتصاد

The Reagan Program- Its Impact on The Economy

قد نتساءل : هل يمكن لهذا البرامج أن يواجه الركود التضخمي ، وعدم الاستقرار ، وأسعار الفائدة المرتفعة ؟ الواقع أن هذا البرنامج قد يكون ايجابياً إلى حد ما . فخفض معدل النمو النقدي سوف يؤدي إلى خفض معدل التضخم ومعدلات الفائدة النقدية ذلك أن أغلب الاقتصاديين يعتقدون أن أسعار الفائدة النقدية المرتفعة خلال ١٩٧٩ - ١٩٨١ كانت نتيجة لارتفاع معدل التضخم وعلى ذلك ، وكما يوضح شكل رقم (٦) فإن التوسع النقدي لن يخفض أسعار الفائدة . وذلك لأن الآراء التي تقرر أن زيادة النمو النقدي تخفض أسعار الفائدة تتجاهل التكييف السريع للأسواق المالية عندما يؤدي التوسع النقدي إلى توقع ارتفاع معدلات التضخم .

إن انخفاض النمو النقدي في الاجل القصير سوف يؤدي إلى انخفاض عارض في الانتاج . كما يسبب ارتفاعاً في معدل البطالة ومع ذلك فإن الانكماش النقدي التدريجي ، لن يؤدي إلى انكماش طويل الامل . والثقة هنا لها أهميتها أيضاً . فلو أن السلطة النقدية والادارة قد أعلنتا أن السياسة النقدية سوف تكون مقيدة باستمرار فإن الأسواق سوف تتكيف مع ذلك بسرعة وسوف تتضاءل الآثار السلبية قصيرة الاجل

للسياسة التقديرية المقلية إلى أدنى الحدود ، ويتوافر أساس قوي للنمو الاقتصادي بدون تضخم .

وبينما تعمل السياسة التقديرية على خفض معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ، فإن عجز الموازنة يتزايد . ولنتذكر أن الانكماش يساعد على خلق عجز الموازنة العامة من خلال خفض الإيرادات الضريبية وفي نفس الوقت زيادة الانفاق في صورة تعويضات البطالة والبرامج الاجتماعية الأخرى . ولكن هل يمكن زيادة الضرائب لخفض قيمة العجز في الموازنة العامة ؟ والإجابة بالنفي وفقاً لرأي الكينزيين ، وكذلك نظرية العرض ، وتاريخياً كان ارتفاع الضرائب خلال الكساد غير فعال وفي بعض الحالات كان مدمراً .

ومن وجهة النظر السياسية ليست هناك طريقة سهلة لخفض العجز في الموازنة الاتحادية في الولايات المتحدة . ويمكن القول أن هناك ثلاث اختيارات أساسية :

(١) خفض نفقات الدفاع التي تقطع نسبة كبيرة من الموازنة .

(٢) خفض النفقات الاجتماعية المقررة بقوانين سابقة .

(٣) زيادة الضرائب .

وبدون خفض نفقات الدفاع ، وخفض المزايا الاجتماعية المقررة بقوانين سابقة أو رفع معدلات الضرائب (أو الجمع بينها) فإنه يستحيل خفض عجز الموازنة العامة بشكل ملموس .

مشاكل تواجه سياسة «ريمان» - ملخص

اثار بعض أعضاء ادارة «ريمان» المؤيدين لنظرية العرض في نقاش سياسي حول سياسة «ريمان» الضريبية أن هذه السياسة سوف تحفز الاقتصاد بقوة بحيث يستطيع أن يتوسع في نفقات الدفاع ، وأن يحتفظ بالمستوى الحقيقي للنفقات التحويلية كما هو ، وأن يحقق توازن الموازنة . ويتحقق هذا حتى في ظل سياسة نقدية مقيدة تخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي النقدي . وهناك من الاسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الاهداف غير متماسكة ، وأن النتائج التي يتوقعها خبراء الاستراتيجيات في ادارة «ريمان» لن يمكن تحقيقها .

(١) إن خفض الضرائب لن يخفض المعدلات الحدية للضرائب على الدخول الحقيقية إن معدلات الضرائب سوف تكون خلال ١٩٨١ - ١٩٨٤ أدنى منها في غياب خطة

«ريمان» ومع ذلك فإنها ستكون نفس المعدلات في سنة ١٩٨٠ أو أعلى منها . وعلى ذلك فإن خفض ادارة ريمان للضرائب سوف تلغي فقط الزيادة في الضرائب كجزء من الدخل عندما يؤدي التضخم إلى دفع الافراد ذوي الدخل الحقيقي الثابت ، ولكن دخولهم النقدي أكبر ، إلى شرائح ضريبية أعلى . كما تلغي ضرائب الضمان الاجتماعي المرتفعة .

وبين شكل رقم (٧) هذه النقطة . ويتضمن هذا الجدول المعدلات المتوسطة والحدية للضرائب على الدخل في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ لاسرة تتكون من أربعة أشخاص منهم اثنان يكسبان دخلاً . ولنفرض أن الشخص الثاني يحصل على أجر يعادل نصف ما يحصل عليه الاول . وتشمل معدلات الضرائب الضريبية الاتحادية على الدخل الفردي والضريبة على المرتبات (نصيب العامل فقط) والبيانات الموجودة بالجدول عن عدة مستويات للدخل تتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ دولار و ٨٠٠٠٠ دولار (بدولارات سنة ١٩٨٠) .

ويمكن القول بشكل عام أن المعدلات الضريبية المتوسطة لسنة ١٩٨٢ كانت أعلى قليلاً عنها في سنة ١٩٨٠ وأعلى كثيراً عنها سنة ١٩٧٧ . وصورة المعدلات الحدية تشبه هذه الصورة تقريباً .

إن المعدلات الحدية للضرائب على الدخل الموحدة ٢٠٠٠٠ دولار ، ٤٠٠٠٠ دولار ، ٦٠٠٠٠ دولار ، ٨٠٠٠٠ دولار (بدولارات سنة ١٩٨٠) كانت سنة ١٩٨٢ أعلى منها في سنة ١٩٨٠ . وفي كل الحالات كانت معدلات سنة ١٩٨٢ أعلى كثيراً من المعدلات الحدية المقابلة سنة ١٩٧٧ . وإذا فرضنا أن التشريع الضريبي لن يتغير فإنه بحلول سنة ١٩٨٤ ستختلف قليلاً فقط . إن المعدل المتوسط للضريبة الاتحادية على الايرادات سيكون في سنة ١٩٨٤ أدنى إلى حد ما من المعدلات المماثلة سنة ١٩٨٠ على الدخل الذي يزيد على ٤٠٠٠٠ دولار ، ولكنه يكون أعلى كثيراً عن مثيله على نفس الدخل الحقيقي في سنة ١٩٧٧ . وبشكل عام ، تشابه ، غالباً المعدلات الضريبية الحدية في سنة ١٩٨٤ مع مثيلاتها في سنة ١٩٨٠ ولكنها تزيد كثيراً من المعدلات المماثلة في سنة ١٩٧٧ .

ومن وجهة نظر العرض تعد البيانات التي يتضمنها شكل رقم (٧) بالغة الاهمية . ذلك أنه ما دامت المعدلات الضريبية الحدية لم تكون أدنى ، فليس هناك من الاسباب ما يدعو إلى توقع أي أثر قوي على جانب العرض بفعل التغيرات الضريبية التي تحدث خلال ١٩٨١ - ١٩٨٤ م .

شكل رقم (٧)

المعدلات الضريبية المتوسطة والحدية لأسرة مكونة من أربعة أفراد يعمل منهم اثنان* .

المعدل المتوسط للضريبة (%)				الدخل الاجمالي معدل على أساس (١٩٨٠)
١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٧	
١٣,١٣	١٣,٣٦	١١,٢٧	١٠,٥٧	٢٠٠٠٠
١٨,٧٨	١٩,٥٣	١٩,٠٠	١٦,١٣	٤٠٠٠٠
٢٣,٢٦	٢٣,٥٦	٢٣,٢٩	١٩,٦٢	٦٠٠٠٠
٢٥,٠٧	٢٦,٨٧	٢٧,١٠	٢٣,٢٣	٨٠٠٠٠
المعدلات الحدية للضرائب (%)				
٢٤,٧	٢٥,٧	٢٤,١٣	٢٤,٨٥	
٣٩,٧	٣٩,٧	٣٨,١٣	٣٣,٨٥	
٤٤,٧	٥٠,٧	٤٩,١٣	٤١,٨٥	
٤٨,٧	٥٥,٧	٤٩,٠٠	٤٥,٠٠	

* تتعلق البيانات هنا بالدخل الشخصي الاتحادي . والالتزامات الضريبية المتعلقة بالضمان الاجتماعي . وتستند الحسابات على الفروض التالية : ان الزوجين يسجلان دخلهما المشترك في ملف واحد . وان كل الدخل مكتسب كما ان الشخص الثاني يحصل على ٥٠٪ من الأجر الذي يحصل عليه الشخص الاول . وأن دافعي الضريبة يحصلون على إعفاء قدره ٢٣٪ من الدخل وأن معدل التضخم خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٤ كان افترض ٨٪ .

إن ممولي الضرائب الذين يستفيدون كثيراً من انخفاض المعدلات الضريبية مجموعة صغيرة من ذوي الدخل العالية الذين يخضعون للمعدل الحدي للضريبة البالغ ٥٠٪ . وهذا يعني أن نحو ١٪ فقط من جملة ممولي الضرائب سوف يتأثرون بالسياسة الضريبية التي تتخذها ادارة «ريجان» وأما بالنسبة للغالبية الباقية فإن هذه السياسة سوف تمنع معدلات الضرائب من الارتفاع .

(٢) إن سياسة الموازنة لن تستطيع زيادة نفقات الدفاع ولن تغير برامج الرعاية الاجتماعية القائمة ، وتؤدي إلى بطله شديد في نمو النفقات الاتحادية في نفس الوقت . ولقد كانت البنود الثلاثة الاساسية في الميزانية خلال السنة المالية ١٩٨٢ هي :

(أ) المدفوعات التحويلية للأفراد (٤١٪)

(ب) الدفاع ، والقضاء ، والشئون الدولية (٢٨٪) .

(ج) مدفوعات الفائدة (١٣٪) .

وهذه البنود الثلاثة تشكل معاً ٨٢٪ من النفقات الاتحادية وتأمّل ادارة «ريمان» أن تزيد نفقات الدفاع الحقيقية بمعدل ٧٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ . وهذا يجعل نفقات الدفاع تمثل نحو ٧,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٧ بعد أن كان ٥٪ في سنة ١٩٨٠ ولكنه يظل أقل بكثير من مستويات نفقات الدفاع خلال الستينات .

إن مشكلة هذه الاستراتيجية انها تتعارض مع أهداف أخرى للموازنة وخاصة تعهد ادارة «ريمان» بخفض النفقات الاتحادية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . وليس من المتوقع أن تنخفض مدفوعات الفائدة أو المدفوعات التحويلية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . فمدفوعات الفائدة لن تنخفض ما دام عجز الموازنة قائماً وظلت أسعار الفائدة عالية ومهما يكن من أمر ، فإن مدفوعات الفائدة تميل إلى الارتفاع كنسبة من الناتج القومي الاجمالي . وأغلب المدفوعات التحويلية يمثل برامج لنفقات اجتماعية مقررّة بتشريعات سابقة ، وهي مرتبطة بالرقم القياسي للأسعار لذلك فإن هذه النفقات ترتفع مع ارتفاع مستوى الأسعار ولقد تزايد الانفاق على هذه البرامج في السنوات الأخيرة بمعدل أسرع كثيراً عن معدل نمو الدخل القومي .

وإذا لم تنخفض مدفوعات الفائدة ولا النفقات التحويلية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي فسوف يكون من المستحيل عملياً تخفيض الحجم النسبي للنشاط الحكومي وزيادة نفقات الدفاع الحقيقية . وإذا لم تكن ادارة «ريمان» مستعدة للتأثير على برامج الضمان الاجتماعي ، وبرامج المعاشات الأخرى فإن احتمال حدوث انخفاض في النفقات الاتحادية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي يكون ضئيلاً .

(٣) سوف يكشف صانعو السياسة عجزهم عن زيادة نفقات الدفاع وسوف تترك البرامج الأساسية للمدفوعات التحويلية كما هي وتخفض معدلات الضرائب وتستخدم السياسة النقدية لابطاء معدل النمو دون حدوث عجز كبير في الموازنة . لقد ورثت ادارة «ريمان» عجزاً في الموازنة بلغ نحو ٢,٤٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن هذا العجز يقدر بنحو ٨٤ مليار دولار حيث أن الناتج القومي الاجمالي المتوقع سنة ١٩٨٣ يبلغ ٣,٥ تريليون دولار . ومع ذلك فإن

سياسات هذه الادارة في مجال الضرائب والانفاق سوف يزيد من هذا العجز بكل تأكيد . ويتوقع المراقبون المستقلون عجزاً سنوياً بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار في السنوات المالية ١٩٨٣ - ١٩٨٥ .

ويوضح الموجز التالي كلا من سياسة ادارة «ريمان» والمشاكل المحتملة حدوثها .

المشكلة الاقتصادية	المعالج الاول الذي تراه ادارة «ريمان»	المشاكل المحتملة
(١) التضخم	خفض تدريجي في معدل نمو عرض النقود	قد تؤدي السياسة التقيدية الشحيحة الى انكماش اقتصادي حاد الامر الذي يزيد عجز الموازنة .
(٢) بطء معدل النمو الاقتصادي	معدلات ضريبية ادى ، واعادة التنظيم ، وتخفيض حجم القطاع العام .	عدم القدرة على خفض الانفاق الحكومي وعلى ذلك فإن خفض الضرائب يؤدي الى احداث عجز كبير في الموازنة العامة .
(٣) ارتفاع اسعار الفائدة	حوافز الادخار الناتجة عن خطة الضرائب ، وخفض معدل النمو النقدي .	السياسة الضريبية لن تخلق حوافز قوية لتنمية الادخار بينما يؤدي عجز الموازنة الى زيادة الطلب على الارصدة المتاحة للاقراض .
(٤) العجز الكبير في الموازنة العامة	خفض معدل نمو الانفاق الحكومي وخفض معدلات الضرائب لدفع النمو الاقتصادي وتنمية الايرادات الضريبية .	عدم القدرة على خفض الانفاق الحكومي وخفض الضرائب يزيد عجز الموازنة العامة ، وارتفاع اسعار الفائدة ، وضعف معدل النمو .

الاقتصاد الكلي خلال الثمانينات

سوف يستمر الاقتصاد الجزئي يمارس أثراً هاماً على اتجاه الاقتصاد الكلي بصرف النظر عن نجاح أو فشل برنامج ريمان . فسوف تجمع القضايا الهامة خلال الثمانينات بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي . وقد نسأل : كيف يمكن تغيير الحوافز التي توفرها الاسعار النسبية بأسلوب يؤدي الى خفض معدلي البطالة والتضخم ؟ وإلى أي مدى تكون آثار تخفيض الضريبة (أو زيادتها) ذات أهمية على دوافع العمل ؟ وكيف يتكامل دور

الزمن والفجوات المرتبطة بعملية التكيف في الاسواق الكلية في تحليلنا ؟ ونجيب بأن الباحثين سوف يستخدمون كلا من أدوات التحليل الكلي والجزئي في بحثهم عن إجابات لهذه الأسئلة . وهكذا يتلأشى بسرعة التمييز بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي بفعل هذه التطورات . وهو اتجاه حسن . ذلك أن كلا من التحليل الجزئي والتحليل الكلي يختص بصناعة القرار ودراسة السلوك الانساني .

الاهداف التعليمية للفصل

- (١) واجه الاقتصاد الأمريكي خلال السبعينات انخفاضاً في معدل النمو وارتفاعاً في معدل التضخم . ولقد كان معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ضعيفاً ليس بالمقاييس التاريخية وحدها ولكن بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى .
- (٢) لقد تميزت السنوات الأخيرة بوجود اتجاه سريع لاستخدام السياسة الاقتصادية الجزئية في التعامل مع مشاكل النمو الاقتصادي البطيء والبطالة المرتفعة ، والتضخم . ويؤكد منهج البحث الجزئي (أ) آثار الاسعار النسبية (ب) البناء الجزئي للاقتصاد (ج) العلاج في إطار سياسة طويلة الأجل أفضل من العلاج من خلال سياسة قصيرة الأجل .
- (٣) تختلف البطالة في الثمانينات عن تلك التي سادت في الثلاثينات في عدة مظاهر . ففي الثلاثينات تضمنت البطالة بشكل عام خسارة شباب العمال أعمارهم وقد كانوا مسئولين وحدهم عن دخول أسرهم . ولم تكن تعويضات البطالة ، أو إعانات الفصل من العمل ، أو برامج الرفاهية متاحة بشكل عام لتخفف من أثر البطالة . وعلى عكس ذلك كان نحو نصف العمال العاطلين تحت سن ٢٥ سنة في بداية الثمانينات . كما كانت الاسر التي يتعدد لديها مكتسبو الدخل أكثر شيعاً ، كما أن أنواعاً مختلفة من برامج تحويل الدخل كانت متاحة لمساعدة العاطل .
- (٤) يعتقد معظم الاقتصاديين أنه لو أرادت الولايات المتحدة ان ترفع من معدل النمو المتضائل فان ذلك يتطلب بالضرورة معدلاً أعلى للتكوين الرأسمالي ذلك أن الهيكل الضريبي الحالي في الولايات المتحدة يميل الى إعانة الاقتراض ويعاقب الادخار . ولا يخفى أن عكس هذا الهيكل للمحافظ يشجع الادخار ، ويخفض الاستهلاك الجاري ويساعد على توفير الأموال اللازمة لزيادة التكوين الرأسمالي .
- (٥) ان ربط أسعار الفائدة على السندات الحكومية بالرقم القياسي للأسعار سوف يخفض

تكلفة الاقتراض الحكومي ويزيل التحويلات القدرية للدخل الى حملة السندات كلها انخفضت أسعار الفائدة . وبالمثل ، فإن هذا الاجراء سوف يمنع الحكومة من الكسب على حساب حملة السندات اذا اتبعت سياسات تضخمية في المستقبل .

(٦) لقد كان هناك نمو سريع في عدد الناس تحت ٣٥ سنة وفوق ٦٥ سنة خلال السبعينات في الولايات المتحدة . وقد أدت هذه التغيرات السكانية الى زيادة المعدل العادي للبطالة ، وإعاقة نمو الدخل الحقيقي ، وخفض معدل الادخار . وعلى عكس ذلك سوف يحدث خلال الثمانينات انخفاض نسبة الشباب (تحت ٢٥ سنة) من السكان ، بينما تزيد مجموعة العمر ٣٥ - ٥٤ سنة بسرعة . ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، سوف يؤدي ذلك الى خفض المعدل العادي للبطالة ، ويقود الى معدل أسرع لنمو الدخل ، ويولد معدلا أعلى للادخار .

(٧) لقد صمم برنامج تعويض البطالة لتخفيض المشاكل والصعوبات الناشئة عن البطالة . ومن أسف ، أن هذا النظام يشجع أيضا على حدوث البطالة حيث (أ) يغري أصحاب الأعمال على استخدام كثيف لأسلوب التسيير المؤقت للعاملين (ب) يجعل فترات البطالة الأطول (والبحث عن عمل) أرخص العمال بالنسبة لقبول فرص العمل المتاحة . وهذا يعني أنه لا بد من اصلاح النظام ليحقق هدفه الاساسي مع تخفيض أثره العكسي على المعدل العادي للبطالة .

(٨) ان اعفاء شباب العمال من قانون الحد الأدنى للأجور والأخذ بنظام المنح التعليمية للشباب اصلاحا يعتقد كثير من الاقتصاديين ان الاخذ بها سوف يقود الى مواجهة فعالة للمعدل المرتفع للبطالة بين شباب العمال .

(٩) اقترحت ادارة الرئيس ريغان برنامجا اقتصاديا من أربع نقاط لمواجهة الركود التضخمي ، وعدم الاستقرار ، وأسعار الفائدة المرتفعة التي واجهت الاقتصاد الأمريكي في بداية الثمانينات . وتتلور العناصر الرئيسية لهذا البرنامج في (أ) نمو أبطأ لكمية النقود (ب) تخفيض المعدلات الضريبية (ج) تخفيض معدل نمو النفقات الحكومية (د) إعادة تنظيم الاقتصاد .

(١٠) وافق «الكنجرس» الأمريكي سنة ١٩٨١ على القانون الضريبي للانعاش الاقتصادي Economic Recovery Tax Act . وقد أدى هذا التشريع الى (أ) خفض المعدلات الضريبية على الدخل الشخصي النقدي خلال فترة أربع سنوات بنحو ٢٣٪ (ب) أقر ربط المعدلات الضريبية بالرقم القياسي للأسعار ابتداء من سنة

١٩٨٥ (ج) - سمح بمعدل اهلاك أسرع للاستثمار (د) خلق حوافز ضريبية مختلفة لتشجيع الأفراد على الادخار من أجل التقاعد .

(١١) لن يؤدي خفض «ريمان» لمعدلات الضرائب الى خفض فعلي للمعدلات -تدنية للضرائب على الدخل الحقيقي الا اذا انخفض معدل التضخم بشكل جوهري . ولا بد أن يزيل الزحف الى الشرائح الضريبية الأعلى والضرائب الأعلى للضمان الاجتماعي . وحيث أن التشريع لن يخفض المعدلات الحدية للضرائب لأغلب الناس فإن الأمل ضعيف في حدوث نمو جوهري في الناتج الكلي .

(١٢) تدعو استراتيجية ريغان لزيادة نفقات الدفاع القومي . وحيث أنه من المرجح أن يواجه صعوبة بالغة القوة في خفض الانفاق على (أ) مدفوعات الفائدة على الدين القومي (ب) برامج المعاش / التقاعد فإنه يبدو مستحيلاً أن تتمكن الادارة من زيادة الانفاق على الدفاع وأن تخفض الحجم النسبي للقطاع الاتحادي كما هو مخطط له . وإذا لم ينخفض الانفاق و/ أو زادت الضرائب فإن العجز الكبير سوف يقود غالباً ، الى تزايد أسعار الفائدة الذي يوقف الخروج من ركود سنة ١٩٨١ .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

١ - طلب منك رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري ان تكتب بحثاً موجزاً عن كيف تستطيع احداث خفض مستمر لمعدل البطالة . عليك ان تتأكد من تقديم اقتراحات محددة ، وأن تبين أهمية ما توصي به .

٢ - يلخص الجزء الأول من هذا الفصل الظروف الاقتصادية القائمة عندما أصبح «رونالد ريغان» رئيساً للولايات المتحدة . فالى أي حد تغير الظروف ؟ وهل استطاع برنامجه أن يوقف التضخم والبطالة وعدم الاستقرار وأسعار الفائدة المرتفعة ؟

٣ - تشير الاحداث الاقتصادية في السبعينات الى فشل السياسة الاقتصادية الكلية . ولو أن الاقتصاديين كانوا بارعين كما يدعون لما عانينا من معدل البطالة المرتفع أو عدم الاستقرار الاقتصادي خلال العقد . بين لماذا توافق أو ترفض هذا الرأي .

٤ - كيف يختلف منهج التحليل الاقتصادي الجزئي لمشاكل البطالة والنمو الاقتصادي عن التركيز التقليدي على السياسة النقدية أو المالية ؟ وهل يعتبر هذا المنهج بديلاً للسياسة النقدية والمالية التقليدية ؟ أشرح ذلك .

- ٥ - لماذا تظن أن معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة كان بطيئاً بالنسبة لمعدل النمو في دول صناعية أخرى ؟ وهل يجب أن نهتم بمعدل النمو الضعيف لاقتصادنا ؟ ولماذا ؟
- ٦ - لماذا كان معدل البطالة مرتفع جداً خلال السبعينات ؟ وهل كان معدل البطالة المرتفع دليلاً على ضعف الطلب على العمل ؟ وماذا تظن أن يحدث لمعدل البطالة في أواخر الثمانينات ؟

الجزء الثالث الإقتصاد الدولي

الفصل السابع عشر الأسب من التجارة الدولية

الفصل السابع عشر الكسب من التجارة الدولية

Gaining From International Trade

اننا نعيش في عالم تضاعفت فيه المسافات . فقد ينتج القمح في غرب كنساس بالولايات المتحدة الأمريكية ، بينما يصنع خبزا في مخبز روسي كما أن طعام الافطار لكثير من الامريكيين قد يشتمل على موز من هندوراس . وقهوة من البرازيل ، وشيكولاته صنعت من ثمار الكاكاو النيجيري وقد تزايد حجم التجارة العالمية بسرعة في السنوات الأخيرة نتيجة تحسن وسائل النقل والمواصلات . ففي عام ١٩٧٩ بلغ اجمالي قيمة التجارة الدولية بين الدول نحو ٣ تريليون دولار . ويبيع نحو ١٦٪ من الانتاج العالمي في دول أخرى غير الدول المنتجة ، وهذا الرقم ضعف الرقم الذي كان قائما منذ عقدين من الزمن .

وفي هذا الفصل يتم تحليل تأثير التجارة الخارجية على الاسعار والاستهلاك ، والانتاج المحلي من السلع . وسوف يؤخذ في الاعتبار آثار قيود التجارة مثل الضريبة الجمركية ، والحصص . فالتجارة الخارجية مجال اقتصادي تكثر فيه المظاهر الخادعة فغالبا ما تهمل الآثار غير المباشرة . ومع استمرارنا في هذه الدراسة فسوف نناقش عددا من الأمثلة التي تخلو من المنطق الاقتصادي .

هيكल قطاع التجارة الدولية

The Composition of International Sector

يختلف حجم قطاع التجارة الخارجية بين الدول . ويوضح ذلك الشكل رقم (١) . اذ تشكل التجارة الخارجية أكثر من ٥ / ٢ الناتج القومي الاجمالي في هولندا ونحو ١ / ٤ الناتج القومي الاجمالي في السويد ، وكندا ، وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة . وينخفض الحجم النسبي لقطاع التجارة في كل من اليابان واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية . ذلك أن ٩٪ من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة تتولد من التجارة .

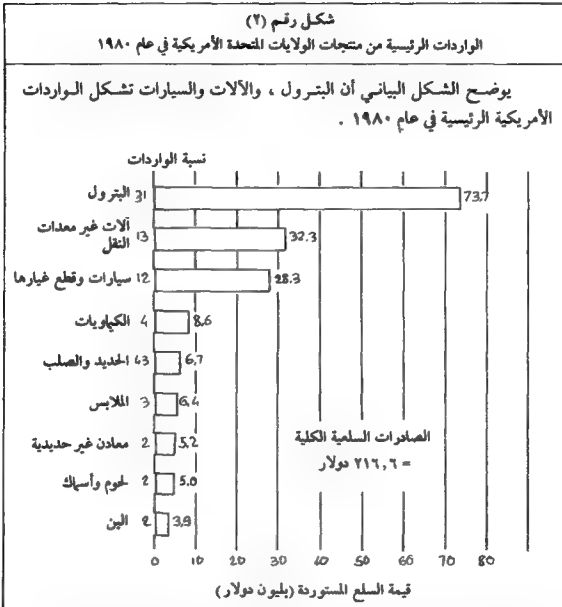
شكل رقم (١)

حجم قطاع التجارة في مجموعة من الدول المختارة في عام ١٩٨٠

الدولة	التجارة الدولية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي
هولندا	٤٥
السويد	٢٨
كندا	٢٤
ألمانيا الغربية	٢٣
المملكة المتحدة	٢٣
فرنسا	١٩
النمسا	١٣
استراليا	١٣
اليابان	١٣
الولايات المتحدة	٩

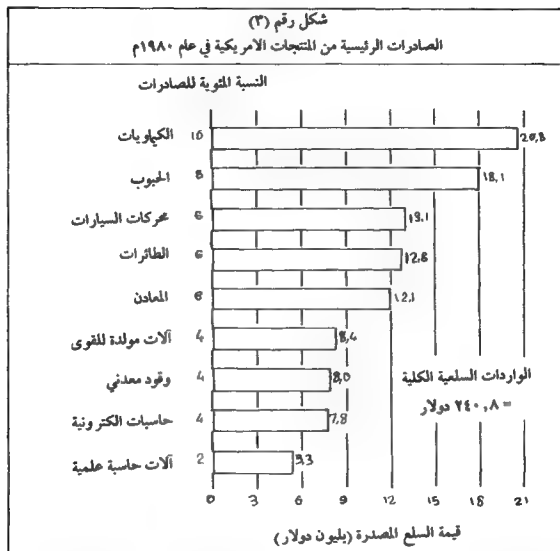
ومع ذلك فإن حجم قطاع التجارة الدولية بالنسبة للناتج القومي الاجمالي قد يقلل من الأهمية الفعلية للتجارة . ولا يخفى أن كثيرا من المنتجات التي يشتريها الأجانب قد تتكلف أكثر اذا اعتمدنا كلية على انتاجنا المحلي . ان المملكة العربية السعودية ، مثلا ، تعتمد على الدول الأجنبية للحصول على عديد من السلع . كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الخارج في معظم الاستهلاك من القهوة والموز وأكثر من ٩٠٪ من البوكسيت الذي يستخدم في صناعة الألومنيوم ، وكل الكروم والماس والقصدير ومعظم الكوبلت ، والنيكل والمغنسيوم ، والاسبستوس على أن نمط الحياة سوف يتغير اذا ما تغيرت ظروف التجارة الدولية أو تعثرت .

ولنخص الشكلان ٢ ، ٣ الواردات والصادرات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . ويشكل البترول ٣١٪ من قيمة الواردات السلعية الأمريكية في عام ١٩٨٠ (شكل رقم ٢) ، ولقد كانت الواردات البترولية تمثل ١١٪ من اجمالي قيمة الواردات حتى عام ١٩٧٣ . ولسنا في حاجة الى القول أنه حدثت زيادة حادة في الواردات البترولية الأمريكية . وفضلا عن ذلك فإن السيارات والمكينات والالات (الكهربائية وغير الكهربائية) . والكأويات ، ومستجات



الصلب تعد من الواردات الرئيسية . ويوضح الشكل رقم (٣) الصادرات السلعية الرئيسية للولايات المتحدة . وبين منه أن هناك ثلاثة منتجات وهي الكيماويات ومحركات السيارات والمحسوب تمثل ٣٤٪ من إجمالي الصادرات الأمريكية . كما تعد الطائرات ، والوقود المعدني (الفحم أساسا) ضمن قائمة الصادرات الرئيسية .

وقد تغير هيكل التجارة الأمريكية خلال العقد الأخير . فقد تزايد نصيب الصادرات من المنتجات الزراعية (القمح ، والذرة ، والأرز) والمنتجات التي تعتمد على استخدام التقنية المتقدمة (الطائرات ، والكمبيوتر وأدوات الماكينات على سبيل المثال) من



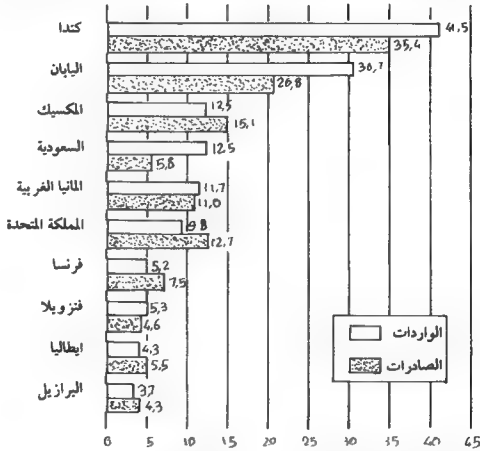
جملة الصادرات . كما وفر المنتجون الأجانب كمية متزايدة من السلع المستوردة الى الاسواق الامريكية المحلية ، والتي تستخدم في صناعات مثل الصلب ، والمنسوجات والسيارات وكذلك البترول الخام .

ولكن ما هي الدول التي تتاجر معها الولايات المتحدة ؟ وكما يوضح الشكل رقم (٤) تقع كندا على رأس هذه الدول . ففي عام ١٩٨٠ كان أقل من ١/٥ تجارة الولايات المتحدة بقليل من كندا . كما أن اليابان والمكسيك ودول مجلس التعاون الأوربي (وخاصة ألمانيا الغربية ، والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا) فكانت بالدول الرئيسية التي

شكل رقم (٤)

أهم الدول التي تتاجر معها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠م

يتبين من الشكل أن أهم الدول الرئيسية في التجارة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ هي كندا ، واليابان ، المكسيك ، وغرب أوروبا كما أن هناك تزايداً في التجارة مع الدول المنتجة للبترول مثل المملكة العربية السعودية ، وفنزويلا .



قيمة الصادرات والواردات الأمريكية مع دول مختارة في سنة ١٩٨٠ (بليون دولار)

المصدر : وزارة التجارة الأمريكية .

تتعامل مع الولايات المتحدة وفي سنة ١٩٨٠ كان أكثر من نصف التجارة الأمريكية مع كندا ، واليابان ، والدول الصناعية في غرب أوروبا . ولقد ، تمت تجارة الولايات المتحدة مع الدول المصدرة للبترول بسرعة اعتباراً من منتصف السبعينات (وتقع المملكة العربية السعودية ، وفنزويلا ضمن الدول الرئيسية التي تتاجر معها الولايات المتحدة الآن) .

الميزة النسبية والتجارة بين الدول

Comparative Advantage and Trade Between Nations

على الرغم من أننا نتحدث عن التجارة الدولية ، فإن أغلب المبادلات تتم بين أفراد (أو منشآت أعمال) في دول مختلفة . فالتجارة الدولية كشأن المبادلات الاختيارية الأخرى تنشأ لأن كلا من البائع والمشتري يحقق مكاسب منها ، ذلك أنه إذا لم يتوقع طرفا التبادل تحقيق نفع فلن تقوم تجارة بينهما .

وقانون الميزة النسبية الذي نوقش بالتفصيل في الفصل الثاني ، يوضح لماذا يتحقق كسب مشترك من التخصص والتبادل . فوفقاً لقانون الميزة النسبية يحقق طرفا عملية التبادل مكاسب نتيجة للتخصص في إنتاج السلع ذات تكلفة الفرصة البديلة المنخفضة ومبادلتها بالسلع ذات تكلفة الفرصة البديلة المرتفعة لديهم . وهذا التخصص في نطاق مبدأ الميزة النسبية ، يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ويعمل على تعظيم الناتج المشترك بين طرفي التبادل .

ويستفيد كل من طرفي التبادل الدولي إذا تم التخصص في الأشياء التي يؤديها كل طرف بكفاءة عالية . ومن المعلوم أن قاعدة الموارد تختلف بين الدول فالدول ذات الجو الدافئ ، والرطب مثل البرازيل وكولومبيا تخصص في إنتاج البن . وحيث تتوافر الأراضي الزراعية في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل كندا وأستراليا فإن هذه الدول تخصص في المنتجات التي تتطلب عنصر الأرض بكثافة عالية ، مثل القمح ، والحبوب والأعلاف واللحوم . وعلى عكس ذلك ، فإن الأرض نادرة في اليابان التي تملك قوة عمل عالية المهارة ، لذلك يتخصص اليابانيون في التصنيع ، مستفيدين من ميزتهم النسبية في إنتاج آلات التصوير ، والسيارات ، ومنتجات الصلب بهدف التصدير .

وإنه لمن السهولة أن نرى لماذا تعمل التجارة والتخصص على زيادة الانتاج المشترك وتحقيق كسب متبادل عندما تختلف قاعدة الموارد بين الاقاليم بشكل جوهري . وحتى إذا لم تختلف الموارد بين الدول على نحو كبير ، فإن تحقيق كسب مشترك من التبادل يكون ممكناً عادة . ويوضح الشكل رقم (٥) هذه النقطة . وفيه ندرس امكانيات انتاج الدرجات والعصير في دولتين هما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . ونقوم في البداية بتحليل الوضع في حالة غياب التخصص والتجارة ، ثم نأخذ في الحسبان تأثير التجارة وسوف يقتصر التحليل على دولتين وسلعتين فقط بهدف تسهيل التحليل .

دعنا نفترض أن فرنسا تقوم بتشغيل ٢ مليون عامل في هاتين الصناعتين وأن الولايات المتحدة تقوم بتشغيل ٤ مليون عامل ، وأن انتاجية العامل في كل من الدراجات ، والعصير في فرنسا أعلى منها في الولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا فإن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في انتاج كل من السلعتين وقد يرجع ذلك الى خبرتها السابقة فالعمال الفرنسيون يمكنهم انتاج ٤ أربعة دراجات في اليوم بينما ينتج عمال الولايات المتحدة ٣ درجات في اليوم فقط . كما أن العمال الفرنسيين يمكنهم انتاج ٢٠ زجاجة من العصير في اليوم بالمقارنة ينتج عمال الولايات المتحدة ١٠ زجاجات في اليوم .

شكل رقم (٥) الميزة النسبية والمكاسب من التجارة الدولية

(١) عدد العمال (بالمليون)	(٢) انتاج في اليوم (أ)	(٣) الانتاج الكلي بدون تخصص (ب)	(٤) الانتاج الكلي بعد التخصص	(٥) الاستهلاك بعد التجارة (ج)
فرنسا	٢	٤ مليون دراجة و ٢٠ مليون زجاجة عصير	صفر دراجة و ٤٠ مليون زجاجة عصير	٥ مليون دراجة و ٢٠ مليون زجاجة عصير
الولايات المتحدة	٤	٣ دراجات أو ١٠ زجاجات عصير	٩ مليون دراجة و ٢٠ مليون زجاجة عصير	٧ مليون دراجة و ٢٠ مليون زجاجة عصير
الاجالي	٦	—	١٢ مليون دراجة و ٤٠ مليون زجاجة عصير	١٢ مليون دراجة و ٤٠ مليون زجاجة عصير

(أ) افترض أن انتاج العامل ثابت في كل من السلعتين بهدف التسهيل .

(ب) افترض أن عددا متساويا من العمال يعمل في صناعة الدراجات وصناعة العصير .

(ج) افترض أن السعر العالمي للدراجة ٤ أمثال سعر زجاجة العصير .

ويوضح الشكل رقم (٥) عمود ٣ اجمالي انتاج الدراجات والعصير في كل من فرنسا والولايات المتحدة في حالة غياب التجارة . وبافتراض أن قوة العمل في كل من الدولتين توزع بين الصناعتين بالتساوي فإن ٢ مليون عامل فرنسي ينتجون ٤ مليون

دراجة ، و ٢٠ مليون زجاجة عصير . وفي الولايات المتحدة ينتج العمال ٦ مليون دراجة ، و ٢٠ مليون زجاجة عصير . وعلى ذلك تكون جملة إنتاج الدولتين قبل قيام التخصص والتجارة ١٠ مليون دراجة ، ٤٠ مليون زجاجة عصير .

فإذا كان العمال الفرنسيون أكثر كفاءة في إنتاج كل من الدراجات والعصير عن أقرانهم في الولايات المتحدة ، فهل يتحقق كسب من قيام التجارة ؟ . والإجابة نعم ، لان تكلفة الفرصة البديلة للإنتاج تختلف في كل من الدولتين . فبالنسبة للعمال الفرنسيين نجد أن تكلفة الفرصة البديلة للدراجة هي خمسة زجاجات من العصير . أما في الولايات المتحدة فإن تكلفة الفرصة البديلة للدراجة هي ثلاثة زجاجات وثلاث زجاجة من العصير (٣) زجاجة . وعلى ذلك فإن العمال الأمريكيين ينتجون الدراجات بتكلفة فرصة بديلة أقل مع أنهم لا يستطيعون إنتاج كمية مساوية لتلك التي ينتجها العمال الفرنسيون في اليوم . ويبين شكل رقم (٥) أنه عندما يتخصص ٤ مليون عامل أمريكي في إنتاج الدراجات فإنهم ينتجون ١٢ مليون دراجة في اليوم . وإذا تخصص ٢ مليون عامل فرنسي في إنتاج العصير فإنه يمكنهم إنتاج ٤٠ مليون زجاجة عصير في اليوم . وعلى ذلك ففي ظل التخصص يكون الإنتاج المشترك للدولتين ١٢ مليون دراجة ، و ٤٠ مليون زجاجة عصير في اليوم ، بزيادة قدرها ٢ مليون دراجة عن الوضع قبل قيام التجارة . فإذا كان سعر الدراجة ٤ زجاجات عصير (كسعر متوسط *an intermediate price*) ، فإن فرنسا يمكنها أن تبادل ٢٠ مليون زجاجة عصير بخمسة ملايين دراجة أمريكية الصنع .

ويوضح الشكل رقم (٥) عمود « ٥ » أنه بعد التخصص وقيام التجارة فإن كلا من الدولتين يمكنها أن تزيد استهلاكها بمليون دراجة في اليوم عن الوضع قبل قيام التجارة . وهكذا فإن كلا من الدولتين يكسب من التخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة فرصة بديلة منخفضة . ولا يخفى أننا قد أهملنا تكلفة النقل . ويديهي أن تكلفة النقل تخفض المكاسب المحتملة من التجارة . ذلك أن تكلفة النقل قد تتجاوز ، أحيانا ، المكاسب المتبادلة . وفي مثل هذا الوضع فإن التبادل لا يتم . ومع ذلك فإن هذا لا يلغي قانون الميزة النسبية .

وطبقا لقانون الميزة النسبية ، فإن الإنتاج المشترك لدولتين تقوم بينهما التجارة يكون أكبر عندما تخصص كل دولة في إنتاج المنتجات ذات تكلفة الفرصة البديلة المنخفضة وتبادلها من خلال التجارة بالسلع التي تنتجها بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة . ويتحقق الكسب المتبادل للدول التي تقوم بينهما التجارة في ضوء مثل هذا التخصص والتبادل .

الارتباط بين الصادرات والواردات The Export- Import Link

إن عدم الفهم الصحيح لاهمية التجارة الدولية ينشأ لأن الناس لا يأخذون في حسابهم كل نتائجها . فلماذا ترحب الدول الأخرى بتصدير سلعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ونجيب بأن ذلك يتم من أجل حصولهم على الدولار الأمريكي . وهذا صحيح ، ولكن لماذا يرغبون في الحصول على الدولار ؟ وهل يرغب الأجانب الاستمرار في تصدير البترول ، وأجهزة الراديو والساعات وآلات التصوير ، والسيارات ، والآلاف من السلع الأخرى إلى الولايات المتحدة ، من أجل الحصول على قطع من الورق ؟ وبدعي أن الأمر ليس كذلك . ذلك أن الأجانب ليسوا سذجاً . فهم يبادلون سلعهم بالدولارات ، التي يمكنهم استخدامها في استيراد السلع وشراء حقوق ملكية أصول أمريكية .

وعلى ذلك فإن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى وبعبارة أخرى ، تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية . فإذا لم تستورد دولة ما سلعا من الأجانب ، فإن هؤلاء لن يحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة . وعلى ذلك فإن هناك ارتباطاً قوياً بين صادرات وواردات دولة ما .

العرض والطلب والتجارة الدولية

Supply, Demand and International Trade

كيف تؤثر التجارة الدولية على الأسعار ومستويات الانتاج في السوق المحلية ؟ إن تحليل العرض والطلب يساعدنا في الإجابة على هذا السؤال . ذلك أن تكلفة النقل المرتفعة وإمكانية الحصول على بدائل أرخص من أماكن أخرى تقلل من جاذبية بعض المنتجات الأمريكية للأجانب . وهذه العوامل قد تحول دون شراء الأجانب لبعض السلع الأمريكية . ومع ذلك فإن المستهلك الأجنبي قد يجد أن كثيراً من المنتجات الأجنبية أرخص حتى إذا أخذت تكلفة النقل في الحسبان . وعندما تكون الحالة هكذا ، فإن طلب الأجانب سوف يصبح مكماً لطلب المستهلكين المحليين .

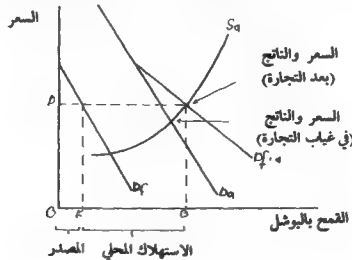
وفي الاقتصاد المفتوح يكون منحني طلب السوق على المنتجات المحلية هو المجموع الأفقي للطلب المحلي والخارجي . ويوضح الشكل رقم (٦) تأثير الطلب

الخارجي على السوق المحلية للقمح الأمريكي . فعندما يضاف طلب الاجانب الى الطلب المحلي يكون لدينا منحنى طلب السوق D_{us} (حيث تشير d الى الطلب المحلي، D الى الطلب الاجنبي) ويعمل السعر (P) على توازن العرض والطلب . وعند سعر التوازن للسوق ، يشتري الاجانب الكمية (OF) من القمح ، ويشتري المستهلكون المحليون الكمية (FQ) ويترتب على منافسة المستهلكين الاجانب ارتفاع في أسعار القمح وارتفاع في مستوى الانتاج .

وهكذا يبدو من النظرة الاولى أن دخول المستهلكين الاجانب في السوق الامريكية قد ساعد متجعي القمح على حساب المستهلكين المحليين الذين يتحتم عليهم ان يدفعوا سعراً مرتفعاً للقمح (والا لن يتمكنوا من الحصول عليه) . تلك النظرة صحيحة إلا أنها تهمل التأثيرات الثانوية . فكيف يحصل الاجانب على القوة الشرائية لاستيراد القمح الأمريكي ؟ يتم ذلك مبدئياً من خلال تصديرهم للمنتجات التي يتمتعون فيها بتكلفة فرصة بديلة منخفضة إلى الأسواق الامريكية . ويتزايد العرض المحلي للمنتجات التي صدرها الاجانب ليتمكنوا من الحصول على الدولارات اللازمة لدفع ثمن القمح وعلى

شكل رقم (٦) التصدير الى الاجانب

يبين الشكل طلب كل من المشترين الاجانب والمحليين على القمح الأمريكي . وطلب السوق $(D_1 + d)$ هو المجموع الأفقي لهذين المكونين . والانتاج الكلي المحلي للقمح يصبح (OQ) حيث تصدر الكمية (OF) أما الكمية (FQ) تستهلك محلياً .



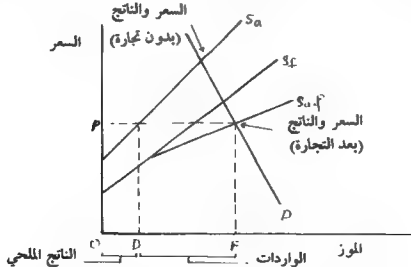
ذلك فإن أسعار تلك المنتجات تنخفض (بالنسبة للوضع قبل قيام التجارة) . وبذلك تتحقق مكاسب فعلية للمستهلك الأمريكي الذي تبين النظرة الأولى أن ضررا قد أصابه نتيجة لارتفاع أسعار القمح .

ويوضح الشكل رقم (٧) حالة الموز الاجنبي المستورد للسوق الأمريكية لبيان هذه النقطة . فالعرض الكلي للموز في السوق الأمريكية هو المجموع الافقي لكل من (أ) العرض الاجنبي في السوق المحلية (ب) ما يعرضه المنتجون المحليون . وحيث أن الدول الأجنبية ، وبصفة خاصة هندوراس ، تنتج الموز بتكلفة فرصة بديلة منخفضة فإنها تكون قادرة على أن تمد السوق الأمريكية بالموز بسعر أرخص من الموز الذي ينتج محليا . وليس يخفى أن إضافة عرض الموز المستورد يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، وارتفاع مستوى الاستهلاك عن الوضع في حالة غياب التجارة .

وهكذا ، فإنه قياسا على حالة عدم وجود التجارة ، فإن التجارة الدولية والتخصص يؤديان إلى انخفاض الأسعار وارتفاع مستويات الاستهلاك للمنتجات

شكل رقم (٧) استيراد السلع الرخيصة الثمن

يوضح الشكل رقم (٧) كلا من العرض المحلي ، والعرض الاجنبي للموز في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعندما يملك المنتج الاجنبي ميزة نسبية في انتاج الموز فإن منحني العرض الاجنبي يزيد عن منحني عرض المنتجين المحليين . وعند السعر (p) فإن الكمية (OD) تنتج محليا ، والكمية (DF) تستورد .



المستوردة ، وارتفاع الاسعار (وانخفاض مستويات الاستهلاك) بالنسبة للمنتجات المصدرة . ومع ذلك فإن المحصلة النهائية للعمل بقانون الميزة النسبية هي التوسع في استهلاك البدائل المتاحة للدولة .

قيود التجارة Restrictions To Trade

على الرغم من المنافع المحتملة التي تحققها حرية التجارة ، فإن معظم الدول تضع قيودا على التجارة . فما هي أنواع تلك القيود ؟ ولماذا تستخدم ؟ ان هناك ثلاثة عوامل تشارك في وضع هذه القيود : فهناك حجج قوية في حماية صناعات بذاتها في ضوء ظروف معينة ، وعدم معرفة من المستفيد ومن المضار من فرض تلك القيود ، فضلا عن الطبيعة الخاصة للفائدة التي تحققها قيود التجارة .

الضرائب الجمركية والحصص Tariffs and Quotas

ان الضرائب الجمركية والحصص هما أكثر الأدوات المستخدمة في تقييد التجارة شيوعا واستخداماً . والضريبة الجمركية ليست الا ضريبة على الواردات في دولة ما . ويوضح الشكل رقم (٨) ان القيود الجمركية في الولايات المتحدة قد اتسمت بعدم الاستقرار على مدار الزمن . فحتى الأربعينات من هذا القرن كانت الضريبة الجمركية بين ٣٠ - ٥٠٪ من قيمة المنتج . اما في السنوات الاخيرة فقد بلغ المعدل المتوسط لهذه الضريبة نحو ١٠٪ .

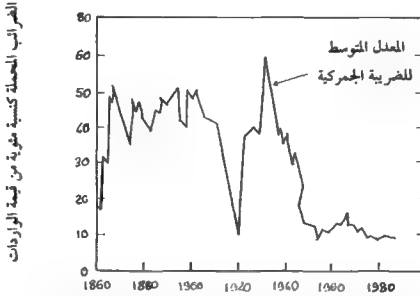
ويوضح الشكل رقم (٩) تأثير الضريبة الجمركية على السكر . ففي حالة غياب هذه الضريبة يكون السعر العالمي للسكر هو (P_w) . وعند ذلك السعر يشتري المستهلكون الأمريكيون الكمية (Q_1) ويعرض المنتجون المحليون الكمية (Q_d_1) ويعرض الاجانب الكمية ($Q_1 - Q_d_1$) في السوق الأمريكي وعندما تفرض الولايات المتحدة ضريبة قدرها (t) على السكر المستورد فإن الأمريكيين لن يشتروا السكر بالسعر العالمي . اذ يجب عليهم الشراء بالسعر ($P_w + t$) لشراء السكر من الاجانب لذلك يرتفع سعر السوق الى $P_w + t$ وعند ذلك السعر يطلب المستهلك المحلي الكمية (Q_2) (Q_d_2) المعروضة من قبل المنتجين المحليين ، والكمية $Q_2 - Q_d_2$ المعروضة من قبل الاجانب .

وتتناقص الواردات نتيجة عبء الضريبة . وعلى العكس فإنه لما كان المنتجون المحليون لا يدفعون مثل هذه الضريبة فإنهم يزيدون انتاجهم استجابة لارتفاع سعر

شكل رقم (٨)

معدل الضريبة الجمركية على الواردات الأمريكية

يوضح الشكل رقم (٨) ان معدل الضريبة الجمركية في الولايات المتحدة قد انخفض بشدة خلال الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٥٠ ، وثم حلد مستواها عند ١٠٪ من قيمة الواردات .

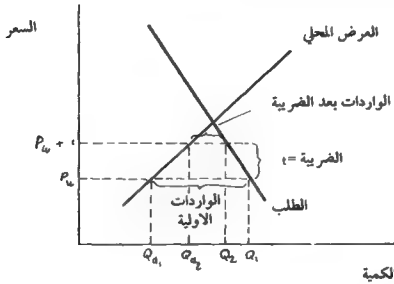


السوق . والواقع أن الضريبة الجمركية تدعم المنتجين المحليين على أن تمويل ذلك الدعم يتم عن طريق المستهلك ، الذي يدفع أسعاراً أعلى .

على أن القصة لم تنته بعد . فحيث لا يتمكن الأجانب من بيع السلع التي يتجنبونها بتكلفة في السوق الأمريكية فإنهم يحصلون على دولارات أقل ويتناقص الطلب الأجنبي على الصادرات الأمريكية ، وهي المنتجات التي ينتجها الأمريكيون بتكلفة منخفضة . ذلك لأن القيود على التجارة الأمريكية قد أضعفت قدرة الأجانب على الحصول على الدولارات اللازمة لشراء المنتجات الأمريكية . وهكذا لا تتحقق المكاسب المتوقعة من التخصص والتجارة .

شكل رقم (٩) أثر الضريبة الجمركية

يبين شكل (رقم ٩) أثر الضريبة الجمركية على السكر . ففي حالة غياب الضريبة يكون السعر العالمي للسكر عند (P_w) ويشتري المستهلك الأمريكي الكمية (Q_1) (Q_d) من المنتجين المحليين $Q_1 - Q_d$ من المنتجين الأجانب . وتعمل الضريبة الجمركية على رفع السعر بالنسبة للامريكيين في حالة شرائهم السكر من الأجانب . كما تتناقص الواردات نتيجة فرض الضريبة . ويرتفع السعر المحلي للسكر ($P_w + t$) وينخفض مستوى الاستهلاك (Q_2) نتيجة لذلك .



ومن جهة أخرى فإن حصة الواردات ، شأنها شأن الضريبة الجمركية ، أداة لتقييد السلع الأجنبية وحماية الصناعات المحلية . إذ تضع حصة الواردات حداً أعلى للكمية التي يمكن استيرادها من منتج ما خلال فترة معينة (سنة غالباً) . والكثير من السلع ابتداءً من الصلب إلى المكائن ، يمكن أن تخضع لنظام حصص الاستيراد .

وحيث أن حصص الاستيراد تعمل على تخفيض المعروض الأجنبي من السلع في السوق المحلية فإن سعر السلع التي تتم حمايتها باستخدام حصص الاستيراد يكون أعلى من السعر الذي يسود في ظل حرية التجارة . على أن حصص الاستيراد أكثر ضرراً من الضريبة الجمركية من جوانب متعددة . ففي ظل حصة الاستيراد ، يمنع العرض الأجنبي

الاضافي دون نظر لمدى انخفاض سعر المنتجات الاجنبية . أما في ظل الضريبة الجمركية فإنه يتم عرض المنتجات على الأقل في السوق المحلية إذا ما كانت تكاليف الانتاج لدى المنتجين الأجانب منخفضة بدرجة تكفي لمواجهة الضريبة .

بعض الحجج الأساسية للحماية Some Sound Arguments for Restrictions

إن هناك ثلاث حجج رئيسية ، وصحيحة جزئياً على الأقل تقر حماية صناعات محلية معينة من المنافسة الأجنبية . ونشير إليها فيما يلي :

(١) حجة الدفاع القومي The National Argument

إن هناك صناعات بذاتها - مثل صناعة الطائرات الكبيرة (السفن الهوائية) والبترول والأسلحة - حيوية للدفاع القومي . لذلك قد تعمل الدولة على حماية مثل هذه الصناعات من المنافسة الأجنبية ، ليكون الانتاج المحلي من هذه المواد متوفراً في حالة الصراع الدولي . وقد نتساءل : هل يرغب الأمريكيون في الاعتماد على البترول العربي أو الروس كلية ؟ وهل من الحكمة ان يكون الاعتماد على الطائرات الفرنسية الضخمة كاملاً ؟ ان معظم الأمريكيين سوف يجيبون على ذلك بالنفي حتى لو كانت قيود التجارة مطلوبة لحماية هذه الصناعات المحلية .

وحجة الدفاع القومي حجة قوية . ومع ذلك فقد يساء استخدامها ، ذلك أن هناك صناعات محدودة نسبياً ذات أهمية حيوية للدفاع القومي ، والاعتماد الجزئي على المنتجين الأجانب خلال فترات السلم قد لا تضعف من قدرة صناعات محلية معينة ، وخاصة تلك الصناعات التي تستخرج المواد الأولية لتسد احتياجات الدولة اذا ما نشأت الحرب . وعند تحليل ومناقشة مزايا حماية صناعة معينة فان التكاليف والمنافع المرتبطة بالدفاع القومي يجب أن تعطى وزناً واهتماماً كافياً .

(٢) جهة التنوع الصناعي The Industrial Diversity Argument

تتسم الاقتصاديات التي تعتمد الى حد كبير على عوائد منتجات تصديرية رئيسية محدودة أو مواد خام بعدم الاستقرار . فاذا تخصص اقتصاد ما في انتاج سلعة واحدة أو سلعتين فقط فان التغير في حجم الطلب العالمي يولد تأثيراً عنيفاً على الظروف الاقتصادية المحلية . ويعتبر الاقتصاد البرازيلي المعتمد على انتاج البن مثلاً على ذلك . ولا ريب أن حماية الصناعات المحلية تشجع على التنوع . ولا يخفى أن هذا الرأي لا ينطبق على

الاقتصاد الأمريكي ، لأنه مثلا ، يتميز بالتنوع الى حد بعيد .

(٣) حجة الصناعات الناشئة The Infant - Industry Argument

يرى المدافعون عن حماية الصناعات الناشئة أنه لا بد من حماية هذه الصناعات من الصناعات الأجنبية القديمة المنافسة ومع نمو هذه الصناعات الوليدة فسوف تتمكن من الوقوف على قدميها وتتنافس بفاعلية مع المنتجين الأجانب . ومع أن هذا الرأي يؤيد الحماية المؤقتة ، إلا أن وقف هذه الحماية بعد إقرارها ، غالبا ما يكون أمرا صعبا . فلقد استخدمت هذه الحجة في الولايات المتحدة ، مثلا لفرض ضريبة جمركية لحماية صناعة الصلب الوليدة منذ قرن مضى . أما الآن فإنها لم تعد صناعة ناضجة فقط بل يعتقد الكثيرون أن الضغوط التنافسية لا تقوى على مواجهة هذه الصناعة . ومع ذلك فإن السياسة العامة فشلت في إلغاء هذه الضريبة .

قيود التجارة وفرص العمل Trade Barriers and Jobs

إن جزءا من شعبية قيود التجارة ينشأ من قدرتها على حماية أو خلق وظائف وفرص عمل معينة وبسهولة . ذلك أن إنسياب المنافسين الأجانب إلى الأسواق التي يعرض فيها المنتجون المحليون إنتاجهم تقليديا يخلق الدعوة إلى فرض الحماية لتوفير فرص العمل . ويعرف رجال السياسة الكسب المحتمل من سياسة الحماية ومن ثم يستجيبون لهذه الدعوة .

والتاريخ القريب لصناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية يوضح هذه النقطة . فخلال السبعينات ، إكتسبت السيارات المستوردة نصيبا كبيرا ومتزايدا من السوق الأمريكية . وهناك أسباب عديدة لذلك منها ارتفاع الأجور في صناعة السيارات الأمريكية ، والتحسين في كفاءة المنتجين الأجانب والتنظيم الحكومي الكثيف لصناعة السيارات وفشل المنتجين الأمريكيين في التحول إلى تصنيع السيارات الصغيرة مع ارتفاع أسعار البترول ولقد أدت المنافسة المتزايدة من الواردات إلى لجوء كل من الإدارة والعمال للسعي إلى فرض قيود التجارة .

وتؤيد إدارة الرئيس ريغان حرية التجارة ومن ثم فهي تعارض الحماية سواء من خلال الضريبة الجمركية أو حصص الاستيراد . ومع ذلك فإن هذه الإدارة ساومت الحكومات اليابانية ، التي وافقت في نهاية الأمر على تحديد عدد السيارات اليابانية التي تباع في السوق الأمريكية اختياريا عند ١,٦ مليون سيارة . وكما هو الحال بالنسبة لنظام

الحصص ، فإن هذه القيود ينتج عنها ارتفاع في أسعار السيارات . على أن السعر الأقصى لتلك السيارات اليابانية ١,٦ مليون سيارة في السوق الأمريكية لن يختلف سواء كان ذلك التحديد بفعل حصص الاستيراد أو القيود التي فرضتها الحكومة اليابانية . وليس هناك سبب للاعتقاد بأن المنشآت اليابانية وكلاء السيارات سوف يتقاضون أقل من سعر توازن السوق بالنسبة للـ ١,٦ مليون سيارة . وفضلا عن ذلك فإن القيود على الواردات سوف تقلل المنافسة في السوق الأمريكية ومن ثم يخفف الضغط على المنتجين الأمريكيين والعمال ليتنافسوا بفاعلية .

كما ينتج عن هذه القيود تأثير ثانوي لا يلاحظ عادة فحيث أن اليابانيين سوف يبيعون عدداً أقل من السيارات في السوق الأمريكية ، فإنهم سوف يكسبون قدراً أقل من الدولارات التي يشتركون بها الحبوب ، والأخشاب والكمبيوتر وغيرها من المنتجات التصديرية الأمريكية . وسوف يلحق الضرر بالعمال في الصناعات التصديرية نتيجة لتناقص الطلب من قبل اليابانيين على منتجاتهم . وسوف تنخفض فرص التوظيف في هذه الصناعات ومما يدعو للاهتمام أن معدلات الأجور في معظم هذه الصناعات التصديرية تصل إلى نصف معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال في صناعة السيارات الذين يستفيدون بهذه القيود .

وفي المدى الطويل ، فإن القيود التجارية مثل الحصص ، والضرائب الجمركية لا يمكن أن تخلق أو تلغي فرص العمل . والأعمال التي تتم حمايتها عن طريق قيود الواردات سوف تتعادل مع الأعمال التي يتم الغلوها في الصناعات التصديرية . على أن الاختيار ليس بين إنتاج السيارات (أو بعض المنتجات الأخرى) في الولايات المتحدة أو اليابان . إن القضية الحقيقية هي :

(أ) ما إذا كانت الموارد الأمريكية تستخدم في إنتاج السيارات وغيرها من المنتجات التي تنتجها الولايات المتحدة بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة أو

(ب) إذا كانت الموارد تستخدم في الزراعة ، والسلع المصنعة ذات التقنية المقدمة وغيرها من المنتجات التي تنتجها الولايات المتحدة بتكلفة إنتاج منخفضة .

ولعنا نتساءل : وماذا عن الصناعات التي تلقى حماية مدى طويل ؟ بالطبع ، إن إزالة قيود التجارة كلية وبصورة مفاجئة سوف تضر بالمنتجين والعمال . ويصبح أحداث تحويل سريع للموارد التي تتمتع بالحماية إلى مجالات أو صناعات أخرى له تكلفة عالية . ولاريد أن التحويل التدريجي لمثل هذه القيود سوف يخفف تكاليف إعادة التوظيف

ويزيل أثر المفاجأة . وقد تعمل الحكومة أيضاً على تخفيف العبء من خلال المشاركة في نفقات إعادة تدريب وتشغيل العمال العاطلين .

الحماية من أجل فوائد خاصة Protection of Special Interest

ومع أن قيود التجارة تزيد عدم الكفاءة وتضر بالرفاهية الاقتصادية فقد يتمكن السياسيون من تحقيق كسب سياسي من تنفيذ هذه القيود . على أن هؤلاء المضارين من سياسة الحماية لصناعة (س) سوف يتحملون بصورة فردية قدراً من التكاليف يصعب تحميده . وأما المستهلكون الذين سوف يدفعون أسعاراً عالية لمنتجات الصناعة التي تتمتع بالحماية فهم جماعة غير منتظمة . لذلك فإن معظمهم لن يربط بين الأسعار المرتفعة للمنتجات وسياسة الحماية . وبنفس الطريقة فإن كثيراً من المنتجين المصدرين (وعما لهم) سوف يتحملون ضرراً ضئيلاً بصفة فردية . على أن أثر التجاهل المنطقي يعني أن هؤلاء المضارين من قيود التجارة لا يعملون ولا يهتمون بالسياسة التجارية .

وعلى النقيض فإن هناك مجموعات المصالح الخاصة - صناعات معينة ، واتحادات وأقاليم - سوف تكون أكثر اهتماماً بحماية صناعاتهم . كما أنهم سوف يساندون السياسيين الذين يؤيدون وجهة نظرهم ويعاقبون من لا يؤيدهم في ذلك . وهكذا يمكن القول بوضوح أن السياسيين الباحثين عن الأصوات الانتخابية يتأثرون بالمصالح الخاصة .

وغالباً ، ما يكون هناك تعارض بين الدراسة الصحيحة والدراسة السياسية الحسنة فيما يتعلق بقيود التجارة . وبالطبع فإن السياسة العامة الواقعية سوف تعكس المظاهر السياسية للموقف .

ضرائب الصادرات ، والتجارة الدولية ومنظمة الأوبك

Export taxes , International Trade and the OPEC cartel

يوضح قانون النسبية أسباب زيادة الانتاج المشترك بين الدول في ظل حرية التجارة . ولكن ماذا عن الرفاهية الاقتصادية لدولة ما ؟ هل يمكن لأحد طرفي عملية التجارة أن يسكب إذا قام بفرض قيود على التجارة ؟ يمكن أن يكون هناك مكسب من جانب واحد في ظل ظروف معينة أولاً : لكي تكسب دولة مصدرة من القيود على

التجارة ، فإنها يجب أن تكون قادرة على التخلص من (أو تتواطأ مع) جميع المصادر الرئيسية للعرض . ذلك أن الدولة المستوردة سوف تشتري من يائع آخر لو أن البائع الصغير كان يعمل بشكل مستقل . ثانيا : إن طلب المستوردين على المنتج يجب أن يكون غير مرن ، أو بعبارة أفضل تكون مرونته ضعيفة بدرجة كبيرة فإذا كان الطلب على المنتج مرنا فإن قدرة المصدر على المساومة تتناقص بشدة . ثالثا : يجب أن يكون المنتج قادرا على تغيير الكمية المعروضة بتكلفة منخفضة . وهذا الشرط يعني أن منحى عرض المصدر مرنا .

ويوضح الشكل رقم (١٠) ميكانيكية التصرف من جانب واحد عندما يكون طلب الدولة المستوردة غير مرن وعرض الدولة المصدرة (أو التكتل الاقتصادي) مرنا . وفي ضوء هذه الظروف فإن الدولة المصدرة يمكن أن تستفيد من خلال فرض ضريبة صادرة على المنتج . ويتزايد الأيراد الكلي المتحصل عليه من الدولة المستوردة بصورة فعلية ، حتى في حالة صغر حجم الكمية المباعة من المنتج . ذلك أن عبء ضريبة الصادرات تتحمله الدولة المستوردة . مع ملاحظة أن سعر المنتج لن يتناقص كثيرا (من AD الى AP) حيث أن العرض مرن^(١) .

ويمكن للدولة المصدرة أن تكسب عن طريق تقييد الناتج ورفع السعر - شأنها في ذلك شأن المحتكر - عندما يكون طلب المستوردين غير مرن .

وهذا التحليل يساعد على فهم أسباب كسب دولة منظمة الأوبك عندما رفعت سعر (أو ضريبة الصادرات) النفط الخام في منتصف السبعينات . فحيث أن الطلب على البترول من قبل الدول المستوردة غير مرن بدرجة كبيرة على الأقل في المدى القصير ، فإن العبء المبدئي لارتفاع أسعار البترول الخام (أو ضريبة الصادرات) تقع على المستوردين . على أن استراتيجية الأوبك لم تكن لتنفذ لو لم تتعاون معها جميع الدول الرئيسية المصدرة للبترول . دعنا نفترض أن دولة منفردة مثل فنزويلا قامت بفرض ضريبة عالية على البترول في عام ١٩٧٠ . وليس ثمة ريب أن الدولة المستوردة للبترول

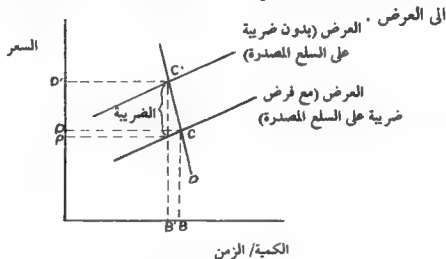
(٢) من ناحية أخرى إذا كان طلب الدولة المستوردة مرنا العرض في الدولة المصدرة غير مرن ، فإن عبء ضريبة الصادرات سوف يقع على الدول المتجة للسلة المصدرة . ولن يرتفع سعر المنتج (كما فيه الضريبة) كثيرا بالنسبة للمستهلكين الأجانب ، بينما السعر (منقوصا منه الضريبة) الذي يتسلمه المنتجون في الدولة المصدرة سوف يتناقص بشدة . وعندما تتمكن الدولة المستوردة من انتاج السلة في الداخل (أو تحصل عليها من أي مصدر آخر) بسعر أعلى قليلا من سعر الاستيراد فإن الطلب على السلة المصدرة يكون مرنا . وفي ظل هذه الظروف فإن عبء ضريبة الصادرات يقع على متجي السلة المصدرة مبدئيا .

سوف تقوم بشراء البترول الخام من دول أخرى . وعلى ذلك فقد كان ضروريا للدول الرئيسية المصدرة للبترول أن تقيم فيما بينها تكتلا لتتمكن من تنفيذ استراتيجيتها .

شكل رقم (١٠)

المكاسب من ضريبة الصادرات عندما يكون الطلب غير مرن بالنسبة للعرض

يبين الشكل أنه إذا كان طلب الأجانب على السلعة المصدرة لدولة ما غير مرن (والعرض الأجنبي مرنا) فالإدولة ما (أو مجموعة دول) يمكن أن تحقق كسبا من جانب واحد إذا قامت بفرض ضريبة على السلعة المصدرة . كما يتضح أنه بعد فرض الضريبة (t) فإن إجمالي الإيرادات المتحصل عليها من المستهلكين الأجانب للسلعة يتزايد (من ABCD إلى A'B'C'D') حتى مع تناقص عدد الوحدات المصدرة ويقع العبء الرئيسي للضريبة على المستهلك الأجنبي ، حيث أن الطلب على السلعة المصدرة غير مرن بالنسبة



وهناك مخاطر ترتب على هذه الاستراتيجية التي تقضي بفرض ضريبة صادرات (أو تكوين اتحاد مصدرين) . وأول هذه المخاطر أن الداخلين الجدد يجب أن يمنعوا من خفض السعر الذي حدده اتحاد المصدرين إذا كان أعلى كثيرا عن المستوى التنافسي . وفي حالة البترول فقد عملت الطبيعة على تخفيض صعوبة هذا العمل . ثانيا : تؤدي الأسعار المرتفعة إلى اتجاه المستوردين إلى البحث عن واستخدام السلع البديلة ، ومع مرور الزمن تعمل الدول المستوردة على تطوير البدائل واكتشاف طرق ووسائل لتخفيض استهلاكها من السلعة المرتفعة السعر . وفي نهاية الأمر ربما يؤدي ذلك إلى نقص الكمية المطلوبة من التكتل كما حدث بالنسبة للأوبك في أوائل الثمانيات . ثالثا : تشير نظرية احتكار القلة

oligopoly إلى وجود دافع لدى (الكارتل) لممارسة الخداع . فحيث تصبح ظروف السوق أقل ملاءمة بالنسبة للكتل ، تتجه ترتيبات التواطؤ إلى الانخفاض . وفي النهاية فإن هناك خطورة الانتقام بواسطة الدول المستوردة . فقد تقوم بفرض الضرائب (أو القيود اخرى) على السلع المصدرة إلى تلك الدول التي بدأت بفرض ضرائب الصادرات (أو على الدول الاعضاء في كتل للدول المصدرة) .

وعلى الرغم من أن قيود التجارة يمكن في بعض الاحيان أن تولد مكاسب لـاحد طرفي التجارة ، إلا أن الفرص الاقتصادية المتاحة للدول المشتركة في العملية تتناقص . ذلك أن الندرة الزائدة المفروضة من خلال قوة الاحتكار تؤدي دائما إلى فقد اقتصادي . حيث أن مستهلكي السلعة - الدول المستوردة - تستخدم موارد نادرة للبحث عن بدائل ، وتلجأ إلى بدائل ذات تكلفة فرصة بديلة مرتفعة . وينشأ استخدام غير كفء للموارد ويتناقص العائد المشترك للدول التي تقوم بينها التجارة .

نظرة إلى الأمم

هناك كثير من أوجه التماثل بين التجارة داخل الحدود القومية والتجارة عبر الحدود الدولية . ومع ذلك هناك اختلاف جوهري أيضا . ففضلا عن تبادل سلع مقابل نقود فإن التجارة عبر الحدود الدولية ، بشكل عام ، تتضمن تبادل العملات القومية . ويناقش الفصل التالي ترتيبات التمويل التي تتم التجارة في نطاقها .

الأهداف التعليمية للفصل

- (١) نما حجم التجارة الدولية بسرعة في العقود الحديثة . ففي بداية الثمانينات بيع نحو ١٦٪ من الانتاج العالمي في دولة أخرى غير الدولة المنتجة .
- (٢) يمثل قطاع التجارة نحو ٩٪ من (ن ق ج) في الولايات المتحدة ويتم أكثر من نصف التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الدول المتقدمة وعلى رأسها كندا ، واليابان ، ودول السوق الأوروبية المشتركة .
- (٣) تمكن التجارة بين الدول كلا منها أن تخصص في انتاج تلك السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية . وعلى هذا فإن الناتج الكلي ينمو من خلال قيام التخصص والتجارة . وينشأ كسب متبادل لأطراف التبادل .

- (٤) هناك ارتباط قوي بين الصادرات والواردات . فصادرات أية دولة هي المصدر الاساسي للقوة الشرائية التي تستخدم في استيراد السلع .
- (٥) ان التبادل والتخصص الدولي يؤديان الى أسعار أدنى للسلع المستوردة وأسعار أعلى للسلع المحلية المصدرة وذلك قياسا بالوضع في غياب التجارة . ومع ذلك فان الأثر الصافي هو نمو البدائل الاستهلاكية المتاحة للدولة ما .
- (٦) ان فرض ضريبة جمركية أو حصص استيرادية أو أية قيود أخرى على واردات سلعة ما يقلل كمية السلعة التي يعرضها الأجانب في السوق المحلية . وعلى ذلك يواجه المستهلكون أسعارا أعلى للسلعة التي فرضت عليها الحماية وذلك بسبب نقص عرضها . وتمثل القيود على الواردات بالضرورة إعانات للمتججين (والعمال) في الصناعات المحمية على حساب (أ) المستهلكين (ب) المتججين (والعمال) في صناعات التصدير . ذلك أن تلك القيود تضعف قدرة المتججين المحليين على التخصص في المجالات التي يتمتعون فيها بأعظم ميزة نسبية .
- (٧) ان ارتفاع الأجور لا يعني بالضرورة ارتفاع تكلفة العمل . اذ لا بد أن نأخذ مستوى الانتاجية في الاعتبار . ويفسر قانون الميزة النسبية لماذا تحقق الولايات المتحدة ، مثلا ، كسبا من التجارة - حتى التجارة مع دولة ذات أجور منخفضة .
- (٨) يمكن استخدام الدفاع القومي ، وتنوع الصناعة ، والصناعات الناشئة كحجج وذرائع لتبرير فرض قيود تجارية على صناعات معينة في ظل ظروف خاصة . ومع ذلك ، فليس يخفى أن قوة جماعات الصالح الخاص والجهل بالاثار الضارة تقدم التفسيرات الاساسية للسياسة العامة للحماية في عالم الواقع .
- (٩) لا تؤدي قيود التجارة الى خلق فرص عمل في الأجل الطويل . ذلك ان انخفاض واردات الولايات المتحدة ، مثلا ، من دول أخرى يقود الى انخفاض القوة الشرائية لدى هذه الدول ومن ثم انكماش الطلب على سلع التصدير الامريكية . ذلك أن الوظائف التي تفرض عليها الحماية بقيود الواردات تلغى بسبب الوظائف التي تنهار في صناعات التصدير . وحيث أن هذه النتيجة تولدها القيود لا تلاحظ غالبا فان شعبيتها السياسية تكون ملموسة . ومع ذلك فالقيود غير فعالة ما دامت تقود الى خسارة في المكاسب المتوقعة من التخصص والتبادل .
- (١٠) يمكن لدولة مصدرة (أو مجموعة دول) أن تحقق كسبا من خلال تحديد الانتاج ورفع أسعار سلعة ما لو كان الطلب على صادراتها غير مرن والعرض مرنا . ففي ظل هذه الظروف يقع عبء ضريبة الصادرات (أو زيادات سعر التصدير لائتحاد

مصدرين) على هؤلاء الذين يستوردون السلعة . على أن قيود التجارة من هذا النوع ، مثل السياسات الجمائية الأخرى ، تنتهي الى تخفيض الناتج المشترك لاطراف التبادل .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

١ - افترض أنه خلال الحرب الاهلية انقسمت الولايات المتحدة الأمريكية الى دولتين وأنه خلال تلك السنوات لم تقم تجارة بين هاتين الدولتين . فكيف يتأثر مستوى الحياة في الولايات المتحدة «المنقسمة» حينئذ ؟ أشرح ذلك .

٢ - هل تظن أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تربح لو أزيلت كل القيود التجارية بين دول شمال امريكا ؟ هل تكسب كندا ؟ المكسيك ؟ ولماذا ؟

٣ - هل يمكن أن يكون «أ» و«ب» صحيحا ؟ أشرح ذلك .

(أ) ان الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية تزيد عدم الكفاءة الاقتصادية وتخفيض الدخل الحقيقي للدولة ما . فالتحليل الاقتصادي يبين أن الدول يمكن أن تحقق كسبا بإزالة قيود التجارة .

(ب) «يشير التحليل الاقتصادي الى أن هناك سببا جيدا لتوقع إقامة القيود التجارية في عالم الواقع» .

٤ - «ان الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية ضرورية لحماية الاجور المرتفعة للعامل الأمريكي» . هل توافق على ذلك أم لا توافق ؟ ولماذا ؟

٥ - افترض أن الولايات المتحدة ودول أخرى مستوردة للنفط فرضت ضريبة على النفط الخام مساوية لسعر الاستيراد (نحو ٣٤ دولار للبرميل سنة ١٩٨٢) ناقصا ٢٠ دولار للبرميل . وعلى هذا فان زيادة سعر الاستيراد (فوق ٢٠ دولار للبرميل) سوف يزيد الضريبة بقدر مساو . ما هو أثر هذه السياسة على (أ) استهلاك الولايات المتحدة من الزيت الخام (ب) مرونة الطلب على النفط الاجنبي كما يراها المنتجون الأجانب (ج) الدافع لدى اتحاد مصدري النفط (أوبك) لرفع سعر النفط ؟

٦ - ما هو الخطأ في هذه التجربة الاقتصادية ؟

يفترض أحد الباحثين أن فرض ضرائب جمركية أعلى على السيارات المستوردة يزيد من التوظيف الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية . وعندما ترفع الضرائب الجمركية على السيارات يزداد التوظيف في صناعة السيارات الأمريكية في السنة التالية

بـ ١٠٠٠٠٠ وظيفة ، مقارنة بزيادة سنوية قدرها ٥٠٠٠٠ خلال الثلاث سنوات السابقة على إقرار تشريع زيادة الضرائب الجمركية . ويستخلص الباحث من ذلك أن فرض ضرائب أعلى على السيارات المستوردة قد أدى الى زيادة التوظيف المحلي من خلال خلق ٥٠٠٠٠ وظيفة في صناعة السيارات الأمريكية» .

الفصل الثامن عشر التمويل الدولي وسوق الصرف الأجنبي

الفصل الثامن عشر التمويل الدولي وسوق الصرف الأجنبي

International finance and the Foreign Exchange Market

منذ الحرب العالمية الثانية ، وحجم التبادل الدولي ينمو نمواً سريعاً . وكما تبين من الفصل السابق فإنه من خلال التخصص والتجارة تتمكن دول العالم من زيادة الناتج المشترك ، حيث أن إنتاج كل سلعة يقوم به المنتجون الأكثر كفاءة . وكما هو الحال في التبادل الاختياري في الأسواق المحلية فإن التبادل بين الأفراد في دول مختلفة يحقق منافع مشتركة لأطراف التبادل . ولما كانت التجارة الدولية تعمل على تعزيز الاستخدام الكفء للموارد فإن العالم كله يستفيد من تطورها ونموها .

والتجارة الدولية عملية معقدة وذلك لأنها تستند بشكل عام على عمليتين مختلفتين . فالفلاحون في الولايات المتحدة يطلبون الدولارات ، دون عملات الدول الأجنبية عندما يبيعون إنتاجهم من القمح . وعلى ذلك فإن المشترين الأجانب يجب أن يبدلوا عملتهم بالدولارات قبل شرائهم للقمح الأمريكي . وكذلك الحال بالنسبة لمنتجي العصائر في فرنسا فإنهم يرغبون في أن يدفع لهم بالفرنك الفرنسي وليس بالدولار الأمريكي . وعلى ذلك فإن المستوردين الأمريكيين يجب أن يستبدلوا الدولارات بالفرنكات الفرنسية عندما يشترون العصائر الفرنسية (أو أن المصدرين الفرنسيين يجب أن يحصلوا على الفرنكات قبل أن يدفعوا قيمة العصائر لمنتجها) .

وفي هذا الفصل سوف يتم تحليل الارتباط بين العملات الدولية وكيفية تحديد أسعار الصرف بينها . ففي الفترة بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٧١م قامت معظم الدول بربط عملاتها بنظام سعر الصرف الثابت Fixed exchange rate وهكذا فإن سعر عملة كل دولة يكون ثابتاً بالنسبة للعملات الأخرى . ويؤيد الكثير من رجال الأعمال وبعض الاقتصاديين العودة إلى هذا النظام الذي سوف نقوم بتحليل أسلوب عمله . ومنذ عام ١٩٧١م سمحت معظم دول أوروبا الغربية بأن تلعب قوى السوق الدور الأكبر في تحديد قيمة وحداتها النقدية بالنسبة للعملات الأخرى . وسوف نناقش أيضاً فعالية ذلك النظام لسعر الصرف المرن .

أسعار الصرف ، وسعر السلع الأجنبية

Exchange Rates the price of Foreign Goods

افترض أنك تملك معرضاً للأحذية في الولايات المتحدة وأنت تعمل للحصول على رسالة صنادل من أحد المنتجين . لا ريب أنه يمكنك شراء الصنادل من أحد المصانع المحلية وسداد قيمتها بالدولار كما يمكنك من ناحية أخرى أن تشتري هذه الصنادل من مصنع بالمكسيك . وحينئذ يجب أن تدفع القيمة بالبيزو Pesos لأن العمال في المصنع المكسيكي يجب أن يحصلوا على أجورهم بالبيزو . وعلى ذلك فإذا قررت الشراء من المنشأة المكسيكية ، فانه إما أن تحول الدولارات الى العملة المكسيكية «البيزو» لدى أحد المصارف وترسلها الى المنتج المكسيكي ، أو يقوم المنتج المكسيكي بالذهاب الى أحد المصارف ليغير دولاراتك الى البيزو المكسيكي .

دعنا نفترض أن المنتج المكسيكي يبيع الصنادل بسعر الزوج ١٠٠ بيزو . فكيف نحدد ما إذا كان السعر مرتفعاً أو منخفضاً ؟ ونجيب على ذلك بأن مقارنة أسعار الصنادل المنتجة بالمنشأة المكسيكية بسعر الصنادل المنتجة محلياً يتطلب بالضرورة أن تعرف سعر الصرف Exchange rate بين الدولار والبيزو . وسعر الصرف ببساطة هو ثمن العملة القومية لدولة ما «البيزو مثلاً» محسوباً بعملة دولة أخرى «مثل الدولار الأمريكي» وتمكن أسعار صرف المستهلكين في دولة ما من ترجمة أسعار السلع الأجنبية الى وحدات نقدية قومية : فلو أن «البيزو» يساوي ٢ سنت فإن هذا يعني أن الصرف بين «الدولار» و«البيزو» هو ٠,٠٢ . وقد نتساءل : إذا كان ١ بيزو يعادل ٢ سنت ، فكيف دولاراً تلزم لشراء زوج من الصنادل المكسيكية التي تباع بسعر ٢٠٠ بيزو للزوج ؟ ونجيب على ذلك بأن ثمن الصنادل المكسيكية بالدولار الأمريكي يساوي ٢ سنت مضروبة في ٢٠٠ بيزو وهي تساوي ٤ دولارات .

افترض أن سعر الصرف بين الدولار والبيزو هو ٠,٠٢ وأنك قررت أن تشتري ٢٠٠ زوجاً من الصنادل من المصنع المكسيكي بسعر ٢٠٠ بيزو (٤ دولار) للزوج - فانك سوف تحتاج الى ٤٠٠٠٠ بيزو لتدفعها للمنتج المكسيكي . وإذا تمكنت من الاتصال ببنك أمريكي يقوم بعمليات الصرف الأجنبي وكتبت شيكاً للبنك بمبلغ ٨٠٠ دولار (٠,٠٢) دولار مضروبة في ٤٠٠٠٠ بيزو) فانه يمكن لهذا البنك أن يمدك بالمبلغ المطلوب وهو ٤٠٠٠٠ بيزو وبديهي أن يأخذ هذا البنك رسماً صغيراً نظير قيامه بعملية التحويل .

وهكذا ، نلاحظ أن استيرادك الصنادل المكسيكية يبنى انسياب الدولارات الى سوق الصرف الأجنبي foreign exchange market وهي سوق يتم فيها تبادل العملات الدولية . ومن ناحية أخرى اذا اشترى مستهلك مكسيكي المنتجات التصديرية للولايات المتحدة ، السيارات التي تنتج في ديترويت مثلاً ، فإن هذه العملية تخلق طلباً على الدولارات من سوق الصرف الأجنبي .

ويتضمن الشكل رقم (١) بيانات عن سعر الصرف بين الدولار وبعض عملات أجنبية مختارة خلال أبريل ١٩٧٩ و ١٩٨٢ . وفي ظل نظام الصرف المرن يتغير سعر الصرف بين العملات بشكل مستمر . وسوف نبحث محددات أسعار الصرف بالتفصيل ولكن علينا أولاً أن نحسن مستوى فهمنا للعوامل التي تحكم سوق الصرف الأجنبي .

شكل رقم (١) أسعار الصرف الأجنبي بين الدولار الأمريكي وعملات أجنبية مختارة - أبريل سنة ١٩٧٩ و ١٩٨٢		
السلات المطلوبة لشراء وحدة واحدة من العملات الأجنبية		العملات الأجنبية
أبريل سنة ١٩٨٢	أبريل سنة ١٩٧٩	
١٠٥,٣٧	١١٠,٨٥	الدولار الاسترالي
٨١,٨٢	٨٧,٢٤	الدولار الكندي
١٦,٠٤	٢٢,٩٧	الفرنك الفرنسي
٤١,٨١	٥٢,٧٥	المارك الألماني
٠,٠٨	٠,١٢	الليرة الإيطالية
٠,٤١	٠,٤٦	الين الياباني
١٧٨,٢٥	٢٠٧,٣٤	الجنيه الاسترليني
٢,١٧	٤,٣٨	البيزو المكسيكي

ميزان المدفوعات والمبادلات الدولية

Balance of payments And International Exchange

إذا كانت الدول تقوم بحساب الناتج القومي الإجمالي لتكون لديها فكرة عامة عن مستوى الانتاج المحلي فإن أغلب الدول تقوم أيضا بحساب ميزان مدفوعاتها الدولية لتحفظ بمعاملاتها مع الدول الأخرى في وضعها الصحيح . وعلى هذا فان حساب ميزان المدفوعات هو تقرير عن فترة ما يلخص تدفق المعاملات الاقتصادية مع الأجانب . وحسابات ميزان المدفوعات تعد طبقا للمبادئ المحاسبية . ذلك أن أي صفقة يترتب عليها عرض عملة الدولة (أو تتضمن خلق طلب على عملة أجنبية) في سوق الصرف الأجنبي تسجل كبنود مدين debit في حساب ميزان المدفوعات . والصفقة التي تخلف طلبا على عملة الدولة (أو عرض العملات الأجنبية) في سوق الصرف الأجنبي تسجل كبنود دائن credit . وتعد الواردات مثالا للبنود المدينية . أما الصادرات فهي مثالا للبنود الدائنة .

وحساب ميزان المدفوعات يحاول إبراز أسباب الصفقات مع الأجانب فحساب ميزان المدفوعات الأمريكي يوضح حجم المدفوعات للأجانب (عرض الدولارات في سوق الصرف الأجنبي) مقابل أشياء مثل الواردات السلعية ، ونقل السلع ، والخدمات التي يحصل عليها السياح الأمريكيون في الخارج وكذلك الاستثمارات الأمريكية في الدول الأخرى . وب نفس الطريقة فانه يوضح تدفق المدفوعات الى الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الأجانب مقابل بنود مثل الصادرات السلعية والسلع المنقولة على بواخر أمريكية ، والاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة .

ويمكن تقسيم العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات الى ثلاثة أقسام رئيسية : حساب المعاملات الجارية ، وحساب المعاملات الرأسمالية ، وحساب الاحتياطي الرسمي . والان نعطي نظرة على كل هذه الأقسام .

حساب المعاملات الجارية Current Account Transaction

يتضمن جميع المدفوعات (والهبات) الناتجة عن شراء أو بيع السلع والخدمات خلال فترة محددة . وبصفة عامة هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المعاملات تدخل في حساب المعاملات الجارية : المبادلات السلعية ومبادلات الخدمات ، والتحويلات من جانب واحد Unilateral transfers .

العمليات التجارية السلعية Merchandise Trade Transactions

تشكل الصادرات والواردات السلعية الجزء الأكبر من حساب ميزان المدفوعات في دولة ما . وكما يوضح الشكل رقم (٧) أن الولايات المتحدة قد استوردت في عام ١٩٨٠ ما قيمته ٢٤٩,٣ بليون دولار من السلع وصدرت ما قيمته ٢٢٤,٠ بليون دولار فقط . وعندما يستورد الأمريكيون السلع من الخارج فانهم يعرضون الدولارات في سوق الصرف الأجنبي . وتسجل الواردات كبنود مدينة في حساب ميزان المدفوعات . وعلى العكس عندما يصدر المنتجون الأمريكيون منتجاتهم ، فإن الأجانب يطلبون الدولارات في سوق الصرف ليسدوا ثمن الصادرات الأمريكية . وتسجل الصادرات كبنود دائنة .

والفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها هو ما يعرف بالميزان التجاري . فإذا كانت قيمة الصادرات السلعية لدولة ما تقل (أو تزيد) عن قيمة وارداتها السلعية فإن هذا يعني وجود عجز (أو زيادة) في الميزان التجاري .

ففي عام ١٩٨٠ حققت الولايات المتحدة عجزا في الميزان التجاري قدره ٢٥,٣ بليون دولار . ومع أن عجز الميزان التجاري له دلالة سلبية لدى الوسائل الاخبارية فإن هذا لا يبين ما إذا كانت الدولة التي تحصل على سلع أجنبية أكبر مما تصدر نجد نفسها بالضرورة في وضع غير مرغوب فيه . على أن وجهة النظر السلبية بالنسبة للعجز التجاري تتولد دون ريب من تأثير هذا العجز على قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي . ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن عجز الميزان التجاري لدى الولايات المتحدة يعني أن الأمريكيين يعرضون دولارات في سوق الصرف الأجنبي أكثر مما يطلبه الأجانب لشراء السلع الأمريكية . وإذا كان هذا العجز التجاري هو العامل الوحيد الذي يؤثر على قيمة الدولار في سوق الصرف فانه من المتوقع أن ينخفض سعر صرف العملة الأمريكية إلا أن هناك عوامل أخرى كثيرة تؤثر في عرض وطلب الدولارات في سوق الصرف .

الصادرات والواردات من الخدمات

تؤثر الصادرات والواردات من الخدمات غير المتطورة «كما يطلق عليها أحيانا ، بقوة على سوق الصرف الأجنبي . فصادرات خدمات التأمين والنقل والمصارف تخلق طلبا على الدولارات بواسطة الأجانب مثل الصادرات السلعية تماما . فالمنشأة الفرنسية

المؤمن عليها لدى شركة أمريكية مثلا ، سوف تطلب الدولارات التي تدفع بها الأقساط . وعندما يسافر الأجانب داخل الولايات المتحدة أو ينقلون بضاعة على السفن الأمريكية فانهم يطلبون الدولارات التي تمكنهم من دفع ثمن هذه الخدمات . وبنفس الطريقة فان الدخل المكتسب من خلال الاستثمارات الأمريكية في الخارج سوف يؤدي الى تدفق دولارات من الأجانب الى الأمريكيين . وعلى ذلك فان هذه الصادرات من الخدمات تسجل في الحساب الجاري كبنود دائنة .

ومن ناحية أخرى فان استيراد الخدمات من الأجانب تزيد من عرض الدولارات في سوق الصرف وعلى ذلك فان الواردات الخدمية تسجل في ميزان المدفوعات كبنود مدينة . وهذا يعني أن سفر مواطنين امريكيين الى الخارج ، وشحن سلع على بواخر أجنبية ، والدخل الذي يحصل عليه الأجانب على الاستثمارات الأمريكية كلها بنود مدينة لأنها تؤدي الى انسياب دولارات أمريكية الى سوق الصرف . وكما يوضح الشكل (رقم ٢) فان قيمة الصادرات من الخدمات الأمريكية بلغت ١٢٠,٧ بليون دولار بينما بلغت الواردات من الخدمات ٨٤,٦ بليون دولار .

تحويلات من جانب واحد Unilateral Transfers

ليس يخفى أن المنح النقدية الى الأجانب مثل المنح grants للحكومات الأجنبية أو الهدايا لأحد الأقارب في كوريا الجنوبية تؤدي الى انسياب الدولارات الى سوق الصرف الأجنبي . وعلى ذلك فان هذه الهبات تسجل كبنود مدينة في حساب ميزان المدفوعات . أما الهدايا النقدية للأمريكيين من قبل الأجانب فتسجل كبنود دائنة . على أن الأمر بالنسبة للهبات النوعية أكثر تعقيدا . فعندما تعطى منتجات الى الأجانب فان المنتجات تتدفق الى الخارج دون أن يصاحبها تدفق مساو من العملات الأجنبية ، ويعد هذا طلب على الدولارات . وتسجل هذه المعاملات على حساب ميزان المدفوعات رغم أن الولايات المتحدة قد قدمت الدولارات اللازمة لشراء المنح المقدمة للأجانب . وعلى ذلك فان هذه البنود تعامل أيضا على أنها بنود مدينة . ولأن الحكومة الأمريكية (والمواطنون الأمريكيون) يقدمون منحا الى الأجانب أكثر مما يتلقاه الأمريكيون من الأجانب ، فقد بلغ صافي التحويلات من طرف واحد ٧,١ بليون دولار سجلت في الجانب المدين في الحساب الجاري لعام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٣) تدقيق الدولارات من وإلى سوق الصرف الاجنبي في عام ١٩٨٠

المعز (د) أو القاموس (بليون دولار)	اجانب الدين - هذه المعاملات تزيد معرض العملة الاجبية وتزيد طلبا تزيد على الدولارات الاسريكية في سوق الصرف الاجبي (بليون دولار)	اجانب الدين - هذه المعاملات تقلل طلبيا على العملة الاجبية وزياده معرض الدولارات في سوق الصرف الاجبي (بليون دولار)
الميزان التجاري - ٢٥,٣ ميزان المعاملات اجبارية ٢,٧	٧٢٤,٠ الصادرات السلعية (أ) ١٢٠,٧ الصادرات من الحكومات ٣٤٤,٧ اجمالي	٢٤٩,٣ الواردات السلعية (أ) ٨٤,٦ الواردات من الحكومات ٧,١ صافي التحويلات من جانب واحد ٣٤١,٠ اجمالي
رصيد الحساب اجباري وحساب رأس المال ٨,٢	الاستثمارات الاجبية بالولايات المتحدة ١٠,٩ قروض من الاجانب ٧٠,٢ (ب)	* حساب رأس المال الاستثمارات الامريكية بالخارج ١٨,٥ قروض للاجانب ٥٨,١ حساب الاجتاهي ٨,٢

(أ) تتضمن هذه الاحصاءات الشاحنات العسكرية - (ب) تتضمن الفروق الاحصائية . المصدر : وزارة التجارة الامريكية

رصيد الحساب الجاري Balance of Current account

إن الفرق بين (أ) قيمة صادرات دولة ما من السلع والخدمات (ب) قيمة وارداتها منها مضافاً إليه صافي التحويلات من جانب واحد يعرف برصيد الحساب الجاري . وهو يعد ملخصاً إحصائياً لجميع المعاملات الجارية . أما فيما يختص بميزان التجارة فإنه إذا كانت قيمة الصادرات أقل من (أو تزيد على) قيمة الواردات مضافاً إليها التحويلات من جانب واحد فإن الدولة تواجه عجزاً (أو فائضاً) في حساب المعاملات الجارية . وفي عام ١٩٨٠ حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضاً في ميزان المعاملات الجارية قدره ٣,٧ بليون دولار .

حساب المعاملات الرأسمالية Capital Account Transactions

تتكون المعاملات الرأسمالية من :

(أ) الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو الدولة في أصول حقيقية في الخارج (أو يقوم بها أجانب يقيمون في هذه الدولة) .

(ب) القروض الى الأجانب أو من الأجانب . فإذا قام مستثمر أمريكي بشراء مصنع أحذية في المكسيك مثلاً فإن البائع المكسيكي سوف يطلب الثمن بالبيزو وعلى ذلك فإن المستثمر الأمريكي سوف يعرض دولارات (ويطلب بيزو) في سوق الصرف الاجنبي . وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأمريكية بالخارج تسجل في حساب ميزان المدفوعات في الجانب المدين . ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الاجنبي في الولايات المتحدة يخلق طلباً على الدولارات في سوق الصرف الاجنبي ، ومن ثم فإنه يسجل في الجانب الدائن . والاستثمارات بالخارج يمكن أن ينظر إليها كاستيراد سند أو حق ملكية . ذلك أن استيراد ملكية أحد الأصول المالية (أو الحقيقية) من الخارج له نفس الاثر الذي يولده استيراد سلع من الخارج على ميزان المدفوعات . ذلك أن كلا منهما يسجل في الجانب المدين . وبنفس الطريقة فإن تصدير سندات أو ملكية رأس المال يولد نفس الاثر الذي تمارسه الاستثمارات الاجنبية في دولة ما وعلى ذلك فإن هذه المعاملات تدخل في الجانب الدائن .

وفيما يتعلق بالأسواق المحلية ، فإن الكثير من الصفقات الدولية يتم على أساس الائتمان on credit . فعندما يقرض أحد البنوك الأمريكية رجل أعمال أجنبي ١٠٠ ألف دولار لتمويل شراء «صادرات أمريكية» فإن هذا يعني في الواقع أن البنك يستورد سندا

أجنبياً . وحيث أن الصفقة تؤدي إلى زيادة عرض الدولارات في سوق الصرف الاجنبي فإنها تسجل في الجانب المدين في حساب ميزان المدفوعات . ومن ناحية أخرى عندما يقتصر امريكيون من الخارج فإنهم يقومون بتصدير سندات . وحيث أن هذه الصفقات تخلق إما طلباً على الدولارات من قبل البنك الاجنبي (ليقدم الاموال المتاحة للاقراض) أو يزيد عرض العملات الاجنبية فإنها تسجل في الجانب الدائن في حساب ميزان المدفوعات الامريكي .

عمليات الاحتياطي الرسمي Official Reserve Account Transactions

تحتفظ الحكومات بأرصدة من العملات الاجنبية ، والذهب ، وحقوق السحب الخاصة (SDRs) في صندوق النقد الدولي الذي أنشئ كبنك مركزي دولي في عام ١٩٤٤ . ويمكن لحكومة ما ان تحول عجز المشتريات بالنسبة للمبيعات من خلال السحب من احتياطياتها أما الدول التي تحقق فائضاً فيمكنها أن تزيد احتياطياتها من العملات الاجنبية أو غيرها من الاصول الاحتياطية الاخرى . وفي ظل نظام أسعار الصرف الثابتة خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٧١ ، كان لهذه الاحتياطيات أهمية كبيرة . حيث أن الدول التي كانت تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها تضطر الى السحب من احتياطياتها بهدف المحافظة على ثبات سعر الصرف . وأما الدول التي كانت تباع الى الاجانب أكثر مما تشتري منهم فقد تراكمت لديها عملات الدول الاخرى .

وفي ظل أسعار الصرف « العائمة » أو المرنة Floating or flexible exchange rates فإن الدول فضلاً عن استخدام الاحتياطيات لمواجهة الاختلال في موازين مدفوعاتها تلجأ الى رفع أو خفض سعر صرف عملتها لتحقيق التوازن^(١) . وأسعار الصرف المرنة هي أسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في السوق . وقد يطلق عليها أحياناً أسعار الصرف العائمة أما حقوق السحب الخاصة (SDR) فهي احتياطيات إضافية أنشأها صندوق النقد الدولي (ويطلق عليها أيضاً الذهب الورقي) (paper gold) . وهي تستخدم شأنها شأن الذهب والاحتياطيات من النقد الاجنبي لسداد المدفوعات الدولية ويتم توزيع حقوق السحب الخاصة حسب الاحتياطيات المبدئية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي .

(١) عند استخدام نظرية القيد المزدوج في حساب ميزان المدفوعات فإن البنود المدينة والدائنة لا بد أن تتوازن و الحساب الجاري ، والرأسمالي وحساب الاحتياطي ، إلا فيما يختص بالفروق الاحصائية .

فائض المشتريات في الخارج بالنسبة للمبيعات

Excess Purchases Abroad Relative to Sales

إذا قامت دولة ما بشراء سلع وخدمات وأصول حقيقية من الأجانب أكثر من مبيعاتها إليهم فإنها يجب أن تغطي الزيادة في المشتريات عن المبيعات بنفس الأسلوب الذي يمكن لفرد ما أن يسلكه . وهذا يعني أنه لا بد أن تقتصر أو تباع حقوق ملكية للأجانب ، وكما يوضح شكل رقم (٢) ، الذي يتضمن التحويلات من جانب واحد ، فقد انفق المواطنون الأمريكيون ٣٤١ بليون دولار على سلع وخدمات أجنبية ، بالإضافة إلى ١٨,٥ بليون دولار أنفقت في شكل استثمارات مباشرة بالخارج . وعلى ذلك فإن المواطنين الأمريكيين اشتروا ما جملته ٣٥٩,٥ بليون دولار من السلع والخدمات والأصول الحقيقية من الأجانب في عام ١٩٨٠ . ومن ناحية أخرى فقد باع الأمريكيون ما قيمته ٣٥٥,٦ بليون دولار من السلع والخدمات والأصول الحقيقية للأجانب . ولسداد الفجوة بين انفاقهم ومتحصلاتهم ، كان مواطنو الولايات المتحدة (والحكومة كذلك) مقترضين من الخارج سنة ١٩٨٠ .

تحدد سعر الصرف The Determination of Exchange Rates

يبين من الشكل رقم (١) أن أسعار الصرف شأنها شأن الأسعار الأخرى ترتفع وتخفض كلما تغيرت ظروف السوق . ففيما بين عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ ارتفعت قيمة سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الأجنبية الرئيسية . وزيادة سعر الصرف لعملة دولة ما تعني أن وحدات أقل من هذه العملة تلزم لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية . فإذا انخفض عدد الستات المطلوبة لشراء مارك ألماني من ٥٠ إلى ٤٠ سنت ، فإن ذلك يعني أن قيمة الدولار قد تزايدت بالنسبة للمارك الألماني . وعلى ذلك فإن سلع ألمانيا الغربية تصبح أقل تكلفة للأمريكيين . فعلى سبيل المثال السيارة فولكس فاجن Volkswagen البالغ سعرها ٢٠,٠٠٠ ألف مارك يمكن أن تشتري بمبلغ ١٠,٠٠٠ دولار في بداية الأمر أما بعد الزيادة في قيمة الدولار فإن سعر هذه السيارة بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين ينخفض إلى ٨٠٠٠ دولار .

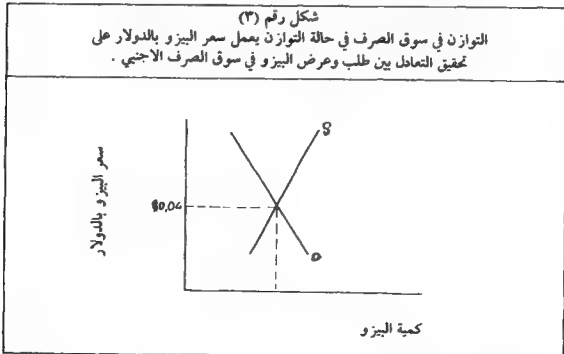
أما تغير الأسعار التي يدفعها الناس في ألمانيا الغربية للحصول على السلع الأمريكية فيأخذ اتجاهها عكسياً . ذلك أن زيادة سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للمارك

الالمانى يعنى في نفس الوقت انخفاض قيمة المارك بالنسبة للدولار . وعلى ذلك فإن انخفاض قيمة العملة يجعل السلع الاجنبية أكثر تكلفة ، حيث يتناقص عدد وحدات العملة الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من وحدات العملة المحلية .

ولكن ماذا يحدد سعر الصرف بين عملتين ؟ دعنا نفترض لتبسيط التحليل أن الولايات المتحدة والمكسيك هما الدولتان الوحيدتان في العالم وليس يخفى أن سعر الصرف بين الدولار الامريكى والبيزو المكسيكى ببساطة لا يعدو أن يكون سعراً . وعلى ذلك فإن قوى العرض والطلب التي تحدد أسعار السلع الأخرى تحدد أيضاً سعر البيزو المكسيكى بالدولار الامريكى في غياب التدخل الحكومى .

ويمكن القول بصفة عامة ، إن عرض البيزو (والطلب على الدولارات) في سوق الصرف الاجنبى ينشأ عن شراء المكسيكيين للسلع الامريكية فعندما يشتري المكسيكيون سلعاً وخدمات وأصول (حقيقية أو مالية) من الامريكيين فإنهم يقومون بعرض البيزو في (وطلب الدولار من) سوق الصرف الاجنبى . ومن ناحية أخرى ، فإن الطلب على البيزو ينشأ عن طلب الامريكيين على السلع المكسيكية . وعندما يشتري المقيمون في الولايات المتحدة سلعاً وخدمات وأصول من المكسيكيين فإنهم يطلبون البيزو من (ويعرضون الدولارات في) سوق الصرف الاجنبى لسداد قيمة هذه البضود .

ويوضح الشكل رقم (٣) انه عندما يكون سعر الصرف بين العملتين عند مستوى



التوازن فإن الكمية التي يعرضها المكسيكيون من البيزو لشراء السلع الأمريكية تساوى مع كمية البيزو التي يطلبها الأمريكيون لشراء السلع المكسيكية . ولكن ماذا يحدث إذا أراد الأمريكيون شراء سلع مكسيكية أكثر من تلك التي يريد المكسيكيون بيعها اليهم ؟ في هذه الحالة ينشأ فائض طلب على البيزو مما يؤدي إلى رفع قيمته . وتؤدي زيادة قيمة البيزو بالنسبة للدولار إلى غلاء أسعار السلع المكسيكية بالنسبة للأمريكيين . وعلى سبيل المثال ، إذا ارتفع سعر البيزو من ٢ سنت إلى ٣ سنت فسوف ترتفع تكلفة البن ، والأحذية وجميع المنتجات التي تشتري من المكسيك بنسبة ٥٠٪ . وفي ظل الأسعار الأعلى فإن الأمريكيين يشترون كميات أقل من متجعي المكسيك .

وعلى الرغم من أن ارتفاع سعر البيزو (مقوماً بالدولار) يجعل الأمريكيين يشترون كميات أقل من السلع المكسيكية ، إلا أنه يجعل الصادرات الأمريكية أرخص بالنسبة للمكسيكيين . فعلى سبيل المثال ، عندما يكون سعر السيارة الأمريكية ٩٠٠٠ دولار فسوف يشتريها المستهلك المكسيكي بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ بيزو إذا كان البيزو الواحد يساوي ٢ سنت ، في حين تصبح سعرها ٣٠٠,٠٠٠ بيزو إذا كان البيزو الواحدة يساوي ٣ سنت . وعلى ذلك فإن انخفاض سعر السيارات الأمريكية مقومة بالبيزو المكسيكي يجعل المستهلكين المكسيكيين يشترون كميات أكبر منها .

وإذا كان هناك فائض عرض Excess Supply من الدولارات في سوق الصرف الاجنبي بالنسبة للبيزو فإن ارتفاع قيمة البيزو تؤدي في نهاية الأمر إلى استعادة التوازن ، إذا كان طلب الولايات المتحدة على الواردات (وعرض الصادرات) مرناً . وعندما ترتفع قيمة البيزو فإن الأمريكيين يشترون كميات أقل من المنتجات المكسيكية التي ارتفعت أسعارها . بينما يشتري المكسيكيون قدراً أكبر من المنتجات الأمريكية الأرخص . وهذا هو التأثير الكمي «Quantity Effects» لزيادة قيمة البيزو . ومع ذلك فإن زيادة قيمة البيزو لها تأثير سعري «Price Effects» . وهذا التأثير السعري سوف يدفع الأمريكيين إلى أن ينفقوا أكثر على الواردات المكسيكية (بينما ينفق المكسيكيون أقل على الصادرات الأمريكية) لأن الوضع الآن يقتضي اتفاق دولارات أكثر لشراء السلع المكسيكية (وبيزو أقل لشراء السلع الأمريكية) .

وإذا تحرك سوق الصرف نحو التوازن فإن الأثر الكمي سوف يصبح أكثر من أن يلغي الأثر السعري . وبعبارة أخرى ، فإنه وفقاً للمثال الخاص بالمكسيك والولايات المتحدة ، فإن النسبة المثوية للانخفاض في كمية السلع المشتراة من المكسيك يجب أن

تزيد عن النسبة المثوية للزيادة في قيمة البيزو . التي يشتريها المكسيكيون يجب أن تزيد عن النسبة المثوية للانخفاض في قيمة السلع الأمريكية مقومة بالبيزو نتيجة للزيادة في قيمة العملة Appreciation . وتحقق مثل هذه الظروف إذا كان الطلب الأمريكي على المكسيكية (والطلب المكسيكي على السلع الأمريكية) مرناً .

الزمن وعملية التكيف Time and the Adjustment Process

وعندما تكون السلع المكسيكية والأمريكية المنتجة بدائل ممتازة لبعضها البعض يكون هناك سبب جيد للتوقع بأن الطلب الأمريكي على السلع المكسيكية (والطلب المكسيكي على السلع الأمريكية) يكون مرناً مرونة كبيرة بمرور الزمن . على أن ذلك قد لا يكون حقيقياً في المدى القصير . فسوف يتقضي وقت حتى يجد المستهلكون الأمريكيون بدائل للسلع المكسيكية الأعلى سعراً ، وكذلك ليكيف المستهلكون المكسيكيون استهلاكهم ويبدأون في شراء السلع الأمريكية التي أصبحت الآن أرخص . وعلى ذلك فإن زيادة قيمة البيزو لا تؤدي في الحال إلى التخلص من فائض الطلب على البيزو (فائض عرض الدولارات) في سوق الصرف الاجنبي . وفي الحقيقة فإن الوضع قد يزداد سوءاً في البداية . ومع ذلك فإنه بمرور الزمن يصبح الطلب الأمريكي على السلع المكسيكية (والطلب المكسيكي على السلع الأمريكية) غالباً ، أعلى مرونة . وعلى ذلك فإن زيادة قيمة البيزو تؤدي في نهاية الامر إلى التخلص من فائض الطلب على البيزو وتعيد التوازن إلى سوق الصرف الاجنبي .

وإذا اشترى المكسيكيون من الولايات المتحدة سلعاً وخدمات وأصول أكثر مما يشتريه الأمريكيون من المكسيك فسوف ينشأ فائض عرض للبيزو (وفائض طلب الدولار) ونتيجة لذلك تنخفض قيمة البيزو . ويؤدي انخفاض قيمة البيزو بالنسبة للدولار إلى جعل السلع الأمريكية أعلى سعراً بالنسبة للمكسيكيين والسلع المكسيكية أقل سعراً للمستهلكين الأمريكيين . وحيث يشتري المكسيكيون كمية أقل من السلع الأمريكية (ويشتري الأمريكيون كميات أكبر من المنتجات المكسيكية) فسوف يختفي فائض عرض البيزو في نهاية الامر . وكما هو الحال عند ارتفاع قيمة العملة ، يكون للزمن أهمية حيث أن الاستجابة المبدئية لانخفاض قيمة البيزو قد تكون محدودة ، ولكن مع مرور الوقت فإن طلب المكسيكيين والأمريكيين على السلع الاجنبية يصبح ذا مرونة متزايدة . وهكذا فإن انخفاض قيمة العملة يعيد التوازن .

ولكن ماذا يحدث إذا كان طلب دولة ما على الواردات وعرض صادراتها غير مرن حتى في الأجل الطويل ؟ ونجيب بأنه في مثل هذه الظروف يتعرض سعر الصرف الاجنبي لعملة الدولة لتقلبات شديدة الامر الذي يجعل من الصعب أن تترك التجارة الدولية دون تدخل من قبل السلطات الحكومية في سوق الصرف الاجنبي . وذلك النمط من عدم المرونة Inelasticity نادراً ما يحدث في الدول الصناعية ولكن يوجد عادة في الدول الصغيرة التي تفتقر إلى التنوع في انتاجها على أن هذا الانعدام من حجة لتطبيق دولة ما أسعار صرف ثابتة .

تغير ظروف السوق وأسعار الصرف

Changing Market Conditions and Exchange Rates

عندما تتقلب أسعار الصرف بحرية فإن القيمة السوقية لعملة دولة ما سوف ترتفع أو تنخفض استجابة للتغير في ظروف السوق ولكن ما هي العوامل الرئيسية التي تسبب التغير في أسعار الصرف ؟

(١) التغير في قيمة الصادرات والواردات

فإذا تزايدت قيمة صادرات دولة ما بالنسبة لقيمة وارداتها فإن قيمة عملتها تتجه إلى التزايد وإذا فرضنا أن الطلب على صادرات دولة ما يتزايد بسبب تغير الأذواق و/ أو تزايد الدخل في الخارج ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات وزيادة المبيعات في الصناعات التصديرية وعلى ذلك ترتفع قيمة صادرات الدولة كما أن زيادة الطلب على صادرات دولة ما سوف يولد في نفس الوقت زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة ومن ثم ترتفع قيمتها . وبالمثل فإن التزايد في قيمة العملة سوف يحفز الواردات ويثبط الصادرات ، ومن ثم يؤدي إلى استعادة سوق الصرف الاجنبي .

وعلى نقيض ذلك ، إذا تزايد الطلب المحلي على الواردات الاجنبية فإن عملة الدولة سوف تتجه إلى الانخفاض . ويوضح الشكل رقم (٤) أثر زيادة الطلب الأمريكي على «الفولكس فاجن» على سعر صرف الدولار - المارك فالأمريكيون الذين يسعون لشراء كمية أكبر من سيارات الفولكس فاجن سوف يطلبون أيضاً مزيداً من الماركات الألمانية لدفع قيمتها . وعلى ذلك فإن الطلب على الماركات (وعرض الدولارات في السوق الدولية) سوف يتزايد مؤدياً إلى ارتفاع سعر المارك بالنسبة للدولار . وهذا الارتفاع في قيمة المارك (أي انخفاض في قيمة الدولار) سوف يضعف الحافز لدى

الامريكيين لاستيراد المنتجات الالمانية ، بينما يدعم الحافز لدى الالمان لشراء الصادرات الامريكية . وهاتان القوتان تؤديان إلى إعادة التوازن في سوق الصرف عند سعر جديد مرتفع للمار بالنسبة للدولار .

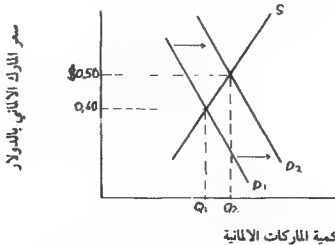
(٢) تباين معدلات التضخم

إذا فرضنا بقاء الاشياء الأخرى على حالها فإن التضخم المحلي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة دولة ما في سوق الصرف الاجنبي بينما يؤدي الانكماش إلى ارتفاع قيمة هذه العملة . فإذا فرضنا أن الاسعار في الولايات المتحدة زادت بنسبة ٥٠٪ بينما بقيت الاسعار مستقرة لدى الدول التي تتاجر معها فإن التضخم المحلي يؤدي إلى زيادة طلب المستهلكين في الولايات المتحدة على السلع المستوردة (والعملة الاجنبية) وبالتالي فإن الاسعار المحلية المرتفعة سوف تدفع الاجانب إلى تخفيض ما يشترونه من السلع الامريكية . ومن ثم تخفيض عرض العملة الاجنبية في سوق الصرف الاجنبي . وعلى ذلك ، وكما يوضح الشكل رقم (٥) فإن طلب الامريكيين على العملة الاجنبية (مثل المارك) سوف يتزايد (لأن السلع الالمانية الآن أرخص) بينما ينخفض عرض الماركات (لأن

شكل رقم (٤)

تزايد الطلب على سيارات الفولكس فاجن - والمراكات الالمانية .

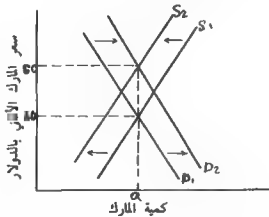
افترض ان ارتفاع اسعار البنزين أدت إلى زيادة طلب الامريكيين على سيارات الفولكس فاجن وعلى ذلك فإن تزايد الواردات من المانيا الغربية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الماركات وعلى ذلك تتزايد قيمة المارك بالنسبة للدولار .



السلع الأمريكية تصبح أعلى سعراً بالنسبة للمستهلكين في ألمانيا الغربية) . وهذه الحزمة من القوى تعمل على خفض قيمة الدولار بالنسبة للمارك . ومع مرور الزمن فإن انخفاض قيمة الدولار سوف تزيد صادرات السلع الأمريكية إلى ألمانيا الغربية ، وتقلل من واردات المنتجات الألمانية ، ومن ثم تستعيد التوازن إلى سوق الصرف الاجنبي .

شكل رقم (٥) التضخم وأسعار الصرف المنة

لو كانت الاسعار مستقرة في ألمانيا الغربية بينما تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تضخماً داخلياً ، فإن الطلب على المنتجات الألمانية (والماركات) سوف يتزايد - بينما تنخفض الصادرات الأمريكية إلى ألمانيا الغربية مسببة انخفاض عرض الماركات . وعلى ذلك تنخفض قيمة الدولار بالنسبة للمارك .



ولكن ماذا يحدث اذا ارتفعت الأسعار في كل من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره ١٠٪ ؟ ونجيب على ذلك بأن أسعار الواردات (والصادرات) سوف تظل دون تغيير بالنسبة للسلع المنتجة محلياً ذلك ان تساوي معدل التضخم في كل من الدولتين لن يؤدي الى تغيير قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة الواردات . وعلى ذلك فان معدلات التضخم المتساوية لن تعبت بالتوازن في سوق الصرف . ويساهم التضخم في تخفيض depreciation قيمة عملة دولة ما عندما يكون معدل التضخم في هذه الدولة أكبر من معدل التضخم في الدول التي يتم التبادل الدولي معها .

(٣) التغيرات في أسعار الفائدة المحلية

ان الاستثمارات المالية قصيرة الأجل حساسة تماماً لتغيرات سعر الفائدة . ذلك أن الأرصدة المتاحة للاقراض الدولي International loanable funds سوف تميل الى الانسياب الى المناطق التي يكون العائد المتوقع لديها أعلى ما يمكن (بعد التعويض عن الاختلافات في درجة المخاطرة) . فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية - وهي أسعار الفائدة بعد أخذ معدل التضخم المتوقع في الاعتبار - سوف يجذب رأس المال الأجنبي ، مؤدياً بذلك الى ارتفاع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي ، فعل سبيل المثال ، فان الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يجفز المستثمرين البريطانيين ، والفرنسيين ، والألمان الغربيين على زيادة الطلب على الدولارات واقراض عملاتهم المحلية الى مقرضين في الولايات المتحدة . وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي الى رفع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي ، والمارك الألماني . اما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فله أثر عكسي تماماً حيث يجذب الأرصدة القابلة للاقراض لتتحرك خارج الولايات المتحدة مؤدية بذلك الى انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لل عملات الأخرى .

(٤) التغيرات في سعر الفائدة الأجنبي :

وعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في دول اوروبا الغربية فان المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون الدولارات بجنيهاات استرلينية ، وفرنكات فرنسية ، وماركات ألمانية ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم بتحسين فرصة الكسب في السوق الأوروبية . وعلى ذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض الدولارات وينشأ عن ذلك انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لعملات الدول التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية ولا يخفى أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية بالخارج يؤدي الى نتيجة عكسية تماماً . حيث يؤدي ذلك الى جذب رأس المال الأجنبي الى الولايات المتحدة الأمريكية .

ويلخص الجدول التالي العوامل الرئيسية التي تؤدي الى تزايد أو انخفاض قيمة عملة دولة ما عندما يتحدد سعر الصرف بقوة السوق .

جدول توضيحي : تزايد وانخفاض قيمة العملة في ظل التقلبات الحرة
لاسعار الصرف .

هذه العوامل تؤدي الى تزايد قيمة عملة دولة ما :
(١) تزايد الصادرات أو انخفاض الواردات .
(٢) معدل التضخم الأقل من مثيله لدى الدول التي يتم معها التبادل .
(٣) أسعار الفائدة الحقيقية المحلية الأعلى .
(٤) أسعار الفائدة الحقيقية الأقل في الخارج .
هذه العوامل تؤدي الى انخفاض قيمة العملة في دولة ما :
(١) تزايد الواردات أو انخفاض الصادرات .
(٢) معدل التضخم الأعلى من مثيله لدى الدول التي يتم معها التبادل .
(٣) أسعار الفائدة الحقيقية المحلية الأقل .
(٤) أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى في الخارج .

السياسة الشاملة وسوق الصرف الأجنبي

Macropolicy and the Foreign Exchange Market

عندما تم تحليل السياسة المالية والسياسة النقدية فيما سبق افترض وجود اقتصاد مغلق بدون تجارة دولية . ولكن لما كانت السياسة الشاملة تؤثر على النمو الاقتصادي ، والتضخم ، وسعر الفائدة فانها تحدث تأثيرا على سوق الصرف الأجنبي . وتؤثر سوق الصرف بدورها على السياسة الشاملة . ومن المفيد أن نشير الى أن السياسة المالية والسياسة النقدية ليس بالضرورة أن يكون لهما نفس التأثير على سعر الصرف .

السياسة النقدية وأسعار الصرف

ففي أعقاب انتخابات عام ١٩٨٠ ، وفي ظل الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع في الولايات المتحدة اتجهت السياسة النقدية نحو سياسة أكثر تقييدا . فما هو التأثير المتوقع لثل هذه السياسة النقدية على سوق الصرف الأجنبي ؟ وكما يتضح من تحليلنا السابق فان السياسة المقيدة تخفض الطلب الكلي وترفع أسعار الفائدة الحقيقية بصورة مؤقتة (ومع ذلك فيحتمل عدم ارتفاع أسعار الفائدة النقدية) . وفي نهاية الأمر ينخفض معدل التضخم ، على أن انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل عارض قد يكون أثرا جانبيا محتملا لهذه السياسة . وكما أوضح الجدول السابق فان كلا من العوامل المشار اليها يسبب ارتفاع قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي . وسوف تجذب أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى رأس المال التمويلي من الخارج على أن انخفاض معدلات التضخم في

الولايات المتحدة (بالنسبة للدول التي يتم معها التبادل الدولي) يجعل السلع الأمريكية أكثر قدرة على التنافس مؤدية بذلك الى زيادة الصادرات كما أن تراخي النشاط الاقتصادي يخفض الدخل المحلي ومن ثم يخفض الواردات . وهذا ما تحقق فعلا في الاقتصاد الأمريكي . وعلى ذلك ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية خلال عام ١٩٨١ .

ويمكن أن يؤثر عمل سوق الصرف على فاعلية السياسة النقدية المقيدة . ذلك أن تدفق رؤوس الأموال من الخارج يجعل ارتفاع سعر الفائدة معتدلا في الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن ارتفاع قيمة الدولار سوف يشجع ويحفز الصادرات بالنسبة للواردات ومن ثم يجعل الانخفاض في الطلب الكلي على السلع الأمريكية معتدلا . والواقع أن الدول الأجنبية سوف تشعر ببعض الآثار الجانبية للسياسة المقيدة . ذلك أن الأجانب سوف يواجهون انخفاضا في الطلب الكلي على السلع المنتجة عليا عندما تنخفض صادراتهم الى الولايات المتحدة وتزداد وارداتهم منها . أما تأثير السياسة التوسعية فيأخذ اتجاها عكسيا تماما فهو يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الأمر الذي يؤدي الى انسياب رأس المال الى خارج الولايات المتحدة . كما أن ارتفاع معدل التضخم يعمل على زيادة الواردات وانخفاض الصادرات . ويؤدي تزايد معدل نمو الدخل التوظيف بشكل مؤقت الى زيادة الواردات . وتؤدي كل هذه العوامل الى انخفاض قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي . كما أن انخفاض قيمة الدولار سوف يخفف من آثار السياسة النقدية التوسعية حيث ينقل جزءا من تأثيرها الى الدول الأجنبية .

السياسة المالية وأسعار الصرف

تميل السياسة المالية الى توليد اثار متعارضة على سوق الصرف الأجنبي . دعنا نفترض أن الولايات المتحدة قد اتجهت نحو سياسة مالية أكثر تقييدا *a more restrictive fiscal policy* مستهدفة تحقيق فائض في الموازنة أو على الأقل تخفيض العجز القائم . حينئذ فإن السياسة المالية المقيدة سوف تعمل ، شأنها شأن السياسة النقدية المقيدة ، على انكماش الطلب الكلي ، وانخفاض النشاط الاقتصادي ، وهبوط معدل التضخم وكل هذه العوامل سوف تخفض الواردات وتزيد الصادرات مؤدية بذلك الى ارتفاع قيمة الدولار في سوق الصرف . ومع ذلك فإن السياسة المالية المقيدة تعنى أيضا انخفاض الاقتراض الحكومي مما يؤدي الى ضغوط لخفض أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة . ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الى تدفق رأس المال التمويلي من الولايات المتحدة . ويتزايد عرض الدولارات في سوق الصرف الأجنبي محدثا ضغوطا

لخفض القيمة التبادلية للدولار . والنتيجة النهائية غير مؤكدة . فانهخفاض النمو ، وتناقص معدل التضخم يعملان على خفض الواردات وتشجيع الصادرات من السلع الأمريكية الأرخص نسبيا . ويتجه حساب المعاملات الجارية نحو تحقيق فائض . وفي نفس الوقت فإن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي الى تحقيق عجز في حساب المعاملات الرأسمالية . وحيث لا يتبين أي من هذه القوى سوف يسود وسيطر ، فلن نكون متأكدين مما إذا كانت السياسة المالية المقيدة سوف تؤدي إلى تزايد في قيمة عملة الدولة أو إلى انخفاضها في سوق الصرف الأجنبي .

ولا يخفى أن تحليل السياسة المالية التوسعية يشابه مع هذا التحليل ذلك أن السياسة المالية التوسعية سوف تحفز الطلب الكلي ، بما في ذلك الطلب على الواردات . وسوف يتجه حساب المعاملات الجارية current account نحو تحقيق عجز . ومع ذلك فإن السياسة المالية التوسعية سوف تؤدي الى زيادة الاقتراض الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الأمر الذي يؤدي الى اتجاه حساب المعاملات الرأسمالية نحو تحقيق فائض على أن التأثير النهائي للسياسة المالية التوسعية على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي لا يمكن تحديده .

تطور النظم النقدية الدولية

The Evolution of International Monetary Arrangements

ان نظام النقد الدولي الحالي وليد عملية تطور مستمر لذلك فان تحليل النظم الدقيقة السابقة سوف يساعدنا على فهم النظام الحالي المختلط .

نظام الذهب The Gold Standard

لقد لعب الذهب عبر التاريخ دورا هاما في النظام النقدي على المستويين المحلي والدولي . ففي قبل الحرب العالمية الأولى كانت معظم العملات مرتبطة بالذهب . أي أن كل دولة تعدد قيمة عملتها بالذهب . وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال الشطر الأعظم من هذه الفترة فان وزارة المالية الأمريكية كانت مستعدة دائما لتحويل الدولارات التي يملكها المواطنون والأجانب بسعر ثابت قدره ٢٠, ٦٧ دولار لكل أونصة (تساوي ٢٨, ٣٥ جراما) من الذهب . وحيث أن كل عملة قد ربطت بالذهب فان العالم في الواقع كان لديه عملة عامة Common Currency . فحيث أن الجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي والعملات الأخرى يمكن تحويلها الى ذهب فورا فقد كانت

أكثر قليلا من شهادات ذهب Gold certificates .

ولكن كيف تؤثر هذه العملة المرتبطة بنظام الذهب على تيار التجارة الخارجية ؟
ونجيب على ذلك بأنه لما كانت زيادة عرض الذهب في دولة ما تعني في الواقع زيادة عرض النقود في هذه الدولة ، فإن تدفق الذهب بين الدول يؤدي الى تحقيق توازن بين الصادرات والواردات فاذا زادت وارادت دولة ما عن صادراتها فإن الفرق يدفع بالذهب . وعلى ذلك فإن الدول التي تعاني من عجز تجاري trade - deficit تصدر الذهب الى الدول ذات الفائض التجاري trade - surplus وهذه التحويلات الذهبية تؤدي الى خفض عرض النقود في الدول ذات العجز والى زيادة عرض النقود في الدول ذات الفائض . وتعكس الأسعار هذه التغيرات في عرض النقود فورا : حيث تنخفض الاسعار في الدول ذات العجز نتيجة لانخفاض عرض النقود . وتؤدي هذه الانخفاضات الى جعل أسعار السلع في هذه الدول أرخص في الاسواق الدولية ومن ثم تزيد الصادرات ويعود التوازن الى الميزان التجاري . وبالمثل ترتفع الاسعار في الدول التي تحقق فائضا في تجارتها . وذلك لأن هذه الدول قد حصلت على ذهب ومن ثم زاد المعروض النقدي لديها . ويؤدي ارتفاع الاسعار في الدول ذات الفائض الى خفض القدرة التنافسية لسلعها . وهكذا تنخفض الصادرات ويتجه الميزان التجاري لهذه الدول نحو التوازن .

ورغم بساطة ذلك النظام إلا أنه يتسم بعدد من النقائص أولها أن الموارد الحقيقية ترتبط باستخراج الذهب لذلك فإنه يمكن أن تتحول بين الدول التي يقوم بينها التبادل . ثانيا كليا تزايدت أهمية قطاع التجارة الخارجية يزداد الطلب على تبادل العملات . ولما كان عرض الذهب ثابتا من الناحية العملية فإنه لا يمكن اشباع هذا الطلب النامي . ثالثا لقد وضع نظام الذهب قيда خانقا على قدرة مخططي السياسة النقدية من خلال استعمال العملة المغطاة بالذهب في المعاملات المحلية والدولية وقد كان هذا مفيدا خلال فترات التضخم . ومع ذلك فإن عدم الاقتناع قد نشأ عندما أدى انخفاض رصيد الذهب لدى دولة ما (بسبب العجز التجاري) الى توليد ضغوط لخفض الأسعار فضلا عن انخفاض مستوى التوظيف والدخل . ولقد غا التبادل بين الدول ، وألغى نظام الذهب في عام ١٩١٤ .

أسعار الصرف الثابت ونظام ما بعد الحرب

Fixed Exchange Rates and the Postware system

لم تكن الجهود التي بذلت في أعقاب الحرب العالمية الاولى لارساء نظام نقدي

عالمي مجدي . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية التقى ممثلو الدول الرأسمالية في بيتون وودز ونيوهيثير لارساء قواعد نظام جديد . وقد أقاموا نظاماً لاسعار الصرف الثابتة وانشأوا صندوق النقد الدولي (IMF) يتولى الرقابة على هذا النظام ويعمل كبنك مركزي دولي . وقد عمل صندوق النقد الدولي على ارساء نظام أسعار صرف ثابتة نسبياً يستند إلى التعاون الدولي .

والأساس الذي يقوم عليه نظام سعر الصرف الثابت هو أن تقوم أية دولة بدفع قيمة وارداتها من عائد صادراتها عادة على أنه ، في أوقات معينة ، قد تجد الدولة أن الأفضل لها هو أن تقترض (أو تقرض) أرصدة مالية لمواجهة عجز (أو فائض) تجاري . وعندما تتغير الظروف الاقتصادية للدولة المدينة ، ويتحول عجزها التجاري الى فائض فإنها تتمكن من سداد الارصدة التي اقترضتها . وعلى ذلك ، إذا أمكن إقامة نظام للاحتياطيات الدولية فانه يمكن انشاء نظام يستند إلى ركيزتين هما أسعار صرف مستقرة والتعاون الدولي .

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي مثل هذا النظام . فقد التزمت كل دول عضو في ايداع قدر معين من عملتها في حساب احتياطي يمسه الصندوق . وعلى ذلك أصبح لدى صندوق النقد الدولي قدراً كبيراً من الدولارات ، والفرنكات ، والجنيهات الاسترلينية ، والماركات وغيرها من عملات الدول الاعضاء . ويتم اقراض هذه الاحتياطيات عند الحاجة الى الدول التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها . وعندما تقدم القروض تحت الدول المقترضة على أن تقوم بعمل تصحيحي . أي تبني سياسات داخلية تؤدي في نهاية الامر الى ازالة عجز المدفوعات . وفضلاً عن ذلك ، ومن خلال السماح للدول الاعضاء بالسحب من الاحتياطيات النقدية والذهبية أنشأ الصندوق حقوق السحب الخاصة (SDRs) وهو نوع جديد من الاحتياطي الدولة . وقد خصص صندوق النقد الدولي قدراً معيناً من حقوق السحب الخاصة لكل دولة عضو ، كما أقر استخدام هذه الاحتياطيات الجديدة بدلا من الذهب والعملات الاجنبية في الوفاء بالديون الدولية أو تحقيق استقرار أسعار الصرف .

عمل نظام اسعار الصرف الثابتة

لقد عمل نظام أسعار الصرف الثابتة بكفاءة عالية سنوات كثيرة ومع ذلك فقد صاحبه مشاكل باستمرار .

وليس يخفى أن تحديد سعر عملة ما في سوق الصرف ، مثل بقية الاسعار يؤدي الى وجود فائض أو قصور . ومع تغير ظروف السوق فإن سعر الصرف الذي يحقق التعادل بين الكمية المعروضة من كل عملة من الكمية المطلوبة يتغير كذلك . فاذا قومت عملة دولة ما بأعل من قيمتها عند السعر الثابت فإن ذلك يؤدي الى وجود عجز مستمر في حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية .

وبدسي أنه في ظل نظام صندوق النقد الدولي فانه يمكن للدولة التي تواجه عجزا أن تسحب من احتياطياتها الدولية (ما في حوزتها من عملات اجنبية ، ذهب ، وحقوق سحب خاصة لدى صندوق النقد الدولي ، على سبيل المثال) . ومع ذلك فإن أية دولة تستمر في السحب من احتياطياتها الدولية فسوف تستنزفها بسرعة ، واذا ما انتهت الاحتياطيات الدولية فإن هذه الدولة تعجز عن الاحتفاظ بثبات سعر الصرف . على أن الدولة التي تواجه عجزا جوهريا عند سعر الصرف الثابت تواجه ثلاثة بدائل :

(١) يمكن للدولة ان تخفض قيمة عملتها devalue its currency وتخفيض قيمة العملة devaluation - تخفيض لمرة واحدة في قيمة العملة في ظل سعر الصرف الثابت - سوف يؤدي في نهاية الامر ، اذا كان كافيا الى توافق قيمة واردات الدولة (بالمعنى الواسع) مع قيمة صادراتها . وتخفيض قيمة العملة اجراء رسمي لخفض سعر الصرف الثابت الذي تبادل عنده الحكومة العملة المحلية مع العملات الاجنبية (أو الذهب) وهذا التخفيض في سعر الصرف الثابت يعمل غالبا على تنمية الصادرات وخفض الواردات .

(٢) يمكن للدولة أن تزيد من قيود التجارة من خلال الضرائب الجمركية والحصص الاستيرادية في محاولة لخفض الواردات وتحقيق التوازن لقيمة عملتها في سوق الصرف الاجنبي . وهذه الاستراتيجية تتعارض مع الكفاءة الاقتصادية وتشجع تدفق التجارة بين الدول . ومع ذلك فقد اتبعت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية خلال الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٧١ . ولا يخفى أنه ما ان يقرر سعر الصرف في دولة ما فإنه لا بد أن تلتزم به ومع أن السياسيين في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة لا يؤيدون قيود التجارة إلا أن فرض هذه القيود كان ضروريا لتجنب تخفيض قيمة العملة . ولقد كانت قضية توازن ميزان المدفوعات تبريرا ممتازا لزيادة قيود التجارة - والتي كانت تؤيدها المصالح الخاصة - ضد السلع الاجنبية ذات التكلفة الأقل .

(٣) يمكن لأية دولة أن تعالج مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق اتباع سياسات نقدية

ومالية مقيدة تعمل على خفض الاسعار (أو على الأقل تضعف من معدل التضخم) ورفع أسعار الفائدة ومع ذلك فإن هذا البديل قد يتعارض مع الاهداف الاخرى لسياسة العمالة الكاملة على سبيل المثال فاذا كان معدل البطالة في الدولة مرتفعا فان القيود الاقتصادية الكلية تدفع اقتصاد هذه الدولة نحو الكساد .

وفي مواجهة عجز موازين المدفوعات ، فان المحافظة على أسعار الصرف الثابتة تزداد تعقيدا بسبب دور المضاربة في العبث بالتوازن . فاذا كنت تسعى إلى كسب نقود فانك سوف تدرك أن عجز موازين المدفوعات تؤدي الى خلق ازمات في ظل نظام سعر الصرف الثابت . فلنفرض أن لديك مليون بيزو وأنه أصبح واضحا أن البيزو سوف تنخفض قيمته . فهل تريد ان تستمر محتفظا بذلك القدر من البيزو عندما تنخفض قيمته ؟ اذا كانت اجابتك بالنفي فانك قد اتخذت القرار الصحيح في شأن ما لديك من نقود ولكن عندما تباع البيزو بالدولارات في سوق الصرف الاجنبي فانك سوف تزيد الاشياء سوءا في الواقع . وذلك لان شراء الدولارات وبيع البيزو عن طريق المضاربين وغيرهم سوف يسبب زيادة في عرض البيزو وسوف يزداد الامر صعوبة امام المصارف المركزية الدولية في سعيها لتحقيق استقرار سعر البيزو . وبعبارة اخرى سوف يشارك المضاربون العقلاء بصورة نموذجية في ظل سعر الصرف الثابت في خلق عدم استقرار اسعار الصرف هذه .

الدولار كعملة دولية The Dollar as an International currency

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان الدولار هو أقوى عملة في العالم وأكثرها احتراما . وقد عملت وزارة المالية الامريكية التي كانت تملك معظم انتاج الذهب العالمي على استبدال الدولارات لدى الاجانب (وليس لمواطني الولايات المتحدة) بالذهب عند سعر صرف ثابت هو ٣٥ دولار للاونصة . وكان الدولار على مستوى العالم يعادل الذهب تماما .

وفي نهاية الاربعينات والخمسينات تطور الدولار ليصبح عملة دولية من الناحية العملية . وعلى سبيل المثال يمكن لمصدر برازيلي ان يبيع ١٠٠ ألف رطل من القهوة الى تاجر جملة في المانيا الغربية مقابل ٥٠ ألف دولار . ورجال الاعمال على مستوى العالم كله حازوا أرصدة دولارية لان معظم المبادلات الدولية تتم بالدولار . وفي اثناء هذه الفترة كانت حيازة الدولار بالتأكيد استراتيجية وقائية . وكانت القوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة مستقرة نسبيا . وكان الدولار وسيلة تبادل كثير من السلع على مستوى

الولايات المتحدة والعالم . وفضلا عن ذلك فإن الاجانب كان يمكنهم استبدال الدولارات بالذهب اذا رغبوا في ذلك .

وبتزايد الطلب على العملة نتيجة لنمو التجارة الدولية زاد الرصيد الخارجي من الدولارات . فالمصارف الاجنبية لم تقبل ودائع بالدولار فقط ولكنها عقدت القروض استنادا الى ما لديها من دولارات ولقد كان استخدام الدولار كعملة دولية أمراً رائعاً بالنسبة للمواطنين الامريكيين والافراد والمنظمات التي لديها توازن في الدولار والذي حققته نتيجة لما سبق وعرضته من سلع وخدمات على المواطنين الامريكيين ذلك أن الافراد والمؤسسات التي تملك أرصدة دولارية سبق أن قدمت سلعا وخدمات الى مواطني الولايات المتحدة الامريكية للحصول على هذه الأرصدة الدولارية . وما دامت الدول الاخرى تستخدم الدولار كعملة دولية فإن مواطني الولايات المتحدة يتمكنون من تحقيق منافع من الساعات واجهزة الراديو والسيارات وغيرها من السلع التي يعرضها الاجانب مقابل شيء كان أرخص نسبيا هو الدولار الورقي .

على أن المشاكل تطورت في نهاية الأمر بالنسبة للدولار ونظام سعر الصرف الثابت فمع تزايد قوة الاقتصاديات الاخرى وخاصة اقتصاد المانيا الغربية ، واليابان بدأ الوضع التمييز للدولار يتضاءل . كما بدأ ميزان المدفوعات الامريكي يتدهور ببطء . وقمن وقت الى اخر اخذت الولايات المتحدة بسياسات مقيدة لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات ومع ذلك ، فانه مع نمو البطالة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي فانه اصبح من الضروري الغاء السياسة المقيدة . وخلال ذلك تزايدت أرصدة الدولار في الخارج واهتم المضاربون الى حد كبير بما اذا كانت الولايات المتحدة قادرة على استبدال الدولارات التي يحوزها الاجانب بالذهب . وقد استبدل الكثيرون دولاراتهم بالذهب . وعلى ذلك انخفض ما لدى وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من الذهب من ٦٥١ مليون اونس في عام ١٩٥٠ الى ٥٠٩ مليون اونس في عام ١٩٦٠ ثم ٣٩٤ مليون اونس في عام ١٩٦٥ وعندما بلغ المخزون من الذهب لديها ٢٩٦ مليون اونس في عام ١٩٦٨ قررت الحكومة أن توقف هذا الانخفاض . فقررت وقف عملية استبدال الدولارات بالذهب . وكل هذه العوامل فضلا عن استمرار عجز ميزان المدفوعات في الحساب الجاري وحساب رأس المال أدت إلى فقدان ثقة الاجانب في الدولار .

النظام الحالي - سعر صرف مرن مع التدخل الحكومي عند الضرورة
في عام ١٩٧١ كان توازن ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الامريكية

متعارض مع رغبة ادارة الرئيس نيكسون فيما يتعلق باتباع سياسة توسعية شاملة قبل انتخابات عام ١٩٧٢ . وفي اغسطس ١٩٧١ ، في نفس الوقت الذي فرضت فيه القيود على الاجور والاسعار أوقف الرئيس نيكسون التحويل بين الذهب والدولار . وقد عوم الدولار في مواجهة عملات رئيسية اخرى في سوق الصرف الاجنبي . وبعد انخفاض الدولار بنسبة ١٧٪ بالنسبة الى الين الياباني و١٤٪ في مواجهة المارك الالماني تم توقيع اتفاق جديد بشأن أسعار الصرف الثابتة في عام ١٩٧١ . وهذه الاتفاقية لم يكتب لها البقاء طويلا . فعندما واجه ميزان المدفوعات مشاكل في اوائل ١٩٧٣ تم تعويم الدولار مرة اخرى .

ويمكن وصف النظام المعمول به منذ سنة ١٩٧٣ بأنه نظام تعويم مدار للدولار managed float (أو سعر صرف مرن) . ويشار احيانا على أنه تعويم رديء dirty float حيث ان السلطات النقدية المركزية في كثير من الدول تتدخل أحيانا . وتسمح أغلب الحكومات بحدوث تقلبات في مدى معتدل (ولتكن ١٠٪ ارتفاعا أو انخفاضاً) . ومع ذلك فإنه إذا اتضح أن التغير في سعر الصرف قد يكون أكبر فإن الحكومات تستخدم غالبا احتياطاتها عند تدخلها . وعلى سبيل المثال عندما انخفضت قيمة الدولار التبادلية بشدة في عام ١٩٧٨ فإن ادارة الرئيس كارتر سعت الى الاقتراض من حكومة اليابان وحكومة المانيا الغربية ، وإلى الحصول على احتياطات اضافية من صندوق النقد الدولي لدعم الدولار ويزعم مؤيدو نظام التعويم المدار أنه يوفر استقراراً نسبياً لسعر الصرف ويسمح للمزايا التي يحققها سعر الصرف المرن بأن تستمر طويلاً . .

ولعلنا نتساءل : هل يحقق النظام الحالي لسعر الصرف المرن الاهداف المنشودة ؟ ونجيب على ذلك بأنه منذ عام ١٩٧٣ واجهت الدول الصناعية عددا من الصدمات الحادة التي لم يسبق لها مثيل - أزمة البترول في عام ١٩٧٣ ، وارتفاع حاد في أسعار الطاقة ونقص شديد في المعروض من البترول نتيجة الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ . وقد عالج نظام أسعار الصرف العائمة هذه الاحداث على أساس حد أدنى من المشاكل واستمر حجم التجارة الدولية في التزايد . ولكن النظام المرن لاسعار الصرف لم يتسم في العمل على النحو الذي توقعه مؤيدوه . وذلك أن أسعار الصرف المرننة لم تتغلب تماما على مشاكل العجز والفائض في ميزان المعاملات الجارية وليس يخفى أنه لا مناص من مرور بعض الوقت حتى تتكيف أسواق الصرف . وان كان البعض يرى بأن أسواق

الصرف لم تتكيف بالسرعة التي توقعوها فإن هناك مؤشرات على أن أسعار الصرف المرنّة مستقرة - أي أنها تتحرك نحو التوازن . وعلى عكس بعض الآراء التي تؤيد أسعار الصرف الثابتة نشأت أسواق نقدية جديدة . فرجال الأعمال الأمريكيين الذين تعاقدوا على شراء أدوات منزلية يابانية تسلم خلال ستة أشهر يمكنهم الآن أن يتخذوا إجراءات تسليم الكمية اللازمة من الين الياباني لاتمام الصفقة عند سعر معين وعلى ذلك فإن التجار الدوليين يحمون أنفسهم من التقلبات الحادة في سعر الصرف . وكما أشار مؤيدو أسعار الصرف المرنّة فإنه إذا كان من الممكن تجنب أخطار التقلبات في أسعار الصرف بشمن مناسب فإنه لا يكون هناك سبب للزعم بأن أسعار الصرف المرنّة تؤثر سلباً على حجم التجارة الدولية .

الأهداف التعليمية للفصل

- (١) عندما تنشأ التجارة فمن الضروري عادة لدولة ما أن تحول عملتها إلى عملة الدولة التي تشاركها في عملية التجارة . فقيام المملكة العربية السعودية ، مثلاً باستيراد سلع وخدمات وأصول (حقيقة ومالية) يولد طلباً على النقد الاجنبي الذي تدفع به قيمة هذه الاشياء . ومن ناحية أخرى فإن صادرات السلع والخدمات والأصول توفر النقد الاجنبي في سوق الصرف لأن الأجانب يبادلون عملاتهم بالريالات التي يحتاجونها لشراء سلع التصدير .
- (٢) إن قيمة عملة دولة ما في سوق الصرف تكون في وضع التوازن عندما يكون عرض العملة (المتولد عن الواردات) مساوياً تماماً للطلب على العملة (المتولد عن الصادرات) .
- (٣) يسجل حساب ميزان المدفوعات تيار المدفوعات بين دولة ما ودول أخرى . والعمليات (الواردات على سبيل المثال) التي تعرض عملة ما في سوق الصرف الاجنبي تسجل كبنود مدنية . أما العمليات (الصادرات مثلاً) التي تخلق طلباً على عملة دولة ما في سوق الصرف الاجنبي تسجل كبنود دائنة .
- (٤) لقد اتبعت أغلب الدول منذ سنة ١٩٧٣ نظام أسعار الصرف المرنّة التي تسمح لقوى العرض والطلب أن تحدد قيمة سعر صرف عملاتها ويمكن القول بشكل عام أن عرض عملة دولة ما في سوق الصرف الاجنبي ينشأ عن شراء (استيراد) سلع وخدمات وأصول أجنبية . أما الطلب على عملة هذه الدولة فينشأ عن بيع (تصدير)

سلع وخدمات وأصول إلى الأجانب .

(٥) وما دام الطلب على الواردات وعرض الصادرات مرنا ، فإن أسعار الصرف المرنة تحقق التوازن في سوق الصرف . وعلى سبيل المثال ، اذا وجد فائض عرض (عجز في ميزان المدفوعات) ريالات في سوق الصرف الاجنبي فان قيمة الريال سوف تنخفض بالنسبة للعملة الأخرى . وهذا يجعل السلع الأجنبية أعلى تكلفة بالنسبة للمستهلكين في المملكة العربية السعودية بينما تكون السلع السعودية أرخص بالنسبة للأجانب ، ومن ثم ينخفض قيمة الواردات السعودية ويزيد قيمة الصادرات السعودية حتى يعود التوازن . ومن ناحية أخرى ، يؤدي وجود فائض طلب على الريالات الى زيادة قيمتها الأمر الذي يزيد الواردات ويخفض الصادرات حتى يعاد التوازن . ولكن رغم أن الطلب على السلع الأجنبية قد يكون شديد المرونة في الاجل الطويل فان هذا قد لا يكون صحيحا في الاجل القصير . فقد يمر وقت حتى يتكيف سعر الصرف ويتحقق التوازن .

(٦) وفي إطار أسعار الصرف المرنة تتزايد قيمة عملة دولة ما عندما (أ) تزيد الصادرات بالنسبة للواردات (ب) يكون معدل التضخم المحلي أدنى من مثيله في الدول الاطراف في عملية التبادل ، (ج) تزيد معدلات الفائدة الحقيقية المحلية و/ أو (د) تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية الأجنبية . على أن الظروف العكسية تؤدي إلى تخفيض قيمة عملة الدولة المذكورة .

(٧) تعمل السياسة النقدية الانكماشية على رفع سعر الفائدة الحقيقية ، وخفض معدل التضخم وتخفيض ، (شكل عارض على الاقل) ، الطلب الكلي ونمو الدخل . وهذه العوامل تؤدي بدورها الى رفع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الاجنبي . وعلى عكس ذلك تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى خفض قيمة عملة هذه الدولة في سوق الصرف الاجنبي .

(٨) تولد السياسة المالية قوى متعارضة في سوق الصرف الاجنبي ومن ثم يكون من الصعوبة بمكان التنبؤ بأثر السياسة المالية المحلية على قيمة عملة الدولة .

(٩) قامت أغلب الدول فيما قبل الحرب العالمية الاولى بربط قيمة عملاتها بالذهب ، وعندما مورست التجارب في ظل نظام الذهب . فان رصيد الذهب في دولة ما كان ينخفض اذا زادت وارداتها على صادراتها ، ويؤدي الانخفاض في كمية الذهب الى انخفاض عرض النقود لدى الدولة مؤديا بذلك الى انخفاض الاسعار ومن ثم تكون سلع هذه الدولة أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية . وعلى نقيض ذلك اذا

كانت الدولة تصدر أكثر مما تستورد ترتفع كمية الذهب لديها ومن ثم يحدث تضخم وتصبح سلع هذه الدولة أقل قدرة على المنافسة في السوق الدولية . ومع ذلك ، فإن التغيرات في عرض الذهب أدت غالبا الى تغيرات غير متوقعة في الدخل والتوظف . وقد ألغى نظام الذهب سنة ١٩١٤ .

(١٠) لقد اتبعت أغلب دول العالم الحر خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٧١ نظام أسعار الصرف الثابتة . وفي ظل هذا النظام ، اذا كانت قيمة السلع والخدمات والاصول الرأسمالية المصدرة إلى الأجانب أقل من قيمة الأشياء المستوردة ينشأ فائض عرض في عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي . وعندما يحدث ذلك فإن هذه الدولة يجب أن (أ) تخفض قيمة عملتها (ب) تتخذ اجراءات لخفض وارداتها (تزيد مثلا من قيود الاستيراد) أو (ج) تأخذ بسياسة كلية انكماشية تصمم لرفع سعر الفائدة وتخفيض التضخم . وخلال الفترة التي طبقت فيها أسعار الصرف الثابتة كان الاجراء التصميمي الذي يتخذ بهدف المحافظة على أسعار الصرف يتعارض غالبا مع أهداف الحرية القصوى في الاسواق الدولية وهدف السياسة الكلية المتمثل في تحقيق التوظف الكامل .

(١١) قد يكون من الافضل أن يوصف النظام المرن الحالي لاسعار الصرف بأنه نظام التعميم المدار ويبدو في ضوء الصدمات الشديدة التي واجهت الاسواق الدولية منذ طبق هذا النظام في سنة ١٩٧٣ ان هذا النظام يعمل بشكل جيد .

طريقة التفكير الاقتصادي - اسئلة للمناقشة

١ - وإننا لن نعمل على دعم الدولار ، وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات ونخفض معدل البطالة المرتفع ونزيل التضخم الذي يزداد سوءا دائما ما دامت الولايات المتحدة أرض أغراق للاحذية وأجهزة التلفزيون ، والصلب ، والسيارات . . . الخ ؟ (تصريح لمحدث لاتحاد عمال الاحذية بأمريكا) .

(أ) هل استبعاد السلع الاجنبية من سوق الولايات المتحدة يساعد على حل مشكلة التضخم الذي يزداد سوءا باستمرار ؟ اشرح ذلك .

(ب) اذا كان الاجانب راغبين في اعطاء (اغراق) ١٠٠ ألف زوج من الاحذية للمستهلكين الأمريكيين . هل تظن أن قبولها أمر سيء ؟

(ج) هل يؤدي قبول الاحذية الى زيادة مشاكل البطالة وميزان المدفوعات سوء ؟
اشرح ذلك .

٢ - « اذا كان عجز الحساب الجاري يعنى اننا نحصل من الخارج على أشياء أكثر مما نعطي
الاجانب فلماذا يعتبر هذا شيئاً سيئاً ؟ علق على ذلك .

٣ - هل تظن أن الولايات المتحدة سوف تستمر في اتباع سياسة سعر الصرف المرن ؟
ولماذا ؟ وما هي الظروف التي تجعل دولة ما تفضل هذه السياسية ؟

٤ - افترض أن سعر الصرف بين الولايات المتحدة والمكسيك يتقلب بحرية في السوق
المفتوحة ؟ فأي العوامل التالية يؤدي الى زيادة (أو خفض) قيمة الدولار بالنسبة
للبيزو .

(أ) زيادة في كمية معدات الحفر المشتراة من الولايات المتحدة بواسطة شركة الزيوت
المكسيكية بسبب اكتشاف نفط مكسيكي .

(ب) زيادة مشتريات الولايات المتحدة للنفط الخام من المكسيك نتيجة لتطوير حقوق
النفط في المكسيك .

(ج) معدلات أعلى للفائدة في المكسيك تجذب أبناء الولايات المتحدة لتوجيه
استثماراتهم المالية من الولايات المتحدة الى المصارف المكسيكية .

(د) معدلات أدنى للفائدة في الولايات المتحدة تجذب المستثمرين المكسيكيين
لاقتراض دولارات ثم تحويلها الى بيزوات مكسيكية .

(هـ) تضخم في الولايات المتحدة وأسعار مستقرة في المكسيك .

(و) معدل تضخم قدره ١٠٪ في كل من الولايات المتحدة والمكسيك .

(ل) رواج اقتصادي في المكسيك يحث المكسيكيين على زيادة مشترياتهم من
السيارات والجرارات والاجهزة الكهربائية واجهزة التلفزيون الامريكية .

(م) فرص استثمارية جذابة تدفع المستثمرين في الولايات المتحدة الى شراء أسهم في
المنشآت الامريكية .

٥ - « إن قيمة الدولار في سوق الصرف سوف تستمر في الانخفاض ما دام الميزان
التجاري الامريكي يحقق عجزاً قوم هذا القول .

٦ - في ضوء التضخم الذي وقع في بداية الثمانينات تبنت ادارة «ريغان» سياسة نقدية
انكماشية مع احداث انخفاض في المعدلات الضريبية لحفز الادخار والاستثمار
والنمو الاقتصادي طويل الاجل . ما هو الاثر المحتمل للسياسة الكلية لهذه الادارة

على قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي

٧ - ما هو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

ويمكن للحكومة أن تتحول من معدلات الصرف الثابتة الى معدلات الصرف المرنة ولكن سوف نستمر نواجه عجزاً في ميزان المدفوعات لأن السلع الأجنبية التي يقوم بانتاجها عمل رخيص هي ببساطة أرخص من السلع التي يتم انتاجها في الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل التاسع عشر التجربة الاقتصادية ونمو الدخل

الفصل التاسع عشر التنمية الاقتصادية ونمو الدخل

Economic Development And The Growth of Income

لم يحدث عبر التاريخ نمو اقتصادي وارتفاع مستويات الدخل عن المستوى اللازم للحياة إلا نادرا . وفي معركته من أجل البقاء ، كان لابد أن يناضل الانسان ويكدح لتحقيق الحد الأدنى اللازم لحياته . وقد تحركت عجلة التقدم ببطء . وليس ينبغي أن النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الحياة الذي اعتبره بعض الناس في الغرب قضية مسلم بها لم يوجد خلال فترات ممتدة من التاريخ ، ولا زال غير قائم في كثير من الدول غير الغربية . فلقد بين «فيلبس براون» Phelps Brown ، مثلا أن الدخل الحقيقي لعمال تجارة المباني الانجليز لم يتغير فيما بين سنة ١٢١٥ و سنة ١٧٩٨ ، أي خلال فترة تمتد نحو ستة قرون . كما أن ظروف الحياة للفلاحين في كثير من الدول مثل الهند ، وباكستان لا تختلف كثيرا عن حياة أسلافهم الذين عاشوا منذ ألف سنة مضت .

وفيما يتعلق بخلفيات هذا الفقر والركود فإن السجل الاقتصادي لدول الغرب خلال ٢٥٠ سنة انقضت يدعو للدهشة . ففي سنة ١٧٥٠ كان الناس على مستوى العالم يناضلون ٥٠ و ٦٠ و ٧٠ ساعة في الأسبوع ليحصلوا على الحاجات الأساسية اللازمة للحياة ، من غذاء وكساء وماوى . ولقد كان العمل اليدوي هو المصدر الأساسي للطاقة . وكانت الحيوانات هي وسائل النقل . وكانت الأدوات والآلات بدائية قياسا بما هي عليه الآن . فلقد حل النفط ، والكهرباء ، والطاقة الذرية محل قوى الانسان والحيوان كمصادر رئيسية للطاقة خلال القرنين الأخيرين . وتمثل السيارات ، والطائرات ، والقطارات الوسائل الرئيسية للنقل حاليا . وأصبحت المستويات الدنيا اللازمة للحياة من غذاء وكساء وماوى قضية مسلم بها ، وأصبحت الأسرة الغربية النموذجية تهتم بدلا من ذلك بكيفية تمويل نفقات الاجازات الصيفية ، وشراء أجهزة التلفزيون الملون ، والتعليم الجامعي لأبنائها . وغالبا ، ما يتضاعف الدخل الحقيقي لهذه الأسرة النموذجية خلال جيل واحد . والواقع أنها المرة الأولى عبر التاريخ الذي

يؤدي فيها النمو الاقتصادي إلى تجاوز المستويات الدنيا للحياة في كثير من أجزاء العالم . ولكن لماذا تمكنت بعض الدول من النمو بسرعة بينما تخلفت أخرى ؟ وكيف يمكن للدولة ما أن تتخلص من عبودية الفقر وأسار التخلف ، وما مدى اتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ . هذه المسائل وغيرها من القضايا المرتبطة بالتنمية الاقتصادية سوف تكون محل الدراسة في هذا الفصل .

الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً

Developed And less Developed Countries

تختلف الدول الغنية وكذلك الدول الفقيرة فيما بينها في كثير من المظاهر . فبعضها قد نما بسرعة في السنوات الأخيرة ، وبقي بعض آخر يتسم بالركود . وشاركت الحروب والاضطرابات السياسية في فقر بعضها ، واتسم بعض آخر بعدم تطور الثقافة وباستقرار القبيلة .

على أنه لا يوجد حد فاصل حاسم بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً . فإذا استخدمنا الدخل الفردي للتفرقة بين المجموعتين فلن نجد فرقاً كبيراً بين مستوى الدخل في أغنى الدول الأقل تقدماً ، ومستواه في أقل الدول المتقدمة في درجة الغنى . الواقع أن التفرقة بين الدول المتقدمة ، والدول الأقل تقدماً تكون تحكيمياً في كثير من الحالات ومع ذلك فإن هناك مجموعة من السياسات العامة التي تشترك فيها الدول الأقل تقدماً .

(١) انخفاض الدخل الفردي . إن حياة الناس في أغلب دول آسيا ، وإفريقيا ، وأمريكا اللاتينية تتسم بالفقر المدقع . والجوع وغياب النظافة ، ويعرض شكل (رقم ١) إحصاءات تثير الألم من أجل هذه الدول . وفي هذا الشكل تم تجميع الدول التي يزيد سكانها عن ٥ مليون نسمة حسب مستوى الدخل . وتجدر الإشارة إلى أن ٦١٪ من سكان العالم - ٢,٦ مليار نسمة - في سنة ١٩٧٩ كانوا يعيشون في دول يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ١٠٠٠ دولار (مجموعة ١ ، ٢ في الشكل ١) ومع أن هذه الدول تضم ٦٠٪ من سكان العالم فإنها شاركت في الانتاج العالمي بنسبة ٧,٣٪ فقط . وعلى العكس من ذلك فإن ٣٤ دولة يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٣٠٠٠ دولار أو أكثر وتضم ٢٥٪ من سكان العالم قد شاركت في الانتاج العالمي بنسبة ٨٠٪ . ويعكس انخفاض المستوى الاقتصادي للدول المجموعة (١) والمجموعة (٢) غياب

التنمية الاقتصادية . وبفس المنطق فإن مستوى الحياة في الدول الغنية هو ثمرة التنمية في الماضي .

(٢) سيطرة القطاع الزراعي العائلي . يعمل نحو ثلثي القوة العاملة في الدول ذات الدخل المنخفض في آسيا ، وإفريقيا ، وأمريكا الجنوبية في الزراعة . وعلى العكس من ذلك نجد أن العاملين في الزراعة في الولايات المتحدة ، مثلا ، ٢٪ من القوة العاملة وفضلا عن ذلك ، فإن نطاق قطاع الاكتفاء الذاتي (غير السوق) في الدول الأقل تقدماً ، أوسع كثيراً منه في الدول المتقدمة . ذلك أن أغلب الناس في الدول الأقل تقدماً يعدون طعامهم ، ويصنعون كثيراً من ملابسهم ، ويشيدون المأوى اللازم لأسرهم . وهذا يعني أن التخصص والتبادل الذي تتسم به اقتصاديات الدول المتقدمة غائب إلى حدود بعيدة في الدول الأقل تقدماً .

(٣) النمو السكاني السريع . ذلك إن السكان في الدول الفقيرة في آسيا ، وإفريقيا ، وجنوب أمريكا يتزايدون بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو ٢,٥٪ . وهكذا يتضاعف سكان هذه الدول كل ٢٥ أو ٣٠ سنة . وعلى العكس من ذلك فإن السكان في الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية يتزايدون بمعدل ١٪ سنوياً .

(٤) شدة التفاوت في توزيع الدخل قياساً بالدول المتقدمة . ذلك أن هذه الدول لا تتسم فقط بانخفاض الدخل المتوسط ولكنها تتسم كذلك باستئثار الأغنياء على الشطر الأعظم من الدخل المتاح . ذلك أن الـ ١٠٪ العليا من أصحاب الدخل يستأثرون بنسبة من جملة الدخل في الدول الأقل تقدماً أكبر منها في الدول المتقدمة . وغالباً ما يعكس هذا وجود ثنائية اقتصادية في هذه الدول - قطاع تجاري ومالي مرتبط بالدول المتقدمة وقطاع زراعي عائلي تقليدي - على أن الدخل التي يحققها أفراد في قطاع التجارة والمال قد تماثل تلك الدخل التي يحققها أفراد في الدول المتقدمة . ولكن أغلب الناس يعملون في قطاع الزراعة العائلي يسبحون في بحار من الفقر .

(٥) عدم كفاية الرعاية الطبية ، والافتقار إلى تيسيرات في مجال التعليم ، وسيطرة الأمية . فبينما يلتحق كل الأطفال في سن المدرسة بالتعليم الأولى في دول أمريكا

شكل رقم (١)
تصنيف الأفراد من الناتج السنوي في بعض الدول ، ١٩٧٩^(١)

المسول		التكوين	المجموعة وتصيب الفرد من الناتج
أمريكا اللاتينية هايتي	آسيا والشرق الأوسط أفغانستان - بنغلاديش بورما - الصين - الهند باكستان - فيتنام سريلانكا - نيبال	أفريقيا اثيوبيا - غينيا مدغشقر - موريتاني مالاوى - مالي - نيجر تانزانيا - أوغندا	٣١ دولة تقسم ٤٨,٠٨٪ من سكان العالم
أمريكا اللاتينية والكاريبية بوليفيا بيرو الدومينيكان	آسيا والشرق الأوسط الصين - اندونيسيا - اليابان الفلبين - تايلاند	أفريقيا البحر الأحمر - الكاميرون غانا - كينيا الغرب - نيجيريا السنغال - زيمبابوي زامبيا	٣٠ دولة تقسم ١٢٪ من سكان العالم
			مجموعة ٢ - ٣٠٠ دولار إلى ٩٩٩ دولار (هذه المجموعة تنتج ٢,٩٪ من الناتج المالي الإجمالي)

أمريكا اللاتينية والبحرية الارجنتين - كوبا البرازيل - شيلي جواتيمالا - المكسيك كولومبيا الكوادور	آسيا والشرق الأوسط إيران - العراق - ماليزيا كوريا الجنوبية - كوريا الشمالية - سوريا	أفريقيا الجزائر - جنوب إفريقيا ساحل العاج - تونس أوروبا ألمانيا - إيطاليا - فرنسا تركيا - يوغوسلافيا	دولة ٢٨ تقسم ٤، ١٣٪ من سكان العالم	مجموعة ٣ - ١٠٠٠ دولار حتى ٢٩٩٩ دولار (هذه المجموعة تنتج ٩٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)
جنوب أمريكا بنزويلا آسيا هونغ كونغ	أوروبا بلجارية - تشيكوسلوفاكية - ألمانيا الشرقية المجر - اليونان - إيطاليا - بولندا - إسبانيا الاتحاد السوفيتي - المملكة المتحدة	دولة ١٧ تقسم ٧، ١٢٪ من سكان العالم	مجموعة ٤ - ٣٠٠٠ دولار الى ٩٩٩٩ دولار (هذه المجموعة تنتج ٥، ٢٥٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)	
أمريكا اللاتينية والبحرية كندا الولايات المتحدة هولندا الاوقيانوس استراليا	آسيا والشرق الأوسط اليابان السعودية	أوروبا فرنسا - الدنمارك السويد - سويسرا ألمانيا الغربية هولندا - بلجيكا	دولة ١٧ تقسم ٣، ١٣٪ من سكان العالم	مجموعة ٥ - ٧٠٠٠ دولار فأكثر (هذه المجموعة تنتج ٨، ٥٨٪ من الانتاج العالمي الاجمالي)

(هـ) حولة إلى دولار الولايات المتحدة على أساس سعر الصرف - لم يذكر سوى الدول التي يزيد سكانها على ٥ مليون نسمة - البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم سنة ١٩٨٩ م ، جدول ١ - ٣٠

الشمالية وغرب أوروبا فإن أقل من ٥٠٪ من هؤلاء الأطفال يلتحق بهذا النوع من التعليم في الدول الأقل تقدماً . وتقدر نسبة المتعلمين بنحو ٣٣,٥٪ أو أقل من السكان البالغين في دول مثل بنجالا ديش وأثيوبيا وباكستان والهند . كما أن الأطباء ودور العلاج غير متاحة في كثير من مناطق الدول الأقل تقدماً . وأغلب الموارد في هذه الدول قد خصص لتوفير الحاجات الضرورية من غذاء ومأوى . كما تعتبر الرعاية الطبية والتعليم من الأشياء الكمالية التي لا يحصل عليها كثير من الناس .

ما مدى الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً ؟

How Wide is the Economic Gap between the Developed and less developed Nations

إن أغلب دول آسيا ، وإفريقيا ، وأمريكا الجنوبية تتسم بصفات الدول الأقل تقدماً . فالدخل الفردي منخفض . والقطاع الزراعي العائلي يسيطر على الاقتصاد . كما يسود النمو السكاني السريع ، وعدم العدالة الاقتصادية ، والفقر في هذه القارات الثلاثة . وعلى الجانب الآخر ، تنعدم ، بشكل عام ، مؤشرات التخلف في أمريكا الشمالية ، وأوروبا ، ودول الأوقيانوس ، واليابان ، والاتحاد السوفيتي . ومع أن هناك بعض الاستثناءات إلا أن هذه المناطق ، على أية حال ، تضم الدول المتقدمة في العالم . ولكن ما حجم الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً ؟ إن الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة . صحيح أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي معيار لا مكانية حصول الافراد على السلع والخدمات ولكن كيف يمكن أن نعقد مقارنة ذات معنى عندما يقاس الناتج القومي في السعودية بالريال ، وفي أمريكا بالدولار وفي العراق بالدينار ، وفي اليابان بالين . . وهكذا ؟ إن أيسر أسلوب لمواجهة هذه المشكلة هو أن نستخدم سعر الصرف بين الدول لتحويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة الى عملة واحدة مثل الدولار الأمريكي . والواقع ان الشطر الاعظم من المقارنات الدولية تتم بهذا الأسلوب .

وباستخدام سعر الصرف لتحويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة الى دولارات أمريكية وجد أن ٧٧٪ من الناتج العالمي الاجمالي يتم في الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية ، وأوروبا (بما فيها الاتحاد السوفيتي) ودول الأوقيانوس ، واليابان . وعلى العكس من ذلك ، فرغم أن ٧٧٪ من سكان العالم يعيشون في الدول الأقل تقدماً في

آسيا (لا تشمل اليابان) ، وإفريقيا وأمريكا الجنوبية فإن هذه الدول لا تشارك الا بنسبة ٢٣٪ فقط في الانتاج العالمي الاجمالي .

على أن استخدام سعر الصرف في تمويل الدخول القومية الاجمالية للدول الى عملة واحدة اسلوب سهل وواضح إلا أنه لا يشجع طموحاتنا تماما . ذلك أننا نستهدف من عقد المقارنات الدولية قياس الفروق في مستويات الحياة بين المناطق . وليس يخفى أن سعر الصرف يعكس الفروق في القوة الشرائية للعملة بالنسبة للمسلع التي يتم تبادلها في الاسواق الدولية . وهذا يعني عدم إمكانية الاعتماد عليه كمؤشر للفروق بين القوة الشرائية للعملة بالنسبة للمسلع والخدمات التي لا يتم تبادلها في الاسواق الدولية . وعلى ذلك ، ليس معنى أن الدولار الأمريكي يشتري ٢٠ بيزو في سوق الصرف الاجنبي أن هذا الدولار نفسه يمكن أن يشتري في الولايات المتحدة الأمريكية من المساكن والرعاية الطبية والتعليم ، وخدمات رعاية الطفولة وكثير من البنود الأخرى ٢٠ مثلا لما يشتريه البيزو من هذه السلع والخدمات في المكسيك .

وعلى ذلك فإنه لا مناص من تطوير نوعية البيانات اللازمة لعقد المقارنات الدولية جذريا اذا أردنا التعبير عن عملية التحويل بين العملات بقدرة هذه العملات على شراء حزمة متشابهة من السلع والخدمات في دولة المنشأ . ولقد اعتمد مشروع الأمم المتحدة للمقارنة الدولية - دراسة بدأت منذ سنة ١٩٦٨ باشتراك مكتب الأمم المتحدة للاحصاء ، وجامعة بنسلفانيا . والبنك الدولي - على مثل هذا الرقم القياسي للقوة الشرائية Purchasing power index لعدة عملات . ويقارن «أسلوب تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity method» تكاليف شراء حزمة متشابهة من السلع والخدمات في الأسواق المحلية لدول مختلفة . ويتم ترجيح كل مجموعة في هذه الحزمة بمقدار مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي . وعلى ذلك فإن تكلفة شراء الحزمة المتماثلة في كل دولة تقارن بتكلفة شراء نفس الحزمة بالدولار في الولايات المتحدة الأمريكية . وحين نتحدد القوة الشرائية لعملة كل دولة على أساس من هذه الحزمة النموذجية فإنه يمكن استخدام هذه المعلومة في تمويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة إلى وحدة نقدية عامة (الدولار الأمريكي ، على سبيل المثال) . وعلى ذلك فإن أسلوب تعادل القوة الشرائية هو وسيلة لتحديد القوة الشرائية النسبية للعملات المختلفة من خلال مقارنة الكمية المطلوبة من كل عملة لشراء حزمة نموذجية من السلع والخدمات في الأسواق الداخلية وتستخدم هذه المعلومة في تمويل الناتج القومي الاجمالي لكل دولة الى وحدة نقدية عامة .

ويعرض شكل (رقم ٢) البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دول السوق الصناعية والدول الاقل تقدما ، على أساس كل من استخدام سعر الصرف في التحويل ، واسلوب تعادل القوة الشرائية . وعلى أساس استخدام سعر الصرف في عملية التحويل نجد أن نصيب الفرد من الناتج القومي المتوقع سنة ١٩٨٠ في دول السوق الصناعية هو ١٠٦٦٠ دولار بينما بلغ مثيله في الدول الاقل تقدما ٨٥٠ دولار .

وهذا يعني أنه وفقا لاسلوب سعر الصرف كان نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي في دول السوق الصناعية يقدر بنحو ١٢ مثلا لمثيله في الدول الاقل تقدما . ومع ذلك فان تطبيق اسلوب تعادل القوة الشرائية يشير الى أن الدخل النسبي في الدول الاقل تقدما كان مقدرا بأقل من قيمته باستخدام اسلوب سعر الصرف في عملية التحويل . ذلك أن استخدام اسلوب تعادل القوة الشرائية يشير الى أن نصيب الفرد من الناتج

شكل (رقم ٢)

قياس الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الاقل تقدما

لو أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دول السوق الصناعية قدر على أساس سعر الصرف فإنه يزيد ١٢ مرة عن مثيله في الدول الاقل تقدما . ومع ذلك إذا تم تقديره على أساس اسلوب تعادل القوة الشرائية فإن الفجوة تضيق حيث يكون نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الدول الصناعية أعلى منه في الدول الاقل تقدما بنحو ٥ مرات فقط .

نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي		
الدول الصناعية (أ)	الدول الاقل تقدما (ب)	
١٠٦٦٠	٨٥٠	أسلوب سعر الصرف ، الدولار الامريكي سنة ١٩٨٠
١٠٠	٨	١٩٨٠ (الدول الصناعية = ١٠٠) أسلوب تعادل القوة الشرائية
١٠٠	٢٠	١٩٨٠ (الدول الصناعية = ١٠٠)

(أ) أمريكا الشمالية ، أوروبا . اليابان . الأوقيانوس . لا تتضمن هذه البيانات الاتحاد السوفيتي .

(ب) آسيا ، افريقيا ، أمريكا الجنوبية ، وأمريكا الوسطى .

القومي الاجمالي في الدول الصناعية كان أعلى منه في الدول الأقل تقدماً بـ ٥ مرات فقط في سنة ١٩٨٠ .

وليس ثمة ريب أن التقديرات المستندة إلى القوة الشرائية للعملة في دول المنشأ تكون مؤشرات أكثر دقة للفروق في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من تلك التقديرات التي تتم باستخدام سعر الصرف في عملية التحويل . ومع ما يبدو من أن استخدام سعر الصرف في التحويل يؤدي إلى المبالغة في قيمة الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً ، فإن التفاوت بين المجموعتين كبير دون ريب .

هل النمو والتنمية هما نفس الشيء ؟

Are Growth And Development the Same thing

لقد فشل الاقتصاديون خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية في التفرقة بوضوح بين النمو growth والتنمية development إذ كان الاعتقاد أن التنمية تتحقق عندما تتمكن دولة ما من تحقيق معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي مرتفع ومستمر ، ٥٪ مثلاً أو أكثر . وأما في السنوات الأخيرة فقد شاع تعريف النمو بأنه معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي . وينظر إلى التنمية الآن باعتبارها مفهوم يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تستهدف تطوير مستوى الحياة للشطر الأعظم من عامة الناس . ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين نوعين للنمو - نمو شامل extensive ونمو كثيف intensive . ويتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما ينمو انتاج دولة ما مقياساً بالناتج القومي الحقيقي ، على سبيل المثال . وهذا يعني أن دولة ما قد تحقق نمواً اقتصادياً واسعاً حتى لو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي . ولما كان الاقتصاديون يهتمون بمبداً برفع مستويات حياة الأفراد فإنهم يركزون ، بشكل عام ، على النمو الاقتصادي الكثيف أي تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد . وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي (أو من الدخل) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف . وعلى ذلك فإن نمواً انتاج مجتمع ما من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان يعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي . وسوف يتحسن ، في المتوسط ، المستوى الاقتصادي للناس الأمر الذي يعني حدوث نمواً اقتصادياً كثيفاً . وعلى العكس من ذلك . لو أن معدل نمو السكان في دولة ما كان أعلى من معدل نمو الانتاج ينخفض الدخل الفردي الحقيقي . وهكذا يحدث تدهور اقتصادي economic regression وهو عكس النمو الاقتصادي الكثيف .

وعلى ذلك فإن النمو يركز على التغيرات في الانتاج . أما التنمية ، وفقا للمفهوم الحديث ، فتشمل التغير الهيكلي ، فضلا عن توزيع ثمار النمو . ووفقا لهذا الرأي لا تتطلب التنمية نمو نصيب الفرد من الانتاج فقط ولكنها تهتم كذلك بزيادة إمكانية حصول الشطر الأعظم من عامة الناس على السلع الاستهلاكية ، بما في ذلك الناس في النصف الأدنى لنمط توزيع الدخل . ويرى بعض الاقتصاديين المؤيدين لنظرية الانتشار لتحسين مستوى حياة الناس Trickle - down theory أن النمو الكثيف سوف يؤدي عمليا ، مع مرور الزمن إلى تحسين حياة المجتمع ككل حتى مستوى حياة الأفراد الذين يعيشون عند أدنى مستويات اقتصادية . ويرى هؤلاء أن الانتاج النامي والمستوى الأعلى للدخل سوف ينتشر في كل قطاعات المجتمع بحيث يؤدي إلى تحسين الفرص الاقتصادية ، وفرص التعليم ، ورفع مستويات المعيشة لأبناء المجتمع .

على أن هذه النظرية لا تخلو من النقد . إذ يرى معارضوها أنه ليس من اللازم أن يؤدي النمو إلى تحسين مركز الناس الذين يعيشون في النصف الأدنى للمستوى الاقتصادي . ويشيرون في هذا المجال إلى أن تجربة دول مثل البرازيل تؤيد وجهة نظرهم . فقد كان النمو في البرازيل سريعا . وخاصة منذ منتصف الستينات . ومع ذلك فإن توزيع الدخل في البرازيل كان يتسم بالتباين الشديد . فقد استأثر ٢٠٪ من أغنياء الناس بأكثر من ٦٠٪ من الدخل الكلي . وعلى سبيل المقارنة ، يحصل ٢٠٪ من السكان في الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية على ٤٠٪ و ٤٥٪ من الدخل الكلي . ويرى كثير من الاقتصاديين المهتمين بالتنمية أن النمو السريع في البرازيل قد فشل في أن يغير الوضع الاقتصادي للشطر الأعظم من الناس بشكل كبير . وقد يتغير هذا الوضع في المستقبل ، ولكن تجربة البرازيل تضعف ثقة كثير من الاقتصاديين في نظرية الانتشار لرفع مستوى حياة المجتمع ككل .

وعلى الرغم من إمكانية التمييز بين النمو والتنمية فإن النمو لازم للتنمية . ذلك أنه بدون نمو اقتصادي مستمر سوف يكون تحسين الفرص الاقتصادية والمركز الاجتماعي لعامة الناس في دولة ما أمرا مستحيلا .

وهكذا ، فشل الاقتصاديون في صياغة نظرية عامة للنمو والتنمية . وعلى ذلك ، لا يمكن أن نشرح المقومات الأساسية اللازمة للتحويل من الركود إلى النمو والتنمية شرحا وافيا وكاملا . ومع ذلك فإنه يمكن أن نحدد بدقة محددات معينة ذات أهمية في تحقيق

التقدم المادي . وهو ما سوف نعود إليه بعد بيان أهمية الفروق الصغيرة في معدلات النمو المستمرة .

أهمية الفروق الصغيرة في معدلات النمو

The Importance of Small differences in Rates of Growth

يبدو لأول نظرة أن فرقا قدره ١٪ فقط بين معدل نمو دولتين ليست له أهمية كبيرة . ومع ذلك ، فإنه مع مرور الوقت يكون لهذه الفروق الصغيرة بين معدلات النمو أثر كبير على القدرات الانتاجية للدولة ما . ويساعد شكل (رقم ٣) على فهم نتائج التباين في معدلات النمو . فإذا فرضنا أن الناتج القومي الاجمالي الحقيقي للدولة ما ينمو بمعدل ٢٪ سنويا فإن معنى هذا أن الانتاج السنوي للدولة ما سوف ينمو بمعدل ٤٨٪ خلال ٢٠ سنة أما إذا كان هذا المعدل السنوي للنمو ٣٪ فإنه يؤدي إلى زيادة قدرها ٨١٪ في الناتج القومي الاجمالي السنوي بعد ٢٠ سنة . وعلى ذلك ، لو أن دولتين يتساوي فيهما الناتج القومي الاجمالي في بداية فترة ما ، فإن الدولة التي تحقق معدلات للنمو قدره ٣٪ تحقق زيادة قدرها ٢٥٪ . فقط في الانتاج بعد ٢٠ سنة أكثر من تلك الدولة التي لا تحقق إلا معدل نمو قدره ٢٪ فقط . وإذا كان معدل النمو ٤٪ فسوف يزداد الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١١٩٪ وسوف يكون الناتج القومي الاجمالي في دولة تحقق هذا المعدل ٤٪ ، أعلى بنحو ٥٠٪ منه بعد ٢٠ سنة في دولة لا تحقق سوى معدل نمو ٢٪ سنويا . وهكذا يتبين لنا أنه إذا أمكن استمرار هذه المعدلات خلال فترة ممتدة من الزمن فإن هذه الفروق الصغيرة في معدلات النمو يكون لها أثر قوى على الهجوم النسبية للاقتصاديات .

إن أهمية هذه الفروق بين معدلات النمو تبدو أيضا من تحليل الوقت اللازم لمضاعفة الدخل (أو الانتاج) . وبين ذلك من البيانات التي يتضمنها عمود (٤) في الشكل (رقم ٣) . ويتضح منه أن دولة ما سوف تحتاج إلى ٧٢ سنة لمضاعفة الناتج القومي الاجمالي إذا كان معدل نمو هذا الانتاج ١٪ فقط . كما أن هذا الناتج يتضاعف خلال ٣٦ سنة لو أن معدل نموه بلغ ٢٪ . أما إذا كان معدل النمو ٣٪ فإن مضاعفة هذا الناتج تتطلب ٢٣ عاما .

وتؤكد البيانات الواقعية أهمية التباين بين معدلات النمو . فيوضح شكل (رقم ٤) أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، فيما بين ١٨٧٠ و ١٩٥٠ في الولايات المتحدة قد نما بمعدل ٩ , ١٪ بينما كان هذا المعدل في دول أوروبا الرئيسية يتراوح

شكل (رقم ٣) الاثر التراكمي للنمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي (نسب مئوية)	نسبة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بعد			
	٥ سنوات (١)	١٠ سنوات (٢)	٢٠ سنة (٣)	عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج القومي الحقيقي (٤)
١	٥	١٠	٢٢	٧٢
٢	١٠	٢٢	٤٨	٣٦
٣	١٦	٣٤	٨١	٢٣
٤	٢٢	٤٨	١١٩	١٨
٥	٢٨	٦٣	١٦٥	١٤
٦	٣٤	٧٩	٢٢١	١٢
٧	٤٠	٩٧	٢٨٧	١٠
٨	٤٧	١١٦	٣٦٦	٩

بين ١٪ - ١,١٪ في نفس الفترة . ونتيجة لذلك فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة البالغة ٨٠ عاما قد تضاعف أربعة مرات بينما تضاعف فقط مثيلة في الدول الأوروبية . وهذا يعني أنه رغم أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي كان متساويا تقريبا في سنة ١٨٧٠ في الولايات المتحدة ، وانجلترا ، وفرنسا ، وألمانيا ، فإنه في سنة ١٩٥٠ كان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة ضعف مثيله في كل من الدول الأوروبية الثلاثة .

وقد تغير الأمر منذ سنة ١٩٥٠ لصالح فرنسا ، وألمانيا ، بالنسبة للولايات المتحدة . فقد تمكنت ألمانيا الغربية وفرنسا من تحقيق معدل نمو كثيف بلغ (٩,٤٪) و(٤,٤٪) على التوالي مقارنة بمعدل نمو ٢٪ فقط في الولايات المتحدة الأمريكية . وكما يبين شكل (رقم ٤) يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في كل من ألمانيا الغربية وفرنسا عن مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية .

على أن النمو المدهش الذي تحقق فيما بعد الحرب العالمية الثانية كان في اليابان . لقد كان نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في اليابان يقل عن ٢٠ من مثيله في

شكل رقم (٤) أثر التباين بين معدلات النمو

الدولة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (%)		نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (دولار ١٩٨٠ الأمريكي (أ))		
	١٨٧٠-١٩٥٠	١٩٥٠-١٩٨٠	١٩٥٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الولايات المتحدة	١,٩	٢,٠	٦٣٣٠	١١٥٣٦	١٤٠٦٢
كندا	١,٦	٢,٣	٥٢١٠	١٠٢٨٨	١٢٩١٥
ألمانيا الغربية	١,٠	٤,٩	٣١٧٠	١٣٣٧٢	٢١٥٧٥
فرنسا	١,١	٤,٤	٣٣٦٠	١٢١٦٥	١٨٧١٢
استراليا	...	٢,٩ (ب)	٣٩٦٠	٩٣٩٨	١٢٥٠٨
اليابان	...	٧,٤	١٠٦٠	٨٩٠٥	١٨١٨٣
المملكة المتحدة	١,١	٣,٢	٣٥٤٠	٩٢٨٨	١٢٧٢٩

(أ) متوقع على أساس أن معدلات النمو المحققة خلال ١٩٥٠ - ١٩٨٠ سوف تستمر حتى سنة ١٩٩٠ .
(ب) غير متاحة

الولايات المتحدة - نحو ١٠٦٠ دولار مقابل ٦٣٣٠ دولار في الولايات المتحدة (مقاسا بدولارات سنة ١٩٨٠ بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار) ومع ذلك فقد نما الاقتصاد الياباني بسرعة خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠ . فقد نما نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي بمعدل سنوي ٧,٤٪ . وفي سنة ١٩٨٠ بلغ نصيب الفرد الياباني من الانتاج ٨٠٪ من مثيله في الولايات المتحدة . ولو أن اليابان تمكنت من الاحتفاظ بمعدل نموها فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي سوف يتفوق على مثيله الأمريكي في منتصف الثمانينات . ولو استمرت معدلات النمو التي تحققت خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة فإن نصيب الفرد من الناتج في اليابان سيكون أعلى نصيب في الدول الصناعية الرئيسية في نهاية التسعينات .

مصادر النمو الاقتصادي Sources of Economic Growth

لماذا تنمو دول بسرعة بينما تتسم أخرى بالركود ؟ ان الاجابة على هذا السؤال صعبة . وليس ثمة خلاف على أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن الفروق . فاليابان

ليست تملك سوى موارد قليلة وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها . وبالمثل ، هونج كونج ليست تملك في الواقع مواد أولية ، ولديها قليل جدا من الأرض الخصبة ، ولا تملك مصادر محلية للطاقة . ومع ذلك فإن ماحققته هاتان الدولتان يعرفه العالم كله . وعلى العكس من ذلك ، هناك دول غنية بمواردها مثل غانا وكينيا ، وبوليفيا ولكنها فقيرة ولم تحقق سوى نمو بطيء . وهذا يعني أن الموارد الطبيعية ليست مجدية بدون التنظيم ، والمهارة ، ورأس المال وهي عوامل لازمة لتنمية هذه الدول .

ليس يخفى ، إذن ، أن وجود قوة عاملة مدربة ومنظمة يعتبر محدد أساس للرفاه الاقتصادي ، فجزء كبير من الثروة المادية في أوروبا قد حطم خلال الحرب العالمية الثانية . ومع ذلك انتعشت أوروبا بسرعة بعد الحرب ، وذلك لأن «رأس المال البشري» لازال قائما .

ومع ذلك لازلنا لا نفهم كثيرا من محتوى النمو الاقتصادي اذ يجب أن نعرف أن هناك ثلاثة عوامل هامة - الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري ، والتطور التقني ، وتحسين مستوى التنظيم الاقتصادي .

الاستثمار في رأس المال المادي والبشري Investment in Physical and Human Capital

ليس يخفى أن الآلات تؤثر بقوة على قدرة الانسان على الانتاج . حتى «روبنسون كروزو Robinson crusoe» في الجزيرة غير المأهولة بالسكان يمكنه أن يصيد سمكا أكثر لو استخدم الشبكة بدلا من استخدام يديه في الصيد . كما أن الزراع الذين يستخدمون الجرارات والمحاريث الحديثة في زراعة أراضي أكثر مما زرعه أجدادهم باستخدام الفؤوس . وبالمثل ، يؤدي التعليم والتدريب الى تنمية معارف وصقل مهارات القوة العاملة ومن ثم رفع مستوى انتاجيتهم . وهذا يعني أن كلا من رأس المال المادي والبشري (المعارف والمهارات) يؤدي الى تنمية القدرة الانتاجية للعامل .

ومع ذلك ، فإن الحصول على رأس المال المادي والبشري يتم في نطاق تكلفة الفرصة البديلة . ذلك أن اتفاق الوقت والجهد في انتاج الآلات أو تنمية المهارات يعني أن موارد أقل تخصص للانتاج الجاري . كما أن تكلفة الاضافات الى رأس المال المادي والبشري تتمثل في خفض الاستهلاك الجاري .

وكما بينا في الفصل الثاني ، ان الدول التي تخصص قدرا اكبر من مواردهم للاستثمار تزيد قاعدتها الانتاجية بسرعة أكبر . وبعبارة أخرى ، أن معدل الاستثمار في دولة ما يؤثر على معدل نموها الاقتصادي . ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن الدول التي تستثمر أكثر تنمو بمعدل أسرع .

التقدم التقني Technological Progress

ان التطور التقني يؤدي الى زيادة الانتاج بنفس الكمية من الموارد . ذلك أن التقدم التقني يعني ادخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل انتاجية حديثة يمكن من خلالها زيادة الانتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات ، أي أن العمال يتمكنون من انتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل استخدام هذه الأساليب . وهذا يعني أن كل وحدة من الانتاج تتطلب رأس مال طبيعي وبشري أقل .

ويحدث التطور التقني من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث العلمي . فالتطورات التقنية السريعة انما هي وليدة الاستثمار المستمر في البحث والتطوير . وعلى ذلك فان التقدم العلمي والتقني ، مثل أي تحسينات تتطلب نفقات استثمارية ، أي تتطلب تضحية بالاستهلاك الحالي .

ان علماء التاريخ الاقتصادي يشيرون عند تحليل النمو الاقتصادي في دول الغرب الى أن التقدم التقني السريع كان المصدر الأساسي للتقدم الاقتصادي . وهذا الرأي له ما يبرره . ذلك أنه خلال الـ ٢٥٠ سنة الماضية أدت التقنية الى تغيير أسلوب الحياة . ذلك أن احلال الآلات التي تدار بالطاقة محل العمل البشري ، وتنمية مصادر الطاقة ، (مثل الآلة البخارية ، والآلة ذات الاحتراق الداخلي ، والقوى المائية ، والطاقة الذرية . . .) والتقدم في النقل والمواصلات ، كل ذلك من صنع المجتمع الحديث . وبدونها فان النمو والتنمية خلال الـ ٢٥٠ سنة الماضية لم يكن ليتحقق .

وليس ثمة ريب أن التقدم التقني لم ينشأ في منتصف القرن الثامن عشر . ذلك أن تطوير الأدوات الأساسية ، والسيطرة على الحريق ، واستئناس الحيوانات وتطوير صناعة البرونز والفخار والحديد ، كل هذه تمثل تطورا تقنيا أساسيا تم قبل سنة ١٧٥٠ ومع ذلك فان التطور التقني الحديث قد انفرد بالسرعة والعمق .

ليس ينبغي أن التطور التقني يشمل الاختراع ، أي اكتشاف منتجات جديدة ، أو عمليات انتاجية جديدة . كما يشمل أيضا التجديد أي تبني أساليب أو منتجات جديدة ، أي التطبيق الاقتصادي للاختراعات . وعلى ذلك فان التجديدات لها أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية . وكثير من المجددين لم يشارك في اكتشاف المنتجات التي يشتهرون بها الآن . فقد لعب «هنري فورد» دورا ضئيلا في اكتشاف وتطوير السيارة ولكن دوره كان دور المجدد الأخذ بأسلوب الانتاج الكبير الذي ساعد على انتاج سيارة ذات تكلفة أقل . وهكذا يمكن القول أن الاختراعات لها أهميتها ولكنها بدون المجددين تظل أفكارا تنتظر من يطبقها .

ومع أن التقدم التقني قد لعب دورا هاما في تطوير التقدم المادي ، فانه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي . فالتقنية الحديثة متاحة للجميع ، بما فيها الدول الأقل تقدما . فلو أن التقنية هي الشرط الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي لتمكنت الدول الأقل تقدما من تحقيق نمو سريع . ولكن لسوء الحظ ليس الأمر كذلك . فقبل أن تقوم التقنية الحديثة بدفع النمو لابد أن يتوافر لدى القوة العاملة المعارف العلمية الكافية لتشغيل الآلات المعقدة . كما أنه لابد من وجود المنظمين المجددين القادرين على تكييف التقنية مع حاجة المجتمع (وهيكل الأسعار) في دولة ما . وهكذا تبرز أهمية الاذخار والاستثمار الرأسمالي . وللأسف أن هذه الشروط لا تتوافر ، بشكل عام ، في الدول الأقل تقدماً . لذلك فإن الفقر والأساليب البدائية للإنتاج توجد في العالم الحديث رغم أن التقنية المتقدمة متاحة .

التنظيم الاقتصادي الكفء Efficient Economic organization

إن الدولة التي تستطيع أن تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي . وإذا كان التنظيم في دولة ما يفتقد الكفاءة ويتسم بالاسراف فانه يعوق النمو . وبصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي ، هناك شروط أساسية لابد من توافرها لتجنب الاسراف وعدم الكفاءة . ذلك أن الموارد لابد أن تستخدم لإنتاج السلع والخدمات التي يرغبها الناس . فليس ثمة خلاف على أن عدم الكفاءة في توزيع الموارد ينشأ عن استخدام الدولة لمواردها لإنتاج سلع غير مرغوبة بالنظر إلى تكلفة الفرصة البديلة . وعلى سبيل المثال ، ينشأ الضياع في الموارد عندما تقوم دولة ما ، يرغب الناس فيها في الحصول على طعام أكثر ، ومسكن أفضل ، باستغلال مواردها في إنتاج تماثيل وزينيات قومية غير مرغوب فيها وقضاء اجازات كإالية فاخرة لقادتها السياسيين . كما ينشأ الضياع عندما تصردولة ما غير مؤهلة لإقامة صناعة الصلب أو صناعة السيارات على استغلال مواردها في إنتاج هذه السلع المظهرية بدلا من استخدامها في مجالات انتاجية أخرى (مثل الزراعة) . وقد تؤدي الأعمال الكتابية والتنظيمية الحكومية إلى استخدام موارد ثمينة بهاليلب غير منتجة . وبصرف النظر عما إذا كان الاقتصاد يقوم على أساس من التخطيط المركزي أو التوجيه من خلال قوى السوق فإن عدم الكفاءة في توزيع الموارد يعوق النمو الاقتصادي .

ويتزايد اقتناع علماء الاقتصاد بأن الاسراف في استخدام الموارد وما يؤدي إليه من تحقيق مستوى أدنى للإنتاج من المستوى الذي كان يمكن تحقيقه إذا استخدمت الموارد

بشكل فعال ، هو مصدر آخر للضياع الاقتصادي Inefficiency^(٧) . وينشأ مثل هذا الضياع بسبب عدم استغلال الموارد الى أقصى حد حتى لو وجهت الى انتاج السلع المرغوبة . وقد ينشأ كذلك بسبب وجود هيكل غير سوي للحوافز يفشل في حفز السلوك الانتاجي . فلو أن كل العمال في منشأة ما مثلاً ، حصلوا على نفس الأجر - اذا لم يتم تقدير السلوك الانتاجي والجهد الكامل في العمل اليوم وفي المستقبل - فسوف يضعف الدافع لدى أفراد العمال للعمل بكفاءة أو بذل كل الجهد الممكن في العمل . وسوف يتصرفون بكسل ودون اكتراث كأنعكاس لهيكل الحوافز الذي يعملون في اطاره . وهكذا ينشأ ضياع اقتصادي بسبب انخفاض مستوى الجهد المبذول في العمل ومن ثم انخفاض مستوى الانتاجية .

وقد ينشأ الضياع الاقتصادي Inefficiency بسبب التقاليد والخرافات وعادات العمال . وذلك أن المجتمع الذي يركز على الوضع الاجتماعي في تحديد الجهد الذي يبذله العامل ، إنما يقيم هيكل الحوافز ، التي تدعم السلوك الانتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الانسانية ، بأسلوب غير سوي . كما أن الدول التي تمنح أديانها ذبح الحيوانات رغم أنها مصدر لغذاء الناس تخلق عوائق أمام النمو الاقتصادي .

لماذا تظل الدول الفقيرة فقيرة - مصادر الركود الاقتصادي

Why poor Nations Remain poor - Sources of Economic Stagnation

لقد بدأ النمو الاقتصادي المستمر في أوروبا وأمريكا الشمالية في منتصف القرن الثامن عشر . وارتفعت مستويات الحياة فوق حد الكفاف في سنة ١٨٥٠ . وانحسر الجوع وسوء التغذية حتى بين الناس الأقل غنى . وفي منتصف القرن العشرين انسابت مزايا النمو الى اليابان ، ودول الاوقيانوس ، والاتحاد السوفيتي حيث فاقت مستويات الحياة تلك المستويات التي تصورها الناس منذ ٢٥٠ سنة . ومع ذلك بقي الفقر ، ومستويات حياة الكفاف ، وسوء التغذية في كثير من دول آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا الوسطى والجنوبية وتفتقد بعض الدول مثل الهند معدل النمو الاقتصادي المستمر للدخل الفردي الحقيقي . وتستمر حياة الناس وموتهم في عالم يسيطر عليه الفقر ، وسوء التغذية ، والمرض ، بنفس الاسلوب الذي عاشوا به منذ آلاف السنين . فلماذا عجز هؤلاء الناس من تحقيق التصنيع والنمو الاقتصادي ؟ ليس هناك ، في

(٧) انظر :

See Harvey Leibenstein, Beyond Economic Man (Cambridge, Massachusetts: Harvard University press, 1976) pp. 29-47.

الواقع ، اجابة واحدة شاملة للاجابة على هذا السؤال . ومع ذلك فانه يمكن أن نشير الى عدة عقبات للنمو الاقتصادي في هذه الدول الأقل تقدما .

(١) انخفاض معدل الادخار يشارك في خلق الدائرة الخبيثة للتخلف . ليس ثمة خلاف على أن التكوين الرأسمالي حافز قوي وهام للنمو الاقتصادي ومع ذلك ، فإن الاستثمار يتطلب ادخارا . وعلى ذلك فإن الموارد المستخدمة في دعم القدرة الانتاجية المستقبلية للدولة غير متاحة لانتاج الطعام ، والكساء ، والمأوى وأساسيات الحياة الأخرى .

وبين شكل (رقم ٥) المشكلة المعقدة التي تواجه الدول المتخلفة . ذلك أن هذه الدول تسبح في دائرة خبيثة للتخلف^(٤) . وهذه الدائرة تحدث بسبب ما يؤدي اليه انخفاض مستوى الدخل وانخفاض معدل النمو الاقتصادي من تغذية ذاتية . ذلك أن الطلب الاستهلاكي الجاري في هذه الدول الفقيرة مرتفع بالنسبة للدخل المتاح ومن ثم تكون معدلات الادخار والاستثمار منخفضة . ويؤدي الاستثمار المنخفض بدوره الى خفض النمو في المستقبل وبذلك تظل الدول الفقيرة فقيرة . وبعبارة أخرى ، ان مستويات الحياة في هذه الدول لا تكاد تزيد على مستويات الكفاف ، لذلك فان هذه الدول تستخدم أغلب مواردها في توفير سلع الاستهلاك الجاري مثل الطعام والكساء والسكان . وبذلك لا يبقى الا قدر ضئيل للاستثمار ولا يخفى أن الدول التي تدخر قليلا وتستثمر قليلا تنمو ببطء . ولما كان أغلب الدول المتخلفة تتسم بانخفاض معدل الادخار (ومن ثم معدل الاستثمار) فان نموها يكون أبطأ من نمو الدول المتقدمة التي تستثمر شطرا كبيرا من النتائج القومي الاجمالي .

وتؤيد البيانات الفعلية ما تشير اليه هذه الدائرة الخبيثة . فمعدلات الادخار (والاستثمار) في الشطر الأعظم من دول أفريقيا ، وجنوب شرق آسيا يتراوح بين ١٠ - ١٥٪ من الناتج القومي الاجمالي . وهذا يعني أن معدلات الاستثمار شديدة الانخفاض

(٤) يقدم دراجنر تركيزا ، تميزا واضحا عن الدائرة الخبيثة للتخلف : في مناقشات قضية التنمية الاقتصادية يبرز تعبير يتردد دائما «الدائرة الخبيثة للفقرة» . وموقف من هذا النوع (الدائرة الخبيثة للتخلف) يتعلق بدولة ما يمكن تلخيصه في تعبير مبتذل «ان دولة ما فقيرة لأنها فقيرة» ففرض رأس المال محكوم بالقدرة على الادخار وبالرغبة فيه . أما الطلب على رأس المال فمحكوم بالدوافع على الاستثمار . ففي جانب العرض توجد قدرة ضعيفة على الادخار ناشئة عن المستوى المنخفض للدخل الحقيقي . . . وفي جانب الطلب فإن الميل للاستثمار قد يكون ضعيفا بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الناس وهي ناشئة عن ضعف دخلهم الحقيقي بسبب ضعف الانتاجية . انظر :

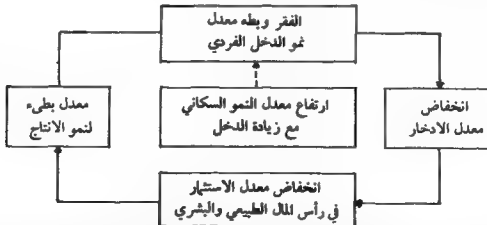
في الدول المتخلفة تدعو الى استمرار الفقر^(٥) .

(٢) الانفجار السكاني الذي قد يحدث عندما يؤدي النمو الى تحسين مستويات الحياة . لقد بين « توماس مالتس Thomas Maltus » في سنة ١٧٩٨ أن مستويات الحياة لن تزيد كثيرا عن مستوى الكفاف لأن تحسين المستوى الاقتصادي يدفع الناس الى انجاب اطفال اكثر . وعلى ذلك فان أي تحسين عارض في الرفاهية الاقتصادية يؤدي الى زيادة السكان حتى يعود الدخل الفردي الى مستوى الكفاف . وهذا يعني انه وفقا لرأي « مالتس » سوف يؤدي الى احداث انفجار سكاني يقضي على المكاسب العرضية التي حققها النمو الاقتصادي .

ونسارع الى بيان أن ما حدث في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال الـ ٢٥٠ سنة التي انقضت لا يتفق مع نظرية مالتس . ومع ذلك فان البيانات التاريخية الحديثة عن الدخل والسكان قد دفعت بعض الاقتصاديين المهتمين بالتنمية الى اعادة تقييم أفكار مالتس . فالمدلات المرتفعة للنمو السكاني في بعض الدول تعوق النمو الاقتصادي حقيقة .

شكل رقم (٥)

ان انخفاض الدخل في الدول المتخلفة يؤدي الى خفض معدلات الادخار والاستثمار . ويؤدي انخفاض معدلات الاستثمار الى خفض نمو الدخل في المستقبل وهكذا يغذي التخلّف نفسه ذاتيا . وتشتد هذه الدائرة الحبيثة تعقيدا بسبب الانفجار السكاني الذي يحدث عندما تبدأ دولة ما في اختراق الدائرة .



5- See the World Bank World Development Report, 1981 (Washington, D.C. International Bank for Reconstruction and Development, 1981) Table 5 for detailed evidence that savings and investment rates are positively linked to the income level of a nation.

وتجدر الإشارة الى أن معدل نمو السكان في الدول الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية يساوي ضعف أو ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني في الدول الصناعية الغنية . وعلى ذلك ، فإن الدول الفقيرة لا بد أن تنمو بمعدل أسرع من الدول الصناعية لمجرد الأبقاء على معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي دون انخفاض .

كما يؤدي النمو السكاني السريع في الدول المتخلفة الى زيادة عبء الاعالة ، أي عدد الأطفال (تحت سن معينة - ١٤ سنة مثلاً) وعدد كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) مقسوماً على جملة السكان . وليس يخفى أن تقدم الرعاية الطبية المرتبطة بالنمو الاقتصادي يؤدي عادة الى انخفاض معدل وفيات الأطفال ، وزيادة في نسبة كبار السن الى جملة السكان . وهكذا ، فإن زيادة عدد الأطفال وكبار السن الذين لا يحملون يزيد العبء على القوة العاملة التي تعولهم . وتشير تجربة كل من الهند وبنجلاديش ، وبورما ، ومصر وكلها دول تتسم بسرعة النمو السكاني ، إلى أن الانفجار السكاني يزيد من تعقيد عملية النمو^(٦) .

(٣) عدم الاستقرار السياسي يضعف الميل للاستثمار ويعوق النمو . ذلك أن الانسان الذي لا يشعر بالأمن والاستقرار وضمان حقوقه في الحال والمستقبل لن يقدم على

٦ - نعرض فيها على نسبة الاعالة في مجموعة نموذجية من الدول الأقل تقدماً والدول المتقدمة :

الدولة	نسبة الاعالة (نسبة السكان أقل من ١٤ أو فوق ٦٤ سنة)
الدول الأقل تقدماً	
بنجلاديش	٤٦
الهند	٤٤
بورما	٤٥
مصر	٤٣
دول منظمة	
الولايات المتحدة	٣٤
كندا	٣٣
اليابان	٣٢
المملكة المتحدة	٣٦
النميا الغربية	٣٤

ورغم أن المشاركة الانتاجية وحسب استهلاك الأطفال والكبار تختلف فيما بين الدول فانه من الواضح أن السكان في سنوات العمر الأولى للممل للprime-working-age في الدول المتقدمة تعول عدداً أقل من غير المتجدين منها في الدول الأقل تقدماً .

انظر : The World Bank, World Development Report, 1981, Jomnor extensive data.

الاستثمار . وبعبارة أخرى ، كلما شعر الناس بأن حقوقهم الحالية والمستقبلية مصنونة يزداد الميل للاستثمار . وعلى العكس من ذلك ، يؤدي عدم ضمان حقوق الملكية وعدم استقرار المناخ السياسي الى ضعف الميل للاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي .

ومن أسف أن المناخ السياسي في كثير من الدول المتخلفة يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار . إذ يسود جو من الاضطراب السياسي بسبب الظلم وغياب العدل والتحيز السياسي للفئة الحاكمة . وليس ثمة ريب أن المستثمرين ، الوطنيين والأجانب ، ذوي التفكير الرشيد سوف يمتنعون عن الاستثمار في ظل هذه الظروف . أما هؤلاء الذين يقيمون مشروعات فقد وجدوا فرصة الحصول على تأييد وضمان من القوى العسكرية والفئات الحاكمة . وهذا بلاشك قد يزيد الموقف سوءاً في المستقبل . ولقد عانت عدة دول في أمريكا اللاتينية بسبب عدم الاستقرار السياسي . فقد أدى التأميم والمصادرة الى احماس المستثمرين الوطنيين والأجانب . وهكذا تكون النتيجة استمرار الفقر والركود الاقتصادي .

وهكذا ، تسبح دول متخلفة كثيرة في دائرة خيثة . وبسبب هذا المستوى من الفقر يؤيد كثير من الناس قيام ثورة سياسية تحسن أحوالهم . ومع تزايد احتمالات الاضطراب السياسي فإن الاستثمار اللازم لتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للناس يتضاءل ويؤدي المعدل المنخفض للاستثمار، بدوره ، (والركود الذي يصاحبه) الى زيادة احتمالات الثورة السياسية . وهكذا فإن كثيرا من الدول المتخلفة تكون غير قادرة على تحسين أوضاعها الاقتصادية حتى تتمكن من حل مشكلة عدم الاستقرار السياسي .

(٤) قد ينشأ الاسراف وعدم الكفاءة عن عوامل غير اقتصادية . يعتقد البعض أن العوامل غير الاقتصادية قد تضع على النمو حدوداً أشد صلابة مما تضعه العوامل الاقتصادية . ولقد بينا سابقاً أن التقاليد والميول الاجتماعية قد تعوق النمو . وليس يخفى أنه يصعب تغيير العادات المرتبطة بمستوى حياة الكفاف ، أو اليأس الذي يسيطر على حياة الناس بسبب الفقر والبؤس .

وتجدر الإشارة كذلك الى أن حجم بعض الدول قد يحدد قدرتها على القيام بعملية التنمية . فقد أشار «آدم سميث» منذ قرنين من الزمن أن التخصص يتحدد بنطاق السوق . فإذا كان السوق صغيراً فإن المكاسب التي تنشأ عن التخصص في الانتاج تكون محدودة . وعلى ذلك فإن الدول الصغيرة أقل قدرة من الدول الأخرى ذات الأسواق النامية والمتكاملة التي تمكنها من تحقيق هذه المكاسب المحتملة . وطبعاً يمكن لهذه

الدول أن يشجع التجارة الحرة ولكن الصناعات المحلية قد تستهلك موارد ثمينة في محاولتها للوصول الى المستويات التنافسية للدول الأجنبية الكبيرة المنتجة . وعلى ذلك ، فإن الأسعار المحلية تميل الى أن تكون أعلى منها بالنسبة للأسواق الأوسع في الدول الأكبر . ومن ناحية أخرى ، فإن الدولة الصغيرة تجد صعوبة في خفض التكلفة وعدم التأكد الذي يواجه الاستثمار الأجنبي لذلك فإنها تفضل في جذب المنظمين والمستثمرين الأجانب .

وبصرف النظر عن أحجامها ، فإن الدول ، بشكل عام ، لها
(أ) نظامها النقدي

(ب) نظامها السياسي الذي يقرر المبادئ والقواعد الاقتصادية .

(ج) نظامها الإداري التي توفر كلا من السلع الاقتصادية والسياسية .

ولكن تكلفة توفير «السلع العامة» في دولة صغيرة مثل النظم النقدية والقانونية يتمثل في ارتفاع العبء الضريبي لكل فرد قياسا بمجمله في الدول الأكبر . لأن عبء أي نظام يتحملة عدد أقل من الناس . ومثل هذه العوامل قد حدثت من التنمية في دول صغيرة مثل دول أمريكا اللاتينية .

وإذا تصورنا ، بالنسبة لمسار التنمية ، تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية الى عدة دول (وليسست ولايات) كل منها نظامها النقدي وقواعدها الاقتصادية ، ونظامها القانوني ، فإنه مما لا شك فيه أن تنخفض المكاسب الناتجة عن التخصص والتجارة . وعلى أية حال فإن أغلب الأمريكيين سوف ينخفض مستوى حياتهم بشدة . وهذا بكل دقة ماحدث في أمريكا اللاتينية ، وبدرجة أقل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية فالقيود التي فرضتها حجوم هذه الدول قد عاقت التنمية الاقتصادية .

الاهداف التعليمية للفصل

(١) الخصائص الاساسية للدول الاقل تقدما هي (أ) دخل فردي منخفض (ب) قطاع زراعي عاثلي كبير (ج) نمو سكاني سريع (د) تباين شديد في توزيع الدخل (هـ) انتشار واسع للامية مع ضعف الخدمات التعليمية والصحية .

(٢) لأول مرة في التاريخ ، يتمثل النمو الاقتصادي في تحطّي الدخل الفردي مستوى الكفاف ، الى حد بعيد في أغلب أوروبا . وشمال أمريكا ، واليابان ، ودول

الافقيانوس ، والاتحاد السوفيتي . فقد تغيرت ظروف الحياة لنحو ٢٥٪ من سكان العالم الذين يعيشون في هذه المناطق .

(٣) وعلى عكس ذلك ، ظل نحو ٦٠٪ من سكان العالم عند مستوى ضئيل لدخل الكفاف في دول يقل نصيب الفرد فيها من (ن ق ج) عن ١٠٠٠ دولار في السنة . وهذه الدول تتج فقط ٧,٣٪ من (ن ق ج) في العالم .

(٤) ورغم عدم وجود خط يفصل بدقة بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً فإنه يمكن تصنيف الدول في شمال أمريكا . وأوروبا (بما فيها الاتحاد السوفيتي) . ودول الافقيانوس ، وكذلك اليابان كدول متقدمة وعلى نقيض ذلك ، تصنف أغلب الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية كدول متخلفة .

(٥) لقد وجد باستخدام وسيلة تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity Method أن الدخل الفردي في الدول المتقدمة يبلغ نحو خمسة أمثال نظيره في الدول الأقل تقدماً سنة ١٩٨٠ .

(٦) ان النمو الاقتصادي مفهوم واقعي . ويوجد النمو الكثيف عندما يزداد (ن ق ج) الحقيقي للدولة . ويتطلب هذا النمو زيادة نصيب الفرد من الانتاج . أما التنمية الاقتصادية فهي مفهوم معياري تشتمل على عوامل توزيعية وهيكلية كما تشتمل على دخل فردي أعلى . فالتنمية الاقتصادية تتضمن ارتفاعاً في مستوى حياة قطاع عريض من سكان دولة ما بما في ذلك هؤلاء الذين يجيئون في نطاق النصف الأدنى لتوزيع الدخل .

(٧) يمكن أن تكون الفروق الصغيرة في معدلات النمو ذات أهمية في المدى الطويل . وعلى سبيل المثال ، دعنا نفترض أن الدخل في الدولتين «أ» و«ب» متساوي في البداية . فإذا كان معدل النمو السنوي في الدولة «أ» ٤٪ وفي الدولة «ب» ٢٪ فإن الدخل في الدولة «أ» سيكون ضعف الدخل في الدولة «ب» بعد ٣٦ سنة .

(٨) ان توافر الموارد الطبيعية المحلية ليس هو المحدد الرئيسي للنمو . فهناك دول مثل

اليابان وهونج كونج تحقق معدلات نمو مذهلة بدون مثل هذه الموارد بينما تستمر دول غنية بمواردها تحيا بين أحضان الركود .

(٩) ان وجود قوة عاملة ماهرة ومنظمة محدد رئيسي للرفاهية الاقتصادية كما أن الاستثمار في رأس المال الطبيعي والبشري والتطور التقني وتحسين كفاءة التنظيم الاقتصادي مصدر رئيسي للنمو الاقتصادي .

(١٠) تمثل العقبات الاساسية للتنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة في

(أ) معدل استثمار منخفض ، وهو انعكاس للدائرة الخبيثة للتخلف

(ب) نمو سكاني سريع

(ج) عدم استقرار سياسي ، وهو ينخفض من ضمان حقوق الملكية ومن ثم يعوق الاستثمار

(د) الضياع وعدم الكفاءة . وهو ينتج عن ميلو القوة العاملة لتحقيق تقدم مادي - ويرجع ذلك الى ضعف هياكل الحوافز أو النماذج والمعتقدات التقليدية - أو عن صغر حجم الدول بين أشياء أخرى .

(١١) ان سجل النمو الاقتصادي للدول الاقل تقدما مختلط . ذلك أن نحو ٢٥٪ من سكان العالم يحيون عند حد أدنى للكفاف في دول ينمو فيها الدخل الفردي ببطء ، اذا كان هناك نمو أساسا . ومعدلات النمو السكاني في هذه الدول من بين أعلى المعدلات في العالم . كما أن امكانياتها الاقتصادية ضئيلة . وعلى النقيض من ذلك فإن سجل النمو الاقتصادي في البرازيل ، ومصر ، والمكسيك ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وأندونيسيا ، ونيجيريا ، وهونج كونج يثير الإعجاب . وإذا ما انخفضت معدلات النمو السكاني في هذه الدول في المستقبل القريب فقد يمكنها أن تكرر المعجزة اليابانية .

طريقة التفكير الاقتصادي -

أسئلة للمناقشة

١ - افترض أنك مستشار اقتصادي لرئيس دولة المكسيك . وقد طلب منك أن تقترح

سياسات لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى حياة أعلى لابناء المكسيك . حدد اقتراحاتك في ايجاز مع بيان لماذا تعتقد أنها سوف تساعد في هذا الشأن .

٢ - اشرح جوهر الدائرة الخبيثة للتخلف . وكيف يمكن للدولة فقيرة أن تخرج من هذه الدائرة ؟

٣ - غالبا ما يوحي بأن الدول الغنية تزداد غنى والدول الفقيرة تزداد فقرا . هل هذا الرأي صحيح ؟ هل هو تبسيط أكثر من اللازم ؟ أشرح ذلك .

٤ - بينما يزداد الناس في دولة ما ثراء ، هل تظن أنهم يدخرون نسبة أكبر من دخلهم ؟ ولماذا ؟ وبينما تزداد الدولة ثراء هل تظن أن متوسط فترة العمل الاسبوعي سوف تنخفض ؟ ولماذا ؟ وهل تؤيد تجربة الولايات المتحدة اجابتك ؟ أشرح ذلك .

٥ - ان حجم السكان في بعض الدول قد يعكس جزئيا رغبة بعض الناس في الحصول على ضمان اضافي في صورة أطفال تساعدكم عند الشيخوخة . هل هذه الوسيلة للتقاعد رديئة بالنسبة لنظام الضمان الاجتماعي الاجباري ؟ ولماذا ؟

٦ - ناقش أهمية ما يلي كمحددات للنمو الاقتصادي :

(أ) الموارد الطبيعية .

(ب) رأس المال الطبيعي .

(ج) رأس المال البشري .

(د) المعرفة الفنية

(هـ) مواقف قوة العمل .

(و) حجم السوق المحلية .

الفصل العشرون نظم إحصائية مقارنة

الفصل العاشر نظم اقتصادية مقارنة

Comparative Economic Systems

تؤثر المؤسسات ، والتنظيم في اقتصاد ما على النتائج الاقتصادية وفي هذه الدراسة ركزنا تحليلنا مبدئيا على الملكية الخاصة والاقتصاديات التي تدار من خلال السوق . وتقع اقتصاديات الولايات المتحدة ، وكندا وأستراليا واليابان ومعظم دول أوروبا في هذه المجموعة . وهذه الاقتصاديات ، كما بينا ، تعتمد دائما على قوى السوق . ذلك أن الحكومة تنظم كثيرا من الصناعات الخاصة . فملكية الحكومة وإدارتها لمؤسسات النفع العام مثل النقل والمواصلات ، والتسهيلات التعليمية شائعة حتى في الدول الغربية . وفضلا عن ذلك فإن الضرائب ، والاعانات الحكومية تستخدم أحيانا لتعديل النتائج التي تفرزها قوى السوق . وفي إطار دراستنا هذه استغلنا أدوات اقتصادية لتساعدنا على فهم الحوافز والنتائج المتوقعة للسياسة الحكومية التي تعيد توجيه قوى السوق .

واليوم يعيش ثلث سكان العالم في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا والصين . وتنظم اقتصاديات هذه الدول على أسس اشتراكية . فهي تتميز بالتخطيط المركزي وملكية الدولة . وعلى ذلك فإن الرأسمالية التي تعتمد على جهاز السوق ، والاشتراكية التي تعتمد على التخطيط المركزي أسلوبان للتنظيم الاقتصادي . على أنه يوجد تباين كبير في داخل كل منهما . وعلى سبيل المثال يختلف التنظيم الاقتصادي في يوغوسلافيا كثيرا عن التنظيم الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي . والاقتصاد الياباني يختلف عن التنظيم الرأسمالي في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا . لذلك سنقوم بدراسة النظم القانونية العامة في كل من النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، ثم نلقي نظرة أعمق على التنظيم والأداء الاقتصادي في ثلاثة اقتصاديات تجذب الاهتمام وهي ، الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا ، واليابان .

القيود العامة وعالمية الأدوات الاقتصادية

Common Constraints and the Universality of Economic Tools

تواجه جميع النظم الاقتصادية على الرغم من الاختلافات فيما بينها قيودا متشابهة .

فندرة السلع الاقتصادية تواجه كلا من الأفراد والدول بمشكلة مالية . فليست هناك دولة يمكنها أن تنتج كل ما يرغب مواطنوها في استهلاكه . وعلى ذلك وبصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي فإنه لا مناص من عملية الاختيار . فالقرار بأشباع رغبة ما يترتب عليه عدم اشباع رغبات أخرى كثيرة . وجميع النظم الاقتصادية تواجه بالقيود التي تفرضها الندرة .

والكثير من المفاهيم الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها في هذا الكتاب تنتمي إلى جميع النظم الاقتصادية . وفيما يلي تلخيص لأربعة من هذه المفاهيم الأساسية :

(١) تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost

يمكن أن ينظم اقتصاد ما بحيث يمكن تقديم كثير من السلع إلى المستهلك بدون مقابل ، إلا أن التنظيم الاقتصادي لا يمكن أن يلغي تكلفة الفرصة البديلة التي تصاحب توفير السلع . فتوفير المزيد من الخدمات الطبية ، حتى لو وزعت مجاناً ، يستلزم موارد كان يمكن استخدامها في إنتاج أشياء أخرى . وبالمثل لو حدث توسع في قطاع الدفاع القومي فإن ذلك يقتضي انكماش قطاعات أخرى وعلى ذلك فإنه عندما يكون للموارد الانتاجية استخدامات بديلة كما هو الحال دائماً ، فإن إنتاج السلع تكون له تكلفة بصرف النظر عن التنظيم الاقتصادي .

(٢) قانون تناقص الغلة Law of Diminishing Returns

وفقاً لهذا القانون ، تكون قدرة دولة ما على تحقيق إنتاج من العرض الثابت (أو على الأقل المؤقت) من الأرض ، والموارد الطبيعية ، ورأس المال البشري ، ورأس المال الطبيعي الذي صنعه الإنسان محدودة . وبمرور الزمن يمكن أن يزيد عرض بعض هذه الموارد . على أن قدرة دولة ما على توسيع قاعدة مواردها إنما تتوقف مباشرة على استعدادها لتخصيص المزيد من الانتاج الحالي للاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال غير البشري . بديهي أن هذا يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي . ولما كان قانون تناقص الغلة - زيادة استخدام مورد ما تؤدي إلى زيادة الانتاج بكميات متناقصة ، إلى أن تنعدم القدرة على زيادة هذا المورد - ينطبق على جميع الاقتصاديات . فإن استمرار الزيادة في الانتاج تتطلب أن تعمل كل دولة على زيادة قاعدة مواردها باستمرار .

(٣) الميزة النسبية والكفاءة Comparative Advantage and Efficiency

لا يخفى أن الانتاج الكلي يكون أكبر إذا تم انتاج كل سلعة عند أدنى تكلفة فرصة

بديلة . وهذا يعني أن عملية الانتاج لا تنسم بالكفاة اذا قام بها منتج ترتفع لديه تكلفة الفرصة البديلة (ذلك أن الانتاج يكون أدنى من مستواه المحتمل) وذلك دون نظر الى ما اذا كانت هذه العملية تتم في اقتصاد رأسمالي أو اشتراكي . وهكذا فان تحقيق هدف الانتاج الكفاء يتم على أحسن صورة من الميزة النسبية في ظل أي تنظيم اقتصادي .

(٤) قانون تناقص المنفعة الحدية Law of Diminishing Marginal Utility

تتناقص قيمة الوحدات الحدية لسلعة ما لدى المستهلكين في الدول الاشتراكية والرأسمالية مع تزايد استهلاكهم منها . فاذا عمل المخططون في دولة ما على توفير كمية كبيرة من المنازل بتكلفة منخفضة ، وكمية قليلة جدا من السيارات الخاصة ، فان قيمة الوحدات الحدية للمنازل تتناقص بالنسبة للسيارات .

اهمية الحوافز Incentives Matter

ان التنظيم الاقتصادي Economic organization هام لأنه يؤثر على سلوك جميع الأفراد . ذلك أن تغيرات هيكل الحوافز تؤدي الى تغيير سلوك الأفراد في كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية . وعلى سبيل المثال فانه في وقت من الاوقات كانت مكافأة مديري مصانع الزجاج في الاتحاد السوفيتي تتم على أساس عدد الأطنان التي تنتج من شرائح الزجاج . ولا عجب ، فان معظم المصانع انتجت شرائح زجاجية سميكة لدرجة يصعب معها على الفرد أن يرى من خلالها ، وعدلت القواعد ليكافأ المديرون على أساس الامتار المربعة المنتجة من الزجاج . وقد كان رد الفعل لدى المديرين متوقعا . ففي ظل القواعد الجديدة انتجت المصانع السوفيتية زجاجا رقيقا جدا يسهل كسره . وعلى ذلك يمكن القول أن للحوافز أهميتها بالنسبة لمديري المنشآت السوفيتية .

وفي تحليلنا للنظم الاقتصادية ، سوف نركز على كيفية تأثير التنظيم الاقتصادي على الدوافع لدى الناس . ولا يخفى ما يزعم الماركسيون من أن الشيوعية سوف تغير الدوافع الفردية الأساسية في نهاية الأمر . انهم يعتقدون بأن الأفراد سوف يتوقفون عن الاستجابة بطرق تقليدية متوقعة للتغيرات في التكاليف والمنافع الشخصية . وقد يكون ذلك كذلك ، ولكن تجربة الاتحاد السوفيتي وغيره من الدول الشيوعية ليس بها دليل قوي يدعم وجهة النظر هذه . وعلى ذلك فانه حتى يتم تغيير الطبيعة البشرية تغييرا جوهريا فان التحليل الذي يستند الى فرضية أن الحوافز تؤثر بحق على ما يتخذه الانسان من قرارات هو تحليل صحيح . وهذا لا يعني صحة القول بأهمية الاعتبارات الاقتصادية

وحدها . فالدين ، والثقافة ، والعوامل السياسية تؤثر على السلوك الاقتصادي . ولا ينكر المنهج الاقتصادي أهمية هذه العوامل .

المقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية

Contrasting Capitalism and Socialism

لقد عرف الاقتصادي المعروف «جوزيف شمبيتر J. Schumpeter» الاشتراكية بأنها : نموذج قانوني يتم فيه التحكم في وسائل الانتاج ذاته بواسطة السلطة المركزية ، أو أنه نموذج تؤول فيه الشؤون الاقتصادية للمجتمع ، أساسا ، الى القطاع العام وليس القطاع الخاص^(١) . ووفقا لتعريف شومبيتر فان التنظيم الاقتصادي في الرأسمالية والاشتراكية يختلف في مظهرين أساسيين هما ملكية رأس المال الطبيعي ، وتخصيص الموارد . وبعبارة أخرى ، ان الاشتراكية أسلوب للتنظيم الاقتصادي يتميز بان ملكية وسائل الانتاج الرئيسية والرقابة عليها تؤول الى الدولة . يتم تخصيص الموارد من خلال التخطيط المركزي وليس من خلال قوى السوق .

ملكية رأس المال الطبيعي Ownership of Physical capital

كل نظام اقتصادي له إطاره الشرعي الذي في ضوئه تتحدد حقوق أصحاب الموارد . والواقع ان كل النظم الاقتصادية تضمن حقوق الأفراد في بيع رأسألمهم البشري (عملهم) لمن يدفع أعلى سعر . وتحقق الإيرادات من بيع خدعات العمل في كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية . ومع ذلك فانه في ظل الاشتراكية تؤول العوائد الناتجة عن استخدام رأس المال الطبيعي (الالات - المباني . . . الخ) في العملية الانتاجية الى الدولة . وفي حالة تملك الدولة للموارد الانتاجية غير البشرية ، فان العوائد المتولدة منها تذهب الى الدولة مباشرة . كما ان الدولة يمكنها أيضا ان تستخدم الضرائب لتحقق ، على الأقل ، سيطرة جزئية على الإيرادات التي يحصل عليها مالكو رأس المال الطبيعي . وفي كلتا الحالتين فانه في ظل الاشتراكية يعكس الاستثمار في رأس المال الطبيعي وجهة نظر الدولة .

تخصيص الموارد Resource Allocation

ان كل اقتصاد لابد أن يتوفر لديه أسلوب للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية

للوحدات الاقتصادية - منشآت الأعمال ، وأصحاب عوامل الانتاج والمستهلكون . وهذا الأسلوب يجب أن يكون قادرا على حل مشاكل مثل تلك المتعلقة باستخدام الموارد ، والأسلوب المختار لانتاج السلع وتوزيع الدخل . وفي ظل الرأسمالية التي تعتمد على التوجيه من خلال قوى السوق يتم تنسيق النشاط الاقتصادي من خلال تعاقدات بين وحدات القطاع الخاص التي تملك حقوق ملكية المنتجات والموارد . ولا يوجد أسلوب للتخطيط المركزي لذلك تقوم أسعار السوق بتوجيه تصرفات صانعي القرارات المتشرون في كل مكان . ذلك أن قوى العرض والطلب تعمل على دفع الأسعار الى أعلى أو إلى أسفل استجابة لقرارات الأفراد من البائعين والمشتريين .

أما في ظل نظام اقتصادي اشتراكي ، فإن الموارد تستخدم وتخصص من خلال نظام يتحدد ويدير مركزيا . فالقرارات الاقتصادية ، مثل ماذا تنتج ؟ وكم تنتج ؟ والأنصبة النسبية للاستثمار والاستهلاك ، وكيف تستخدم الموارد في عملية الانتاج والى من يتم توزيع هذا الانتاج ؟ كل ذلك يتم عن طريق سلطة مركزية . وقد تتضمن الخطة المركزية أيضا قرارات تتعلق بكميات المواد الخام والمدخلات ، والأساليب الفنية للانتاج والأسعار والأجور ، وتوطين المنشآت والصناعات، وتشغيل القوى العاملة . وتعكس الأهداف الاقتصادية الاشتراكية بشكل عام تفضيلات وتقييم أجهزة التخطيط المركزي ، وقد تعكس هذه الأهداف أو لا تعكس وجهات نظر المستهلكين .

وبلخص الشكل رقم (١) الخصائص المميزة لكل من التنظيم الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي . ومن سمات الرأسمالية وجود حقوق الملكية الخاصة ، وتحديد قوى السوق لمستويات التوظيف والاستثمار ، وتخصيص الموارد والانتاج ، وتحديد قوى السوق لنمط توزيع الدخل . أما التنظيم الاقتصادي الاشتراكي فمن سماته ملكية الدولة (أو رقابتها) لرأس المال الطبيعي وتوزيع السلع الرأسمالية والاستهلاكية من خلال التخطيط المركزي . وتوزيع الدخل الذي يعكس وجهة نظر أجهزة التخطيط المركزي .

تصنيف الاقتصاديات في عالم الواقع Classifying Real-World Economies

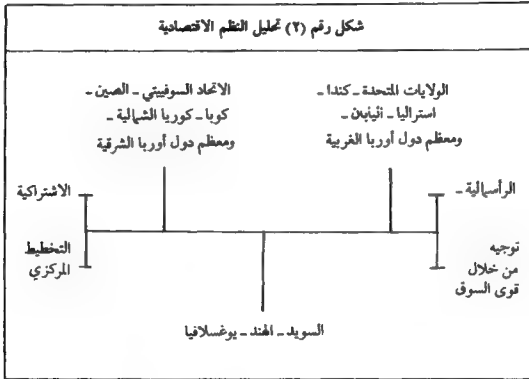
ان جميع الاقتصاديات الحديثة تجمع ، في الواقع التنظيم الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي الى حد ما . على أن الاقتصاديات الرأسمالية تستخدم ، مبدئيا ، التنظيم والملكية العامة في مجالات غنارة والضرائب لتصحيح مسار قوى العرض

والطلب . وأما في الدول الاشتراكية فإن التنظيم المركزي والرقابة الإدارية توجد جنباً إلى جنب مع جهاز صغير للسوق ولكنه كبير الأهمية .

شكل رقم (١)
مقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية

الاشتراكية	الرأسمالية	
الموارد غير البشرية مملوكة للدولة .	الموارد غير البشرية مملوكة ملكية خاصة (للأفراد أو الشركات على سبيل المثال)	حقوق الملكية
تقوم الحكومة أو التعاونيات بتشغيل العمال .	يعمل العمال لحسابهم أو يعملون في منشآت خاصة .	العمالة
تقوم به الحكومة وفقاً للأهداف التي يحددها المخططون .	يقوم به القطاع الخاص الذي يستهدف تحقيق الأرباح وتحقيق دخول أهل في المستقبل .	الاستثمار
يحدد توزيع السلع والموارد من خلال التخطيط المركزي .	يحدد توزيع السلع والموارد بتفاعل قوى السوق .	توزيع السلع والموارد
يحدد توزيع الدخل من خلال أجهزة التخطيط المركزي التي قد تعمل على تحقيق المساواة أو غيرها من المعايير توزيع الدخل .	يحدد توزيع الدخل عن طريق قوى السوق التي تحدد مكافأة إنتاجية وملكية الموارد الاقتصادية .	توزيع الدخل

ويوضح الشكل رقم (٢) تقسيم تقريبي لعدد من الدول وفقاً لدرجة اعتمادها على التنظيم الاقتصادي الرأسمالي أو التنظيم الاقتصادي الاشتراكي : تقع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأستراليا ، وكندا واليابان ومعظم دول غرب أوروبا في نهاية سلسلة رأسمالية السوق أما الاتحاد السوفيتي ، والصين ومعظم الدول الشيوعية الأخرى فهي تقع في نهاية الطرف العكسي . أما اقتصاديات رفاهية الدولة مثل السويد والاقتصاديات الاشتراكية التي تعتمد على قوى السوق مثل يوغسلافيا فتقع بين هاتين النهايتين .



الاقتصاد السوفيتي The Soviet Economy

الاقتصاد السوفيتي هو اقتصاد يعتمد على الأوامر الاقتصادية Command Economy والاقتصاد الأمر هو اقتصاد يعمل في ضوء قرارات اقتصادية مركزية يصدرها المخططون مع أوامر إدارية تفصيلية للوحدات الانتاجية (مثل المنشآت والمزارع الجماعية) وحيث يكون للمشروعات الفردية قدرة محدودة في اتخاذ القرار . وتملك الحكومة السوفيتية وتدير معظم القطاع الصناعي ، والتجارة الخارجية ، والنقل والمواصلات ، والمؤسسات المصرفية والمالية ، والجزء الأكبر من القطاع الزراعي ، ومعظم تجارة الجملة والتجزئة . والقطاع العام في الاتحاد السوفيتي هو أكبر وحدة اقتصادية في العالم . اذ يعمل به نحو ١١٠ مليون من العمال الماهرين وغير الماهرين . وهكذا فإن كلا من شركة جنرال موتورز ، وشركة التليفونات والتلغراف الأمريكية صغيرة نسبياً عند المقارنة^(١) .

ومعنى ما ، يشبه الاقتصاد السوفيتي الذي تديره الدولة مؤسسة عملاقة يساهم فيها أعضاء الحزب الشيوعي . ويقوم فيها الحزب بوضع أهداف السياسة الاقتصادية

(٢) توظف المؤسسات العشرة الأكبر في الولايات المتحدة نحو ٣,٥ مليون عامل (سنة ١٩٨٠) .

ويكافح من أجل انجاز هذه الأهداف ويراقب الأعمال الادارية اللازمة لتنفيذ عملية التخطيط . أما في الاقتصاديات الغربية فان الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي هي المنشأة وهي ما يطلق عليها الاتحاد السوفيتي المشروع ، والمشروعات السوفيتية تتشابه كثيرا مع المصانع الفردية (أو الوحدات) لمؤسسة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي ، فهي تتلقى الأوامر من سلطات التخطيط المركزي .

ولكن كيف تؤدي هذه الشركة العملاقة ، القطاع العام ، في الاتحاد السوفيتي وظيفتها ؟ ونجيب على ذلك بأن هيئة التخطيط المركزي «الجوسبلان Gosplan» هي التي تقوم بوضع مشروع الخطة الرئيسية للاقتصاد القومي . وتقوم «الجوسبلان» حاليا بوضع كل من الخطة الخمسية (التي تركز على الأهداف طويلة المدى) ، وكذلك الخطة السنوية . وتلك الخطط العملية يتم ترجمتها الى قانون تصدره الحكومة السوفيتية . وتوجه الخطة الاقتصادية الرئيسية أكثر من ٢٠٠ ألف مشروع . فهي تحدد أهداف الانتاج وتضع القيود على استخدام الموارد ، بما في ذلك الكميات المخصصة من المواد الخام ، والعمالة ، والآلات .. وهكذا لكل مشروع عام . وتبذل لمشكلة المشروع في تحويل حصته من المدخلات الى الانتاج المستهدف وتستخدم الأهداف العملية للخطة السنوية كمعيار لتقييم أداء المنشأة في نهاية فترة الخطة وتحديد مكافأتها تبعا لذلك .

مشكلة التنسيق The Problem of Coordination

وفي ظل التخطيط السوفيتي ، يتم ترشيد السلع والمواد الخام مركزيا في صورها المادية . وقد كان الأسلوب التقليدي للتنسيق بين عرض وطلب هذه المواد يتمثل في «الموازنين السلعية» material balances فبالنسبة لسلع مثل البترول والبتروكيمياويات ، والحديد ، والصلب ، والفحم والخشب ، وسلع كثيرة غيرها . وتتمثل هذه الطريقة في اعداد موازنة balance sheet تشتمل على جميع مصادر العرض (على سبيل المثال ، الانتاج المحلي ، والواردات والمخزون) وجميع مصادر الطلب (على سبيل المثال طلب المستهلكين المحليين ، والصادرات ، والمخزون) : . ويقوم الجوسبلان Gosplan عند تخطيط أهداف الانتاج النهائي والمدخلات باستخدام أسلوب التجربة والخطأ في موازنة العرض والطلب على هذه المنتجات حتى تصل الى الأهداف النهائية الملزمة وتستخدم الصورة النهائية لهذه الموازنة كأساس لعملية التخصيص المادي .

وفي ظل هذا النظام ، فان ناتج مشروع ما (الصلب على سبيل المثال) يعتبر بشكل عام أحد المدخلات في مشروع آخر (مثل مصنع انتاج الجرافات) وبهذه الطريقة فان فشل

منشأة ما من منشآت الانتاج في تحقيق حصتها الانتاجية يحدث اثرا سلبيا على المنشآت الأخرى . ذلك أن الوحدات التي لا يتوفر لها قدرا كافيا من المدخلات تفشل في تحقيق حصصها الانتاجية مالم تجري تعديلات على خططها الانتاجية .

دعنا نرى المشكلة التي يمكن ان تنشأ اذا زاد هدف الانتاج بالنسبة لانتاج الجرارات ، مثلا ، بنسبة ٢٠٪ . حينئذ فان المخططين يجب أن يأخذوا خطوات اضافية لتأمين حصول المنشآت المنتجة للجرارات على القدر المناسب من العمل ، والمعدات الرأسالية ، والأجزاء المصنعة من قبل منشآت أخرى ، والمواد الخام مثل الصلب ، والألومنيوم ، والزجاج والنحاس واذا فشل موردون آخرون في توفير حصصهم لمصانع الجرارات ، فان مصانع الجرارات سوف تفشل أيضا في انجاز حصصها الانتاجية .

ويواجه المخططون السوفييت مشكلة شديدة في التنسيق للتأكد من أن كل مشروع يحصل على الكمية الصحيحة من العمل ، والخامات وفي الوقت الصحيح بما يجعل كل شيء يتم دون مشاكل . ولا يخفى أن هناك البلايين من القرارات التخطيطية يجب أن تتخذ .

وبديهي أن استخدام الأساليب الرياضية ، والحاسبات الآلية يتيح نظريا ، الوصول الى حلول تمكن من توفير الكميات الصحيحة من كل من المدخلات في كل مشروع ومن ثم يمكن انجاز الحصص الانتاجية كلها . ولكن ماذا يحدث اذا حدث تغير غير متوقع - فقد تسوء الأحوال الجوية أو تتعطل الآلات ؟ لا يخفى انهم يواجهون حينئذ اختناقات في عملية الانتاج . وفي مواجهة عجز المدخلات ، يقوم مديرو المشروعات ، عادة ، باختصار الطرق لانجاز الحصص الانتاجية . وعلى سبيل المثال قد يستخدمون كميات من المدخلات أقل من الكمية المخصصة منها في مواجهة قصور عرضها ^(٣) . وقد يلجأون الى مديري مشروعات أخرى يسألونهم امدادهم بالمدخلات التي يواجهون بها عجزا على أن يقوموا برد مدخلات مماثلة لما أخذوه في المستقبل . وتنشأ علاقات غير رسمية بين مديري المنشآت الناجحة في الاتحاد السوفييتي .

(٣) يمكن من الناحية الفنية أن تقوم منشأة ما برفع دعوى على أي طرف يفشل في توريد عوامل الانتاج حسب ما تحدده الحطة ومع ذلك ، فانه لا كانت الاجراءات معقدة وليس من المحتمل أن تثير نتائج مفرجة بسرعة ، فان أغلب مديري المنشآت يجدون من الأسر القيام بمبادلات مع مديريين آخرين يستخدمون كمية أقل من الكمية المحددة لهم من تلك العوامل بهدف مواجهة المديريين من قصور فيها / أو اتباع اجراءات أخرى مباشرة لتحقيق الأهداف الانتاجية . انظر :

Hedrick Smith, The Russians (New York: Quadrangle The New York Times Book Co. Inc 1976), for several interesting accounts of how Soviet Plant managers react to material shortages.

ولما كان المخططون السوفيت يمارسون رقابة على الخطة الأساسية فانه يمكنهم تفضيل قطاع ما على قطاعات أخرى . وقد حظيت الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية ، تقليديا ، بالأولوية . وعلى سبيل المثال يزيد انتاج البترول ، والصلب في الاتحاد السوفيتي عن نظيره في الولايات المتحدة بنحو ٤٠ - ٤٥ ٪ . وعلى العكس نجد أن السلع الاستهلاكية تشغل مرتبة أدنى بين أولويات الخطة المركزية ، ومن ثم فإن امكانية الحصول على السلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفيتي تقل كثيرا عنها في الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٧٧م بلغ عدد السيارات في الاتحاد السوفيتي أقل من ٦ مليون سيارة ، بينما كان عدد السيارات في الولايات المتحدة نحو ١٠٠ مليون سيارة . كما ان ثلثي الاسر السوفيتية لديه أجهزة تلفزيون ونحو ١٥ ٪ فقط من السكان لديهم أجهزة تليفون ، ونحو نصف السكان لديه ثلاثيات من نوع ما . ومع تزايد الناتج في الاتحاد السوفيتي يتوقع بعض ذوي الخبرة بأن المخططين سيعطون أولوية اكبر للسلع الاستهلاكية .

تنمية الدوافع لدى المديرين في الاتحاد السوفيتي Motivating Soviet Managers

على الرغم من أن الخطة المركزية يعدها المخططون ، فان مسؤولية تنفيذها تقع على عاتق مديري المشروعات . وهناك نظام للحوافز الايجابية والسلبية «Carrot and the Stick» لحفز مديري المشروعات على أداء مسؤولياتهم . وتلعب الحوافز المالية وغير المالية دورا في هذا المجال . اذا يكافأ المديرون الذين يحققون الأهداف الانتاجية عن طريق المكافآت المالية، والترقية، والأوسمة . وإذا فشل مشروع ما في تحقيق أهدافه الانتاجية فإن للمدير ان ينبه العاملين للعمل لساعات أكثر وبجدية أكبر للحصول على عمل ومستلزمات مادية اضافية أو عليه أن يقنع السلطات الأعلى بضرورة تخفيض أهداف الانتاج . واذا لم تكن هذه الجهود كافية وفشل المشروع في تحقيق هدفه الانتاجي يكون خفض الدرجة الوظيفية للمدير أمراً متوقعا .

على أن تقييم الأداء والحوافز لمديري المشروعات يتم على أساس أهداف معينة يمكن قياسها بالنسبة للمخرجات والمدخلات . ولما كانت نوعية المنتج ، والتجديد ، والاختراعات والتجارب عالية التفقة ويصعب قياسها أو تقييمها ، فان مثل هذه الأنشطة لا تكافأ في ظل النظام السوفيتي الى حد ما . اذ يتم التأكيد على كمية الناتج مقارنة بالهدف الانتاجي المنشود .

والتركيز على كمية الانتاج يخلق نوعين من المشاكل . أولهما أن الهدف الأولي لمدير أي

مصنع هو أن يقنع المخططين بوضع اهداف منخفضة للانتاج يمكن انجازها بسهولة . ولما كان المخططون في المستويات المركزية العليا لا يعرفون مستوى الاداء المتوقع في مشاة تعمل بمستوى مرتفع من الكفاءة فانه يمكن لمديري المنشآت الاكفاء أن يدركوا حقيقة الامكانيات الانتاجية لمشروعاتهم . أما ثانيها ، فهو ممارسة نوع من الخداع الصارخ بتزييف التقارير عن عمد . ذلك أن النظام يخلق دافعا قويا للتواطؤ بين المراقبين ومن هم خاضعين للمراقبة في عملية التخطيط ولا يخفى أن تعقد الاجراءات المكتبية في الاتحاد السوفيتي يوفر لصانعي القرار على جميع المستويات فرصة تبادل المحاباة الشخصية وتغطية كل منهم لأخطاء الآخر .

ويتم القادة السوفييت حاليا بهذه المشاكل فقد اتخذت اجراءات للحد من خداع وزيف التقارير والتواطؤ . ولكن القادة يعلمون أنه على الرغم من أن الخطط العملية قد تصدر في صورة قانون فان هذا لا يعني أن تنفيذها يتم آلياً . لذلك فان الحكومة السوفيتية تستخدم الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية لتحث المديرين والعمال على تنفيذ تفاصيل الخطة المركزية على الوجه الصحيح . وعلى سبيل المثال فانه بالاضافة الى التعويضات النقدية فان المديرين والعمال الناجحين يكافأون بتقدير اجتماعي معين و/ أو بالترقية الى مرتبة أعلى في الحزب الشيوعي .

وفي العقد الماضي ادخلت تعديلات كثيرة على هيئة التخطيط وهيكل الحوافز . وهذه التعديلات نشأت مع الاصلاحات الاقتصادية التي عليها أطلق «صيغة كوسيجين» في سبتمبر ١٩٦٥ . وخلاصة القول أن هذه الاصلاحات قد اركزت على أن المرونة في التخطيط المركزي والرقابة على المشروعات سوف تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية . والتزمت المشروعات بأهداف أقل ، واتسعت دائرة قدرتها على التصرف والاختيار في مجال سياسات العمل ورأس المال . وفضلا عن ذلك فان نظم الحوافز والمكافأة قد ربطت بأهداف المبيعات، والأرباح ، والعائد على رأس المال أكثر من ربطها بكميات الانتاج . وهذه التغيرات تنفوق على الطرق الادارية القديمة حيث تحفز المشروعات لتصبح أعلى انتاجية وأكثر كفاءة .

وفي أثناء تنفيذ هذه الاصلاحات حرفت الفكرة الرئيسية لفلسفة كوسيجين . وعلى عكس اتجاه عدد من الحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية فإن هناك دليلاً ضعيفاً على أن الاتحاد السوفيتي يتحول عن التخطيط المركزي التفصيلي، وبات التركيز في الوقت الراهن على تطبيقات التقنية المتقدمة ، وبصفة خاصة استخدام الآلات الحاسبة على نطاق واسع في حل المشاكل الدائمة التي تنشأ عن التخطيط المركزي والادارة المركزية .

وكثير من الذين قاموا بتحليل الأداء الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يعتقدون بأن التخطيط التفصيلي detailed planning تنشأ عنه قرارات فاسدة وتنظيم غير كفء . ولقد لخص الأستاذ الهندي « روبرت كامبيل Prof. Robert Campbell من جامعة الهند وجهة النظر هذه : « ان الضياع ينشأ عن أخطاء صنع القرار - توطين المصانع على نحو خاطيء ، انتاج كمية كبيرة من سلعة ما وكمية أقل من سلعة أخرى ، تخصيص غير دقيق للموارد ، مثل ذلك أن تمتلك منشأة مارأس مال كبير جداً بالنسبة للعمل بينما تملك أخرى كثيراً من العمل بالنسبة لرأس المال وهناك أنواع أخرى من الضياع تمثل نوعاً من التراخي في النشاط الاقتصادي مثل المخزون الكثيف وتشغيل المصانع بأقل من طاقتها الانتاجية ، والفشل في احداث تجديدات والقصور الذاتي في الادارة التي يبقى على اجراءات العمل التي تتطلب عملاً أكثر مما تتطلبه المصانع الجديدة والملاحم العامة لجوانب هذا الضعف هو ضعف الرقابة على نشاط المشروع » .

توزيع السلع The Distribution of Goods

تعتبر الأجور المصدر الرئيسي للدخل في الاتحاد السوفييتي . وعلى الرغم من المبدأ الشيوعي المثالي الذي وضعه ماركس فيما يتعلق بالتوزيع (من كل حسب قدرته ، ولكل بقدر حاجته) فإن هناك اختلافات كبيرة في الأجور الوظيفية في الاتحاد السوفييتي . حيث أن أجور العمال المهرة تصل بشكل عام الى مثلي أو أربعة أمثال أجور العمال غير المهرة كما أن أجور العلميين والمهندسين ، والصحفيين والرياضيين والمخططين في المجلس الأعلى للتخطيط تزيد عن متوسط الأجر على المستوى القومي بعدة أضعاف .

ولكن كيف تقارن عدم العدالة في توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي بتلك التي في الدول الغربية ؟ ان الحصول على بيانات دقيقة لتوضيح ذلك يعد أمراً صعباً . فيعتقد معظم الخبراء الغربيين بأن عدم العدالة في توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي أقل منه في الاقتصاديات الغربية على الرغم من أن البعض يرى بأن الاختلاف ضئيل . على أن قلة البيانات المتاحة عن توزيع الدخل في الاتحاد السوفييتي لا يمكن الاعتماد عليها نظراً للاختلافات الهيكلية بين الاتحاد السوفييتي واقتصاديات السوق . كذلك فإن أسعار الكثير من المنتجات التي يشتريها الفقراء بشكل كثيف (الخدمة الطبية ، والملابس ،

(٤) انظر :

5- R.W.Campbell, The Soviet-Type Economies: Performance and Evolution, 3rd ed., PP. 229-230 Copyright 1974 by Houghton Mifflin Company Boston Reprinted by permission of the publisher.

والطعام) تعد منخفضة نسبيا في الاتحاد السوفيتي عن نظيرتها في معظم الاقتصاديات الغربية وعلى العكس نجد ان معظم سلع الرفاهية Luxury goods مثل السيارات ، والطائرات أغل سعرها نسبيا في الاتحاد السوفيتي .

ومع ذلك فان صفوة المجتمع تتمتع بامتيازات خاصة تزيد من مستوى رفاهيتها اذ يمكن لمن في المستوى الاداري الاعلى ، وأعضاء الحزب الشيوعي أن يحصلوا بسهولة على السيارات . كذلك فان المسؤولين السوفيت وأعضاء المجموعات الخاصة مثل العلماء والكتاب ، والممثلين ، والمديرين الاقتصاديين ، يتمتعون بحق شراء احتياجاتهم من متاجر خاصة تباع السلع بأسعار مخفضة ، وتتوافر بها سلع لا تتوافر لغيرهم من المواطنين. ومن أمثلة هذه السلع اللحوم الممتازة والمشروبات الجيدة، والخضر والفاكهة الطازجة ، والعطور الفرنسية والمعدات الكهربائية اليابانية ، والسجائر الأمريكية ، والملابس المستوردة . وعلى ذلك فان المسؤولين السوفيت و صفوة المجتمع لا يعانون من نقص المروض من السلع أو قوائم الانتظار والنوعيات الرديئة التي تكون من نصيب عامة الشعب^(٥) .

ويقوم معظم المستهلكين السوفيت بشراء احتياجاتهم السلعية من متاجر نظامية تديرها الدولة أو من تعاونيات منظمة . وللناس أن يتفقوا دخولهم كما يرغبون . ومع ذلك ، فانه لما كانت الكميات الاجمالية المعروضة من كل سلعة وكذلك سعرها يتم تحديدها من قبل المخططين المركزيين فان كثيرا من المنتجات لا تكون متاحة للمستهلكين العاديين حتى لو كانت لديهم النقود ليدفعوا ثمنها . وعندما يستنفذ المروض من سلعة ما ، فانه لا يوجد النظام السعري الذي يجعل المنتجين يزيدون الانتاج .

على أن فروع محلات المتاجر المنظمة التي تديرها الدولة تتدكس فيها بعض السلع (الأنواع التي يقل الاقبال عليها نتيجة لارتفاع سعرها أو انخفاض درجة جودتها) بينما يكون هناك نقص في سلع أخرى . ويتنظر المستهلك في صفوف الانتظار عدة ساعات لشراء السلع التي يتسم عرضها بالقصور وقد رسم «هيدريك سميث» Hedrick Smith صورة واضحة للآزمة التي يواجهها المستهلك السوفيتي :

«لقد سمعت عن نقص المعروف من السلع الذي يعاني منه المستهلك السوفيتي قبل ذهابي إلى موسكو ، ولكن في البداية بدأ لي أن المتاجر مليئة بكل شيء . وعندما بدأنا عملية الشراء لمست حقيقة الأزمة التي يواجهها المستهلك السوفيتي . فقد أردنا

الحصول أولاً على كتب لأطفال (الذين التحقوا بالمدارس الروسية) فتبين أن كتب الفرقة السادسة قد نفذت وبعد فترة وجيزة حاولت أن أبحث عن حذاء باليه لابتني الكبيرة التي تبلغ من العمر ١١ سنة ، وتبين لي أن في هذه الأرض التي ينتشر فيها الباليه على نطاق كبير لا يمكن الحصول على حذاء باليه مقاس رقم ٨ في موسكو . . . ذلك أن السلع يتم انتاجها لتحقيق أهداف الحطة لا من أجل البيع وأحياناً يكون عدم القياس محيراً فمدينة ليننجراد ممتلئة بأدوات الانزلاق على الجليد وقد تمر عدة شهور دون أن يوجد بها الصابون اللازم لغسيل الأطباق . وفي «ينفان Yenevan» في أرمينيا وجدت وفرة في الاوكرديون Accordions الا أن السكان المحليين يشكون مرور عدة أسابيع دون أن يحصلوا على ملاعق المطبخ أو أواني اعداد الشاي . وفي رستوف Rostov في منتصف يوم بلغت فيه درجة الحرارة إلى ٩٠ ف في يونيو أغلقت جميع محلات الجيلات (الايس كريم) في الساعة الثانية بعد الظهر وقد أخبرني المرشد السياحي بأن ذلك قد حدث لأن الجيلاتي قد نفذ من المنطقة كلها^(٦) .

القطاع الخاص في الاتحاد السوفيتي The private Sector in the Soviet Union

إن القانون السوفيتي يمنع (أ) الفرد من العمل كوسيط في أعمال التجارة . (ب) تأجير العامل بهدف تحقيق ربح .

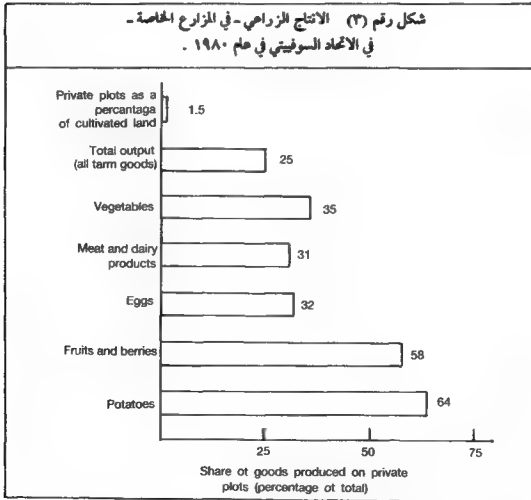
ومع ذلك فإن هناك مجالين رئيسيين يسمح للمشروع الخاص أن يعمل فيها - الخدمات الشخصية personal services وجزء من الزراعة . ولأصحاب المهن السوفيت (على سبيل المثال الأطباء ، والمدرسون) ، والعمال الحرفيين (على سبيل المثال الحياطون ، وعمال تصليح الأحذية وعمال تبييض ودهان المباني) الحرية في بيع أعمالهم وخدماتهم للمستهلك . وغالباً ما يؤدي العمال «الذين يعملون لحسابهم عملين في نفس الوقت . حيث يعملون بصفة منتظمة لدى المشروعات الحكومية ويقومون أيضاً بعرض خدماتهم للمستهلك الخاص خارج أوقات العمل الرسمية .

ولقد كان قطاع الزراعة مشكلة باستمرار للاقتصاد السوفيتي . فمن الناحية المبدئية هناك اعتراض على المزارع الجماعية . بسبب فشل المحاصيل وانخفاض انتاجية الزراعة (بالمقارنة بتلك الانتاجية في الدول المتقدمة) . ولقد سمح للفلاحين في المزارع الجماعية بزراعة مساحة صغيرة محددة - تقدر مساحتها عادة بنحو فدان ، والانتاج المحقق

(٦) انظر :

Ibid, P. 60 Reprinted by Permission of Times Books, a division of Quadrangle The New York Times Book Co Inc New

من هذه القطع الخاصة يكون للمزارع الحرية في استهلاكه أو بيعه في السوق وفقا للأسعار التي تتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب . وجملة القول هي أن هذه القطع الخاصة تقلد نسبتها بما يزيد قليلا عن ١٪ من إجمالي المساحة المزروعة . ومع ذلك وكما يوضح الشكل رقم (٣) فإن إجمالي الانتاج المحقق من تلك المزارع الخاصة بلغ في عام ١٩٨٠ نحو ٢٥٪ من جملة الانتاج الزراعي . كما أن جزءا كبيرا من الانتاج الكلي لسلع مثل البيض والبطاطس ، والخضر والفاكهة ، واللحوم ومنتجات الألبان يتولد داخل هذه المزارع الخاصة (٣) .



(٧) في حقيقة أن السلع الزراعية الكثيفة للأرض - الحبوب والقطن مثلا - تزود في المزارع الجماعية تستند جزئيا إلى أن الانتاجية في هذه المزارع (مقاسة بالقيمة للفدان) أقل منها في المزارع الخاصة . ومع ذلك فإن الفارق الكبير في الانتاجية يبرز أهمية الحوافز . ومن الواضح أن الزراعي السوفييت يزودون مزارعهم الخاصة ، التي تولد لهم كسبا خاصا ، بصورة أكثر كثافة منها في المزارع الجماعية حيث تنسب للكسب الناشئة عن الكفاءة إلى الآخرين .

وكثير من القيادات المذهبية في الحزب الشيوعي يرغبون في التخلص من أثر هذا النوع من المشروعات الخاصة ومع ذلك فإن هناك عاملين قويين يعملان على المحافظة على المزارع الخاصة . أولهما أنها تشكل المصدر الرئيسي للدخل لفقراء الفلاحين أما ثانيهما فإنها تمثل مصدرا رئيسيا للإنتاج الزراعي ، بمد المناطق الحضرية بالمواد الغذائية التي قد لا تتوفر غالبا في ظل التنظيمات البديلة . وعندما كان خروشوف Nikita Khrushchev في السلطة خفض حجم هذه المزارع ليكون الحد الأقصى للمساحة الخاصة نحو نصف فدان . وبعض الخبراء السوفييت يعتقدون بأن ذلك القرار كان له أثر في هبوط مكانته بين شعبه . وعندما جاء بريجنيف Brezhnev إلى السلطة أعاد المزارع الخاصة إلى حجمها الذي كانت عليه في البداية وهو نحو فدان .

الموازنة الاقتصادية القومية في الاتحاد السوفيتي

The Balance Sheet of the Soviet Economy

عند عمل موازنة للاقتصاد القومي السوفيتي تبرز عدة عوامل وهي :

(١) أن معدل الاستثمار في الاتحاد السوفيتي يعد من أعلى معدلات الاستثمار في العالم .

ويوضح الشكل رقم (٤) أن الاتحاد السوفيتي يخصص جزءا من ناتجه القومي الاجمالي للاستثمار (ويخصص جزءا صغيرا جدا للاستهلاك) يزيد كثيرا عن ذلك الجزء الذي تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية . ويعمل التخطيط المركزي على تمكين المخططين من التركيز على الصناعة والتراكم الرأسمالي حتى لو أن ذلك لا يعكس وجهات نظر المواطنين . وبالطبع فإن النتيجة هي التضحية بالاستهلاك الحالي .

(٢) لقد كان معدل النمو في الاتحاد السوفيتي يدعو إلى الدهشة نتيجة للمعدل المرتفع لتراكم رأس المال . ويشتمل الشكل رقم (٥) على بيانات عن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩ لمجموعة من الدول تعمل في اطار مؤسسات اقتصادية متباينة . ولقد بلغ معدل النمو السنوي في الاتحاد السوفيتي ٥,١٪ بينما بلغ ٣,٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تحقق أية دولة من الدول الصناعية الرئيسية معدلا يزيد عن ذلك الذي حققه الاتحاد السوفيتي الا اليابان .

وفي السنوات الأخيرة تناقص معدل النمو في الاتحاد السوفيتي وفي الخمسينات ، والستينات تم حفز الاقتصاد السوفيتي من خلال اقتراض تقنية من الدول الغربية ، وهو نظام مستخدم على نطاق واسع . ويرجع اغلب الاقتصاديين ارتفاع معدل النمو في الاتحاد السوفيتي الى قدرة النظام على :
 أ - توجيه قدر كبير من موارده الى التكوين الرأسمالي .
 ب - تحويل الموارد الانتاجية من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة مثل قطاع الزراعة الى قطاعات ذات انتاجية مرتفعة مثل قطاع الصناعة .

شكل رقم (٤)

الاستخدام الوظيفي للنتائج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

إن الاقتصاد السوفيتي استجابة لأراء المخططين يخصص قدراً أكبر من الناتج القومي الاجمالي للاستثمار والدفاع .

النصيب النسبي من الناتج القومي الاجمالي

الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	
٧٢	٢٦	الاستهلاك
٦	١٢	الدفاع
١٩	٢٩	الاستثمار
٣	٣	الادارة الحكومية

(٣) استمر متوسط مستوى معيشة الفرد في الاتحاد السوفيتي ينخفض بشدة عن نظيره في اليابان ، وغرب أوروبا ، والولايات المتحدة . وكما يوضح الشكل رقم (٥) فإنه في عام ١٩٧٩ كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الاتحاد السوفيتي أقل من نصف نظيره في الولايات المتحدة ونحو ٥٤٪ عن متوسط نصيب الفرد في اليابان ، ودول السوق الأوروبية المشتركة وجملة القول ، أنه رغم أن الاقتصاد السوفيتي أكبر كثيراً من الاقتصاد الياباني إلا أنه لازال أصغر كثيراً من نظيره في دول السوق الأوروبية المشتركة (EEC) والولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) ومع أن السجل العام للاقتصاد السوفيتي يؤدي إلى الحكم لصالحه إلا أن كثيراً من المراقبين يعتقد أن هذا النظام غير المرن للتخطيط المركزي يعاني من ضعف أساسي

شكل رقم (٥)

متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الحقيقي لدول مختارة
(الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩) .

معدل النمو (١٩٦٠ - ١٩٧٩) %

الدولة	إجمالي	نصيب الفرد
الولايات المتحدة	٣,٧	٢,٤
كندا	٤,٩	٣,٥
ألمانيا الغربية	٣,٥	٣,٣
السويد	٣,٢	٣,٤
المملكة المتحدة	٢,٥	٢,٢
أستراليا	٤,٤	٢,٨
الاتحاد السوفيتي	٥,١	٤,١
يوغسلافيا	٥,٩	٥,٤
اليابان	٨,٠	٦,٩
الهند	٣,٤	١,٤
البرازيل	٧,١	٤,٨

- الناتج المحلي يتضمن فقط ماتم انتاجه محليا داخل الدولة وتم استبعاد الناتج الذي يحققه المواطنون في الخارج .
- البيانات تتناول المنتجات النهائية . ومن ثم استبعدت الادارة العامة والدفاع ، والخدمات الفنية .
- البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمي ، ١٩٨٢ جداول ٢٠١ -

يتمثل في عدم قدرته على تشجيع التجديد والابتكار . ومهما كانت نقاط الضعف التي توجه إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تقوده الربحية إلا أنه يوفر الحافز القوي لدى المنظمين لاجراء التجارب وتطوير واكتشاف وسائل جديدة ومتطورة للانتاج . أما النظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي ياربطه الضروري بكمية الانتاج واستخدامه لوسائل الانتاج التي تقرها الدولة لم تظهر قدرته بعد على حفز التطور التقني خارج نطاق قطاع الفضاء - الدفاع . وطالما تمسك الاتحاد السوفيتي بعلاقاته مع الدول الرأسمالية فانه ليس بحاجة إلى حوافز ذاتية للابتكار والتجديد . ومع ذلك فان مستقبل رفاهية المستهلك السوفيتي في الوقت الحاضر تعتمد على قدرة التخطيط المركزي على مواجهة هذا الضعف في مستوى الكفاءة .

يوغسلافيا - الاشتراكية أم السوق ؟

Yugoslavia - Socialism or the market ?

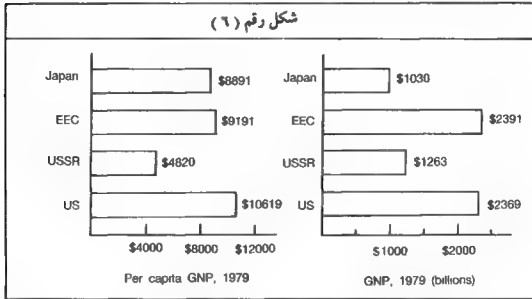
يعتبر الاقتصاد اليوغسلافي مزيجاً من التخطيط المركزي والتوجيه من خلال قوى السوق . ذلك أن كل المواطنين في يوغسلافيا يسمح له بتملك وإدارة المشروعات الصغيرة ، التي تستخدم خمسة عمال كحد أقصى . وفي الزراعة يمكن للفلاح أن يملك ملكية خاصة تصل إلى ٢٥ فدان . وفضلاً عن ذلك يقوم منظّمون من القطاع الخاص بإدارة منشآت أعمال معينة مثل الفنادق ، والمطاعم ، والمنشآت الحرفية ، كما هو الحال في الدول الغربية ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي - يقدر بنحو من ٨٠ - ٩٠٪ - ملكية اشتراكية ويديره العمال .

وفيما قبل الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد اليوغسلافي اقتصاداً رأسمالياً يعمل في ظل سوق حرة . وبعد الحرب (والحرب الأهلية التي أعقبتها) أصبحت يوغسلافيا جزءاً من الكتلة الشيوعية وقامت فيها حكومة برئاسة « المارشال جوزيف تيتو Josip Tito » . وفي البداية قام « تيتو » بتنظيم الاقتصاد اليوغسلافي وفقاً للمبادئ السوفيتية فقد حددت أجهزة التخطيط المركزي كمية ونوعية الانتاج . وطرق وفنون الانتاج وخصصت المدخلات وحددت الأسعار ، وأقرت نمط توزيع الدخل القومي في إطار الخطة الخمسية ثم ترجمة كل هذه القرارات إلى أهداف للانتاج وتخصيصات للموارد أبلغت إلى المديرين الاشتراكيين للمنشآت كأحاد ولم يكن « تيتو » راغباً في قبول سيطرة النموذج السوفيتي . بالإضافة إلى أن الاقتصاد اليوغسلافي واجه مشاكل ركود اقتصادي في ظل التخطيط المركزي وفي أوائل الخمسينات اتجهت يوغسلافيا نحو إدارة اقتصادية لامركزية تسمح لقوى السوق أن تلعب دوراً جوهرياً في تخصيص الموارد .

The yugoslavian Business Firm منشآت الأعمال اليوغسلافية

وفي عام ١٩٥٢ قامت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات غيرت من طبيعة منشآت الأعمال الاشتراكية . ففي ظل النظام اليوغسلافي احتفظت الدولة بملكية منشآت الأعمال . إلا أن إدارة المشروعات كأحاد قد أسندت إلى العاملين فيها . ويقوم العاملون في كل منشأة بانتخاب مجلس للعمل لإدارتها . وكل عامل له صوت واحد ، ويتم عملية انتخاب مجلس العمال عن طريق الاقتراع السري . والمجلس المنتخب ، شأنه شأن مدير

المنشأة في النظام الغربي ، يقوم بشراء المواد الخام . وتحديد السلع المنتجة كما ونوعا ، ومستوى التوظف ، واسلوب الانتاج وحتى سعر المنتجات النهائية . وعندما تزيد إيرادات المنشأة عن ما تتحمله من نفقات فان الأرباح الصافية تقسم بين العاملين المالكين لها ، دون شرط (بما فيهم المديرين) أو وفقا لما يوصى به مجلس العمال . وعندما يحال العامل إلى المعاش أو يترك عمله أو يفصل (عن طريق تصويت العاملين بالاجماع) نزول حقوقه في الأرباح التي تحققها المنشأة .



ولكن ما هو أثر هذا التنظيم الاقتصادي على الحوافز الاقتصادية وطرائق الانتاج ؟ ونجيب على ذلك بأنه لما كان دخل العاملين يتأثر مباشرة بمستوى الربح الذي تحققه المنشأة فسوف يكون لديهم الحافز لانتخاب المديرين الذين يمكنهم إدارة المنشأة بكفاءة . وبعبارة أخرى فإن وضع العاملين في هذا المنشأة يشبه وضع المساهمين في المنظمات الغربية . ويبحث العاملون ، شأنهم شأن المساهمين عن الادارة ذات الكفاءة العالية والمستوى المرتفع من الأرباح لأنهم هم الذين يحصلون على الدخول الإضافية (بالإضافة إلى المجهود) على أن الأمر يختلف عنه بالنسبة للمساهمين من حيث أن العمال في يوغوسلافيا لا يتمتعون بهذه الحقوق إلا أثناء انتابهم للمنشأة كما لا يمكنهم بيعها . وهذا يعني أن العمال الحاليين هم الذين يملكون عوامل الانتاج في المنشأة بشكل جماعي . على أن هذا الوضع له نتائج هامة :

أولا : إن هذا التنظيم الاقتصادي يشجع العمال على توزيع الأرباح فوراً فيما بينهم

مفضلين ذلك على تخصيص الأرباح للاستثمار أو تحقيق منافع في المستقبل (مثل مركز للترفيه الجماعي) ويعد ذلك سلوك رشيد لأن التكوين الرأسمالي الحالي لحقوق العمال في الأرباح التي تتحقق في المستقبل لا يمكن أن تحقق من خلال بيع العمال لحقوق الملكية . وعلى عكس أصحاب الأسهم في النظام الغربي فإن العمال اليوغسلافيين قد لا يحصلون على أنصبتهم في الربح كل عام . كما أن الأنصبة المؤجلة من الأرباح قد تسقط إلى الأبد عند ترك العمل بالمنشأة وعلى عكس ذلك فإن ملاك الأسهم يمكنهم دائما بيع أنصبتهم عندما لا يرضون عن سياسة إدارة المنشأة في توزيع الأرباح .

ثانيا : ونتيجة لما سبق ، تعاني المشروعات اليوغسلافية دائما من قصور في تمويل رأس المال العامل والاستثمار الثابت . ذلك أن ميل العمال إلى تخصيص الجزء الأكبر من أرباح المشروعات لزيادة الأجور والمرتبات يضع قيда مستمرا على مستوى السيولة لدى المنشأة ونتيجة لذلك يلجأ كثير من المشروعات إلى الاقتراض الكثيف الأمر الذي يجعلها تعمل في ظل مديونية دائمة .

ثالثا : يتكون لدى المنشآت اليوغسلافية ميل قوي لاحتلال رأس المال محل العمل وذلك لأن حق العمال في المشاركة في الأرباح يزيد تكاليف تشغيل عمال جدد (أي مشاركون جدد في الأرباح) . ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة حجم القوى العاملة في المنشأة سوف يخفض من نصيب العامل في الأرباح . حيث أن نصيب العامل من الأرباح ينخفض عندما يكون عدد العمال ١١٠٠ عامل عن النصيب الذي يتقاضاه هذا العامل إذا كان عدد العمال ١٠٠٠ عامل وعلى ذلك فإن المشروعات اليوغسلافية تميل إلى استخدام أساليب إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية . ونتيجة لذلك فإن كثيرا من العمال المهرة وغير المهرة اضطروا إلى الهجرة إلى دول أخرى بحثا عن عمل .

وفي النهاية فإن المشروعات اليوغسلافية ليس لديها حافزا أولديها حافز ضعيف للاستثمار في إنشاء مشروعات جديدة . وعلى الرغم من أن النقود المستثمرة في مشروعات جديدة يمكن أن تغل عوائد ، إلا أن المستثمرين ليس لديهم الحق في إدارة هذه المشروعات أو نصيب فيما تحققه من أرباح . ذلك أن هذه الحقوق قاصرة على عمال المشروعات الجديدة . وعلى ذلك فإن تمويل المشروعات الجديدة يتم مبدئيا من خلال السلطات الحكومية سواء من خلال استثمارات مباشرة أو عن طريق ضمان القروض

المصرفية . وهنا تحقق السلطة العامة مكسبين . أولها أنها تحقق نفوذها على إدارة المنشأة ، وسياساتها ، وثانيها أنها تحصل على عائد معين على استثماراتها من خلال الضرائب . وتولد الضرائب التي تفرض على أرباح المشروعات في يوغسلافيا نسبة كبيرة من إيرادات الدولة .

وتعد مشاركة العمال في صنع القرار في المنشأة اليوغسلافية مظهرا رئيسيا في المجتمع الاشتراكي الحقيقي ، ومن وجهة النظر اليوغسلافية فإن العلاقات الرأسمالية في الانتاج والتوزيع تتميز ليس فقط بالملكية الخاصة ولكن أيضا بانفصال العمل عن الادارة . وحيث أن العمال الرأسماليين لا يشاركون في صنع القرار في المنشأة فإنهم لا يمدحون بالعملية الانتاجية ولا يرضون بتوزيع الدخل . وعلى العكس فإنه طبقا لوجهة النظر هذه فإن نظام الادارة الذاتية اليوغسلافية لا يسمح بانعزالية العامل . وفي النهاية فإن مشاركة العمال في الأرباح تمد المنشأة بحافز قوى لتزيد مستوى الكفاءة . ولما كان للعمال علاقة مباشرة بأرباح المنشأة فإنهم يعملون على تجنب الفقد والضياع والأنشطة الأخرى التي تزيد من نفقات المنشأة .

نظرة أوثق في سجل الاقتصاد اليوغسلافي

A Closer Look at the Yugoslavian Record

ان تحول الاقتصاد اليوغسلافي إلى اشتراكية السوق قد صاحبه تغيرات قوية وملموسة في جميع جوانب الاقتصاد .

أولا : فقد حدث انتقال لقوة العمل من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات . ففي عام ١٩٤٥م كان ٧٥٪ من إجمالي السكان يعملون بقطاع الزراعة . وفي سنة ١٩٧٩ أصبحت نسبة القوى العاملة بقطاع الزراعة ٣١٪ من القوى العاملة وفي نفس الوقت كان هناك تحول في الصادرات من الزراعة والتعدين إلى نمط من الصادرات يتسم بالتنوع إلى حد بعيد . فقد كان ما يزيد عن ٧٥٪ من قيمة الصادرات سنة ١٩٧٥ ناشيء عن صادرات السلع الصناعية .

ثانيا : إن نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي والدخل كان ملموسا رغم التقلبات الشديدة التي حدثت . ففيما قبل عام ١٩٥٢ وفي ظل التخطيط المركزي الأمر لم ينم الناتج الحقيقي اليوغسلافي . وبين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ نما الناتج القومي الحقيقي بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠٪ ومنذ ذلك الحين بلغ المعدل المتوسط لنمو

الانتاج الصناعي نحو ٦٪ . وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل سنوي قدره ٥.٤٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩ (أنظر الشكل رقم ٥) . وعلى ذلك يمكن القول أن الاقتصاد اليوغسلافي قد تمكن من تحقيق معدل نمو مرتفع نسبيا ومتوازن .

ثالثا : ان انتقال الاقتصاد اليوغسلافي بسرعة إلى التنمية الصناعية قد صاحبت بطالة ، قدرت بنحو ١٠٪ في نهاية السبعينات . على أن استمرار تدفق العمال من المناطق الريفية إلى الحضرية أدى الى خلق فائض مستمر في عرض العمال غير المهرة . وفضلا عن ذلك فان العمالة نصف الماهرة والماهرة لا تجد غالبا فرصة للعمل نتيجة لرغبة المنشآت في استخدام الاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية . ونتيجة لذلك فان مليون يوغسلافي - ما يمثل نحو ٥٪ من اجمالي عدد السكان - كانوا يبحثون عن عمل في الدول الاوروبية الغربية المجاورة .

المعجزة اليابانية The Japanese Miracle

وفقا للمقاييس الأمريكية والاوروبية كان السكان اليابانيون في عام ١٩٥٠ فقراء ، وكانت وسائل الانتاج لديهم بدائية . فقد كان ٤٢٪^(٨) من قوة العمل اليابانية تعمل بقطاع الزراعة، بينما يعمل ١٢٪ من قوة العمل في الولايات المتحدة بالزراعة وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي GNP الياباني $\left(\frac{1}{8}\right)$ متوسط نصيب الفرد في الولايات المتحدة .

ان التحول الذي حدث في الاقتصاد الياباني خلال العقود الثلاثة الاخيرة تعبر عن قصة نجاح تحققت فيما بعد الحرب العالمية الثانية . ويحتل الاقتصاد الياباني اليوم المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي . وقد بلغ معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي نحو ٩.٥٪ سنويا خلال السنوات (١٩٥٠ - ١٩٨٠) وذلك بعد استبعاد آثار التضخم . وخلال تلك الفترة تضاعف دخل الاسرة اليابانية المثالية على أساس القوة الشرائية الثابتة للدولار مرة كل ثمانية سنوات . ويبين الشكل رقم (٧) ظاهرة النمو الاقتصادي الياباني . ففي عام ١٩٥٠ كان

(٨) في سنة ١٩٧٩ انخفضت نسبة قوة العمل اليابانية في الزراعة إلى ١٣٪ . ولما كانت انتاجية العمل اعل ، بشكل عام ، في الصناعة منها في الزراعة فإن هذا التحول من الزراعة قد شارك في النمو السريع في اليابان .

الناتج القومي الاجمالي الياباني ٦٨٪ من الناتج القومي الاجمالي الامريكي . وفي عام ١٩٦٠ ارتفع هذا الرقم الى ١١٥٪ . وفي عام ١٩٨٠ بلغ الناتج الاجمالي الياباني ٤١٨٪ من نظيره الامريكي . وفي عام ١٩٥٠ بلغ متوسط نصيب الفرد الياباني من الناتج القومي الاجمالي (بعد استبعاد اثر التضخم على القوة الشرائية للدولار سنة ١٩٨٠) ٨٤٣ دولار بينما كان نظيره في الولايات المتحدة ٦٦٤٣ دولار . وخلال الثلاثين عاما التالية ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الحقيقي الياباني احدى عشر مرة . وفي سنة ١٩٨٠ بلغ ٨٠٪ من نظيره الامريكي مقارنا به ١٢٧٪ في عام ١٩٥٠ . ان المساحة الارضية لليابان تقل بنحو ١٠٪ عن مساحة كاليفورنيا . ويقدر عدد سكانها بنحو نصف عدد السكان في الولايات المتحدة الامريكية وتفتقر اليابان الى الموارد الطبيعية ، فمعظم البترول الياباني يستورد من الخارج وعلى المستوى السطحي تبدو

جنول رقم (٧) المعجزة اليابانية .

الناتج القومي الاجمالي	الولايات المتحدة (بقيمة الدولار ١٩٨٠)	اليابان (بقيمة الدولار ١٩٨٠)	اليابان كنسبة من الولايات المتحدة
١٩٥٠	١٠٣٣	٧١	٦ر٨
١٩٦٠	١٤٢١	١٦٣	١١ر٥
١٩٧٠	٢٠٧٤	٤٥٤	٢١ر٩
١٩٨٠	٢٦٢٦	١٠٩٨	٤١ر٨
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي			
١٩٥٠	٦٦٤٣	٨٤٣	١٢ر٨
١٩٦٠	٧٦٥٦	١٧٠٠	٢٢ر٢
١٩٧٠	١٠٠٨٣	٤٢٩٠	٤٢ر٥
١٩٨٠	١١٧٨٦	٩٤١٥	٧٩ر٩

تم تحويل البيانات اليابانية الى الدولار الامريكي باستخدام سعر الصرف .

اليابان كدولة ذات كثافة سكانية عالية . وتعاني من نقص الموارد الطبيعية والطاقة . فكيف نفسر ، إذا أداء الاقتصاد الياباني ؟
 إن هناك عدة عوامل تفسر المعجزة الاقتصادية اليابانية . ان الاقتصاد الياباني اقتصاد رأسمالي يعتمد على جهاز السوق . وعلى الرغم من ذلك فانه يختلف عن اقتصاديات السوق في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في عدة مظاهر اساسية . دعنا الان نتناول بعضا من الملامح الفريدة للاقتصاد الياباني .

سوق العمل الياباني The Japanese Labour market

ان العمال اليابانيين أوفياء بدرجة كبيرة للمنشآت التي يعملون بها على عكس العمال في معظم اقتصاديات السوق . ويمكن تفسير هذا الوفاء والاخلاص بعاملين :

أولهما : إن المنشآت اليابانية الكبيرة تتيح فرصة العمل طول فترة الحياة Lifetime employment لمن يعملون لديها . وذلك بعد اجتياز فترة الاختبار التي تكون عادة أقل من سنة ، بعدها يثبت العمال في وظائفهم وحينئذ لا يستبعدون من العمل الا في حالة سوء السلوك (الغياب المستمر عن العمل بدون عذر- ارتكاب جريمة أو التشاجر في العمل) .

ولما كان الامتياز في العمل يحدد مستويات أجر العمال المهرة وغير المهرة فإن نظام العمل مدى الحياة يوفر للعمال الامن الاقتصادي وما دامت المنشأة تقوم بمسؤولياتها الاقتصادية فإن العامل لا يهتم بالفصل من العمل أو بالبطالة أو انخفاض الدخل . ويمكن للعمال التخلي عن العمل إلا أن ذلك امر غير عادي . وحق العامل في ممارسة العمل متاح حتى يبلغ عمره ٥٥ عاماً وحينئذ يحال إلى التقاعد اجبارياً .

ثانيها : ان اتحادات العمال في اليابان نقابات مستقلة غالبا وهي تمثل العمال الكنديين والمهنيين مفضلة ذلك عن تمثيل أنواع معينة من الأعمال كما هو قائم بالولايات المتحدة . ولهذا السبب فان الاتحاد القومي للعمال في اليابان ليس أمامه الا القليل الذي يمكن عمله فيما يتعلق بشروط التعويض والعمل حيث أن هذه الامور يتم تناولها من خلال العمال والادارة بالشركات التي يعملون بها وليس

على المستوى القومي . ويقدر عند العمال المتضمنين الى الاتحاد بنحو ثلث العمال في اليابان مقارنا بنحو ٢٥٪ من العمال في الولايات المتحدة . وعلى التقيض مما هو قائم بالنسبة للعمل في أمريكا فإن العلاقة بين اتحاد العمال والادارة في اليابان تقوم على التعاون وليس على الصراع ..ذلك أن التشاور بين الادارة والعمالين في اليابان تشكل جزءا متكاملًا في العلاقات الصناعية اليابانية . وكل له مجاله في الرقابة : فالاتحادات تلعب دورا هاما في تحديد الفروقي في مستويات الاجر بين الاعمال وفقا لنوع العمل أما الادارة فلهذا مرونة كبيرة في إسناد وتوزيع المسؤوليات بين العمال كما أن تنقل العمال بين المواقع الوظيفية في المنشأة لا يعارضها الاتحاد إلا نادرا أما عن مجال التشاور بين العمال والادارة فإنها تشمل خطط الانتاج في المستقبل ، والتغيرات التكنولوجية المستهدفة وانتقال الافراد إلى مصانع أو وحدات انتاج جديدة . ولما كانت التوقعات الاقتصادية للعمالة في المدى الطويل ، بما فيها الاحالة الى التقاعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح المنشأة فإن الادارة والاتحاد قد يجريا ، عادة ، تخفيضا عارضا في الاجور في فترات الانكماش الاقتصادي أو لتمكين المنشأة من كسب اسواق جديدة .

الضرائب في اليابان Taxes in Japan

على الرغم من أن هيكل الضرائب اليابانية يقوم على الضريبة التصاعدية فإن هناك اعفاءات ضريبية كثيرة ، بحيث يمكن تجنب المعدلات الحدية العالية بشكل عام ، وخاصة عندما يريد الفرد الادخار أو الاستثمار في صناعات مرغوب فيها . وكما يوضح الشكل رقم (٨) فإن الضرائب تستهلك قدرا أصغر كثيرا من الناتج القومي الاجمالي قياسا بما يحدث في اقتصاديات أخرى تعتمد على السوق كأداة للتوجيه . ففي عام ١٩٧٨ استهلكت الضرائب على الجهد الانتاجي (الدخل والاجور والارباح) ١٦٫٨٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي GNP في اليابان بينما استهلكت ٢١٫٤٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و ٢٢٫٧٪ في المملكة المتحدة و ٢٣٫٨٪ في فرنسا وأكثر من ٢٥٪ في ألمانيا الغربية والسويد .

وعلى الرغم من نمو الدخل بسرعة فإن الحجم النسبي للقطاع العام قد نما بشكل متواضع . وانخفضت معدلات الضرائب باستمرار . فقد قامت الحكومة منذ عام ١٩٥٠ بخفض المعدل الحدي للضريبة على دخول الافراد أو المنشآت .

الشكل رقم (٨) الضرائب في مجموعة مختارة من الدول الأوروبية		
الدولة	الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٨	
	الضرائب على الدخل الأجور ، الأرباح	جميع الضرائب
السويد	٣٨,٥	٥٣,٣
المانيا الغربية	٢٦,٣	٣٧,٨
فرنسا	٢٣,٨	٣٩,٧
المملكة المتحدة	٢٠,٥	٣٤,٥
الولايات المتحدة	٢١,٤	٣٠,٢
اليابان	١٦,٨	٢٤,١

المصادر والأرقام في التمويل الحكومي ، ١٩٨١ (نيويورك ، مصلحة الضرائب ١٩٨١) جدول ٢٥ .

وعلى ذلك فإن الفوائض المتوقعة في الموازنة العامة قد تحولت الى القطاع الخاص . ونتيجة لذلك فإن جملة الإيرادات الضريبية بلغت ٢٤,١٪ من الدخل القومي في عام ١٩٧٨ ، وذلك بارتفاع طفيف عن النسبة التي تحققت في عام ١٩٥٥ وهي ١٨,١٪^(١٠) . وعلى عكس ما هو قائم في اقتصاديات السوق فإن الاقتصاد الياباني لا يستخدم النظام الضريبي كأداة لإعادة توزيع الدخل . ذلك أن اليابان ليس بها نظام للتأمين الاجباري للتقاعد يشبه نظام التأمين الاجتماعي Social Security في الولايات المتحدة^(١١) . ويمكن القول بشكل عام ان المعدلات الضريبية منخفضة وأقل تصاعداً من المعدلات السائدة في اقتصاديات السوق في الغرب . وعلى ذلك فإن توزيعات الدخل قبل الاقتطاع الضريبي يتشابه كثيراً في اليابان .

(٩) انظر :

Joseph A. Pechman and Keimel Kainzuka, in Patrick and Rosovsky Asia's New Giant, Table 5-2, and Facts and Figures on Government Finance, 1981 (New York: Tax Foundation, 1981) Table 25.

(١٠) يجب أن نلاحظ أن المنشآت تدفع مبالغ اجمالية كبيرة الى العاملين عند التقاعد . ولا كان التقاعد اجبارياً عندما يبلغ العامل ٥٥ سنة فإن كثيراً من اليابانيين يستمرون في العمل جزءاً من السنة أو بعض الوقت بعد التقاعد . ولا ينخفض الدخل للضريبة غالباً .

الادخار والاستثمار Saving and Investment

ان معدلات الادخار والاستثمار في اليابان أعلى كثيرا منها في اقتصاديات أخرى تعتمد على جهاز السوق . فالعمال في المناطق الحضرية باليابان يدخرون نحو ٢٠٪ من الدخل الممكن التصرف فيه . ولا عجب ، اذا ، أن يعاد استثمار معظم أرباح الشركات مرة أخرى . فخلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٩ خصص ما يقرب من (٣/١) الناتج القومي الاجمالي الياباني للاستثمار وهو أعلى كثيرا عما خصص للاستثمار في اقتصاديات دول صناعية أخرى تعتمد على جهاز السوق . وليس هناك اقتصاد ديمقراطي يعتمد على جهاز السوق قام بتخصيص مثل هذا القدر الكبير من الانتاج لعملية التكوين الرأسمالي خلال فترة السلم .

على أن هيكل الضرائب في اليابان شارك جزئيا على الأقل في تحقيق تلك المعدلات العالية للادخار والاستثمار . فالكاسب الرأسمالية التي تتحقق من بيع الأوراق المالية لا تخضع للضرائب في اليابان . كما أن الأرباح الرأسمالية لمنشآت الأعمال والتي تتحقق من بيع الأراضي Land capital gains تخضع لمعدلات ضريبية منخفضة قياسا بما هو قائم في بعض الدول الغربية . أما الفائدة ، وأرباح الأسهم dividends فتخضع لمعدلات ضريبية بحد أقصى ٢٥٪ في حين تصل المعدلات الحدية للضريبة إلى أكثر من ٥٠٪ على الدخل المتولد من الفائدة وأرباح الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فانه نظام ضريبي يشجع أنواع الادخار المختلفة .

المستقبل الاقتصادي لليابان The Economic Future of Japan

تزعّم معظم الاقتصاديات الغربية أن معدل النمو الياباني سوف ينخفض في المستقبل . ففي الخمسينات والستينات كانت اليابان شأنها شأن الاتحاد السوفيتي تستفيد من الحصول على التقنية وطرق الانتاج من الدول الأكثر تقدما^(١١) . ولما كان التصنيع الياباني اليوم متقدم شأنه شأن الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، فسوف يصعب على اليابان أن تستفيد من هذه الدول بنفس الأسلوب . فعلى الرغم من نمو الدخل فان الاستفادة من وقت الفراغ في اليابان لم يرتفع كثيرا . ومع استمرار النمو فان العمال

(١١) لقد بينت دراسة لمعهد Brookings أن المحددات الاساسية للفرق بين معدل النمو في اليابان واقتصاديا السوق الرئيسية الأخرى هي : (أ) التكوين الرأسمالي السريع (ب) التقدم العلمي والتفني (ج) وفورات التطلق . انظر :

اليابانيين يسمعون الى الحصول على فترات عمل اسبوعي أقل وإجازات اطول وقد صاحب النمو الياباني السريع زيادة في تلوث البيئة . لذلك فان اليابانيين قد يخصصون موارد أكبر للسيطرة على تلوث البيئة كلما ارتفع مستوى حياتهم . وكل هذه العوامل سوف تؤدي الى انخفاض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي الياباني عن ذلك المعدل الذي تحقق في الفترة (١٩٥٠ الى ١٩٨٠) . ومع ذلك ، فانه في ضوء الفرق الكبير في معدل النمو بين اليابان وغيرها من الدول الصناعية ، سوف يجعل اليابانيين اكثر الناس ثروة في العالم في نهاية هذا القرن ان لم يكن قبل ذلك .

اشتراكية أم رأسمالية ؟ Socialism or Capitalism

ماهو التنظيم الاقتصادي الأفضل ؟ لا يستطيع الاقتصاد أن يجيب على هذا السؤال . ذلك أن كلا من العوامل الفلسفية والاقتصادية يجب أن تؤخذ في الحسبان . ومن الناحية الاقتصادية فانه يبدو واضحاً أن بعض الاقتصاديات الاشتراكية قد حققت نمواً يثير الإعجاب . وهكذا فان الاشتراكية لن تقع ضحية لعدم الكفاءة الاقتصادية بصورة حتمية كما زعم البعض ولا يخفى كذلك أن الكثير من اقتصاديات السوق وخاصة اليابان ، وألمانيا الغربية والبرازيل قد حققت نمواً اقتصادياً سريعاً خلال فترة الحرب العالمية الثانية . ولعله من الواضح أن التقدم الاقتصادي ليس هو المجال الأوحده للاشتراكية أو الرأسمالية . فعلى الرغم من أن البيانات الاقتصادية ذات صلة بالموضوع إلا أن الطبيعة البشرية والحرية والعدالة لها أهميتها التي يجب أخذها في الحسبان عند الاختيار بين التنظيمات الاقتصادية البديلة وعلى المستوى الفردي فان الاختيار يترك للشخص ليقوم بتحديد ه هو .

الأهداف التعليمية للفصل

- (١) تستقر ملكية (أو رقابة) رأس المال الطبيعي في ظل الاشتراكية بين يدي الدولة .
ويعمل التخطيط المركزي على السوق كوسيلة للإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بالاستهلاك والانتاج والتوزيع .
- (٢) توجد المفاهيم الاقتصادية الأساسية مثل تناقص الغلة ، والفرصة البديلة ، والميزة النسبية ، وتناقص المنفعة الحدية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على السواء . وعلى أن اختلاف أشكال التنظيم الاقتصادي يمكن أن تغير من الدوافع

- لدى صانعي القرارات (المديرين والعمال على سبيل المثال) ، ولكن المبادئ الاقتصادية الأساسية لا يمكن انكار اختلاف آثارها من نوع الى آخر من الاقتصاد .
- (٣) ان التخطيط المركزي هو السمة الأساسية للاقتصاد السوفيتي . وتمد الجوسبلان ، وهي هيئة التخطيط المركزي ، مشروعات الدولة بتوزيع عناصر الانتاج ومستويات الأهداف الانتاجية . ويتم توزيع السلع والمواد الأساسية مركزيا في صورة مادية . وتتأثر مكافآت المديرين والعمال بمدى نجاحهم في تحقيق أهداف هيئة التخطيط المركزي . وتستخدم الحوافز المالية وغير المالية لحفز كل من المديرين والعمال لتنفيذ توجيهات المخططين المركزيين .
- (٤) لقد ركز التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي على التصنيع والاستثمار الرأسمالي . اذ يزيد القدر المخصص من «ن ق ج» للاستثمار في الاتحاد السوفيتي كثيرا عن مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية .
- (٥) ومن المحتمل أن يكون توزيع الدخل في الاتحاد السوفيتي أكثر عدالة منه في أغلب دول السوق . ومع ذلك يعتقد كثير من المراقبين أن الفرق صغير . ذلك أن أسعار كثير من الأشياء التي يشتريها الفقراء بشكل كثيف بما فيها الخدمة الطبية ، والسلع الغذائية الأساسية ، والاسكان منخفضة في الاتحاد السوفيتي . ويبدو أن في هذا نفع للأسر ذات الدخل المنخفض . ومن ناحية أخرى تقدم الدولة مزايا - مثل استخدام السيارات وحق الشراء من المتاجر التي تبيع سلعاً ذات مستوى عال بأسعار منخفضة - الى موظفي الحكومة والصفوة السوفيتية فقط . - ومثل هذه المزايا مصدر هام للتفاوت الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي .
- (٦) ومع أن المزارع الخاصة الصغيرة تمثل أكثر قليلاً من ١٪ من الأرض المزروعة في الاتحاد السوفيتي فقد شاركت بنحو ٢٥٪ من القيمة الكلية للانتاج الزراعي السوفيتي في السنوات الأخيرة .
- (٧) لقد كان النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي يدعو للدهشة نتيجة لمعدلات الاستثمار المرتفعة . والواقع أن هذا النمو أسرع كثيراً منه في أغلب الدول الغربية . ومع ذلك فإن نصيب الفرد في الاتحاد السوفيتي من «ن ق ج» لا زال أقل كثيراً منه في اليابان ، والولايات المتحدة ، ودول السوق الأوروبية المشتركة . ويزعم كثير من المراقبين أن النمو عبر المستقبل في الاتحاد السوفيتي يعتمد بشكل حيوي على اقامة نظام للمحافز قادر على التجربة والابتكار .
- (٨) يجمع الاقتصاد اليوغسلافي بين التنظيم الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالي ذلك أن

التخطيط المركزي يوجه الاقتصاد ويوزع الاستثمار الرأسمالي الى مناطق محددة . ومع ذلك ، فان لدى منشآت الأعمال قدرا كبيرا من المرونة في اتخاذ القرارات . ويقوم العاملون في كل منشأة بانتخاب لجنة للعمال تقوم بإدارة المنشأة . وهذه المنشآت حرة دائما في تقرير ما تقوم بإنتاجه ، وتحديد الأساليب الفنية للإنتاج التي تستخدم ، ومستوى العمالة وحتى أسعار المنتجات . وتوزع أرباح المنشأة بين العاملين حسب رغباتهم . وهكذا فانه رغم ارتفاع معدل البطالة فان سجل نمو الاقتصاد اليوغسلافي يدعو للدهشة والاحجاب .

(٩) ان سجل النمو في اليابان كان اكثر معدلات النمو اشارة للاعجاب بين الدول الصناعية الرئيسية في فترة ما بعد الحرب . وقد شاركت العوامل التالية في تحقيق هذا المعدل المرتفع للنمو (أ) الاجراءات التنظيمية التي شجعت على خلق علاقات متناصفة بين العمل والادارة (ب) الانخفاضات الضريبية المستمرة التي دعمت لدى الناس دوافع العمل والادخار والاستثمار (ج) تحقيق معدل مرتفع جدا للتكوين الرأسمالي .

(١٠) ان الاقتصاد لا يبين لنا ماهية الشكل الأفضل للتنظيم الاقتصادي ومع ذلك فان التحليل الاقتصادي يستطيع أن يبرز لنا كثيرا من المعلومات حول كيفية عمل النظم البديلة في الواقع .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١ - قارن وبين أوجه الخلاف بين دور مديري منشآت الأعمال في الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي ، ويوغسلافيا . وفي أية دولة يكون لدى المديرين أعظم حافز لإدارة المنشأة بكفاءة ؟
- ٢ - ماهي في ظنك المزايا الرئيسية للاقتصاد القائم على التخطيط المركزي ؟ وماهي المساوئ الرئيسية ؟ وهل تعتقد أن التخصيص الذي يتم من خلال السوق أفضل أم أسوأ منه في ظل التخطيط المركزي ؟ اشرح اجابتك .
- ٣ - كيف تختلف الاشتراكية اليوغسلافية عن تلك التي يمارسها الاتحاد السوفييتي ؟ وأي النظامين أفضل في رأيك ؟ ولماذا ؟
- ٤ - «ان الاشتراكية تعني انتاجا للاستخدام وليس للربح . ويشارك العمال فيه حسب قدراتهم ويتم مكافأتهم حسب مبادئ عادلة . والاشتراكية تأخذ القوة من صفوة رجال الأعمال وتمنحها للعمال الذين يقومون بإنتاج السلع» حلل وجهة النظر هذه .

٥ - ماهي العوامل الرئيسية التي شاركت في المعدل السريع للنمو الاقتصادي في اليابان ؟ وهل تظن أن الاقتصاد الياباني سوف ينمو في المستقبل كما نما في الماضي ؟ ولماذا ؟

٦ - هل تظن أن الولايات المتحدة سوف تشجع المنشآت لقبول نظام الالتزام بالعمل مدى الحياة الذي تقدمه المنشآت الرئيسية في اليابان ؟ ولماذا ؟ وماهي مزايا ومساوئ هذا النظام ؟

٧ - ما هو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

« يمكن التخطيط المركزي اقتصادا ما أن يستثمر أكثر وأن ينمو بمعدل أسرع . كما أن دخول المستهلكين تزيد بسرعة كذلك مدفوعة بالمعدلات العالية للتكوين الرأسمالي . وعلى هذا فإن المستهلك هو الرابع الرئيسي من التخطيط المركزي الذي يحقق معدلا عاليا للتكوين الرأسمالي » .

الجزء الرابع الاختبار العام

الفصل الحادي والعشرون مجالات مسكطة السوق

الفصل الحادي والعشرون مجالات مشكلات السوق

Problem Areas for the Market

لقد أكدنا أن جهاز الاسعار ينسق بين قرارات المشترين والبائعين ومع ذلك ، فانه اذا كان لاقتصاد السوق أن يوزع السلع والموارد بكفاءة فانه لايد من وجود شروط معينة . وأولها ، إنه يجب تعريف حقوق الملكية بحيث يمنع المشاركون الاقتصاديون من فرض تكاليف على الأطراف الرافضة . وثانيها ، إن السلوك الاختياري للسوق يتطلب إن يرتبط النشاط الانتاجي والمكافأة الشخصية ارتباطا وثيقا . ثالثا ، لايد من احاطة كل من البائعين والمشتريين بقدر مناسب من المعلومات ، وإلا سوف نجد أن أحد الأطراف في عملية التبادل ، الذي لم تكن لديه معلومات صحيحة ، قد يوافق دون فهم على اجراءات يأسف عليها فيما بعد . رابعا ، لايد من وجود منافسة بين المشترين والبائعين ، كما أكدنا سابقا .

وفي هذا الفصل سوف نركز على فشل نظام السوق market failure في تحقيق الكفاءة التوزيعية المثل ideal allocative efficiency التي يفترضها الاقتصاديون ويمكن تقسيم مصادر فشل نظام السوق في أربع مجموعات عامة (أ) التأثيرات الخارجية (ب) السلع العامة (ج) الصراعات بين المشترين والبائعين بعد تبادل ما بسبب نقص المعلومات والقصور في طريقة تقديم البيانات (د) الاحتكار . وحيث سبق لنا أن بحثنا أثر الاحتكار على كل من أسواق السلع وعوامل الانتاج ، فسوف نركز في هذا الفصل على المصادر الثلاثة الأخرى لفشل نظام السوق .

ويجب أن يرسخ في الوجدان أن فشل نظام السوق هو مجرد فشله في تحقيق الشروط المثل للكفاءة conditions of ideal efficiency . على أن الأشكال الأخرى للتنظيم الاقتصادي لديها أوجه قصور كذلك . ولا ينبغي أن فشل السوق يخلق للحكومة فرصة التدخل لتحسين الوضع . ومع ذلك ، فإن نشاط القطاع العام قد لا يكون تصحيحيا في بعض الأحيان . وقد يوجد من الأسباب ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه غير منتج ، في أحيان أخرى . وسوف نقوم في هذا الفصل بتحليل فشل السوق ، ونركز في الفصل التالي على عمل القطاع العام .

الاثار الخارجية والسوق External Effects and the Market

تكمن فاعلية نظام السوق في قدرته على تحقيق التناسق والتوافق بين الرفاهية الشخصية والاجتماعية . فالأفراد يتتجون ويتبادلون السلع لأنهم يحققون من ذلك كسبا مشتركا . وحين لا يتأثر بذلك سوى أطراف عملية التبادل ، فإن الانتاج والتبادل الاختياري يزيد من الرفاهية الاجتماعية . عل أن الأسواق التنافسية العاملة في هدوء واستقرار تحقق الكفاءة الاقتصادية ما دامت كل الموارد والمنتجات تستخدم فقط بموافقة اصحابها . ويجب أن يتحمل كل صانع قرار تكلفة الفرصة البديلة لأي استخدام (أو سوء استخدام) للموارد النادرة . وفي اطار هذه الشروط تمارس اليد الخفية عند آدم سميث عملها السحري .

وعندما يؤثر الانتاج والتبادل على رفاهية الأطراف الثانوية دون موافقتها nonconsenting secondary parties تنشأ الآثار الخارجية externalities . وهذه الآثار الخارجية قد تكون ايجابية أو سلبية فاذا تأثرت رفاهية الأطراف الثانوية غير الموافقة بشكل عكسي فإن الآثار الناشئة تسمى تكاليف خارجية external costs . وهكذا ، فإن مصنع الصلب الذي يقذف بدهخانه الى الهواء يفرض تكلفة خارجية على من يحيا حوله من المواطنين الذين يفضلون ، حتما ، الهواء النقي . كما يخلق مخزن القمامة قذو للعين ويجعل المكان سببا لغضب المارين به واشمئزازهم . كما أن أماكن تولد الجراثيم ، والسائقون السكارى ، والمسرعون في افراط ، والسفاحون ، والسارقون يفرضون نفقات غير مرغوبة على الآخرين ، انهم يخلقون نفقات خارجية تتمثل في الآثار الضارة بالآخرين رغم ارادتهم . اما اذا كانت الآثار الناشئة تزيد من رفاهية الأطراف الثانوية فانها تسمى المنافع الخارجية external benefits . فوجود حديقة ورد جميلة تحقق منافع خارجية لجيران صاحبها . كما أن وجود ملعب للجولف يولد ، بشكل عام ، منافع للملاك المحيطين به . وهذا يعني أن المنافع الخارجية تعبر عن المنافع التي تنشأ عن فعل فرد أو مجموعة ما على رفاهية الأطراف الثانوية دون أن تدفع ثمنها لها .

على أن أسعار السوق ، في وجود النفقات والمنافع الخارجية ، لا ترسل اشارات صحيحة للمنتجين والمستهلكين . وهذا الوضع ينتهي الى فشل السوق market failure .

فشل السوق : النفقات الخارجية Market Failure: External Costs

ان ممارسة أي عمل لا تتم ، من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية ، إلا إذا كان هذا

العمل يولد منافع أكثر من نفقاته الاجتماعية Social Costs وتتضمن هذه النفقات (أ) النفقة الخاصة التي يتحملها الأطراف القائمة بهذا العمل بإرادتها consenting parties (ب) النفقات الخارجية المفروضة على الأطراف الأخرى رغم إرادتها nonconsenting parties .

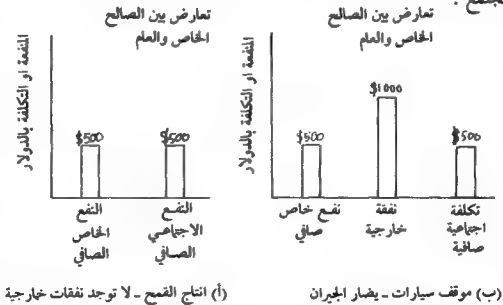
وفي حالة وجود النفقات الخارجية قد تفشل أسعار السوق في تسجيل النفقة الاجتماعية ، الناشئة عن استخدام الموارد أو استهلاك السلع ، على نحو صحيح . فقد لا يضطر صانعو القرار الى تحمل التكلفة الناشئة عن أفعالهم بالكامل . فقد تدفعهم المصلحة الخاصة للقيام بأعمال تولد خسارة صافية للمجتمع . ذلك أن الضرر الواقع على الأطراف الثانوية قد يفوق النفع الخاص الصافي . وفي مثل هذه الظروف تتعارض المصلحة الخاصة مع الكفاءة الاقتصادية .

وبيّن الشكل (رقم ١) هذا التعارض المحتمل من خلال موقف افتراضي يتعلق بإقامة موقف سيارات في منطقة سكنية . ويسين من هذا الشكل أن طرفي التبادل - صاحب الموقف ومستأجري المكان - يحققان كسبا . ومع ذلك فإن أعمالهم تخلق زحاما وضوضاء (نفقات خارجية) . أن الضرر الواقع على السكان المجاورين يتعدى المنافع الخاصة لصاحب الموقف ومستأجريه ، أي أن النفقات الاجتماعية تزيد على المنافع الاجتماعية . ومع ذلك ، فإنه لما كان الناس ليس لهم حقوق منع الزحام والضوضاء فإن السوق يفشل في تسجيل وجهات نظرهم . أما صاحب الموقف ومستأجروه فلديهم الدافع للقيام بالمشروع حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض الرفاهية الاجتماعية .

ولكن لماذا لا نمنع ، ببساطة ، الأنشطة التي تولد نفقة خارجية ؟ وقبل كل شيء لماذا نسمح بإذاء الأطراف الثانوية رغما عنها ؟ والواقع أن هذا النهج له اغراء خاص ولكن بحثه بعمق يبين أنه حل غير مقنع . ذلك أن العادم الناشئ عن تشغيل السيارات يفرض تكلفة خارجية على كل انسان يتنفس . كما أن القوارب البخارية مزعجة وتخيف الأسماك الأمر الذي يفضي الصيدادين . ومع ذلك فإن قليلا منا يرى أن نستغني عن السيارات والقوارب البخارية . وغالبا ، ما يكون الخطر ، من وجهة النظر الاجتماعية بديلا أقل جاذبية من تحمل متاعب النفقات الخارجية . لذلك فإن المكاسب التي يولدها النشاط يجب أن تقارن بالتكاليف المفروضة على من وقع عليهم الضرر وبالمشاكل العملية المرتبطة بالسيطرة على هذا النشاط وتنظيمه .

شكل رقم (١) النفقة الخارجية وفشل السوق

يملك «زيد» عشرة أفدنة من الأرض فاذا استخدم هذا الأرض في إنتاج القمح الذي يبيعه الى صاحب المطحن في النهاية فانها معا يكسبان (شكل أ) حيث لا توجد نفقات خارجية . وعندما توجد هذه النفقات الخارجية (شكل ب) فقد يعمل التبادل في السوق على خفض الرفاهية الاجمالية حتى لو ربحت الاطراف الموافقة . ولنفرض ، مثلا ، أن زيدا وعملاءه قد حققا كسبا بانشاء موقف سيارات . ولنفرض أن الكسب الصافي المشترك هو ٥٠٠٠ ريال في الشهر . ومع ذلك ، يقع ضرر على جبران زيد لأن هذا الموقف سوف يمتلئ بالضوضاء بسبب الاطفال وضعف العناية به . يؤدي هذا الى فرض نفقات شهرية على جبران زيد قدرها ١٠٠٠٠ ريال شهريا رغم ارادتهم . وبذلك يكون كسب زيد وعملائه البالغ ٥٠٠٠ ريال في الشهر (المنفعة الصافية) أقل من التكلفة التي فرضت على الجبران . وهذا يعني أن هذا النشاط قد ولد أثرا عكسيا على رفاهية المجتمع .



External Costs and Ideal Output النفقات الخارجية والنتائج المثالي

تنشأ الآثار الخارجية عن قرارات المستهلكين أو المنتجين . فعندما تؤدي قرارات منتج ما الى فرض نفقات خارجية على آخرين فان نفقات المنشأة ، وهي تعكس النفقات

الخاصة فقط ، ليس مؤشرا صحيحا للتكاليف الاجتماعية الكلية Total Social Costs للانتاج .

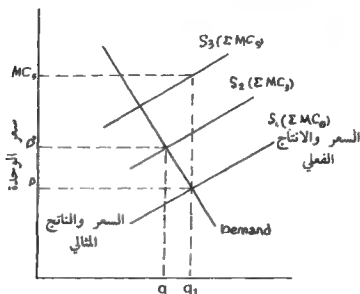
وبين الشكل (رقم ٢) اثر النفقات الخارجية على كل من السعر والانتاج المرغوب فيه اجتماعيا . دعنا نفترض وجود عدد كبير من المنشآت المنتجة للنحاس . وتقوم هذه المنشآت بتفريغ مخلفات انتاجها في الهواء دون تكلفة ، رغم أن هذا التلوث يدمر الناس ، والممتلكات والنباتات الواقعة في اتجاه الرياح المارة بهذه المخلفات . حيثذ فان التكاليف تلوث الهواء هي تكاليف خارجية بالنسبة لمنتجي النحاس . وإذا سمح لهؤلاء المنتجين ان يمارسوا نشاطهم في حرية فسوف يضعف لديهم الدافع الى الأخذ بفنون انتاجية أو أدوات رقابة تقلل من التكاليف التي تبتل بها الأطراف الأخرى . وهذه البدائل سوف تؤدي الى زيادة تكلفة انتاجهم الخاصة فحسب .

وحيث يمكن تفريع المخلفات بحرية في الجو فان كل منتج يزيد انتاجه مادامت التكاليف الحدية الخاصة (MC_p) أقل من السعر . ويؤدي هذا الى منحني عرض السوق « S_p » ، المجموع الأفقي لمنحنيات التكلفة الحدية الخاصة لمنتجي النحاس . وعند مستوى طلب معين يتحدد السعر التوازني للنحاس عند « P » . ويعرض المنتجون « Q_p » من وحدات النحاس ومع ذلك ، فانه عندما يكون مستوى الانتاج « Q » تكون التكلفة الحدية الاجتماعية للنحاس « MC_s » ، وهي تزيد ، جوهريا عن كل من التكلفة الخاصة ، وتقويم المستهلك للنحاس (كما يعبر عنه ارتفاع منحني الطلب عند « Q ») . وهكذا ، فانه نتيجة للنفقات الخارجية فقد زيد الانتاج عن مستوى الكفاءة المثلى . فمن وجهة نظر الكفاءة فان سعر السوق ، الذي لا يعكس التكلفة الخارجية ، يكون شديد الانخفاض . وتنتج وحدات جديدة من النحاس حتى لو كانت قيمة الموارد (مقدرة بالتكاليف الاجتماعية الحدية ، ومنحني العرض « S_s » المطلوبة لانتاج هذه الوحدات تزيد عن تقدير المستهلك لقيمتها . ويكون تلوث الهواء منتجا ثانويا .

ومن ناحية أخرى ، اذا استخدم منتجو النحاس فنون انتاجية مختلفة و/ أو وسائل فعالة للرقابة على التلوث يتحقق لدينا منحني عرض « S_s » (شكل رقم ٢) . وحيثذ يتحقق الانتاج الأمثل « Q » عند السعر « P » . ولن يشتري العملاء إلا النحاس الذي يرغبون في دفع كل تكلفته بما فيها التكاليف المفروضة على الطرف الثالث . وحيث أن النفع الذي يجققه المستهلك من الوحدات الحدية للنحاس تساوي التكلفة الحدية التي يتحملها المجتمع لانتاج النحاس « $P = MC_s$ »* يكون الانتاج كفاءا من الناحية الاجتماعية .

شكل رقم (٢)
العرض، والتأثير الخارجي، والتكلفة الدنيا للإنتاج

يكون منحني العرض (S_1) هو مجموع التكاليف الحدية الخاصة عندما لا يكون تلوث الهواء مكلف للمنتجي النحاس . وحيث يفرض التلوث تكاليف خارجية فإن التكلفة الاجتماعية الحدية تكون عند المستوى S_3 . ويكون الانتاج الفعلي Q_1 والسعر P_1 حتى لو كانت التكلفة الاجتماعية الحدية MC_3 أعلى كثيرا . وبين المنحني S_2 موضع التكاليف الاجتماعية لو اعترف المنتجون بكل التكاليف الاجتماعية وأخذوا بوسائل انتاج ورقابة على التلوث لتدنيه النفقات الخاصة والنفقات الخارجية . ويتحقق الانتاج المثالي Q^* والسعر المثالي P^* لو أجبر المنتجون على تحمل تكلفة الموارد المستخدمة بالكامل بما فيها الاضرار الناشئة عن تلوث الهواء .



وعلى ذلك فإنه عندما يؤدي نشاط منتج ما الى فرض نفقات خارجية على أطراف ثالثة فإن هذا يعني أن تكاليفه الحقيقية تقلد بأقل من قيمتها الفعلية . وحينئذ ينتج كمية اكبر ويتقاضى ثمنا أقل ، قياسا بما يتحقق عند مستوى الكفاءة الاقتصادية المثلى .

التكاليف الخارجية وحقوق الملكية External Costs and Property Rights

ان تعريف حقوق الملكية وتدعيمها ضرورة لعمل اقتصاد السوق بكفاءة . اذ تنشأ المشاكل المترتبة على المؤثرات الخارجية عن الفشل (أو عدم القدرة) في تعريف وتأكيد حقوق الملكية بدقة ووضوح . ذلك أن هذه الحقوق تساعد على تحديد كيفية استخدام الموارد ومن يسمح له بذلك . وتوفر حقوق الملكية الخاصة لأصحاب الموارد الحق الكامل لتنظيم والاستفادة من مواردهم مادامت أفعالهم لا تضر الآخرين . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن حقوق الملكية الخاصة لا تتضمن حق استخدام الفرد للملكية بصورة توقع الأذى بالآخرين . ذلك أن هذه الحقوق لا تعطي أصحاب الصخور ، مثلاً ، حق القائها على السيارات .

وتوفر حقوق الملكية للأفراد كذلك الحماية القانونية ضد أفعال أطراف أخرى قد تدمر أو تسيء استخدام أو تسرق ممتلكاتهم . ومع ارتباطها ، غالباً ، بأنانية الملاك ، فإنه يمكن النظر الى حقوق الملكية كوسيلة تحمي الملاك (بما فيهم أصحاب الشركات) ضد أنانية الآخرين . على أنه اذا ما حصل الملاك على تعويض كاف فانهم يسمعون ، غالباً ، للآخرين باستخدام ما بين أيديهم من أصول حتى لو أن قيمة هذه الأصول تتناقص باستمرار . فمنشآت تأجير السيارات ، مثلاً ، تباع للأفراد حق استخدام سياراتهم رغم الانخفاض في قيمة السيارة عند إعادة بيعها . كما تؤجر المساكن ، غالباً ، مع أن الاستخدام العادي يفرض على مالك المنزل تكلفة صيannته والمحافظة عليه . ومع ذلك ، فإنه عندما تعرف حقوق الملكية بدقة ووضوح في هذه الحالات فإن نظام السوق يجبر الأشخاص الذين يستخدمون الممتلكات على أن يأخذوا تكلفة أفعالهم كاملة في الحسبان .

ويزعم بعض الناس أن الملكية يجب أن تؤول الى المجتمع . وتعطي حقوق ملكية المجتمع communal property rights (وقد تسمى أحياناً حقوق الملكية العامة common property rights) لأي فرد الحق في استخدام مورد ما لا يستخدمه حالياً أي شخص آخر . فحقوق استخدام الطرق السريعة ، ومواقف السيارات في المدينة ، والأنهار ، والجو يمارسها المجتمع بفاعلية . وإذا ما وجد مورد ما بقدر يزيد عما يرغب الناس في استخدامه فإن حقوق الملكية العامة تعمل عند مستوى جيد من الكفاية . ومع ذلك تنشأ مشاكل عند وجود الملكية المشتركة لكل الناس للموارد النادرة فحيث لا تؤول حقوق الملكية التامة لأحد من الناس فإن كل الأفراد (والمنشآت) يستخدمون الملكية العامة

بحرية الى أقصى حد يريدون . وما لاشك فيه أن حقوق الملكية العامة تقود الى المبالغة في استخدام الموارد النادرة .

ان مشاكل تلوث الهواء والماء انما تنشأ من طبيعة حقوق ملكية تلك الموارد . ذلك أن الجو ، والأنهار ، والجداول المائية ، وكثير من البحيرات هي موارد مملوكة ، في الواقع ، ملكية عامة ، ومن ثم يكون لدى مستخدميها حافز ضعيف للمحافظة عليها أو لاستخدام وسائل انتاج ذات قدرة عالية على منع التلوث . ولا يخفى أن أي مستخدم لمواردنا من الماء والهواء يكون سفيها حين يتحمل اختياريا نفقات للسيطرة على التلوث وخفض مسبباته التي يلقي بها منتج ما في الهواء (أو الماء) . ولن يتأثر المستوى العام للتلوث ، عمليا ، بأفعال منتج واحد . ولكن عندما يفشل كل المنتجين في ادراك كيف تؤثر أفعالهم على نوعية الهواء والماء تكون النتيجة مبالغة في استخدام الموارد ، وزيادة كبيرة في التلوث ، وعدم كفاءة اقتصادية .

ان خصائص بعض السلع تجعل إقامة حقوق الملكية بشكل يضمن أن يتحمل القطاع الخاص كل التكلفة أو أن يجني كل المنافع من نشاطا مسألة عالية التكلفة أو شبه مستحيلة . وليس ثمة ريب أن الملكية التامة - أي المقصورة على شخص معين - يمكن أن تحقق بالنسبة لسلع مثل التفاح ، والكرنب ، والسيارات ، وتذاكر الطائرات ، ولكن كيف يمكن لشخص ما أن يحدد حقوق ملكية الحيتان التي تسافر آلاف الأميال كل عام ؟ وبالمثل من يملك بئرا من النفط تمتد تحت أملاك المئات من أصحاب الأراضي ؟ وليس يخفى أنه في غياب تحديد دقيق لحقوق الملكية تنشأ تكاليف خارجية *spillover costs* ومبالغة في استخدام الموارد لا يمكن تجنبها . فبعض حيتان معينة على وشك الانقراض لأنه لا يوجد لدى فرد واحد (أو مجموعة صغيرة) دافع لخفض الصيد الحالي لذلك يكون الصيد في المستقبل أكبر . ذلك أن كل شخص يحاول أن يصيد كل ما يمكنه الآن ، إذ يسود الاعتقاد بأنه إذا امتنع الشخص الأول (أو المجموعة) عن الصيد فسوف يقوم آخرون بصيد هذه الحيتان . وينطبق نفس المبدأ بالنسبة لبشر النفط . ففي غياب القواعد التنظيمية فإن كل عامل في هذه البئر يكون لديه الدافع لسحب الزيت بأسرع ما يمكن ، لكن عندما يفعل كل العمال نفس الشيء فإن هذه البئر العامة تنضب بسرعة شديدة .

External Benefits and Missed Opportunities المنافع الخارجية والفرص المفقودة

ليست الآثار الخارجية ضارة دائما . ففي بعض الأحيان تولد أعمال فرد ما (أو

منشأة) منافع خارجية *spillover benefits* ، أي مكاسب تؤول الى أطراف ثانوية غير مشاركة (ولا تدفع) في هذه الأعمال . وعندما تنشأ هذه المنافع فإن المكاسب الشخصية للأطراف القائمة بالعمل *consenting parties* تؤدي الى تقدير الكسب الاجتماعي الكلي بما فيه كسب الأطراف الثانوية ، بأقل من مستواه الفعلي . وحينئذ قد لا تمارس أنشطة تولد منافع اجتماعية أكبر من التكاليف ، بسبب عدم قدرة أي منتج فرد على أن يستحوذ على كل المكاسب . وعلى هذا فإنه إذا أخذنا المنافع الشخصية الصافية فحسب في الاعتبار فإن صانعي القرارات سوف يتركون منافع اجتماعية محتملة دون تحقيق .

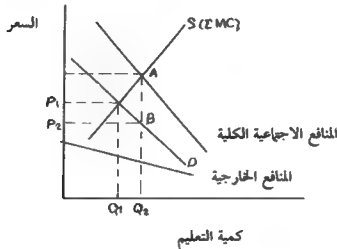
وكما هو الحال بالنسبة للنفقات الخارجية ، تحدث المنافع الخارجية عندما تكون حقوق الملكية غير محددة أو غير مؤكدة . وبسبب ذلك يكون حبس هذه المنافع عن الأطراف الثانوية واحتفاظ الفرد بها لنفسه في ذات الوقت مسألة عالية التكلفة - أو مستحيلة . فمنتج الفيلم السينمائي له حقوق على هذا الفيلم ويمكنه أن يحصل رسماً من أي شخص يراه أو يستأجره وعلى العكس من ذلك ، فإن أي شخص يصنع منظراً طبعياً جالياً يمكن رؤيته من الشارع لا يمكنه أن يحصل رسماً مقابل المتعة التي يسعد بها الآخرون من رؤيته . وهذا يعني أن بعض المنافع الناشئة عن جهود صانع هذا المنظر تؤول إلى أطراف ثانوية لا تساعد على تغطية نفقته .

ولكن لماذا نزعج إذا ما حقق آخرون نفعا من وراء أفعالنا ؟ ان أغلبنا ليس كذلك - رغم أنه من الممكن ، مثلاً ، ان يقوم كثير من الناس بالمحافظة على ممتلكاتهم لو أن أولئك الذين حصلوا على منافع منها شاركوا في التكلفة . ويمكن القول بشكل عام ، أن المنافع الخارجية تصبح ذات أهمية فقط عندما يجبرنا عجزنا عن انتزاع تلك المكاسب المحتملة ، على أن نضحى بنشاط مقيد اجتماعياً . ويوضح شكل (رقم ٣) هذه النقطة . فالتعليم يزيد من انتاجية الطلاب حيث يعدهم للحصول على إيرادات أعلى في المستقبل . وفضلاً عن ذلك ، فإن بعض أنواع التعليم الأقل تخفض تكلفة الرفاهية في المستقبل ، وتزيد من مستوى ذكاء ووعي العامة وقد تخفض معدل الجريمة . وعلى هذا فإن بعض منافع التعليم وخاصة التعليم الأولى والثانوي ، تخص المواطنين ككل . ومع ذلك فإن منحني طلب السوق الخاص يقدر المنافع الاجتماعية ، الكلية للتعليم بأقل من مستواها الفعلي . ففي غياب التدخل الحكومي ، كما هو مبين في شكل رقم ٣ ، تتولد وحدات من التعليم قدرها Q من خلال قوى السوق . ومع ذلك ، فإنه عندما تضاف منافع خارجية قدرها MB الى المنافع الخاصة فإن الكسب الاجتماعي من الوحدات التعليمية الإضافية يزيد عن التكلفة حتى يتحقق المستوى Q_s من الناتج . وعلى هذا فإن الرفاهية

الاجتماعية تتحسن لو زيد الناتج أكثر من Q_1 وحتى Q_2 ، ولكن حيث لا يستطيع مستهلك خدمة التعليم الحصول على هذه المكاسب الخارجية فانهم يفشلون في شراء وحدات أكثر من Q_1 . وهذا يعني أن انتاج السوق الحرة صغير جدا . ويتطلب تحقيق المستوى الأمثل للانتاج Q_2 تقديم اعانة .

شكل رقم (٣) اضافة المنافع الخارجية

يقدر منحني الطلب D ، الذي يشير فقط الى المنافع الخاصة ، المنافع الاجتماعية للتعليم بأقل من مستواها الفعلي . وعند نقطة Q_1 تزيد المنفعة الاجتماعية للوحدة الاضافية من التعليم عن التكلفة . وفي الحالة المثالية لابد أن يزيد الانتاج الى Q_2 حيث تتساوى المنفعة الاجتماعية للوحدة الحدية من التعليم مع التكلفة ويتطلب تحقيق هذا المستوى تقديم اعانة عامة قدرها AB لكل وحدة من التعليم .



وعلى ذلك فإن وجود المنافع الخارجية يجعل منحني طلب السوق يقدر المنافع الاجتماعية الناشئة من تبني نشاط مفيد بأقل من مستواه الفعلي وهكذا لا تتحقق منافع اجتماعية محتملة بسبب عدم قدره صانع قرار وحيد أن يحصل على المكاسب كاملة ، إذ ينظر إليها كشيء « مفقود » عندما توهب لأطراف ثالثة لا تدفع ثمنها لها . وعلى هذا

يفتقد صانعو القرار الدافع لتبني نشاط الى الحد الذي يحقق المكاسب الاجتماعية المحتملة .

استجابات القطاع العام للمؤثرات الخارجية

Public Sector Responses to Externalities

ماذا يمكن للحكومة أن تفعل لتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد عندما توجد الآثار الخارجية ؟ قد تكون حقوق الملكية الخاصة محددة بوضوح ومؤكدة بشدة . ففي الولايات المتحدة ، مثلا ، أدى منح حقوق ملكية حظائر تربية الماشية والمنازل وما حوفا من ارض ، الى تحسن كبير في كفاءة استخدام الارض في الغرب القديم خلال القرن التاسع عشر . وحديثا ، أدى تأكيد حقوق ملكية أماكن تربية المحار في خليج Chesapeake الى تحسين الكفاءة في تربية المحار في المنطقة . ومع ذلك ، يصعب في كثير من الاوقات أن نضع حدودا للموارد ما وأن نحدد من يملك واي جزء يملك . وهذه هي الحالة بوضوح بالنسبة لحقوق ملكية الهواء والماء . فحقوق ملكية الهواء تتداخل وتتشابك دائما . ذلك أن اصحاب الملكية لا يمكنهم الذهاب الى المحكمة لتأكيد حقوقهم في تنظيف الهواء أو الحصول على تعويض بسبب سوء استخدام الهواء النقي الا اذا تمكنوا من بيان ثلاثة أشياء في المحكمة : «أ» درجة الدمار التي سببها التلوث «ب» حقيقة أن الملوث عمل الحديث قد سبب فعلا هذا الدمار «ج» تحديد الطرف الذي أدى انطلاقة الى احداث هذا الدمار . وليس يخفى أن اثبات ذلك لدى المحكمة مسألة يصعب على اصحاب الملكية اثباتها فضلا عن أنها عالية التكلفة .

وعندما لا يمكن عمليا (أو يكون مستحيلا) اقامة وتأكيد حقوق الملكية كما هو الحال بالنسبة لمواردنا من الهواء ، فانه لا بد من استراتيجية بديلة . على أن هناك سبيلين عامين يمكن أن تسلكهما الحكومة . أولاها ، هو أن تقوم هيئة حكومية بإدارة المورد وتحصل رسا من مستخدميها . أما ثانيها ، فهو أن تقوم هيئة تنظيمية بوضع مستوى أعلى للتلوث وتطلب من كل المنشآت أن تلتزم بهذا المستوى على الأقل . وسوف ندرس كلا من هذين البديلين فيما يلي .

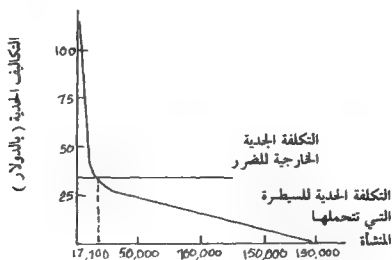
منهج فرض ضريبة على التلوث The pollution Tax Approach

يفضل الاقتصاديون ، بشكل عام ، فرض ثمن للاستخدام والذي سوف نشير

اليه بد « ضريبة التلوث » . ويستخدم الشكل (رقم ٤) البيانات الفعلية لفرن لصهر النحاس ليشرح اقتصاديات هذا المنهج . وتحمل منشأة انتاج النحاس أدنى تكاليف للانتاج عندما لا تنفق شيئاً في سبيل السيطرة على التلوث والتحكم فيه . ويعكس منحنى التكلفة الحدية للسيطرة على التلوث الوفرة في التكلفة (تكاليف السيطرة التي تتجنبها المنشأة) التي تؤول الى المنشأة عندما ينشأ تلوث عن نشاطها . أما منحنى التكلفة الحدية

شكل رقم (٤)
فرض ضريبة على ما يقذفه من مواد التلوث

يبين منحنى التكلفة الحدية للسيطرة على التلوث إن المنشأة ، عندما لا تتحمل تكلفة الضرر ، سوف تقذف ١٩٠٠٠ طن سنوياً بينما لا تدفع شيئاً كتكلفة للتحكم في التلوث ، ولكن لو فرضت عليها ضريبة حسب الضرر الحدي الذي يبلغ (٣٢,٥ دولار للطن) ، فسوف تخفض اختياريًا ما تقذفه من مادة التلوث الى ١٧١٠٠ طن سنوياً وهو المستوى الكفء عملياً ، ذلك ان فرض سيطرة بعد هذا الحد سوف يكون أكثر من المنفعة الاجتماعية التي تتولد ^(١) .



ثاني أكسيد الكبريت ينفث في الهواء طن في السنة)

للضرر فبين التكلفة (٣٢,٥ دولار لكل طن) المفروضة على أطراف تقع في اتجاه الرياح المارة بقرن الصهر . وفي غياب فرض أية ضريبة أو أية قيود قانونية فإن هذا المصهر سوف ينفث ١٩,٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكبريت في الهواء سنويا مسببا بذلك ضررا قيمته ٦,٢ مليون دولار ، ويؤدي فرض ضريبة قدرها ٣٢,٥ دولار لكل طن ينفث في الهواء الى دفع المنشأة الى خفض الكمية التي تدفع بها في الهواء الى ١٧,١٠٠ طن سنويا وبذلك ينخفض ضرر التلوث من ٦,٢ مليون دولار الى نحو ٠,٦ مليون دولار في السنة . وتقدر تكلفة السيطرة على التلوث لخفض مادة التلوث الى هذا المستوى بنحو ٢,٩ مليون دولار كل سنة . وبذلك تنخفض التكاليف الاجتماعية الكلية كل سنة من ٦,٢ مليون دولار (يتحملها كلها هؤلاء الذين يواجهون ضرر التلوث) الى ٣,٥ مليون دولار (جملة تكاليف الضرر الناتج عن التلوث والسيطرة عليه . وتقوم المنشأة وعملائها بدفعها كاملة

ولكن كيف يمكن قياس تكاليف التلوث - ما يسبب من ضرر - والمنافع الناشئة عن السيطرة عليه ؟ ونجيب على ذلك بان أي استراتيجية للسيطرة على التلوث تتطلب من هيئة الرقابة أن تعد تقديرات للضرر الناشئ عن المستويات المختلفة لمواد التلوث التي تقذف في الهواء . وهذه الهيئة لا بد أن تكون قادرة على مقارنة المنافع المكتسبة من خلال التحكم في هذه المستويات . ومن أسف أن الضرر الذي يصيب اطرافا ثانوية ليس من السهل قياسه . فهو يختلف فيما بين المناطق . ذلك أن قذف وحدات اضافية من ثاني أكسيد الكبريت في البيئة في مدينة ما سوف يسبب ضررا يختلف عن الضرر الناشئ عن نفس الكمية اذا القى بها في مدينة اخرى . لذلك فإن الكفاءة الاقتصادية تتطلب أن يرتبط سعر ضريبة التلوث مباشرة بسلطان المنطقة . وعلى هذا فإن المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى تتحمل ضرائب تلوث أعلى ، الأمر الذي يشجع المنشآت التي تسبب مستوى عاليا للتلوث على أن تتوطن في مناطق اخرى حيث يقع الضرر على عدد أقل من السكان .

ويدعم اسلوب فرض ضريبة على التلوث ، نظريا على الاقل ، التخصيص الكفء للموارد . اذ يمكن في نطاقها توفير دوافع اقتصادية بطريقة مرغوب فيها الى حد كبير . أولا ، سوف تؤدي ضريبة التلوث الى زيادة تكلفة انتاج السلع التي تسبب تلوثا كثيفا ، مما يؤدي الى خفض انتاج هذه الصناعات . واذا ما فرضت الضريبة على نحو صحيح فسوف تتحقق شروط السعر والانتاج الامثل التي يبينها شكل (رقم ٢) تقريبا . وسوف تستخدم الايرادات الناشئة عن هذه الضريبة لتعويض الاطراف الثانوية

التي أصابها الضرر المتولد عن مواد التلوث أو في تمويل عدد كبير من المشروعات بما فيها البحوث التطبيقية على وسائل بديلة لتحسين نوعية الهواء ثانياً ، توفر ضريبة التلوث للمنشآت حوافز اقتصادية لاستخدام وسائل للالتاج (وللتقنية) تسبب مستوى أقل من التلوث . وما دامت تكلفة التحكم في عوامل التلوث أقل من دفع الضريبة على التلوث فسوف تختار المنشأة القيام بعملية التحكم في مستوى التلوث . ثالثاً ، لما كانت المنشآت قادرة على خفض التزاماتها الضريبية من خلال التحكم في مستوى التلوث فسوف تنشأ سوق جديدة لأدوات التحكم في كمية التلوث . وسوف يجد المنظّمون حافزاً لايجاد أدوات رخيصة للتحكم يبيعونها للمنشآت التي يكون لديها دافع قوي لخفض مستوى مواد التلوث . وعلينا أن نذكر أن قياس مستويات كمية مواد التلوث أيسر من قياس الضرر الناشئ عن هذه المواد .

وفي ظل تقديرات معينة لتكلفة الضرر والتحكم في التلوث التي يشير إليها شكل (رقم ٤ : هل يكون هناك معنى لاتباع سلطات التنظيم أن تتبع سياسة تزيل تماماً مواد التلوث التي يقذف بها في الهواء ؟ ومن الواضح أن الإجابة بالنفي . فعند مستويات تلوث أقل من ١٧١٠٠ طن في السنة تزيد التكاليف الحدية للسيطرة على التلوث عن المنافع الحدية لهذه السيطرة وفي حالات مماثلة لتلك التي يعرضها الشكل (رقم ٤) فإنه يمكن عمل تحسين ملموس بتكلفة معتدلة . ومع ذلك فإنه عند نقطة ما سوف يكون اجراء تحسينات أخرى ذا تكلفة عالية الى حد بعيد .

إن تنقية البيئة تشبه عصر الماء من منشأة مبللة ففي البداية يمكن عصر كمية غزيرة من الماء من هذه المنشأة بجهود ضئيلة جداً ، ولكن المشقة تزداد مع استمرار عملية العصر . وهكذا الحال بالنسبة للبيئة . فعند نقطة ما يكون النفع الناشئ عن بيئة أنقى أقل من تكلفته .

وليس ثمة ريب أن الناس يريدون هواء وماء نظياً ، وحيث أنهم يريدون أشياء أخرى كذلك فسوف يسأل من تعهد إليهم هيئة الرقابة بعملية التحكم في التلوث أنفسهم ، سؤالين أساسيين : كم من السلع والخدمات الأخرى نرغب في التضحية به لنخوض المعركة ضد التلوث ؟ وكم يجب الجمهور أن ننفق ، من جيوبه ، لتحرير أكثر من مشكلة التلوث ؟ وحيث نريد جميعاً أن نحصل على أقصى نفع من الاتفاق على عملية التحكم في التلوث ، فإنه من الأهمية بمكان أن نجيب على هذين السؤالين بدقة وعناية بصرف النظر عن استراتيجية التحكم في التلوث .

منهج الحد الأقصى المسموح به لكمية التلوث

The Maximum Emission Standard Approach

فرغم مايراه الاقتصاديون من أن منهج ضريبة التلوث ذو كفاءة عالية فإن حدا أقصى لكمية التلوث يفرض في عالم الواقع . وفي هذه الحالة نجبر هيئة التنظيم كل المنتجين على خفض ما يقذفون به في البيئة من مواد التلوث إلى مستوى محدد . وعلى المنتجين غير القادرين على الالتزام بهذا المستوى أن ينهي عملية الإنتاج .

والمشكلة التي تواجه هذا الأسلوب هي أن نفقات إزالة كمية التلوث تختلف كثيرا ، بشكل عام ، بين المنشآت . وحيث أن هذا الأسلوب يفشل في معالجة التفاوت في تكاليف التحكم في التلوث فيما بين المنشآت فهو غير كفء بشكل عام حيث يؤدي إلى سيطرة أقل على التلوث لكل دولار قياسا باستراتيجية فرض ضريبة على التلوث . ويعتبر كثير من الاقتصاديين منهج الحد الأقصى المسموح به للتلوث واسع النطاق وغير محدد عند استخدامه لتحقيق حد أدنى لتكلفة السيطرة على التلوث أو تخفيضه .

ويبين شكل (رقم ٥) سبب عدم كفاءة منهج الحد الأقصى المسموح به لكمية التلوث كوسيلة لتخفيض مستواه . وقد عرضت في الجدول تكلفة افتراضية للتحكم في التلوث لثلاثة منتجين مختلفين . وفي غياب التنظيم يقوم كل منتج بالقاء ٦ وحدات من مواد التلوث في الهواء حتى يكون الإجمالي ١٨ وحدة . ولنفرض أن هيئة التنظيم تريد أن تخفف الكمية الإجمالية للتلوث إلى ٦ وحدات ، أي ثلث المستوى الحالي . ويمكن تحقيق ذلك بمطالبة كل منشأة أن تحقق حداً أقصى لكمية التلوث قدره ٢ وحدة . وعلى ذلك فإن كل منتج يخفف كمية التلوث بأربع وحدات . ومع ذلك ، فإن تكلفة تحقيق هذا المستوى تختلف ، جوهريا ، بين المنشآت . فسوف يتحمل المنتج A ٥٠٠ دولار ، والمنتج B ٧٠٠ دولار ، والمنتج C ١٠٠٠٠ دولار . فإذا اتبعت هذه الوسيلة فإن المجتمع سوف يتحمل ١١٢٠٠ دولار كتكلفة تحكم في التلوث لتحقيق حد أقصى للتلوث وهو ٢ وحدة .

ويمكن لهيئة التنظيم أن تفرض بدلا من ذلك ضريبة تلوث قيمتها ٣٥٠ دولار للوحدة وتزيد نفس كمية التلوث . وفي مواجهة فرض الضريبة يمكن للمنتج A أن يخفف كمية التلوث بمقدار ٦ وحدات بتكلفة تحكم قدرها ١٠٥٠ دولار . كما أن المنتج B يخفف كمية التلوث بمقدار ٦ وحدات بتكلفة قدرها ١٣٥٠ دولار . أما المنتج C فإن تكلفة تخفيضه لكمية التلوث عالية لذلك فإنه سوف يختار أن يدفع الضريبة البالغة

٣٥٠ دولار للوحدة ويلقى ٦ وحدات تلوث في الهواء . وفي ظل استراتيجية ضريبة التلوث تقدر تكلفة إزالة ١٢ وحدة تلوث بمبلغ ٢٤٠٠ دولار فقط أي نحو ٢٠٪ من قيمة التكلفة التي تدفع لازالة نفس كمية التلوث في ظل استراتيجية الحد الأقصى للتلوث .

وحيث أن كل منشأة تشارك في هذا التلوث تختلف تكلفة السيطرة على التلوث لديها عن غيرها من المنشآت فإن استراتيجية فرض ضريبة على التلوث سوف تؤدي إلى أقصى سيطرة على التلوث بالنسبة لكل دولار وتتحقق هذه النتيجة لأن فرض الضريبة يحث كل منشأة قادرة على خفض ما تنفقه في الهواء من مواد التلوث بتكلفة أقل أن تفعل ذلك تجنباً لدفع الضريبة ، كما أن الضريبة سوف تسمح للمنشآت الأخرى التي تواجه تكلفة عالية لازالة التلوث بأن تعوض المجتمع (تدفع الضريبة) وتلقي بمواد التلوث في الهواء . على أن البعض يعارض استراتيجية فرض ضريبة التلوث حيث يعتقدون أنها تعطي للمنتجين ترخيصاً بممارسة عملية التلوث وقد يكون هذا صحيحاً . ذلك أن بعض المنشآت تجد أن دفع الضريبة أرخص من تحمل تكاليف التحكم في كمية التلوث التي يأتون بها . ومع ذلك فإن المنشآت ذات التكلفة الأقل للتحكم في التلوث سوف تقبل استخدام تقنية السيطرة على عملية التلوث . فإذا كانت الضريبة تعكس التكلفة الحدية للتلوث فإن الأضرار المتبقية سوف تفرض على المجتمع تكلفة أقل من تكلفة السيطرة على التلوث .

ولقد قدر رئيس المجلس الاستشاري لنوعية البيئة في الولايات المتحدة في تقريره سنة ١٩٧٦ أن المنشآت (ومستهلكي منتجاتها بشكل غير مباشر) سوف تنفق ٢٥٠ بليون دولار فيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٤ لمواجهة الالتزامات التي تفرضها القوانين الاتحادية الأساسية الخاصة بالبيئة . وهذه القوانين تعكس منهج الحد الأقصى للتلوث المسموح به . فهي لا تستخدم استراتيجية ضريبة التلوث . فكم يبلغ الفرق لو حلت استراتيجية الضريبة محل منهج الحد الأقصى للتلوث ؟ لقد قدر «Charles Schultz» و«Allen Kneese» إن ضريبة التلوث يمكن أن توفر للمجتمع ما بين ٤٠٪ إلى ٩٠٪ من تكاليف السيطرة على التلوث^(١) . وبلغ هذا الوفر ، خلال عشر سنوات ، من ١٠٠ بليون دولار إلى ٢٢٥ بليون دولار . وهو وفر يستحق أن يؤخذ في الحسبان دون ريب .

(1) Allen Kneese and Charles Schultz, pollution, prices and public policy (Washington, D.C. Brookings Institute, 1975).

شكل رقم (٥)

التحكم في التلوث - الضريبة على التلوث مقابل
منهج وضع حد أقصى لكمية التلوث

دعنا ندرس ثلاث منشآت تنفث كل منها ٦ وحدات من مادة التلوث . فإذا فرض حد أقصى قدره ٢ وحدة تلوث لكل منتج فسوف يتحمل المنتج «A» تكلفة قدرها ٥٠٠ دولار ويتحمل «B» ٧٠٠ دولار ، ويتحمل «C» ١٠٠٠ دولار ليحقق هذا المستوى . وتبلغ تكلفة إزالة ١٢ وحدة تلوث بهذا الأسلوب ١١٢٠٠ دولار . أما إذا فرضت ضريبة تلوث قيمتها ٣٥٠ دولار للوحدة كأسلوب بديل ، فإن هذا سوف يحث المنتجين على إزالة نفس الكمية من التلوث (١٢ وحدة) بتكلفة اجتماعية ٢٤٠٠ دولار فقط .

الوحدات التي يقذف بها في غياب التنظيم

المنتج C ٦ =	المنتج B ٦ =	المنتج A ٦ =	
١٠٠٠ دولار	١٠٠ دولار	٥٠ دولار	تكلفة إزالة الوحدة الأولى
٢٠٠٠	١٥٠	١٠٠	تكلفة إزالة الوحدة الثانية
٣٠٠٠	٢٠٠	١٥٠	تكلفة إزالة الوحدة الثالثة
٤٠٠٠	٢٥٠	٢٠٠	تكلفة إزالة الوحدة الرابعة
٥٠٠٠	٣٠٠	٢٥٠	تكلفة إزالة الوحدة الخامسة
٦٠٠٠	٣٥٠	٣٠٠	تكلفة إزالة الوحدة السادسة

التكلفة الاجمالية لإزالة ١٢ وحدة تلوث عندما

(أ) يفرض حد أقصى لكمية التلوث $١١٢٠٠ = ١٠٠٠٠ + ٧٠٠ + ٥٠٠$ دولار

(ب) تفرض ضريبة تلوث ٣٥٠ دولار $٢٤٠٠ = ٠ + ١٣٥٠ + ١٠٥٠$ دولار

هل يجب على الحكومة أن تحاول التحكم في المؤثرات الخارجية دائما ؟

Should the Government Always Try to Control Externalities

عندما يوجد مؤثر خارجي فإنه لا يمكن تحقيق الكفاءة المثل في تخصيص الموارد . ومع ذلك لا يعني هذا أن الحكومة قادرة باستمرار على تحسين الموقف وجعل الاقتصاد أشد قربا إلى المستوى الأمثل لتخصيص هذه الموارد . وينبغي أن يرسخ في وجدان كل من يقوم استجابة القطاع العام للمؤثرات الخارجية النقاط الثلاثة التالية :

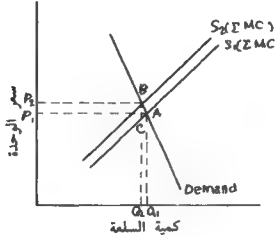
(١) قد يكون عدم الكفاءة الاقتصادية الناشئة عن المؤثرات الخارجية صغيرا . وعلى ذلك ، فإنه في ظل تكلفة معينة لعمل القطاع العام فإن الكسب الصافي من عملية التدخل يكون بعيد الاحتمال . ذلك أن سلوك بعض الأفراد يؤثر ، غالبا ، على رفاهية آخرين . فطول الشعر ، واختيار الملابس ، والعناية بالصحة الشخصية لدى بعض الناس قد تؤثر في رفاهية أطراف ثانوية . فهل لابد أن تنشأ هيئة للاهتمام بالمظهر والرعاية الصحية لتتعامل مع المؤثرات الخارجية في هذه المجالات ؟ سوف يجيب مؤيدو الحرية الشخصية بالنفي بقوة . ومن وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية فإن رأيهم صحيح . وذلك لأن آثار المؤثرات الخارجية في هذه المجالات وما شابهها صغيرة . وعلى ذلك فإن سوء التخصيص الناشئ لا يتسم بالأهمية عادة . ويورد شكل رقم ٦ ما يؤيد ذلك بيانيا . ففي هذه الحالة ، لو سجلت بالكامل النفقة المفروضة على الأطراف الثانوية فسوف ينشأ منحني العرض S_2 وتتطلب شروط تحقيق الكفاءة المثل أن يتم إنتاج الكمية Q_2 وبيعها بسعر P_2 . وحيث أن صانعي القرارات في القطاع الخاص لا يدرسون التكلفة الاقتصادية التي تفرضها أفعالهم على الآخرين فسوف ينشأ إنتاج أكبر Q_1 وسعر أدنى P_1 من عملية التخصيص التي تتم من خلال السوق . ورغم ذلك فإن الفارق صغير . والواقع أن المثلث الصغير ABC يمثل الخسارة الناشئة عن عدم الكفاءة التي تخلفها التكلفة الخارجية

وليس يخفى أن تدخل الحكومة يؤدي إلى استخدام موارد نادرة إذ لا مناص من إقامة هيئة للتنظيم . وليس ثمة ريب أن تسجل الدعاوي والاجراءات المضادة لها . وهذه الأعمال تتطلب استخدام موارد قانونية نادرة . على أن أغلب صانعي القرار في القطاع العام يفتقدون المعلومات الضرورية لتحديد أي الأنشطة يجب أن تخضع للضريبة وأيها يجب دعمه وتقديم العون له . وليس ثمة ريب أن مثل هذه المشاكل الادارية تخفض بشدة جاذبية العمل العام . وعندما تكون الآثار الخارجية صغيرة فقد تكون تكلفة التدخل الحكومي اكبر من الخسارة الناشئة عن عدم كفاءة السوق بالنسبة للمشالية المفترضة . ومن وجهة نظر الكفاءة الشاملة في ظل هذه الظروف فإن الأسلوب الأفضل هو عدم فعل شيء ما .

(٢) يجهد السوق غالبا وسائل فعالة للتعامل مع الآثار الخارجية . ذلك أن وجود الآثار الخارجية يعني وجود احتمال لكسب . فإذا كانت الآثار الخارجية قوية فإن المشاركين في السوق يجدون الدافع لتنظيم النشاط الاقتصادي بأسلوب يمكنهم من تحقيق هذا الكسب

شكل رقم (٦) آثار خارجية ضئيلة جداً

تفرز الآثار الخارجية أحياناً أثراً صغيراً على سعر وانتاج سلعة ما . ويبين هذا الشكل وجود التكلفة الخارجية ويبين منه أن الإنتاج أعلى قليلاً والأسعار أدنى قليلاً على الوضع الأمثل ، ولكن الخسارة الناشئة عن عدم الكفاءة بسبب الآثار الخارجية تتمثل في المثلث الصغير ABC . فقط . وفي نطاق تكاليف معينة لعملية اتخاذ القرار العام لن يؤدي التدخل الحكومي إلى تحقيق كسب صافي في مثل هذه الظروف .



المحتمل . وإذا كان عدد من تأثر بالمؤثرات الخارجية صغير فقد يمكنهم تحقيق مساومة جماعية تؤدي بشكل جزئي على الأقل إلى مواجهة وعلاج عدم الكفاءة والخسارة المتولدة عن المؤثر الخارجي . فبعض المنظمين قد ابتكر نظماً تدل على خلق وبراعة في تحقيق منافع كانت خارجية للأطراف الخاصة سابقاً . فنمو الاسكان الشعبي ، مثلاً ، يؤدي إلى استقطاب المنافع التي تنشأ عند إقامة المساكن قرب نادي أو ملعب جولف و / أو موقف عام للسيارات . ففي هذه الحالات يمكن إجبار أطراف ثانوية ، لا تدفع ثمناً للمنافع التي تعود عليها ، على دفع ثمن ما يعود عليها من نفع من الأشجار والحدائق ، والحشائش المشغبة . . الخ فإذا كان المستهلكون راغبين في دفع قيمة هذه المنع ، وهم كذلك غالباً ، فسوف يتمكن من يقصدون هذه الخدمات من استقطاب منافع في شكل

أسعار أعلى عند بيع قطع الأرض المحيطة بالمكان^(١). وعلى هذا فإن قوى السوق تبتكر أحيانا إجراءات ذات فاعلية في مواجهة الآثار الخارجية.

(٣) قد يؤدي العمل الحكومي أيضا الى فرض تكلفة خارجية على أطراف ثانوية. ولقد ذكرنا، حالا، أن التدخل الحكومي لتصحيح عدم الكفاءة الناتج عن المؤثرات الخارجية له تكلفة عالية. وغالبا ما تزيد نفقات التدخل الحكومي عن المنافع الناشئة عنه. وعلى ذلك، لا بد من رفض هذا التدخل من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية. فضلا عن ذلك يجب أن نعترف بأن العمل الديمقراطي للقطاع العام ينتهي الى فرض نوع من الآثار الخارجية - إذ تفرض الأغلبية تكلفة خارجية على الأقلية، التي تمارض هذا العمل. ومثلما يمارس الفرد نشاطا ما الى مدى أوسع عندما يتحمل آخرون بعض نفقاته، فإن الأغلبية قد تمارس أيضا عملا ما الى أبعد من النقطة المثل للكفاءة. وقد تكون المكاسب التي تحصل عليها الأغلبية أقل من النفقات التي تفرض على الأقلية. لذلك، فرغم أن الحكومة تستطيع أن تتخذ إجراءات تصحيحية، فقد تأتي الأغلبية الديمقراطية بعمل اقتصادي يعوق الانتاج، اذا لم تؤخذ في الاعتبار النفقات الخارجية التي تتحملها الأقلية على الوجه الأكمل.

فشل السوق : السلع العامة Market Failure: Public Goods

تشكل السلع العامة الحالة الطرفية الأخرى لانتاج السلع، ويؤدي استهلاكها الى توليد مزايا خارجية لأطراف ثانوية. ووفقا للصياغة الأساسية «لبول سامولسون» هناك سمتين متميزتين للسلع العامة. أولها، ان امكانية حصول فرد ما على سلعة عامة يجعلها متاحة بنفس الدرجة لكل الناس الآخرين. فالسلع العامة لا بد أن تستهلك

(٢) وهنا تأخذ مثلا، يوضح ذلك. فبعد انشاء «عالم ديزني Disney World» في مدينة فلوريدا حالفتمة تمكن فيها ذكاء المنظم من استقطاب المنافع الخارجية الى حد بعيد. فعندما أقام Walt Disney مدينة ملاهي Disney Land في كاليفورنيا ارتفعت القيمة السوقية للأراضي المحيطة بها مباشرة بشدة بفعل الزيادة في الطلب على الخدمات (الطعام، الإقامة، الجازولين... الخ). ولما كانت الأراضي في المنطقة يملكها ناس آخرون فإن من أقاموا مدينة الملاهي لم يتمكنوا من استقطاب تلك المنافع الخارجية. ومع ذلك فإنه عندما أقيم «عالم ديزني Disney World» قرب أولندو، فلوريدا اشترى الملاك قطعا كثيرة من الأرض تزيد من المساحة اللازمة لإقامة الملاهي. وكما كان الحال مع «مدينة ملاهي Disneyland» في كاليفورنيا، أدى «عالم ديزني» الى ارتفاع قيمة الأراضي في المنطقة المجاورة له مباشرة بشدة. ومع ذلك، فإن شراء أصحاب «عالم ديزني» في البداية مساحة كبيرة من الأرض قرب منطقة الملاهي، منطقة الجذب، فقد تمكنوا من استقطاب المنافع الخارجية من خلال بيع القطع الأولى لإقامة فنادق، ومطاعم، ومشتات أخرى تجعل أن تكون قرب موقع الملاهي.

جماعيا . وثانيهما ، أنه يستحيل ، بسبب هذا الاستهلاك الجماعي ، أن يستثنى من لا يدفعون ثمنا لاستهلاك هذه السلع^(٣) .

على ان الأمثلة على السلع العامة البحتة pure public goods ليست كثيرة . ويمثل الدفاع القومي أحد هذه السلع . ذلك أن نظام الدفاع الذي يحميك يوفر حماية مماثلة لكل المواطنين الآخرين . كما أن النظام القومي القانوني ، والنظام النقدي يمثلان سلعتين عامتين كذلك . ذلك أن القوانين والحقوق الفردية المتاحة لمواطن ما متاحة أيضا لكل المواطنين بنفس الدرجة . كما ان السياسات النقدية تنظر الى كل المواطنين على قدم المساواة . كما يمكن النظر الى نوعية الغلاف الجوي وبدرجة أقل الى الانهار والجداول المائية ، كسلع عامة .

مشكلة من يتلقى كسبا مجانيا The Free Rider Problem

وحيث لا يمكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمن ما يستهلكون (أو على الأقل لا يدفعون تكلفة معقولة) فانه لا يمكن توفير كمية كافية منها من خلال السوق . فاذا ما وفرت السلع العامة من خلال السوق لكان لدى كل منا دافعا ليحقق نفعا مجانيا ، أي يحصل على منافع السلعة دون أن يشارك في نفقتها . فلماذا نشارك في تكلفة إنتاج السلعة العامة ؟ فاعمالك ليس لها سوى أثر ضئيل للغاية على إنتاج الهواء النظيف ، والماء النقي ، والدفاع القومي ، والعدل القانوني . لذلك فان السلوك المنطقي يقودك الى عدم فعل شيء ما . وما دمت تسلك هذا السبيل فسوف تحصد نفعا مجانيا وسهلا ، أي أنك تركب دون تكلفة a free rider . واذا ماشاركك في هذا كل الناس فان اقتصاد النشاط الكلي سوف يؤدي الى عدم كفاية السلع العامة .

دعنا نفترض أن الدفاع القومي يحقق بالكامل من خلال السوق . فهل كنت ستدفع اختياريا لتحقيقه ؟ ان مشاركتك في نفقاته ذات أثر ضئيل جدا على العرض الكلي للدفاع المتاح لكل منا ، حتى لو كانت مشاركتك الشخصية كبيرة . ومع أن كثيرا من المواطنين قد يعطون الدفاع قيمة عالية فانهم قد يتمتعون بالحماية مجانا ومن ثم تصبح

(٣) لاحظ أن السلع العامة والسلع الخاصة تتحدد بخصائص السلعة . فالنزاي الاستهلاكية للسلعة الخاصة تشتت أساسا من الفرد المستهلك . وهنا تكون المنافع خاصة . وعلى عكس ذلك ، فان استهلاك سلعة عامة بواسطة طرف واحد يجعل منافع السلعة متاحة للآخرين بنفس الدرجة . وسواء كانت السلعة متبجة في القطاع العام أو القطاع الخاص في الاقتصاد فان هذا لا يحدد كيفية تصنيف السلعة الى عامة أو خاصة .

الأرصدة المالية المتاحة لتمويل العرض الضروري قليلة . وهكذا فانه اذا اعتمدت الصناعة الحربية على قوى السوق لكانت ضئيلة الى حد بعيد .

ان الاتساق بين المصلحة الخاصة والعامة يزيد الاتجاه الى السلع العامة . فالكمية المتاحة لشخص ما (والآخرين) من السلعة العامة لن تتغير فعليا سواء دفع ثمنها أم لم يدفع . وعلى ذلك يصبح كل فرد راكبا بالمجان ولكن عندما يركب كثير من الأفراد مجانا فسوف تنتج كمية من السلع العامة أقل من الكمية المثلى .

وقد تحتاج القضية الى مثل افتراضي آخر يوضح هذه النقطة الهامة . دعنا نفترض أن خططا قد وضعت لانشاء سد للسيطرة على مياه الفيضان . وتشير التقديرات الى أن نفقات هذا المشروع تمثل ٢٪ من المنافع الناشئة عن انخفاض الدمار الذي تسببه الفيضانات في المستقبل . فكيف يقيم المشروع ؟ ونجيب على ذلك بأنه في غياب العمل الحكومي سوف يكون الأمر شاقا لأن كل فرد سوف يفضل أن يركب مجانا .

ولنفترض أن مشروع التحكم في الفيضان قد اقترح لمجتمعك أنت . وبين شكل (رقم ٧) الاختيارات المتاحة أمامك استجابة لهذا المشروع العام المقيد ، كما بين نتائج كل اختيار . وليس يخفى أن افضل النتائج بالنسبة لك هي نتيجة الاختيار الأول . فالآخرون سوف يدفعون ثمن مشروع التحكم في الفيضان أما أنت فلن تشارك بشيء ، وحينئذ تحصل على المنافع دون أن تدفع شيئا لقاء ذلك . وحيث أن الآخرين لن يستطيعوا توفير الحماية من الفيضان لانفسهم دون أن يوفرها لك كذلك على قدم المساواة فليس لهم إلا أن يؤكدوا أهمية مساعدتك الاختيارية في تكلفة المشروع حتى لو أنك ستحصل على منافع كبيرة منه . إذ أن لديك دافع قوي لتركب مجانا ، ومع ذلك ، فلو سعى كل فرد ، أو أغلب الناس ، ليركب مجانا فسوف يعجز المجتمع عن شراء السد بسبب عدم كفاية الأرصدة المالية وسوف تكون هذه هي نتيجة الاختيار الثالث .

وهكذا يكون الاختيار (رقم ٢) متاحا لكل الناس في المجتمع ، على عكس الاختيار رقم ١ . ولو أن الآخرين لديهم تفضيلات تماثل مالديك فسوف يفضلون الاختيار الثاني على الثالث . على أن العمل الحكومي لتمويل المشروع من خلال فرض ضرائب يفضل على عدم عمل شيء في هذا المجال . ومع ذلك ، اذا لم تتدخل الحكومة واتبع كل شخص رغباته الشخصية فسوف يكون المجتمع أمام الاختيار الثالث .

شكل رقم (٧) كل فرد يركب مجانا - ويخسر

الترتيب الشخصي للمخطط البديلة لشراء السد للتحكم في الفيضان (سلعة عامة)	البدائل الشخصية
اختيار رقم ١	يدفع الآخرون ثمن مشروع التحكم في الفيضان ، ولا تشارك أنت في تكلفته بينما تستفيد من المنافع الناشئة عن التحكم في الفيضان . وحيث تركب مجانا .
اختيار رقم ٢	يتبنى المقيمون أدنى مجرى النهر معا مشروع التحكم في الفيضان ، وتدفع معهم نصيبا .
اختيار رقم ٣	تعجز عن المشاركة في تكلفة المشروع وحيث يعجز الآخرون أيضا عن دفع نصيبهم في التكلفة ، فإن المجتمع لا يقيم هذا المشروع
اختيار رقم ٤	لا يملك المجتمع الأرضة المالية التي تكفي لاقامة هذا المشروع بسبب عجز الآخرين عن المشاركة . وحيث تدفع ما يخصك من التكلفة ولكنك لا تتمتع بالحماية من الأضرار التي يسببها الفيضان

شبه السلع العامة Near Public Goods

ان قليلا من السلع يعد سلعا عامة بحيث ولكن مجموعة أكبر كثيرا تستهلك جماعيا حتى لو أمكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمنها لما يستهلكون ، والأمثلة على هذه السلع كثيرة منها برامج الراديو والتلفزيون والحدائق العامة ، والطرق السريعة ، والعروض السينمائية ، ومباريات كرة القدم . وبافتراض عدم وجود مشكلة زحام فان زيادة استهلاك هذه «السلع العامة القريبة» عندما تنتج ليست ، مكلفة للمجتمع . ولكن ، هل يجب أن يستبعد المستهلكون الذين لا يدفعون عندما تكون التكلفة الحدية لتقديم السلعة لهم صفراً ؟ يرى كثير من الاقتصاديين أن السلع العامة القريبة مثل

الطرق السريعة ، والحدائق العامة ، وبرامج التلفزيون يجب أن تقدم مجاناً للمستهلكين على حساب عملي الضرائب . فلماذا نستبعد ناساً من استهلاك هذه السلع اذا كان استهلاكهم لا يضيف شيئاً الى التكلفة ؟ ان في هذا الرأي اغراء معين . ومع ذلك يجب أن نكون على حذر . فبرامج التلفزيون ، والطرق السريعة ، والحدائق العامة ، و سلع عامة اخرى تتسم بالنُدرة . لذلك فانه لا بد من التضحية باستهلاك سلع اخرى حتى تنتج مثل هذه السلع . فاذا كان الثمن صفراً فكيف يمكننا ان نحدد ما اذا كان المستهلك يقوم السلع الاضافية بحيث تغطي تكلفة الفرصة البديلة ؟ وكيف تستطيع الألفية المؤثرة أن تنقل آراءها حول أنواع السلع العامة القريبة التي يجب انتاجها ؟ ان الضرائب سوف تكون ضرورية لتغطية تكاليف جعل هذه السلع متاحة بالمجان . ولكن هل تؤدي هذه الضرائب الى عدم كفاءة ؟ ان كل هذه العوامل تحد من جاذبية تقديم القطاع العام للسلع التي تستهلك جماعياً عندما يكون من الممكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمنها لما يستهلكون .

فشل السوق - نقص المعلومات

Market Failure: Poor Information

تتم الاختيارات في الحياة العملية ، شأنها في ذلك شأن القرارات الأخرى ، في نطاق قصور المعلومات . فالمستهلكون ليس لديهم معرفة تامة بنوعية السلعة ، وسعر السلع البديلة أو الآثار الجانبية التي قد تنشأ . لذلك قد يتخذون قرارات خاطئة ، أي قرارات سوف يأسفون بسببها فيما بعد ، وذلك بسبب نقص المعلومات لديهم .

على أن عدم كمال المعرفة ليس خطأ السوق . فالواقع أن السوق توفر حافزاً قوياً للمستهلكين ليطلبوا المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ قرارات طويلة الأجل تحقق رغبتهم . وحيث أن المستهلكين لا بد أن يتحملوا نتائج أخطائهم فلا بد أن يسعوا الى تجنب الشراء المتعمد لسلع رديئة .

الحصول على ما تساويه قيمة نقودك Getting Your Money's Worth

وتتضام مشكلة معرفة المستهلك اذا تكرر شراء السلعة بانتظام . دعنا ندرس مشكلة شراء نوع معين من الصابون . لا يخفى أن التكلفة المرتبطة بتجربة أنواع الصابون ضئيلة . ولما كان الصابون سلعة يتكرر شراؤها بانتظام فان اسلوب التجربة

والخطأ وسيلة اقتصادية لتحديد أي أنواعه أكثر مناسبة لاحتياجات المستهلك الشخصية ؟ فهو سلعة يكرر نفس الشخص شراءها بانتظام غالبا . ولا يخفى أن المستهلك يستخدم خبرته الماضية عن الميزة الحسنة عند شراء السلع التي يتكرر شراؤها بانتظام مثل الصابون ، وفرش الأسنان ، وأغلب منتجات الغذاء ، والجازولين .

ولكن ماهو الدافع لدى المنتج ليقدم المعلومات التي تساعد المستهلك ليقوم باختيار مقنع طويل الأجل ؟ وهل هناك تعارض بين مصلحتي المستهلك والمنتج ؟ ان اجابات هذه الأسئلة تتأثر بقوة بدرجة اعتماد المنتج على عودة المستهلكين لشراء ما ينتجه .

فاذا كان من المتوقع أن عدم اقتناع المستهلكين حاليا يولد أثرا عكسيا قويا على المبيعات المستقبلية فإن رجل الأعمال يحاول توفير معلومات دقيقة تساعد المستهلكين على القيام باختيارات رشيدة . ذلك أن النجاح المستقبلي لرجال الأعمال الذين يبيعون منتجات يتكرر شراؤها بانتظام يعتمد بقوة على المشتريات المستقبلية للمستهلكين الحاليين الذين يختارون منتجاتهم عن اقتناع وهكذا يتحقق التوافق بين مصلحتي المشتري والبائع لأن كلا منهما يكون أحسن حالا اذا كان العميل مقتنعا بالسلعة المشتراة .

دع المشتري يحذر Let the Buyer Beware

تنشأ أغلب المشاكل المرتبطة بتعارض المصالح ، وعدم كفاية المعلومات وعدم رضا العملاء عندما (أ) يصعب تقدير قيمة السلعة عند الفحص ويندر تكرار شرائها من نفس المنتج ، أو (ب) تكون السلعة قادرة على توليد آثار ثانوية ضارة قوية ومستمرة لا يستطيع أن يتبينها الشخص العادي . وليس يخفى أن الطبيعة البشرية قد تدفع بعض المنتجين الذين لا يراعون الدقة والأمانة الى بيع سلع رديئة ، ومعيبة ، وحتى ضارة الى المستهلكين .

وحيث أن العملاء لا يستطيعون ، غالبا ، أن يتبنوا الفرق بين السلع ذات النوعية العالية والنوعية المنخفضة في ظل هذه الظروف ، فان قدرتهم على تنظيم التوعية والسعر تضعف . وليس يخفى أن لدى رجال الأعمال دافع قوي لخفض التكاليف من خلال خفض الجودة . وهذا يعني أن المستهلكين يحصلون على قدر أقل مقابل نقودهم ، فحيث لا يعتمد البائعون على عودة العملاء للشراء ، فسوف يستمرون في السوق وقد يحققون نجاحا . وعلى ذلك يتزايد احتمال عدم رضا المستهلك بسبب عدم كفاية المعلومات

والنوعية الرديئة غير المتوقعة ، وهكذا تضعف آلية السوق غير المقيدة^(٤) .
ولتخيل مشكلة المعلومات عند مستهلك ما عندما يشتري سيارة . هل يكون أغلب المستهلكين قادرين على اجراء تقويم صحيح لمعدات السلامة ؟ ونجيب على ذلك بأنه باستثناء الخبراء فان أغلب الناس غير مؤهلين لاتخاذ مثل هذه القرارات . وقد يسعى بعض العملاء لطلب نصيحة أحد الخبراء ومع ذلك فان الأمر يكتسب اكثراً كفاءة عندما نمنع فشل السوق من خلال تنظيم حكومي لسلامة السيارة وتحديد أدوات معينة للسلامة .

ولنأخذ حالة أحد متبجي الأدوية الذي يبالغ في مستلزمات منتج جديد كمثال لمشكلة نقص المعلومات لدى المستهلك . فحتى يحصل المستهلكون على خبرات عن هذا العقار ، أو يستمعون الى خبرات الآخرين في هذا الشأن فقد يقومون بمشتريات فيها اسراف وضرر . ولا يخفى أن التنظيم الحكومي يفيد المستهلكين من خلال اجبار المنتج على تعديل متطلبات الانتاج . وبدعي أنه لا يوجد ضمان بأن تزيد مزايا العمل الحكومي على نفقاته . فقد يكون التنظيم الحكومي ، كما سبق ان بينا ضاراً بالمستهلكين . ومع ذلك فعندما يجد المستهلكون أن طلب المعلومات الأساسية مكلف الى حد يمنعهم من ذلك فان نتائج العمل الحكومي قد تكون أفضل من ترك الأمر ليطم من خلال تفاعل قوى السوق .

نظرة الى الامام :

لقد ركزنا في هذا الفصل على فشل السوق . وفي الفصل التالي سوف نستخدم التحليل الاقتصادي للارتفاع بمستوى فهم أنشطة القطاع العام . وسوف نناقش كذلك أوجه القصور المتوقعة في أداء القطاع العام . على أن الحذر من قوة وضعف صور التنظيم الاقتصادي معا سوف يمكننا من عمل اختيارات رشيدة في هذا المجال الهام .

الأهداف التعليمية للفصل :

(١) يمكن تجميع مصادر فشل السوق في أربع مجموعات رئيسية : (أ) المؤثرات الخارجية

(٤) ان العلامات التجارية تقدم حلاً سوريا لمشكلة نقص المعلومات التي تنشأ عن عدم تكرار النشاط . فكم تدفع شركة الكوكاكولا لتجنب خطر بيع زجاجة كوكاكين ؟ والاجابة بالتأكيد هي أنها سوف تدفع مبلغاً ضخماً جداً . فسمعة الشركة تعرض لخطر الموت . والضمان لعدم حدوث ذلك هو الرقابة التوجيهية . وبالمثل فان للتاجر المتسلسلة للأطعمة food chains تدعو العملاء الى التردد عليها وقد لا يكون هؤلاء المشترين قد زاروا هذه المتاجر المتخصصة مرتين . ذلك أن المالك الذي حصل على امتياز اقامة هذه المتاجر يراقب التوجيهية ويهيئها ليحتفظ بسمعتها . فهذه السمعة تجلب العملاء الصابرين بها ولكنهم يعرفون ، من سمعتها ، ماذا يباع . فالسمعة تدهم تكرار العمل حتى عندما يشتري مستهلك ما مرة واحدة من مؤسسة متخصصة .

(ب) السلع العامة (ج) نقص المعلومات (د) الاحتكار .

(٢) عندما توجد المؤثرات الخارجية قد تفشل السوق في مواجهة صانعي القرارات بالحوافز والدوافع الصحيحة . ومادام صانعو القرارات غير مجبرين على دراسة النفقة الخارجية وأخذها في الحسبان ، فقد يجدون أن من المفيد لهم شخصيا أن يتبنوا نشاطا ما حتى لو كان يولد خسارة صافية للمجتمع . وعلى العكس من ذلك ، عندما توجد منافع خارجية ، فقد يفشل صانعو القرارات في ممارسة عمل اقتصادي يولد كسبا اجتماعيا صافيا .

(٣) عندما تولد النفقات الخارجية عن أنشطة إحدى منشآت الأعمال فإن منحني تكلفة المنشأة يقدر التكلفة الاجتماعية لانتاج السلعة بأقل من مستواها الفعلي . وإذا كان انتاج السلعة يولد نفقات خارجية فإن سعر السلعة في ظل ظروف المنافسة يكون منخفضا جدا بينما يكون الانتاج مرتفعا جدا لتحقيق متطلبات الكفاءة الاقتصادية .

(٤) تنتج النفقات الخارجية من فشل المجتمع أو عدم قدرته على اقامة حقوق الملكية الخاصة . فاقامة هذه الحقوق بوضوح يمكن الملاك من منع الآخرين من استخدام أو سوء استخدام ممتلكاتهم . وعلى عكس ذلك ، تؤدي حقوق الملكية العامة الى المبالغة في استخدام الموارد حيث تفرض أغلب تكلفة الزيادة في الاستخدام (وسوء الاستخدام) على الآخرين .

(٥) عندها توجد منافع خارجية فإن منحني طلب السوق يقدر المكاسب الاجتماعية من تبني نشاطا ما بأقل من مستواها الفعلي . ويميل استهلاك وانتاج السلع التي تولد منافع خارجية ليكون أدنى من المستويات المثل اجتماعيا .

(٦) ان الاستخدام الكفء لموارد الهواء والماء عمل شاق وعسير بالنسبة للسوق حيث يستحيل غالبا تجزئة هذه الموارد وتحديد حقوق ملكيتها لذلك فإن وجود نظام لدفع تكلفة التلوث (ضريبة على التلوث) يدفع الأفراد الى استخدام أكثر رشدا لتلك الموارد . ذلك أن دفع ثمن التلوث (أ) يزيد من تكلفة انتاج السلع التي تزيد من التلوث (ب) توفر للمنشآت حافزا لاستخدام وسائل إنتاجية تسبب تلوثا أقل (ج) توفر للمنتجين حافزا لاستخدام أدوات التحكم في التلوث عندما يكون ذلك اقتصاديا .

(٧) عندما تكون المنافع الحدية (هواء أنقى مثلا) الناشئة عن التحكم في التلوث أقل من المكاسب الاجتماعية المرتبطة بالنشاط المسبب للتلوث فإن منع ممارسة هذا النشاط

- الذي يؤدي الى التلوث (أو أية تكلفة خارجية أخرى) ليس هو الحل الأمثل .
- (٨) عندما تختلف نفقات التحكم في كمية التلوث فيما بين المنشآت فإن اسلوب فرض ثمن للتلوث (ضريبة التلوث) يسمح للمجتمع بخفض التلوث بكمية معينة بتكلفة أقل قياسا بما يؤدي اليه منهج الحد الأقصى للتلوث المستخدم حاليا على نطاق واسع . وسوف ترتفع التكلفة الحدية للمحصول على بيئة أنقى كلما انخفض مستوى التلوث . وعند نقطة ما تكون المنافع الاقتصادية لهذه البيئة الأنقى أقل من التكلفة .
- (٩) يجب أن نأخذ في الاعتبار العوامل التالية عند تقدير قيمة التدخل الحكومي في مواقف تتضمن مؤثرات خارجية : (أ) حجم الاثار الخارجية بالنسبة لتكلفة العمل الحكومي (ب) قدرة السوق على ابتكار وسيلة للتعامل مع المشكلة في غياب هذا التدخل (ج) امكانية دفع الأغلبية السياسية للتدخل الحكومي الى حد بعيد اذا لم تؤخذ النفقات الخارجية المفروضة على الأقلية بالكامل في الحسبان .
- (١٠) عندما يكون حبس سلعة عامة عن اشخاص لا يدفعون أو لن يدفعوا ثمنها أمرا ذا تكلفة عالية أو مستحيل الحدوث فسوف يخفق جهاز السوق لأن كل فرد يتوفر لديه دافع ليحقق كسبا مجانيا ، أي ليكون راكبا بالمجان . وحين يحاول كل الناس الركوب مجانا فان انتاج السلعة العامة يكون ادنى من المستوى الأمثل اجتماعياً .
- (١١) توفر السوق للمستهلكين دافعا لطلب المعلومات . وعندما يعتمد نشاطها على تردد العملاء فانه يخلق حافزا قويا لدعم اقتناع العميل . ومع ذلك ، فانه عندما (أ) يصعب تقدير قيمة السلعة عند الفحص ويندر أن تشتري بشكل متكرر من نفس المنتج ، أو (ب) تكون السلعة ذات آثار ضارة قوية ومستمرة ، فان اتباع المستهلك اسلوب التجربة والخطأ قد يكون وسيلة غير مقنعة لتحديد النوعية . وهكذا تتعارض مصالح المستهلك والمنتج .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة :

- (١) لماذا تكون النفقة الخارجية سببا لعدم الكفاءة الاقتصادية ؟ ولماذا يكون تعريف حقوق الملكية بوضوح هاما ؟ اشرح ذلك .
- (٢) اقترح خطة للضريبة : (أ) تخفض درجة التلوث الناشئة عن استخدام السيارات . (ب) توفر حافزا لدى المنظمين لابتكار منتجات جديدة تحد من التلوث (ج) تسمح بالاستخدام المستمر للسفر بالسيارات للراغبين في تحمل التكاليف الاجتماعية الكلية . اشرح كيف تؤثر خطتك على الحوافز .

(٣) «عندما تولد السلع منافع خارجية تعجز السوق عن انتاج عرض كاف . وهذا هو السبب في ضرورة قيام الحكومة بتوفير سلع مثل التنظيم ، والحماية من الحريق ، والتعليم والحدائق العامة ، والتطعيم ضد الأمراض التي قد تصيب المجتمع» .

(أ) هل توافق على هذا القول ؟ اشرح

(ب) هل توفير الحكومة لهذه السلع يؤكد بالضرورة «كفاية العرض» ؟ وكيف تعرف «كفاية العرض» ؟

(ج) ان سلعا مثل ملاعب الجولف ، ومراكز التسويق ، والنوادي العامة وعمل الخير تولد أيضا بعض المنافع الخارجية . وهل تظن أن الحكومة يجب أن تقدم مثل هذه السلع لتؤكد كفاية العرض ؟

(٤) أي السلع التالية تكون أقوى من حيث إيجاد عدد كبير من العملاء غير المقتنعين :
(أ) مصابيح الاضاءة (ب) الطعام في مطعم محلي (ج) الطعام في مطعم على الطرق السريعة بين مدن المملكة العربية السعودية (د) خدمة اصلاح السيارات (هـ) السيارات المستخدمة (و) خدمة السمكرة (ل) الغسالات المستخدمة (م) الارائك المستخدمة (ن) خدمة اصلاح التلفزيون ؟ اشرح اجابتك .

(٥) ماهي السلع العامة ؟ ولماذا يواجه الجهاز غير المركزي للأسعار مشقة في انتاج كمية كافية من السلع العامة ؟

(٦) هل يكون الأرجح أن يتم الناس بشيء يملكونه جماعيا أم شيء يملكونه ملكية خاصة ؟ ولماذا ؟ وهل يؤثر وجود حقوق الملكية الخاصة على سلوك الناس في الدول غير الرأسمالية ؟ ولماذا ؟

(٧) ماهو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

«ان الشركات هي المستفيد الرئيسي من السياسة غير الصارمة للسيطرة على التلوث . فقد تخفض نفقاتها حين يسمح لها باستخدام موارد نادرة دون مقابل - ماء وهواء نقي - لانتاج السلع . وهذه النفقات الاذنى تضاف ببساطة الى أرباح الملاشعاعات التي تسبب التلوث» .

الفصل الثاني والعشرون
الإختبار العام: أكتب من الحكومة فسل التذلل الحكومي

الفصل الثاني والعشرون الإقبال العام: كسب من الحكومة وفشل الفعل الحكومي

Public Choice : Gaining Form Government and Government Failure

لقد ركز الاقتصاديون ، بصورة تقليدية ، على كيفية عمل السوق ، والسياسة العامة المثل التي يمكن أن تشارك في تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية . وبذلك تجاهلوا الدور الفعلي الذي يلعبه القطاع العام على أرض الواقع . ومع ذلك ، تزايد عدم الرضى عن تجاهل دور هذا القطاع عند معالجة القضايا الاقتصادية الحالية . ذلك أن كثيرا من القرارات الاقتصادية تصنع داخل هذا القطاع الذي ينمو وزنه النسبي في الاقتصاد دائما . فضلا عن الاطار القانوني الذي يشكل قواعد عمل القطاع الخاص ، فان دور الحكومة في تحديد ماهية حقوق الملكية ، وتنفيذ العقود ، وتحديد الأسعار ، وتنظيم نشاط قطاع الأعمال ، وسوق العمل يولد تأثيرا قويا على عمل الاقتصاد .

وسوف نبين في هذا الفصل مدى تأثير الحكومة بسلوك الناس وتفضيلاتهم عند صياغة القرارات العامة . وذلك باعتبار أن العملية السياسية تفرز آثارا قوية على صياغة القرارات الاقتصادية . وليس يخفى أن القطاع العام ، شأنه شأن القطاع الخاص ، له سلبيات ومثالب . لذلك فانه عند تقدير نفقات ومزايا القطاع العام فلا بد أن تقارن احتمال تحقيق اهدافنا من خلال العمل العام والنتيجة المتوقعة للتخصيص الذي يتم من خلال السوق . وبعبارة اخرى يجب أن نسأل أنفسنا : أي قطاع يحقق اهدافنا بقدر أقل من المثالب ؟

وليس ثمة ريب أن أية حكومة انما تسعى لاشباع الحاجات العامة التي يجدها دورها في المجتمع . وهو دور يتحدد في اطار النظام الاجتماعي والمنهج السياسي . على أن نجاح الحكومة في تحقيق معدل سريع للتطور الحضاري للمجتمع انما يتطلب التفاعل السوي بين الادارة العامة والشعب صاحب المصلحة في هذا التطور الحضاري . وهذا يعني أن الحكومة ، باعتبارها قوامة على شؤون المجتمع وصاحبة القرار السياسي ، يجب

١ - قبل دراسة هذا الفصل قد يرغب القارئ في مراجعة فصل ٤ الذي يعرض صورة عامة لصنع القرار في القطاع العام ويقدم المفاهيم الأساسية للمبينة هنا .

أن تعمل باستمرار على رعاية مصالح هذا المجتمع حتى تحوز تأييده ومن ثم يتكون رأي عام يؤيد ويدفع عملية التطور الحضاري .
على أن أغلب القرارات السياسية في دول الغرب تتم من خلال السلطة التشريعية . وسوف نركز هنا على نظام يقوم فيه الناخبون باختيار أعضاء السلطة التشريعية الذين يقومون بدورهم في صياغة السياسة العامة . والآن دعنا نرى ما تعكسه الأدوات الاقتصادية عن العملية السياسية .

طلب الناخبين على التمثيل السياسي

Voters Demand For Political Representation

يعبر الأفراد عن تفضيلاتهم لأنواع العمل الحكومي من خلال عملية التصويت . وفي ظل نظام تشريعي لا بد أن يعبر المواطنون عن آرائهم من خلال ممثل لهم لدى السلطة التشريعية . على أن أثر الناخبين على كمية وسعر السلع السياسية يدرك بشكل غير مباشر من خلال أثرهم على تركيب الهيئة التي تضم الممثلين المنتخبين .
ولكن كيف يقرر الناخبون من يؤيدونه ؟ ليس ثمة ريب أن هناك كثيراً من العوامل تؤثر على قراراتهم . فالصفات الشخصية للمرشحين مؤثرات قوية . كما أن المعايير ، مثل أي المرشحين أقدر على الاقتناع ، وأيهم يقدم انطباعاً ذهنياً أفضل عبر التلفزيون ، وأيهم يظهر كأكثر الناس أمانة ، قد تحدد اختيار الناخب لمن يؤيده في انتخاب ما .

كما أن الآراء الملموسة للمرشحين حول القضايا المختلفة ، وخاصة تلك التي تهم الناخب سوف تؤثر على قراره . وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإنه وفقاً للنظرية الاقتصادية سوف يؤيد كل ناخب ذلك المرشح الذي يقدم له أعظم نفع ذاتي متوقع . على أن هناك عوامل أخرى ، غير الكسب الاقتصادي المتوقع ، سوف تؤثر على المنافع المتوقعة للناخب ولكن الكسب الشخصي هو بالتأكيد عامل هام بينها .

وكلما كان الكسب الاقتصادي الصافي الملموس من خطة مرشح ما أكبر كان احتمال تأييد الناخب له أقوى . وكلما كانت التكلفة الاقتصادية الصافية الملموسة ، التي تفرضها مواقف المرشح على الناخب ، أكبر كان تفضيل الناخب لهذا المرشح أقل .

وعلى هذا فإن الاقتصاد يوحى بأنه من المرجح ، مثلاً ، أن يفضل متجو الألبان هؤلاء المرشحين الذين يؤيدون أسعاراً عالية لمنتجات الألبان . كما أن تأييد خفض

الضرائب على صناعة الزيت يجعل المرشح أكثر جاذبية لمنتجي الزيت . ولاريب أن من يستفيدون من برامج الرفاهية يفضلون ذلك المرشح الذي يؤيد زيادة مزايا هذه البرامج . وبديهي أن تأييد المرتبات الأعلى للمدرسين والاعتادات الأكبر للبحث يزيد من قدر السياسي بين أساتذة الجامعات ورجال التعليم .

ومع أن كلا منا لديه إشار للغير ، واهتمام بالصالح العام فإن فرصة الكسب الشخصي تؤثر على تقويمنا للبدائل السياسية والسوقية . وكلما كان الكسب الشخصي المتوقع أعظم زاد احتمال سيطرة المصالح الشخصية . وفضلا عن ذلك ، فإن كلامنا ينظر الى المصلحة العامة من زاوية مختلفة . وحيث أن كثيرا منا يعتبر أن الأنشطة التي نقوم بها ذات أهمية وتشارك في تحقيق المصلحة العامة فائنا نوازن بين المنافع التي تقدم باسم المصلحة العامة وتلك المزايا التي تساعدنا في أنشطتنا الخاصة .

القصور المنطقي في المعلومات The Rational Ignorance Effect

عندما تتخذ القرارات جماعيا فإن الارتباط المباشر بين الاختيار الذي يقوم به شخص ما ونتيجة القضية تحطم . ذلك أن اختيار ناخب واحد نادرا ما يكون حاسما عندما يكون حجم المجموعة التي تتخذ القرار كبيرا . وإذا ما اعترفنا بأن النتيجة لا تعتمد على صوت واحد ، يكون لدى الناخب كفرد دافع ضعيف للبحث عن معلومات تمكنه من الادلاء بصوته بشكل أكثر تعقلا . وغالبا ، ما يعتمد الناخب على المعلومات الحرة التي تتاح له من خلال الآخرين (المرشحين ، والأحزاب السياسية ، الصحف والأصدقاء ، وجماعات المصلحة الخاصة) . وكما بينا سابقا ، يشير الاقتصاديون الى نقص الدافع لدى الناخب لطلب المعلومات «بأثر القصور المنطقي في المعلومات Rational Ignorance Effect (انظر فصل ٤) .

إن ضعف احتمال أن يخلق صوت فرد ما أي اختلاف يفسر كذلك لماذا يتمتع كثير من المواطنين عن التصويت . ففي انتخاب الرئاسة في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠ ، مثلا ، قام نحو ٥٠٪ من الأفراد المؤهلين للانتخاب بالتسجيل والادلاء بأصواتهم . أما في غير انتخابات الرئاسة فإن نحو ثلث من لهم حق الانتخاب يشاركون في الانتخابات التشريعية^(٧) . أما اجتماع الناخبين في الانتخابات التي تجري في المدينة أو القرية فهو

٣ - حيث أن احتمال أن يكون الصوت الواحد حاسما هو صفر غالبا ، فقد يتسائل الانسان في دهشة عن سبب قيام ثلث حتى نصف المواطنين في الولايات المتحدة بالتصويت . وقد تفسر هذه الدهشة بحقيقة أن كثيرا من الناس قد يحصلون غالبا على منفعة شخصية من عملية التصويت .

أضعف دائما . ويجب ألا نصينا هذه النتائج بالدهشة ، فهي تعبر بدقة عما نتوقعه لأن المنافع الشخصية من التصويت قليلة .

ولكن ، كيف يمارس أثر القصور المنطقي في المعلومات لدى الناخب فعلة على عملية اتخاذ القرار لدى الناخبين ؟ ونجيب على ذلك بأنه حيث يفتقد الناخبون الدافع لطلب المعلومات فانهم يأخذون في الحسبان غالبا ، مجموعة فرعية فقط من القضايا التي يشعرون نحوها بقوة أعظم وثقة أكبر . ولا ريب أن وجهات نظر المرشحين حول هذه القضايا ذات الأهمية الخاصة الحيوية يؤثر على قرارات التصويت . ومع ذلك فإن أغلب القضايا التي تواجه السلطة التشريعية يتجاهلها الناخبون عمليا . فرغم أهمية آراء صانعي القرار السياسي - في الولايات المتحدة مثلا - حول أشياء مثل حقوق اليابانيين في صيد الأسماك ، والتعيينات في وكالة التجارة بين الولايات ، وتوزيع تراخيص عمل محطات التلفزيون ، رغم أهميتها بالنسبة للدولة ككل إلا أنها ليست من الأهمية بحيث تدعو أغلب المواطنين على فحصها بدقة وتمعن النظر فيها . ويمكن القول بشكل عام أن مثل هذه القضايا لا تؤثر في اختياراتهم .

وحتى لو وجد ناخب يسعى لمتابعة المواقف السابقة لسياسي ما حول مئات القضايا التي تنشأ كل عام فانه لن يستطيع أن يتنبأ بكل القضايا والمسائل التي تواجه المرشحين المنتخبين خلال مدة بقائهم في السلطة . وفي مثل هذا الموقف المعقد تصبح التبعات مثل محافظ ، وحر ، وديمقراطي ، وجمهوري ذات جاذبية بالنسبة للناخب . ورغم التبسيط الشديد فإن مثل هذه المجموعات تسمح للناخب الذي يواجه قصورا في المعلومات بأن يجازف بالتنبؤ بمواقف المرشح في المستقبل حول القضايا المستقبلية . ومهما يكن من أمر فإن صورة المرشح في دنيا السياسة ، سواء كانت غامضة أو غير صحيحة ، هامة جدا للنجاح السياسي . وهذه الحقيقة تؤثر بقوة على أفعال لعارضين في سوق السياسة .

العرض ، والأرباح ، والمنظم السياسي

Supply, profits, and the political Entrepreneur

إن منظم السوق يشكل قوة حركية في القطاع الخاص . ويسعى المنظم لتحقيق كسبا يتعهد المشروعات التي قد تكون مربحة . ولا يخفى أن منظمي الأعمال يقومون في إطار السوق التنافسية بإنتاج السلع التي يشتد الطلب عليها بالنسبة إلى العرض . كما أن المنظم السياسي (أو السياسي) هو قوة حركية في عملية اتخاذ القرار العام . إذ يسعى

المنظم السياسي ليقدم للناخبين تصورا وبقا من السلع السياسية التي تزيد من فرص كسب الانتخابات . ويستمر من ينجح في هذا المجال وقد يحقق قوة خاصة وشهرة وحتى ثروة . وتحمل هذه الأهداف أهمية في المجال السياسي وفي القطاع الخاص . ذلك أنه لكي ينجح السياسي في زيادة فرصة انتخابه يجب أن ينشط في اختيار السلع والخدمات السياسية التي يمكنها أن تجذب اغلب الناخبين . وبعبارة أخرى ، لكي يختار السياسي ويعرض أية سلعة سياسية معينة فإن التكلفة ، مقيسة بالأصوات التي يفقدها ، يجب أن تكون أقل من المنافع - الأصوات المكتسبة - .

وهذا لا يعني أن السياسيين يؤيدون دائما وجهة نظر أغلب ناخبهم في قضية معينة . ففي بعض الحالات قد يكسب المرشح أصواتا بين أقلية نشطة من الناس الذين يؤيدون موقفه أكثر من تلك التي يكسبها بين أغلبية نزيهة لديها قصور منطقي في المعلومات وتعارض موقفه .

التقود ، الاعلان السياسي ، والسياسي الناجح

Money, political advertising and the successful politician

ليس يخفى أن الأصوات تكسب الانتخابات ، ولكن لا بد من اقناع الناخبين الذين يواجهون قصورا منطقيًا في المعلومات بأن يؤيدوا مرشحا ما . ولكن ماهو المطلوب لتكسب تأييد الناخبين ؟ ونجيب على ذلك بأن كلا من السمات الإيجابية للإنسان (مثل الأمانة ، والشفقة والحنان ، والقدرة على التأثير) وموقفه من القضايا ، كما بينا ، لها أهميتها في هذا المجال . على أن التقود والقوة البشرية ، والخبرة أشياء مطلوبة لدعم قوة المرشح بين الناخبين .

ولقد ركز «جالبريث Galbraith» وآخرون على دور الاعلان عن السلعة ، والاتصال بالجمهور في التأثير على تفضيلات الناس . ولما كان الدافع لدى الناخبين للحصول على المعلومات ضعيف ، فإن تأثير وسائل الاعلام على المستهلك السياسي يكون أقوى منه على قرارات السوق وهكذا فإن صورة السياسي تتحدد مبدئياً بقدرته على كسب وسائل الاتصال بالناس واستخدام هذه الوسائل في دعم خصائصه الإيجابية وإبرازها وليس ثمة ريب أن افتقاد المرشحين للموارد المالية لتقديم الدعاية اللازمة من خلال التلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى للناخبين الذين تنقصهم المعلومات ، سوف

يصابون بخيبة أمل شديدة^٤ . كما ان المرشحين الذين لا يلقون قبولا لدى أجهزة الاعلام الرئيسية يواجهون خصاصة شديدة وضررا بالغا .

الفائز يكون سياسياً Being Successful Means Being Political

ماذا يبين تحليلنا بالنسبة للدافع لدى صانعي القرار السياسي ؟ هل نشير الى أنهم شديداً الأنانية ، وأنهم يهتمون بمصالحهم الاقتصادية فحسب ويتجاهلون المصلحة العامة ؟ ونجيب على ذلك بالنفي . فعندما يعمل الناس في الحقل السياسي فانهم قد يعملون في غير زيف على مساعدة مواطنهم . ذلك أن هناك عوامل أخرى غير الكسب السياسي الشخصي ، بتعريفه الضيق ، تؤثر على أفعال كثير من السياسيين . ففي قضايا معينة قد يشعر الانسان بقوة أن موقفه أفضل بالنسبة للمجتمع ، حتى لو لم يكن ذلك معروفاً في الوقت الحالي . فالمصلحة القومية ، كما يراها السياسي قد تتعارض مع الموقف الأفضل لاحتمالات إعادة انتخابه . كما أن بعض السياسيين قد يؤثر المصلحة القومية حتى لو أن هذا يعني هزيمتهم السياسية . ولا شيء من هذا لا يستقيم مع وجهة النظر الاقتصادية للاختيار السياسي .

على أن وجود القشل السياسي لا يغير من حقيقة أن أغلب المنظمين السياسيين يفضلون الحياة السياسية . فهناك دافع قوي لدى السياسيين ليدعموا مواقفهم التي تزيد عدد ناخبهم في الانتخاب التالي . فالسياسي الذي يرفض الاهتمام كثيراً بالكسب الانتخابي يزيد من مخاطر إحلاله بمنظم سياسي أكثر مكرراً ودعاه (وأقل ميلاً لتحقيق المصلحة العامة *less public-minded*) . كما أن المنافسة - منافسة المرشحين السياسيين الساعين لتعظيم الأصوات الانتخابية المؤيدة لهم تعدد السياسي الأكثر عشقاً للمصلحة العامة *public-spirited* بدافع قوى ليقوم قراراته مبدئياً على اعتبارات سياسية . وكما أن إهمال الربح الاقتصادي هو الطريق إلى ضياع السوق ، فإن إهمال الأصوات المحتملة هي الطريق إلى الضياع السياسي .

الطلب على عمل القطاع العام

The Demand for Public Sector Action

ليس ثمة ريب أن الناس يمارسون نشاطهم في السوق في محاولة للحصول على سلع وخدمات أكثر . وهم يأملون أن تقدم لهم الحكومة نفس الشيء سلعا وخدمات

٤ - تشير التفاتت السياسية على الاعلان وغيره من أساليب الاقتاع الى أن المرشحين يدركون تماماً أهمية العرض الذي تقدمه وسائل الاعلام .

أكثر . وبعبارة أخرى ، يطلب الناس من القطاع العام : (أ) تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية ومن ثم يحققون مكاسب لم يحققها السوق لهم . (ب) إعادة توزيع الدخل القومي بين الناس .

وكما بينا في الفصل السابق ، يمكن للحكومة أن تحاول تصحيح ضعف كفاءة السوق من خلال عمل يحقق منافع اجمالية أكثر من التكاليف وهذا العمل التصحيحي من شأنه أن يزيد من حجم الانتاج - الكعكة الاقتصادية - ومن ثم يولد منافع شخصية للناخبين كأفراد . وهذا الكسب المحتمل يحث الأفراد على الاتجاه الى الحكومة عندما تفشل السوق في اشباع حاجاتهم . وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فانه كلما زاد الكسب المحتمل للناخبين من العمل التصحيحي الحكومي كان الطلب أقوى على العمل العام .

وقد يسعى الناخبون أيضا لاستخدام سياسة الحكومة في فرض الضرائب والانفاق والقوى المؤثرة في القرار السياسي لاعادة توزيع الدخل . ويمكن للحكومة أن تكسر الارتباط بين الدخل الذي يكتسبه الفرد وما يستهلكه هذا الفرد . وعلى ذلك فان الناخبين كأحاد قد يستطيعون استخدام العمل الحكومي للحصول على سلع لأنفسهم أو لمجموعات مفضلة لديهم ، مع تحميل نفقات هذه السلع لموالي الضرائب بشكل عام .

فشل السوق ، والكسب من الحكومة Market Failure and Gaining From Government
يجب أن نشير بادىء ذي بدء الى أن هناك حاجات انسانية لا يمكن اشباعها الا من خلال نشاط الحكومة باعتبارها قوامة على شؤون المجتمع لأنها حاجات عامة لا تخص فردا بذاته أو فئة من الناس بعينها . ومثل ذلك الأمن ، والدفاع ، والعدالة .

ولا يخفى أن كثيرا من العمل الحكومي ، الذي نأخذه كفضية مسلمة ، ينشأ عن فشل جهاز السوق . وتعد أنشطة الحكومة في منع الجريمة مثل على ذلك . وبديهي أن هناك أسبابا أخلاقية تؤيد رغبة المجتمع في منع جرائم مثل السرقة ، واحراق المباني عمدا والقتل . ومع ذلك فانه يمكن النظر الى هذه الجرائم نظرة اقتصادية محددة . وليس يخفى أن هذه الأنشطة تولد نفقات خارجية . فالسارقون لا يأبهون برفاهية الأطراف الثانوية الرافضة عندما يسعون الى تحويل ثروة من الآخرين الى أنفسهم . ومع ذلك فان أعمالهم تفرض نفقات ضخمة على الضحايا والضححايا المحتملين . على أن هؤلاء الذين لا يتحملون كل النفقات التي تفرضها أعمالهم على الأطراف الثانوية سوف ينغمسون بقوة في هذا النشاط . وهذا يعني وجود كثير من السارقين اذا لم تكن هناك تكاليف يتحملها المجرم ، وهذا يعني أن السياسة العامة التي تفرض نفقات على المجرمين - التي تقبض

على السارقين وغيرهم من المجرمين وتحاكمهم ومن ثم تخفض من الجريمة - مفيدة اجتماعياً .

ويستفيد كل الناس تقريباً ، حتى كثير من هؤلاء الذين قد يرتكبون الجرائم أحياناً ، من العمل الحكومي الذي يفرض تكلفة عالية جداً على كل من يرتكب جريمة مثل القتل ، والسرقة ، وخطف الأشخاص طلباً لفدية ، والسلب ، والاعتصاب ، واشعال الحرائق عمداً . على أن التكاليف الخارجية التي تفرضها هذه الجرائم على الضحايا عالية جداً بحيث أن أغلب أبناء المجتمع تكون لديها رغبة كاملة في تحمل التكلفة للتمتع بمزايا الحماية التي توفرها الشرطة . صحيح أن بعض الجماعات قد ينظمون أنفسهم ليدفعوا أجراً لقوة خاصة من الشرطة على أساس تعاوني ، ومع ذلك تبقى هناك مشكلة لا تجد حلاً ، مشكلة الراكب المجاني free-rider problem فكل فرد يرغب أن يوفر الآخرون له الحماية . ذلك أن كل فرد تحققت لجبرانه الحماية سوف يكسب بالتبعية دون أن يدفع شيئاً . وعلى هذا ، فإن تنظيم السوق ينتهي الى تحقيق حماية أقل من القدر المرغوب فيه والذي توفره الشرطة . وأما حماية الشرطة التي توفرها الحكومة وتدفع تكلفتها من خلال فرض ضرائب على كل فرد فإنها تقود الى مكاسب شخصية كبيرة لكل الناس .

وقد يناقش السياسيون مزايا إلغاء الدعم عن سعر المزرعة من وقت لآخر ، أو برامج مواجهة الفقر المتعددة أو الحد الأدنى للأجر ، ولكن متى سمعت أن أي سياسي يؤيد ترك قضية الحماية من الجريمة للسوق ؟ ان نسبة المنفعة / التكلفة للعمل الحكومي في هذا المجال عالية جداً فقد استجاب السياسيون لأراء الناخبين .

توفير الحكومة للسلع العامة Government Provision of Public Goods

تعمز السوق ، كما بينا سابقاً ، عن توزيع السلع العامة بكفاءة حيث لا يمكن استبعاد المستهلكين الذين لا يدفعون ثمناً لهذه السلع . وقد يكون الدفاع القومي السلعة العامة الأعظم أهمية والتي تتوفر فيها هذه الشروط الى أبعد الحدود . ذلك أن أغلب الناس يؤيد وجود نوع ما من الدفاع القومي . ومع ذلك ، فبسبب كونها سلعة عامة فسوف يتم انتاجها بقدر أقل من المستوى المرغوب فيه اذا تم انتاجها من خلال جهاز السوق . فليست هناك وسيلة لمنع المواطنين الذين لا يشاركون في دفع نفقات الدفاع من استهلاك خدمة الدفاع القومي التي يوفرها جيرانهم (وفي هذه الحالة نكون جميعاً جيراناً) . وسوف يقوم نفر قليل بدفع تكلفة الدفاع لأن الاستهلاك الشخصي لخدمة الدفاع القومي لا يعتمد على ما يدفعه الشخص لذلك فإن لكل فرد يكون لديه دافع

ليستفيد دون مقابل . وإذا ما حاول كل فرد أن يركب مجانا فلن يمكن انتاج سوى قدر ضئيل من الدفاع القومي . ولذلك فإن الغالبية العظمى من المواطنين يفضلون أن تقوم الحكومة بتوفير الدفاع القومي . لذلك فإن المنظمين السياسيين الذين يؤيدون العمل الحكومي لتصحيح فشل السوق في هذا المجال يحققون كسبا سياسيا أكبر مما يحققه هؤلاء الذين يؤيدون ترك خدمة الدفاع للقطاع الخاص .

دعنا ننظر ايضا الى العمل الحكومي في مجال تلوث الهواء . فليس يخفى أن نوعية الهواء تمثل أيضا سلعة عامة . وليست هناك طريقة يمكن من خلالها توفير الهواء النقي لبعض الناس دون الآخرين الذين يرتبطون معهم بصلة الجوار . وتتشأ مشكلة تلوث الهواء ، كما بينا سابقا ، عن طبيعة حقوق الملكية في هذه المنطقة . ولما كان الغلاف الجوي يقع في نطاق الملكية العامة في واقع الأمر ، فإن كمية كثيفة من الفضلات والمخلفات تلقى فيه الأمر الذي يؤدي الى خفض نوعية الهواء . ولا يخفى أن المؤشرات التي تتولد عن تقاعل قوى السوق تجبر مستخدمي الموارد على الاستجابة لندرة أغلب الموارد على نحو صحيح ، ولكن القضية ليست كذلك في حالة الملكية العامة للهواء . وعلى سبيل المثال ، قد تقوم شركة انتاج الكهرباء باستخدام موارد الفحم النادرة لدى المجتمع استخداما رشيدا مادام مالكو الفحم في القطاع الخاص يحصلون على ثمن كل طن يستهلك من هذا المورد . ومع ذلك فإنه ، في غياب التنظيم ، سوف تفشل نفس المنشأة في المحافظة على موارد الهواء مادامت هذه الموارد مجانية بالنسبة لهذه المنشأة (وليس للمجتمع ككل) .

وإذا ما استطاع القطاع العام أن يجعل النفقات الخاصة والاجتماعية لاستخدام موارد الهواء أقرب الى التعادل فسوف يتحقق الكسب الاجتماعي . ولقد تزايد تدخل الحكومة في مجال البيئة خلال العقدين الماضيين . ذلك أن اتساع نطاق الانتاج الصناعي ، والنمو الحضري قد جعلتا مشكلة التلوث أشد حدة وتعقيدا . وفي نفس الوقت أدت الدخول الحقيقية النامية الى تشجيع المستهلكين على طلب الهواء النقي . وقد أدت هذه القوى الى نشاط قوى لتحسين البيئة .

وبسبب قوة الدفع التي ترتبت على طلب الشعب للسعي لتحسين البيئة أقر الكونجرس الأمريكي قانون الهواء النقي clean Air Act سنة ١٩٦٣ . وقد عدل هذا القانون عدة مرات عرفت بتعديلات سنة ١٩٧٠ من أجل الهواء النقي . ويشار الى هذا التشريع أحيانا على أنه وثيقة «موسكي» للهواء النقي Muskie Clean Air Bill بعد أن ضمنها السيناتور «ادموند موسكي» Edmund Muskie شروطا تتعلق بالمستويات القصوى للتلوث

الناشيء عن السيارات والمنشآت الصناعية . وحيث أن بعض هذه المستويات لازالت تحت التنفيذ فانه ليس من الممكن تحديد كل النفقات والمنافع .
ولكن كيف تؤثر تلك السياسة التي يمارسها القطاع العام للرقابة على التلوث على الناهيين كأفراد ؟ والواقع أن هذا سؤال تصعب الاجابة عليه . فإدامت نوعية الهواء لا تشتري ولا تباع في السوق فليس ثمة سبيل لمعرفة قيمتها الفعلية لدى الأفراد . ومع ذلك فقد قام بعض الباحثين بدراسة هذه المسألة . والمستفيدون أساسا من قانون الرقابة على التلوث هم سكان المناطق الحضرية كثيفة السكان ، وخاصة أولئك الذين لا يعملون في منشآت تخفض مستويات التوظيف لتعوض النفقات التي تفرضها مستويات الرقابة على التلوث وتوزع النفقات الرئيسية الخاصة بتحسينات الهواء النقي بين المستهلكين الذين يجب أن يدفعوا اسعارا أعلى للسلع التي ارتفعت الآن نفقات انتاجها^(٥) .

ويلخص الشكل (رقم ١) نتائج دراسة مفصلة قام بها «هنري بسكين Henry Peskin» عن الموارد للمستقبل Resources for the Future حيث يشير الى أن نتائج برنامج الهواء النقي مختلطة . فالناس الذين يعيشون في مناطق كثيفة السكان مثل مدينة جرسي Jersey City يحصلون على أكبر المكاسب . أما المناطق التي تتسم بخفة السكان ، وتكون مشكلة التلوث أقل حدة فان «بسكين» يرى أن النفقات الخاصة بالمنتجات ذات الأسعار الأعلى تفوق المنافع . والواقع أنه يقدر أن ٢٩٪ فقط من السكان يحصلون على كسب ، بينما يحقق ٧١٪ منهم خسائر صافية . وفيما يتعلق بالدولة ككل (الولايات المتحدة) فان دراسة «بسكين» تقدر أن النفقات الكلية تزيد على المنافع الكلية . ومع ذلك ، فان سياسة الرقابة على التلوث لازالت تتطور ، ويمكن أن تتغير النتيجة بفعل عدد من التحسينات . اذ يعتقد أغلب الاقتصاديين ، مثلا ، أن وجود سياسة أكثر مرونة ويستند الى هيكل مناسب للحوافز يمكن أن تولد نفس المنافع بتكلفة أقل . ومثل هذه السياسة قد

٥ - يعتقد بعض الناس ان والشركات الكبيرة سوف تتحمل نفقات التحكم في التلوث . وهذا الرأي لا يستند الى أساس قوي . فليس هناك سبب يدعو الى الاعتقاد بأن المنشآت تتحمل النفة الأعلى للتحكم في التلوث بخلاف من السبب الذي يدعو الى الاعتقاد بأنها تتحمل التكلفة الأعلى للطاقة على سبيل المثال . ذلك أن ارتفاع نفقات التحكم في التلوث سوف تخفض كمية السلفة التي تعرض عند ثمن معين . وهذا الانخفاض في العرض سوف يؤدي الى ارتفاع ثمن السلعة في السوق . ولا يخفى ، يصرف النظر عن هذا المصدر ان النفقات الأعلى تقود الى أسعار أعلى . فليست هناك وجبات مجانية . وهكذا فان مستهلكي السلع التي ترفع تكلفة انتاجها بفعل تنظيم الرقابة على التلوث والتحكم فيه سوف يتحملون العبء الرئيسي لتكاليف الرقابة والتحكم .

تستخدم ضرائب التلوث بطريقة تجعل الملوثون القادرون على التحكم في التلوث بتكلفة منخفضة يخفضون مواد التلوث التي يلقون بها ، وهؤلاء الذين ترتفع لديهم تكلفة التحكم في التلوث يدفعون ضرائب على لقاء تحكم أقل في كمية التلوث .

اعادة توزيع الدخل والطلب على العمل الحكومي

Income Redistribution and the Demand for Government Action

بينما تؤدي السياسة العامة احيانا ، دون عمد ، الى تحويلات دخلية فان برامج القطاع العام في حالات أخرى تصمم أساسا لاعادة توزيع الدخل اما لوجود رغبة في تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل بين المواطنين جميعا أو لوجود رغبة لزيادة دخل فئة معينة من المواطنين . ويبين من شكل (رقم ٢) أن التحويلات المباشرة للدخل من خلال القطاع العام قد زادت بشكل جوهري خلال العقود الأخيرة . فقد كانت المدفوعات التحويلية للدخل ٦,٣٪ فقط في سنة ١٩٥٩ ثم ارتفعت الى ١٢,٢٪ في سنة ١٩٧٩ .

على أن جزءا من اعادة توزيع الدخل ينشأ من عدم قدرة السوق على أن تعكس تماما تفضيلات المجتمع فيما يتعلق بالجهود التي تبذل للقضاء على الفقر . ذلك أن رفاهية كثير من المواطنين قد تتأثر عكسيا بفعل الصعوبات والفقر الذي يعاني منه آخرون . إذ تفرض الظروف الاقتصادية للأطفال الذين يلبسون الرث من الثياب ، والشحاذين في الشوارع ، والفقراء من كبار السن ، على سبيل المثال ، تكلفة على زملائهم من المواطنين . وهكذا فإن الجهود الخاصة التي تبذل لمواجهة الفقر ، شأنها شأن الدفاع القومي حيث يقوم به القطاع الخاص ، له سمات السلعة العامة . فرغم أن رفاهية شخص ما قد تتحسن لو وجد عدد أقل من الفقراء فإن القدر الذي يشارك به كل واحد في جهود مكافحة الفقر تولد أثرا ضئيلا على الوضع العام للفقراء . وحيث أن عدد الفقراء ، مثل قوة الدفاع القومي ، مستقل الى حد بعيد عن المشاركة الشخصية لكل فرد فسوف يكون لدى الأفراد دافع لتركبوا مجانا . ولكن عندما يفعل كثير من الناس ذلك فسوف يتحقق قدر أقل من الجهد الاختياري المطلوب لمكافحة الفقر .

وفي ظل هذه الظروف قد يؤدي العمل العام ضد الفقر الى تحسين المستوى العام للرفاهية في المجتمع . واذا ما أجبر كل فرد أن يشارك من خلال النظام الضريبي في مواجهة الفقر فإن مشكلة الركوب المجاني سوف تزول . ولا يخفى أن الجهود الفعالة لعلاج الفقر لا تساعد الفقراء فقط ولكنها سوف تشجع من يفعل الخير من الناس على

شكل رقم (١)

التعديلات المتعلقة بالهواء النقي سنة ١٩٧٠ - يحقق الناس في بعض المناطق كسبا ويخسر آخرون

تبين هذه التقديرات للكسب - التكلفة تبين أن بعض المناطق ، وفي المقام الأول المدن الصناعية كثيفة السكان تحصل على منافع صافية كبيرة ، بينما يدفع آخرون أكثر من القيمة التي يحصلون عليها في صورة هواء نقي .

ترتيب الكسب الصافي (أو الخسارة)	المنطقة الإقليمية (المنطقة الإحصائية الرئيسية)	الكسب الصافي (أو التكلفة) بالدولار للأسرة
١	مدينة جيرمي	٢٢٨٤
٢	نيويورك	٨٨٦
٣	إيري	٧٠١
٤	نيوارك	٥١٠
٥	ديترويت	٣٨٥
---	----	---
٢٧٠	ويومنغ . و . نبراسكا	٣٥٠
٢٧١	سانتا باربارا	٣٦٢
٢٧٢	نيفاداس . و . أوتا	٣٧٩
٢٧٣	الاسكا	٣٩٦
٢٧٤	مس . و . تكساس	٣٩٦

SMSA stands for standard metropolitan statistical area.

Henry M. Peskin, "Environmental Policy and the Distribution of Benefits and Costs in U.S. Environmental policy, ed. Paul

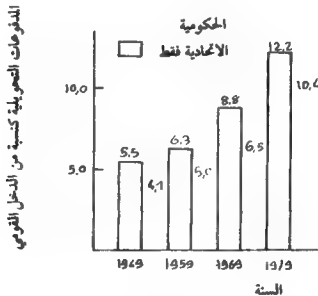
R. R. Portney (Baltimore: Resources for the Future Johns Hopkins University Press, 1978), P. 155.

اعطاء نصيب عادل حين يصبح لديهم أن الآخرين يفعلون نفس الشيء ، وهكذا يمكن أن ينخفض المستوى العام للفقر في نهاية الأمر .

وهناك كذلك ما يمكن أن نسميه بأنه إعادة توزيع الدخل لتحقيق مصلحة خاصة self-interest redistribution ، أي إعادة توزيع الدخل التي تحركها رغبة فئة معينة لمساعدة أنفسهم فحسب . ذلك أن العمل العام لإعادة توزيع الدخل لا ينشأ دائماً عن طبيعة السلعة العامة المتمثلة في الجهود التي تبذل للقضاء على الفقر . فبدلاً من البحث عن وسائل تصحيح ما يسميه الاقتصاديون فشل السوق يعمل الناس أحياناً على استغلال

ما يروونه فشلا للسوق ليكونوا اكثر غنى وثررة كما يشتهون . ويطلق الاقتصاديون على اعادة التوزيع التي تحركها فقط رغبة مؤيديها المساعدة أنفسهم ، اعادة التوزيع للمنفعة الخاصة self-interest redistribution ومع أن هذا قول شائع الا أنه لا يسمى غالبا اعادة توزيع لدى من يسعون اليه فعندما يضغط الزراع للحصول على اعانات زراعية فقد يوحون بأن الدعم يحقق مصلحة قومية ، وهو مطلوب كذلك للحماية وصيانة المزارع الاسرية . وعندما يطلب المرشدون في كلية ما (أو الاساتذة) اعتمادات مالية حكومية فانهم يفعلون ذلك نيابة عن الطلاب أو باسم التحسينات العلمية ومع ذلك ، وفي كل حالة على حدة ، نجد أن الأمر أكثر من توافق بين برنامج مرغوب فيه يعيد أيضاً توزيع الدخل لمن تقدموا بالطلبات . فليس يخفى أن هناك عاملا قويا يحقق المصلحة الخاصة .

شكل رقم ٢ نمو المدفوعات التحويلية الحكومية



ولكن متى يكون السياسيون أشد رغبة في تأييد اعادة التوزيع لتحقيق كسب خاص ؟ لقد رأينا أن المدفوعات التحويلية للفقراء ، كسلعة عامة ، قد تولد منافع أكثر من تكاليفها . وفي أحسن الحالات سوف تؤدي اعادة التوزيع لتحقيق نفع خاص الى تعادل المنافع والنفقات ومع ذلك فان السياسيين قد يستطيعون تحقيق كسب من مثل هذه التحويلات فاذا تمت التحويلات الى جماعات منظمة بشكل جيد ومحددة بدقة مثل كبار

السن وأعضاء الاتحاد أو متجعي الأحذية فإنه يمكن الحصول على دعم سياسي قوي من هذه الجماعات . وإذا كان من يدفعون يشكلون جماعة كبيرة غير منظمة والنفقات موزعة على نطاق واسع فسوف تفقد أصوات قليلة . ويكون ذلك حقيقة لو أمكن إخفاء التكاليف . وتمثل البرامج المعقدة وتمويل الدين ، وخلق النقود وسائل لإخفاء تكلفة إعادة توزيع المكاسب .

إن كثيرا ممن يحققون أعظم كسب من إعادة التوزيع لصالحهم لا يتسلمون شيكا من الحكومة . فلقد استثمر متجو الألبان بنجاح مبالغ كثيرة للحصول على تنظيم أسواق الألبان الطازجة والمحافظة عليها على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية . وتقدر المكاسب التي حققها متجو الألبان المنظمون في الولايات المتحدة بما يزيد على ٢١٠ بليون دولار سنوياً^(٦) . وتنشأ هذه المكاسب من أسعار الألبان التي تحدد أعلى كثيرا من المستويات التنافسية . وهكذا يتحمل المستهلكون عبء المنافع التي يحققها المنتجون . وقد يدفعون مبالغ تزيد على المكاسب عندما تكون الأسعار التحكمية والقواعد التنظيمية لا تتسم بالكفاءة . ومن الطبيعي أن المكاسب التي يحققها المستثمرون والعاملون في صناعات مثل هذه لا تحظى بموافقة صريحة من الحكومة . لذلك تقدم التماسات لوضع قواعد مختلفة وفرض رقابة على الأسعار «لتحقيق الصالح العام» ولتجنب «الفوضى في السوق» أو «لتؤكد استقرار وكفاية العرض» . وهكذا فإن مظاهر تمويل الدخل في كل برنامج تتوارى جزئيا على الأقل . ومع ذلك ، نكرر القول ، بأن الحقيقة التي تتمثل في أن دخول هؤلاء الذين ينشدون تدخل الحكومة تزيد بالتأكيد لسبب أكثر من مجرد التوافق الزمني .

ومع نمو كل من الموازنة والقوى التنظيمية للحكومة فإن الأفراد (وكذلك المنشآت والاتحادات) يجدون أن من صالحهم أن يقضوا وقتا أطول في البحث عن سبل للفرز بالمكاسب التي تتولد عن نشاط الحكومة . وبفس المنطق سوف توجه جهود أقل للأنشطة الانتاجية .

الكسب من الحكومة : ملخص Gaining from Government: A Summary

إن تحليلنا مبسط الى حد بعيد . ومع ذلك فإن هناك عدة نقاط هامة تتسم بالوضوح :

(٦) انظر :

See Richard A. Ippolito and Robert Y. Masson «The Social Cost of Government Regulation of Milk» Journal of Law and Economics 21, no. 1 (1978) p 54.

١ - يبحث الناخبون عن العمل العام لسببين رئيسيين: للفوز بالمكاسب التي تنشأ عن فشل السوق ولتغيير توزيع الدخل القومي .

٢ - ليس العمل الحكومي ، في حالة فشل السوق ، لعبة محصلتها صفر إذا ربح فيها شخص لابد أن يخسر شخص آخر . فعندما تؤيد أغلبية الناخبين عملاً سياسياً ، وتكون المزايا اكبر من التكلفة فإن السياسيين الباحثين عن الأصوات الانتخابية يكون لديهم الدافع لمساندة هذا الاقتراح فتأييد مثل هذه الاقتراحات يزيد من الفرص الانتخابية للمرشح . وفي هذه الحالات يكون هناك اتساق بين المصلحة الخاصة للمنظمين السياسيين والكفاءة الاقتصادية .

٣ - والنقطة الثانية نتيجة طبيعية . ففي غياب فشل السوق ، فسوف تنخفض المكاسب الصافية التي تؤول الى المواطنين بفعل تدخل الحكومة فليس من سبب يدعو الى الاعتقاد بأن القطاع العام يوفر القمح ، والبرتقال والأحذية واللحوم بكفاءة أعلى من القطاع الخاص . ويفضل أغلب الناخبين أن تدار مثل هذه الأنشطة من خلال القطاع الخاص لأنه أعلى كفاءة وأكثر استجابة لرغباتهم .

٤ - يمكن استخدام كل من التحويلات والقواعد التنظيمية الحكومية لاعادة توزيع الدخل . وقد ينشأ الطلب على قيام القطاع العام بعملية اعادة توزيع الدخل عن طبيعة السلعة العامة المتعلقة بالجهود المبذولة لمكافحة الفقر ، أو من المصلحة الخاصة . وفي حالة اعادة التوزيع لتحقيق نفع خاص لدى مؤيدي العمل الحكومي دافع قوي لاختفاء دوافعهم الحقيقية .

اقتصاديات فشل التدخل الحكومي

The Economics of Government Failure

«لم نعد نتوقع بعد نتائج من الحكومة . ذلك أن علاقة الحب المتقد بين الناس والحكومة لمدة طويلة قد أصبحت ارتباطاً ضعيفاً في منتصف العمر ولا نعرف بالضبط متى يتوقف فجأة»^(٧)

ان عملية اتخاذ القرار العام ليست عملية آلية مثالية تعمل ذاتياً لتصحيح عدم كفاءة السوق . واحد الدروس المؤلمة التي يذكرها التاريخ هي أن العمل الحكومي لا

يمقق غالبا النتائج المرغوبة والتي يخطط لانجازها وحتى البرامج جيدة التصميم والتي تستند الى مبادئ انسانية قد تفشل احيانا في تحقيق الأهداف الاساسية . والفقرة السابقة المأخوذة عن «بيترف . دركر» تعكس سخرية انتشرت خلال السبعينات في الولايات المتحدة وحلت محل التفاضل خلال الستينات . ذلك أن الاماني العظيمة لكثير من الأمريكين خلال ذلك العقد الذي حدد لاحداث تحسينات اجتماعية كثيفة من خلال القطاع العام لم يتحقق كثير منها . وهذه السخرية انعكاس الى حد ما لحية الأمل التي أصابت كثيرا من الأمريكين .

ولقد بدأنا هذا الفصل باستخدام التحليل الاقتصادي لتؤكد فاعلية نشاط القطاع العام . والآن ندرس ، بشكل عام ، بعض حدود النشاط العام كوسيلة لدعم الكفاءة الاقتصادية .

أثر المصلحة الخاصة The Special Interest Effect

يظن كثيرا من الناس ان الحكومة كعامل للمساواة ، تعتبر أداة تستخدم لضبط المصالح الاقتصادية القوية وتوجيهها . والواقع أن العلاقة تبدو ، غالبا ، في طريق آخر - اذ يبدو أن جماعات النفع الخاص القوية هي التي توجه الحكومة . فهل تستطيع الأدوات الاقتصادية أن تفسر هذه الظاهرة ؟

ان قضية المصلحة الخاصة قضية يطلب من أجلها عدد صغير من الناخبين كأحد مكاسب كبيرة على حساب عدد كبير من المواطنين الذين يتحملون خسائر صغيرة كأفراد . على أنه لا يمكننا أن نفهم تماما القوة السياسية لجماعة النفع الخاص دون اعتراف باتساع نطاق الجهل وعدم الوعي لدى ناخبين أذكاء فيما يتعلق بما يلي (أ) علاقة كثير من القضايا برفاهيتهم الشخصية (ب) موقف ممثليهم المنتخبين من هذه القضايا . اذ لا يبلغ الناخبون ، بشكل عام ، معلومات حول أغلب القضايا . وهذا النقص في المعلومات وفي الاهتمام دالة لأثر جهل الناخب بما هو قائم بسبب ضعف قدرته على التفكير الرشيد ونتيجته الطبيعية ، أي تكلفة طلب المعلومات . ولا يخفى أن أكثرنا يؤيد أو لا يؤيد أي مرشح سياسي على أساس القضايا القليلة ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة لنا . وهذا يعني أننا نتجاهل قضايا أخرى عديدة تفرز كل منها أثارا (أو تبدو كذلك) قليلة على رفاهيتنا .

وهناك عاملان آخران يدعمان قوة جماعات المصلحة الخاصة . أولهما أن هذه

الجماعات مصدر هام للأموال اللازمة للمعارك السياسية . فاذا رغب سياسي ما في الفوز بتأييد ناخبين ليس لديهم سوى دافع ضعيف لدراسة القضايا السياسية فلا بد أن يقدم لهم المعلومات المتعلقة بهذه القضايا مجانا . ولا يخفى أن الصحف ، والنشرات المطبوعة ، وبرامج التلفزيون والأساليب الاعلانية الأخرى مطلوبة لخلق تصور إيجابي - وكل هذه الأشياء تكلف نقودا . وحيث أن جماعات المصلحة الخاصة تشعر بقوة حول قضايا خاصة فانهم يمدون المرشحين الذين يؤيدون موقفهم بمصدر معد للمشاركة في الحملة السياسية^(٩) . أما ثانيهما ، فهو أن المنظم السياسي يمكنه ، غالباً ، أن يجمع بين القضايا ، لذلك فإن أغلب الناخبين لا يهتمون بالتكلفة التي تفرضها عليهم المواقف المختلفة بالنسبة لهذه القضايا . وكلما أصبحت السياسة محل الدراسة أشد تعقيداً ، أصبح تقدير الناخب المتوسط لأثرها عليه أكثر صعوبة . على أن هناك دافع لدى السياسيين لجعلوا مسائل النفع الخاص شديدة التعقيد . وليس ثمة ريب أن جماعة النفع الخاص سوف تكشف أنها تنتظر تحقيق نفع من خلال اقتراح معين ، أما الناخب النموذجي فسوف يصعب عليه أن يحدد الأثر الفعلي لاقتراح يبدو معقداً^(١٠) .

وهكذا يبين أن السياسيين يستطيعون ، غالباً ، أن يحققوا كسباً سياسياً من خلال تأييد تشريع يحقق نفعاً خاصاً ، حتى لو كان هذا التشريع لا يتسم بالكفاءة الاقتصادية . ومادام أغلب الناخبين لن يعطوا معلومات عن أية قضية معينة للنفع الخاص فسوف يكون لدى المنظمين السياسيين دافع قوي (أ) للتأييد آراء جماعة النفع الخاص (ب) ليستجدوا منها أصواتاً ونقوداً (ج) لجعلوا نتائج قضية النفع الخاص من الصعوبة بحيث لا يستطيع الناخب المتوسط فهمها (ويتحقق ذلك ، مثلاً ، بجعل جزءاً من اقتراح سياسة معقدة) . (د) ليستخدمو الأموال التي حصلوا عليها من جماعة النفع الخاص لدعم ترشيحهم . وبعبارة أخرى ، يوجد لدى المنظمين السياسيين دافع لاستجداء الموارد من المنافع الخاصة واستخدام هذه الموارد ليس كمرشح عن جماعة النفع الخاص ولكن كمرشح عن

٨ - أن هناك دلائل عملية وفيرة تجعل أهمية المشاركات ذات النفع الخاص في الحملة السياسية . فقد استفاد أعضاء مجلس الشيوخ ورؤساء الولايات المتحدة ، لمدة طويلة من المساعدات المالية التي قدمتها منظمات الأعمال ، والاتحادات ، وجماعات أخرى ذات مصالح خاصة في وضع يمكنها من الانتفاع بقرارات القطاع العام . وكثيراً ما يهتم رؤساء اللجنة التشريعية بالرهيبات الصناعية والعالية التي تنتظر الكسب من قرارات اللجنة . كما أن تحليل حكومة ولاية ما ينعكس وجود مثل هذا الضغط . إذ تشير دراسة المشاركات السياسية في فلوريدا إلى أن نصيب الأسد من المشاركة يأتي من جماعات المصلحة الخاصة التي تنظمها الولاية . كما تمكس دراسة هن والينوى» نفس النمط .

(٩) - انظر

Gordon Tullock, In Toward a Mathematics of Politics (Ann Arbor: University of Michigan press, 1966) emphasises this point.

الناس» ويواجه السياسيون الذين يرفضون الأخذ بهذه الاستراتيجية خطر الفشل في الانتخابات ليكسبها هؤلاء الذين يقبلون مثل هذا المسار كاحدى حقائق الحياة السياسية .

وفي بعض المناطق يبدو أن السياسة العامة لا تحركها الكفاءة الاقتصادية ولا الرغبة في تحقيق مستوى أعلى للمساواة . وعلى سبيل المثال ، دعنا ندرس قيود الحماية الجمركية على تجارة سلع مثل الحديد والسيارات . لقد بين الاقتصاديون لعدة سنوات - في الولايات المتحدة الأمريكية - أن الحماية الجمركية ، وخاصة بالنسبة لصناعة ذات قوة احتكارية كبيرة ، تؤدي الى تخصيص غير كفء للموارد . لا تخفى صعوبة إيجاد قضية تحظى باتفاق عام بين الاقتصاديين . ومع ذلك ، فإن المنافع الناشئة عن الغاء مثل هذا التشريع سوف تتبدد ويصعب على المستهلكين ادراكها . وسوف تتركز بشدة التكاليف التي يفرضها الغاء القانون على مصانع السيارات والصلب وعلى الموظفين . ومع أن حقيقة أن السياسيين يزعمون من وقت لآخر أن أسعار السيارات والصلب لا تستجيب للمنافسة فإن الحماية السياسية لتشريع الضريبة الجمركية تظل قائمة . ويدرك السياسيون بوضوح أن أعظم المكاسب السياسية يمكن الحصول عليها من استمرار وجود سياسة الحماية الجمركية لهذه السلع وليس من الغائها .

ولعلنا نتساءل : لماذا لا يطرد دافعو الضرائب هؤلاء السياسيين الذين يؤيدون المنافع الخاصة من السلطة ؟ ان هناك دافع ما للقيام بذلك ، ولكنه يتضاءل بشدة بسبب التكلفة العالية لتحقيق الاتحاد والائتلاف ، وخاصة بين مجموعة لا يضمها ارتباط قوي متناسك^(١٠) فكل محول للضريبة لديه دافع «لترك الآخرين يقومون بذلك» أي ليركب دون أن يدفع أجرا . وحين يسعى كل فرد ليركب مجاناً لا يتحقق شيء ما .

الانعكاس غير الدقيق لتفضيلات المستهلك

Imprecise Reflection of Consumer Preferences

وهناك احتمال لأن تكون العملية الجماعية غير دقيقة عندما تعكس رغبات «المستهلكين» (الناخبين) حيث يمكنهم عادة التعبير عن رغبتهم فقط من خلال سمسار (المشرع) يمثل «حزمة» من السلع السياسية ومعدلات الضرائب . ويحصل الناخب اما على حزمة السلع التي يعرضها المرشح A أو الحزمة التي يعرضها المرشح B . وليس من

١٠ - قد يؤدي الاعلام الكثيف الى جعل تأييد جزء معين من تشريع يحقق المصلحة الخاصة غير ميسور مؤقتا . وفي هذه الحالة فإن الناخبين يمتنعون انهما خاسرا بتعديل أو إخفاء تأييدهم لمصلحة المصلحة الخاصة المعنية .

الضروري أن يمثل أي من هذه المجموعات من السلع السياسية ما يرغب فيه مستهلك معين . فليس لدى المستهلك السياسي الحرية «لاختيار» قضية معينة ولكن لا بد أن يقبل الحزمة التي يفضلها أغلب أعضاء التحالف السياسي .

وعلى عكس السوق ، فإن قدرة المستهلك على التمييز بين الاختيارات محدودة جدا في القطاع العام . ومع أن الظروف تتغير ، وتصبح المعلومات متاحة ، وتتغير الأسعار النسبية ، ولكن لا تكون لدى المستهلك السياسي سوى فرصة صغيرة للاستجابة من خلال القيام بتعديلات حدية . وتقدر الموارد الاقتصادية التي توجه من خلال القطاع العام في الولايات المتحدة بنحو ٤٠٪ من جملة هذه الموارد .

التكلفة المخفية وعدم كفاءة السياسة العامة Concealed Costs and Inefficient Public Policy

يصعب ، غالبا ، على الناخبين أن يعرفوا الأثر الصحيح للسياسة العامة على مستوى حياتهم . ولقد لاحظنا ، حالا ، أن الناخبين كأفراد وهم يعرفون أن آرائهم لن تحسم القضية ، لديهم دافع ضعيف ليزيدوا معرفتهم حول المسائل السياسية . وبسبب القصور فيما لدى الناخب من معلومات فإن العملية السياسية قد تحيز ضد اقتراحات تتضمن منافع غير محددة وتؤيد عمليات تتضمن نفقات يسهل تشخيصها وتحديدتها . ويزعم Anthony Downs أن هذا العامل يؤدي ، غالبا ، الى رفض سياسة عامة تحقق نفعا ، حيث يقول : «أن المنافع المحققة من كثير من الأعمال الحكومية منعزلة عن هؤلاء الذين يتلقونها من حيث ، الوقت والمكان ، والادراك . ذلك أن المساعدة الاقتصادية التي تقدمها (الولايات المتحدة الأمريكية) لدولة بعيدة قد تمنع ثورة عدائية وتوفر ملايين الدولارات وحتى حياة الجنود الأمريكيين ، ولكنه حل انعزالي . فال مواطن الأمريكي المتوسط - الذي يحيا في إطار قصور المعلومات وعدم القدرة على التفكير العقلاني - لن يتأكد من أنه يحقق كسبا»^(١١) .

وكما أن الفشل في معرفة المنافع الشخصية كاملة قد يؤدي الى رفض الناخبين وأعضاء السلطة التشريعية استجابة لناخبهم) بعض المشروعات ذات الكفاءة الاقتصادية ، فإن قبول اقتراحات أخرى لا تتسم بالكفاءة ينشأ كذلك عن عدم كمال المعلومات لدى الناخب . وقد تقبل الاقتراحات غير المنتجة عندما تعرف مزاياها بوضوح بينما تخفى نفقاتها جزئيا ، ويصعب على الناخب تحديدتها . ذلك أن السياسيين يسعون

(١١) انظر :

Anthony Downs «Why the Government Budget Is Too Small in a Democracy» World Politics 12, no. 4 (1960), p 551.

غالباً ، الى اخفاء نفقات الاقتراح السياسي مع ابراز كامل لمنافعه ومزاياه بين الناخبين الذي يمكنهم الاستفادة منه . والمنظمون السياسيون العاملون على زيادة عدد ناخبهم لديهم دافع قوي لحزم اقتراحات السياسة العامة بهذا الاسلوب بكل دقة . وعلى سبيل المثال ، فان الضرائب التي يصعب على الناخبين تحديدها أكثر شيوعاً بين السياسيين من الضرائب المباشرة . فتوزيع الضرائب على المرتبات والأجور بين صاحب العمل والموظف ، عندما يكون العبء لا يستند الى من يدفع الضريبة رسمياً يوحى بأن أعضاء السلطة التشريعية يعملون على خداع الناخبين فيما يتعلق بالتكلفة الشخصية للحكومة . وبالمثل ، يتوافق عجز الموازنة العامة المستمر ، وخلق النقود مع النظرية . وعندما تحمل هذه الوسيلة لفرض رقابة على الموارد الخاصة محل الضرائب المباشرة يقل احتمال ادراك الناخبين لعبء الضريبة على كل منهم . وعلى هذا ، لا عجب أن يستمر المنظمون السياسيون في اتباع السياسات التضخمية حتى اثناء ادانة ارتفاع الأسعار والقاء اللوم في ذلك على الاتحادات ورجال الأعمال ، وارتفاع أسعار الطاقة ، والعادات الاستهلاكية المتلافة أو أية كبحاش فداء أخرى .

أثر قصر النظر The Shoutsightedness Effect

ينشأ أثر قصر النظر حين تكون قضية ما معقدة بحيث تكون هناك صعوبة بالغة الشدة أمام الناخب ليتوقع المنافع والتفقات بدقة لذلك فان الناخبين يميلون الى الاعتماد أساساً على الظروف الحالية وهناك دافع قوي لدى المرشحين وأعضاء السلطة التشريعية الساعين الى كسب الانتخاب الحالي للتركيز على نشاط القطاع العام الذي يولد منافع جوهرية عاجلة بالنسبة للتفقات . وهذا يعني أن نشاط القطاع العام يكون متحيزاً لصالح التشريع الذي يحقق منافع عاجلة (ويسهل تحديدها) على حساب نفقات مستقبلية معقدة ويصعب تحديدها . وبالمثل ، يكون هناك تحيز ضد التشريع الذي يفرض تكلفة عاجلة ويسهل تحديدها (مثل فرض ضرائب أعلى) ويولد منافع مستقبلية معقدة ويصعب تشخيصها . على أن العمل الحكومي بالنسبة للقضايا التي تكون نتائجها المستقبلية غير واضحة عمل محير يصعب تمييزه .

دعنا الآن نلقي بعض الضوء على النفقات قصيرة الأجل وتقاعس الحكومة عن أداء العمل . لقد لوحظ أن نشاط القطاع العام في الولايات المتحدة تحركه الأزمات - crisis oriented ففي السنوات الأخيرة واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة رفاهية ، وأزمة فقر ، وأزمة بيئية ، وأزمة طاقة ، وأزمة تضخم . وأحد أسباب ذلك أن التخطيط

للمستقبل ليس مجزيا بالنسبة للعاملين بالحكومة . فالنفقات والمنافع المستقبلية يصعب على الناخبين تحديدها . كما أن كثيرا من هؤلاء الذين يتأثرون في المستقبل ليس لهم اليوم حق الاقتراع . وحيث أن القطاع العام يتحيز ضد الاقتراحات المرتبطة بالنفقات الحالية كما يصعب تحديد المنافع المستقبلية فإنه يمكن فهم أزمة الإدارة الحكومية . فالسياسي الذي يعمل على تعظيم عدد ناخبيه لديه حافز للأخذ بسياسة النفقات الحالية الدنيا حتى تبلغ الأزمة ذروتها ، وفي أثناء ذلك يقولون بأفواههم - عن غير اقتناع - ما يخدم القضية . ويرى الاقتصاديون أن اتخاذ القرار بأسلوب ديمقراطي لا يستقيم ، غالبا ، مع تخطيط طويل الأجل لمدة معقولة .

ولبحث الآن المنافع قصيرة الأجل والعمل الحكومي . فبينما يتأخر عادة ، تنفيذ الاقتراحات الخاصة بالمنافع المستقبلية التي يصعب ادراكها فإن الاقتراحات المتعلقة بالمنافع العاجلة على حساب النفقات المستقبلية المعقدة - أي النفقات التي تنشأ بعد الانتخاب التالي - تجلب السياسيين بقوة . وهكذا يكون لدى العاملين والمرشحين حافز قوي لتأييد تلك الاقتراحات وتأكيد المنافع العاجلة التي يحققها الناخب .

ولكن هل هناك بيئة عملية على أن الأخذ بأسلوب المكاسب السياسية قصيرة الأجل قد أدى الى نشاط غير مناسب للقطاع العام ؟ فلننظر الى قضية عدم الاستقرار العام . فقد اختلف السياسيون تماما مؤخرا أنه يمكن الرقابة على نطاق أسواق العمل من خلال السياسة النقدية والمالية اذ يمكن استخدام السياسة النقدية والمالية التوسعية لحفز الاقتصاد وخفض معدل البطالة في الأجل القصير . ومع ذلك ، فإن المبالغة في حفز الاقتصاد يقوم الى التضخم . وفي نطاق أثر قصر النظر فإن الحزب الحاكم يميل الى اتباع سياسة توسعية قبل أي انتخاب بفترة تمتد من ١٢ الى ٢٤ شهرا حتى لو أن هذه السياسات سوف تؤدي الى تضخم في المستقبل . ولا يخفى أن سياسات الاستقرار التي سبقت انتخابات الرئاسة خلال العقدین الأخيرین تبين أن المنظمين السياسيين ذوي المناصب قد بذلوا جهودا جوهرية لاعطاء الناخبين انطباعا بأن الاقتصاد يتمتع بالقوة في يوم الانتخاب . على أن هناك بعض الشك في أن السياسة الكلية التوسعية قد بالغت في حفز الاقتصاد في كل مرة بشكل أدى الى زيادة معدل التضخم بعد الانتخاب .

إن أثر قصر النظر يمكن أن يكون مصدرا للتعارض بين السياسة الجيدة والاقتصاد المستقر . وهذا يعني أن السياسات التي تتسم بالكفاءة من وجهة نظر المنافع والنفقات الاجتماعية ليست هي ، بالضرورة السياسات التي تدعم احتمالات انتخاب سياسي .

وعلى هذا ، يمكن تنفيذ مشروعات تتسم بشكل عام ، بعدم الكفاءة وتتجاهل مشروعات أخرى قد تكون نافعة .

حواجز ادارية وسياسية للكفاءة الداخلية

Bureaucratic and Political Incentives for Internal Efficiency

كثيرا ما اتهمت الحكومة الأمريكية بالتراخي والازدواجية ، والتأخير والعبث في أداء العمل ، وعدم الكفاءة بشكل عام . وهذه الاتهامات يصعب تأييدها بالمستندات أو اثباتها . فكيف تقارن الحكومة مع القطاع الخاص ؟ ان قدرا عظيما من النشاط الذي يبدو غير ذي معنى يحدث في القطاع الخاص كذلك ، ولكن المنشآت الخاصة ، حتى تلك التي تتمتع بقوة احتكارية ، يمكنها أن تكسب من الأعمال التي تؤدي الى تحسين الكفاءة العملية . فهناك دافع لتحقيق الكفاءة لأن التكلفة الأدنى تعني ربحا أعلى . ومع أن اصحاب الاسهم في المنشآت الخاصة نادرا ما يستطيعون تحديد السلعة والقرارات الفردية السيئة إلا أنه يمكنهم أن يلاحظوا بيسر وسهولة الرقم القياسي الأدنى للكفاءة - وهو معدل ربحية المنشأة . ففي القطاع الخاص تعد امكانية حدوث افلاس ، أو انخفاض أسعار الأسهم و/ أو تولي منشأة أخرى سلطة الادارة ، تشكل موانع لحدوث عدم الكفاءة الاقتصادية .

أما صانعو القرار في القطاع العام فيواجهون هيكلا للحواجز أقل فاعلية في تحقيق كفاءة الاداء . فحيث لا يوجد معيار للأداء يسهل تحديده مناظر لمعدل الربحية فان مديري القطاع العام يستطيعون ، غالبا ، اعطاء تفسير خاطيء لعدم الكفاءة الاقتصادية . فالأرباح ليست ذات أهمية فاذا ما أنفق صانعو القرار في القطاع العام النقود في غير حكمة أو استخدموا الموارد لتحقيق منافع خاصة أساسا (مثل المكاتب المترفة ، وكثرة السفر للعمل) فان عبء عدم الكفاءة سوف يقع على اكتاف عمومي الضرائب كما أن القطاع العام ليس عرضة لاختبار الافلاس الذي يقضي على العمليات التي لا تتسم بالكفاءة في القطاع الخاص . فالأنافة السياسية التي تؤدي الى موازنات كبيرة أكثر أهمية لنجاح القطاع العام من الكفاءة في ممارسة العمل والتي تقود الى نفقة أدنى للإنتاج .

ان ممالي الضرائب هم المستفيدون الرئيسيون من النفقات المنخفضة ، والتحسين في مستوى كفاءة القطاع العام . ومع ذلك ، فانه حيث لا تتوافر لدى الناخبين من هؤلاء

المولين معلومات رشيدة حول معظم القضايا فضلا عن أنهم غير منظمين ، فلن يكونوا قادرين على ضبط الموقف بكفاءة فليس يوجد ببساطة ملخص احصائي مناظر لمعدل الربح في القطاع الخاص يوفر معلومات بتكلفة منخفضة لمولي الضرائب . وهكذا فان وجود بيئة على كفاءة الأداء (أو عدم كفاءته) في أية ادارة حكومية أمر صعب بشكل عام ويصعب عمليا الحصول عليها أو تداولها . وفي وقت الانتخاب لابد أن يقدم المرشحون السياسيون والأحزاب شيئا ما أشد جاذبية من كفاءة الحكومة اذا ما كانوا يتوقعون نجاحا .

ان المدير في القطاع العام نادرا ما يحقق مكافأة من خلال توفيره نقودا لدافعي الضرائب . والواقع أن أية هيئة تفشل في اتفاق اعتماداتها هذا العام فسوف تعجز عن طلب ميزانية اكبر في العام التالي . لذلك فان الهيئات الحكومية تسرف في نفقاتها في نهاية السنة المالية اذا اكتشفت فشلها في اتفاق كل اعتماداتها في هذه السنة .

واذا ماكان السياسيون راغبين في تحقيق الكفاءة فسوف يتجهون لاختيار سبل ملموسة ويسهل تداولها لتحسين هذه الكفاءة . فالقيام بحملة شعبية جيدة لتوفير دولارات قليلة من خلال الغاء خدمة الليموزين لكبار موظفي الحكومة يمكن أن تولد منافع سياسية أعظم من خطة معقدة لاعادة تنظيم الحكومة توفر ملايين الدولارات لدافعي الضرائب . ولا يخفى أن الفكرة الأخيرة شديدة التعقيد ويصعب كثيرا على الناخب تحديد النتيجة .

ومن الأهمية بمكان أن نبين أن القول بعدم الكفاءة الداخلية لا يقوم على افتراض أن موظفي الادارة الحكومية هم بالضرورة يتسمون بالعجز أو الكسل . فالصحيح أن التأكيد يتركز على هيكل الحوافز الذي يعمل في نطاقه المدبرون والعاملون الآخرون .

فليس هناك فرد ، أو مجموعة صغيرة نسبيا من الأفراد ، لديه قدر من الحوافز يؤكد مبدأ الكفاءة . وليست هناك مجموعة صغيرة من الأفراد تزداد ثروتها بشكل جوهري أو تنخفض من خلال تغيرات في مستوى الكفاءة . ومادام الموظفون العامون والمدبرون الاداريون ينفقون نقود غيرهم من الناس فسوف يكونون أقل اهتماما بالتكلفة قياسا بما يفعلون عند اتفاق مواردهم الخاصة . وليس هناك اختبار يمكن من خلاله تحديد عدم الكفاءة الاقتصادية بوضوح أو قياسها بدقة والأيسر من ذلك هو ازالتها . وليس ثمة ريب أن الهيكل الفاسد للحوافز في ادارة ما يولد أثرا على مستوى كفاءتها الداخلية .

التحليل الاقتصادي للقطاع العام

The Economic Analysis of the Public Sector

ان اغلب المراجع الاقتصادية تشير فقط باختصار الى المسائل الرئيسية التي نوقشت في هذا الفصل . ولقد كان هدفنا هو تحليل ما نتوقع أن يقوم به القطاع العام بالنسبة لمجموعة مختلفة من القضايا الاقتصادية .

ولقد اهتم الاقتصاديون في الماضي ، عادة ، بمناقشة مايجب على الحكومة أن تقوم به دون نظر لما قد يتضمنه الحل من خلاف مع الواقع . ودون تجاهل للأنشطة المثل للحكومة امتد تحليلنا للأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الحكومة فعلا والنتائج المحتملة لتدخلها . ولقد ساعدتنا الأدوات الاقتصادية الكثيرة المتصلة بالموضوع على شرح وتفسير الأثر الفعلي لنشاط القطاع العام على كفاءة الاقتصاد .

هل التحليل الاقتصادي يؤكد سيطرة الدوافع الذاتية على السلوك البشري ؟

Is the Economic Analysis Cynical?

لقد ركزنا على بيان كيف تؤثر العوامل الاقتصادية على أعمال القطاع العام . وقد يختلف تحليلنا بشكل جوهري عن ذلك التحليل الذي يتم في نطاق علم السياسة . وقد يعترض البعض على أن أسلوبنا في التحليل يشك في طيبة الدوافع البشرية ويبرز سيطرة الدوافع الذاتية على السلوك البشري وبأنه لم يعط تأكيداً كافياً للموظفين العامين الذين يكرسون كل جهدهم وطاقاتهم لحل القضايا المعقدة للقطاع العام . والواقع أن تحليلنا لا ينكر وجود مثل هؤلاء الناس . ولكن ما أردنا تأكيده فقط هو أنه في ظل الديمقراطية التشريعية توجد ضغوط في العمل تجعل من الصعب على هؤلاء الأفراد أن يؤدوا عملهم دون حلول وسط .

وقد يزعم أحد الناقبين يتمتعون بروح عامة أكثر مما بينا . فقد يكونوا راغبين في التضحية برفاهيتهم الشخصية للمصالح العام . ومع ذلك ، لو أن الناقبين يحضرون أساساً بما يحقق المصلحة العامة ، فكيف ، اذا ، يمكن أن نفسر سلوك مؤسسات التجارة ، وجماعات الضغط في قطاع الأعمال ، واتحادات العمال ، وجماعات الموظفين العامين ، والمحامين ، والأطباء والمدرسين ، ومئات أخرى من الجماعات المنظمة وكلها تحاول أن تطرح القواعد والتنظيمات في القطاع العام لتحقيق مصلحتهم ؟

ان اختيار أية نظرية هو اتساقها مع الأحداث في دنيا الواقع وليس ثمة ريب أننا لم

نضع نظرية كاملة للقطاع العام . ومع ذلك ، فإن ملاحظة الأحداث الجارية لا بد أن تعطي للانسان سببا كافيا ليتساءل عن مدى صحة النظريات التي تؤكد المصلحة العامة وحدها ، والقوة المتساوية ، والطبيعة البشرية للعمل الحكومي . ذلك أن الحكومات الديمقراطية وليدة التفاعل بين أفراد لا يتسمون بالكمال . ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن النظرية الاقتصادية يمكنها أن تقول الكثير حول أنواع النشاط القطاع العام التي تتولد عن هذا التفاعل بين بني آدم .

القطاع العام مقابل السوق : ملخص

The Public Sector Versus the Market: A Summary

لقد بينا خلال هذه الدراسة أن النظرية يمكنها أن تشرح لماذا تنهار أحيانا كل من قوى السوق ونشاط القطاع العام - أي لماذا تفشل في بعض الأحيان في تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية . على أن أوجه القصور في قطاع أو آخر تكون حاسمة ، غالبا ، بدرجة تعتمد على نوعية النشاط الاقتصادي . ولقد أقر «بول سامولسون Paul Samuelson الحائز على جائزة نوبل بأنه «لا توجد قواعد تحدد الدور الصحيح للحكومة تقوم على أساس من الأولوية في الانتاج من الوقائع»^(١٢) ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الاقتصاد ليس لديه شيئا يقوله بالنسبة لمجموعات معينة من الأنشطة سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام . ولا يعني كذلك أن علماء الاجتماع ليس لديهم مايقولونه عن الاجراءات التنظيمية لإدارة النشاط الاقتصادي . ولكنه يعني فقط أن كل قضية وكل نوع من النشاط يجب أن يدرس على حدة .

ومن الواضح أن التدخل الحكومي يكون أقوى في بعض الأنشطة منه في أنشطة أخرى . وعلى سبيل المثال ، لو أن نشاطا ما يواجه أثارا خارجية قوية فإن اجراءات السوق تنتهي ، غالبا ، بضعف الكفاءة الاقتصادية أما القطاع العام فقط يحقق قدرا أعظم من الكفاءة . وعندما تضعف ضغوط المنافسة أو يوجد سبب لتوقع ندرة المعلومات لدى المستهلكين فقد تفشل السوق ، وحينئذ يمكن اللجوء الى القطاع العام .

وينطبق نفس التحليل على القطاع العام . فعندما يكون هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن أثر مصلحة الخاصة سيكون قويا تضعف قدرة الحكومة على تصحيح فشل السوق . كما يؤدي نقص وسائل تحديد وتحريم القطاع العام من عدم الكفاءة الى ضعف

12- ap. A.Samuelson, «The Economic Role of Private Activity», in The Collected Scientific Papers of Paul A.Samuelson, ed.J.E. Stiglitz, 2 (Cambridge, Massachusetts: MIT Press. 1966). P.1423

العمل الحكومي . وعلى ذلك فإن المسألة غالباً ، هي أن اختيار المؤسسات الأنسب قد يكون اختياراً بين أضرار . وعلى سبيل المثال قد نتوقع احتكار القطاع الخاص لو أن نشاطاً ما ترك للسوق وتنظيم فاسد بسبب أثر المصلحة الخاصة لو تحولنا الى القطاع العام وعلى هذا فإن ادراك وفهم أوجه القصور في كل من السوق والقطاع العام له أهميته إذا أردنا أن نحسن ونطور المؤسسات الاقتصادية القائمة .

ولقد افترض الاقتصاديون ، في وقت ما ، أن القطاع الخاص يعمل في إطار المنافسة الكاملة . وفي أواخر القرن العشرين افترضنا ، أحياناً أن الحكومة تعمل لتحقيق شروط الكفاءة المثل التي وضعها الاقتصاديون وكلا الفرضين ، دون ريب ، فيهما تبسيط . عل أن تطبيق الاقتصاد على الاختيار العام يساعدنا على فهم سبب خطأ وانحراف السياسة العامة أحياناً وكيف يمكن تغيير هيكل الحوافز لدى القطاع العام لتحسين مستوى الكفاءة والأداء الحكومي .

نظرة إلى الأمام

عندما نفهم مصادر عدم الكفاءة الاقتصادية نكون في موقف أفضل لاقتراح وسائل العلاج المحتملة . وننهي هذا الجزء من الدراسة بنظرة تتأمل البحث في اصلاحات ترتبط بالقوة السياسية لقضايا المصلحة الخاصة .

الأهداف التعليمية للفصل

١ - ان تحليل القطاع العام بنفس الطريقة التي نحلل بها القطاع الخاص أمر مثمّر ومفيد . فالعمل العام ، من خلال الحكومة ، له القدرة على تصحيح فشل السوق وإعادة توزيع الدخل . فالقطاع العام بديل للسوق - فهو يوفر وسائل بديلة لتنظيم الانتاج و/ أو توزيع الناتج .

٢ - يقترح الناخبون ، ويشاركون سياسياً ، ويضغطون ، ويقبلون استراتيجيات سياسية أخرى ليطالبوا بنشاط القطاع العام . ويفرض ثبات الأشياء الأخرى ، يكون لدى الناخبين دافع قوي لتأييد المرشح الذي يقدم لهم أعظم كسب شخصي بالنسبة للنفقة الشخصية . وليس ينبغي أن الحصول على المعلومات يكلف كثيراً . وحيث أن اتخاذ القرار جماعياً يحطم العلاقة بين اختيار الفرد ونتيجة القضية فإنه من المعقول أن يظل الناخبون يفتقدون المعلومات عن كثير من القضايا القومية . ويقوم

المرشحون بشكل عام على أساس مجموعة فرعية صغيرة من المسائل التي تتمتع بأعظم أهمية شخصية للناخبين كأفراد .

٣ - يوفر فشل السوق الفرصة للحكومة لتبنى عملاً يحقق نسبة أعظم بين المنفعة/ التكلفة . وبفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإنه كلما كانت الخسارة الاجتماعية الناشئة عن فشل السوق أكبر كان الدافع أعظم لوجود القطاع العام .

٤ - إن دور القطاع العام في إعادة توزيع الدخل يتعاظم باستمرار . ويشير التحليل الاقتصادي إلى مصدرين للضغط لاعادة توزيع الدخل (أ) طبيعة جهود مكافحة الفقر كسلعة عامة (ب) المصلحة الذاتية . ومن وجهة نظر المنظم السياسي الساعي إلى تعظيم عدد أصوات الناخبين يوجد دافع لتأييد إعادة توزيع الدخل من المجموعات غير المنظمة إلى المجموعات المنظمة تنظيمًا جيدًا . وتحدث إعادة توزيع جوهرية من هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - يوجد دافع قوي لدى المنظمين السياسيين لتأييد قضايا المصلحة الخاصة ولجعل القضايا من الصعوبة بحيث لا تفهمها الأغلبية غير المنظمة والتي تفتقد المعلومات إلى حد كبير . وتوفر جماعات النفع الخاص كلا من الدعم التمويلي والتأييد الانتخابي المباشر للسياسي .

٦ - وبسبب عدم كمال المعلومات لدى الناخب فإن الاقتراحات ذات المنافع غير المحددة والتنفقات الواضحة ترفض حتى لو كانت تزيد رفاهية المجتمع . وتقبل السياسات التي تضعف الانتاجية عندما يسهل تحديد منافعها ويصعب تشخيص نفقاتها ، كما أن هناك دافع قوي لدى السياسيين لحزم السياسة العامة بأسلوب يبرز المنافع ويخفي النفقات التي تفرضها على الناخبين .

٧ - ويشكل أثر قصر النظر مصدراً آخر للتعارض بين السياسة الجيدة والاقتصاد القوي . إذا يميل كل من الناخبين والسياسيين إلى تأييد المشروعات التي تعد بتحقيق منافع جوهرية على حساب صعوبة تحديد النفقات المستقبلية . وبذلك ينشأ تحيز ضد أي تشريع يتضمن نفقات عاجلة يسهل تحديدها ومنافع مستقبلية معقدة .

٨ - إن الدافع الاقتصادي لكفاءة الأداء صغير في القطاع العام . فليس هناك فرد أو مجموعة صغيرة نسبياً من الناس يمكنهم الفوز بالمكاسب المشتقة من ارتفاع مستوى الكفاءة . وليست هناك قوة مماثلة لتهديد الافلاس في القطاع الخاص توقف السلوك غير الكفء . ولما كانت موارد القطاع العام بما فيها الضرائب ، مملوكة ملكية عامة

فان مستخدميها يكونون أقل حرصاً في استخدامها عن أصحاب الموارد الخاصة .
٩ - لا يمكن للاقتصاد الواقعي أن يجبرنا عما إذا كان نشاط ما يجب أن يتم من خلال القطاع العام أم من خلال القطاع الخاص . ومع ذلك ، فان تحليل كيفية عمل القطاعين لا يساعدنا على اقامة حجة تبني أي منهما لنشاط معين . ولكن عندما يشتد فشل السوق تقوى حجة العمل من خلال القطاع العام . كما أن توقع فشل الحكومة يضعف حجة التدخل الحكومي .

طريقة التفكير الاقتصادي - أسئلة للمناقشة

- ١ - هل نظن أن الاعلان يولد أثراً على نوعية سيارة اختارها مستهلك ما أكبر منه على نوعية السياسي الذي يختاره نفس الشخص ؟
- ٢ - هل نظن أن العملية السياسية تعمل لصالح الفقراء ؟ اشرح . هل الفقراء منظمون تنظيمًا جيداً ؟ هل يقومون بمشاركات جوهرية في حملة المرشحين ؟ وهل يحصلون بشكل جيد على المعلومات ؟ وهل مما يدعو للدهشة أن الجزء الأكبر من المدفوعات التحويلية التقديرية البالغة نحو ٣٠٠ بليون دولار في الولايات المتحدة لا تذهب الى الفقراء ؟ اشرح .
- ٣ - أي الأفعال التالية للقطاع العام صممت أساساً لتصحيح «فشل السوق»
(أ) قوانين معارضة الغش والخداع (ب) الحقيقة في تشريع الاقتراض (ج) تنظيم السعر في صناعة الهاتف (د) تشريع الرقابة على مستويات التلوث . (هـ) دعم البحوث البحتة (و) عمل صندوق البريد ؟ اشرح اجابتك .
- ٤ - هل يوجد لدى المظلمين السياسيين دافع ما لخداع الناخبين فيما يختص بتكلفة التشريع ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً ، فمتى ؟ وهل يمكنك إعطاء أمثلة عن حالات حدث فيها ذلك ؟
- ٥ - ان صناعة الخمر تشارك بنصيب كبير في توفير أموال للمرشحين السياسيين على مستوى الولاية في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فان مساهمتها في الصندوق القومي ضئيلة . فلماذا يمدد ذلك في اعتقادك ؟ (ملاحظة : من ينظم صناعة الخمر ؟)
- ٦ - ان أحد تفسيرات أثر قصر النظر في القطاع العام هو أن الأصوات المستقبلية لا تستطيع أن تصوت الآن لتعبر عن مصالحها المستقبلية . فهل تمثل مصالح الأجيال

القادمة في قرارات السوق ؟ فمثلا ؟ اذا كان من المتوقع أن يرتفع ثمن الكروم بسرعة خلال الـ ٣٠ سنة القادمة بسبب الندرة المتزايدة ، فكيف يمكن أن يزداد المضاربون غنى بينما يمدون الأجيال التالية بكمية كروم أكبر على حساب المستهلكين الحاليين ؟

٧ - ماهو الخطأ في طريقة التفكير التالية ؟

«ان السياسة العامة لازمة لحماية المواطن المتوسط من قوة جماعات المصلحة الخاصة المتمكنة . ففي غياب التدخل الحكومي تتقاضى الصناعات المنظمة ، مثل الطيران ، والسكك الحديدية ، والنقل أسعارا عالية ولن تكون المنتجات آمنة ، وسوف يقهر الأغنياء الفقراء . فالحكومة تكبح جماح قوة جماعات المصلحة الخاصة » .

الملاحق

ملحق (آ)

نظرة بيانية إلى الاقتصاد

إن الغرض من هذا الملحق هو توضيح آليات الجداول (الخرائط) والأشكال البيانية . على أن كثيرا من الطلاب ، وخاصة ذوي الخلفية الرياضية الأولية ، على علم بهذه المادة ويمكنهم تجاهلها دون صعوبة وهذا الملحق وضع لمن يحتاجون إلى تأكيد قدرتهم على فهم الايضاحات الاقتصادية البيانية .

ويبين المنطق الاقتصادي ، غالبا ، أن هناك أسلوبا معينا للربط بين متغيرين . . ولا يخفى أنه يمكن بيان العلاقة بين المتغيرات باستخدام الجدول أو الرسم البياني ، أو التعبير الرياضي . وهذه الأدوات ، وخاصة الجداول والرسوم البيانية تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية بسرعة .

ولقد قيل ، كثيرا ، أن الصورة الجيدة تساوي ألف كلمة ولكن يجب أن يفهم الانسان الصورة إذا كانت توضح معنى وتشرح ضروا . وتساعد الجداول والرسوم البيانية على خلق صورة للأشياء ، وهي بذلك عوامل مساعدة تثير صورا ذهنية يمكن أن تنقل معلومات قيمة للقارئ في ايجاز .

والشكل (رقم ١) هو جدول بسيط يوضح علاقة افتراضية بين مسافة السفر واستهلاك الجازولين في نوعين من السيارات - سيارة «فورد LTD» وسيارة «فورد ESCORT» عند السير في المدينة الذي يتسم بكثرة الوقوف والحركة .

ولا عجب أن الجازولين المستهلك يتزايد مع تزايد المسافة التي تقطعها السيارتان . وهكذا يمكن القول أن هناك علاقة مباشرة بين المسافة المقطوعة واستهلاك الوقود . ومع ذلك ، فإن هذه العلاقة تختلف بالنسبة للسيارتين . إذ تستهلك السيارة LTD من الوقود ضعف ما تستهلكه السيارة ESCORT في كل ميل .

ويمكن عرض هذه المعلومات التي يتضمنها الشكل (رقم ١) من خلال الرسم البياني . فالرسم البياني يبين العلاقة بين شيئين . يقاس أحدهما على المحور X (المحور

جدول رقم (١) العلاقة بين مسافة السفر والوقود المستهلك داخل المدينة		
المسافة المقطوعة (بالميل)	الجازولين المستهلك (بالجالون)	
	فورد LTD	فورد ESCORT
١٠	١٠,-	٨,٥
٢٠	٢٠,-	١٦,-
٣٠	٣٠,-	٢٤,٥
٤٠	٤٠,-	٣٢,-
٥٠	٥٠,-	٤٠,٥
٦٠	٦٠,-	٤٨,-

الأفقي) والآخر على المحور Y (المحور الرأسي) ويوضح أي خط (أو منحني) على الرسم العلاقة بين المتغير X والمتغير Y .

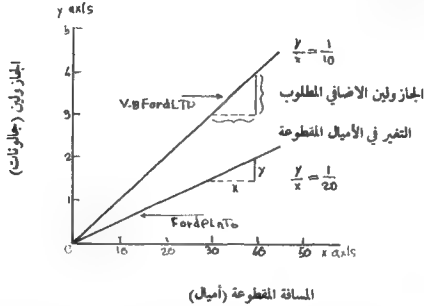
ويوضح الشكل (رقم ٢) بيانيا العلاقة بين الأميال المقطوعة والجازولين المستهلك بالنسبة للسيارة LTD والسيارة ESCORT وحيث أن المتغير X والمتغير Y تربطها علاقة مباشرة فإن منحنى استهلاك الوقود - المسافة المقطوعة يأخذ انحناءا تصاعديا إلى اليمين . (وتستخدم كلمة «منحني» في الاقتصاد ، بشكل عام ، لتعبر عن العلاقة بين متغيرين . وقد يشار ، كثيرا إلى الخط المستقيم كمنحني) .

ولكن كم تستهلك السيارة LTD من الجازولين في كل ميل ؟ ان ميل أو انحدار الخط يعطينا الإجابة . وميل الخط هو التغير في المتغير Y مقسوما على التغير في المتغير X وحيث نقيس استهلاك الجازولين على المحور Y فإن الرسم يبين أننا نحتاج إلى جالون إضافي من الجازولين لكي نسير عشرة أميال إضافية . وهذا يعني أن تغير المتغير Y بوحدة واحدة يقابله تغير قدره عشر وحدات في المتغير X بالنسبة للسيارة LTD وبيّن انحدار الخط (١٠ / ١) ان السيارة LTD تستهلك ١٠ / ١ جالون من الجازولين في كل ميل تقطعه .

والآن دعنا ندرس العلاقة بين الأميال التي تسيرها السيارة ESCORT وما تستهلك من جازولين . ولا يخفى أن هناك علاقة مباشرة بين هذين المتغيرين كذلك . ومع ذلك ، فإن منحنى استهلاك الجازولين - المسافة المقطوعة أكثر استواء أو أقل انحدارا . فانهندار منحنى استهلاك الجازولين - المسافة المقطوعة للسيارة ESCORT هو ٢٠ / ١ ، مشيرا بذلك إلى أن السيارة ESCORT تستخدم وقودا أقل لكل ميل منه بالنسبة للسيارة LTD .

شكل رقم ٢ كيف نفهم رسميا بياناتنا

يصور الرسم البياني العلاقة بين الأميال المقطوعة مقاسة على المحور X والجاولين المستهلك مقاسا على المحور Y ويبين الخط الأسود العلاقة الخاصة بالسيارة LTD وتستهلك هذه السيارة ١٠ / ١ جالون من الجاولين في كل ميل تسيره ، بينما تستخدم السيارة ESCORT ٢٠ / ١ فقط من الجالون في كل ميل وحيث يتجه كلا الخطين إلى أعلى وجهة اليمين فلنهما يشيران إلى وجود علاقة طردية (مباشرة) بين المسافة المقطوعة والوقود المستهلك لكل من السيارتين .



ويمكن استخدام شكلا بسيطا ذا محورين مثل الشكل (رقم ٢) أيضا لتوضيح العلاقات الاقتصادية . وعلى سبيل المثال ، يشير عرض البيانات أن العائلات ذات الدخل المرتفع ، في المتوسط ، تنفق قدرا أكبر على استهلاك السلع قياسا بما تنفقه الأسر ذات الدخل المنخفض (انظر شكل رقم ١٣) . وبالنسبة لأغلب الناس يتزايد انفاقهم مع نمو دخولهم . وعلى هذا توجد علاقة مباشرة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي . ويوضح الشكل (رقم ٣ب) منحنى الانفاق الاستهلاكي - الدخل لأسر الولايات المتحدة .

وقد تكون العلاقة بين المتغيرين X و Y عكسية . وهذا يعني أن انخفاضاً في المتغير Y يرتبط بزيادة في المتغير X . وعلى هذا ينحدر المنحنى الذي يوضح العلاقة بين X و Y إلى أسفل متجهها إلى اليمين .

ويوضح شكل (رقم ٤) هذه الحالة . ويقاس ثمن «هامبورجر» على المحور Y وكميتها على المحور X . فإذا كان ثمن «وحدة الهامبورجر» ٣ دولار فلن يشتريه إلا من يجوبه . وفي المتوسط يستهلك الأفراد وحدة «هامبورجر» فقط كل أسبوع . فإذا انخفض ثمن الوحدة إلى ١,٥ دولار فسوف يزيد عدد من يستهلكونه . وسوف يزداد متوسط الاستهلاك الأسبوعي إلى ثلاث وحدات ويؤدي خفض سعر الوحدة إلى ٧٥ سنت إلى جذب المستهلكين لشراء وحدات أكثر من «هامبورجر» ويزيد المتوسط الأسبوعي للاستهلاك إلى ٤ وحدات ويتج عن العلاقة العكسية بين ثمن وكمية «هامبورجر» المشتراة منحنى ينحدر إلى أسفل ويتجه جهة اليمين .

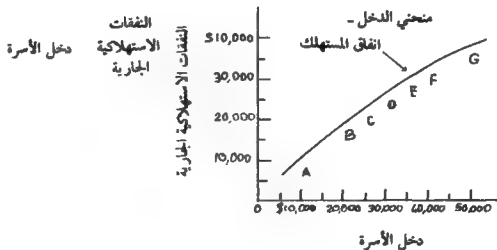
شكل رقم (٣)

يصور هذا الشكل دخل الأسرة ونفقات الاستهلاك

(أ) يبين الجدول بيانات عن العلاقة بين دخل الأسرة ونفقات الاستهلاك
(ب) عرضت نفس البيانات بيانيا . وهي تشير إلى وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين .

(أ)

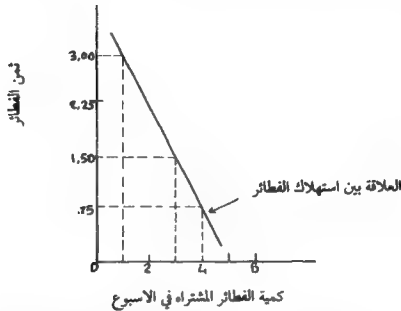
(ب)



شكل رقم (٤)

تصوير العلاقة بين السعر - الاستهلاك «للهايبوجر»

سوف يشتري الناس كمية أقل من الهايبوجر عندما يرتفع سعره . ويبين هذا الشكل العلاقة العكسية بين الثمن والكمية المشتراة . لاحظ أن منحنى الثمن - الكمية ينحدر إلى أسفل جهة اليمين .



والآن ، ليس ثمة ريب أن القارئ لديه فهمًا جيدًا لكيفية قراءة الرسم البياني . على أن الأشكال البيانية ليست بديلاً للتفكير الاقتصادي فلن يستطيع انسان أن ينقل عن الشكل البياني ما لا يستطيع نقله شفهيًا ومع ذلك ، يمكن ، غالباً ، استخدام الأشكال البيانية لعرض أفكار بسرعة وبإيجاز . ويجب ألا نغفل من الأشكال البيانية رعباً وخوفاً . فهي تبدو أكثر تعقيداً مما هي فعلاً .

فإذا كنت تظن أن لديك صعوبة في قراءة الأشكال البيانية . فعليك أن تحاول رسم (تشكيل) العلاقة بين عدة أشياء تحسن معرفتها . وحين تعمل حاول رسم العلاقة بينا بين الساعات التي عملتها (المحور X) وإيراداتك الأسبوعية (المحور Y) . ماذا يمثل انحدار منحنى الإيرادات/ ساعات العمل ؟ هل يمكنك رسم علاقة بيانية بين سعر الجازولين وانفاقك عليه ؟ ان رسم هذه العلاقات البسيطة سوف يعطيك ثقة أكبر في قدرتك على أن تسيطر على علاقات اقتصادية أشد صعوبة مبنية في أشكال بيانية .

ملحق (ب)

تحليل المستوى التوازني للدخل باستخدام المعادلات

لقد استخدمت عوامل مساعدة بيانية في الفصول ٨، ٩، ١٠ مع استخدام المنطق الرياضي لوضع مفاهيم توازن الدخل الكلي، والمضاعف، والسياسة المالية. ويمكن لأغلب الطلاب أن يفهموا هذه الأدوات بشكل أفضل عندما تعرض بهذا الأسلوب. ومع ذلك، فإن الاقتصاديين المحترفين يستخدمون، غالباً، الرياضيات للدراسة ونقل نفس الأفكار.

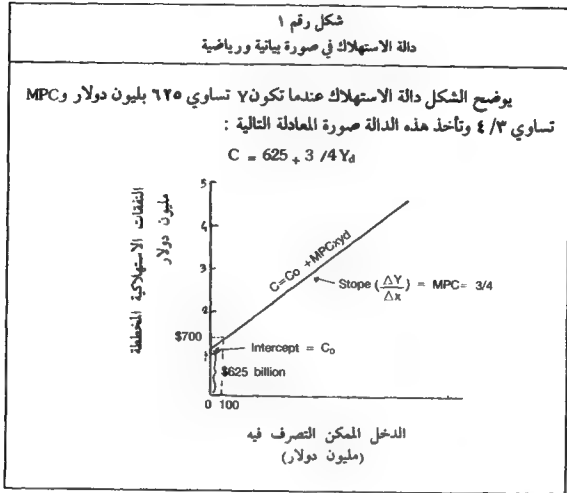
وفي هذا الملحق، نستخدم مبادئ الجبر لبناء بعض نماذج الدخل الكلي التفسيرية شرحاً، حالاً، بتفصيل أكبر. وبالنسبة للطلاب المبتدئين في دراسة الاقتصاد يكون للكشف عن نموذجين جبريين ميزتان على الأقل. أولاً، يمكن للطلاب تحقيق فهم أحسن لأية مشكلة من خلال النظر إليها بدقة رياضية. ثانياً: يجعل هذا الكشف الانتقال إلى المراحل الأعلى في دراسة الاقتصاد أكثر يسراً.

المستوى التوازني للدخل The Equilibrium Level of Income

يجب علينا بادئ ذي بدء أن نذكر أنفسنا بقليل من المفاهيم الأساسية. إذ يمكن التعبير عن العلاقة بين الاستهلاك C والدخل الممكن التصرف فيه Y_d المبينة في الشكل (رقم ١) بالمعادلة التالية:

$$C = C_0 + MPC \times Y_d \quad (1)$$

وهذه المعادلة تعني أن جملة الاستهلاك تساوي الاستهلاك المستقل C_0 مضافاً إليه الميل الحدي للاستهلاك MPC مضروباً في الدخل الممكن التصرف فيه. وكمية الاستهلاك التي تتحقق عندما يكون الدخل الممكن التصرف فيه مساوياً للصفر يمكن اعتباره استهلاكاً لا تفسره التغيرات في Y_d أما الميل الحدي للاستهلاك MPC أي نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل الممكن التصرف فيه، فهو مقدار ثابت لأن الدالة البيانية خطية. ويديهي أن الميل الحدي للاستهلاك MPC هو ببساطة ميل الخط الذي يمثل دالة الاستهلاك.



مثال ١ :

لو كان الاستهلاك ٦٢٥ بليون دولار عندما كان الدخل الممكن التصرف فيه صفراً ، ولو كان الاستهلاك يساوي ٧٠٠ دولار عندما يكون هذا الدخل ١٠٠ بليون دولار (انظر شكل رقم ١) ، فماذا تكون الدالة الخطية للاستهلاك ؟ في هذه الحالة نجد أن $C_0 = ٦٢٥$ بليون دولار ، وأن MPC تساوي التغير في الاستهلاك (٧٥ بليون دولار) مقسوماً على التغير في الدخل الممكن التصرف فيه (١٠٠ بليون دولار) :

$$MPC = \frac{75}{100} = \frac{3}{4}$$

وعلى هذا فإن الدالة هي :

$$C = 625 + \frac{3}{4} Y_d$$

على أن المعادلات الأخرى اللازمة لنموذجنا هي إعادة صياغة أيضا لمفاهيم قد استخدمناها فعلا . فالتابع القومي الاجمالي ، Y في حالة التوازن يساوي النفقات الاستهلاكية المخططة C مضافا إليها الاستثمار الاجمالي المخطط (١) والنفقات الحكومية المخططة G :

$$Y = C + I + G \quad (2)$$

كما أن تبسيط تعريف الدخل الممكن التصرف فيه له فائدته . وحينئذ فإن Y_d تساوي الناتج القومي الاجمالي عند مستوى التوازن (GNP) مطروحا منه جملة الضرائب (T) :

$$Y_d = Y - T \quad (3)$$

وفي نطاق هذه المعادلات فإنه يمكن حساب الناتج القومي الاجمالي GNP التوازني باحلال معادلة (رقم ١) ومعادلة (رقم ٢) في معادلة (رقم ٢) :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times Y_d + I + G \quad (4)$$

$$Y = C_0 + MPC \times (Y - T) + I + G \quad (5)$$

وإذا كانت قيمة C و I و G و T و MPC ثابتة فإنه يمكننا حساب قيمة Y التوازنية ، مادام لدينا معادلة واحدة ذات متغير واحد مجهول .

مثال (٢) :

يحدث التوازن عندما يكون الانفاق الكلي المخطط ($C + I + G$) مساويا قيمة الناتج Y . فإذا كانت :

$$C_0 = 625 \text{ بليون دولار}$$

$$I = 100 \text{ بليون دولار}$$

$$G = 300 \text{ بليون دولار}$$

$$T = 300 \text{ بليون دولار}$$

$$\frac{1}{3} = MPC$$

احسب المستوى التوازني للناتج القومي الاجمالي :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times Y_d + 100 + 300$$

$$Y = 625 + 3/4 (Y - T) + 400$$

$$Y = 1025 + 3/4 (Y - 300)$$

$$Y = 1025 + 3/4 - 225$$

$$Y - 3/4 Y = 800$$

$$1/4 Y = 800$$

$$Y = \$ 3200 \text{ billion}$$

المضاعف The Multiplier

إن مفهوم المضاعف يمكن بيانه رياضيا كذلك . فقد عرفنا في الفصل التاسع أن المضاعف يساوي $(1 - MPC)$ فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي $3/4$ فإن تغيرا ما في النفقات الحكومية (أو الاستثمار) لابد أن يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل التوازني .

ويعرض شكل (رقم ١) في الفصل العاشر عرضا بيانيا لآثار زيادة قدرها ٣٠ بليون دولار في النفقات الحكومية عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك $3/4$ (رقم ٢) نفس النقطة باستخدام المعادلات .

مثال (٣) :

لو زادت النفقات الحكومية (أو الاستثمار) في مثال رقم (٢) بمقدار ٣٠ بليون دولار فهل يرتفع المستوى التوازني للنتائج القومي الاجمالي بمقدار ١٣٠ بليون دولار كما يشير المضاعف عندما تكون قيمته ٤ ، إن زيادة قدرها ٣٠ بليون دولار في النفقات الحكومية ، مع ثبات الضرائب ، تعني :

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C + MPC \times (Y - T) + I + G$$

$$Y = 625 + 3/4 (Y - 300) + 100 + 330$$

$$Y = 625 + 3/4 Y - 225 + 430$$

$$Y = 830 + 3/4 Y$$

$$Y - 3/4 Y = 830$$

$$1/4 Y = 830$$

$$Y = \$ 3320 \text{ billion}$$

وهذا يعني أن المستوى التوازني الجديد يتحقق عندما تكون Y مساوية 3320 بليون دولار .

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نعرض رياضيا ما يوضحه شكل رقم (١) . ونرى أنه العاشر بينا - وهو أن زيادة مستقلة قدرها 30 بليون دولار في النفقات الحكومية تؤدي إلى ارتفاع الدخل التوازني بمقدار 120 بليون دولار (من 320 بليون دولار إلى 3320 بليون دولار) . ذلك أن قيمة المضاعف تكون 4 عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك $\frac{4}{3}$.

ويجب أن نلاحظ في هذا المثال كذلك أن قيمة المضاعف الناتجة عن حدوث تغير في الضريبة تكون أدنى من قيمته بسبب تغير مساو في الاستثار أو النفقات الحكومية . وسبب ذلك هو أن تغيرا ما في الضريبة لا يتحول كلية إلى تغير في الانفاق . ذلك أن انخفاضا ما في المدفوعات الضريبية ، مثلا سوف يؤدي في النهاية إلى أحداث زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار كذلك . وكما نستطيع أن نثبت من معادلة (رقم ٢) فإن الزيادة في الاستهلاك وحدها هي التي تمارس أثرا فعليا على الناتج القومي الاجمالي . وهكذا فإنه يجب أحداث انخفاض في الضرائب اكبر من قيمة الزيادة في النفقات الحكومية لتحقيق نفس الأثر التوسعي على الدخل التوازني .

وبين شكل (رقم ٢) في الفصل العاشر أنه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك مساويا $\frac{4}{3}$ فإن تخفيض الضرائب بمقدار 40 بليون دولار لازمة لتحقيق نفس الأثر التوسعي على الدخل الذي يتولد عن زيادة قدرها 30 بليون دولار في النفقات الحكومية . ويشرح مثال رقم ٤ هذه النقطة جبريا .

مثال رقم ٤ :

لوان الضريبة في المثال رقم ٢ انخفضت بمقدار 40 بليون دولار (من 300 بليون دولار إلى 260 بليون دولار) وظل الانفاق الحكومي ثابتا ، فما مقدار الزيادة في الدخل التوازني ؟

$$Y = C + I + G$$

$$Y = C_0 + MPC \times (Y - T) + I + G$$

$$Y = 625 + \frac{3}{4}(Y - 260) + 100 + 300$$

$$Y = 1025 + \frac{3}{4}Y - 195$$

$$Y - \frac{3}{4}Y = 830$$

$$1/4Y = 830$$

$$Y = \$ 3320 \text{ billion}$$

وهذا يعني أن التوازن الجديد يتحقق عندما تكون Y مساوية ٣٣٢٠ بليون دولار وهي نفس النتيجة السابق^٥

ملحق (ع)

تحليل التوازن الكلي باستخدام نموذج IS - LM

من الصعب توضيح العلاقات المتبادلة بين الدخل ، ومعدلات الفائدة والسياسات النقدية والمالية باستخدام النموذج الكينزي البسيط الذي سبق شرحه في الفصول ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ . وعلى ذلك فقد طور الاقتصاديون أدوات أكثر تعقيدا (نموذج IS-LM) لغرض دمج أسواق السندات والنقد في التحليل الكينزي التقليدي بصورة تامة . ونموذج IS-LM يمكننا من ملاحظة تأثير القوى المالية والنقدية أنيا على المستوى التوازني للدخل .

نموذج LM-IS

لقد قام ج . هكس J.R. Hicks بإنشاء نموذج (IS-LM) لأول مرة وقد أكد هذا النموذج بأن التوازن الكلي يتطلب شرطين . الأول ، وهو أن الاضافة إلى الدخل يجب أن تساوي التسرب منه . والثاني ، هو أن الطلب على النقود يجب أن يساوي عرض النقود الحقيقي . وبغياب أي من هذين الشرطين فإننا سنحصل على حالة عدم التوازن .

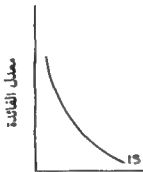
منحني IS

يمثل منحني IS جميع توليفات مستويات الدخل ومعدلات الفائدة والتي يكون عندها الاضافات (Injections) إلى الدخل مساوية إلى التسرب (leakages) منه . وشكل رقم (أ - ١) يوضح منحني IS لمختلف توليفات معدلات الفائدة ومستويات الدخل . وكلما زاد الدخل فإن كلا من الادخار والضرائب المستحصلة سوف تزيد ولغرض توازن الاضافات مع التسرب عند مستويات الدخل العالية هذه ، فإن الاضافات - الاستثمار والنفقات الحكومية - يجب أن تُخفّر بمعدلات فائدة منخفضة . وبنفس الشيء فإن الانخفاض بالدخل يجب أن يرافقه زيادة في معدل الفائدة ، لغرض خفض الاضافات بشكل كافي لابطال الانخفاض في التسرب . لذا فإن منحني IS يجب أن يكون سالب الانحدار ، مادام الدخل والفائدة يتغيران باتجاهين متعاكسين لغرض ادامة المساواة بين الاضافات والتسرب . (لاحظ بأن هذه العلاقة العكسية تنطبق على النماذج النقدية . فإذا

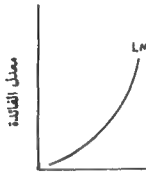
ما كانت السياسة النقدية ثابتة . فإن الزيادة في عرض النقود سيؤدي إلى خفض معدل الفائدة وزيادة الـ GNP . انظر الفصل ١٣ ، شكل رقم ٤ .

شكل رقم (١) نموذج IS-LM للتوازن

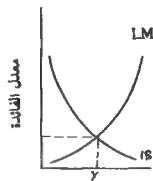
إن منحنى IS (١) يربنا جميع مستويات الدخل ومعدلات الفائدة التي تتساوى عندها الاضافات والتسرب ، وانحداره سالب لأن معدلات الفائدة المنخفضة ضرورية لجذب اضافات أخرى (استثمار) . والاضافات ضرورية لابطال التسرب الكبير الذي يصاحب مستويات الدخل العالية . اما منحنى LM (ب) فإنه يوضح جميع مستويات الدخل ومعدلات الفائدة التي يكون عندها الارصدة النقدية المرغوبة مساوية إلى عرض النقود الحقيقي . وانحداره موجب (إلى الأعلى وإلى اليمين) لأن معدلات الفائدة العالية ضرورية لخفض الارصدة النقدية المرغوبة ، والتي تزداد كلما زاد الانتاج . (ج) وعندها يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM وينشأ عن ذلك مستوى دخل ومعدل فائدة يتساوى عنده (١) التسرب من والاضافة إلى الدخل و (٢) الارصدة النقدية المرغوبة والفعلية في سوق النقود .



(أ) منحنى IS



(ب) منحنى LM



(ج) التوازن الكلي

يعكس منحني LM توليفات معدلات الفائدة ومستويات الدخل التي تنسجم مع التوازن في قطاع النقود . والتوازن في قطاع النقود يتطلب بأن الطلب على النقود يساوي تماماً عرض النقود الحقيقي (الثابت) . فكلما زاد الدخل ، فإن الطلب على النقود يزيد ، وتزيد رغبة رجال الأعمال والأسر بالاحتفاظ بأرصدة نقدية أكثر لغرض الاشتراك في الصفقات التجارية . ويجب أن ترتفع معدل الفائدة لغرض أن تتساوى مستويات الأرصدة النقدية مع العرض الثابت . وانخفاض الدخل يتطلب انخفاض في معدل الفائدة لغرض استمرار رغبة رجال الأعمال والأسر بإبقاء عرض النقود (الثابت) عند مستوى دخل منخفض .

وكما يوضح شكل (أ - ب) فإن منحني LM والذي يعكس توليفات معدلات الفائدة ومستويات الدخل التي يكون عندها الطلب على النقود مساوي إلى العرض عليها يكون ذو انحدار موجب . ويرجع سبب ذلك بأن ادامة التوازن في القطاع النقدي يتطلب أن تتغير معدل الفائدة والدخل بنفس الاتجاه .

التوازن الكلي

إن التوازن الكلي يتطلب توازناً في كلا القطاعين ، القطاع الحقيقي (الاضافات والتسرب) والقطاع النقدي . وكما يوضح الشكل (١ - ج) فإن التوازن الكلي يحدث عند توليفة مستوى الدخل ومعدل الفائدة التي تتحدد بتقاطع منحني IS مع منحني LM .

السياسة المالية والنقدية

يمكن توضيح تأثير السياستين المالية والنقدية باستخدام نموذج IS-LM ولنبدأ أولاً باستعراض وجهة النظر الكينزية حول السياسة النقدية .

السياسة النقدية :

يمكن إنشاء منحني LM لكل عرض معين للنقود . ويؤدي تغيير منحني عرض النقود بسبب عمليات السوق المفتوحة أو أعمال البنك المركزي الأخرى إلى انتقال منحني LM . وتخلق السياسة النقدية التوسعية فائض في عرض النقود عند مستوى الدخل الأولي . ومن وجهة النظر الكينزية فإن الفائض في عرض النقود سوف يتدفق إلى سوق الأموال القابلة للاقراض (أي تستخدم لشراء سندات) مما يؤدي إلى زيادة في عرض الأموال القابلة للاقراض ويخفض من معدل الفائدة ومعدل الفائدة الجديد المنخفض (٢ r) يحفز الاستثمارات ويزيد الانتاج . وإذا ما زاد الانتاج فإن الطلب على الأرصدة

النقدية (للمصفقات) سوف يزداد مما يتسبب في ارتفاع معدل الفائدة قليلا إلى (r_3) من وضعها الأصلي الذي انحدرت له . وعلى هذا فإن الشكل (٧) يوضح أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين ويتبع عن ذلك توازن جديد عند معدل فائدة منخفض r_3 . ومستوى دخل عالي Y_2 .

أما تأثير السياسة النقدية المقيدة على منحنى LM فإنه يكون عكس ذلك . فالانخفاض في عرض النقود سيؤدي إلى نقل منحنى LM إلى اليسار مسببا ارتفاعا في معدل الفائدة وانخفاضا في الدخل .

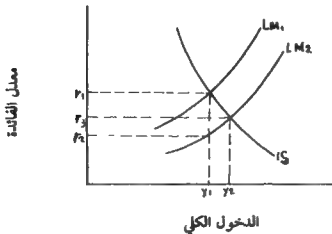
السياسة المالية

تؤثر السياسة النقدية على منحنى LM اما السياسة المالية فإنها تؤثر على منحنى IS

شكل رقم (٧)

السياسة النقدية : نموذج IS-LM

تؤكد وجهة النظر الكينزية بأن التوسع في عرض النقود سيؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين مما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة (بشكل أولي إلى r_2) وهذه بدورها تحفز الاستثمار وتزيد الدخل الكلي . والزيادة في الدخل سوف تكبح الانخفاض الأولي الكبير في معدل الفائدة ، ومنحصر على توازن جديد عند مستوى الفائدة r_3 ومستوى دخل أعلى Y_2 .



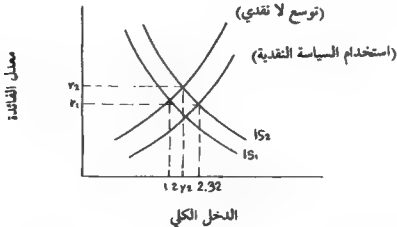
والآن ماذا يحدث لو أن الحكومة ارادت أن تتبع سياسة مالية توسعية ، بزيادة المصروفات الحكومية بمقدار ٣٠ بليون ريال مع ابقاء الضرائب ثابتة ؟ (وهذا المثال يوازي شكل رقم ١ في الفصل العاشر) . وواضح بأن ارتفاع مستوى المصروفات الحكومية سيؤدي إلى زيادة الاضافات (Injections) . وعند أي مستوى معين من الفائدة فإن بالامكان الحصول على مستوى أعلى من الدخل ، مع ادامة التوازن بين التهرب والاضافات . وعلى وجه الخصوص وكما موضح في الشكل رقم (٣) فإن منحنى IS سوف يتنقل إلى اليمين بمقدار

شكل رقم (٣)

السياسة المالية : نموذج IS-LM

إن زيادة المصروفات الحكومية بمقدار ٣٠ بليون ريال سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين - ويزيد بمقدار الزيادة بالمصروفات (٣٠ بليون ريال) مضروباً في مقدار المضاعف . وكما يوضح الشكل رقم ١ في الفصل العاشر فإن الدخل سيزيد بمقدار ١٢٠ بليون ريال (على افتراض أن MPC يساوي $\frac{2}{3}$) إذا بقي معدل الفائدة ثابتاً . ومع ذلك فإن ذلك يتطلب من السياسة النقدية التوسعية أن تنقل منحنى LM إلى LM2 .

والآن ماذا لو بقي عرض النقود ثابت وبقى LM بمحله ؟ في هذه الحالة يتوجب على الخزنة أن تقترض المزيد لغرض تمويل المستوى المرتفع للمصروفات الحكومية . والمبالغ التي تقترضها الخزنة ستؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من r_1 إلى r_2 وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل سيزيد فقط إلى Y_2 وهو أقل من ١٢٠ بليون ريال التي اشار إليها النموذج الكميّزي البسيط .



الزيادة في الاضافات (٣٠ بليون ريال) مضروبة في المضاعف (ويكون المضاعف ٤ عندما نفترض بأن الميل الحدي للاستهلاك مساويا إلى $\frac{1}{4}$) .
والآن عند أي مستوى دخل سيتحدد التوازن في القطاعات الحقيقية والنقدية ؟
والجواب على ذلك يعتمد على كيفية تمويل المستوى المرتفع للمصروفات الحكومية فإذا زاد البنك المركزي عرض النقود لكي يبقى معدل الفائدة ثابتا عند r_1 فإن منحنى LM سيتنقل إلى اليمين و ينتج عن ذلك تأثير كامل للمضاعف . ويتحدد التوازن عند معدل الفائدة r_1 ومستوى الدخل ٣,٣٢ ترليون ريال .

ولكن ماذا يحصل لو أن مبلغ الـ ٣٠ بليون ريال ، الزيادة في المصروفات الحكومية لم يكن نتيجة لأية سياسة توسعية نقدية ؟ فعلى سبيل المثال لنفرض بأن الخزانة أو وزارة المالية قامت بتمويل العجز عن طريق الاقتراض من الناس ، وأبقى البنك المركزي عرض النقود ثابتا . ففي هذه الحالة سيبقى منحنى LM ثابتا . واقتراض الخزانة سوف يزيد الطلب على الأموال القابلة للاقتراض (السندات) . مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة . وكما موضح في الشكل رقم (٣) ، فإن بدون التوسع النقدي سيحدث التوازن عند مستوى الدخل Y_2 ومعدل الفائدة r_2 . وعمل التوسع المالي المجرد سوف لن يؤدي إلى الحصول على تأثير المضاعف بشكل كامل . لأن جزء منه سيجري إبطاله بواسطة انخفاض المصروفات الخاصة كنتيجة لارتفاع معدل الفائدة .



Bibliotheca Alexandrina



0004256